

الفتاوى الغياثية

تأليف حجة الاسلام الامام الكبير مولانا الشيخ داود
ابن يوسف الخطيب على مذهب الامام
الاغظم أبي حنيفة النعمان
ابن تايسترحهما
الله

وبهامشه فتاوى سيدنا ومولانا العالم العلامة الشيخ زين الدين بن نجيم الحنفى المصرى
صاحب البصر الرائق المتوفى سنة ٩٧٠

طبعت بمعرفة حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله ركنى الكردي وكيل الشركة
الخيرية لنشر الكتب العالية الاسلاميه وصاحب المكتبة
الملوكية بشارع السكة الجديدة بمصر المحمية

كل من أراد الكتب الآتية في ظهر هذا الكتاب من أية جهة كان
فليخبر حضرة الشيخ فرج الله بمجمله المذكور

(حقوق الطبع محفوظة للشيخ فرج الله الذي لا يموت)

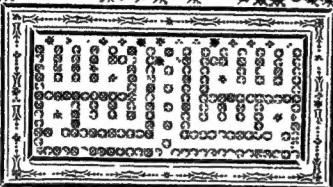
(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢١

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم



(بسم الله الرحمن الرحيم)

حسبنا لمن أبرز العام على أحسن ترتيب وتظام وأتشدت عوارف أهل المعارف فله الفضل العام وجع شيت الفضائل ليكمل عباده على وجه الكمال والتمام حتى صارت في سهولة المأخذ على طرف الثمام وصلاة وسلاما على أشرف الامام ورسول الملك العلام وعلى آله وصحبه الكرام وعلى تابعيهم بإحسان السادة انضمام وسائر علماء الاسلام

(وبعد) فيقول شيخنا وأستاذنا شيخ مشايخ الاسلام وقدة الفضلاء ومفتي الامام شمس المسلة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين الشيخ محمد شمس الدين بركة المسلمين ومفيد الطالبين خلف السلف الصالحين نجل مولانا المرحوم الشيخ الامام العلامة جمال الدين عبدالله علي مولانا المرحوم الشهابي شهاب الدين أحمد الخطيب الشهير بنسبه الكريم بابن فرقاس الخنفي المقرئ نفع الله به وبعلوه المسلمين انه قريب محب لما كان كمال الفتاوى المنسوبة اليه استاذنا شيخ الاسلام بركة الامام قدة المشايخ العظام

(١) قوله في تفريدي الى آخر العبارة كذا في الاصل ولعل في الكلام تحريف لقرره كتيه محبته

الحمد لله الاول بلا مطلع البدايه الاخر بلا مقطع النهايه الكافي المفتي بالكماليه الوافي المعطي خلاصة الهدايه جاعل ذخيرة الصلاح محيطا بساحل زيادات الفلاح عالم معالم خفايا سر مكتوم أسرار القيوب سائر وازال واقعات مجردا على منتهى الذوق كاشف محبوب لواعظ طواع الكروب مفصل مفصل قواعد باب واداء اصول الكائنات لاعلى أساس تأسيس تقويم تقرير راحد من الموجودات موضع غوامض الاقضية بأوضح الآيات اثبات اعانة لتحقيق معيار مرام مستصفي الخروج عن عهدته الواجبات مركب غنة الطلبة في تحيين مباحث أحكام الدين مظهر غرر درر أم المعاني حليلة فلائد أهل البقين مقدر بسيط بسوط التقدير جامع للمنافع الصغير والكبير وشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الذي أنزل الاحكام وبين الحلال والحرام أحل الحلال ليرتكبه وحرم الحرام ليجتنوه علم وأعلم حكم وأحكم وعدوا وعد أفنى وأوجد أمر باتباع أحسن ما في الكتاب وخص بقرينة العلم أهل الخطاب أمثال العلماء ارباع المسلمات وأخبر بقوله والدين أو أقر العالم درجات شهادة هي مصباح شارح خلاصة الاعتقاد وكلمة هي مفتاح أعراض تمة الارشاد وأشهد أن سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي بلغ (١) في تقريره تذيب المواظغة بالاعتناء وبلغ فيما بلغ استقصاء البصاح سنن فرائض الاجاء صلى الله عليه وعلى آله ما أضيف اصلاح منطق المثل الى الفتوى وأفيض متقى زلال حكم الصغرى والكبرى ولم تسلبا كثيرا

قال العبد الراجي رحمة ربه الجيب داود بن يوسف الخطيب (أما بعد) فقد دعيت نفسي الى أن أكتب قبل غروب شمسى مجموعا يشتمل على ما اختار من مشاهير المتقدمين وأقرب به تحارير

التأخرين ليكون عوناً لآرباب الفتوى غوثاً لاصحاب الجوى معيناً لعلل المفتى مفتي الأاور
المستقى وسألت اخوان الصفاء وأخذان الوفاء وكانت الدواعي لم تقتدر (١) بالقنا الى
أن وقعت من مقادير القضاء والقدر مشكلة الاختلاف في الاشياء السنة وأجاب على قولهما
علماء السنة وابن عتي بولف على قولهما الجواب ويرى على قول أي حنفية رجه الله تعالى
الصواب وعلماء بخلافهما قد أصابوا أطلقوا على قولهما فيه وبه أجازوا فخرضني عدم احاطته
مع وفور دانيه وقلت ان أمهلي هجوم الاجل وأمكنني بلوغ الأمل أجمع ما صححوا من
الروايات وما افتوا بقول أهم في الواقعات فهمت أن الفقه من كل كآب وأنني من سباق
كل باب ليسهل الأمر عند الافتاء وينفق الجواب عند اختيار العلماء ويرتفع الاشتباه عند
الاجابة وبسلك المحسب منج الاشابه (٢) ولو وقت للتسنيق بعد التفتيح لبو جزا لفظ ولا
يهرز الحفظ فهازلت أغرض قاموس اختيارهم حتى أستخرج مختارهم ولم يزل دأبي كذلك
حتى اتسق بعون الله ذلك فله ينقل الفتوى على قول الامام الاكبر ويظهر فيه الفتوى على
قول الامام زفر ويرغم مرة بأنه يأخذ بقول صاحبيه وقد كانوا أخذوا بقوله وعقلوا عليه
وتارة يدون الفتوى على قول الجمهور وكلهم افتوا بقول الفذمن أولئك الصدور ويرى أنه
أخذ بقول أي يوسف الاحسن والمختار فيه قول محمد بن الحسن أو حادثة بقي فيها بقول
السلف وعملوا بالوى الى قول الخلف أو يؤخذ بقول مشايخ بغداد كبار الدهر ومدار
الفتوى قول مشايخ بخارا واوراء الهر فلا بد أن يولف ما اختاروا من الاقاويل وبه يلجأ
لدى الفتوى على ما قبل فالت مختاراً أو دعوه ولفقت ما جعوه وأدرجت ما كثر وقوعه
ومن الغريب ما قصير سرعه تأسيساً في المختبرات قالوا لا تحترق بالنيل درجة ما لا والوا شرعت
فيه مع قلة تضاعى وكساد صاعى لانذروا ما يجلبى يحضرون وينذروا من سواهم لعلهم
يختدرون تفصيلاً عن عهدته ليتفهوا في الدين واعتصاماً بالجيل المتين لا أتصف أن أنشبه
بالمؤلفين وأنصف فيما آمن المتكلمين ولكن الحصى في العقود وإن لم توازن بين ذم
التقود في السراب مافى الشراب وفي الخفى مافى الجلى وفي المستبر مافى المنبر وفي
اتضاع الوضع مافى ارتفاع الربيع وهل في تحرى ذى المهابة بلاغة قس الامعانة النفس
ومكاره الخس وهل يدر لك الظالع شأواً بالجلي (٣) وإن يلقي في الخنادس يقع المحلى فاستقرت الله
تعالى لاتمام ما نويت واستغنيت على قبول ما سعت وأما أنه أن يجعل سعي مشكوراً
وأجرى على ذلك موفوراً وبصير وملائمة أفواه العالمين وقبلة شفاء العالمين ومحفوظ خير
الانام ولمحوظ انخاص والعام وبظهره بالفاظ المتقين غابة الظهور وشيعة بالاعمال
كيلا يندبوا للظهور ويولفتهم من المتقى والخيرة والمتهمى والشامل والزيادات والخلاصة
والواقعات وفوائد الشيخ الامام الرستغنى وأبي العباس وجامع الفتاوى والاجناس ومن
نظم الاشرف الزندوستى وفتاوى الشيخ الامام الكنى ومن فتاوى أهل حمرة قد وفتاوى
الشيخ الامام الصاعدى ومن مجموع الفقاى الخوارزمى وفتاوى الشيخ الامام أبى بكر محمد
بن الفضل البخارى ومن الواقعات المنسوبة الى قدوة أهل الحق واليقين الصدر الشهيد حسام
الدين ملك الأئمة فى العالمين ومن العيون والتوارل ونوادير جملة والحاصل وفتاوى
السيد الامام ناصر الدين وفوائد الشيخ الامام نجم الدين السنى وجامع الاصول ومن
ختيارات شمسى أفق الحد والاحتياط وبحرى درأصاف الغزارة والارشاد نهم الأئمة

مولانا الشيخ زبن الدين بن نجيب
المصرى الحنفى علمه الله ببلغه
الحنفى كتاباً مستلزماً على بعض
أحويه يحتاج اليها ويعول فى
الافتاء والقضاء عليها غير أنها
يعسر استخراج المسائل منها لعدم
ترتيبها والوقوف على ما فيها من
الفوائد بسرعة لعدم تنويعها
أردت أن أرتبها على منوال الكتب
الفقهية وأجعلها على أسلوب
المعتبرات الشرعية لتكون عوناً
لمن ابتلى بمنصب الفتوى وسلك
في فتواه طريق الاستقامة
والفتوى مع تنبيه على فوائد
يحتاج اليها وإشارة الى تصحيح
بعض مواضع لم يعول فى افتائه عليها
وهذا أنا شرع فى المقصود مستدام
الملك الوهاب الودود

(كتاب الطهارة)

(سئل) رحمه الله تعالى عن البر
اذا وقع فيه أهرة وماتت فقام مقدار
ما سترح منها من الماء (أجاب)
يترح منها أربعون دلواً وجوابه بعد
انراحه والله أعلم (سئل) عن
الماء المتغير يجه بالقطران هل
يجوز الوضوء منه أم لا (أجاب)

- (١) بالغا كذا فى الاصل وحده
- (٢) ولو وقت كذا فى الاصل
ولعل من يبدن فى التامع والجواب
مخدوق لعله وحده
- (٣) وأن يلقي الخ كذا فى الاصل
ولا يتخلون تحريف غرره كته

مصححه

الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفتاوى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني وفتاوى الشيخ الامام الزاهد الكردي اجمعهم الله تعالى باض رضوانه (١) واصلهم بالجمعة شرف وغرف جنة ماهومن كتب سواهم اذ كرهوا ساي كتبهم اؤزكتينهم فذكر المصنف والكتاب وجب الاطالة في الباب فاقبت الحروف الصلوات على رؤس المسائل والروايات لتكون أدلة على التعريف على المتق من أي التأليف وبصغراطهم وبكبر الرسم فالتقول من المتق معلم بالملم والمأخوذين المجرم وسوم بالملم وما أنبتهم من البقال اعلمه بالباء وما أخذته من الجامع الحساى حيمته بالهاء وما أوردته من فتاوى الكشي ذكرته بالكاف وما نقلته من فتاوى الناصري (٢) أشعرته بالنون وما هو لزندوسى بالزاي وما هو للنسبى بالفاء وأعلت ماهومن التوازل بالنون والعين ماهومن العيون وما هو من واقعات أبي العباس الناطق بالواو وما هو من فتاوى أبي بكر بن الفضل البخاري بالباء وما هو من الذخيرة بالذال وما هو من الصاعدي بالذال وما استخرجته من الشامل ومخته بالسين وما أندرجته من فتاوى أهل سمرقند كتبه بالسين وما حوت به من الظهيرة بالقاف وما طويت به من الطحاوي بالطاء وما صورته من فتاوى افتخار عزرا وصحته بالميمع الاقف واللام وما هو من جامع الفتاوى وأصحها وأوضح الاعلام مستعينا بالله الذي على الصالح من العمل شيب وما توفيق الا بالله عليه وكنت والله أئيب في قلما تحقق الفراغ بالمعونة الالهية سميت كتابي هذا (الفتاوى الغبائية) لشتم الكتاب اشتهارا وتداوله الابدى جهارا ويكون الذكر ذخرا على امتداد الزمان وشكر السبوح النعمة بقدر الامكان وتذكر في المحافل وتبصر في المحافل وتقربة تقربها معيون الاعيان وتكرار الاثنية عليه مكر الدهور والازمان ويبقى السعافى المدارس ويقوى الشانه في المجالس الى انقلاص صباح يومى المتاح وتبكت فيه متاسيا بارأهل اليقين وتوجهت به تلقا حضرة سلطان السلاطين وهو المجلس الاعلى السلطان العالم الاعظم مولى ملوك العرب والهمج ظهر الامام سلطان ارض الله مالك بلاد الله محرم ممالك الدنيا مظهر كلمة الله العليا كهف الثقلين سلطان سلاطين الخلفين المؤيد من السماء المنظر على الاعداء غياث الدنيا والدين مضى الاسلام والمسلمين غوث الملوك والسلاطين باسط الامن فى الارضين خليفة الله فى العالمين علاء الدولة القاهرة سناه الملة الباهرة ناصر العدل والرافه الجناح الايمن للغلافه صاحب الخاتم فى ملك العالم مداد ملوك ممالك بني آدم درة تاج السلطنة واسطة قلادة المملكة ذوالامان لاهل الاعيان وارث ملك سليمان او الخضر بيلر السلطان عين خليفة الله ناصر امير المؤمنين ذوالنار الساهرة والمفاخر الظاهرة والوقاية فى الولاية والحماية على ذى الرعايه طود مناة كبر باض سلطنته باطواد الاقبال حتى انفتحت منها بناسع الاطاعة والامتنال طرزه الله تعالى رايانه بايات الفتح المبين وايدت ايدوه وصحبه بالحيل المتين عمره الله تعالى متوجبات تاج السلطنة تعيم نوح وتوقر الممالك بانوار معدلته تنوير يوح وجعل منايه عن عروض غرض الامانى محروما ومن بيت مصرع بسط الحية محجروما (٣) ووطن مرقة اجتاب حضرة كل خان توطن الدلاسة فناء كل خان ترطن الدراسة فناء كل خال ومضرها مات العدا لخاضل هاضل عودا وأثبت لقواهم ممالك الاسلام بدوام سلطنته عودا ومكنه فى اتباع الاسباب تمكن ذى القرنين وقرن له ملك القرنين عالت المشرقين وأظهر أيدي بره بالأيدي بديه وعارل عسكرهم من دماء الاعادى نديه

نم يجوز والله أعلم (سئل) عن مرض معذور لا ينقطع البول عنه ولا يمكنه غسل ثوبه لعدم انقطاعه عنه فهل له أن يصلى مع النجاسة أم لا (أجاب) نعم يجوز له أن يصلى مع النجاسة ولا يكلف الى الغسل لكل صلاة والله أعلم (سئل) عن التوضي من ماء السقاية والحاض العذة شرب هل يجوز أم لا (أجاب) ان كان الماء كثيرا فى السقاية جاز والافلا ولا يجوز التوضي من ماء الحياض وان كان كبيرا والله أعلم (سئل) عن الشيرج أو الزيت اذا تقيص عوت فأرد فيه أو غير هادل يمكن نظيره أم لا (أجاب) نعم يمكن نظيره بصب الماء عليه حتى يعافوقه ويوضع عليه الماء أيضا الى نهاية ثلاث مرات فيطهر والله أعلم (سئل) عن وجب عليه الغسل هل يجب عليه ابدال الماء الى ماتحت الشعور فى الوضوء كذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليه فى الغسل ابدال الماء الى ماتحت الشعور فى الوضوء بكمية امرار الماء على ظاهر العيبة والله أعلم (سئل) عن

(١) واصلهم بالجمعة الخ كذا وقع فى الاصل وحرو (٢) أشعرته بالنون كذا فى الاصل وسياق له أنه يرمن بالنون للتوازل أيضا وفي هذا البس خفوه (٣) ووطن الخ هكذا فى الاصل الذى بيدنا وهو سقيم فخر العبارة من اصل سليم كتبه معصمه

ونفذ حكمه كالقضاء الذي لا يمنع أبدا والماء الجاري الذي لا ينقطع سرمدا

(باب المياه)

المختار في حد الماء الجاري الذي يتوصّله أن لا يتحسر بالاعتراق ما تحته مطلقا غير مقيد بكونه من أعمق المواضع في شرح شمس الأئمة الخلواني وفي نظم (ذ) الأفضل لمن يتوصّل من الماء الجاري أن يجعل بينه إلى موردِهِ وبأخذ الماء من الأعلى فان فعل على عكسه والماء كثير يجرى وفي القليل يجرى أيضا ان كان الماء سريع الجرى وان كان بطيء الجرى ينبغي أن يتأق في استعماله حتى يضيء الماء المستعمل عنه وهو موافق لما ذكر في (ن) وهو المختار وفي متفرقات أي جعفر إذا وكف ماء المطر من السقف وعليه نجاسة ان كانت على جمعه أو أكثر فجمع ما يكفي نجس وان كان أكثره نافلا وكان الامام أبو بكر بن الفضل لا يستحسن هذا ويقول لابد من اعتبار حال الماء لان النجاسة وان كانت في بعضها ولكن لما كان الماء عليه ما يكون هذا ما يجازي بالنجاسة فالصحيح أن ينظر فيما يسيل من السقف أو من الثقب فان كان المطر دائما لم ينقطع بعد فاسال منه فهو ظاهر اذا لم يكن متغيرا في نفسه وان انقطع فإيسيل من الثقب يكون نجسا قال مشايخنا المتأخرون وهو المختار لان المطر مدام عطر فله حكم الجريان حتى لو أصاب العذرة على السطح ثم أصاب بالانقيص إلا أن يتغير وفي (نا) الترهذا كان بعضه يجري على حفة أو في حوف الحيفة فان كان ما تلا في الحيفة أكثر فهو نجس وان كان أقل فهو طاهر لان لا أكثر حكم الكل في موضع الاحتياط وان كانا سواء فهو نجس ترجيحاً للنجاسة احتياطاً وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح عذرة متفرقة فالماء طاهر لان الذي يجري على غير العذرة أكثر وان كانت العذرة عند الميزاب فان كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاق العذرة فهو نجس وان كان أكثره يجري على غير النجاسة فهو طاهر وكذا ماء المطر اذا مر على عذرة فاستنقع في موضع كان الجواب كذلك هو الصحيح في رجل عرف من حوض الحمام ويدنه نجاسة وكان الماء يدخل من الانبوب في الحوض والناس ينفرون من الحوض عرفا متدراكا لم ينقص الماء لانه صار عذرة الماء الجاري ونص عليه المصنف عن أبي يوسف (قال) واذا أدخل الانسان فيه يده وعليه فادخله نجس وأطلق في الجواب باختلاف المشايخ في مراده ففهم من قال ماء الحمام عند كالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة كالماء الراكد في الحوض الكبير ويجوز التوضي بماء الحمام وان كان الماء في الحوض راكدا لا يدخل من الميزاب مالم يعلم وقوع النجاسة فيه وان أدخل رجل يده فيه في هذه الحالة وعلى يده فذكر في قول أبي يوسف على ما اختاره هو لا لا ينقص الحوض أصلا وقال بعضهم مراد محالة مخصوصة وهي حالة جريان الماء فيه على ما مر واذا أدخل انسان فيه يده بها فادخله الماء راكدا فيه نجس وهو قول عامة المشايخ وعليه الفتوى ولكن يجوز التوضي منه بالاعتراق كما يجوز بماء الجرّة والحلب ونحوهما

(فصل في الحياض)

يحد الحوض الكبير أن يكون عشرين أو عشرين ذراعاً المساحة عند بعضهم لان هذا من لمسوحات فكان ذراع المساحة أولى وفي (س) أن المعتبر ذراع الكبراس هو المختار لانه البق الترسعة وفي تفسيره أنه سبع قضبان ليس فوق كل قبضة اصبع قائم بخلاف ذراع المساحة بان ثمة فوق كل قبضة اصبع قائم كذا ذكر في مختصر عصام والاصح أن يقال يعتبر في حق كل

شخص ما بالبطريق فأصابه من طين الشوارع كثير حتى ملا ثوبه هل يجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك حتى بنفسه (أجاب) نعم يجوز الصلاة فيه مع وجود ذلك لانه عفو للضرورة والله أعلم (سئل) انما كانت اذن الرجل متقربة هل يجب عليه اصال الماء في الفسل الى داخل الثقب أم يكفي امرار الماء على خارج الثقب (أجاب) نعم يجب اصال الماء الى داخله حيث لا حرج (سئل) هل الماء الموضوع في الزبرجاة مسلا الانسان منه وهو نجس بكونه مرارا وانقصت يده في الماء هل يجوز الوضوء أو منه وكذا الاغتسال أم يصير مستعملا (أجاب) لا يصير مستعملا بذلك ويجوز الوضوء والاغتسال منه والله أعلم (سئل) عن الرجل اذا أمشي من غير شهوة ولا انتشاراة هل عليه غسل أو لا (أجاب) لا غسل عليه والله أعلم (مطلب المطر مدام عطره حكم الجريان) (مطلب يجوز التوضي بماء الحمام)

أهل زمان ومكان ذاعهم ثم التقدير العشر في العشر لسان الطول والعرض فأما العتيق وفي (ل) انه ان انحسر بالغرف ثم اتصل لم يتوضأ به وان لم ينحسر يتوضأ به وهو المأخوذ من الكل وفي الفتاوى الحوض اذا كان كبيراً حتى لا ينحس جميعاً وقوع نجاسة فيه هل ينحس شيئاً من (١) فان كانت مرتبة لا يتوضأ من موضع نجاسة بل يتعاقب منه الى موضع آخر كافي الماء الجاري والمختار أنه يحرك الماء بيمينه حيث يحافي اليه قدر ما يعتاد في الوضوء فان تحركت النجاسة في موضعهما لا يستعمل الماء منه بل يتنحى عنه الى الابد وان كانت غير مرتبة والمختار عند مشايخنا أنه يتوضأ من موضعهما من أي موضع شاء لانه كلما الجارى والحكم فيه هذا التفصيل فكذلك هذا ويترب على هذا اذا توضأ في حوض كبير فسقطت غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع وقوعه قبل التحريك قالوا على قياس قول أبي يوسف لا يجوز ما لم يحركه لكون الواقع فيه مستملاً ولا هو نجاسة عند وعامة المشايخ جعلوه كالماء الجارى وحوز واذن قبل التحريك توسعة وكذلك ان غسل في نجاسة عنه كالدوم ونحوه وأستحب فيه ان تغير الماء لاشك في تنحس موضع التغبر وان لم يتغير فعلى هذا وفي (ن) الحوض الصغير اذا تنحس فدخل الماء من جانب وخرج من جانب يطهروا ان لم يتغير على هذا وفي (ن) الحوض الصغير اذا تنحس فدخل الماء من جانب لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما فيه وبه كان يفتي استاذنا الشيخ الامام الاجل زهير الدين المرغيناني ومن المشايخ من شرط خروج ثلثه مرة واختار الصمد الشهد ما ذكرناه أولاً وفي (س) قدرا الحوض المذكور ثمانية وأربعين ذراعاً وبربعة وأربعين أو أقل منها اعتباراً لا يصى ما قيل فيه اخذاً بالاحوط وفي (س) غدير كبير يحفى في الصيف وتصبه النجاسة ثم علا في الشتاء فيرفع منه الجنود يتوضأ منه فان كان أول ما دخله الماء مر عليها فالما والجود نجان وان مرراً ولا على مكان طاهر وان بسط حتى صار عشرين قدماً انتهى البهائم الطاهران لانه صار كبيراً ولا نجاسة الوصول الى النجاسة وحكى عن شمس الأئمة الحلواني أنه سئل عن عين الماء اذا كانت خسافي نجس والماء يجري منه هل يجوز الوضوء فيه قال ان كان يتحرك الماء من جوانبه يجوز ويقتضى القاضي الامام على السعدي بالجواز مطلقاً قالوا الحوض الصغير يجب أن يكون كذلك لان هذا ما ميارو الفتوى على هذا وفي (س) اذا نزل ماء الحوض وهو كثير ولا يعلم وقوع النجاسة فيه فلا بأس بالتوضي به لانه قد يتغير بطول المكث ووقوع الاوراق ونحو ذلك فيه نص عليه في الكافي واذا تنحس حوض الحمام فاغترف منه بالقصة وأمسكها تحت الميزاب فسال الماسن رأسا هو يتوضأ به لا يجوز وهكذا رأيت في المحيط قال صاحب جامع الفتاوى وقال بعض المتأخرين اذا خرج أكثر ما فيه لا يجوز

(فصل في الاباز)

وحكم البرحيم الحوض الصغير يفسدها يفسدها والجملة في ذلك أن الواقع اما أن يفسدها بالاحمال أو على بعض الوجوه ولا يفسدها أصلاً فأي يفسدها بالاحمال جميع النجاسات كذا الواقع أو قل كقطرة البول والجرو وغيرهما من الاشربة المحرمة وكذا الوقوع ذنب الفأرة وكذا البول ما يؤكل له عندهما وكذا الوقوع فيها خنزير وأخرج جيا وكذا عظمه بكل حال من غير اشتراط الدسومة عليه بخلاف عظم غيره وكذا الدخول فيها بسبب لم يستنج بالماء فانه يفسدها وكذا كافر وقع فيها وأخرج حيا فهو عتلة الخنزير وكذا السقط اذا وقع فيها قبل الغسل أو بعده وذكر الفقهاء

(سئل) عن لبن الشاة الميتة والبقرة الميتة هل هو طاهر أم نجس (أجاب) طاهر والله أعلم (سئل) عن أصاب ثوبه نجاسة دون الدرهم هل يمنع الصلاة أم لا (أجاب) لا يمنع على ما عليه الفتوى صرح به في القصة والله أعلم (سئل) عن امرأتين أتتا الدم بعد الحكم بإبائها هل يكون حبساً أم لا (أجاب) لا يكون حبساً على الصحيح والله أعلم (سئل) عن الصغير اذا وطئ امرأته بالغسل هل عليه غسل أم لا (أجاب) لا غسل عليه وجوبا وعليه الغسل والله أعلم (سئل) عن الفرد اذا شرب بماء من اناه وفضل منه شئ هل هو طاهر أم نجس ولا يجوز استعماله (أجاب) نعم هو نجس والله أعلم (سئل) عن دم الوزغ هل هو طاهر أم نجس (أجاب) هو نجس والله أعلم (سئل) عن اللحم اذا نجس كيف يطهر (أجاب) يلقى بالماء الطاهر ثلاثاً ويرد في كل مرة والله أعلم (سئل) عن الزيت النجس اذا جعل صلواتاً هل يحكم بطهرانه أم لا (أجاب) نعم يحكم

(١) قوله فان كانت الخ هكذا في الاصل الذي يدلنا على بینه وبين ما قبله شيئاً سقط من النسخ كنهه مصححه

أوالث في الفتاوى عن أبي القاسم الصفار اذا وقع في الماء غسل لا يفسد غسل أول غسل وهو
 منزلة الحلى (قال) وتأويل الزنجي وقع في بئر زمزم انه أصابته جراحة فخلط الدم بالماء وعن
 خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ان كان قبل الغسل أقسده وبعد لا وكذا ذكر رسم
 عن محمد وهو المختار الآن يكون كإفراجه بنحس وان وقع بعد الغسل ثم في هذه المواضع اذا
 فسد الماء يجب تزججه واذا وقع حيوان فيها غير الخنزير وأخرج حيا فان أصابته الماء يعتبر
 حال الماء حال مسوره وان وقع بقل أو جارفان أصابته الماء يزحماؤها كله لانه صار متكللا
 كسوره وأما الفرس فعندها لا يزحش وعن أبي حنيفة يستحب أن يزح دلاء (١) وفي الكلب
 اذا خرج حيا فان لم يصبه الماء ذكر في (م) عن أبي حنيفة انه لا بأس به أشار الى أن عنه
 ليست بنحس وكذا روى ابن المبارك عنه وعن أبي نصر الدوسي رحمه الله انه اذا لم يصبه الماء
 ولم يكن على دبره نجاسة لم ينحس وان المسئلة تدل على أن عنه ليست بنحس عنده أما عندها
 يجب تزجج الماء ولم يتطرق شيء من ذلك لم ينحس العين عندها وما ذكر في (ج) وغيره
 من المواضع قولهما وهو المختار والعبرة بالبرئان لا بنحس الماء قبل التفتت لتعدا لاحتراجه في
 المغارة وبعد التفتت ينحس لاختلاط أجزائها بالماء (في الخ) تكلما في زح الماء عند
 أبي حنيفة ما ثلثان وعند محمد ما ثلثان أو ثلثاثة وبه بقي أي يبقى ثلثاثة (ب) وان وقع
 (٢) التفتت نصفها ونحو ذلك ففي طرية الضرورة والبول لا يفسدها وهو المختار وان وقعت
 في غير البرئ من الاواني قبل تفسده على الوجه المختار وكذلك اذا وقعت في بئر الامصار لعدم الضرورة
 وبعض مشايختنا لم يسألوا عدم الضرورة وقالوا لا يفسدها اذا كان قليلا (م) عن أبي حنيفة في
 البابس من البرقع في الاناء والبرئانه لا بأس به اذا كانت واحدة أو اثنتين وان كان كثيرا
 أقسده وان كان رطبا فقلبه وكثيره يفسده والطب والباس سواء عند بعض المشايخ اعتبارا
 على طرية الضرورة ولشأن الريح القوي ينقل الرطب فتحقق الضرورة وهو المختار وفي
 الترح (م) عن أبي يوسف في رونة رطبة وقعت في بئر يزح منها عشرون دلو او كذا ان
 وقعت يابسة وابتلت وتفرقت فان أخرجت يابسة فلا شيء فيه (٣) وكذا روى الحسن عن أبي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه في السرقين والاختاء هو كالبر عند أكثر المشايخ وينظر فيه الى
 الضرورة والباسوى فان كان من موضع الضرورة لا يفسد القليل منه كإفراجه البئر فاما اذا
 وقعت برة في اللبن عند الحلب فريمت قبل أن تفتت فاللبن طاهر وعليه جماعة من المتقدمين
 وهو المأخوذه (ن) البئر اذا تجسبت ثم غار ماؤها ثم عاد نجسا فان صلى رجل في قعرها وقد
 جفت يجز به وقوله عاد نجسا في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وفي
 الأخرى يظهر بالجفاف مطلقا وهو قول محمد (ن) واذا وجب تزحماء البئر كله فزح لا ينسل
 البول الرشاء كناية عن الجر اذا تخلل ويد المستجعي وعرة القمصة في الفتاوى قدر طبع فوقعت
 فيها نجاسة فلا خير في مرقها وفي العلم أيضا اذا كان في الغليان لانه يشرب فيه فكان كل نقطة
 طمخت في الجرحي لا تظهر أبدا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (ط) لو وقعت
 فأرة في سمن جامد أخذت الفأرة ومحوها أو يؤكل الباقي وان كان ذائبا لا يؤكل ويستصح
 به ويدبح الجلد ثم يغسل الجلد كذا روى ابن عمر فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الجامد
 أنه ان كان بحال لوقود ذلك الموضع لا يستوى من ساعته فهو حامد وان كان يستوى من ساعته
 فهو ذائب في الفتاوى سئل نجم الدين النسفي رحمه الله عن فأرة ميتة كانت قد بسيت في نجاسة

بظهره والله أعلم (سئل) عن
 المريض اذا كانت نجاسة متحسة
 وبلغة الحرج في غسلها هل له أن
 يصلي فيها أم لا (أجاب) اذا كان
 لا يلبس شيئا الا ونحس من ساعته
 له أن يصلي على حاله والله أعلم
 (سئل) عن المفتدأ ومن به جراحة
 اذا مسح على العصابة في الوضوء ثم
 بدلها بأخرى ولم يعد عليها المسح هل
 له أن يصلي ويجز به المسح الأول
 (أجاب) نعم له أن يصلي ويجز به
 المسح الأول والله أعلم (سئل) عن
 صورة الاستبراء بالاجهار في زمن
 الصف والشتاء (أجاب) صورته أن
 يدبر الرجل بالجر الأول وقبل الثاني
 ويدبر الثالث في زمن الصفوف
 الشتاء يقل الاول ويدبر الثاني
 وقبل الثالث والله أعلم (سئل) اذا
 جامع الرجل زوجته فأوانت أن
 تغسل في الحمام من الجنابة فهل
 يلزمه أجرة الحمام أعلى الزوج أم
 عليها (أجاب) الاجرة على الزوج
 والله أعلم (سئل) عن الجنبا اذا
 اغتسل في رمضان هل عليه أن
 يبالغ في المضغ والاستنشق كما

- (١) (مطلب الخلاف في نجاسة عين الكلب)
- (٢) قوله التفتت نصفها كذا في الاصل وفي الكلام نقص فأتامل وحرر كتبه معصيه
- (٣) (مطلب الكلام على السرقين والاختاء)

فجعل فيها الرب ووطعت على رأسه قال فان الرب يخص لان الفأرة الميتة اذا بيست وان كان المختار أنها تظهر حتى لو سئل وفي حبه فأرسته بحوز صلاته لكن اذا ابتلت تعود بحسبة في أصم الروابيين عن أبي حنيفة وان كان ثلاث ذنان في أحدهما الدهن وفي الآخر الدبس وفي الآخر الخليل فاختمن كل واحد منها شأ وبجعل في طرف واحد من طرفي الطرف فأرسته ويطم قطعاً أنهما تكن فيه فاحال الفنان كان أستاذة الشيخ الامام طهري الدين بشق بطنها ويحكم بخاصة تدفن في بطنها شي منه وان لم يكن في بطنها شي منها تلقى الفأرة بين يدي الهرة فان أكلتها فالخاصة قلن الدهن والدبس وان لم تأكلها قلن الخليل لان الهرة تأكل الدهن والدبس وأما الخليل فلا وسئل عن فارو وجدت في كوز ولا يدري أنها وقعت فيه ابتداء أو نقلت اليه من الجرة التي جعل فيها شأ وابن البثرالي زرع الماعسها (قال) اذا لم يتعين شي منها فالخاصة لهذا الكوز خاصة وكان يقول بان الصحيح عند طلبة مشايخنا ان الجرة اذا ماتت فيها فأرة ثم أخرجت فصار الجمر خلافاً لا يظهر وان لم تنقع فيها لان الجمر به ترول بالخلل فأما بحسبة الفأرة فلا (نوع من هذا الفصل) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر في الكلب المائي يموت فيه انه يفسد وهكذا روى عنه في الحية المائنة فقد اعتبر الدم السائل فيه وان مات في غير الماء أجعوا على أن في السمكة لا يفسد الماء لعدم الدم لها ولو سقط اعتبارها شتر طاقى حلت بلاد كاه وأما في غيرها فقد اختلفوا قال نصر ومحمد بن سلوة وأبو المعالي البجلي وأبو مسير رحمه الله تعالى بخاصة دمه وقال أبو عبد الله البجلي ومحمد بن مقاتل رحمه الله لا لان ما يرى منه ليس بدم بل تلون به وأما اذا كان يعيش في الماء وفي البر كالطير المائي ويحده فان مات في غير الماء يفسد ولو جود الدم فيه وعدم الضرورة وان مات في غير ما يرى من أي ياد عن أبي حنيفة أنه يفسد لغيره من جبال الجانب عيشه في البر على عيشه في الماء احتياطاً (ن) الضفدع البري الذي ليس له دم كثير يربيه الصغير من يموت في الماء أو اللبن لا يفسد كالذي يموت في الماء الا اذا تفتت فيه فان كان له دم سائل يفسد والحية البرية تموت في الماء على هذا التفصيل أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في البعوضة اذا ماتت في الماء لا تفسد وان مصت ثم وقعت في الماء أفسدته وقال محمد لا تفسده قبل الانصاف وبعد وحمل المائي أنه اذا استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو غير مائي ويرى جلدة الانسان اذا وقعت في الماء وقشره ان كان قليلاً كما يتناثر من شقوق الرجل وما أشبه ذلك لا يفسده وان كان كثيراً يفسده ومقدار الطفر كثيراً من جلده لم الآدي فأما الطفر اذا وقع فيه لا يفسد لما عرف وشعر الآدي وعظمه ولو وقع في الماء لا يتعفن وان كثر هو المختار والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الأسار)

سؤر الآدي مسلماً كان أو كافراً بمحمد وآل جينا ضامناً أو طاهر المظهر بلا كراهة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الباز الاهلي وكذا الصقور وغيرها كلها جالبة للحبس سؤر غير مكره لعدم توهم الخصية بمقتلها بخلاف الوحشة وكثير من مشايخنا خرجهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وأفتوا بفسد كراهة سؤرها سؤر الخنزير نجس بالاجاع سؤر سباع الهائم كالاسود والذئب والنمر والفهد نجس عندنا وسؤر حشرات البت كالخس والفأرة مكره كراهة تنزيه هو الصحيح وهذه الجملة في (انها) في الفتاوى وسؤر الفيل نجس باعتباره عليه وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما المشكل من السؤر (١) معارف بعضهم جعلوا سؤر العير نجس لانه يشم

في الفطر أم لا (أجاب) لا يكلف الى ذلك والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) عن الصغير هل يسئل في قبره (أجاب) نعم سئل والله أعلم (سئل) عن الميت اذا دفن بغير ملأه وأرادوا نقله بعد دفنه الى بلد هل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز أن ينقل بعد دفنه ويتركه في المطالبات المدة أقصر ولكن يفرج من الأرض المقصورة الى غيرها والله أعلم (سئل) عن الصلي ١- أيدل الضاد بالقله في الدين أو غيرها هل يفسد صلاته مع قدرته على النطق بالضاد (أجاب) الراجح عدم الفساد والله أعلم (سئل) عن نسي القنوت فتذكر وهو راسع هل يعود الى القيام ونأق به واذا عاد وأق به هل يفسد صلاته أم لا (أجاب) لا يعود الى القيام ويأتي بالقنوت على الصحيح ويتم صلاته ويصح له فأن عادت لا تفسد صلاته والله أعلم (سئل) ادأصلي شخص وهو لاس فريضة ولم يستحل يديه هل تكرر صلاته

١) معارف بعضهم كذا في الامل وحرر الصابرة كتب معيجه

أولاً (أجاب) لا تشكره صلاة والله أعلم (سئل) عن رجل عليه صلاة الفجر فدخل الجامع فوجد الإمام يحط بحبل له أن يصلي الفجر أو يصرخ فيصرغ الإمام من الخطبة (أجاب) أنه أن يصلي الفجر ولو كان الإمام يحط وليس له أن يتنفس فراغ الإمام من الخطبة والله أعلم (سئل) عن حضور صلاة الجمعة فوجد الإمام في التشهد فبقي الجمعة معهم حتى أتم الإمام التشهد وسلم هل يتم الجمعة أو لا ظهر (أجاب) يتم الجمعة والله أعلم (سئل) عن أدرك الإمام في تشهد صلاة الصبح قبل السلام هل له أن يقوم ويأتي بصلاة العشاء ليس له ذلك (أجاب) نعم أنه يأتي بصلاة العشاء والله أعلم (سئل) هل يجوز صلاة العشاء بهم (أجاب) يجوز إذا خاف قوتهم والله أعلم (سئل) عن أول من أذن في السماء وأول من أذن في الإسلام وأول من أذن عكة المشرفة وأول من زاد الأذان الأول في الجمعة وأول من بنى المنار بمصر المحروسة (أجاب) بمغوبة الله تعالى أول من أذن في السماء جبريل عليه السلام وأول من أذن في الإسلام بلال بن أبي رباح وأول من أذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الأذان الأول في الجمعة عثمان بن عفان في زمن خلافة وأول من بنى المنار بمصر

(١) قوله ولورثك الجمع في السور الخ أي بين الموضوع والتميم لا يجوز صلاته كافي فاضحان والهندية (٢) قوله المختار فيه قول محمد أي بأنه ظاهر كافي فاضحان وبه يتضح ما

أه

الأول فتطلع شفتا مختلفا الأتان والصحيح سواء لأن ما ذكرناه وهو الموم والاصل هو الطهارة وسور الفرس طاهر في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة وهو الصحيح من مذهبه والمأخوذة (١) ولورثك الجمع في السور المشكوك لا يجوز ولو وثق بالسور المكروه كره وأجزاء في (نوع آخر) عرق الجارو البغل ولعلها إذا وقع في الماء القليل أقصد أنه وإن قلاد أو أصاب الثوب حازت الصلاة فيه وإن غش قبل معناه أنه لا يزول والحدث بذلك الماء بالثوب ولا ينقص الثوب الطاهر به بالثوب وفي ب عرق الجلالة نجس بلا خلاف ولين الهرة قبل بأنه طاهر ذكره شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى في شرحه وأما ولها إذا بالثوب في البئر نزح ماء البئر كله وكذلك إذا فزت من الكلب وقعت في البئر لانه إذا فزت يخرج منها شيء وأما إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى فقال يسفد (وسئل) أبو نصر محمد بن سلام عنه فقال ما يقدر على الاحتراز عنه الظاهر أنه نجس بالاتفاق ويول الخفافيش لا يسفد لانه لا يمكن الاحتراز عنه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه مكروه سؤر الفأرة ولا أرى سؤلها بأساً لتعذر الاحتراز عنه ومساؤها من الأول نجس وخلاف محمد في قول ما يترك لجهه مرفوف والفتوى على قولها أنه نجس نجاسة خفيفة

(فصل في الماء المستعمل وأحكامه) من الفتاوى المختارة (٢) فيه قول بمحرمه الله تعالى وعليه الفتوى الأمن الجانب إذا ضا من ماء الحمام بعد غسل قدمه أن علم أنه نجس قد اغتسل لا بد أن يغسلهما وقال محمد لا حاجة إليه وشاخصاوان اختاروا قوله للفتوى لكهم استنوا هذا الموضوع وبه أخذ الفقيه أبو الثابت إذا وصلت شر آدمي بذوائبها غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستعملاً بخلاف ما إذا غل رأس إنسان قد بان منه حب يصير الماء مستعملاً لأن الرأس المبان إذا وجد ينضم إلى الجسد فيصلي عليه وأما الشعر المبان فلا ينضم إلى الجسد وهذا على الرواية المختارة أن شعر آدمي ليس نجساً (ع) لو أدخل الجنب رأسه في الماء أو خفيه أو ذراعيه وعليها جازي ولم يتناول المسح في هذه الوجوه أجزاء من المسح ولا يصير الماء مستعملاً بخلاف البالغ إذا غسل يده للطعام أو من الطعام صار الماء مستعملاً في (الثا) وإذا أدخل الصبي يده في الماء لقامة الفربة اختلف فتوى المتأخرين فيه ولا رواية لها في شيء من الكلب والاشبه أن في الصبي العاقل يصير الماء مستعملاً لمن أهل القرب والماء ما يأخذ حكم الاستعمال بجزاية العضو فان زایل ولم يستقر في مكان بعد يصير مستعملاً عند طاعة المشايخ حتى لو سحر رأسه بماء أخذه من حيث لم يجزه وذكر في ن أن عندنا في بخارى يصير مستعملاً وشرط الطاوي وبعض مشايخ بل أن يستقر في مكان وكان يفتي الاستاذ الأجل طهیر الدين المرغینانی رحمه الله تعالى بهذا وما بقي على أعضاء المتوفى وأخذ بمعرفة لا يكون مستعملاً لانه في نفسه ضرورة وهو المختار وانتضاح الغسالة في الألف لا يغسله وخدم عن محمد أن يكون مثل رؤس الأبر وعن الكرخي أن لا تستعين بمواقع القطر والله سبحانه أعلم

(فصل في بيان النجاسات) من الفتاوى الأرواث والاختنا نجاسة نجاسة مخففة عندهما غلظة عنه (ن) جرة البعير كسرقته لا يخرجها من بطنه ذوق الطيور كلها غير مفسد إلا النجاسة والباطل الأهل والأول الأهل عندهم لا خلاف في ما لا يؤكل لجه والأصح أن عنها نجس لكن نجاسة خفيفة حتى لو وقع في الماء القليل أقصد أنه نجس فذا أصاب الثوب

سليم رضي الله تعالى عنه والله أعلم (سئل) عن فاتته صلاة في السفر وأراد أن يقضيها هل يقضي الفرض أربعاً أم ثنتين (أجاب) يقضي ركعتين والله أعلم (سئل) عن فاتته صلاة في السفر فأراد أن يقضيها أربعاً هل يجوز (أجاب) يجوز مع الكراهة والله أعلم (سئل) عن وجد في ثوبه نجاسة مانعة عن جواز الصلاة ولم يدرى أصابته وكان صلى في ثوبه هل يلزمه إعادة الصلاة من حين لبسه أم لا (أجاب) لا يلزمه أعادتها والله أعلم (سئل) رحمه الله عن صلى الظهر مع الإمام ولم يصل سنته التي قبل الفرض كيف يقضيها (أجاب) يقضي الأربع قبل الركعتين والله أعلم (سئل) عن الصلاة في الحمام هل يجوز مع الكراهة أم من غير كراهة (أجاب) تجوز الصلاة في الحمام من غير كراهة حيث كان مكان الصلاة طاهراً والله أعلم (سئل) عن يتكلم بين السنة وبين الفرض هل تبطل السنة ويلزمه إعادة (أجاب) لا تبطل ولكن يبطل ثوابها ولا يلزمه أعادتها (سئل) عن التخصف في الصلاة هل يفسدها (أجاب) إن كان لغرض عذر فسدّها ولغرض لا يبطل والله أعلم (سئل) عن اقتصدى بالإمام في صلاة المغرب فقام الإمام لرباعية بعدما قعد الإمام القعدة الثانية هل يتابعه الإمام أم لا (١) قوله ولكن نجاسة الصلوات بناء عليه كذلك الأصل بدون الخبر وهو بعيد ولا يجوز معها ولا يجوز ذلك ورواه مصنفه

لا يفسد إلا أن يكون طامساً هكذا ذكره الصدر الشهيد دم البق والبراغيث وقهوا ليس بشئ وإن كثر الدم الذي يخرج من الكبدان كان من عينها ليس بنجس لأن عينه لم يمسسها اعتبارها بالحدث (ن) الدم الملتصق بالجم إن كان من الدم السائل بعدما سال كان نجساً وإن لم يكن منه فلا هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحرم هو الدم المسفوح والملتصق بالجم من الدم السائل لا بأس به وذكر القسودى ما بطل من الدم في العروق والجم بعد الذبح طاهر ويؤكل مع اللحم وبه أخذوا إلا أن يكون في العروق مجال لو قرت لسائل كذا روى ابن جماعة عن أبي يوسف وأما إذا شق الطحال والقلب فخرج منه دم فذلك ليس بشئ لعاب الشائم طاهر لأنه من القيم غالباً عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أن الفرس إذا جرى فرسه في الماء فأصاب ثوبه من ذلك الماء إن كان في رجل الفرس سرقين ونحوه نجسه سواء كان الماء جارياً أو لا كذا وإن لم يكن في رجله شئ من ذلك لا يضره (وسئل) أو يضره الله تعالى عن غسل الدابة قصيدة من مائها أو عرقها قال لا يضره قيل له فإن كانت غرغرت في روثها أو بها قال إذا جف وثارت روثها عنه لا يضره فعلى هذا إذا جرى الفرس في الماء وبطل نجسه وضرب به على راسه ينبغي أن لا يضره (في الفتاوى) ماء يتقاطر من الثوب المفسول عن النجاسة بعد العصر في المرة الثالثة إن عصر على وجهه صار نجساً ولو عصر مرة أخرى لا يسيل منه شئ فهو طاهر كالثوب ويد الغاسل ولا ينجس ما أصابه وإن لم يصبر على هذا الوجه لم يطره الثوب ولا يده وكذا ما يتقاطر منه يكون نجساً وهذا العصر يعتد في كل شخص بقدر قوته وإذا لوث ثوب شخص رطب في ثوب يابس طاهر فندى به الطاهر لكن لم يصبر مجالاً لو عصر يسيل منه شئ أو يتقاطر قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يضر نجساً ثوب مسخ بالبل قبل بانه لا يصل فيه حتى يغسله ثلاثاً فطره عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن النبل يري بالدم والصحيح ليس كذلك فقد سئل عنها أهل تلك الصفة فأنكروا ذلك وروى ما قبل كان الجواب كما قال وهكذا القول في ثياب الروم وروى ما قبل أنهم يستعملون البول وشخص الخنزير زيادة البرق فيها لا يجوز الصلاة إلا بعد الغسل ثلاثاً عند أبي يوسف رحمه الله وأما الثوب المفسول بالصلوات طاهر وما قبل بأن وعاء الدهن يكون مفتوح الرأس فلا ينجس من أن تقع فيه فارة فهو فاسد لأنه حكمه نجاسة الدهن بالثقل على أنه وإن نجس الدهن ولكن نجاسة الصابون بناء عليه (١) لأن الدهن قد تغير فصار شيئاً آخر والخصيص طاهر بالتحغير عند محمد بن حنفية أخذ به لعموم الضرورة (ن) ومن دخل المشربة وتوضأ ولم يكن له نعلان فوضع رجله على ألواحها وقد يكون فيها من على رجله قد جاز ولا يجب غسل قدميه ما لم يعلم أنه وضع قدميه في موضع النجاسة والاحتياط أن يغسلهما (قال خلف بن أيوب) لا ينبغي أن يكون أربعة آلاف درهم يبلغ أن يمشي في الأسواق خافياً كيلا يصيبه أذى الطريق وروى عن أبي بكر الوارث رحمه الله تعالى وفي هذا تشديد عظيم على العوام الجهلة الذين يمشون حفاة وكان يحكمه نجاسة أقدامهم وثيابهم وتنجس وارى المسجد وتنجس متاع بيوتهم وفرشهم وأعضاء نسائهم إذا اضربوا ذلك إلى بيوتهم لأسباب في حق أصحاب الدواب وعامة المشايخ لم يحكموا بشئ من ذلك لعدم التيقن به (نوع فيما يصيب الخف) خفا صابون فغسل في قول من يعتبر الكثير الفاحش اغتصاباً يعتبر بدون الكعنين لأن أسفل القدم خاصة ولأن الخف كالمشي قال محمد رحمه الله بأن الرابح محذون الكعنين

ينع وإذا استعجب بجرى ماء الاستنجاء فعت قدسيه فغسل مع ذلك الخلف فان كان غير متخرق وجوب أن ينسج الامر فيه لانه حكم بطهارته تبعا لكلنا في عروة القيمة والجسل واللولوان كان متخرفا يدخل الماء تحتها (في الفتوى) اذا حرق العذوق في بيت ففعل بخماره ونداه الى الطابق وانقذ مذاب وأضرق الطابق فأصاب ماؤه بالابيضه استحسانا ما لم يظهر أثر التماسه فيه وبه اتفق الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو اختيار استاذنا الشيخ الامام الاجل طهري الدين المرعشي رحمه الله تعالى

(فصل في تطهير الارض والعضو والثوب وغيرها) أرض تعجب فيست وذهب أثرها طهرت فان أصابها ماء طهرت بحسب رواية وفي رواية لا وأما الثوب المغرول عن المني لا يعد نجسا في رواية تالان الفرل غسل وطهر (ن) الحشيش وما ينبت من الارض اذا أصابته النجاسة نجف ولا يرى أثرها بطهران الارض طهر بهذا فكذلك ما قبلها وقالوا وحكم للحصى المركوز في الارض حكم الارض اذا جفت وذهب أثرها (م) أرض أصابها بول أو عذرة ثم أصابها الماء طهر وكان غالب الحصى جرى ماؤه عليها فنك تطهير لها لان تطهير كل شئ على حسب ما يليق به فان كان المطر قليلا لم يجز ماؤه عليها لم تطهر وفي فوائد الامام الرستغني وصلى في كرتستان يرى فيها الدواب في موضع لا يرى فيها من بولها ورونها شيا يجوز لانه صلى في مكان طاهر فيجوز لعصم النص وفي (ن) الا حرا اذا أصابته نجاسة ونشرب فيه فان كان عتقا مستعلا كفاه الببل ثلاثا بدفعة وان كان جديدا يحفف على ان تركل مرة وكذا كل خرف جديد أو آت منه وهذا قول أبي يوسف وهو المختار قالوا وحدا التحفيف أن يترك في كل مرتبة حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليأس ولا تضرة السد وهو المختار (ن) حصير تعجب ان كانت النجاسة يابسة لا بد من الماء لتزليه وان كانت رطبة يجزى عليها الماء مرارا قدر ما يقع في قلبه زوالها وذلك الاجراء كالصبر والتحفيف في كل مرتبة بشرط قالوا وهذا اذا كان من القصب ونحوه وان كان من بردي ونحوه فبسل ثلاثا ووضع عليه شئ ثقيل أو يقوم عليه انسان حتى يجزى الماء من أنقلبه كذا ذكر في بعض المواضع (م) الدقيق اذا أصابته خمر أو دم لا يترك وليس لهذا حيلة أصلا (في الفتاوى) السفوف والسكين يظهران من القدم بالمسح على الصوف وعلى الثوب وغيرها اذا ذهب أثر الدم عنهما وكذا المرأة وكل جديد مقبل غير خشن كالسيف والمرآة كرم الكرخي في مختصره وأطلق الجواب ولم يفصل بين نجاسة ونجاسة رطب ويابس وعلى يكونه جرم مقبلا وهو الصبيح وعليه الفتوى فان مؤه السكين ونحوه بالماء النجس فغلاف محمده معروف وقال أبو يوسف مؤه عليها الماء الطاهر ثلاثا فطهر وهو المختار * الطين النجس اذا جعل منه الكوز أو القدر قطع يكون طاهرا قاله صاحب جامع الفتاوى قال كذا رأيت في المصنف

(فصل في العضو) سم نجس نفوس الانسان اليد فيه وغسلها ثلاثا بغير عرض لطهر وأثر السمومة لا يضر لان نجاسته بالجملة وقد زالت (في الفتاوى) المختصم اذا مسح موضع الحجامه بثلاث خرق رطب بثلثي أجزاء قال الحاكم أبصار رأيت عن أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى وهو لا يؤخذ منه

(فصل فيما يصيب الثوب) من الذخيرة الثوب اذا أصابه مني ان كان رطبا لا بد من الغسل وان كان يابسا يجوز فيه الفرل قال القاضي أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى المني اليابس انما

وان لم يثابه وسلم تكون صلاته تامة أم لا (أجاب) لا تامة وإذا سلم فصلاته تامة والله أعلم (مسئل) من أدرك الامام في الركعة الثانية من المغرب فقام بعد سلام الامام ليقتضي ما فاته هل يقضى الركعتين بعبدة واحد أم يقعدتني (أجاب) يقضيهما بقعدتني والله أعلم (سئل) عن اقتداء الحنفى بالشافى في الغرض هل يجوز (أجاب) نعم يجوز اذا كان يظن به مراعاة الخلاف والله أعلم (سئل) عن رجله رطبة خطبة يجامع فاستخلف من يحطب ويصلي عنه بلا انذونى الامر هل له ذلك وتصح الصلاة خلفه النائب عنه أم لا (أجاب) نعم في الاستخلاف في الجمعة وتصح الصلاة خلف النائب ولو بلا انذونى الامر له في الاستخلاف والله أعلم (سئل) عن اذان الصبي هل يكره أم لا (أجاب) نعم يكره والله أعلم (سئل) عن السقط ان ظهر خلقه ونزل ميتا هل يصل عليه (أجاب) لا يصل عليه والله أعلم (سئل) عن رجل خضره قبرا في أرض مباحة فجاء آخره دفن سباني القبر هل يخرج الميت من القبر أم لا (أجاب) لا يخرج والعافر فيه حضوره والله أعلم (سئل) عن المسبوق بركة أو ركعتين اذا اعتد مع الامام فقد الشهد ثم قام وأتم ما عليه قبل فراغ

الامام من التشهد وثابعه في السلام
هل تصد صلواته أم لا (أجاب)
لا تصد صلواته على الصحيح والله
أعلم (مثل) عن شرائط الخلطة
الصعبة (أجاب) الخلطة شرطان
الاول أن تكون بعد الزوال الثاني
أن تكون بحضور الرجال والله أعلم
(مثل) في رجل شذو على
الفرض أم لا (أجاب) إن كان في
الوقت بعيد وان كان الشك
بعيد لا بعيد والله أعلم (مثل)
عن قتل نفسه هل يغسل ويصلى
عليه أم لا (أجاب) نعم يغسل ويصلى
عليه على الصحيح والله أعلم (مثل)
عن امرأة حاسل مانت ودفنت
ثم روت في المنام وهي تقول لرائ
خذوا مني القبر هل ينش
القبر وينظران كذا ولت أم لا
(أجاب) لا ينش القبر بسبب
الرواية والله أعلم

(كتاب الزكاة)

(مثل) عن صغير على ما كثيرا
هل يجب فيه الزكاة ويؤمر وصيه
بدفع الزكاة عنه أم لا (أجاب)
لا زكاة في مال الصغير ولا يؤمر
وصيه بدفعها عنه لعدم وجوبها
عليه والله أعلم (مثل) عن
الزكاة في الفسوس المتعامل بها
هل يلزم المالك (أجاب) نعم
يلزمه إذا بلغت ما يساوي نصيبا
فأكثر من الذهب أو فضة والله
أعلم (مثل) عن دفع انصدقة

(١) قوله وخل أبكته كذا بالاصل
في الحديث ورواه إمام

يطهر بالفرق إن كان رأس الذكراً طاهر وقت خروجه من بال واستنحى بالماء ما إذا لم يكن طاهرا
لا يطهر قال هكذا روى الحسن بن زبادة عن أبي حنيفة ما يصيب من الخباسة على الجرم لها
ربطاً أو يابس لا يمتن الفسل وحكي القاضي الإمام أو على التسقي عن أسناده أبي بكر محمد بن
الفصل في الربط أنه إذا مشى على الأرض فلققه التراب ونحوه وجب ومسحه بالأرض يطهر
عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذا ذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وكذا روى عن
أبي يوسف من غير اشتراط الخفاف قال بعض المتأخرين رجحهم الله تعالى يجب أن يغني بهذا
نوعة ودفع الصروج فان يستعملها لا يمتن غسلها (ن) خف بطانة ساقه من كراس دخل
في خروقه ماء محسوس فغسله وذلك ثم ملاء الماء ثلاثاً وأراقه إلا أنه لم ينهيا عصر الكراس طهر
لقيام أجزاء الماء بمقام العصر وبعض مشايخنا لا يشترط تخفيف الخفاف استدلوا بجسلة خف
يجري تحتها ماء الاستحمام على ما عرف المختار أنه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وما يتصل
بهذا كل نجاسة مرتبة تصيب الثوب ونحوه يغسل مرة فزال العين والآخر مرة فزال يكتفي
به والصحيح من قول مشايخنا أنه لا يمتن الفسل مرتبة ثنتين لأن النجاسة المرتبة لا تخلو عن
أجزاء مرتبة واحدة في غير المرتبة وجوب الفسل ثلاثاً هو الصحيح وعن الفقيه أبي اسحق
الحافظ أنه قال الرأفة إذا خضبت يدها بماء محسوس والثوب إذا أصيب بصبغ يصبغ يغسل أنه يغسل البدن
والثوب حتى يصفوا أي يغسل منهما على لونه أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثاً وهكذا كان يقول
في الدم العتيق الذي يذهب أثره وأما اشتراط العصر فقد شرط الثلاث في الاصل على ما مر
ولأنه أسوأ وفي غير رواية الاصول أنه يكتفي بالعصر ثم وهذا أرفق وأوسع وعليه
الفتوى ويحكم بظاهره إذا رابح الجنب إذا صب الماء عليه بعد انخروجه من الجنابة وإن لم يصبره
وإذا صب وأمره بكفسيه فوق الأزارقها وحسن وأحوط وإن لم يفعل يجزئه وفي (م) عصر
الأزارق شرط عند أبي يوسف ورجحه الله تعالى وروى ابن سبعة عنه ما يدل عليه أيضاً وهو المأخوذه
في غير موضع الضرورة والحاصل أن ما يكون في حكم البدن عفو له عذراً احتراز عنه وما يمكن
الاحتراز عنه فهو وما نجس فلا يكون عفواً وما لا يتأتى فيه العصر إجراء الماء عليه يقوم مقامه
والخف والتعل والمكعب إذا وجب غسلها فاختار أنه لا يشترط التخفيف أصلاً ولكن تغسل
ثلاثاً وتترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط التداء وغير الغالب ولا يشترط البس (ل)
كوزن من خروص في دن من خل ولا يوجد طعمها ولا يجهت فيه يباح انخل من ساعته وجود
دليل تغير الخمر وهو عدم رائحة الخمر المحبوبة وطعمها مع صلاحية الواقع لافادة الطعم والرائحة
باعتبار الكثرة ولو وقعت فيه قطرة خمر لا يباح شره إلا بعد ساعة أو مدة لعدم دليل التغير
وعدم الطعم والرائحة هذا لا يدل على التغير لعدم صلاحية الواقع لافادة الأثر باعتبار القلة ومن
مشايخنا المتأخرين من قال ينبغي أن يقال في القطرة أنه إذا غلب على ظنه صبره ورتبه ما خلا فاته
يطهر (١) وشغل أبكته اختلف المشايخ فيه واختار الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى أنه يطهر
قال الصدوق الشهيد والاحتياط في أبكته أنه يطعمه حلواً ولا يصحله خلا لاختلاف المشايخ فيه
انخل الخبس إذا صب في الخمر فتلت لا يطهر والله أعلم

(فصل) في الفتاوى في بيان النجاسة الغلظة والخففة وأحكامها ما تكلموا في قدر الدرهم
التي تحديه النجاسة الغلظة أعماها الوزن أو البسط قال الفقيه أبو جعفر توفيق بن القاسم محمد
رحمه الله فنقول التقدير بالبسط تقدير النجاسة الرقيقة وبالوزن تقدير النجاسة غير الرقيقة هذا

هو الصحيح من المذهب ثم فيما يعتبر البسط فيه الصحيح أنه يعتبر أكبر ما يكون من الدراهم من نقد الزمان والاصح أن ما أصاب من النجاسة الخفيفة بمقدار ربع عند بعضهم بربع جميع الثوب فمن أي بكر الرازي أنه اغتسل السراويل احتياطاً لأنه أقصر الثياب وبعضهم قدره بربع أي ثوب كان وبعضهم بربع الطرف الذي أصابه وهو المختار • تكلموا في حد الغلظة واختلفوه وذكر السور في شرحه أن قول أي خنفة كل نجاسة ورد فيها نص ولم يعارضه نص آخر فهي غلظة اتفق العلماء على نجاستها وأختلفوا في كونه أثار إلى أن المؤثر في التخفيف تعارض النصين لأن النص وإن لم يعمل به لا يقصر عن احتمال كونه حبة فيؤثر في التخفيف وعن هذا قال نجاسة الاروات غلظة لورود النص فيها وهو حديث ليله الجن من غير معارض له وهما قالا ما كان يجتهد فيه مخففان لان الاحتياط كان نص في كونه حبة فلهذا قالا بأن نجاسة الاروات خفيفة لاختلاف العلماء فيه ولعموم البلوى والقوى على قولهما • في الفتاوى الجرمي التي من ماء الغيب اذا غلظا واستدق في الزند نجاستها غلظة واذا لم يغلظ في طهارة فليح هذا المبلغ فكذلك اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاشربة قالوا وكذلك روى هشام عن أبي حنيفة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى (ن) دخل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وكان في الوقت ساعة فالأفضل أن يقطعها ويغسل الثوب ويستقبلها في جماعة أخرى وإن فاتته هذه ليكون مؤدياً فرضه على الجواز يبين فإن كان عادماً للاداء ولم يكن في الوقت ساعة ولا يرجع جماعة أخرى مضى عليها وهو الصحيح والمراسن الاول هذا وفي (انشا) ان أصاب دم صاحب الجرح عليه غسله ان كان مغيباً وان لم يكن مغيباً بأن يصبه مرة أخرى ثانياً وثالثاً مثلاً بفرض عليه وقال محمد بن مقاتل يفرض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والفتوى على الاول

(باب الوضوء وما يتصل به)

من الفتاوى لا يتوضأ ولا يغتسل بنبذ التمر وهو رابة نوح عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو المختار ولو توضأ بماء مكر ومعه قدرته على الماء المطلق كره وأجزأه بخلافه اذا توضأ بسور الحمار مع الماء المطلق فإنه لا يجوز وذكر القدوري كل ما غلب عليه لتناويع النجاسة فيه لا يتوضأ به كالتوتنه وعنده بعض مشايخنا ما لم يعلمه يقينا توضأ لأنه علم كونه طاهراً والصحيح ما ذكره القدوري بدليل مسألة اخبر الواحد بنجاسته ولان الغالب الحق بالتقيد في هذا الباب احتياطاً واذا توضأ بماء استعمله انسان في عضو طاهر غير أعضاء الوضوء لا متقرباً أصلاً قال بعض مشايخنا لا يجوز لأنه ما استعمل فقد ذكر الطحاوي أن من تبرأ بالماء صار مستملاً وقال أكثر المشايخ يجوز لأنه لم يصروا مستملاً لما عرف وما ذكر الحارثي مؤول • عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس أن يغسل وجهه مغمضاً عينيه • عن النخعي ما وجد ابن ابراهيم أنه لو بالغ وغض عينيه فغسل وجهه شديداً لا يجوز ويجب اصال الماء إلى المآقي ولو اجتمع رمصان في جانب تكلف ازالته واصل الماء تحتة • وعن الفقيه أي جفر في الشفة أن ما يلبس منها فهو في حكم القم وما يظهر منها عند الاضمار يجب اصال الماء اليه لأنه من الوجه وبه أخذوا • وعن شمس الانعم الخوافي أن عليه أن يغسل الماشعر لحجبه وبسببه حتى لو لم يصبه الماء لا يجوز قال وكذا الحكيم في الشارب يجب اصال الماء اليه وفي

الذي هل يجوز وثاب الدافع أم لا (أجاب) يجوز وثاب الدافع والله أعلم (سئل) هل يلزم الزوج أن يخرج صدقة الفطر عن زوجته أم لا (أجاب) لا يلزم ذلك والله أعلم (سئل) اذا أراد الرجل أن يجعل صدقة الفطر قبل دخول رمضان هل يحسونه ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك والله أعلم (سئل) عن فقير ادعى على غني عندما كم خنق ويوجب الزكاة في ماله وطلب منه الزكاة هل تسمع دعواه عليه بذلك وبحكم الحاكم يدفع الزكاة أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه عليه بذلك ولا يحكم الحاكم عليه بالدفع لأنه لا يمكن مقيداً والله أعلم (سئل) عن جمع مالا حراماً حال عليه الحول وهو في يده هل يجب عليه الزكاة فيه أم لا (أجاب) لا يجب عليه فيه زكاة والله أعلم (سئل) عن دفع من ماله الحرام عن ماله الحلال بقدر الواجب عليه من الزكاة هل يجوز به أم لا (أجاب) نعم يجوز لأنه لا يملكه بالتصحب ويضمن مثله لمستحقه والله أعلم (سئل) عن علي بن كزعة عنده صغير يتيم يعوله فيطعمه ويكسوه من زكاته هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك والله أعلم (سئل) عن رجل له على آخر دين مؤجل وليس

له مال سواه هل يحل له أخذ الزكاة إلى حلول الأجل (أجاب) نعم يحل له أخذ الزكاة والله أعلم (سئل) عن المجنون إذا كان له مال هل يحب فيه الزكاة (أجاب) لا تحب فيه الزكاة مادام مجنونا والله أعلم (سئل) عن جمع مالا خبيثا حتى يبلغ نصابا هل يحب فيه الزكاة أم لا (أجاب) لا تحب فيه الزكاة والله أعلم (سئل) عن تجهيل صدقة الفطر إذا دفع القدر الواجب للفقراء فخص كل واحد منهم قدح بالمصري هل يجوز بذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والواجب عليه أن يدفع للفقير نصف صاع من روافقه لا دون ذلك والله أعلم (سئل) عن معمال وعليه دين هل يجب عليه الزكاة فيه (أجاب) ان كان الدين يحيط بما له لازكاه عليه وان كان أقل منه ذكرى عن الفاضل إذا بلغ نصابا (سئل) عن رجل عاك مالا وجبت عليه الزكاة فيه وزوجته أولاد من غيره فقرا هل يجوز دفع الزكاة إليهم أم لا (أجاب) نعم يجوز دفع الزكاة إليهم والله أعلم (سئل) عن دفع الزكاة لشرى فقير هل يجوز وتسقط عن المؤدى ويحل لشرى أخذها (أجاب) نعم يحل لشرى أخذها ويجوز دفع الزكاة إليه وتسقط عن المؤدى

مسح ما لا يفي بشرة الوجه من الحية أي ما يوازي الذنق والخدين وروايات حاصل الجواب أن عند أبي حنيفة يمسح ثلثها ولا يمسح أصلا في رواية وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد وهو قول الشافعي يمسح كلها لأن الحية يواجبها الناس فكانت من حد الوجه كالطابعين وهو الاحتياط وعليه الفتوى ولا يجب إصبال الماء إلى ما تحت شعر العية والجبين وهو الأصح والشارب عندنا يقي أصول المنيب باتفاق الروايات وذكر الامام الاستغفري في كلبه فبن طال شارب ولم يصل الماتحة أنه يجزئه لأن المأمور بغسل الوجه وقد وقع الاسم على ما هو الظاهر منه وفي الباص بين العذار والاذن كلام لأن الفرض عندهما غسله أو به ذكر شمس الائمة الخوافي أن ظاهر المذهب أن يسهل لأن في إيجاب غسله كلف ومثقة وذكر العجاوي أنه يغسله وعليه أكثر الشافعي وذكر الفقيه أبو إسحق الحافظ أنه يفرض غسله فيأمرى عن أبي يوسف ومحمد ويزفر وعن الحسن عن أبي حنيفة فترجما الله تعالى أن يغسل لحسن وان لم يغسل أجزاءه والمختار ما قاله أكثر الشافعي أنه يغسله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصحيح وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ويجب إصبال الماء إلى ما تحت الأظفار وأزالة الطين والطين الطين والطين عنهما عن الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى بخلاف الدرر حيث لا تحب إزالته لأنه متواضع فكان في حكم أجزاءه * وفصل الشيخ الزاهد أبو نصر الصغار رحمه الله تعالى فقال ان كان الظفر طويلا ستر الأظفار يجب إصبال الماء إلى ما تحته وان كان قصيرا لا * عن أصحابنا لا بد من نزع الخاتم أو تحريكه إذا كان ضيقا وان كان واسعاً لا يجب شئ منه والاحتياط في غير الضيق أن يحركه ولو حلق داسه أو لبسته أو قلم ظفره أو جزأه أو نزع خفيه بعد أن يغسل ومسح عليهما كان أبراهم يقول بالأعادة فيها الصحيح أنه لا إعادة فيها وذكر القدوري أنه ليس في مزال عن السبد وضوءه لا حرامه على موضع المزال * ربه إذا حلق الشعر وقلم الظفر (ل) إذا كان به قروح فبرأت وضوءاً وأمر المأد على ما حدثت من قشرها من قشرها هل يلزمه غسل ما تحتها قال ان نزع بعد الري من غير الزمة إعادة وضوءه وان نزع قبل غمام البره وتأم به فان خرج وسال منه شئ يلزمه إعادة الغسل وضوءه وان لم يخرج شئ أو نزع ولم يصل لا يلزمه إعادة غسله والظاهر أنه لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وهو المأخوذ به عن القاضي الامام علي السندى في فوائده * اذا كان على بعض أعضاء وضوءه حدثت الذباب ونحوه ولم يصل الماء إلى ما تحتها جاز لتعدا الاحتراعه وان كان جلده على أو شئ من طعام مصنوع جف لم يجز لسكن التضرزعه * أكثرهم على أنه يغسل يده قبل الاستنجاء مرة وبعد مرة والتمية على قبل الاستنجاء عند بعضهم وقيل قبله بقلبه وبعد بلسانه (ن) لا يستنحي على شئ نهر أو مشرعة ليس بينه وبين الناس ستره ولو استنحي قالوا يصير طليقا لا يه يكون كاستنحا القوم من غير ضرورة * الاستنجاء بالماء أفضل وليس بسنة قال مشايخنا لرحمهم الله تعالى هذا في زمانهم أما في زماننا فسنة لأنهم كانوا يعرفون بغيره والآن يسلطون طليقا وبغيره ورد الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه وهو المختار * وفي فتاوى السيد الامام رجل يعثره ريح فلا يمكن دفعها وهي تدوم حكمه حكم المستحاضة يتوضأ لكل صلاة هكذا فتوى أصحابنا * اذا بالغ في الإرخاء حتى خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من موضعه حتى ينشفه بخبر طاهرة وكذا صاحب الباسور * وعن الشيخ الامام الزاهد أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى من شلت يده اليسرى بحيث لا يقدر على الاستنجاء ان لم يجد من يصب الماء عليه والمأد في الآدم تركه

أمسلا وإن قدر على الماء الجاري يستغني بنفسه ثبوت الامكان هنا لعدمه فانه ثلث يده
ولا يستطيع الوضوء بمسح يديه على الأرض يعني ذراعيه مع المرفقين ووجهه على الحائط فيصير به
ذلك لأن الطاعة بقدر الطاقة ولا يدع الصلاة بحال (ن) في الاستحسان فصل حتى يطمئن قلبه
فقد بعضهم في الأحليل ثلاث وفي القلع خمس والصحيح تحصيل الاتقان وذكر الناطق في
الهداية أن الوضوء مرة فرض ومرة تنهية وثلاث في المفصلة وأربع بدعة والمختار
أنه إن كان يرى أن السنة في الزيادة تكره والأفلا * تكرار الوضوء والاستيعاب جاء واحد
قليل لا بأس به وجاء أحد بدعة ذكر الشيخ الإمام المعروف بحواهر زاد واستاذ الصدر
الشهيد أن هذا ضعيف لأن العمل للبدعة دون الفعل فلم يكن العمل بدون الماء معتبرا والمختار
عنده تركه التكرار والاستيعاب أن يدل يديه ثم يلمس من كل بدلة أصابع بعضها بعض
ويغسل باجماعه ومسح يديه ثم يضعها على مقدمة رأسه ويغسلها في التقاوي بحيث يمسح ثم يرسل
الأصابع ويضع كفيه ثم يمسح فؤده ويوسع ظاهر أذنيه يلمس باجماعه وباطن أذنيه يلمس
مسح يديه * مسح الرقبة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى

(باب المسح على الخفين)

من الفتاوى من أنكر المسح على الخفين بخلاف عليه الكفر وروى أن أنس رضي الله تعالى عنه
سئل عن السنة والجماعة فقال أن يحب الخفين ولا يطن في الخفين وروى المسح على الخفين
وعن شمس الأئمة الخلو في أن الحسن تحصيل المسح بجميع اليد وهو أن يضع أصابع يديه على
مقدم خفيه مع كفيه ويجزئها إلى الساق مفرجا بين أصابعه قليلا ولوشى بالقداد في المشيش
فأصاب خفه الطل الصبي أنه يجزئه قال شمس الأئمة السرخسي يمسح على الخلف المتضمن
البدن الذي هو الصحيح قالوا ولو علم أن خفيه من حرجه الله تعالى أنه يصلح قطع الساق معه لاقى به
وفي الجورين الفتوى على أنه يجوز المسح إذا كانا خفين كذا ذكره في وحده الخفين أن
يثبت على الساق من غير شريط وحد الخرق الكبر ما يمنع المسح إذا كان منفرجا جاري ما تحته
وإن كان لا يرى يمسح عليه لأن المانع هو انفرق الظاهر الذي يرى منه * إذا خرج موضع الفصل
إلى الساق ينتقض مسحه والأفلا وأكثر المشايخ على أنه إن بقي في موضع فرار القدم مقدار
ثلاث أصابع لا ينتقض وهو المروي عن محمد رحمه الله تعالى وهو المختار * الرجل والمرأتان حكم
المسح على الخلف سواء * موضع المسح مقدار ثلاث أصابع السدى الصحيح من الرواية فمن
قطعت رجله ولم يبق من جانب الأصابع شيء بقي مقدارها أو أقل أو أكثر من جانب القصب
لم يمسح قالوا وهو الصحيح لأن عمل المسح ظاهر القدم من جانب الأصابع والمذكور في الزوائد
بخلاف هذا والمختار هذا * في التحريم المسح على الجبيرة الصحيح أنه ليس بفرض عنده وإن
كان لا يضر واختار القاضي الإمام أبو علي التستي أنه لم يكن لا يضره لا يجوز الترتل وكن يقول
ينبغي أن يحفظ هذا فإن الناس قد غفلوا عنه (ن) المسح على الجبائر وإن زادت على القرحة
وكذا على امرأة أدخلت في الأصبع لقرحة بها جاز لمكان الضرورة فجعل الزائد معها قال
القاضي الإمام أبو علي التستي لا يجوز المسح على العصابة ويجوز على القرحة التي على موضع
الفصل وما وراءها أخذته العصابة كان يوجب غسله وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده أنه إن
كان بحال لوسل العصابة وغسل ما تحته يضره يمسح على العصابة والأفلا وهكذا في كل قرحة

واقه أعلم (قال) مولانا العلامة
المرتبة لهذه الفتاوى قد خالف في
فتواه هذه ظاهرا للرواية فإن
المزود في سائر المتن والتشريح
الموضوعة لفصل المذهب أن
الصدقة لا تحمل لبني هاشم وموالهم
لكن تفصل في شرح الجمع لابن
الملاح عن شرح المناور رواية عن
أبي حنيفة قاتلة بن الصدقة كلها
جائزة على بني هاشم وأن الحرمة
كانت على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وصول خمس المحسن لهم فلما
سقط ذلك جرت حلت لهم الصدقة
قال الطحاوي وبالمواز تأخذ
انتهى وهذا هو سند شمس رحمه الله
تعالى في فتواه والله أعلم (سئل)
عن دفع زكاة كاهن إلى شخص في ظلة
فلما أنه مسلم ظهر بعد ذلك أنه
يهودي هل يجوز ذلك ولا إعادة
عليه أم لا يجوز وعليه إعادة
(أجاب) نعم يجوز ذلك ولا إعادة
عليه والله أعلم (سئل) عن رجل
عليه زكاة لم يردها فأوصى أن
يخرجها الوصي من ماله ويدفعها
لفقره هل يخرجها من ثلث
المال أم من رأس المال (أجاب)
يخرجها من ثلث المال والله أعلم
(سئل) عن ملك مالا ولم يردها
حتى هل هل تصير الزكاة ديناً
في ذمته أو تسقط بهلاك المال
(أجاب) تسقط الزكاة بهلاك
المال والله أعلم (سئل) عن

جاوز موضع القرحة قال الصدر الشهيد الفتوى على الاول وأما القرحة التي تبقى في بد
المتصددين العقدتين اختلفوا فيها واختار بعضهم أنه لا يجب غسلها ويكتفى بالمسح بخزآن
تستقى الماء وتبتل العصابة وتغذ السلة التي موضع القصد والاستيعاب بالمسح في رواية
الحسن عن أبي حنيفة شرط والله أشار القاضي الامام أبو زبيد في الاسرار وفتحه أنه في معنى
القتل والاستيعاب فيه شرط واكتفى بعضهم بجمع الاكثر بخزآن عن التعدى وفساد الجراحة
قال ان كان دون الاكثر لا يجوز به لا بخلاف بين المشايخ والاصح أنه لا يشترط التكرار فيه
كافي الرأس والخلف

(فصل في القتل) اذا تخمض الجنب وشربه ولم يجمعه وقد أصاب الماء جميعه فله أجره هكذا
ورد عن جماعة من المشايخ وهو المختار في الفتاوى الصريح أنه يمسح برأسه في الوضوء المقدم على
القتل لانه ثبت لا كالماء الذي عليه الصلاة والسلام وموضعا وضوءه للصلاة أولا وهو ليس للقتل
والمسح والمرأه اذا دافع الماء أصول شعره دون رؤس الثوب وأنتأتها قال بعضهم لا يجوز فيها
الحديث بل الشعر ولما روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها تلبس ذوائبها لا تلبس كل بله عصرة
قالوا وثالثه العصر ان يصل الماء تضعفها والصحيح أنه يجوز بها لكن المختار ان المرأه اذا كانت
لا تحرف في اتصال الماء الى أنتأها يفرض عليها ذلك حتى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى
قال المتأخرون وهذا أحسن مما يجدي بل الشعر ويحد ببار عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يضرب الجنب والحائض الشعر والحديث وفي (ع) الاحتياط أن يجرح الخاتم
الشيقي في القتل اذا لم ينزعه وكذا في الوضوء لا يجب على المغسلة ادخال الاصبع في قبلها
هو المأخوذه في (الحل) لو أدخل الكف في الاء لقتل تصح عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى أماعلى قول محمد وهو قول أبي حنيفة فإنه طهره وعليه الفتوى وفي الفتاوى للكافر
اذا سلم على جنبه كانت قبله فالقتل واجب على ما هو الصريح من قول المشايخ زجه الله تعالى
والكافر فلذا ألبس بعد الحوض والنفس يستحب ولا يجب الاخلاق لان صفة الجنه قائمة
في الحال فعطى لبقائه حكم الابتداء وأما انقطاع الحيض لادوامه ليعطى حكم الابتداء
فلا يتحقق السبب حالا

(باب التيمم)

اذا كان الماء في ركوة متعلقة في عنقه أو هي على ظهره فمضى الطهر أنه لا يجوز له التيمم لانه نسي
مالا ينسى عادة لا يتفردا لم يكن على طمع ورجاء هو الصريح وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى التأخير حتى وفي ظاهر الجواب مستحب لاحتم وهو المختار لان العجز ثابت على
الحقيقة الماء اذا كان قريبا من المسافر لا يتيمن وان خاف فوت الوقت لانه هو المقيم الواجب سواء
(ن) اذا سمى في تيمم الاكثر من وجهه ومن ذراعيه وكفه لا يجوز وقال الصدر الشهيد حسان
الدين هو المختار لان الاستيعاب شرط فيه لكونه خلفا عن الوضوء الاصل هو الضرب لانه
يدخل التراب أثناء أصابعه وذكر في المجرى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه اذا سمى أكثر
الذراعين يجوز ولا يشترط الاستيعاب كافي الرأس والخلف دفعا للخرج ومحافظة على التيسير
فعلى هذه الرواية لا يشترط التخليل ونزع الثياب وتجرى به قال شمس الأئمة الحلواني يجب أن
تحفظ هذه الرواية لعدم البلوى فيه والتيمم خلف الوضوء وان قام مقامه لان مبتدأه على التخصيف

الدرهم الشرعي كم غير اطلوه
وكل قيراط كم شعيرة والمقتال
كم مقداره من القناريط
(أجاب) الدرهم أربعة عشر
قيراطا والقيراط خمس شعيرات
والمقتال عشرون قيراطا والله أعلم
(سئل) عن له أو أن من فصة
تريد على ما ترى درهم هل عليه زكاة
فيها أم لا (أجاب) نعم عليه فيها
الزكاة بشرط حصول الخوف في
ملكه والله أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن أفطر في رمضان جهارا
متعمدا ما يلزمه (أجاب) يلزمه
القتل لانه مستهزئ بالنبي والله
أعلم (سئل) عن الصائم اذا أدخل
اصبعه في دبره هل يقصد صومه
أم لا (أجاب) لا يقصد صومه الا
أن تكون مسبوقة بماء أو دهن والله
أعلم (سئل) عن الطيب الذي اذا
أخبر المريض المسلم فان الصوم
يفسره وأخبر يعصبي في عهد أو
جارية هل يقبل قوله ويباح للمسلم
الفطر ورذ الصدأ والخلر على
اتباع أم لا (أجاب) لا يقبل
قول الكافر ولا ثبت بشهادته
حكم على مسلم والله أعلم (سئل)
عن شرب الخمر في رمضان ماذا
يلزمه (أجاب) يلزمه الحد ثم
يحبس حتى يخف عنه الضرب
ثم يعز لا فطر في رمضان (سئل)
عن امرأة متاعمة أدخلت اصبعها

ولهذا اشرف على العضوين بخلاف الوضوء والتميم بالبحر لا يجوز ما أتيا أو جليليهما الأصح عند
شمس الأئمة السرخسي والجليلي يجوز وهو اختيار الصدر الشهيد مسلم الذين في الوقائع
(١) في الفتاوى الخوف على الغاية من العطش كخوف على نفسه والضعيف التي يضره الماء
أولا يجزى من وضوء يجوزته التيمم بخلاف وهو الأصح إذا كان يضره جريحاً وهو جنب
باعتبار أكثر ولو استوى الجريح والعصم لا ريب فيه واختار الصدر الشهيد القسلي في
الوقائع ذكر شمس الأئمة الحلواني أن المحدث بعذر الرد لا يتيمم بالإجماع ويتوهمنا قالوا
والختار أنه إذا كان في موضع فيه حمام وهو جنب وكان له أجرة ولم يكن لا يتيمم الخشب أحق
بالماء المساح من الخاض والمحدث والميت بالإجماع إذا قال لقنانه المستحاضة والخبسة
والخاض والتفساء يمكن نجس فهي طالق تطلق الخبسة لكونها أشد نجاسة لأن ما صنعت عنه
الحائض نهى عنه الخبث بالإجماع والجنب نهى عن شئ لم تنع عنه الحائض بالإجماع وهو قرائة
القرآن لأن الحجر عن القرائة غير ثابت في حق الحائض عند ما ترجمه الله تعالى ولو نزل أن الماء
قد بقي قديم وصلّى ثم ظهر أنه باق لا يجوز بالإجماع ولو كان الرقيق لا يطعمه إلا بيمينه ولم يكن معه
عن يمينه بالإجماع انخرق إذا استعمل فيه شئ من الأدوية يستند لا يجوز التيمم بالإجماع
وأجمعوا أنه لا يجوز بالرمال وتيمم بشارب التوب والبدن وهو لا يقدر على الصعد بدار بالإجماع
وأجمعوا أنه إذا لم يكن عليه غير لا يجوز المسافر إذا خاف الهلاك يتهمل ولا يتوهم بالإجماع
إذا سبقه المحدث بعد الشروع في صلاة العيد أن خاف زوال الشمس حازه التيمم بالإجماع وإن
كان رجوا ذلك الإمام قبل الفراغ لإباحة التيمم بالإجماع وإن كان لا رجحان وشروعه
بالتيمم يميني بالإجماع وجلة هذا في (الخال) (٢) (ق) إذا أحرقت النار الأرض فتيهه
جاز ومنهم من قال لا ولا الفتوى على القول الأول

(باب الأحداث)

(ما وجب الوضوء وما وجب الغسل وما يتصل بذلك)

(نوع في وقاض الوضوء) في الفتاوى السكران إذا أتى وكان يحال لا يعسر الرجوع من
المرأة فعليه الوضوء جعل حذمه موحداً في باب الحد وهو اختيار الصدر الشهيد في الوقائع
وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا صار بحال يغال في مسبته انتقض وضوءه قيل هو العصم
وكان أشبه بالفقعة وأقرب للاحتياط (ق) إذا قام مستنداً بحيث لو أزيل لسقط لا تنقض طهارته
إذا كانت ألبته مستقرتين وعليه الفتوى (ق) امرأة تخرج من فرجها دوناً وأربع فهو بمنزلة
المحدث وعليه الفتوى (٣) في الفتاوى القهقهة في الصلاة المطلقة ناقضة لها والوضوء وحدها إن
يسمح لها صوت بدت الإنسان ولم تبد كذا عن أبي حنيفة ترجمه الله تعالى قالوا ومعنى هذا أن
يكون مسموعه ولين يقر به فإن كان مسموعه دون جبرانه فهو صحيح بنقض الصلاة دون
الوضوء وهكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاد وهو أداون القهقهة الناقضة لها وفوق التيمم
التي لا ينقض شيئاً وبعض مشايخنا اعتبروا أن تبدوا واجزئ منه ذلك عن القرائة والتسبيح
فإذا كان كذلك ينقض الوضوء والأفلا والأول هو المختار في الفتاوى إذا قام قاعداً وهو
مستوفسقط على الأرض إن استنطق حين سقط فلا وضوء عليه وإن لم يستنطق لا يعد سقوطه
فعله الوضوء لأنه لم يوجد النوم مضطجعي في الأول أصلاً وفي الثاني وجد وان غل التخصيل هو

المختار والتعسة (١) إن تسمع عن المضطجع إن كانت خفيفة ليست يحدث وإن كانت ثقيلة فهي حدث والخفيفة أن تسمع عامة ما يقال عندهم ويقهفم والثقيلة أن لا يفهم عامة ما يقال عنده كذا عن الشيخ الإمام الخوافي وفي الصاعدي حد امتداد النوم واسترخاء المفاصل أن يكون بحيث لا يتنبه بأدنى شيء يسمعه وفي نظم (ز) إذا قام قائماً أو ساجداً ثم فقهه لا روية في الأصول وقال أبو حنيفة تضد الصلاة لا الوضوء وبه أخذ بعض مشايخنا وقال أكثرهم يضد كلاهما والأول اختيار الصدر الشهيد في الوقائع لأن التفهيم جعلت بعد استحباب شرط أن تكون جنباً وفعل النائم لا وصف بها ولودخل بنه العصر في صلاة رجل يصلي الظهر لزمه المضى معه وهو متطوع وعليه الوضوء إن فقهه وهذا على رواية باب الأذان أماعلى رواية باب الحديث وجوابه يادان الزبادات لا يجوز صلاة المأموم عند اختلاف الفرعين فلا تكون التفهيم في الصلاة ناقصة وهو المختار

(فصل في الشك في الوضوء)

إذا شك في ترك شيء مما لا بد منه في الوضوء بعد الفراغ لا يلتفت إليه بخلاف ما إذا شك في خلاله قال الإمام الرستخفي رحمه الله تعالى في فوائد عمه أن وقع هذا أول مرة فيسأل ما بالان الحدث كان فإتانيه قطعاً فلا يزول بالشك وإن كان يعرض كثيراً يأخذ بالظاهر إذا رأى البلل على طرفه ذكره وقد استعجب فلا وضوء عليه ولو كان في الصلاة مضى عليها كذا ذكره شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى ما لم يعلم أنه خرج من إحليله قال صاحب جامع الفتاوى ولعل هذا إذا كان زمن الاستنجاء قريباً قال الشيخ الإمام الرستخفي أن وقع هذا مرة بعد الوضوء هو المختار وإن كان يعرض كثيراً فالجواب ما ذكرنا الكل في الفتاوى وسع المتأخرون في حس كتب الفقه بالكهالي والوضوء بالاختلاف بخلاف مس المصحف بكمه فله يكره وعند محمد لا يكره والأكثرون أخذوا بهذه الرواية والغلاف الذي يحل المس معه هو المنفصل غير المشترز هو الأصح

(نوع في أسباب الجنابة وأحكامها)

الإيلاج في إحدى السيلين إذا أوارت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول وإن لم يوجد الانزال هذا هو المذهب وبشرط الانزال في إيلاج البهمة والصغيرة التي لا يجامع مثلها ذكر في الإحساس إذا كان الانفصال عن مكانه وخروجه لا يشهوه فلا غسل عندنا لا خلاف للأعيسى بن أبان بقول يجب كيفما خرج وهو قول الشافعي وفي الإحساس أنه لا يغتسل قبل النوم وقبل البول وصلى ثم خرج منه بقية التي قطعه إعادة الغسل دون الصلاة وإذا بال خرج من ذكر مني فإن كان منتشر فقطعه الغسل لأنه وجد الخروج والانفصال على وجه الفتوى والشهوة فإن كان منكسراً فقلعه الوضوء لأنه ما ذكرنا (وعما يتصل بهذا) إذا استسقط وهوذا كراهه رأى في مناهه مباشرة امرأة ولم ير بالاعلى شيء منه وبعد ساعة خرج منه مذى فلا غسل عليه لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من احتلم فليزج بالقلش شيء عليه وكذا في (ن) وكذا في غريب الرواية ذكره شمس بن محمد في نوادره أنه إذا وجد البلل في طرف إحليله شبه المذى ولم يذ كر حلمان كان ذكره ما كتبا قبل النوم فعليه الغسل يعني عندهما وإن كان

ثلاثين يوماً هل على من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم أم لا قضاء لأنه صام على يقين بالرواية (أجاب) نعم على من صام تسعة وعشرين يوماً قضاء يوم والله أعلم (سئل) عن أهل مصر لم يروا هلال رمضان فحضر إلى قاضي بلدهم شاهدان شهدا عند أن قاضي الخانكة مثلا شهد عند جماعة برؤية الهلال في ليلة رمضان وثبت ذلك عند القاضي وأمر بالصوم هل لقاضي مصر أن يأمر أهله بالصوم إذا ثبت عند شهادة الشاهدين للذكرين أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت عند شهادة الشاهدين أمر أهل المصر وغيرهم بالصوم والله أعلم (سئل) عن نسي أن ينوي الصوم في رمضان ليلاً فتواترها قبل الزوال هل يصح صومه أم لا (أجاب) نعم يصح صومه والله أعلم (سئل) عن تكرر امرأته وهو صائم في رمضان فغلب عليه شهوته فأزول هل يفسد صومه وعليه إعادة أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن الصائم إذا احتلم في شهر رمضان هل يفسد صومه ويقضى أم لا (أجاب) لا يفسد صومه بذلك والله أعلم (سئل) عن لا ط وهو صائم في رمضان هل عليه كفارة أم لا (أجاب) نعم عليه

(١) إن تسمع كذا في الأصل وفي الكلام تحريف ولعل الوجه أن تصدر عن المضطجع الخ كنه معصمه

منتشر عند النوم فعله الضوء لا غير لانه وحسب خروج الذي فيعتقد كونه مذبا وبحاله
 السه الا اذا كان أكبر ربه أنه متى رقى فحينئذ يلزمه الغسل قال شمس الاغة الحلواني هذه
 المسئلة بكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن يحفظ وفي (اشلا) المراد اذا احتلم ولم
 يخرج جنبا الماء اذا وجدت شهوة عند الاتزال يجب الغسل والا لا وجوب ظاهر الرواية أنه
 بشرط الخروج من الفرج الداخل الى الطاهر حتى لو لم يكن كذلك فلا غسل عليها قال السيد
 الامام والفتوى على أنه لا غسل عليها وان انفصل الماء عن مكانه وبه بقى الفقيه أو جعفر
 وشمس الاغة الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتاوى امرأة قالت متى جنى يأتي في النوم مرارا
 وأجد في نفسي ما أحسن من جاع زوى فلا غسل عليها لان هذا حقيقة احتلام بلامة (س)
 بكره للجنب والحائض دعاء الفتوى قيل لانه قرآن وهو اختيار الفقيه أف اليث وهو رواية
 عن محمد ربه الله تعالى وفي ظاهره لا يكره لانه ليس بقرآن قال الصدر الشهيد وعليه
 الفتوى في الجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة على الأرض أو الورق على الأرض ولا
 يضع يد على ذلك وان كان مادون الآية لان كتابه عزه القراءة واستوى في القراءة الآية
 ومادون الآية وهو الصحيح وأبقى الفقيه أو جعفر بعدم الكراهة ان كان أقل من آية وكذا في
 الكتابة ولو بين الدرن بين أظفار المقتل جاز لان الدرن قد من هناك ولا يكلف اتصال الماء
 تحته ويستوى فيه القروى والمذنى هو الصحيح وفي مس الصبيان المصاحف على غير وضوءه
 بكره والمختار أنه لا يكره

(فصل في أصحاب الأعداء)

في الفتاوى من رغب أو سأل من جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان تواتر وصلى ثم خرج الوقت
 ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع الدم وتواتر أعادها وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى
 خرج الوقت أجزأته تلك الصلاة وماصل هذا أن جرحه ورواة الانسان صاحب عذر بسبب
 الرعاف ونحوه وحده ميرور المرأة مستحاضة سواء والحديث في أن يسمي الدم وقت صلاة
 كاملا اعتبارا للشبوت بالقوط وقد شرط استيعاب الانقطاع وقتا كاملا لالقوط العذر حتى
 ان المستحاضة اذا انقطع دمها مقدار وقت صلاة كامل يخرج من أن تكون مستحاضة وان
 كان أقل من ذلك وكذا في الشوت (م) ثم صاحب الجرح اذا منع السيلان بجيلة خرج عن
 كونه صاحب عذر والحائض وفي المستحاضة روايتان (١) صاحب العذر اذا شغل عليه شربة
 فأصابها أكثر من قدر درهم أو أصاب ثوبه فتوضأ وصلى ولم يغسل ما أصابه ان كان محال لو غسل
 يتجنب ثانيا قبل الفراغ من الصلاة بانه أن لا يغسله ويصلى والا فلا

(باب الحيض والنفس وأحكامهما)

في الفتاوى الحيض دم مخصوص يخرج من رحمها في أوانه ويعرف بالوانه ويختص بصلابه
 ويجب إتيانه عند شرطه أجمعوا أنها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر به الدم في الشهر الثالث فأنها
 ترد الى ما ولى عليه الدم مرتين في الفتاوى الصحيح أن الصغرة تحض حينئذ اهلها من غير
 تفصيل عليه عامة الشايخ وهو المأخوذة وصفتها عند بعضهم أن تكون كصغرة السن وقيل
 كصغرة التين وقيل كصغرة الفز والصحيح أنه ان كان بين الحمرة والبياض وهو الى الحمرة أقرب فهو

(كتاب الحج)

(سئل) عن المهر اذا لبس ثوبه أو
 عاتمت من عنده ما يلزمه (أجاب)
 يلزمه أن يذبح شاة ان شاء أو
 يتصدق بشاة أو صاع من البز
 على مستمسكين أو صوم ثلاثة
 أيام والله أعلم (سئل) عن أركان
 الحج ما هي (أجاب) أركان الحج
 ثلاثة الاحرام والوقوف بعرفة
 وطواف الزبارة والله أعلم (سئل)
 عن وصي أو وارث دفع لآخر درهم
 ليعجن موصيه أو ميتة فدعي أنه
 حج عنه ولم يصدق الوصي أو الوارث
 هل عليه أن يتكلف البيعة أو يصدق

(١) مطلب صاحب العذر اذا شد
 عليه نفقة

بيت (أجاب) يصدق بيته ولا يئنه
عليه والله أعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) عن بكر بالغة عاقله وشدة
وكانت من زوجهم آخر والاب
حاضر فزوجها الوكيل هل يصح
التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح
ان تكن من كف عاقله أعلم (سئل)
عن شخص مات وخلف بنتا صغيرة
في حضنة أمها فزوجت الام
باجني والبنات عم فهل له أخذ
البنت أم لا (أجاب) ان لم يكن للبنات
من يقدم عليه فله أخذها والله
أعلم (سئل) عن امرأة تحببت على
دين لا تحرمه بلزم الزوج نفقتها
وهي بالسكن أم لا (أجاب) لا
يلزمه نفقتها والله أعلم (سئل)
عن رجل أنفق على معتدة الغير
ليتزوج بها فبعد المدة تزوجت بغيره
هل له الرجوع عليها أم لا (أجاب)
نعم له الرجوع عليها بذلك
ان دفع اليها الفدا هم لتنفقها على
نفسها والله أعلم (سئل) عن امرأة
حضرت الى الحاكم وأخبرته بأنها
خالقة من الموانع الشرعية وزوجها
زوج فبعد مدة ظهر لها زوج
وأثبت التزويج فهل يفرق بينهما
وعليها العدة أم لا (أجاب) نعم
يفرق بينهما وتجب العدة فان كان
لا يعلم النكاح والله أعلم (سئل) عن

(١) مطلب كراهية الجلوس في
المسجد للصبي
(٢) مطلب منع من يكتب في
المسجد بأجرة

حيض وان كان الى اليسار أقرب فلا كذا قاله أبو علي الدقاق وهو المختار والسواد على منذهب
جميعا حيض والسباغ على منذهب جميعا ليس بحيض أو أنه من وقت جواز البلوغ الى وقت
الاباس وهو ثابت في بنت التسع بلا خلاف فصله أفه ثلاثة أيام وليلبس كرفي الاجناس أن
المراد من ذكر الياقوت لبال تعبرين الايام وقضى الايام بها حتى لو أتت عند الطلوع في يوم السبت
وانقطع عند الشمس يوم الاثنين فهي قد أدت ثلاثة أيام وليلبسها وملا أن حيض وعن شمس
الائمة الخوافي أن سمعت قولهم لا غاية لاكثر الطهر أن الطهر طهر حقيقة وان طال الزمان به
وشطره فراغ الرحمن الحل عندنا وحكمه مس المصنف بذيها وكما عند عامة المشايخ على أنه
لا يكره مخالفة الجنب اذا وضعت الكرسى في آخر حوضها وقت العشاء ونامت فلما أصبحت
بعد الغيرة أنه أبض فيصكم بطهر هان أول النوم حتى يجب عليها قضاء الصلاة فينظف بطهرها
في ذلك الوقت ولو وجدت عليه أثر الدم يحكم بحيضها من وقت الانتباه وذلك بعد الغيرة حتى
يجب عليها قضاء العشاءات لوقته عن الحيض (ن) المرأة اذا خرج بعض ولدها من خارج الاقل
لأنسقاء بالسلامة لان الاكثر ليس بخارج فكأنه لم يخرج فوجب عليها ان تنسل تصبر
عامة ثم كيف تصلى قالوا توفى بقدر فيصلي تحتها وبحضر لها حفير وتجلس هناك وتصلي ثلاثا
تؤذي الولد المرأة اذا خرج ولدها من قبل سرتها وكان على سرتها قرحة فتشقت وخرج
الولد منها وهي تعيش فان سال النهم من قبل السرّة حكمها حكم المسحاة لا الفداء تنوضا
لوقت كل صلاة ولا غسل عليها لان الدم النفاس يخرج من الرحم ولو وجد وان سال الدم من
الرحم صارت نفسا لوجود دم النفاس ولو كانت معتدة تنقض العدة لانها وضعت حملها فدخلت
تحت النص ولو كانت أمة تصبر أم ولد ان ادعا مولاه ولو كان قال له الزوج ان ولدت فانت
طالق طلق لوجود الولد وأحكام النفاس كحكم الحيض سوى أنه لا تنقض به العدة والاستبراء
والنفساء لا تطلق لئسنة كالمناض

(نوع من حكم المسجد وما يليق به)

يكرم مع الرجل من الطين وتحموه باسطوانة المسجد ويحاطه لان حكمه حكم المسجد وان
مسح يبرئ المسجد يعني الحشيش انطلق الجميع في ناحيته أو بقطعة حصيرة محرقة أو غير محرقة
ومقاة لا بأس لانها ليست في حكم المسجد كذا قالوا والاولى ان لا يفعل وان مسح بتراب
مجموع فيه لا بأس به لانه في حكم الكساة وان كان تنبسطا يكره كذا قال أبو القاسم الصغار
وهو المختار لان حكم أرض المسجد (١) يكره الجلوس في المسجد للصبي ثلاثة أيام وقال أبو
البيت لا بأس به والاول هو المختار ولا يلزم التبريم فيه لانه لم يئنه وعليه الفتوى

(فصل فيما يتعلق به وما يكره وما لا يكره)

واخذ عمر ابي المسجد فان كان مدمرجا دفعه للرج وبشر عذر بركه ثم في موضع العذر يحترق
عن التكره ما أمكن حتى قالوا يمر في اليوم مرة في الفتاوى ان الخطأ بخط في المسجد يكره
وروى أن عثمان رضي الله تعالى عنه رأى خطا في المسجد فمربه فخرج (٢) وكذا الوراق يكتب
فيه بالاجرة وكذا الفقهاء يكتسون الفققة ويحموه بأجر لا عمل العبادة والمسلم بينه فلا ظالم
يكره بأجر لا بأس به لانه في معنى تعلم العلم وأحكام الشرع فقيه جلوس المظلي في المسجد والوراق

بكر قاصرة لها ممان في درجة واحدة فزوجها أحد مملوكين وزوجها الآخر بملأ أخرى ولم يدر الأول هل يفرق بينهما أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما والله أعلم (سئل) عن تزويج امرأة أو غلام مخلوق شرعية وطفلهما هل عليها عدة أم لا (أجاب) نعم عليها العدة والله أعلم (سئل) عن النكاح الذي أسقط النفقة والكسوة (أجاب) هو انطرح من محل الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) عن المرأة إذا تمت زيجها من وطئها بعد دفع لها مهمل الصداق ودخل بها هل يكون نشوزاً أم لا (أجاب) لا يكون ذلك نشوزاً وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن رجل ادعت عليه زوجته بأنه ورث السفر بها إلى بلدة بعدد دول أرض بذلك وسألت الحاكم أن يحكم لها عليه بعدم السفر بها إلا رضاها هل تصح دعواها ويحكم لها الحاكم بعدم السفر أم لا (أجاب) نعم تصح دعواها عليه ويحكم لها الحاكم عليه بالمنع وأما أعلم (سئل) عن رجل تزوج بكر أو فوجدها ثيباً هل يصح النكاح وله اختيار أم لا (أجاب) نعم النكاح

(١) قوله بكرة الخلو من هذا مكر مع ما سبق في الحقيقة قبله كنه معصية

(٢) قوله قال العبد كرهها الخ كذا في أصله وهو سقيم وفيه تحريف فليصر المقام اه

(٣) مطلب لا ينبغي التصديق على السائل في المسجد

أن كان حسبة لا بأجر لا بأس به فأما عمل النبطية ونحوه يكرهه لا بحال (١) يكره الخلو فيه للصبي ثلاثاً لأن المسجد لم يكن مثله هو المختار وإن جلس له في غير المسجد ثلاثاً فهو مخصص فيه في شرح أدب القاضي عن الإمام أبي علي التستري أن المذهب عندنا أن لا يلزم الفرج في المسجد لأنه لم يكن به والفتوى على هذا (ن) اعطاه سؤال المسجد المختار أنه إذا كانوا لا يتخطون رقاب الناس ولا يبرون بين يدي المصلين ويسألون ما لا بد لهم منه ولا يلحون في السؤال فلا بأس بالسؤال ولا معاطاة (س) لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع قال خلف بن أبي بكر كنت قاضياً لم أقبل شهادة من يتصدق عليه وقال أبو بكر بن اسمعيل من تصدق بقلس واحتجناج إلى سبعين فلساً تكون كفارته فينبغي أن يتصدق قبل أن يدخل أو ينوي فيه التصديق ويتصدق إذا خرج منه (ط) أهل المسجد إذا معاوشوا المسجد ونعشوا خلقاً يجوز لكن يبقى أنه لا يجوز إلا بأمر الحاكم (٢) قال العبد كرهها ولكن فيه نظر بأنهم يؤذون بمجاهرة ووذناً آخر مكارهة في الفتاوى بكرة التصديق فيه حديث الدينار يورده الخبر أو الآثار الحديث في المسجد على الحسنات كآثار كل البهائم الخبيث يعني أولاد الضان جمع جهة بفتح الباء

(كتاب الصلاة)

من الفتاوى وهو مشتمل على فصول

(فصل) الأسفار في الغيم أفضل في الأمانة كلها الأصحبة المزدلفة لمعالج الآله لا يؤخر تأخير الخاف وقوعه في الوقت المكروه والمختار أنه لا يؤخر تأخير الأيمن المسبوق قضاء ما سبق فيه في وقت وأدائها ثانياً في الوقت أن قدما شرع فيه واختيار الطلوع الجامع بين التلبس والأسفار يرد بالقلس ويطول القراءة فيتم بالأسفار وهو حسن ولا سيما في جماعة الصلوة والابرار ويؤخر العصر في الأمانة كلها ما لم تصغير الشمس واختلافه والأصح أنه إذا كان بحال يمكن إحاطة البصر بالقرص ولا تحل العين فيه فقد تغير به تأخذ وقال بعضهم بتغير البصر على الحوائط وبه قال قوم من السلف والمتأخرين ولا تأخذه ويكره تأخير المغرب إلا بعد السفر وهذا الاستقامة كور في كتاب الصلاة في آخر باب المريض وتأخير العشاء أفضل إلى ثلث الليل وذكر الطحاوي إلى الثلث من مصعب إلى النصف صباح وبعد ما في الغيم مكره بغير عذر يؤخر المغرب يوم الغيم قدما يستيقض بربوب الشمس والتغير بقدر ما يستيقض زوالها واختار بعض مشايخنا في العشاء أنه يؤخذ بقول أبي حنيفة في الشتاء يعتبر الشفق بينه الطول والبالى وعدم بقاء البياض إلى ثلث الليل إذا ارتفعت الشمس قدر ربح أو ربحين زوال الكراهة وعند الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ما يمكن التفرغ في حرمها فهي في الطلوع فلا يباح فيه الصلاة فإذا تعذر جاز في الفتاوى استغنى الصدر الشهيد الكبير العبد ورهان الأئمة عبد العزيز رحمه الله تعالى وصورة الفتوى أن تقوم لا تحذوق العشاء في بلدنا فإن الشمس كانت قرب من جانب قطع من الجانب الآخر فهل علينا صلاة العشاء كتب لا قال صلح جامع الفتاوى وهكذا كان يقول أستاذنا الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني وسمعت شفاها المصلي في سراويل واحد إذا انكشف ما بين ستره وعورته أن كان وبغاف صلاته لأن ما بينهم ما عتقوا كامل والمراد من محمول جمع البدن فإذا انكشف بغيره

كان فاحشا لوصلي بغزار زاروه ومحلول الجيب حازوا كان خفيف القية قال الصدر الشهيد هو المختار لان السترة انما يجب عن الغير لان حكم العورة يظهر في حق الغير (ن) في قدم المرأة اختلاف والاصح ان القدم منها ليست بعورة (ن) اذا صلت وشعرها تحت الاذن مكشوف قدر الاربعة لا يجوز لان في كون الشعر المسترسل عورة وتوايتن والمختار انه عورة وفي الاحتاس الصغيرة ان تصلي بغير قناع لان صلاتها ليست فرضا بل هي اعتياد والمختار ان تصلي بقناع لتعتاد ما يجب عليها بعد البلوغ

(فصل في طهارت مكان الصلاة)

(س) اذا صلى على مكان طاهر وجعل عليه لكن اذا سجد وقعت ثيابه على مكان نجس يابس أو نوب نجس يابس جازت (م) طهارت موضع الركبتين ليس بشرط عندهم جفافا والمختار اذا كان موضع احدى القدمين طاهرا او موضع الاخرى غير طاهر فوضع قدميه قال بعضهم يجوز لان فرض القيام يتأدى بالحداهما فيجعل موضع الاخرى عنما عن الامام ازاهد الصغار روجه الله تعالى ان الاصغر انه لا يجوز وكذا اثنى الامام ابو بكر محمد بن الفضل والمعنى طاهر ولو وسط كعملى النجاسة فيه اختلاف المشايخ قال صاحب جامع الفتاوى سمعت أستاذي رحمه الله تعالى ان الصحيح انه لا يجوز ووصلي على بساط في أحد طرفه نجاسة جازت اذا صلى على طرف آخر وسأمتحرفه بغيره كالحائض النجس أولا هكذا اختار الفقيه أبو جعفر لانه غير مستعمل لها قال وانما تعتبر الحركة بغيره اذا كان لا يساقط بالتمديد والملاءة فاذا كان في أحد طرفيها نجاسة وصلى معها والطرف الذي به النجاسة على الارض فالأحرى به على التفتيش ان تحركه بانتقاله لا يجوز لانه يصير مستحلا للنجاسة كما وان كان لا يتحرك جاز في الفتاوى اذا صلى على الدابة والسرجه نجس ان كان على السرجه دم وعذرة ولو هوها كتر من قدر الدرهم لم يجز وان كان عليه عرق الجراد ولعله حاز لانه مشكل وهذا معنى قول أصحابنا اذا صلى على الدابة وسرجها نجس يجوز قالوا وهذا امر ادعى محمد بقوله اذا كان سرجه قدر الدرهم فقد صدقته ومن مشايخنا من قال لا يل تأويل ما ذكره محمد في الكتاب ان تكون النجاسة في باطن السرج لان قراره على الظاهر فلا بأس به كالوصلي على بساط طاهر بسط على أرض نجسة فاما اذا كان على ظاهره في موضع الجلوس أو الركاية كتر من قدر الدرهم فلا يجوز كذا روى عن محمد بن مقاتل وأبي حفص الكبير ومن مشايخنا من قال اذا كان موضع الفرض طاهرا فقط يجوز لان قراره على القدمين ويمكنه الادام في الجلبة والصحيح انه يجوز به في الوجوه كلها انه أشار إلهاكم الشهيد قال ان كل ذلك على السواء ونحوه لا يمنع الجواز لانه عاجز عن الزول حكما وطهارة المكان تسقط بالغير حكما وهو المختار وعليه الفتوى

(فصل في استقبال القبلة)

كل من كان بحضرة الكعبة قطعه اصلية عنها ومن كان غائبا قطعه اصليه جهتها وشترط نية عينها عنده وعندهما لا يشترط نية الكعبة مع استقبال جهتها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هي شرط يعنى بنوى العرصه دون البناء والصحيح انه لا يشترط النية كالاتي شرط النية في الوضوء في الفتاوى اذا رقت الكعبة من مكانها نازرا أو صاحب الكرامة كالحاكم في الاثر في تلك الحالة جازت صلاة التوجهين الى أرضها (النسائي) أن نوى مقام ابراهيم الصحيح انه لا يجوز

صحيح ولاخبار والله أعلم (سئل) عن رجل الصغير اذا كان فاسقا هل يصح منه التزويج أم لا (أجاب) نعم يصح تزويجه والله أعلم (سئل) عن رجل قبل أجنبية بشهوة أو لساها كذا هل تحرم عليه أصولها وفروعها أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه أصولها وفروعها بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل طلق امرأته وله منها ولد فطعم وهو في حضنتها هل تسحق عليه أجرة الحضنة أم لا (أجاب) نعم تسحق عليه أجرة الحضنة فمادام في حضنتها والله أعلم (سئل) عن رجل اشتري جارية واستولد لها ولدا وغلب عنها صدقة فتزوج امرأها وانتمت بينه فانما مات بغير بعد ذلك فنكح تزويج البنت السيد أم الأب (أجاب) الولاية للسيد لا للأب والله أعلم (سئل) عن زوج امرأته نكاحا فاسدا أو طلقها قبل الدخول هل له أن يتزوج بأمرها أم لا (أجاب) نعم يحل له ولا يمنع من العقد على التزويج بباينها كما ذكر والله أعلم (سئل) عن رجل خلب شاة فذكرت أمها أنها أرضعت لتطالب لمسل يقبل قولها بغير دها أم لا يقبل ويحل له أن يتزوج بها (أجاب) لا يقبل قولها بغير دها ويحل له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته من آخر ولم يكن منها فحل بغيره إلهاكم على التمكن بعد وفاء مهمل صداقها أم لا (أجاب) نعم بغيره إلهاكم على ذلك وقروا أن

الآن ننوئ بذلك جهة الكعبة (ن) اذا صلى الى غير القبلة فوافقه الكعبة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر لانه كالتسليم والدين ولا يشعرا لكفر كالتزوي به اخذ القصة او الشرحه الله تعالى وكذا الوصل في غير طهارة أو مع الثوب النجس وقيل القاضي الامام على السفيدي فقال لوصلي الى غير القبلة أو مع الثوب النجس مستمدا لا يكفر لان ذلك جائز في الجمله لما عرف واما الوصل في غير طهارة مستمدا يكفر قال الصدر الشهيد به تأخذ وفي (ق) اذا اعتقد جواز الصلاة في غير طهارة بكفر وعليه الفتوى في الفتاوى المصلى اذا دفعه رجل عن مقامه ثم أحاطه به صلى من غير أن حول وجهه لم يفسد صلاته (س) المصلى اذا تحول وجهه عن القبلة ان تحول صدره معه نفسد لانه تم التحول لو ان من يضا صاحب فراش لا يمكنه أن يتحول وليس يحضرته من وجهه تحزبه صلاته المفروضة حيث توجه وكذا الصحيح اذا كان مختصلا من العدو وغيره ويخاف لو تحرك واستقبله أن يشعر به العدو ويأخذ أن يصلي فاعدا أو قائما أو مضطجعا ما عدا مسجدا كان وجهه (في الصحري) ذكر في غريب الرواية ثلاثة مسافرين سألوا جماعة بالتحريروا أحد المتقدمين لاحق في ركعة بان قام والثاني مسجوبا ركعة فلما فرغ الامام تبين انه أخطأ فاللاحق يستقبل الصلاة لانه لو أتى بركعة من أحد الامر من غير المشرووعين زاما الترجحه الى غير القبلة عن اختياره ومخالفة امامه واما المسجوب تحول وجهه ويتم صلاته لانه كالمفرد (ن) من استنبت عليه القبلة فآخره رجلا ان القبلة هنا وقع اجتهد الى الجانب آخر فان كان من أهل ذلك الموضع لا يجوز له الا أن يأخذ بقوله الامان خبرهما فوق اجتهدا وان لم يكونا كذلك لا يترك اجتهدا بغيره

(نوع في النية) النية شرط ويكتفي بالتنقل نية مطلق الصلاة وكذا في التراويح والسنن عند مقامهم والمختار ان السنن والتراويح لاتأدي بحلق النية اجماعا في جامع الاصول والسنن الاختصاص في السنن أن ينوي الصلاة متابع لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التراويح ذكر بعض المتقدمين أن الاصح أنه لا يجوز نية التطوع أو نية صلاة مطلقة لانه سنة والسنة لاتأدي نية التطوع هو المختار ولا بد لفرض المفرد من نية الفرض المعين في الوقت كالظهر ويحرمه واذا عينه في اشراط فرض الوقت اختلاف المشايخ لان الظهور فان وفي وقائت والظاهر أنه لا يشترط لان الوقت مشرووع فيه والفائت غير مشرووع فيه وكان الوقتي أخص به فيصرف اليه كفد البلد عند ذكر البراهم مطلقا اذا نوى فرض الوقت أو ظهر الوقت لا يشترط عدد الركعات اذا شئت في خروج وقت الظهر ويحرمه فنوي ظهر الوقت وقد خرج يجوز بناء على أن الاداء يجوز نية القضاء وكذا على القلب هو المختار حكم الامام حكم المفرد لما عرف ولو نوى الشرع أو الخول في صلاة الامام اختلفوا فيه والاصح أن يجزئه ولو نوى الاقتداء به في صلاته ولم يعينها اختلف المشايخ فيه والمختار أنه لا يجزئه ولو نوى صلاة الامام لا يجزئه اجماعا (ل) ولوقال اقتديت بهذا الشيخ وهو شاع مع لان الشاب يدعي شيئا لتعظيم ولوقال اقتديت بهذا الشاب فلما هو شيخ لا يصح قال ان كانت هذه القاعدة الاولى اقتديت به وان كانت الاخرى ما اقتديت به لا يصح الاقتداء أصلا وقد في النية تكافى الصوم اذا نوى ان كان غدا من رمضان فأنصائم وان لم يكن فليس بصائم فبين انه من رمضان لا يكون صائما ولوقال ان كانت الاولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخرى ما اقتديت به تطوعا لا يصح في الفرض لعدم الاكتفاء بأصل النية فيه ويصح في التطوع لا كفاية به هنا فربق بين الصوم والصلاة في هذا ووجه الفرق هو ان (١) الجهتين يعطيان فيها التقى نية أصل الصلاة وأصل

ظفرهم أن يطأوا الله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته القاصرة من آخر صداق معلوم منه مقبوض وبعضه محل عت أو فراق قبلفت البتة فهل لها مطالبة على الزوج البعض الموجب أم لا مطالبة لها به (أجاب) لا مطالبة لها به الا بعد موت أو فراق والله أعلم (سئل) عن امرأتين من الزنا هل يجوز العقد عليا أم لا (أجاب) نعم يجوز العقد عليا ولا يطأها حتى تضع والله أعلم (سئل) عن الاب اذا تزوج ابنته البكر البالغة هل عليك قبض مهل صداقها قبل التسليم الى الزوج بل لا توكيل منها أولا (أجاب) نعم عليك ذلك والله أعلم (سئل) عن الحائض اذا تزوج بالولاية الشرعية القاصرة جهرا المثل من كف مهل يكون تزويجه حكيما للثالث نفقه أم لا (أجاب) نعم تزويجه محكم وافع لثالث لا يجوز لغيره أن ينقضه والله أعلم (سئل) عن امرأتين متينتين عند الحاكم أن زوجها فلا تطلب عنها نور كها بالافتقار لا متفق شرعي وفسخ الحاكم النكاح على قاعدة مذهبه في بعضى العتضت من الحاكم حتى فزوجه من آخر هل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والله أعلم (سئل) عن القاضي المولى تامله عليك تزويج الصغار والصغار أم لا (أجاب) ان فرض البه من له ولاية ذلك عليك

(١) الجهتين كذا في الاصل وانظر حركته صحيحه

الصوم وفرض رمضان يتأدى بأصل النية وصلاة الفرض لاتأدى الاجلانية المتقدمة بحوز جمع العبادات اذ لم يفصل بينها على ما تفعل عند مجده تيسيرا الامر ودخا المخرج ذكر كرم في الواقعات وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن خرج عن منزله يريد أن يصلي الظهر بجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره النية تلك الساعة ما زوى تلك الصلاة بعينها قال محمد بن مقاتل لا أعرف أحدا من أصحابنا علقه في هذا وبه نأخذ لان النية المتقدمة على الصلاة اذ لم يعترض عليها بعد أتت بحكايا الصلاة وأما وقتها المتقدمى الاقتداء عند ما منهم اذ أوى الاقتداء به حين وقف هو موقف الامامة يجوز وقوم من مشايخ بخارى قالوا لا يجوز ما لم يذكر الامام ومنهم من قال بنوى الاقتداء به بعد قوله الله قبل قوله أكبر والصحيح قول العلامة وبه أفتى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد والحاكم عبد الرحمن الكاتب والمعتبران النية في هذه الفصول كلها نية القليدون اللفظ لكن نسخ أن يتكلم بلسانه مع ذلك هو المختار (ن) وان افتتح الصلاة لوجه الله تعالى ثم دخل في قلبه الراء فهو في الصلاة على ما أسس لان التصرع عن اعتراض مثله متعذر

(فصل في تكملة الافتتاح)

هي فرض وينبغي أن يكبر قائما وهو مستواه أشار محمد رحمه الله تعالى في الفتاوى اذا انتهى الى الامام وهو راكع فكبّر وهو الى الركوع أقرب مقتديا به لم يجز لمقلنا ولو كان الى القيام أقرب جازا ساقطا لاعتبار ذلك القدر من الاختفاء فكأنه كبر قائما مستويا وان كبر وهو راكع فسدت تكبيرته وصلاته لغوات التكبير قائما واحراز فضله تكملة الافتتاح التي هي خير من الدنيا وما فيها بان يكبر مقرنا الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بان يكبر حاله أثناء ورفع اليدين عند التكبير سنة وعن أبي حنيفة ان تركه جاز وان رفع فهو أفضل والاول هو المختار وقال الامام الزاهد الصغار ان تركه أحسا بالايام وان اعتاد ذلك يأنه وأما وقت عن أبي يوسف انه يقرن التكبير برفعهما وبه أخذ الامام خواهر زاد هو الامام الزاهد الصغار وقال الفقهاء أبو جعفر يستقبل بطون كفة القبلة فلذا سترنا في موضع محاذاة الابهام من شخصي الاذنين يكبر وقال الشيخ الامام الاجل السرخسي على هذا طاعة المشايخ فنانخذبه (الحا) أجمعوا على أن المتقدمى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات في نوادرهم لا يفرج أصابعه كل التفرج في حق من الصلاة ولا يضمها كل الضم الا في موضعين في الركوع يفرج لالاخذ وفي السجود يضم كل الضم ليكون أعون على الوضع بالسنة (د) اذ ارفعهما وتحرم لا يرسلهما بل يضمهما لا في قيام فيه ذكر مسنون فالتحريم في هذا وكذا في القنوت وصلاة الحنازة وكذلك في قيام فيه ذكر مسنون وأما القنوة اختار في (ن) الارسل وكذا أورد الصدرا الشهد حسام الدين ولختاره وكذا أورد الصدرا السعد برهان الدين وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي كلهم أفتوا بان كل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الارسل وقوم آخرون من كبار مشايخ بخارى وسمرقند اخشاروا الوضع تحقيقا لمخالفة الروافض وبه نأخذ في الفتاوى لا يزدق نهاء الافتتاح بعد التكبير على ما هو المعروف ولا يقل جل تناوؤ لكن في الفرائض لان الاصل في الفرائض ان لا يزدق على ما هو المشهور من الاذكار

والالا ان كتب في تقليد المفوض الاختلاف عنه كذلك والله أعلم (سئل) عن تزويج كبرادخل بها ولم يصحبها فهل لها أن ترفعه الى الحاكم لم يزوجها سنة ويطلق عليه أملا (أجاب) ان كانت بالغة لها ان ترفع أمرها الى الحاكم لتتظرف في أمره ان كان عتينا أحله الحاكم سنة فان فرجها في المنة والافرق الحاكم بينهما يطلبها ويكون طلاقا باننا والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا كان لها وليان في درجة واحدة هل يحل كل منهما التزويج بانفراده واذا زوج أحدهما لا يقتصر الى اجازة الآخر أم لا (أجاب) نعم يحل كل منهما التزويج على انفراده واذا زوج أحدهما لا يقتصر الى اجازة الآخر والله أعلم (سئل) عن الولي الاقرب اذا امتنع من التزويج هل للولي الأبعد التزويج أو الحاكم (أجاب) للولي الأبعد التزويج لا الحاكم والله أعلم (سئل) عن شخص تزوج امرأة فله خبرته أمها أنها ارضعته فهل تحرم عليه الزوجة بذلك الاخبار أم لا (أجاب) لا تحرم عليه ولا بد من ثبوته (سئل) عن رجل خلا زوجته خفا فتشعره ثم تصاد فاعلى عدم الوطء وطلقها هل يحل له أن يتزوج بانتهاء العدة (أجاب) نعم يسأل له أن يتزوج بانتهاء العدة بعد والله أعلم (سئل) عن تزويج امرأة وخلاها وادعى عدم الوطء وصدقته عليه وطلقها هل يلزمه نصف المهر أو كالمه

(باب القراءة)

(أجاب) يلزمه كامل المهر والله أعلم (سئل) عن البكر بالقة اذ تزوجها ولها ولاية الاجبار عند الحاكم الذي رآه وصح بحكمه هل لها رد النكاح بعد ذلك عند حاكم حتى ويحكم بطلانه أم لا (أجاب) ليس لها رد بعد ذلك ولا لها حكم الحنفى ان يحكم بطلانه والله أعلم (سئل) رحمه الله عن امرأه ادعت على رجل أنه تزجها فأنكر ثم له ادعى عليها بالتزويج وأقام بينه قبل وقبل ويقضى بالنكاح أم لا (أجاب) نعم قبل ويقضى بالنكاح والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا عدلها أبوها وهي في حضنة الأم أو غيرها هل تسقط الحضنة ذلك وتؤخذ من الحضنة لها أم لا (أجاب) لا تسقط الحضنة بذلك ولا تؤخذ من الحضنة وتسترد عند ائتمام الحضنة بان تصير مستهامة مطقة قلوطة والله أعلم (سئل) عن رجل وكل آتربان بزوج امرأته مصنة بغير معين فزوجهما بآتربان بغير سماء ولم يعلم بذلك حتى دخل بها هل يلزمه سماءه أو ما وقع العقد عليه (أجاب) يلزمه المسمى بالعدان رضيه أو لا فالأقل من المسمى ومن مهر المثل والله أعلم (سئل) عن تأجيل المهر الى وقت الطلاق أو الى الموت هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح والله أعلم (سئل) اذا طلق

يفتح القراءة بالتعوذ والمختار أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم تأسي بالكتاب ولو قال استعذ بالله جاز واختاره بعض المتأخرين لأنه أبلغ موافقة لنافي الكتاب وأما جدها فتصحيح الحروف في القراءة أمر لا بد منه وإجماع نفسه عن الفقه أو جعفر والامام أبي بكر محمد بن الفضل أنه شرط به أخذ عامة المشايخ وهو المختار . وكل حكم يتعلق بالذكر فهو السمتة على الذبصة والاستئذان في المين والطلاق والعلق والبيع على هذا وأما محله في الفرائض الأوليان (ن) والقراءة في الآخر بين أفضل من السكوت والتسبيح لتكون صلاته جائزة بيقين وهو الصحيح من الروايات . في الفتاوى اذا قرأ آية قصيرة وهي طالت أو كلتان نحو والله على كل شيء قدير والله بكل شيء عليم انه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم تكرر جزمه عنده بلا خلاف بين مشايخنا أما اذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو محمد هاتان أو حرف واحد نحو ق ص ن اختلف المشايخ . واذا قرأ آية الكرسي أو المداينة في ركعتين اختلفوا على قول أي حنيفة وعامة على أنه يجوز . في وادى المولى عن أي حنيفة أنه اذا كان لا يحسن الأهذه الآية وهو قوله الحمد لله رب العالمين فله يقرأها في كل ركعة مرة ولا يكررها فيجوز صلاته في قوله . المنفرد فيها بغيره في غير الجهر والخاصة في عامة الروايات وفي رواية أبي حفص ان الجهر بها أفضل وبه نأخذ اذا كان في الوقت (ل) الأفضل في قوافل الليل أن يكون بين الجهر والخاصة

(فصل فيما يكره منها وما لا يكره)

(ط) وثبت شي من القرآن لشي من الصلاة بكرة قالوا هذا اذا اعتقد أن لا يجوز الصلاة بدونه . اذا كرر آية واحدة في التطوع لا يكره وفي الفرائض يكره . ولو قرأ بعض السورة في ركعتين بعضها في أخرى قالوا يكره وكانهم أرادوا بذلك سورة قصيرة وروى عيسى بن أبان عن أصحابنا أنه لا يكره . ولو قرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فله لا يفتن ذلك عن أصحابنا لأنه عند أكثر مشايخنا مكروه . اذا جاع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة في ركعة واحدة فله يكره . واختلف الاقوال والمختار ان كانت السورة طويلة لا يكره لانها تصير كالسور وقال بعضهم لا يكره أصلا . ولو قرأ في ركعة سورة في الثانية سورة أطول منها ان كان التفاوت قليلا لا يكره وان كان كثيرا يكره لانهم قدروا ذلك بآيتين أو ثلاث قال صدر الاسلام أبو اليسر هذا في الفرائض وفي السنن والنوافل لا يكره الكل في الفتاوى (س) تطويل الثانية على الأولى بقليل لا يكره قالوا والقليل مقتدبا به أو آيتين وان كان التفاوت بثلاث فما فوقها لا شأن له بكرة

(باب زلة القارئ)

في الفتاوى قال سعد بن معاذ المروزي من قرأ فلا يحسن تلاوته لم ينصب انما كان كان علما بالتعوى والاعراب فقد كفر وبات منه امرأته وان كان جاهلا فسد صلاته ولا يكثر وعن أحمد الماضي أنه كان يقول لا يكثر وعليه الفتوى وروى أبو عصمة فبن قرأ اغماضني الله من عباده العلماء بضم في قوله الله فسد صلاته وكفر وبات امرأته وهو قول سفيان وابن

سرين وأى حنيفة وأحمله . وعن بعض أصحابه أنه لا تفسد صلاته لأن قوله يحشى أى يعلم
(فصل فى النسبة) . أن قرأ أو مرر بمن ابتعد أو عيسى بن سارة تفسد صلاته بلا خلاف
 لأنه ليس فى القرآن هذا الاسم وإن كان فى القرآن بأن قرأ أو مرر بمن ابتعد لقمان فمن أبى يوسف
 أنه لا تفسد صلاته . وعن محمد أنها تفسد . وكذا عن أبى يوسف وهو قول عامة مشايخنا رحمهم
 الله تعالى

(فصل فى الاعراب)

عن أبى حنيفة فمن قرأ وإذا نبلى إبراهيم برفع الميم لا تفسد الصلاة لأن الابتداء من الصد
 السؤال وأظهر الحاجة . والصحيح أنها تفسد . ولا يسمى أظهر الحاجة ابتداء . ولوقرأ
 أعبر الله أخذ وليا فطر السموات والأرض وهو يطعم ولا يطعم نصب اليامن الأول ونصب
 العين منه ورفع اليامن الثانى كسر العين . أفنى عامة الأئمة بسرقته فساد الصلاة فبلغ ذلك
 الشيخ السروى المقرئ فأخبر أنه قراءة لا على وجهه أعبر الله أخذ وليا فطر السموات والأرض
 ولا يطعم فأخبره وأبناؤه فرجعوا . ولوقرأ بكسر اللام من قوله إن الله يرى من المشركين
 ورسوله الصحيح أنها لا تفسد

(فصل) . إذا ترك التشديد والمد والتورك لا يغير المعنى لا تفسد صلاته كما لو قرأ ملعونين أيضا
 تفعوا أخذوا وقتلوا وتقبلوا بغير تشديد . وكذا لو قرأ يدرككم الموت وأظهر الكاف الأولى وإن
 غير المعنى بأن قرأ رب الناس وترك تشديد الباء أو قرأ أن النفس لا مارة بالسوء وترك تشديد
 الميم فعند بعضهم لا تفسد صلاته . وقال عامة العلماء تفسد . وأما إذا ترك التشديد من قوله فمن
 أعلم من كذب بآيات الله أو شد فى قوله ومن أعلم من كذب على الله قال بعضهم تفسد وقال
 بعضهم لا تفسد الصلاة لأن المعنى يقرب وعليه الفتوى . وإن ترك المدوزك لا يغير المعنى
 لا تفسد الصلاة كما لو ترك الممن قوله أو لك أو من قوله أنا أعطيك أو من قوله إنما أنت وأغير
 المعنى بأن ترك الممن قوله سواء عليهم أو من قوله دعاء ودعاء قبل تفسد الصلاة . وقال بعضهم
 لا تفسد لأن فى مراقبة المد والتشديد حرجا وهو المختار . ولوقرأ الغابجر مكان الأئمة فى قوله
 تعالى طعام الأئمة فصلاته تامة على قول أصحابنا رحمهم الله تعالى ولوقرأ رب العالمين أو قرأ
 ملائكت يوم الدين قال بعضهم لا تفسد والصحيح تفسد . ولوقرأ فإلههم يؤمنون لم تفسد صلاته
 عند بعضهم والصحيح أنها تفسد . لأن فى الاعراب أن كان لا يغير المعنى لا تفسد الصلاة بالإجماع
 وإن غير المعنى تغيرا فاحشا كالوعد به يكثر . اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد الصلاة
 وبه يقتضى لأن فى اعتبار الصواب فى الاعراب إيقاع الناس فى الحرج والخروج مرفوع شرعا
 . ولوقرأ لا تعرفوا أصواتكم أو قرأ أن الذين يفضون أصواتهم برفع النافى فيها أو قرأ الرحمن
 على العرش استوى استوى نصب فون الرحمن لا تفسد صلاته بالإجماع . وإذا وقف فى غير موضع
 الوقف أو ابتداء غير موضع الابتداء أن كان لا يغير المعنى تغيرا فاحشا لا تفسد صلاته بالإجماع
 بين علمائنا رحمهم الله تعالى وإن كان يغيره المعنى لا تفسد صلاته أيضا عند عامة علمائنا وعند
 بعض علمائنا تفسد صلاته . والفتوى على عدم الفساد بكل حال لما فى مراعاة الوقف والوصل
 والابتداء خشية إيقاع الناس فى الحرج . إذا فصل بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف
 بأن قرأ أنه كان عبدا وقف ثم ابتداء بالشكور لا تفسد صلاته بالإجماع بين علمائنا رحمهم الله

الرجل امرأته طلاقا وجعلها
 يتجهل المهر المؤجل عليه إلى وقت
 الطلاق أم لا يتجهل ويتجهل بالطلاق
 البائن (أجاب) يتجهل بالطلاق
 الرجعي والله أعلم (سئل) عن
 تزوج امرأته بغير مهر معلوم ثم جسد
 النكاح مهرأ كفو منه هل يلزمه
 الأول أم الثانى (أجاب) يلزمه
 الأول والله أعلم (سئل) عن
 الوطى فى النكاح إذا امتنع عن
 التزويج حتى يأخذ شيئا من الزوج
 فدفعه هل الزوج هل الزوج الرجوع
 به عليه أم لا (أجاب) نعم
 الرجوع عليه به لا نهائى والله
 أعلم (سئل) عن امرأة بالغة
 وكلت آخر فى تزويجهما فلان
 فزوجها الوكيل بحضرتها
 وحضر شاهد واحد هل يصح
 العقد أم لا (أجاب) نعم يصح
 العقد والله أعلم (سئل) عن
 رجل قال لأجنبية هذه أختي ثم
 تزوج بها بهذا هل يصح
 النكاح أم لا (أجاب) إن كذب
 نفسه وصدقته على ذلك يصح
 النكاح والله أعلم (سئل) عن
 المرأة الغنية إذا كان لها محرم
 وأرادت أن تنجى حجة الإسلام هل
 لزوجهها منها أم لا (أجاب)
 ليس له منها ولها أن تنجى بلا
 أنفه والله أعلم (سئل) عن

رجل تزوج امرأته بمصر المحروسة
ونخل بها وأقام معها سنتاً وأراد
أن ينقلها إلى الشام فكاه فهل
له ذلك دون رضاها أم لا (أجاب)
نعمه ذلك حث وفها مهمل
سداقها وكان الطريق آمناً والله
أعلم (سئل) عن رجل تزوج
بكرًا وطلقها قبل النكاح هل له
أن يتزوج بها أم لا (أجاب)
لا يحل له أن يتزوج بها والله أعلم
(سئل) عن خطبة امرأته
شرعية ثم تزوجت بغير الخاطب
فهل يصح التزويج أم يمنع من
ذلك الخطبة السابقة (أجاب)
نعم يصح التزويج ولا يمنع من ذلك
الخطبة المذكورة والله أعلم
(سئل) عن تزوج باسقة
حزله هل يصح أم لا (أجاب)
لا يصح والله أعلم (سئل)
عن تزوج امرأة لها ولهن غيره
أشهد على نفسه أنه أرضى به أن
يأكل من مأكولته ويشرب من
مشروبه وينام على فراشه مادامت
والدته في عصمته متبرعاً بذلك فهل
له الرجوع عن الانشاد المذكور
ومنع الولي من النكاح إلى والدته
في سنه أم لا الشهاد لازم وما منع له
من ذلك (أجاب) نعمه الرجوع
فما أشهد على نفسه ومنع الولي
من النكاح إلى منتهى ولا يمنع من

تعالى وإن كان لا يحسن هذا الوقف ولو قرأ أشهد الله أنه لا إله إلا الله ووقف ثم قال لا اله الا هو أوقف
وقالت النصارى ووقف ثم قال المسيح ابن الله ففي هذه الوجوه لا تفسد عند علمائنا المذكور ما من
الخرج . في جامع الأصول إذا وصل حرفاً من كلمة بكلمة أخرى قال بعضهم تفسد صلاته وقال
علماء العلماء لا تفسد وعده الفتوى وقال بعضهم كان يعلم أن القرآن كيف هو إلا أنه جرى
على لسانه هذا لا تفسد صلاته وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك تفسد صلاته . ولو قرأ
أباً نعد ووصل كافياً بالثبوت نعد أوقف أنا أعطنا الكوثر ووصل كافياً أنا أعطنا
بلاد الكوثر أوقف غير المغضوب عليهم ووصل الباء العين وما أشبه ذلك فعلى قول بعض
العلماء تفسد صلاته وعلى قول علماء العلماء لا تفسد لأنه عسى لا يمكنه السكعة في مثل هذه
المواضع لا يقع الفصل فلوراعتنا ذلك يقع الناس في المخرج . إذا ذكر بعض الكلمة وما أتتها
أما لا يقع النفس أولاً نسي الباقي ثم ذكر الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله فلما قال آل
انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم ذكر وقال حمد لله أوقف الفاتحة والسورة نسي قراءته فأراد
أن يقرأ فلما قال آل تذكر أنه قد كان قراءته ذلك وركع أو ذكر بعض الكلمة ولم يذكر
العضو ذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها وما شاكلها تفسد صلاته عند بعض المشايخ وبه
كان يفق شمس الأئمة الحلواني وذكر بعض الدين السبكي في المسائل في فصل في القاري هذه
المسائل وقرئ بين الاسم والفعل فقال في الاسم أوقف آل وترك الباقي لا تفسد صلاته وفي الفعل
أنا ترك البعض وذكر البعض بأن أراد أن يقرأ يسكرون فقال يس وترك الباقي تفسد صلاته
والفرق أن الألف واللام في الأسماء غير في الأفعال فلم يجب تعدياً فاحشاً فلا تفسد به
الصلاة . إذا قرأ آية مكان آية أو وقف على الآية وقفاً تاماً ثم ابتدأ آية أخرى لا تفسد
صلاته وإن تغير به المعنى لأن هذا الانتقال من آية إلى آية وإن لم يقف ووصل الآية بالآية أن
كان لا يتغير المعنى لا تفسد الصلاة وإن تغير به المعنى قال علماء أصحابنا تفسد صلاته وبعض
أصحابنا لا وهو اختيار فخر الإسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى

(فصل في ذكر آية مكان آية) إذا تغير المعنى بأن قرأ أن الارباب فيهم أوقف أن الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم خير البرية أوقف آخرها
قترأ أولئك هم المؤمنون فحاهل بوجوب فساد الصلاة فقد اختلفوا منهم من لا يوجب الفساد
للضرورة ومنهم من يوجب الفساد لمصلحة المعنى وخروجهم من أن يكون قرأنا وعلة الفتوى وهو
اختيار أبي يوسف وسفيان الثوري وابن المبارك رحمهم الله تعالى ومن المتأخرين القاضي
الإمام أبو اليسر رحمه الله تعالى ولو قرأ بالضرورة وليس يذكر الله تعالى تفسد صلاته بالاتفاق
وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرجوع عن القول بجواز الصلاة بالفارسية ممن الفتاوى والله
سبحانه أعلم

(فصل في القراءة بالفارسية)

ذكر أبو سعيد البرقي أن أباحنيفة رحمه الله تعالى أجاز بالفارسية خاصة دون غيرها
على ما في الحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية والديرية (١) والأصح أن الاختيار في
الالسة والعن والتركية والهندية والروسية سواء لكن جواز بحنيفة رحمه الله إذا كان
معنى القرآن مع مطابقة نظمه نحو أن يقرأ أمكان قوله تعالى غير أو وجه من منزلي ويدخول

است فأما إذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز ولا تقسده صلاته وقال بعضهم إنما يجوز إذا كان
 بمأهولة تامة تعالي كسورة الاخلاص ونحوها وان كان من جملة الاصاص لا يجوز والصحيح
 أنه يجوز في الكل عديم يجوز القراءة بالفارسية أي عند أي حنفية ترجمه الله تعالى بشرط الوفاء
 بالمعنى والنظم . ولو اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب المصحف جهات من ذلك أشد
 المنع لما قيمه من القسمة العظيمة (ن) إذا قام في الصلاة فقرأ وهو نائم يجوز به عن القراءة تعظيماً
 للسان المصلي بخلاف الطلاق والعتاق والقرقيان المجنون أو الصبي أو المولى كانت صلاته جائزة
 ولو طلق أو أعتق لا يقع وفي موضع آخر لا يجوز به وهو المختار لأن الاحتياط شرط أداء العبادة
 ولم يوجبه (ف) رجل يقرأ في صلاته فكلما انتهى إلى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه
 وقال يسجد سيدي لاشك أن الاحسن أن لا يقول وهل تصدقوا ولا والاعظم هو الفساد (ك)
 من لا يقدر على بعض الحروف لا يؤجلها لاجماع وإذا صلى وحده فقرأ ما في من الحروف التي
 لا يقدر عليها وهو يجد ما يقدر عليه لا يجوز صلاته بخلاف . في القنارى المسبوق بثلاث
 ركعات لا يقرأ في ثلثه لأنه من حيث أنه مقتضى التسمية كانت قراءته بدعة ومن حيث أنه
 مبدع في الفعل كانت فضلاً والظاهرين النفل والبدعة ترك (س) أكثر المشايخ على أن
 قراءة القرآن بالألفان مكروه لا يحل فعله والاستماع اليه لما فيه من التشبه بفعل الفسقة والمراد
 من قوله عليه الصلاة والسلام من قرأ القرآن أصواتكم القراءة بخفة العرب وقال عليه الصلاة
 والسلام اقرأوا القرآن بلهون العرب (ك) سئل شيخ الاسلام أبو الحسن الرستغني رحمه الله
 تعالى عن يقرأ القرآن فسمع الأذان قال إن كان في المسجد لا يجب وبعض في قراءته وإن كان
 في منزله إن كان أذان مسجد تركه القارئ ويجب له أن يقرأ ما به فعلاً أو لا وإن كان يقرأ
 وإن لم يكن أذان مسجد لا ولو سئلوا عليه يجب عدم اختلاف وقت الخطبة وبينى أن لا يسلم
 عليه محروماً عن شفه قال صاحب جامع القنارى أت في بعض السبع أنه لا يجب التحتم
 في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه الصلاة والسلام من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفتهقه وإن
 الزيادة عليه تمنع الترتيل المأمور به بخفة الآية واختلف الأثر والمختار أن يكون المختم في
 ثلاث أخذ الحديث (س) رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن لا يمكنه أن يستمع
 كان الامتنع على القارئ لأنه قرأ في موضع اشتغل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب (ن)
 قراءة القرآن في الحمام خفيفة لا يكره هو المختار (ن) قراءة القرآن عند القبور وعند أبي
 حنيفة تكره وعند محمد لا ومثلنا أخذنا وبقول محمد وهل ينفع والمختار أنه ينفع لأن
 الاخبار ورئت بقراءة آية الكرسي والفتحة والاخلاص وغيرها عند القبور (س) المختار من
 يقرأ القرآن على رأس القبر المختار له ليس يكرهه أو يصح الشيخ العاضى وفعل السلف
 أسوة . يجب على المولى أن يعلم رقيقة شيئا من القرآن بقدر ما يحتاج اليه في الصلاة (ع)
 إذا رفع رأسه من السجود قليلاً ثم سجداً آخرى فإن كان إلى السجود أقرب لا يجوز لأنه مساجد
 بعدوان كان إلى الجلوس أقرب جاز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ترك الطمأنينة في السجود
 أخشى أن لا يجوز صلاته وإذا رفع أصابعه رجليه عن الأرض لا يجوز صلاته كذا ذكره
 الكرخي في كتبه والجصاص في محصره وهذا إذا لم ينصب أصابعه على الأرض عند وضع
 الرأس أصلاً . إذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين ذكر كرمش الأتمة السرخسي
 في كتاب الصلاة إذا كان التفاوت بمقدار لينة أو لبنتين يعني المنصوب بدون المقروضة يجوز

ذلك الاثم المذكور والله أعلم
 (مثل) عن الرجل إذا قال
 لأمرته أنت ابنتي من النسب ولها
 نسب من غيرة معروف هل يفرق
 بينهما أم لا (أجاب) لا يفرق
 بينهما بذلك والله أعلم (سئل) عن
 الصغرة إذا تزوجت من آخر ولم يكن
 لها ولي ولا بالبد قاض هل
 ينعقد النكاح أم لا (أجاب) نعم
 ينعقد النكاح وتوقف على
 احازم بعد البلوغ والله أعلم
 (سئل) عن الصغرة إذا تزوجها
 غير الأب والجدة دخل بها الزوج
 وبلغت عنده هل لها الطهر على
 الفور حتى يطل بسكوتهما
 (أجاب) لا يطل خيارها
 بالسكوت وإنما يطل برفضها
 بالنكاح صريحاً أو يوجد منها
 ما يدل على الرضا كالتمكين من
 الجماع أو طلب النفقة وما أشبه
 ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص
 له ابنتان كبيرى وصغرى فالكبرى
 اسمها فاطمة والصغرى اسمها
 خديجة فخطب رجل الكبرى
 فعند التزويج قال له زوجتك ابنتي
 خديجة وقيل الخطاب التزويج
 فلما أنها الكبرى هل له الخيار
 أم لا (أجاب) ينعقد النكاح
 على من ذكر حال العقد ولا خيار
 له (سئل) عن القاضي إذا تزوج

الصغيرة بالولاية من ابنه هل يجوز
 أم لا (أجاب) لا يجوز والله أعلم
 (سئل) عن الكافر هل تثبت له
 ولاية التزويج على ولده الصغير
 الكافر كالمسلم أم لا (أجاب)
 تثبت له الولاية كما تثبت للمسلم والله
 أعلم (سئل) عن الوصي هل
 يحل تزويج أمه اليتيم المشلول
 وصاته أم لا (أجاب) نعم يحل
 ذلك والله أعلم (سئل) عن
 امرأة أمدعت على رجل أنها
 امرأته ولا ينسب لها فقال لها إن
 كنت امرأتى فأنت طالق هل يكون
 ذلك اقرا رارها بالزكاح أم لا
 (أجاب) لا يكون اقرا والله أعلم
 (سئل) عن الصغيرة إذا تزوجها
 الحاكم يحكم الولاية الشرعية
 فلفت هل لها النكاح أم لا
 (أجاب) لها النكاح وإن شئت
 أقامت على النكاح وإن شئت
 فسقطه (سئل) عن زواج
 امرأة نكاحا فاسدا وفرق بينهما
 قبل الدخول ولها أهل فهل له أن
 يتزوج بها أم لا (أجاب) يحل
 له أن يتزوج بها والله أعلم (سئل)
 عن الزوج والمرأة إذا اختلفا في
 المهر فادعى الزوج أنه تزوجها قبل
 مما ادعته ولا يثبت لاحدهما
 الحكم في ذلك (أجاب) يتصالحان
 لا يفسخ أولئكاح ويحكم بهم

وإن كان أكثر من ذلك فلا . في الفتاوى ولو سجد على الهبة وهي على ظهر القبر لا يجوز ولا نه
 كالسجود على ظهر القبر وإن كانت على الأرض فهي كالسجود على السرير فيصير . في خزانة
 الفقه لا بأس بسجده بعد الفراغ قبل السلام . وقال أبو يوسف أحب إلى أن يدعه وقال
 المتأخرون وهو المختار أنه يفعل دفعا للجملة . فتوى من سئل على أنه لو لم ينع ركبته عند السجود
 يجزئه واختار الفقيه أني البتة أنه لا يجزئه والأولى أن يبقى مما حله الفقيه رحمه الله تعالى .
 في المحط سئل الفقيه عبد الكريم البصري عن وضع يديه على الكتف قال لا يجوز وقال
 غير من أصحابنا يجوز وهذا أظهر وفي فوائد الإمام الرضا في السجود على يديه يجزئه والفضل
 أن لا يفعل ذلك لأن امرأه وضع أشرف الأعضاء وهو الوجه على أهون الأشياء وهو التراب .
 ذكر الفقيه أبو البتة أن المختار أن يقول قبل افتتاح الصلاة وجهت وجهي وهو اختيار جماعة
 من المتأخرين وأبي المتقدمين ذلك ولا يقول وجب لنا ذلك وهو المختار وقال شمس الأئمة الحلواني
 رحمه الله تعالى لا يمنع عنه ولا أمر به أي أسكت لوقال صاحبنا اللهم صل على محمد وآل محمد
 بلا واسطة أصاب وفي قوة لا لله غيره أربع لغات فتح الهاور رفع الرامون صموا متون الهاء
 كذلك فالكل جائز . اختيار الفقيه أبي جعفر أنه يؤمن بالمقتدى إذا سمع ولا الضالين في المضافة
 والمختار للإمام في التسبيح أن يأتي بأكثر من ثلاث حتى يمكن القوم أن يقولوا ثلاثا لكن يجب
 لأجل القوم والثلاث أدناه أي أدنى التفضيلة قال شمس الأئمة الحلواني كان شيخنا القاضي أبو
 علي السفي يحكي عن أستاذه الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه عيل إلى قولهما في جمع الإمامين
 التسبيح والتعبد وكان يفعل كذلك إذا صار أماما وهو اختيار الطحاوي وجماعة من المتأخرين
 وهو قول أهل المدينة لا أخذه أحسن . لو انكسفت من شعرها ما تحت أنها قدر الربع
 لا يجوز صلاحها لأن ذلك الشعر عورة وهو الصحيح

(فصل فيما يكره وما لا يكره وما يفسد الصلاة)

في الفتاوى لا يشير بالسبابة عند التشهد هو المختار وعليه الفتوى . ولو ابتلع شيئا من أسنانه يكره
 ولا تفسد صلاته وإن كان قد نال الحصة هكذا اختيار الصدر الشهيد حكام الدين رحمه الله تعالى
 لأن المفسد وجود العمل الكثير وهذا لا يوجد عملا كثيرا بخلاف الصوم لأن الفطر مما يدخل
 وقد وجد . المختار في الفتاوى أنه لا تكرر الصلاة في يوم واحد بستره . في المحط عن بعض
 المشايخ إذا عطس وقال لنفسه يا نفسي برحمتك الله لا تفسد صلاته (س) من يرضي بقوله في صلاته
 عند القيام والاشطاط باسم الله من الوجع والمثقة لا تفسد صلاته لأنه لم يخرجها لوجعها بالكون
 كلاما وفي (ن) تفسد قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينام
 والاول أفسس وأظهر وأما قوله أو بالتشديد فقد اتفق المشايخ على فساد الصلاة على قوله لو وجد
 أربعة أحرف وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن المرض إذا كان خفيفا قطعها وإن كان ثقلا
 لا وعن محمد بن سلة لا يقطعها لأن هذا مما يستلزم المرض إذا اشتد مرضه قالوا ولا أخذه هذا
 أحسن الفتوى . في الفتاوى إن قال بالفارسية أرى ولم يكن عادته في أثناء الكلام حتى جعل
 من القرآن ينبغي أن يكون على الاختلاف المعروف كذا ذكره الفقيه أبو البتة قال الصدر
 الشهيد الصحيح أنها لا تفسد لأن عريته إذا جلت من القرآن صار كالقراءة القرآن بالفارسية
 وعة لا تفسد بالإجماع . في المحط المعنى إذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة إلا بالله

ان كان ذلك في أمر لاخرة لا تفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد . قال الامام أبو نصر الصغار اذا كان حافظ للقرآن ومع هذا نظر في المعصية أو الحرب أو قرا بآيات صلته (ن) لو نظر الى شيء مكتوب غير مستقيم لكنه فهم لا تفسد صلته بالاجماع فان نظر مستقيما فهم فلي قاس قول محمد تفسد به أخذ الفقيه أبو الباق وعلي قاس قول أبي يوسف لا تفسد وأصل المسئلة اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فتنسب كتابه ونظر في معنى فهم ما فيه فعند محمد يبحث وعند أبي يوسف لا وعلى هذا مسئلة هرون الرشيد فالتحذير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يقرأ القرآن فنظر وفهم ما فيه لا يبحث بلاحلاف . ولو طلب معنى ما أو ما برأسه أي نعم أو لا لا تفسد . قالوا والمختار في حد الكثرة ما يحسه الناظر باعتبار ما تخرج الصلاة قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا روى الشيخ عن اصحابنا وهو اختيار الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى (ن) وروى في البحر في صلته ما يبرأف اصابه لا يكتفه واحدا أو اثنين لا تفسد فان روى ثلاثا لم يثبت فسد وسواء اخبر في يده أو أخذ من الارض اذا كان قليلا لا تفسد لا لافق جواب الاصل وهو المختار . في الفتاوى ولو قتل الحية والعقرب واحتاج الى الشيء والضربان ظاهرا لا تفسد وهذا أوجه وأحوط في فتاوى محمد بن الفضل اذا صلى في العصر افتتحا عن موضع قبله المختار أنها لا تفسد وعن الحسن اذا حرك رجليه لا تفسد قالوا وهذا اذا حرك رجليه قليلا أما اذا حرك رجليه كثيرا تفسد . سلام السهل ولا يفسد سلام العبد هو ما قصد تظهير ما في (ع) لوصلي العشاء فلما غرغ من ركعتين ظن أنها رويحة فلم يركع في الظهر وظن أنها رويحة فلم يركع في العصر فسلم على رأس الركعتين . اذا شرعت في الصلاة بعد ما شرع الامام مع الرجال ناولا بامامة النساء فقامت بجدا رجل فاشارة الرجل اليها باليد بالتأخر فترتأخر تفسد صلاتها الاصل أنه كذا حكى عن مشايخ العراق قالوا لان المعنى في فساد الصلاة بالمخاطبة ترك فرض التأخر وهذا الفرض وان كان عليه لا عليها بالحدث لكن في مثل هذه الصورة لا يعكس السعي في اقامته الا بما في من الاشارة والخطى خطوة أو خطوتين ممنوع عنه لانه مكر ومعاذ المتأخر فقد تركته فرضا من فروض الصلاة فتفسد صلاتها الاصل أنه بخلاف ما اذا جاء الرجل بعدها وأجاء معا وهذا مسئلة بحسبة غريبة والصحيح ان مقدار ما يكره له المرور مقدرا منتهى بصره وهو موضع سجوده فان زاد على ذلك لا يكره هذا في الحصره والمسجد الكبير كالجامع على هذا والنلط والقاء البقرة لا يضر هو المختار . في الاجناس لوصلي وفي كنه شعر الخنزير كثر من قدر الدرهم قالوا الصحيح أنها لا تجوز وان صلى ومعه شعر الاذى الاصل أنها تجوز وان كان كثر من قدر الدرهم وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قطع آذنه أو قلع اسنه ثم أعاد في مكانه صلى أو صلى وأذنه للقطوعة أوسنه المقالوعة في كنه أو بجسمه حاز وفي الاجناس لا يركب اذ روى العلي عن أبي يوسف والاول هو المختار . لا يخرج الجاهل في زماننا الى الجماعات هو المختار (ط) المسأله ان كان أطول من الامام صلى بحسبه وهو محال لو سجد بضع راسه قبل رأس الامام فصلاته جائزة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى بعلقة والاسود وأقام أحدهما عن جنبه والآخر عن يساره وكان ابن مسعود صغير الجثة بخلاف ما لوصلي بالاعمال ورأس المؤتمه وقع قبل رأس الامام لا يجوز هكذا كبر بعض المشايخ والصحيح أن يجوز لان العبد لا يقدمهم لارؤسهم . رجل صلى يقوم في الارض فما مقدار ما ينبغي أن يكون بين الامام والقوم حتى يجوز صلاتهم فأقل ذلك تكلموا عنه قال بعضهم مقدار

المثل والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة ومات عنها قبل الدخول بها هل عليها عسنته وهل عليه الصداق أو نصفه (أجاب) نعم عليها عسنة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام وتستحق المهر تأخرا من تركته والله أعلم (سئل) عن الصغيرة التي لا ولي لها سوى الام أو الاخت الشقيقة والابن من زوجها متما (أجاب) ولاية التزويج للام تقدمها على الاخت والله أعلم (سئل) عن تزوج بنته بكرافاصرة ولاية أمها ثم بعد صدة ادعت السلوغ بالحيض واختارت فسخ النكاح هل يبطل النكاح بذلك أم لا (أجاب) لا يبطل النكاح بذلك ما لم يفسخ الحاكم المقدم بينهما والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة ودخل بها ثم ظهر أنها في عصمة الغير وفرق بينهما وقضى بها الاول هل يله وطؤها من غير عدل اولاد من عدل (أجاب) ان كان الثاني لا يلزم نكاح الاول بحسب العدة وان كان يعمل لا يجب ويحصل لزوج الاول وطؤها (سئل) عن الوصي أو الجديل أن تزوج أمة الصغيرة التي في ولايته (أجاب) نعم له ذلك والله أعلم (سئل)

عن معين وزوجها غير الابل والحد
فبلغت والزوج غائب هل لها أن
تختلوا فسخ النكاح في غيبته
ويضرب الحاكم بينهما (أجاب)
لهما أن تختلوا بنفسهما حتى بلغت
وتشهد على ذلك والله أعلم
(سئل) عن الكبر الباقية
أو الثيب الباقية إذا أذن القاضي
الحق أن يزوجهما فلان يصدق
معاهما فزوجها منه هل يكون
التزوج صحيحا حكمه كالو كانت الأولية
له وزوج يحكمها ولا يكون حكما
منه ويكون كالو كحل عنها
(أجاب) لا يكون التزوج
الذي كور حكمه ويكون كالو كحل
عنها ولا يكون غيرة تزوجه بحكم
الأولية والله أعلم (سئل) عن
رجل تزوج امرأة ودخل بها قبل
أن يدفع لها مهمل الصداق فأرادت
أن تنزع نفسها حتى يدفع لها مهمل
صدقتها هل لها ذلك بعد الدخول بها
أم لا وهل تستحق النفقة والكسوة
أم لا تستحق لأجل المنع الذي كور
(أجاب) نعم لها أن تنزع نفسها
منه قبض مهمل صدقتها عليه
ولو بعد الدخول بها وتستحق عليه
النفقة والكسوة ولا يمنع من ذلك
المنع الذي كور والله أعلم (سئل)
إذا اختلف ورثة الزوجة مع الزوج
في المهر ولاينة فالقول لمن وهل

(١) قوله حق قال قصد مصادرة
ثلاثة أي فيما إذا ضل ثلاث نسوة
أمام مصفوف الرجال والمسئلة في
قاضيخان وغيره اهـ مصححه

ما يمكن أن يصطف فيه القوم وقال بعضهم مقدار ما يصطف فيه الصفان وعليه الفتوى .
اختلفوا في أدنى الصف قال بعضهم ثلاثة وفي ظاهر الرواية لم يجعل الثلاثة صفاح قال (١)
قصد مصادرة ثلاثة من كل صف إلى آخر المصنفين وبما اقتدأ بالبقى والفتوى على ظاهر الرواية

(فصل في الإمامة والاعتداء)

(ط) الصلاة خلف أهل الأهواء البدعة تجوز تأويله إذا كان هوى لا يكفره لكن مال عن
الحق بتأويل فاسد وهو من أهل قبلتنا وإن كان هوى يكفره كالجهمي والقدري وهو الذي يقول
بخلق القرآن والرافضي الغالي وهو الذي ينكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه
لا تجوز لاه كافر الكافر ليس من أهل الإمامة والعبادة (في الفتاوى) إذا ضل خلف فاسق
أو مبتدع وهو من تجوز الصلاة خلفه فإنه ينافي فضل الجماعة لقوله عليه الصلاة والسلام صالوا
خلف كل بر فاجر لكن لا يجلسي خلف فاسق ورع لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم
تقى فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء والعالم بالسنة الأولى وإن كان غيره أو روع منه إذا اجتنب
الفواحش الظاهرة أما الصلاة خلف شافعي المذهب من مشايخنا من قال إن الأولى أن لا يصلي
خلف من يقتل في القبر ومنهم من قال يجوز الاعتداء به وإن كان وثور بركعة ويقتل في
القبر إذا كان لا يعلل عن قبلتنا بتوضيع فسد وجهامة إلى غير ذلك والمختار أنه إذا لم يعلم منه
شي من هذه الأشياء يجوز الاعتداء به من غير كراهة لأن الأصل عدلهما . إذا هم قوموا معه
كأروان أن كان ذلك لفساد فيه ولأنهم أحق بهامة بكموه ذلك كذا روى الحسن عن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان هو أحق بالإمامة منهم ولا فساد فيه فلا يكره ذلك لأن الإمامة
الجاهل والفاقد تكمل العالم الصالح أبدا وفي المحيط الفاسق إذا كان يوم ويجز القوم عن
منعه فالمختار أنه في صلاة الجمعة يقتدى به ولا تتركها . الإي إذا كان يصلي وحده هناك
قارئ يصلي وحده غير صلاة الإي جازت صلاة الإي ولا ينتظر فراغه منها إجماعا . عن الباقي
القارئ إذا اقتدى بالإي لم يصح ذلك . الصحيح أنه لا يصح شراعا في صلاة تفسد حتى لا يترجمه
القضاة في التطوع بالفساد نص عليه محمد بن عبد الله تعالى في الأصل وكذا الجواب في الرجل
إذا اقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث . في الفتاوى متى يكبر الإمام فالاعتداء به معروف
وذكر في النوادر أنه يكبر قبيل قوله فتقامت الصلاة قال شمس الأئمة الحلواني هو الصحيح من
مذهب أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ينتظر فراغ المؤذن من قبله فإن لم يكن الإمام معهم
في المسجد كان يدخل عليهم من وراء المصروف فكما ما أوزن صفحا فذلك المصنف هو
المختار وإن كان يدخل من قدامهم قاموا أذرا أو ما كان الإمام هو المؤذن فإن أقام
في المسجد لا يقومون ما لم يفرغ من الإقامة ومناجئنا اتفاقوا على أهم لا يقومون ما لم يدخل
المسجد (ق) من لا يقدر أن يتكلم ببعض الحروف لا ينبغي أن يؤم الناس بالإجماع .
ليس للناس أن يولوا خليفة إلا أفظهم هذا خاص بالخلفاء وعليه إجماع الأمة . العزري
إذا أم العراء ولا لا يسب تجوز صلاة الإمام والعار بن وصلاة لا لا يسب فاسدة بالإجماع إن كان
بين الإمام والمقتدى نهر صغير لا تجري فيه السفينة والزوارق لا يمنع الاعتداء هو المختار .
وإذا كان مع الإمام رجل أو صبي يعقل الصلاة توقف عن عيته ولا يتأخر وعن محمد يعني أن

يرجع المهر مثلها (أجاب) القول
لزوج في مقداره (سئل) عن زوج
ابنته القاصرة من أحد بصدق
معلوم شرط قبض بعضه قبل
الدخول والباقي على حكم الحول هل
لأبها مطالبة الزوج بالمهر المعين
قبل الدخول قبل تسليم ابنته
أم لا مطالبة له الأبعد الدخول
(أجاب) لأبها مطالبة الزوج بالمهر
المذكور قبل الدخول والله أعلم
(سئل) عن المرأة إذا كان لها
مهر على زوجها على حكم الحول
فانظرته لموت أو فراق أو ولادة
معلوم هل يصح ذلك أم لا (أجاب)
نعم يصح ذلك ويتبع عليها المطالبة
مادام الزوج باقيا والله أعلم (سئل)
عن السيد إذا تزوج أمتا حرة
بصدق معلوم فهو مهر الزوج هل
يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح
لأنه ملكه (سئل) من خلا
بما رأته في محل قابل مع عدم المانع
ثم طلقها وادعى عدم الأصابع هل
يلزمه نصف المهر ولا عذر عليها أم لا
(أجاب) يلزمه المهر كاملا لأنه
بالطول الصحيحة وعليها الدعوات
أعلم (سئل) عن الذي إذا أسلم
وله زوجة ثنية ومعه أولاد صغير
منها فنميت في الإسلام أم لا وهل
يبطل النكاح الذي بينهما أم لا
(أجاب) نعم ينقضه في الإسلام
ويعرض الإسلام على الزوجة فإن
أسلمت فيها وإن لم تسلم تسترق
عصمتها (سئل) عن الرجل هل يجوز
أن يجمع بين امرأة وناتيتها
(أجاب) لا يجوز والله أعلم

تكون أصابع المقتدى عند كسبه ولو قام خلقه مطلقا لم يكره في الفتاوى لموسلم الإمام ولم
يفرغ المأموم من التشهد يتم ما بقي لأن سلام الإمام على قول من يخرجه من الصلاة لا يخرجه
مادام عليه شيء وهنا كذلك لأن التشهد من الواجبات بخلاف التسيبات لأن التسيبات
كلمات بعضها منفصل عن البعض حقيقة واعتبارا قوله ما بقي لا يوجب بطلان ما أتى به وأما
التشهد فهو في حكم كلام واحد لكونه منظوما قوله ما بقي بطل ما مضى فيبطل أصلا وإن بقي
شي من الدعوات والصلوات يسلم معه بغير اغم عن الواجب . صلى ثلاثا من الفريضة ثم أقام
المؤذن فالحيلة له ليدركها في الجماعة أن يصلي الرابعة قاعدا حتى تغلب هذه فتلاعهما خلافا
لمحمد وقس على هذا مثال ذلك (ط) من سبق الإمام بالافتتاح لم يجز الاقتداء إلا بالاعتداء
بما هو النعم على المعلوم مستحيل ثم هل يصير شارعا في صلاة نفسه فهو راتبان والأصح أنه لا
يصير شارعا لأن الصلاة منفردة بخلاف صلاة مقتديا بحكمها فصار كاختلافهما كما سيأتي
الظهر لا يصير شارعا في العصر فكذلك هذا . والكلام في التسمية في ثلاث مواضع أحدها أنها
ليست من الفاتحة ولا من أول كل سورة عند دخلا في الشافعي رحمه الله تعالى والثاني أنها آية
من القرآن وهو الصحيح . والثالث أنه يؤتى بها في كل ركعة عند افتتاح قراءة الفاتحة ولا يبعد
مع كل سورة بعد وهو الصحيح . ولوحلي العصر حرسا وقيل في الرابعة قدر التشهد لا يضيف
إليها السادسة لأنه لا تطوع بعد العصر ولا بهو عليه لأن جهود السهو شرع في آخر الصلاة
ولم يوجد آخره لأنه لم يوجد آخر العصر ولا آخر التطوع بدخول الواسطة وهي الركعة الخامسة
الآن في رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضيف إليها السادسة وكذلك لو صلى ركعتين
التطوع ثم طلع الفجر والفتوى على رواية هشام هكذا ذكره الصرا التشهد رحمه الله تعالى .
الإمام إذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول المقتدى ثلاث تسيبات يتابع الإمام هو الصحيح
لأن التسيبات سنة ومتابعة الإمام فريضة والاشتغال بالفريضة أولى . إذا أدرك الإمام
في التشهد وقام الإمام قبل أن يتم المقتدى أو سلم الإمام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى التشهد
فالمختار أن يتم التشهد . المسبوق ركعة إذا سلم مع الإمام سهوا لا يجب عليه السهو وإن سلم
بعد مجيب هو المختار لأنه سهوا صارا منفردا . المسبوق ببعض الركعات يتابع الإمام
في التشهد الآخر وإذا تم التشهد لا يشتغل بما بعده من الصلاة والدعوات لأنه ليس له أو أن ذلك
ثم ماذا يفعل تكلموا فيه وعن أبي شعاع أنه يكرر التشهد أي قوله أشهد أن لا إله إلا الله هو
المختار (ق) وإذا بدأ المسبوق بضمائمه ثم تابع الإمام فيما أدركه فمخالف السنة وصلاته
جائزة عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى وفي الفتاوى إذا ظن الإمام أن عليه سهوا فصد
وتبعه المسبوق إن لم يعلم أنه لم يكن على الإمام أن تصد صلاته هو المختار لأن مثل هذا يقع كثيرا
فبسط اعتباره به كان يفتي أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به (س) مسوقان
قاما إلى القضاء مساقا فتدعى أحدهما بالآخر فقد صلا المقتدى قرأ أو لم يقرأ هو المختار وصلاة
الآخر جائزة . سلم المسبوق ما عليه الإمام وسعى بيده على جبهته كما هو العادة ثم تذكرا عليه
قالوا لا ينبغي لأنه وجد عمل كثير وكذا في (ط) قالوا هذا يؤيد رواية مكحول النسفي عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن من رفع يديه عند الركوع أو الرفع فتصد صلاته لم يكره عمل كثيرا وذكر في
مواضع أن هذا ليس مأخوذه فعلى قيام ذلك ينبغي أن يكون المختار في هذه المسئلة جواز البناء
وفي جامع الأصول أجمعوا أن الحدث المفسد للصلاة والبناء في (ق) إذا كان الحدث

(سئل) عن رجل متزوج بامرأة ولها ابوان يأتيان اليها بمنزلة الزوج ويحصل بينهما الضرر لكونهما يكرهان الزوج ويعلمان عليه منع القربان والنوم عندهم الا اذا غلبه هله منعهم من الدخول الى منزله والاجتماع عليها بالبحرته خارج المنزل (أجاب) نعم منعهم من الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام معها خارج المنزل والله أعلم (سئل) عن زوج مستولته من آخروات سمعه وخلفت ارضا هل يكون للسيد والزوج (أجاب) يستحقه السيد بغيره والله أعلم (سئل) عن تزوج بامه الغير وانت منه ولد ثم اشتراها هل يبطل النكاح أولا وهل تصير أم ولده وهل يكون المهر للسيد البائع أولا (أجاب) نعم يبطل النكاح وتصور أم ولده والمهر للبائع والله أعلم (سئل) عن الولي في النكاح اذا كان فاسقا وزوج هل يصح التزويج منه أولا (أجاب) نعم يصح التزويج منه ولو كان فاسقا والله أعلم (سئل) عن عبد تزوج بغير أمر سيده فآزره كاحل هل يصح ذلك أم لا (أجاب) نعم يصح وينفذ بالاجارة والله أعلم (سئل) عن رجل له جارية مستولته تزوجها من آخروات منه بنت وماتت الجارية فهل تكون البنت ملكا للسيد وحكمها كأمها أو تكون

(١) عارة قاضيان وان تقام رجل من غير تقديم أحدوقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد اه كنه معجمه

مقتدا فذهب ولو شاء أن فرغ من الموضوع قبل أن يفرغ الامام من الصلاة فغلبه أن يعود الى مكانه لا محالة لانه بقي مقتديا ولو أتى بقية الصلاة في بيته لا يجزئه لأن بيته وبين امامه مانع حجة الاقتداء ولو فرغ امامه خيرا لمقتدى بين أن يعود الى المسجد وبين أن يتم في بيته وان كان منفردا بقصر بين الرجوع الى المسجد لكون مؤدب جميع الصلاة في مكان واحد وبين أن يتم في بيته وذلك كشيخ الاسلام خواهر زاده ومجلس الأئمة السرخسي الافضل لهما العود وهو المختار في الفتاوى (ق) امرأة ظنت أنها أحدثت فاستدبرت القبلة ثم علمت أنها لم تحدث فان رحت عن مصلاها فسدت وليس اليك فالسجد قال السيد الامام ناصر الدين البيت كالسجد في حق هذا الحكم وعليه الفتوى . لو كان الماء بعيدا عن المتصرف لموضوعه بقر به بزماء يذهب الى الماء وان كان بعيدا لوزح الماء استقبل الصلاة هو المختار . المتصرف للموضوع اذا قرأ اذهايا أو جاثيا تقصد صلاته هو المختار لانه لا فرق بين أن يقرأ اذهايا أو جاثيا ان قرأ اذهايا فقد أدى ركنا مع الحديث وان قرأ جاثيا فقد أدى ركنا مع عمل المشي . في الفتاوى الامام اذا أحدث وخرج من غير استقالة فباختيار صلاته ذكر الطحاوي أنها تقصد وذكر الحالك في محضره عن أبي عيسى عن محمد بن وكذا الكرخي في محضره ولم ينسب الى أحد وهو الاصح . ذكر في الحاصل امام أحدث فقدم رجلا جاثيا ولكن مع الامام غيره ولم يكن فان كبر الجاني مقديله بعد حدثه قبل خروجه صح وان كبر نوى الدخول في صلاة نفسه فصلا هذه اامة وصلاة الباقي فاسدة لان الاختلاف هذا لم يصح لانه ليس شركا معهم في الصلاة وتقصد صلاة الامام ههنا هو الصحيح . (١) لو تقدم واحد من غير تقديم أحد قام مقامه قبل خروج الامام صار اماما للضرورة والحاجة

(نوع في اختلاف من نزل أنه أحدث) في الاجناس لو نزل أنه أحدث فاستخف ثم ظهر الامر قبل خروجه فسدت صلاتهم لان الاختلاف عمل كثير ولو قدم القوم رجلا ثم ظهر الامر فعل الروايات كلها فسدت صلاتهم خرج أول يخرج

(باب السهو)

اختار القاضي الامام صدر الاسلام البرزوي أن سبب وجوبه ترك الواجب وهذا أجمع قول فيه (ن) قرأ في الجمعة بعد الفاتحة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة ثم تصلى فلا سهو عليه هو المختار (س) لاسهوه عليه بقرأة الفاتحة والسورة جميعا في الأخيرتين هو المختار لا إطلاق قوله ان شاء قرأ عن محمد رحمه الله تعالى اذا قرأ مقدار ما تجزئ به الصلاة من الجهر وغيره جهر أو سحر فغلبه السهو والاعلا قال الصدر الشهيد حاكم الدين هكذا ذكره عصام واعلمه اختاره هذه الرواية وهو المختار لانه حينئذ يصير صلياً بالقرأة جهر أو ليس له ذلك هذا في الامام والمفرد لا يلزمه السهولان قراءته مقصورة عليه فظهره ومخافته سواء ولو أتى في التراويح وخاف ساء ما غلبه السهو ولو ترك القعدة الاولى ثم تذكرها ههنا كان الى التسعود أقرب يقعد وعليه الفتوى ويلزمه السهو كره الحاكم وذكر الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه لاسهوه عليه بعذر ذلك فكان له لو حدثني أو رده شيخ الاسلام خواهر زاده قالوا انما يكون أقرب الى التسعود اذا لم يرفع رصعكته قال الفقيه أبو جعفر بلقي عن أبي القاسم الصفا لاسهو بالقعدة الاولى بالصوات لان بالصوات لا يتحقق النقصان في الصوات قالوا هذا قولهموا يلزمه

حره كآبها وان كنت في حكم

أصحابه في ولاية تزويجها الأب أو

السيد (أجاب) تكون للسيد

وحكمها كما هو في تزويج

السيد والله أعلم (سئل) عن رجل

تزوج امرأته على صدق مصاليم

بعضه مجهول مقبوض سداها وبضه

موجب موت أو طلاق هل لها

المطالبة متى شاعت أو لا المطالبة لها

به الأبد الطلاق أو الموت (أجاب)

لا المطالبة لها عليه بالصدق

الغير الحال المذكور الأبد

الطلاق أو الموت لأنه موجب عرفا

والموجب بالعرف كال موجب بالشرط

والله أعلم (سئل) عن زوج

ابنته الصغيرة من آخر فطالبها

بأخذها عندهم يقضي عليه

بشهادته مع عدم طائفة على الجماع

(أجاب) لا يقضي عليه بشهادته

له مع عدم طائفة على الجماع والله

أعلم (سئل) عن زوج امرأة بقرية

قريبة من المصر هل أن ينقلهم

القربة إلى المصر بغير رضاها إذا

أو ظاهرا هل صدقها أم لا (أجاب)

نعم ذلك بدون رضاها والله أعلم

(سئل) عن امرأة تزوج بها

عبد فظهر لها أنه ولم تعلمه حالة

العبد لها الفسخ أولا (أجاب)

(١) قوله في خلاف فيه معروف

أي وهو أنه يصري فان لم يقع

تحريره على شيء فله يبدأ بأنها

شاه فان بدأ بالظهور فقصي الظاهر ثم

العصر قال أبو حنيفة بعد الظهور

وقال صاحب الأبعد كذا في

قاضين كتبه معجمه

في قوله بأن آخر القيام واختيار الاستاذ المرغنى أنه لا يلزمه بقوله اللهم صلى على محمد وأئمة المعصية

مقدار ما يؤدي فيه ركنا

(فصل في السهو عن أفعال الصلاة وأركانها) لو قد لحظت الصلاة بالعبادة وقعد على الركعة

فأخطأه أن يضيف إليها السادسة حتما (س) على العصر خمسة وتسند في الركعة ونذ كرفي

الخمسة لا يضيف إليها السادسة وعن هشام عن محمد أنه يضيف لانه وقع في النقل لا عن قصد

وعليه الفتوى . في بعض الشروح لم يصرح برباعية وسلم وعليه عليه تركهما من ركعتيهما وتلاوة

سهوا فان سلم ناسا لكل لا تنقص صلاته بالاتفاق وإن كان ذا كرا لكل والصلية تنقص

بالاجماع في الفتاوى من سلم عن غيره وسها عن يساره مادام في المسجد يأتي بالصلية الأخرى

وإن استدر القبلة به قال بعضهم وعامة المشايخ على أنه لا يأتي به بعد الاستدبار قال شيخ

الإسلام خروا زاده هو الصحيح لأنه انحراف من غير عمد

(فصل في وقت سجود السهو) في الفتاوى إذا وقع سجود السهو في وسط الصلاة لا يعتد به

وبسجدة ثانية إلا أن موضعه آخرها . إذا صلى المسافر الظهر وسهاها وسجد لسهو ثم نوى الإقامة

فإنه يصوم ويقوم لأتمام صلاته واختاره بعض أصحاب السهو

(مسائل الشك) قال مشايخنا المختار أن المراد بما قال في الكتاب وهو أول ما سها فيه أي

في هذه الصلاة لأنه أول سهو في عمره . وذلك لا يشترط لجواز المضي فيها بالخصر أي بصير

السهو عاتله . في الفتاوى إذا ترك صلاة في يوم وليست ولا يدري أي صلاة هي يصلي صلاة يوم

وليست ليخرج عا عليه بقينا وقال بعض مشايخنا على يصلي الغبر بغير علة والمغرب بغير علة ثم

يصلي أربع ركعات بنسبة ما عليه من صلاة هذا اليوم وليته . وقال سفيان الثوري يصلي أربع

ركعات بنسبة ما عليه من صلاة هذا اليوم وليته ويقعد على الثالثة والثالثة والرابعة . لو ترك

صلاتين من يومين الظهر والعصر ولا يدري الأولى منهما (١) فالخلاف فيه معروف . ويقول

أي حنيفة تأخذ . لو فاتته الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام ولا يدري كيف فاتت فعندهما

يصلي كل متروكة مرة واختلافوا على قوة منهن قال لا ترتيب ههنا لأن القوائت زادت على يوم

وليلة ولا يبقى الترتيب ولجوابه يبدأ بمن شاء ثم يصلي الثانية والثالثة ولا يعد شيئا وهو القول

المختار . من فاتت صلاة فوصل على ذلك شهر ثم نذر فصلي الوقتية وهذا كرها أجزاء لأن

الترتيب بين الفائتة وهذه الوقتية سقط لأن المختار بينهما كثير وهو اختيار الطحاوي وهو ما أخذ به

ولو نذر كروفت الخطية أنه لم يصل الغبر ويقوم ويصلي ولا يصح الخطية

(نوع في قضاء القوائت) في الشرح أن من نذر كرسا عليه وهو في صلاة فاختار قولها

أنه لا تنقص صلاته حين نذر كرها ويبقى أصل الصلاة حتى يتم ركعتين قطعوا . في الفتاوى من تاب

بعد ترك صلاته متعمدا ثم اشتغل بأداء الصلوات في مواقيت ترك صلاة وصلى بعدها وقتية

مع نذر المتروكة القريبة قال بعضهم لا يجوز به احتياطاً قالوا وعليه الفتوى جزأه عن

التهاون بأمر الصلاة . وكان الاستاذ الأجل ظهير الدين المرغنى يقول لا أقس أنه يجوز به وكان

يقضي هذا . إذا سقط الترتيب بكرة القوائت ثم عادت إلى القبلة بقضاء بعضها عن محمد رحمه

الله تعالى روايتان في أحدهما يعود الترتيب لانعدام المسقط . واليه مال الفقيه أبو حنيفة واختاره

بعضهم وقال الشيخ الإمام أبو حنيفة لا يعود فتوى بعض المتأخرين على هذا وما قبل

لا بد من معرفة الجائز من الفساد إذا ما من ترك الصلوات شهر ثم قضى ثلاثين فخر دفعه ثلاثين

ظهر ادفعه الى آخر المجلس على قول من قال انه لا يعود لترتيب اللاحقة الى (١) التكليف بين الجائز والفاقد وهو المختار . في الواقع الصغرة للصدقة الشبهت اذ اتت الوترين المريض بكفر لكل وتر نصف صاع كفى سائر الصلوات قال وبه يبين أن لكل صلاة متون لأن كل يوم وليلة

(باب الوتر)

(ن) أهل قرية اذا اجتمعوا على ترك الوتر اتهم الامام وحسبهم وان لم يعتصموا فانهم وهذا عندهم جميعا . ولو ترك الوتر حتى طلع الفجر فعله قضاؤها ومن قضى قضاء القنوت عندهم جميعا لقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسه فليصله اذا ذكره . وما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال لا وتر بعد الصبح محمول على أنه لا يوتر الى هذا الوقت (ج) المنفرد بخلاف في الوتر والامام يخاف عند بعض المشايخ منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الضاري والامام السفركندي وهو المختار . وقد جرى التوارث بالخفاضة في مسجد أبي جعفر الكبير ولولا أنه علم من استأذنه محمد بن الحسن والامام الحالف استأذنه والقراء حتى كل ركعة منها فريضة بالاجماع . رجل أو وتر لم يقرأ في الثالثة لم يجزئ في قولهم جميعا لأن الوتر في حق اشتراط القراءة ليس حكمه حكم الفريضة فكان فضلا في حق القراءة فنشترط القراءة في الركعات كلها . في الفتاوى من لا يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا وهو اختيار الفقهاء أبي القاسم أو يقول ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الواقع الصغرة يارب ثلاث مرات وأسنده الى فتاوى أهل سمرقند و يضع النبي على اليسرى فيه

(فصل في الشك) ولو شك في الوتر في القيام أنها الثالثة أو الثالثة ثم ترك الركعة وقت فيها لجواز أنها الثالثة ثم يقوم بعد القعدة ويصلي بها ركعة أخرى ويقتضيهما هو المختار بخلاف المسبوق ركعتين في الوتر اذا قننت مع الامام في الاخيرتين صلاة الامام حيث لا يقتضي الاخيرتين مما قام الى قضاءه في قولهم جميعا . والمقرر أن تكرار القنوت في موضعه ليس بغير مشروع وفي مسئلة الشك أحداهما في موضعه والاخر لا ولا يتحقق التكرار في موضعه

(فصل في التذرع بالصلاة) اذا قال لله على أن أصلي ركعتين بغير قراءة تلازمه صلاة مصحصة وهو قول محمد وهو المختار . ولو قال لله على أن أصلي فصل ركعة تلازمه ركعتان عند أبي يوسف وهو المختار وفي بعض الشروح اختلف المشايخ فمن نذر أن يصلي ركعتين ولم يقل قائما قال بعضهم لا يلزمه القيام وقال بعضهم يلزمه اعتبارا لايجاب العبد بيجاب الله تعالى ومطلق الامر بالصلاة وجوبا قائما هو المختار

(باب سجود التلاوة)

يكبر في سجدة التلاوة ابتداء وانها هو المختار . والمعتبر تلاوة أكثر من نصف الآية مع حرف السجدة سواء كان الاكثر قبل حرف السجدة أو بعدها وأذا هاليس على الفور حتى لو أداها في أي وقت يكون مؤثما لا قاضيا (ب) التام اذا هوى وحري على لسانه آية السجدة فلا صدق على السامع منه . وكذا ولو لم يقرأ السجدة منه أحد قبل هذا قول محمد وكذا كان هو المختار وكذا ان سجع من الصدى . في الفتاوى شرائط جوازها ما هو شرائط جواز الصلاة هو المختار

نعم لها ولا وليتها الفسخ والله أعلم (سئل) عن تزوج امرأة بعد اقامه صلوات ثم جدد لها عقدا ثانيا بغير أكرهين الأول هل لها المسمى في العقد الاول أو المسمى في العقد الثاني (أجاب) لها المسمى في العقد الاول لا غير والله أعلم (سئل) عن الصغرة اذا زوجت متى يمكن الزوج منها (أجاب) حتى نصيب مطيعة طوطه والله أعلم (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته الصغرة هل له قبض بمحصل الصداق قبل التمكن والحال أنها لا يستمتع بها الصغرها (أجاب) نعم له المطالبة بذلك وقبض من الزوج دون النفقة والله أعلم (سئل) عن زوج أخته الصغرة وقبض صداقها من الزوج فاذا بلغت فارادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الاخ (أجاب) ان كان الاخ ومساهاا الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن ومساهاا الطلب على الزوج والزوج يرجع على الاخ بالصداق وان كان باقيا عنده والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته البالغة من آخر بحضرتها وهي ساكنة هل ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاهه أولا (أجاب) نعم ينفذ النكاح ويكون سكوتها رضاهه والله أعلم

(١) قوله التكليف بين المخ كذا في الاصل وانظر وحرر كتبه مصححه

(ن) والصحيح أن يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلاة . في غريب الرواية إذا اتل على الأرض فاصمخوف فصعدوا كما كان يهز

(فصل في تكرارها) لو قرأها على عين ثم انتقل إلى غصن فأعادها وقرأ أمرًا في الدرس أو تسبحة الثوب أو يدور حول الرما في الطاحونة الصحيح أنه يتكرر الوجوب في التكليف (١) (الخامس) إذا كان يقرأ القرآن في مسجد أو بيت فقرأ آية السجدة مرة ثم قرأها ثانية في مكانه ذلك يكفيه واحدة . وكذلك أن يحول من زاوية إلى زاوية لأنه متى قليل لا يشهد المجلس به إلا أن يكون المسجد الجامع فحينئذ تزامن مسجدان هو المختار في الفتاوى إذا تبدل المجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه تأخذ ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه لا على التالي (السادس) ولو سمع المقتدى من أجنبي أو سمع الإمام من أجنبي قرأها الأجنبي خارج الصلاة أو في صلاة أخرى غير صلاة الإمام سجدها بعد الفراغ من الصلاة لا جاع . ولو سجد في الصلاة لا يجوز لأن البتة صلاته ولا تصد صلاته هو الصحيح بناء على أن الزيادة صفة واحدة ساهاها وسجدتان ولا تصد صلاته بالإجماع . إذا قرأها في الصلاة على الغاية مرارا وخلفه سائق يجب سجدة واحدة على الركب وعلى السائق يتكرر هو المختار في الفتاوى اختلف المشايخ في أنه إذا ركع أو سجد لصلاة فسجدة التلاوة تتأدى بأيهما عند بعضهم بالركوع لقربه من التلاوة ولكن لا بد من التنية . وعند بعضهم بالسجود لأنه أشبه وهل تشترط التنية قال مشايخ بل . ومحمد بن حنبل وغيره لا ينوب عما عليه من التلاوة ما لم ينوب ركوعه أو بعد ما استوى قائما به بسجد صلاته وتلاوته جميعا ومن المتأخرين من قال على قول هؤلاء ينبغي أن ينوب حين ينصط للركوع ويكون على التنية حين ينصط للسجود . وقال بعض المشايخ التنية ليست بشروط صفة التلاوة تقع عن يمين التنية والاول هو المختار إذا سمع من الإمام من ليس معه ثم دخل معه قبل أن يسجد فلهما يتابع الإمام بلا خلاف . وإن دخل بعد أن يسجد لا يسجد هاء في الصلاة فخر زاعن مخالفة الإمام بعد الفراغ قالوا وهذا إذا أدرك الإمام في آخر هذه الركعة فلماذا أدركه في ركعة أخرى يسجد هاء بعد الفراغ هو المختار لأن ما وجب عليه لم يصير مؤدي أصلا فؤديه قال شمس الأئمة الحلواني ينبغي أن لا يسجد للتلاوة إذا تلاها في الجمعة لا متداد الصغوف وكثرة القوم والمكبرين

(باب السنن والطوعات)

من الفتاوى (س) رجل زلّ سنن الصلوات الخمس لم يرها حقا فقد كفر لأنه لم يمتاعه التي صلى الله عليه وسلم حقا وذلك كفر وإن رآها حقا فلا يأثم والصحيح أنه يأثم لأنه جاء الوعيد بتكرارها . السنة بعد الجمعة فعل ما عرف من الخلاف وكثير من مشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف وهو المختار قال شمس الأئمة الحلواني الأفضل أن يسلي أربع ركعتين وفيه إشارة إلى التخصيص بتقديم الأربع أو أربع ركعتين وكل واحد منهما مروي عن علي لكن الأفضل تقديم الأربع كإبليسير متغوا بعد الفرض مثلها . ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في الواقع الصغيرة إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب الخطبة ففقطها اختلاف المشايخ منهم من قال يتم الأربع لأن هذه الأربع صلاة واحدة ولأنها قالوا بقضى أربعاً إذا قطعها وبه كان ينبغي والذي يرهان الأئمة . صلى بعد العبر ركعتين بنية التطوع أجزأته عن ركعتي العبر

(سئل) عن القاصرة إذا كان لها أخ شقيق وجده من يقدم منهما في تزويجها (أجاب) أن كان الجد لا فهو أولى والله أعلم (سئل) عن المرأة إذا زوجت نفسها من غير كف مولها وأولادها لم يرضوا بذلك هل لهم رفعه لها كم ليفسخ النكاح أم لا (أجاب) نعم لهم رفعه إلى الحاكم ليفسخ النكاح بطلبهم والله أعلم (سئل) عن المرأة إذا اختارت زارة أو بها في كل جمعة هل لها يارتها أم لا زوج منهن (أجاب) نعم لها زيارتها في كل جمعة وليس الزوج متعها أن يأتيا إليها والله أعلم (سئل) عن الصداق الزوج بحجرة بلا إذن سيده هل ينفذ أو لا وإن لم ينفذ هل يلزمه شيء من المهر حيث لم يدخل بها ولا (أجاب) لا ينفذ بلا إجازة السيد أو لا يجوز ولا يلزمه شيء من المهر حيث لم يدخل بها فإن دخل بها يلزمه مهر المثل بطلبه بعد التلقين والله أعلم (سئل) عن زوج أم ولده من آخر ثم اعتقها هل يشبث لها فسخ النكاح سواء كان تزويجها أو بعدا (أجاب) نعم ثبت لها الفسخ سواء كان الزوج حرا أو عبدا ما لم ترض بالنكاح صريحا ودلالة كالتامك وغيره والله أعلم (سئل) عن زوج ابنته أقاصره من آخر وقبض (١) (الخامس) كذا في الأصل وتقدم أول الكتاب أن (الخامس) بعض الكتب ونقل (مس) ومن الكتاب آخر فيلزمه ركبته معصية

منه جعل الصداق ويعلمه بلفت
 طرأت مطالبة الزوج بما قبضه لها
 والمها وهو جعل الصداق هل لها
 المطالبة عليها وعلى والدها
 (أجاب) لا مطالبة لها عليه ولها
 المطالبة على أبيها والله أعلم (سئل)
 عن زوج بها أخيه من الرضاع هل
 يصح أولا (أجاب) نعم يصح والله
 أعلم (سئل) إذا كان للرجل
 أب من الرضاع فزوجه متخذون
 بها وطفها يجوز أن يتزوجها
 (أجاب) لا يجوز أن يتزوجها
 لأنها زوجة أبيه من الرضاع
 (سئل) عن زوج امرأة يهر
 معلوم من الفلوس المتعامل بها
 فكسدت وصار التعامل بغيرها هل
 يلزم من الفلوس الكاسدة أم من
 الحادثة بعد هالك القيمة (أجاب)
 يلزمه قيمتها يوم كسدت من الفضة
 أو الذهب والله أعلم

(كتاب الطلاق)

(سئل) عن شخص (ر) وكله
 آخر في قبض حقه من آخر قبضه
 ودفعه فأنكره فهل يكلف إلى
 بينة أم يصدق (أجاب) يصدق
 بيمينه في الدفع إلى الموكل ولا بينة
 عليه والله أعلم (سئل) عن رجل
 (١) عشر من سنة كذا في الأصل
 ولعل في العبارة تحريفا أو نقصا
 فتركه محصمه
 (٢) هذه المسئلة ليس هنا محلها
 بل محلها باب الإكراه كسبه محصمه

ذكره القضي أبو جعفر في غريب الروايات هو المختار . صلى الظهر مستاقا وقد قعد على الأربع
 فانه لا تنوب الركنان عن سنة الظهر فيما هو المختار . والفقهاء فيه أن السنة متابع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيما أوظ به ومما ألغته كانت بغير عمدته . سائر السنن سوى
 سنة الظهر إذا فاتت عن وقتها كعرق لا تقضى بالإجماع سواء فاتت السمتع الفرض أو بدونه
 وفي سنة الغير خلاف محمد معروف . قال بعض المشايخ السنن كلها في المسجد ومن في البيت
 أحسن وبه يقضي القضي أبو جعفر وغيره من الأئمة الحلواني في قاعدة سنة الفجر بين أن يؤتى
 بها في المسجد أو في البيت قال أكثر مشايخنا إذا صلى مع شرائط الجواز بارتباطه والقبول
 لا بدري هو المختار لأن الله تعالى يقول أعما يتقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة . عن
 الشيخ الإمام السرخسي أن الطلوع بمجمعة خارج رمضان أنما يكره إذا كان على سبيل التداخي
 والتجسس أما إذا اقتدى واحد أو اثنين لا يكره وفي الثالث اختلاف وفي الرابع يكره
 بلا خلاف (الحل) في التراويح إذا صلى الإمام التراويح قاعدا بصيرا أو بغيره عزروا القوم قيام
 خلفه اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يصح الاقتداء بالاجماع . في جامع الأصول أن تركه
 العبر فاعدا من غير عزله يجوز ومتى فاتت التراويح قال بعضهم تقضى ما لم يحضر رمضان
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لأنها لو قضيت لقضيت كافاتها وانها لا تقضى بالجماعة إجماعا
 . لا يجوز الاقتداء فيها بالصبي وإن كان ابن (١) عشرين سنة وهو قول مشايخ العراق
 وبعض مشايخ طبرستان قال السرخسي هو الصحيح لأنه غير محتاط بالمجنون (ق) ولو صلى التراويح
 قبل القرصة لا يراه بهتد ولا اشكال أنه لا يجوز . في الأصول وإن صلى التراويح كلها
 بنسبة واحدة أو قعد على رأس كل ركعتين حازع الكل عند عامة المتأخرين وبعض المتقدمين
 لأنه قد اكمل كل شفع بالعود وسائر الأفعال والتسليم قطع وخروج وليس بمصنوع دون لم يقعد
 على رأس كل ركعتين جازع تسليمة واحد وهو الصحيح

(باب صلاة المسافر بقصولها)

في الفتاوى بعض مشايخنا اختاروا التقدير بحسبة ثلاثة أيام ولياليها بسيرة الأبل ومشي الأقدام
 لكونه أوسط قالوا وهو الصحيح وعلمتهم قدروا بالفراخ واختلوا بأشياء عشرين فرساق
 التقدير لا خمسة عشر وعليه الفتوى لأنه أوسط وأحوط . وسفر الجبال قدره الحلواني ثلاث
 مراحل في الجبل لا السهل وفي البحر ينظرونكم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء
 الريح واعتدالها ويجعل ذلك أملا وقد يرد . ويجوز الدنية بدون الخروج لا يصير مسافرا
 والمعتبر من الخروج أن يجاوز بعض المصر وعمرانها هو المختار وعليه الفتوى قالوا إذا كانت غة
 قرية أو قري متصلة ببعض المصر فإن كان كذلك يعتبر بجوارزها (ن) إذا خرج مسافرا من
 بخاري فلما بلغ بستان كعبا وإلى دباط ولين أو إلى موضع آخر في معناها ما اختار أنه يقصر
 الصلاة ذكرناه . إذا حاصر وأهل أخيه ونوا الأقامة قصر وألا إجماع . في جامع
 الأصول إذا حاصر وأهل أخيه وفاسطيط وزلوا في أخيتهم وخامهم ونوا الأقامة فيها لا يصح
 بالاجماع لأن هذا البعد إقامة قال شمس الأئمة الحلواني وهكذا عسكر المسلمين إذا قصدوا
 موضعا بخامهم وأخيتهم فلما زلوا أمافزة في الطريق نصبوها وعزموا الأقامة فلا يصحرون
 معينين بهذه النسبة واختلف المتأخرون في الذين يصحرون في الخيام والأخية في المازات من

طلق زوجته وله عليه نفقة
مقررة وكسوة فصل يسقطان
بالطلاق أم لا (أجاب) نعم يسقطان
بالطلاق والله أعلم (سئل) عن
رجل حلف بالطلاق أنما يفعل
كذا ففعله فهل يقع عليه الطلاق
سواء قصد أم لم يقصد أم لا (أجاب)
نعم يقع عليه الطلاق سواء قصد
ذلك أم لا (سئل) عن رجل قال
كل حلال على حرام وله زوجة
هل تطلق أم لا (أجاب) نعم
تطلق والله أعلم (سئل) عن
رجل أكرهه وشوكة على طلاق
زوجته كراهته عيظت خوفها
منه هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) نعم يقع عليه الطلاق
والله أعلم (سئل) عن رجل
طلق زوجته ثلاثا فبعضده
تصادق معها على الطلاق وانقضاه
العدة فهل يعمل بتصادقهما أم لا
(أجاب) يعمل بالتصادق مع
إحتمال السنة قال مولانا العدة
العلامة المرتب لهذه الفتاوى هذا
الافتاء من شيوخنا رحمه الله تعالى سنة
على قول المتقدمين وأما الذي عليه
للتأخرين من علمائنا نعمت من
وقت الافتاء إلى أن تقوم بدعة على
ما تصادف عليه في الفتاوى
السراجية وغيرهما من الكتب
المعتمدة وهو أحوط والله أعلم (سئل)
عن شخص عنده دين لا تحرقه

الاعراب والتراكم هل صاروا مقربين الثانية عن أبي يوسف ففسروا بأن في أحدهما لا وفي
الأخرى قال يصيرون مقربين وعليه الفتوى لاستحالة أن يكونوا مسافرين أبدا . في الفتاوى
أذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب فقتلوا على مدينة فإن اتخذوها دارا فقتلوا صارت دارا سلامه
يتم فيها وإن لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الأمانة فيها شهر أو أكثر قصروا

(فصل في صيرورة المسافر مقربا بغيره) الأصل أن من يمكنه أن يقرب باختياره يصير مقربا
بنفسه ومن لا يمكنه ذلك لا يصير مقربا بنفسه كالمرء مع الزوج والرق مع المولى والتبذ
مع الاستقوالا يجتمع المسافر والجندى مع الأمير وذكر في (م) أن النسبة الأصل دون
الاتباع وذكره شافعي وإن دبره أن في المرأة اختلافا بين أصحابنا رحمهم الله تعالى منهم من قال
إذا استوفى صدقها فهي كالعبد وإذا لم تستوف لكن سلت نفسها عند لهلحق حبس نفسها
خلاف الحمد والجواب أنها لا تصير مقربة فأقامت عندهم جميعا . الأمير إذا خرج يطلب العدو مع
جيشه ولا يعلم أين يدركهم فأنهم يصلون بأرعاقي الذهب وأن طالت المدة وفي الرجوع أن كان
في مصر ميسر سفر قصر وأوالا فلا . العبد إذا كان بين المولى في السفر فزنى أحدهما
الأقمة دون الآخر فإن كانتا نكحاً في خدمته ونوى الإقامة أحدهما فالعبد يتم يوم خدمته
ويقصر يوم خدمته الآخر وإن لم يكونا نكحاً قالوا ينبغي أن يصلي أربعاً اعتبارا للاصل وترجى
به إذا الأصل هي الأمانة ويقتضى على رأس الركعتين لأحالة احتياطاً

(فصل في تبدل حال الصبي والكافر) الكافر المسافر إذا أسلم وينتبه بين مقصده أقل من
ثلاثة أيام فهو في حكم المقرب يتم صلاته والاشبه أن تكون الحائض مثل الكافر إذا أسلم وهو
المختار (ع) صبي ونصراني خرج إلى السفر فلما سار أو من أسلم النصراني وبلغ الصبي قال النصراني
يقصر والصبي يتم وهو اختيار الصدر الشهيد بحسام الدين لأن نسبة النصراني كانت مهيضة فصار
مسافرا من ذلك الوقت ونسبة الصبي لم تكن مهيضة لأنه ليس من أهل النسبة . في الفتاوى
المقرب فيما يؤدي به صدق فراغ إمامه المسافر لا يقرأ بعد ذلك قراءة لأنه أدرك قراءة الإمام في محلها
وقراءة الإمام قرائته بخلاف المسبوق بركعتين لأنه لم يدرك قراءته في الشفع الأول الذي هو محلها
(فوعنه) تخفف القراءة في السفر في الصلوات كلها لم يعرف . وأما نسيبات الركوع
والسجود يقولها ثلثا ولا ينقص عنها . تكلموا في السنن في تركها وأدائها قبل الأفضل
تركها أو خصوا تخفيفا وقبل لا بد فعلها تقربا وكان الفقيه أبو جعفر يقول بالفعل جلة التزول
والترك حالة السهو وهو حسن جدا

(فصل في الصلاة على النابة) قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أنه مادام محالاً بنية
المصر لا يتطوع عليها فإذا طلق النيان وهجر العمران جاز وهو قياس قصر الصلاة للمسافر . في
الفتاوى أفتى التطوع على المايهاتج المصير ثم دخله قبل الفراغ أكرهه على أن يتركها ويتركها
نازلا وهذا هو المأخوذه . في الشرح من الاعتذار أن تكون النابة جوازا لوزل عنها لا يمكنه
الركوب إلا الجنب أو كان شجاعا لا يمكنه أن يركب ولا يصح من ركبه فعلى هذا القول الواسع المكتوبة
في البداية على الراحة والرفاهة تسير بحوزة التخذ

(باب الجمعة وشراؤها)

قال شمس الأئمة السرخسي ظاهر المذهب أن المصرا الجامع ما فيه جماعات الناس وأسواق

البحار وسلطان أفاض بقية الحدود ونفذ الأحكام أي يقدر على ذلك ويكون فيه سفتان
 لم يكن القاضي أو السلطان متعسفيا . في الفتاوى إذا وقع التلقي بوجوده وتحققه ينبغي
 لاهله أن يصلوا بعد الجمعة بعائنة الظاهر لما عرف . في أوادران سماعه عن أبي وسفرجه
 أنه تعالى وأن أهل مدية بتصرهم العدو فخرجوا إليهم من مديةتهم وعسكروا على ميلين أو ثلاثة
 لا يريدون سفر أهلهم الجمعة في معسكرهم جعل للكان الذي عسكر وأبى حكم المصير .
 اختار الشيخ الإمام شمس الأئمة المرحوم وشيخ الإسلام خواهرزاده في تحديقته المصير أن
 يكون بينه وبين المصير قد غلوة والصحيح في زماننا أن صاحب الشرط وهو الذي يسمي شحنة
 والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لانهم لا يولون ذلك إلا إذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في
 منشورهم . في الفتاوى في السنة بعد الجمعة كثير من مثلنا أخذوا بقول أبي وسفرجه الله
 تعالى وهو المختار قال شمس الأئمة الخواص الأفاضل أن يصلي أربعة ثم ركعتين لكن الأفضل تقديم
 الأربع ثلاثا يصير متوقفا بعد الفرض علة (الح) فإذا ذكر في الجمعة أن عليه فريضة يوم كان حال
 لوصلي الفجر يترك ركعتين الجمعة ويقطع بالاجماع وإن كان حاله لا واشتغل بالفجر تفرقه الجمعة
 (١) والظهر عن وقتها حتى بالاجماع (الح) إذا صعد الإمام للنسب ولم يشرع في الخطبة أو
 فرغ من الخطبة أجعوا أن صلاة التطوع تكرم في هذين الوقتين وكذا بين الخطيبين . إذا أخذ
 في مدح الخليفة والداعاهم لأبأس الكلام والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يستمعوا
 وينصتوا من أولها إلى آخرها لاطلاق الحديث المعروف (ج) الناق عن الخطيب أن كان بحيث
 لا يسبح الخطبة لأقرأ القرآن بل يسكت هو والمختار (ط) إذا سلم عليه رجل والإمام يحجب
 رده على نفسه ولا يجهر وكذا إذا عظم حمد الله تعالى في نفسه لأن رد السلام واجب
 ويمكن إقامة هذا الواجب على وجه لا يحتل الاستماع كذا قال أبو وسفر والاصح أنه لا يجب
 لأن المختل الأنصاف وعليه الفتوى ويكره البيع عند الأذان وبأثر في الحكم والأذان للمعتبر
 أذان الخطبة . إذا شرع في أربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب أن على ركعة يضيف إليها
 أخرى ويسلم وإن قبل الثالثة بالسجدة أضاف إليها الرابعة وسلم وخفف القراءة فيها وإن لم يقدها
 بالسجدة اختلف المشايخ فيه منهم من قال يعود إلى القعدة ويقطع جملا لفظ الفراغ على تمام
 ما شرع فيه وبه أفتى الصدر الهمام السعد برهان الأئمة الكبير رحمه الله تعالى كذا ذكره
 الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى . لأبأس للإمام أن يجمع في مصر في مسجدين هكذا
 عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد أنه لا يجمع في أكثر من مسجدين وعليه الفتوى
 وفي الفتاوى لوصلي الجمعة في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبريت لها قري وفها والوجاهم
 حازت الجمعة تنوا المسجدا ولم ينوهم كان بخلاف ذلك لا يجوز وهذا قول أبي القاسم الصغير
 وهذا أقرب الأقوال إلى الصواب في تفسير المصير الجامع الذي هو شرط لجواز صلاة الجمعة
 . وبسبب وجوب الجمعة الوقت وشراط وجوبها كالكورة والعقل واللوغ والحرية والإقامة
 وحصة البدن والمصير الجامع حتى لا يجب في ظاهر الرواية الأعلى من يسكن المصير والاراضي
 المتصلة بالمصير ولا يجب على السواد سواء كان قريبا أو بعيدا منه وعن أبي وسفر رحمه الله
 تعالى أن كان بحيث لو شهد الجمعة أمكنه أن يعود إلى أهله قبل الليل يوم الجمعة وكثير من مشايخنا
 أخذوا بهذه الرواية . وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كان على مقدل فرسخ تلزمه الجمعة وعليه
 الفتوى وروى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي وسفرجهما الله تعالى أن كان بين ذلك

الطلاق الثلاث أنه وفيه في الوقت الثلاثي فقات الوقت وطالبه بالدين فادعى الإيفاء في الوقت الحظوف عليه ولم يصدق على ذلك فهل يلزمه البيان أم يصدق بينه (أجاب) يصدق بينه في عدم وقوع الطلاق ولا يصدق في حق دائنه مع عدم الإيفاء قال مولانا الأستاذ المرتب لهذه الفتاوى وفي القصول العمادية صحح خلافه ونص عبارته لوفال الزوج بعنت التفقة إليها ووصلت إليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لأنه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدته رحمه الله تعالى هكذا سمعت من القاضي الإمام الأستاذ ثم رجع بعدمته وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي إيفاء حقه ويكون القول قوله وهو الأصح اه ونحوه في البزازية وقد نقل صاحب هذه الفتاوى ما ذكرناه من أنه الأصح في كتابه شرح الكنز للسعي بالبر الرائق (١) قوله والظهر عن وقتها كذا في الأصل ولعل فيه سقطا يؤخذ من معراج الدراية وعبارته ولؤذ كر في الجمعة أن عليه الفجر فإن كان لا يخفى فوات الجمعة يقطعها ويبدأ بالخير ولو غابت الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب بضيق الوقت أما لو خاف فوات الجمعة لا الوقت فعندها يبدأ بالخير وعند محمد يتم الجمعة اه كتبه مصححه

الموضع وبين عمران المصر فرجة من مزارع ومزارع كالقلع يضارى لاجتماع أهل تلك
المواضع وان سمعوا النداء والظلمة والمس والامبال لبست بشرط وهو اختيار شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى وهذه الجلة في جامع الاصول والاختلاف الفتوى أن من كان على قدر فرسخ
من المصر يجب عليه حضور الجمعة (ق) الصلاة نصف النهار يوم الجمعة كان خلف فرجة
الله تعالى لا يصلى وكان محمد بن سلة يصلى قال السيد الامام رضي الله تعالى عنه ما قاله محمد
ابن سلة قول الشافعي وما قاله خلف قول اخينا وعليه الفتوى (س) لو نذر كرم يوم الجمعة أنه
لم يصل الفريرو الامام في الخطبة يقوم ويقضى لقوله عليه الصلاة والسلام فيصلها اذا ذكرها
في الفتاوى المستحب أن يقرأ كل جمعة يوم يجرد كل نفس ما علمت من خير يحضر كذا روى
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري واختلفوا أن الأفضل التساعد عن الامام والدون منه
والصحيح الدوخير ولو أن الامام مصر مصرًا ثم نفر الناس عنه ملوف عدو وما أشبهه ثم عادوا
اليه فاتهم لا يجمعون الا بذن مستأنف منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى لو أن
الامام خرج من أهل المصر مقدار ميل أو ميلين لحاجة حضر الجمعة مازله أن يصلى بهم الجمعة لأن
فناء المصر غرة المصر قال وبه نأخذ . والى مصرات ولم يبلغ موته الخليفة حتى صلى بهم الجمعة
فان كان المصلى بهم خليفة الميت أو صاحبه أو القاضي حاز له فوض اليهم أمر العامة . اذا
كبر الامام للجمعة والقوم حضور لم يشعروا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا وقبل رفع الامام
رأسهم الركوع صحت الجمعة والاستقبلها لم يذ كر خلافا وان كبروا قبل شروعه في القراءة
جاز في قولهم جميعا (ع) لو خطب الامام والقوم حضور فكبروا أو يكبروا معه ذهب كلهم
وجاء آخرون لم يشهدوا الخطبة ودخلوا في الصلاة فصلى بهم أجمع لا مخطب والقوم حضور
فصحت شرطه جواز الجمعة والاختلاف في الجلسة ما قاله شمس الائمة السرخسي أنه اذا غفك في مجلسه
واستقر كل ضومته في محله (ق) لا يقرأ القرآن بل يسكت وقت الخطبة هو المختار لا مأمور
بالاستماع والانصات بالنص فان عجز عن أحدهما يأتى بالآخر وهذا هو المأخوذ به قال شمس
الائمة الحلواني من أعجبنا ممن كره الاشارة بالرأس واليد والعين في تفسيره منكر وسوى بين الاشارة
والتكلم بعبارة والصحيح أنه لا بأس به بتبسم العاطس ورجواب السلام قال الصدر الشهيد
حلم الدين الاصبهاني لا يجب ولا ياتي به لأنه يحتل الانصات وبه يفتى

(باب صلاة العيدين)

من الفتاوى المختار الذي عليه عامة الشايخ أنها واجبة والاختلاف في عدد تكبيراتها عرفت
وعن ابن عيسى رضي الله عنهم اثنى عشر رواية والمشهور منها وان احداها عشر زوائد وثلاث
أصلية في الركعتين على السواء والثانية تسع زوائد خمس في الاولى واربع في الثانية وعمل
الامة اليوم على هاتين عمالوا لا وفي القطر والثابتة في الاضحية علامهما اعتبار الأقل في
الاضحية لاستغفار الناس بالقرابين . في الواقع الصغيرة أهل مني لا تجب عليهم صلاة العيد
لانهم مشغولون بأداء المناسك فالشرع أمقطها عنهم ولا يجبروا (الخ) تؤثر التكبيرات
عن نداء الافتتاح . في الفتاوى المروج الى الجلبية سنة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة
الشايخ والجهار لا يخرج من زمان لان الناس لم يهاينوا تلك في زماننا ورجعوا يعاقبون في شيء
من الفتنة وسحب أن يخرج من طسرين ويرجع من طسرين به وورد الاثر ويكبر في

والله أعلم (سئل) عن فرض الحاكم لزوجه أو ولده نفقة في كل يوم وأمرها أن تستدين عليه فبات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع بما أنفقت في تركه أم لا (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك في تركه والله أعلم (سئل) عن المطلقة اذا ادعت أنها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم يحتاج الى قاطبة أو مضي مدة يظهر فيها الحمل (أجاب) القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قاطبة ولا الى مدة يظهر فيها الحمل وينتق عليها الى انقضاء العدة والله أعلم (سئل) عن امرأة ليست برشيدة بلغت مفسدة سألت زوجها أن يطلقها على قدر معلوم من صداق أو غيره وطلقها على ذلك هل يلزمها مأسأت عليه ويكون الطلاق بائنا أم لا (أجاب) لا يلزمها مأسأت عليه ويكون الطلاق رجعا والله أعلم (سئل) عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها على النفقة بسبب الحمل أو نفقة بعد الوضع ومدوا بأجابه فذلك فظهر أنها لم تكن حاملا هل يرجع بالنفقة السؤل عليها أم لا (أجاب) يرجع عليها بقيمة النفقة السؤل عليها (سئل) عن رجل متزوج بأمرأة فسأله آخر وقال له أף امرأة أفضل لا

الطريق في الاضحية جهرا اتباع السنة ويقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو المأخوذه وفي الفطر
 المختار من مذهب أنه لا يجهر وهو المأخوذه قال أبو جعفر سمعت أن مشايخنا كانوا يرون
 التكبير في الأسواق في أيام العشر بدعة . كره بعضهم بناء المنبر والعصج أنه لا يكره . المشي
 في الجعبة والعبد أن أفضل في حق من يقدر . عن أبي بكر الرازي أن معنى قول أصحابنا أنه
 ليس قبل صلاة العبد صلاة أي صلاته سنوية أمالوصلي لا يكره . والكرخي نص على
 الكرخة وهو المختار وهذا كله في الجعبة . عامة المشايخ على أنه يكره صلاة الضحى قبل
 الخروج إليها (ن) اذا أردت صلاة الضحى يوم العیدین بعد فراغ الامام لان التطوع
 قبل صلاة العبد لرجل يكره في الجعبة وغيرها والمختار فكذا حكمهم تبعاً لكل في الفتاوى
 (ص) ينبغي أن لا يرفع يده اذا أدرك الامام في الركوع لان رفع اليدين سنة ووضعهما على
 الركبتين سنة أيضاً وانهما في محلها . في بعض الشروح بسكت الامام بين كل تكبيرتين
 قدر ثلاث تسبيحات كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى مشايخنا . في
 الاحناس اذا اقتدى بهن لا يرفع اليدين في تكبيرات العبد يرفع هولان هذه مخالفة بسيرة
 فلا تخل بالتابعة . في الفتاوى اذا ساء الامام في العیدین المختار أنه لا يسجد وكذا في الجمعة
 وان قال محمد رحمه الله في الاصل السهو في العیدین والجمعة والمكتوب بالتطوع سواء وانما
 اختاره هذا لئلا يقع الناس في فتنة (انما) اذا أدرك الامام في صلاة العبد بعد ما شهد الامام
 قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فدخل معه ثم سلم الامام فله يقوم ويقضى
 صلاة العبد بالاجماع بخلاف الجمعة عند محمد رحمه الله تعالى ويقضى برأى نفسه والله سبحانه
 وتعالى أعلم

(باب التكبير في أيام التشريق)

التكبير واجب وقدمي سنة وفسر بالواجب وهو المشهور المتعارف ومحل أدائها عقب الصلوات
 المفروضة قبل وجود القاطع لحرمه الصلاة . والاختلاف في ابتدائها وختمها معروف وعن
 علي رضي الله تعالى عنه يبدأ من فجر يوم عرفة ويختم بعد الظهر من آخر أيام التشريق وفي
 روايه عنه يختم بعد الظهر من آخر أيام التشريق فأبو حنيفة رحمه الله تعالى أخذ بقول
 ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهما أخذاً بقول علي رضي الله تعالى عنه وعليه الفتوى
 لأبي حنيفة أن الجهر بالتكبير بدعة فلا يصار اليه الا من حيث انعقد الاجماع عليه ولهما
 أن التكبير عبادة وكان الأخذ بالأكرأولى والتكبير يجب قصد اعلی الرجال الاحرار المقمين
 في الامصار عقب المكتوبات المؤديات بجماعة متحبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى
 النساء اذا كن تبعاً للرجال وعلى المسافرين اذا كانوا تبعاً للمقيمين لأبي حنيفة رحمه الله تعالى
 قوله عليه الصلاة والسلام لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وأراد بالتشريق الجهر
 بالتكبير هكذا افسره فصر بن شميل وعن علي رضي الله تعالى عنه أراد بالتشريق التكبير لا
 صلاة العبد (١) حيث عطف صلاة العبد على التشريق ولا يجب على أهل القرى لان المصير شرط
 ولا يجب عطف صلاة الوتر وصلاة العبد لاعتبار التواضع . التكبير متى فات عن أيام التشريق
 لا يقضى لان الجهر (٢) بالتكبير يعرف قربة الا في زمان مخصوص ففي ماعدا على أصل القياس
 كذا ذكر في جامع الاصول وأيام التمر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة يحضى ذلك كله في أربعة

أيام العاشر من ذي الحجة للتعزية خاصة والثالث عشر للشرق خاصة ويومان بينهما للتعزية والشرق جمعا والأئمة في زماننا يكرهون على مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهم إلا أن الخلفاء مشرطوا عليهم ذلك والله أعلم

(باب أحكام الاموات * فصل في الفصل)

من الفتاوى الأصح أنه يوضع كائيسر ويوضع على عورته خرقه من السرة إلى الركبة وهو الصحيح . في جامع الأصول أنه يكتب بستر عورته الظلقة هو الصحيح . ثم بعد التوضي يفصل ثلاثا فان زاد عليها جاز كل في الحلية ويفصل أولا بالماء الفراح ثم بالسدر ثم بالماء الذي جعل فيه شيء من الكافور والفصل بالماء الحار أفضل عندنا . والفصل لأجل الحدث والاقبى وهو اختيار أبي عبد الله الحار جاني وغيره من مناسخ العراق أنه لخاصة الموت . في جامع الأصول ما من عن مدبرته أن تغسله بالاجماع ولوامت المرأة على الزوجة فليس لزوجه أن يغسلها بالاجماع لزوال الزوجية ولهذا يجوز أن يتزوج بختها بأربع سواها ولها أن تغسله (ج) قاتل النفس يفصل ويصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني وقال الأصم عند أبيه يصلى عليه وتقبل وتونه إن كان تاب في ذلك الوقت وقال ركن الإسلام على السخدي أنه لا يصلى عليه وبه أفتى الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى . السقط لا يصلى عليه بالاتفاق وفي الفصل اختلاف المختار أنه يغسل ويحضر إذا نزع فيه الروح قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى (ن) ميت وجسد في الماء أو وقع في البحر لا بد من غسله لأن الخطاب بالفصل لنا . ذكر الصدر الشهيد محاسب الدين في الواقع أن اندثنت المشكل يجعل في كواره ففعل ذلك رحمه الله في الأئمة الحلواني قال وأعلن أنها في فتاوى فاضلي صاعد التباوري رحمه الله تعالى . الصغير والصغيرة إذا لم يلقا أحد الشهوة يفصلهما الرجال والنساء . أذنت الرجل بين الساعين اليسرى يسقط الفل ويكتفى بالتييم وكذا حكم المرأة غوى بين الرجال والاجنبات من وراء الثياب وذات الرحم بيدها تيمم (في الشهيد) من قتل ظملا غل إقامة للسنة في أولاد آدم مطلقا ولا يصلى عليه نهوا وامتناعا عن البرقي حقه للطلب ومن قتل مظلوما فعلى عكس هذا . والمطلون هم البغاة وقطاع الطريق والمكابر ونحو ذلك الذي يقتل الناس خنفا إذا قتلوا وصلوا الكل في الفتاوى (ق) الباقي وقاطع الطريق إذا قتل لا يصلى عليه ما باتفاق الروايات وقال محمد بن نفلان كبريا بقا بالشهداء في شيء ما به كان يفتي السيد الإمام أبو شعاع رحمه الله . إذا أوصى بأمور الدنيا أو الأهتمام لأولاده يفصل بالاجماع وإذا أوصى بأمور الآخرة لا يفصل بالاجماع (ج) الوصية بالصلاة على الميت بالطلبة وعليه الفتوى . إذا صلى على ميت بنيم ثم أتى بخزان لم يقدر ما بين ذلك على الموضوع صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى (ح) صبي ميت حمل في سقط على الدابة وصلى عليه لا تجوز صلاتهم كالبالغ والفتوى على هذه الرواية . بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب ثم صلاة الجنابة ثم سنة المغرب كذا أفتى الحلواني . في جامع الأصول إذا لم يصلى على الميت يصلى على القبر قبل مضي ثلاثة أيام وقيل العتبر أكبر الرأى في ذلك وهو الصحيح باختلاف الحال والزمان والمكان

والله أعلم (سئل) عن ذي تحته نمة فلم هو ولم تسلمه وي عرض عليها الإسلام فابت ففعل بيقى النكاح على حاله أم يفرق بينهما (أجاب) لا يفرق بينهما ويبقى النكاح على حاله ما لم تكن من محاربه والله أعلم (سئل) عن صغير لا يقدر على الجماع تزوج بغير باقة وزفت المهرل تستحق عليه النفقة والكسوة أم لا (أجاب) نعم تستحق ذلك لعدم المانع من قبلها والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بآخر بعد العدة فطلقها الآخر واعتدت منه وعادت إلى الأول هل عاك عليها الطلاق الثلاث أم تنتين (أجاب) عاك عليها الثلاث والله أعلم (سئل) عن علق على نفسه زوجته أنه متى نقلها من منزل سكن والدها أو والدتها بالمحل الفلاني بدون رضاها وحضرت إلى حاكم وأخبرته بذلك وأبرأته من قدر معلوم من باقي صداقتها عليه تكون طلاقا فهل إذا دفع لها باقي صداقتها ونقلها بنفسه أو بوكيله يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) إن نقلها بنفسه أو بوكيله بعد ما دفع لها باقي صداقتها عليه لا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل) عن المطلقة إذا تزوجت بأجنبي وألحق إلى الأب في الحضنة هل يلزم بإرسال

(فصل في التكفين)

قال الصدر الشهيد حسان الدين رحمه الله تعالى تفسير كفن المثل ما قفله نصيرين يعني أن ينظر
 إلى مثل يلبسها إذا خرج إلى العيدين ويعتبر بذلك (الخ) إذا ماتت المرأة يجب الكفن على
 الزوج وإن تركت ما لا وعليه الفتوى وليس في كفن الرجل عملة عندنا وقال بعض العلماء
 أن كان علمه معروفاً ومن أشرف الناس بهم . المشي خلف الجنائز أفضل وذكر في بعض
 الشروح الأولى أن تحمل الجنائز من جوانب الأربعة من كل جانب عشر خطوات لما روى عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حمل جنازة من جوانب الأربعة غفر له وقال عليه الصلاة
 والسلام من حمل جنازة أربعين خطوة كُفرت له أربعون كبيرة حسنة ومن كانت معها اثنتان
 زوجت ما بلغ الوجوه منها عيان المنكر فإن لم تنزلها لم يترك المشي خلفها لأن تركه السنة لبسدة
 الصبر لا يجوز في الفتاوى وإذا اجتمعت الجنائز نزع أي خيفة أن يضعوا واحد بعد واحد كان
 أحسن حتى يكون الامام قائماً بإزاء الكل أذليس البعض أو من البعض في قيام الامام بإزائه
 كذلك فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شهادة أحد (ق) سئل الشيخ أبو الحسن عن صلاة
 الجنائز والجنائز خارج المسجد والناس في المسجد هل يكره فقال كان مشايخ سمرقند لا يكرهون
 ذلك ويصلون في الجامع والجنائز على بابهم حتى ورد عليهم السيد الامام أو شجاع فأكثر عليهم ذلك
 فقالوا مشايخنا استجازوا ذلك فقال لهم وقد تقدم مشايخ لم يجوزوا ذلك فقالوا من هم قال امام
 الأشعة أبو خنيفة وأصحابه رضى الله عنهم ونصوا على كراهة ذلك في كتبهم قال فاتفقوا على
 أن يبنوا وراء المقصورة مسقعة توضع الجنائز فيها فيقوم الامام وصوف من الناس ثم تصل
 الصفوف التي في الجامع وذكر الحوافي في شرحه أن القوم إذا كانوا جماعة في باب الجنائز
 هل يقومون الصحيح أنهم لا يقومون . اختار كثير من مشايخ بلخ رفع اليدين في هذه
 التكبيرات كما هو مذهبه ومشايخنا يأخذوا به قال مشايخ بلخ السنة أن يسمع الصف الثاني
 ذكر الصف الاول والثالث ذكر الثاني وهكذا واختار أنهم لا يجهرون فيها بشيء عما
 يقرؤه وهو المتواتر (م) لانتهاء بعد الرابعة في ظاهر الرواية وقد اختار بعض مشايخنا
 ما يقتضيه سائر المصوات وهو ربنا آتنا إلى آخره (ط) الامام إذا كبر على الجنائز جملتها تبعه
 المقندى لانه منسوخ عن أبي خنيفة فيه روايتان في رواية بسلم للحال تحقيقاً للتحفة وفي رواية
 يكتفى حتى إذا سلم معه فيصير متابعاً فيما وجبت فيه المتابعة وعليه الفتوى (ط) فإن
 لم يكره حتى كبر الامام اثنتين كبر الثانية معه ولم يكره الاولى منهما حتى يسلم الامام لان الاولى
 ذهب محلها فكانت قضاء والمقندى لا يشغل القضاء قبل فراغ الامام فإن لم يكره حتى كبر الامام
 أو ما كبره وقبل أن يسلم الامام لما قلناه يكره ثلاثاً قبل أن ترفع الجنائز وعليه الفتوى وهذا
 كله إذا كان مع الامام عند التكبير الاولى ولم يكره فلو أتى الامام وقد سبقه لا يكره هو في الحال
 وينتظر حتى يكره ثانياً فيكره معه فيكون هذا التكبير الافتتاحي فقد سبق بتكبيره فيصير قبل
 رفع الجنائز (ط) الصداقات وله أبحر أو أخرق قال بعضهم الاب والاخ أولى بالصلاة عليه
 لا نسطاع الملك بالموت وقال بعضهم الولي أولى لانه مات على حكم ملكه وعليه الفتوى وفي
 الفتاوى إذا أخطأ في وضع الجنائز عند الصلاة عليها فعلوا الرأس في موضع الرجلين حازت
 الصلاة وكذلك أن تعدوا ذلك لكن ههنا أسأوا ولا ينزى الامام الميت في تسليم الجنائز ولكن

الولي إلى أمه تنتظره أم لا (أجاب)
 لا يلزم بذلك وإذا أراد أن تزويجه
 عند أبيه لا تنفع من ذلك والله أعلم
 (سئل) عن امرأة العنيد إذا فرقت
 الحاكم بينهما بسبب العنة هل
 تستحق عليه نفقة العدة أم لا
 (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة
 والسكنى والله أعلم (سئل) عن
 رجل تزوج بكراً بالغ ولم يصل إليها
 لعنة وهي مقبحة عند فهل لها أن
 ترفع أمرها لئلا كمل زوجها سنة وإذا
 مضت السنة ولم يصل إليها ولا فرها
 يفرق الحاكم بينهما ويلزمه المهر
 كمالاً أم لا (أجاب) نعم لها أن ترفع
 أمرها لئلا كمل زوجها سنة إذا ثبت
 أنه عنت ولم يصل إليها فإن فرها في
 اللذة والافرق الحاكم بينهما بعد
 مضى بطلانها ويلزمه المهر كمالاً حيث
 خلاها من شرعية والله أعلم
 (سئل) عن علقى على نفسه
 لزوجه أنه متى تركها دمته معلومة
 بالانقضاء وأرأتها دمته من قدر معلوم
 من صدقها عليه تكون طالقاً
 فعند المدة أرأتها من القدر المطلق
 عليه فادعى الاتفاق عليها في المدة
 وأنكرت ولا يثبت لها فهل تصدق
 في ذلك بينهما أم لا بد من بينهما وهل
 يقع عليه طلاق أولاً وما الحكم
 (أجاب) يصدق بيمينه ولا يقع
 عليه طلاق وتصدق بينهما في عدم
 القرض والله أعلم (قال) مولانا
 وأستاذنا المرتب لهذه الفتاوى
 هكذا أفاد الحكم في الخلاصة ثم
 قال رحمه الله وهكذا سمعت من

في الأولى ينوي من عن يمينه في الثانية من عن يساره (ط) ويقدم الأب على الابن في الصلاة على الميت عند الكل في الصبح . في الفتاوى هل يأتي بالاذن كالشرعة في قضاء التكبيرات الثالثة ذكر الحسن في المبرد أن كان بأمن رفم الجنازة يأتي بها وإن كان لأمن لا يأتي بها بل يتابع بين التكبيرات ولولم يفرغ من التكبيرات حتى وضعوه على الاكتاف ذكر الحلو أن في شرحه أنه لا يأتي بها ولا يعاين وعن محمد أنها إن كانت إلى الأرض أقرب فكانت على الأرض فيكبر وإن كانت إلى الاكتاف أقرب فكانت على الأرض فلا يكبر وهو المختار (م) فحين اشترى رقيقا من الصغار في دار الحرب من مات فبها منهم فلا يصلي عليه . ذكر في السير الكبر إذا ابتلى المسلم بالقتل جرحا فله يستحب أن يصلي ركعتين عند ذلك يستغفر بعدها من ذنوبه رجاء لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز للجهنم ينظرون الناس فلو لم ينظروهم أجزاء قال الحلو في الصبح رواية الحسن ونقح هذا (ن) تطعن في قبوله لأبأس به وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحصن ولا تسب ويؤكد ذكر الكرخي في مختصره والاول أصح وعليه الفتوى إحكاما للقبر وهو مطاوع لازية له لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مبرقرا به إبراهيم عليه السلام قرأ فيه بغيره فحرفه وتلا من عمل منكم عملا فليستغفره . قال صاحبنا السنة في القبر أن يبق في بعض رواية النوادر عن محمد أنه ينبغي أن يكون مقدار القبر إلى صدر رجل وسط القائمة وكل ما زاد فهو أفضل وعن عمر رضي الله تعالى عنه مقدار قامة الرجل أفضل

(فصل في الدفن)

في الفتاوى لا يسن للرجلان أو أكثر قبر واحد وعند الضرورة لأبأس به ويقدم في الحد أفضلهما فيجعل بينهما حجر ويقول الواضع باسم الله وعلى مله رسول الله أي باسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله - لئلا . عن محمد الأخوال أحق بدخولهما من بني الأعمام وبني الأعمام أحق من الزوج ومن أخ الزناعة لانها ميسر للنسب (ن) اذا ماتت ولا حرم لها أهل الصلاح من جيرانها إلى دفنها من الاجنبي اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في الحياة فكذلك في الميت . في الفتاوى ان نقل الميت من بلد إلى بلد فلا يؤثم له ما روى أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فحمل إلى الشام وموسى عليه السلام حمل ثلوث يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان إلى الشام من مصر ليكون مع أبياته . لا يسوغ استخراج الميت الا بصغر والعذر أن ينظر أن الأرض مفضوعة أو أخذت شفعة لأن كثير من الصلابة دفنوا في أرض الحرب ولم يحقوا عليه هذر أن دفن في أرض غيره فالملك إن شاء أمر باخراجه وإن شاء سوى الأرض لأن لأرض ظاهرها رابطها ملكه فله أن يسعي في استخلاص ملكه كيف شاء . وسئل شمس التبع المرو عن النبي بعد أن دفن فقل قد دفن بعض متاخنا فلا ينبغي الناس عن ذلك أن يعاونوا بغير رخصة . لا يسوغ دفن ميتة في قبر ميتة في قوله عليه الصلاة والسلام لا تقفوا مرة بعد مرة فربما لم ينفون عن الموت ورسوا عليه شيئا للسلامة لأبأس به وقال في جامع فتوى دسوق رثنا من مثله وركن كبره والآن أجازوا ذلك ولما روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه وضع حجر على قبر أبي دابة وقال هذا العرف به قبر أبي . اذا كان في موضع محبب يجوز المعتصب أن يحتسب منها لأن الخشب اليابس لا يسع فكان فيه تنقية القبرة

القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد ذلك وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي بغيره الحق ونحوه في الفصول وغيره اذ ادعى لفصول نقله عن العدة فهو الاصح وينبغي التماس عند الفتوى (سئل) عن أمهات الاولاد اذا ماتت سديهن ومعهن اولاد هل يستحقن نفقة في التركة أم على اولادهن (أجاب) لا نفقة لهن في تركته ونفقتهن على اولادهن مع غنمهن (سئل) عن المرأة اذا مات زوجها هل لها نفقة في تركته الحسين انقضت له نفقة أم لا (أجاب) لا تنفقه لها في تركته (سئل) عن النسي اذا حلف بالطلاق هل يقع عليه الصداق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الصداق (سئل) عن رجل خلع زوجته بلا قصد الطلاق ولا عرض ولا مذكر طلاق هل تبين منه بذلك أم لا (أجاب) لا تبين منه ذلك ونعصبة باقية (سئل) عن امرأه طلق وأخبرته بالنقصاء عدتها بعد أربعين يوما وأرادت التزوج فهل يسبيل قريها في نقض العدة بالحيض في السنة وتحلف وتزوج أم لا (أجاب) لا يقبل قولها في الانقضاء بالحيض في الحمل من سبب غيره (سئل) عن المصيبة إذا ماتت رخصت تنفقت ولم يمسكها زوج على فملا من تصدق بغيره فملا بمن

(م) ولو وجد طهر يقا في المقر وتوقع في ضيقه أنهم أحدثوه لاعتنى فيه . إذا كان خلف حنطرة الكافر من قومه لا ينبغي لقربه المسلم أن يتبعه حتى لا يكون مكراسوا دهم ولكن بعني ناحية منهم وإن لم يكن خلفهم لم يأمن المسلم أن يتبعهم . لو وجد قتل في دار الحرب محتوًا غير مقصود الشارب لا يصلي عليه كذا نقل عن شمس الأئمة المالواني (ن) وإذا وجد قتل في دارنا وعليه نار وفي حجره مصحف لا يصلي عليه . وإن كان في دارهم يصلي عليه كذا ورد في مستقرقات المالواني عظيم اليهود لها حرمة في قبورهم كحرمة عظيم المسلمين حتى لا تكسر لانه نفسه محرم الايذاء في حياته انتمته فكذا بعد موته (م) يكره النوح والصياح تهيئ النبي صلى الله عليه وسلم والكاء لا بأس به لما روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم قال (١) به جواب ما قاله أبو بكر بالابكر العين تنعم والقلب يحزن ولا تقول ما يبسط الرب وقالتم وكان لا ينبغي النساء يكتبن ويقول دعوهن فإن العهد حديث والعيون دامعة والسراير أفضل أحرار الأجر للوعود . التعزية تصاحب المصيبة حسنة والمعزى مأجور وهي من حقوق الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام حق المسلم على المسلم أن يعزيه إذا أصابته مصيبة . الجلاس في المسجد ثلاثة أيام للصبيته مكره وفي غير المصديحات الرخصة ثلاثة أيام رجال وفوقها يكره وترك الجلاس أحسن قال عليه الصلاة والسلام من كنوز البر كتمان المصائب ولا ينبغي أن يجلسوا على باب الدار للصبيته فإن ذلك عمل أهل الجاهلية ولا يباح اتخاذ الضيافة عند المصيبة ثلاثة أيام لأن الضيافة تتخذ عند السرور . في الفتاوى من مات فأجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره كرهه بعضهم واختار أنه ليس بكرهه وسكن عن الشيخ الإمام أبي بكر الصافي أنه أوصى عند موته بذلك ولو كان مكرهًا لم أوصي به ولأن فاعل هذا المطلب أفضل الشفعاء لبت لقوله عليه الصلاة والسلام من شفع أفضل منزلة عند الله تعالى يوم القيامة من القرآن العظيم لا نبي ولا ملائ ولا غيره فيطلق ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(ط) إذا كان في الصغار مستحب الزكاة لا جاع لأن الصغار يجعل تبعا للكبار (ط) رجل لا يحمل الصدقة فالأفضل أن لا يقبل جائزة السلطان لأنها تشبه الصدقة ولا يحمل قبول الصدقة وهذا إذا أدى من بيت المال فإن كان من مال موروثة جاز لأنها لا تشبهها (ط) ولا يعطى لسد رولاً مكاتب ولا ملام ولا بد الاتفاق (ن) تزوج أمة لا عن علم بذلك تدفع اليها المهر فكيف في دهاحو لا ثمرة المولى نكاحها وردها لا تف عليه فلاز كذا على أحد لعدم المثلين كان له البدول لعدم البدلين كان المثلث وهو الزوج فكانه ضمرا وكذا لو أقر رجل بدين ودفعه اليه وحال الحلول عليه عنده ثم تصاد فاعلى أم لم يكن فلاز كذا على واحتملها (ع) أو دعه ماله عشرين لا يعرفه فغالب ثم أصابه بعشرين فلاز كذا عليه وإن كان يعرفه فمنسه ثم تذكر بعد ستين فعليه الزكاة لما مضى لما عرف أن تسعين مثله تأخر (ط) بدل الكفاة لا تحجب الزكاة بالاتفاق . في فتاوى الفضل أنه لما جلس الحاكم لتحليل (ز) العلة يضارى شئ عن اشتري جارية عمالة له فحمازة قمتها ثلثة مال الحلول عليها فاستحق نصفها قال لأخيه الزكاة فالحال السائل عليه فرجع وقال يدل من حاضر يتوجب عليه خمسة دراهم لأنه رجع على بأعنه نصف الثمن وهو خسون فيض إلى نصف قيمة ما بقي عنده فيرفع النقص ويكمل التصاب . في الواقعات

شهادة القوابل (أجاب) القول قولها ولها النفقة المستثنى فإن لم تضع وادعت أنها كانت تظن أنها حامل ولم تحض قلها النفقة إلى أن تحيض ثلاث حيض (سئل) عن رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير قرره فرفض كل يوم قدرا معلوما ثم سافرت به مدة يعز أن الأب خفرت وطالته بالنفقة المستحقة عليه بمقتضى أنه أذن لها في الاقتراض والاتفاق فهل تسقط عن الأب النفقة في مدة سفرها أم لا تسقط وتصحها وكذا أخرج مضانتها (أجاب) لا تسقط عنه النفقة ولا أجرة الحضانة بمقتضى سفرها به من غير إذنه وتسحق ذلك سواء كانت مقيمة أو مسافرة والله أعلم (سئل) عن الصغير إذا كان في حضنة الأم أو الجدة فأراد الأب أخذه والسفر به هل يمكن من ذلك أم لا (أجاب) لا يمكن من ذلك بدون رضا من له الحضانة والله أعلم (سئل) عن العنين إذا أدى الوصل إلى زوجته في مدة التأجل ولم تصدقه فهل يقبل قوة في ذلك أم قولها (أجاب) إن كانت نيا قبل قوله (١) قوله قال بجواب إلى قوله وقالتم كذا بالأصل وسوره اه محصيه (٢) قوله لتحليل العامة كذا بالأصل ولعله محرف عن تعليم العامة وسوره اه محصيه

لأبي العباس الناطقي لو عمل ثمانين أربعمائة إلى المصدق قال الحول والشاة في بدما زهو المختار
 بخلاف ما أوردناه إلى الفقير بنه الزكاة وبقى المسئلة بمجاله لأنه يجوز لأنه غفر الله عن ملكه
 بالدفع إلى الفقير ولهذا الوجه التصب قبل الحول لا يملك استرداده منه أمهاته من بزل عن
 ملكه بالدفع إلى المصدق حتى يملك استرداده لملك التصب قبل الحول فافترقا (ن) إذا
 استعمل المصدق ماله والقاضي رزقه قبل الوجوب ان رأى الأمام أن يعطيه جزل لكن الأفضل
 أن لا يأخذ لأنه لا يدري أيعيش إلى وقت الوجوب أم لا في الفتاوى كان عمر بن عبد العزيز وابن
 مختلف إلى الكتاب فقال يوما لا يسه ما أتت إلى لا أذهب إلى الكتاب فإن الصبيان يصرونني
 خلفان نياي بيعت أمير المؤمنين إلى خازن بيت المال رقعة يستعمله رزقه وكتب أن رأيت أن
 توجه إلى من رزقني الذي يصعب رأس الشهر مقدرا ما اشتريه ثيابا لي فافعل فكتب إليه
 الخازن أنا كاتما لعمركم ما هم مدام تأمر ونبنا بالطاعة فإذا أمر غونا بالجور فالتأمل لكم ثم إن أن
 خمنتني نفسك بأن تعيش وتعمل للسلب إلى رأس الشهر وسعت اليد ما سالت فلما نظر عمر
 ابن عبد العزيز في الكتاب استبصر وقال يا بني أذهب مع خلفائك وإن عرك الصبيان فإن أملك
 لا يقدر على تجديد ثيابك (ن) من مات وعليه قرض استقرضه رجوت أن لا يؤاخذ به إذا
 كان من نية قضاء هذه التفرج من أن يكون ما طلا . هشام بن محمد صدقة الطوع
 يسع لغير المصدق عليه أخذها . ذكر الصدر الشهيد عدام الدين رحمه الله تعالى
 في الفتاوى انصرفت أنه من كانت له دار يستعملها الصدقة وإن لم يكن جميع الدار مستغنا
 لحاجته بأن كان لا يسكن الكل قال هو الصحيح (ق) قال نصير بن يحيى سألت الحسن بن زياد
 عن رجل له متاع درهم قال الحول عليها الأوباء فمهل من زكاته دهرها ثم حال الحول على الباقي
 لأن زكته عليه فإن مكث عنده بعد الحول ستة أشهر ثم استغدرها قال رزقه الله تعالى إذا مضت
 ستة أشهر عما من السنة الثانية زكاتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستقبل لها حولا وعليه
 الفتوى (ق) ولو اشترى ابلا سائمة فمضى بها حتى حال الحول قال الفقيه لا يجب الزكاة
 بالاتفاق (ط) إذا باع ما انتصار بعد الحول وهو يساوي ألف درهم بثمانمائة درهم لا يضمن
 زكاة المائتين جعل هذا القدر غنيا يسير وذكروا في الجامع الكبير وجعل الحسين غنيا فاحشا
 وجعل زكاة المائتين مضمونة على البائع واختلفوا في الفين الفاش والسير والصحيح
 ما روي عن محمد أنه قال إذا كان ما يسيل تحت اختلاف المقيمين فله يسير وإن كان لا يدخل
 فهو فواش (ق) عن عمر بن الحسن في رجل له حوايت أو دار لها غلة لا تكفه غلتها فوته
 وقوت عليه وقتها ثلاثة آلاف درهم أو أكثر فهذا من الفقراء ويجوز أن يعطى الزكاة وروى
 هشام بن محمد هكذا وأخذ محمد بن سلمة بقوله رزقه الله الفتوى . في الفتاوى إذا أخرجت الأرض
 خمسة أوسق من أجناس حتى ثلاثة أوسق من حنطة ووسقين من شعير أو وسق حنطة ووسق
 شعير أو وسق حب أو وسق عدس أو ثلاثة أوسق حنطة وبعها زعفران أو قطن أو زبيب من
 أنواع يساوي ثوب ما يكمل به خمسة أوسق مع الحنطة ففيها العشر لا تبخذه في نوع واحد هكذا
 روى عن أبي يوسف وهي إحدى الروايات عن محمد وأدنى الموصفات الذرة ونحوها . في الفتاوى
 أرض تزرع في الستم تير فاخرجت كل مرة أربعة أوسق ففيها العشر لأنه زرع سنة وروى
 عن أبي يوسف روايت آخر مخالفة لهذه الرواية والأظهر هذه الرواية وجوب أن يحنط
 رحمه الله تعالى على أمه خلاصه قال في الأرض من أراضى العشر تقطع في كل أربعين يوما

وإن كانت بكسر الهمزة القاضى
 اتساع فلان قل هي بكر قبل قولها
 (سئل) عن رجل طلق زوجته
 ثلاثا وتزوجت بعد العدة بأخر
 غير كفوف ودخل بها وطلقها
 واعتدت منه هل تحل لاول
 (أجاب) لا تحل لاول لأنه ليس
 بنكاح صحيح على الصحيح والله أعلم
 (سئل) عن رجل طلق زوجته
 بالطلاق أنه يقضيه دينه في يوم
 عنه فأنه فيه فمضى ما خلاصه
 في عدم الحلت (أجاب) يدفع الدين
 إلى القاضي أو إلى من ينصه
 القاضي ولا حلت عليه والله أعلم
 (سئل) عن رجل طلق زوجته
 ثلاثا وانقضت عدتها منه فدفع لها
 ما تنقذه في عدة انحلت بتزوجها
 بعد انقضاء العدة ثبت أن تزوجه
 حلاله أن يرجع عليها قال لا
 (أجاب) أن أعطها دواهم كل
 له أن يرجع ما ليس به والله أعلم
 (سئل) عن رجل قال لأمرأته
 أنت ساق وكتب ثم قال ثلاثا هل
 يقع عليه واحدة أم ثلاث (أجاب)
 أن كان سكوتها لانتطاع النفس
 فعلق ثلاثا أو لأمر حصة وأنه
 أعلم (سئل) عن المصدة إذا
 فرض لها نفقة العدة أو فرضها
 أو زوجة أو خنطه حتى انقضت
 العدة هل تسقط أم لا وقضب

يؤخذ منها العشر كلها قطعت . في الفتاوى يعلم أَرْضُ الْمُعْزَرِ إِذَا وَهَبَ صَاحِبُهَا وَرَهْنَهُ مِنْ
 رَجُلٍ فَأَخَذَ السُّلْطَانُ الْعَشْرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْقُضْ الرِّهْنَ وَالْهَبَةُ قَالُوا هُوَ الصَّحِيحُ . إِذَا كَانَتْ
 الْأَرْضُ عَشْرِينَ فَاخْرَجَتْ طَعَامًا وَفِي حُلَّةٍ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّتِي يَعْشُرُ فِيهِ مِثْلَهُ قَالَهُ يَحْتَمِلُ الْيَهُودِيُّ تَوَكُّونَ
 الْمُؤْتَمَنَةَ (د) قَرِيبَةً خَرَجَهَا عَلَى الْمَاءِ لَيْكُنْ لِكُرْمِهَا مَاءً وَلَمْ يُؤْخَذَ الْخَرَجُ مِنْهَا يَنْتَقِرَانِ
 كَانَتْ مِنَ الْإِبْدَاءِ كُنْكَالٌ بِإِذْنِ الْخَلِيفَةِ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا شَيْءٌ لِأَنَّهُ صُلُوٌّ كَالْوَضْعِ الْأَمَامِ عَنْهُمْ وَهَذَا
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَلْتَمِسُ أَنْ يُؤْخَذَ الْخَرَجُ مِنْهَا لَانْهَمْ أَخْطَاؤُا فَيُخَالَفُوا . فِي الْوَاقِعَاتِ الصَّغِيرَةِ أَرْضُ
 فِيهَا أَشْوَارٌ مِثْرَةٌ تَمْلِكُهَا لَا يَكُنْ الزَّرْعُ بَيْنَهَا وَقَدْ أَدْرَكَتْ فَيُخْرَجُ مِثْلُ خَرَجِ الْكُرْمِ عَلَى كُلِّ
 جَرِيبٍ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ
 لِلْمَلَقَةِ وَهَذَا كَذَلِكَ وَالْبُسْتَانُ بِجَعْنَى الْكُرْمِ لِأَنَّ الْكُرْمَ اسْمُ لِهَذَا فَانْقَضَ الْوَارِدُ فِي الْكُرْمِ
 يَكُونُ وَارِدَانِيهِ . فِي بَيْعِ فَنَائِي أَيْ بِكَرْمِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْبَصْرِيِّ أَرْضَ مَاتَ أَوْلَاهُا وَهِيَ
 أَهْلُ الْقَرْيَةِ عَنْ أَهْلِ خَرَجِهَا فَأَرَادَ أَنْ يَسْلِمَهَا إِلَى السُّلْطَانِ فَلَا وَلِيَّ لَهُ أَنْ يُؤْخَذَ خَرَجُهَا وَيُسَوَّقُ
 الْخَرَجُ مِنْ جَرْتِهَا وَيُباعِي لِهَيْبِهَا وَتِلْكَ الْأَجْرَةُ تَكُونُ لَا رَبَابَ لِأَرْضِي لَكِنْ بِأَخْذِهَا
 الْأَمَامُ بِطَرِيقِ الْخَرَجِ فَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَاؤُهَا فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَفِي كِتَابِ الْخَرَجِ فِي مَا لَمْ يَجْرِعْ
 زُرَاعَةً أَرْضُهُ فَلَا أَمَامَ أَنْ يَدْفَعَهَا مِنْ زُرْعَةٍ بِأَخْذِ الْخَرَجِ مِنْ حَسَنَةِ الْهَدْيَةِ وَيُدْفَعُ الْفَضْلُ
 إِلَيْهَا وَلَوْ بِأَعْيَانِهَا وَتِلْكَ لِمَا لَصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَخْذِ قَدْرِ الْخَرَجِ قُلُوبُ بَانَ جَوَازُ الْبَيْعِ
 قَوْلُهُمَا لِأَنَّهُمَا يَبِيعُ مَالَهُمَا لَدُونَ خِلَافَةٍ لَا يَحْتَفِظُ بِهِ اللَّهُ وَقِيلَ أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْكَلِّ
 . فِي الْفَتَاوَى الصَّغِيرَةِ السُّلْطَانُ إِذَا دَفَعَ الْأَرْضَ الْيَهُودِيَّاتِ وَهِيَ الْإِلَاحَاتُ لَهَا فِي قَوْمِ
 مِزْرَاعَةٍ لِيُعْطُوا الْخَرَجَ جَازٍ وَطَرِيقُ الْجَوَازِ أَنْ يَبْقِيَ مَقَامُ الْمَلَاكُ فِي الزَّرَاعَةِ وَأَعْطَاهُ الْخَرَجَ
 ثُمَّ أَجَازَ هَذَا الْأَمَلُ هُوَ لَا يَبْعُهَا لَانْهَمْ قَامُوا مَقَامَ الْمَلَاكُ فِي الزَّرَاعَةِ وَأَعْطَاهُ الْخَرَجَ لِأَخِيرِ
 وَهَمْ كَالسَّابِقِينَ فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا . هَسَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ طَمَلِ الْخَرَجَ إِذَا عَزَلَ قَادِي عِلْمِهِ رَجُلٌ
 أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ زَادَةً عَلَى مَا عَلَيْهِ يَنْظُرُ أَنْ كَانَتْ زَادَةً طَمَعًا فِي النَّاسِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ فَالْعَامِلُ يَرَى
 لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الزَّادَةَ طَمَعًا فِي حُكْمِ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ تَابِعُ الْأَصْلِ لِكُونِهَا مِثْلَهُ تَسْلِمٌ لَمْ يَرَوْا السُّلْطَانُ
 ذَلِكَ فَلَمْ تَصْرَفْ مِثْلَهُ عَلَيْهِ كَالْأَصْلِ وَإِنْ كَانَتْ خَاصَةً عَلَى هَذَا ضَمْنُهَا الْعَامِلُ لِكُونِهَا طَمَعًا قَالَ
 الصَّدْرُ الشَّهِيدُ كَرِهَ هَذَا فِي الزَّيَادَاتِ مِنْ رِوَايَةِ الزَّعْفَرَانِيِّ فِي بَابِ الْأَقْرَارِ قَالَ صَاحِبُ جَمَاعِ
 الْفَتَاوَى رَأَتْ الْمُسْلِمَةُ فِي الْمَتْنِ وَاصِلُهُ هَذَا وَرَأَتْ فِيهِ أَنَّهُ مَا مِثْلُ أَنْ الزَّادَةُ مِنْ قَبْلِ
 الْعَامِلِ فَلَا ضَمْنَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَدَّى الْعَامِلُ أَنَّ هَذَا الْفَضْلُ مِنَ الْوِزْنِ وَالضَّرْبِ مِنْ كَذَلِكَ
 الْمُؤْتَمَنَةِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَامًا فِي أَهْلِ عَمَلِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ وَالْأَفْضَلُ . رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
 مَذْكَورٌ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ بَعْدَ أَحَدِ مِثْلَيْنِ بِأَرْضٍ خَرَجَتْ بَعْضُهَا كَثُورًا فَأَرَادَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ
 أَنْ يَسْتَوْوُوا لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَتَرَكُوا كَمَا كَانَتْ لَا تَنْقُصُ وَلَا تَزَادُ وَكُلُّ بِلَدَةٍ وَتَلَفَ عَلَيْهِمُ الْأَمَامُ فِي
 الْقَدِيمِ لَا تَحْزُونَ الزَّادَةَ مَذْكَورٌ فِي مَخْتَصَرِ عَصَامٍ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ عَلَتِ
 لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامِرٌ لِيَبْعَالَه فَقُلْتُ أَنَا عَلَتُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ لِي
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُعْطِيَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ وَفِي رِوَايَةٍ
 أَنْكَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَوْ وَضَعَ عَمْرُو بْنُ كَفَّةٍ عِلْمَ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فِي كَفَّةٍ لَرَجَعَ
 عِلْمُ عَمْرِو بْنِ كَفَّةٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ

الزوج بها (أجاب) لا ينسقط
 والمطالبة لها بها على الزوج
 (سئل) عن رجل حلف بالطلاق
 على فعل شيء وهو غير متزوج ثم
 تزوج وباتر المحلوف عليه هل تطلق
 زوجته أم لا (أجاب) لا تطلق
 وإنه أعلم (سئل) عن رجل
 قال لحلال المسكين على حرام وله
 ثلاث زوجات ولم ينوطا فاهل
 يلزمه طلاق أم لا (أجاب) نعم
 يلزمه الطلاق ويضع على كل
 واحدة منهن واحدة ثالثة
 (قال) مولانا العلامة المرتب لهذه
 الفتاوى هذا هو المذكور في
 عامة الفتاوى وهو المشهور وفي
 شرح الكتل الامام الزليعي ولو كان
 له أربع نسوة يقع على كل واحدة
 منهن ثالثة ثالثة وقيل تطلق
 واحدة منهن وعليه البيان وهو
 الظاهر والاشبه بالفقه انتهى وفي
 البحر للصف رحمه الله وفتاوى
 الامام الازجندى على أنه يقع
 على واحدة وعليه البيان ورجع
 الكمال في شرح الهداية ما أتى به
 شيخنا من وقوع الطلاق على كل
 واحدة فليأتمر عند الفتاوى
 (سئل) عن شخص عليه نفقة
 مقررة لزوجته وكذا كسوة
 ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم
 أنه طلقها طلاقا رجعا هل

(فصل في زكاة الرأس)

وهي مذكورتي في كثير من المواضع تكملها في معرفة الفتي ووسط الحال والفقير المعتل قبل من علم قدر الله عشرة آلاف فهو غني ومن يك المائتين وسط ومن يك بدون ذلك فقير والصحيح أنه يعترف بذلك عرف كل بلدي في كل زمان وكانوا لا يعدون صاحب عشرة آلاف من الكثيرين بل يفتخ على هذا (٢) عن محمد نصراني يكتب ولا يفضل عن عياله لا يؤخذ من خراج راسه (٣) لوجل الجزية لستين ثم أسلم وعليه خراج راسه وإن أدى لستة ثم أسلم أولها لا وعليه شيء لأن في السنة الأولى عمل السنة الثانية قبل الوجوب غير ذلك وفي المسئلة التامة أدى لهذه السنة بعد الوجوب وهذا على ما عرف أن الصحيح هو الوجوب عليه في أول السنة وعليه الفتوى

(بَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ)

(ب) عن أبي يوسف إذا أحيا موتا في الجبال بالأبار والقنطرة والسيل اعتبر فيه البلد الذي في ناحته قال الصدر الشهيد صاحب الدين في شرح الكفا في باب العشر الأرض العشرية ستة أنواع أرض العرب كلها وحدها ما عرفت والثانية أرض أسلم أهلها ملحوظا والثالثة إذا افتتحت عنوة وقسمت بين اثنين والرابعة إذا أحييت بماء العشر والخامسة أرض خراجية انقطع عنها الماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر والسادسة إذا جعل المسلم داره بستانا فسقاها بماء العشر والخارجية ستة أيضا أرض فقتحت عنوة وركت في أيديهم وضرب الخراج عليها كأرض العراق والثانية أرض الكفار مطلوبة من الإمام أن يضرب عليهم الخراج من غير فقر وقبح والثالثة أرض أحياها كافر أو اتخذ داره بستانا بأي مائهة والرابعة أرض أحييت بماء الخراج والخامسة أرض عشرية انقطع عنها الماء العشر وصارت تسقى بماء الخراج والسادسة أرض مسلم اشتراها من الكافر وماء الأبار والعيون عشرية وإن استنبط من أرض الخراج فهو خراجي ويعتبر بالصوت من الدور لأن الأرض لعامة قال مشايخنا المعتمد في الصوت أن يكون على قدر أذان الناس عادة . في الفتاوى عن محمد في قصور أو نوايس خربت قبل الإسلام فهي موات هو المختار وإن كانت خربت بعد الإسلام وقد كان لها أرباب لا يعرفون فليست من الموات . في الفتاوى لوبني في أرض موات أو وزع في ناحيتها فهو أحياءة دون موضع آخر وإن عرا كثمن النصف فهو أحياءة للجميع وهذا قول أبي يوسف . وقا محمد أن كان ما بقى من الموات في وسط ما أحيته أو أحياءة للجميع وإن كان منقطعاً عن ناحيته فلا . ذكر الصدر الشهيد صاحب الدين في شرح الكفا إذا أضر بنا ورسائل الهاماء ذكر في خراج أبي شعيب عن أبي حنيفة رحمه الله أن هذا أحيا فزرعها أو لم يزرعها ولحقه بر إلا يمكن أحياها لمجر الماء وإن أحرقت فباحثينها يمكن أحياها كذلك لو حصده منها أحياها أو شوك ووضع مجوانه وروى الحسن أنصري عن سمرتين خندب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من أحيأ حيا طاعلى أرض ففيه (ن) إمام أمر رجل أن يهرأ أرضه على أن ينقطع بها ولا يكون له ملكة لا يملكها من أحيال أن أذن الإمام شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال من يأنه يملك لا يملكها قالوا على قياس فهو له ملكة لأن الشرط باطل كذا أمره أن يصعد على أن لا يملكه ويحطب على أن لا يملك إلا لأن من أذن وحسن على أن

يسقطان به أم لا (أجاب) نعم
تسقط النفقة المقرضة وكذا
الكنوسة بالطلاق الرجعي والله أعلم
(مثل) لو عمل الزوج لزوجه
نفقة وكسوة منتمية لمعاملته ثم مات
أحدهما قبل مضي المثلث للزوج
الرجوع بالباقي فزكها إن كان
حيًا أو ورثته عليها إن كان ميتًا
(أجاب) لا رجوع عما بقي من
النفقة والكنوسة والله أعلم (مثل)
عن رجل مسلم فقيرة ولد كافر غني
هل يلزمه نفقة وإذا امتنع يجبر
أم لا (أجاب) حيث كان الأب غنيًا
لا كسبه والآن غنيًا يلزمه
نفقة وإذا امتنع يجبره الحاكم
والله أعلم (مثل) عن رجل أنفق
على معنته الغير ليستزوج بها بعد
العدة وانقضت العدة وأبت أن
تتزوج به هل عليها رجوع بما أنفق
أم لا (أجاب) إذا دفع إليها المهر
لتنفق على نفسها رجوع عليها والله
أعلم (مثل) عن رجل متزوج
بامرأة وورثان نصف عياله ورثتها
بلا نفقة فهل لها أن تطالب منه
كسبًا للنفقة ويلزمه أم لا
(أجاب) يلزمه ذلك والله أعلم
(مثل) عن شخص تزوج صغيرة
لا سبق الجماع وهي في سنه هل
يلزمه أن تنفق عيها أم لا
(أجاب) لا يلزمه والله أعلم

(سئل) عن رجل علق على نفسه زوجه أنه متى تزوج عليها أو تسرى إلى غير ذلك تكون طلاقاً ثم طلقها على عوض وأطاعها وفعل المأخوف عليه فهل يقع الطلاق أم يبطل التعليق باليئونة المذكورة

(أجاب) لا يبطل التعليق باليئونة المذكورة (سئل) عن شخص يجحد عليه نفقة زوجته وكسوة ومدة معاشه فطلب منه الحاكم فاعترف وأدى أنه معسر عنها فهل يقبل قوله في ذلك بمجرد أم لا بد من بينة وهل يحبس (أجاب) يقبل قوله بينة في الأعمار عنها ولا يئنه عليه وكذلك لا يحبس ما لم يثبت غناه والله أعلم

(سئل) عن غلب عن زوجته مدة فأقامت بينة عندها كم غير خفي بغيته وعدم الاتفاق والمنعق وحكم الحاكم بالفسخ على قاعدة مذهبه بطريقة السري ونفسه عندها كم آخر فهل لها كم الخفي أن تزوجها بصديقها وإذا تزوجها وحضر الزوج الأول وأقام بينة بإبصال الثقة الباعلي يد زيد مثلاً هل تقل ويطل السقوي الثاني أم لا (أجاب) نعم لها كم الخفي السقوي ولا تقبل البينة بإبصال النفقة كما

لا يشترط . في الفتاوى ليس للأغنياء في بيت المال نصيب وهو المختار لأن يكون عالم فرغ نفسه لتعليم الناس القرآن والفقه أو يكون فاضلاً ومغنياً وقد صرح أن علياً رضي الله تعالى عنه أعطى فقراء حلة القرآن منه ومقدار ما يصرف إلى كل مصرف مقوض إلى رأي الوالي فلو قصر السلطان في شيء مما ذكر أو يصير ظالمات غنياً كذا ذكر الطحاوي وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري وهو والي البصرة أما بعد يا أبا موسى أسعد الرعاة من سعدت به وعنته وإن أشقى الرعاة من شقيت به وعنته وأياك أن تخيف تخيف عمالك فتكون عند ذلك مثل البهيمة نظرت إلى خضرة الأرض فوثبت عليها ترعى السمن وانما تحفها في سجنها والله أعلم

(كتاب الصوم)

وهو يشتمل على فصول . في جامع الأصول شهادة الواحد برؤية هلال رمضان إذا كانت السماء متعبة تقبل إذا كان مسلماً عادلاً عالماً بالغرب لا كان أو أحرماً كان أو عبداً أو معدوماً في القذف بعد التوبة قال الفضلي انما تقبل شهادة الواحد إذا كانت السماء متعبة إذا فسره وقال رأيت غارج البلد في العراء أو رأيت في البلد خلال السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يغيب أمادون هذا التفسير فلا وقال الطحاوي إن كان هذا الواحد جاهلاً خارج المصر أو من أعلى الأماكن في المصر تقبل شهادته وهذا ذكر في كتاب الاستقصان وذكر الكرخي وخصصه في الاقتصار رواية الطحاوي وفي قول يكفي بظهور العدة أنه لا يكون مستنواً للحال وبعض المتأخرين أخذوا برأيت مطلقاً من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخ سمرقند وأما هلال ذي الحجة ذكر في بعض المواضع حكمه حكم هلال شهر رمضان وفي بعض المواضع حكمه هلال شهر شوال وهو المختار . إذا صاموا ثلاثين يوماً بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفتروا حتى يصوموا يوماً آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد يفترون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيما إذا لم يروا هلال شوال والسماء معصية أما إذا كانت متعبة فإنهم يفترون بلا خلاف (ع) إذا صاموا ثلاثين يوماً بشهادة واحد عليه ولم يروا هلال شوال لا يفترون حتى يصوموا يوماً آخر لأن رمضان فيه في حق الفطر لا تثبت بهذه الشهادة كذا ذكر في (ج) عن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وروي نصر بن اسماعيل بن جاد عن محمد أنهم يفترون إذا أتموا ثلاثين يوماً ولا تأخذ بهذا (ع) ولو صاموا بشهادة شاهدين ولم يروا والسماء معصية أفطروا عند كمال الصدقات بنت الرضائية بشهادتهما والتقى احتمال الغلط بالعدد لاتصال القضاء بها ووجه تأمة فصلانهم رأوا هلال رمضان وأتموا ثلاثين يوماً ولم يروا هلال الفطر والسماء معصية وعن القاضي الإمام علي السغدري لا يفترون ولذلك في مجموع التوازل لكن الأول أصح وفي جامع الأصول لو شهد شاهدان على رؤية الهلال والسماء متعبة وباقي المسئلة بحالها فإنهم يفترون بالاتفاق وإن كانت معصية فكذلك يفترون والله أشرف في مختصر القدوري والمنقح وهكذا حتى فتوى شيخ الإسلام أبي الحسن السغدري . في الفتاوى إذا صام أهل بلدة ثلاثين يوماً لم يروا هلال بلدة أخرى صاموا تسعة وعشرين يوماً لم يروا فمقتضى قضاء صوم يوم واحد ولا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية وبه كان يفتي الفقيه أبو البت وشمس الأئمة الحلواني (ط) إذا رآوا

هلال الفطر في النهار أو ما صوم ذلك اليوم سواء رأوا قبل الزوال أو بعده لان الهلال انما يجعل من الليلة المستقبلة هو المختار والمعتبر بالرؤية بعد ان تغيب الشمس وفي فوائد نعم الدين النسفي سئل شيخ الاسلام أو الحسن عن قاض قضى برؤية هلال رمضان بشهادته اذ من عند الانقياد في مصر هل يظهر حكمه في حق مصر آخر فقال لا لانه ليس تعالىه بخلاف فري هذا المصر وحاله وما ينسب اليه قبل أو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم ير أهله الهلال أن قاضي كورة كذا شهد عن شاهدان برؤيته فحكم بشهادتهما ولو بهل يجوز لهذا القاضي أن يقضي بهذه الشهادة فقال نعم قيل فيجب أن يكون هذا الجواب اذا لم يكن بينهما من البعد ما يختلف به المسامحة (ك) عن نعم الدين النسفي أهل هلال رمضان يوم الاثنين يسرعند وصوموا ذلك ثم شهد قوم عند القاضي يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون أن أهل بلدة كسروا وأهل الادل الصوم ليلة الاحد وهذا اليوم آخر الشهر فقضى به ونادى المنادي في الناس أن هذا آخر يوم الصوم وغدا يوم العيد فبروا الهلال عشية هذا اليوم والسماء مهيبة قال ألقى المحققون من علماء البلد وأقنيت بأن لا تترك التراويح هذه الليلة ولا يفترون غدا وان قضاء القاضي بهذا لا ينفذ وقد عدا صوم ذلك يوم الثلاثاء ولم يجز لهم صلاة العيد (س) صاموا ثمانية وعشرين يوما ورأوا هلال الفطر نظرا رأوا هلال شعبان وعدوه ثلاثين ثم صاموا رمضان فضا يوما لا ثمهم بقنوا أن رمضان انتقص بيوم وقد يكون كذلك وان عدا شعبان ثلاثين من غير رؤيته هلال فضا يومين لانهم لم يتيقنوا بالانقضاء ولعلهم غلطوا (م) عن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان غلب الهلال بعد الشفق فهو من الليلة الماضية وان غاب قبله فهو من ليلته . في الفتاوى اذا وصل الصوم الا في الايام المكروهه كرهه بعضهم لقوله عليه الصلاة والسلام اياكم والوصال والمختار انه لا يكره وتاويل الحديث انه لا يضر في الايام المنهية . صوم السبت بعد الفطر متتابعة كرهه بعضهم والمختار انه لا بأس به لانه وقع الا من من الموجب لكراهته وهو التشبه بالنصارى فان زيادة في العدد لا تستفاد من الشريعة (المختار) لمن صوم يوم عاشوراء ان يصوم يوما قبله ويوما بعده تخلفه لهم (المختار) أن تكره المباشرة الفاحشة لمن لا يأمن على نفسه وان كان بينهما ثوب (م) لا يكره أن يسل نومه ويلتصق به المأخوذة هذا وعن أبي حنيفة رحمه الله كره للصائم أن يفرغ من الماء

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(ا) لو قام الصائم لا يفسد صومه ولو عاد الى الجوفه ان كان ملء الفم أو أعاده فسد صومه في قولهم جعوا وان عاد يفسده فسد عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد وهو الصحيح وان لم يكن ملء الفم فلن عاد لم يفسد في قولهم وان أعاده فسد صومه عند محمد ولا يفسد عند أبي يوسف والصحيح قول أبي يوسف في هذا . صائم أكل الطعام فبق الحبوب من أسنانه ان كان قليلا لا يفسد وان كان كثيرا يفسد ولا يكره قدرا خاصة ولو أدخل ذلك القدر في فيه فابتلعه فسد عليه القضاء ويكفارة وان شربه وأخذ به ثم ابتلعه يجب أن يفسد وفي الكفارة أربعة أقاويل قال الفقيه ولا يصح أنه يجب الكفارة وعلى هذا رجل أخذ لقمة من الخبز يأكل وهو ناس فلما مضى فذا كراهه صائم فابتلعها وهذا كراهه ما قبل أن يخرجها من فمه عليه الكفارة وان خرجها ثم عاد فابتلعها فسد عليه وبه أخذ الفقيه ولو مضى لقمة وأمسكها في فيه لا يلحقه نام

ذكر ولا يبطل التزويج الثاني بذلك والله أعلم (سئل) عن رجل له امرأة في منزله تمنع عن وطئها هل تكون ناشرة بذلك أم لا (أجاب) لا تكون ناشرة بذلك وله وطؤها كرها عليها والله أعلم (سئل) عن الرجل اذا أكره الوطء وأقسرت الزوجة به هل تصدق وتحلل للزول أم يصدق الطل ولا تحلل للزول (أجاب) تصدق المرأة وتحلل للزول بعد الطلاق والعدة من الثاني والله أعلم (سئل) عن الزوجة اذا امتنع عن ارضاع الولد هل يغير عليه أم لا (أجاب) لا يغير الا أن لا يأخذ ثدي غيرها والله أعلم (سئل) عن من والفقر وهو متزوج بامرأة والولد غني هل تزله نفقة والدموز وجسه أم لا (أجاب) نعم تزله نفقتهما (سئل) عن المطلقة اذا كان معها ولمن المطلق غير رضيع وهو في حضنتها هل تستحق أجرة الحضنة على أبيه أم لا (أجاب) نعم تستحق أجرة الحضنة عليه والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته بانهل تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملا أو لا وكذا السكنى (أجاب) نعم تستحق عليه نفقة العدة سواء كانت حاملا أو لا وكذا السكنى والله أعلم (سئل)

والقصة فيه ثم انبه بعد ما طلع الفجر فابتلعها وهذا كترتيب الكفارة وفي الصبي لا كفارة وكذا في كل الفتي عند أي وسف فيه أخذ الفقيه عن الفقهاء أن جرح البراق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه ذكره في جامع الأصول وفي (انها) فشهدان أن الشمس قد غربت وشهد آخران أنها لم تقرب فافطر ثم ظهر أنها لم تقرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا تعرضها للسهادة على النفي الاصل في وجوب الكفارة أن الصائم إذا أكل متعمدا ما يتغذى به أو يتداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان والهيلج أو المسك أو الكافور أو الغالية أو الزعفران يجب عليه القضاء والكفارة عندنا وفي نسخة الشيخ القاضي الامام الاجل الاستاذ في (انها) ولو قال لا مرا به انظرى أن الفجر طالع أو غير طالع فربحت وقالت غير طالع فباعتها زوجها ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ في وجوب الكفارة عليه والصحيح أنه لا يجب عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة . المسافر إذا قدم من مصر وهو صائم فأتى أن صومه لا يحرمه فأفطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يفت فكذلك عند أي حنفة وأى يوسف رحمة الله تعالى وكذا الواسع المقيم صائما ثم سافر فأفطر لا كفارة عليه وكذا المرأة إذا أفطرت ثم لحضت والصحيح إذا أفطرت ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عند الثلاثة والاصل عندنا أنه إذا صار في آخر النهار على صفتلو كان عليها في أول النهار يساح له الفطر تسقط عنه الكفارة في اللبن . إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك فطرا فلا تمتد إلى الكفارة عليه فان كان بلغه الحديث وعلم أن صومه لا يفسد بالنسيان فعليه أن يتركه . وعن أبي حنيفة رحمه الله لا تتركه وهو الصحيح . ولو احتمل في شهر رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وان كان ماعلا فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في نهار الرواية . وعن محمد بن واسق في قها فأنه بالقطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هو الصحيح . ولو اغتاب فظن أن ذلك فطرا فلا يمتد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الفقيه تظفر الصائم (١) ولم يعرف تأويله قال طاعة العلماء عليه الكفارة على كل حال لان حديث القيس حديث لم يوثقه وثقة الحديث جاهل على نفي الثواب فلم يورثه شبهة ولو نظر الى محاسن المرأة فأنزل فظن أن ذلك فطرا فلا يمتد ذلك متعمدا فهو كالنبي قال البعض ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة . الصائم إذا دخل اصعبه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه هو المختار . في الحامى الصائم إذا عالج ذكره حتى أمسى عليه القضاء هو المختار ولو أفطرت في رمضان مرارا ان كفر الاولى تذا به الاخرى بالاجماع وان لم يكفر الاولى تكفه كفارة واحدة عندنا ولو جامع امرأته في نهار رمضان ثم مرض في ذلك اليوم تسقط عنه الكفارة وقبل لا تسقط والاول اصح ذكره في (انها) ولو حرج نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قبل تسقط عنه الكفارة وقبل لا تسقط وهو الصحيح لان هذا العذر ماضى قبل العد فلا يجعل عذرا الا به حصل من غير صاحب الحق فلا يؤثر في سقوط الكفارة وفي (انها) الامامة إذا أفطرت في شهر رمضان لصنف أصليها من عمل السيد من طين أو خبز أو غسل ثياب فان خافت على نفسها الوطئ تظفر عليها القضاء لا غير وكذا المنكوحة إذا أفطرت لهذا أو لغيره من المحرم والذي ذهب لسد الثبر أو لكرى التهرأشند المحرم وخاف على نفسه الهلاك بنى أن لا يجب عليه الكفارة ولو أفطرت وفي فتاوى السد الامام عن ابن الماروك إذا أفطرت في رمضان قبل التكفير عليه برقية واحدة وقال الفقيه عليه كفارتان عند علمائنا

عن الصغيرة إذا زوجها أوها وهي غير متبتهل بقط بذلك حتى الاموال الجسد من الحضنة أم لا يسقط ونفقتها على الاب أم على الزوج (أجاب) لا يسقط بذلك حتى الام والجسد من الحضنة ونفقتها على أبيها حيث لا مال لها والله أعلم (سئل) عن المطلقة إذا كان معها وابن المطلق وأرادت أن تخرج به الى بلد قريب أو تسكن عند أهلها والبلد مصر هل للاب منه ما من ذلك أم لا (أجاب) أن كان البلد المذكور قريبا بحيث يتمكن الاب من مطالعة ولديه يوم يرجع فيه ليس للاب منه ما والله أعلم (سئل) عن المسلم إذا كان له أب أو جد في فقر هل يلزم الولد الاتفاق عليه وإذا امتنع بغيره الحاكم عليه أم لا (أجاب) نعم يلزم الابن المومر الاتفاق على أبيه الكافر أو بوجه الفقير والله أعلم (سئل) عن المطلقة إذا قبضت النفقة لاولادها من والدهم تنفقها عليهم فادعت الاتفاق وادى الولد علمه فهل

(١) قوله ولم يصرف تأويله الخ عبارة فاضين واعتد على الحديث ولم يصرف تأويله ثم قال وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثنا أو فتوى اه وراجعه كتيبه مصححه

لها البيان أم تصنع (أجاب)
لاينة عليها وتصدق لانتها أئمة
(سئل) عن طلق زوجته طلاقاً
بائناً ومات في أثناء العدة فهل
بطل عدتها وتصدق الوفاة أم لا
(أجاب) لا تنتقل عدتها إلى عدة
الوفاة وعليها النكاح عدتها الطلاق
المذكور (سئل) عن شخص
حلف بالطلاق بآثاء أنه لا يفعل
الشيء الفلاني فأصدا بذلك عدم
الحلف وقد فعله فهل يقع عليه
طلاق أم لا (أجاب) نعم يقع عليه
الطلاق ولو منع عدم التقيد لأن
يشهد قبل الحلف أنه يريد أن
يحلف بذلك من غير قصد الطلاق
ويرى عدم الحلف (سئل) عن
رجل له على آخر دين حلف
بالطلاق أنه لا يخرج من البلدة
أنتى هاجها لأنه فوطاه دينه
وخرج من البلدة هل يقع عليه
طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
طلاق لأن الدين مفيد بحال
قيام الدين فإذا أوفاه وأمر أبطل
الدين (سئل) عن فرد زوجته
قدرا معلوماً في كل شهر فظن
كسوتها ولم ترض بذلك موصى على
ذلك مدقة طالب بالتدريس

(١) فوله لأن الزوج يجملها وان
كانت لا تجد كذا بالاصل وتفرغ
فعل فيه سقطاً أم محصية

وبنأخذ . وفي فتاوى السيد الامام ناصر الدين أبي القاسم السمرقندي القباب اذا دخل حلقه
لا يطرطد كرفي الاصل وقال محمد بن واقد محمد بن جماعة القياس أن يطرطد وفي الاستحسان أن
لا يطرطد به نأخذ . وفي الباقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى من مس على حلقه وهو نائم
أو جوف مع ثأته أو مجنونة لا يفسد الصوم في هذه الموانع كما قال زفر . ولو استألف قلن أن ذلك
فطرطد كل يفسد الصوم عليه الكفارة طالما كان أوجاهلاً ولو جامع بهيمة أو ميتة ولم ينزل
قلن أن ذلك فطرطد كل يفسد الصوم عليه الكفارة أن كان عالماً وان كان جاهلاً لا كفارة
عليه في الاصول (ج) اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان نوى في القضاء أول يوم عليه وان
لم ينو ثم أراه لان الحنفى واحد لكونهما من رمضان واحد . والتعيين في مثله ليس بشرط وان
كان من رمضان فإن لم يمين كما قلنا ساعد بعضهم لا يجرئه والمختار أنه يجرئه لما ورد كذا
الشهيد مع هذا كما نرى ينسب أن ينوى أول يوم عليه احتياطاً فيكتب في الفتوى هنا وكذا
في قضاء الصلاة احتياطاً في حين كند (ط) لا بأس بالصائم أن يستنقع الماء ويصب الماء على
وجهه هو المختار . اذا صام يوم التوروز حاز من غير كراهة هو المختار (ط) اذا أكل الشحم
غير مطبوخ يلزمه القضاء بالاتفاق والمختار أنه يلزمه الكفارة وان كل لما غير مطبوخ يلزمه
القضاء والكفارة بالاجماع . الصائم اذا عمل عمل قوم لوط في رمضان وجب عليه القضاء
بالاتفاق والمختار أنه يجب عليه الكفارة بالاتفاق أيضاً لان الكفارة في الزنا إنما وجبت لانه
قضاء الشهوة على الكمال وهذا المعنى موجود في اللواط . المرأ إذا كرهت زوجها
في شهر رمضان على الجماع فبما علمها كرهت قال بعضهم يجب عليها الكفارة والقضاء لانه اذا جاء
الانتشار زال الكراهة فنقض محمد في الاصل أنه لا كفارة عليه وهذا أصح لان هذا الظاهر بعذر
وبه يفتى الزوج اذا كرهها على الجماع لا كفارة عليها بالاجماع (١) لان الزوج يجملها
وان كانت لا تجد الفتى أو له . صائم غفل فدخل الماء أنه لا شيء عليه لانه لم يجد القطر
لا سورة ولا معنى لان الماء مما يتعلق به صلاح البدن وصوله الى الدماغ وان صب فيه بعد اقبل
يفسد صومه والمختار أنه لا يفسد في الوجهين جميعاً لان هذا الوجه معنوى فإذا انعدم المعنى
انعدم الاصل . اذا ابتلع مسحة بين أسنانه لا يفسد صومه لانه قليل فيجعل بمنزلة الزقاق
وان ابتلعها من الخراج يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار أنها يجب اذا ابتلعها
ولم يعضها لانه من جنس ما يتغذى به وفي (ذ) اذا ابتلع مسحة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه
بالاجماع . رجل نظر الى صائم يأكل ناسه لبعده أن لا يكره اذا رأى فيه قوة يمكنه أن
يتم الصوم الى الليل فالتفت إليه يلزمه اخراجه ويكره تركه حتى يجوز صومه يمين عند الكل
وان كان بحال يضعف الصوم واذا كل يتقوى على سائر الفرائض ببعده أن لا يخبره لان
ما فعله الصائم ليس بمصيبة عند كراهة العلماء فالكسوة عنه لا يكون معصية . أجموع على
كراهة صوم يوم العيد أيام التشريق ولو صام يكون ماثماً وفي (س) فبين أظفر في شهر
رمضان متحداً كره على السفر لانه سقط عنه الكفارة بخلاف المرض وفي قول كراهة العلماء
تسقط عنه وعند أبي يوسف رحمه الله لا تسقط وبناخذ . وفيه لو سافر في شهر رمضان ثم رجع
الى أهله ليصل شأنه فأكل في منزله ثم خرج القياس أن يجب عليه الكفارة لانه مرض سفره
فالتفت عليه فأخذه . وفيه ما يفرق قبل الزوال ونوى الصوم ثم أظفر متحداً عليه القضاء
واكفارة سواء كان عالماً أو جاهلاً إلا أن يكون جاهلاً استبقى فأبقى بالاطلاع وعن محمد رحمه الله

تعالى كان في أول النهار مسافراً لا كفارة بوجهه من الوجوه فيه تأخذ (ط) ولو نوى بعد الزوال
لا يجوز في الصيام كله بالاجماع

(فصل في النية)

في جامع الأصول وإن نوى قضاء رمضان وكفارة اليمين لا يصير شراعى واحد منهما بالاجماع ولكن
يصير مطوعاً . المريض إذا نوى صوم التطوع قال شيخنا رحمه الله تعالى أنه يقع عنه
الفرض بخلاف المسافر لأنه إذا قدر على الصوم صار كالصحيح أما المسافر فيقدره على الصوم
لا يخرج عن أن يكون مسافراً والسفر هو المرحض . إذا أصبح يوم الشك أو بالافتقار لم يبين
أمن رمضان فنوى صومه قبل انتصاف النهار يجوز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في
صوم يوم الشك . في الفتاوى صوم يوم الشك عن رمضان يكره في ظاهر الجواب بالحدیث
ولوتين أنه من رمضان يجوز عنه لوجود المأمورية فإن كان يوم الشك هو اليوم الذي يعتاده صومه
تطوعاً فالأفضل أن يصومه تطوعاً وعن محمد رحمه الله تعالى لو كان شعبان كلفه فطر أو صام يوم
الشك تطوعاً لأبأس به في قولنا وقول أبي حنيفة . واختار أنه يبقى في زمانه لكل يجوز أنه تطوعاً
من غير كراهة ثم اتين أنه من رمضان يحكمه حر وفي الفتاوى الصغرى لا يهل بالاكيل يوم
الشك فإن ظهر أنه من رمضان صام ويجز به عنه لم يعرف أن قارب وقت الزوال ولم بأنه الخبر
أفطروا نوى عن التطوع أجراه وفي (ط) قال بعضهم الإفطار أفضل لقوله عليه الصلاة
والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وبه أفتى محمد بن سلة وقال بعضهم الأفضل أن
يفطر إلا إذا وافق يوماً كان يصومه قبل ذلك وقال بعضهم يصوم يوم الشك مستوطماً غير اكيل
ولا عزم على الصوم فإذا تيقن أن ذلك اليوم من رمضان عزم على الصوم لأن النية في صيام
رمضان قبل الزوال جائزة وإن لم يبين أفطرقه عليه الصلاة والسلام أصحها يوم الشك
مفطر من متوهمين غير اكيل ولا عزم على الصوم إلا إذا كان صاحباً قبل ذلك فوصل يوم
الشك فلا بأس به والفتوى على هذا القول وفي (الخا) قال نصر الصوم أفضل وقال محمد
ابن سلة المفطر أفضل وهذا إذا لم يكن مقتضياً وقاضياً كان فالأفضل أن يصوم عن التطوع
ويبقى العلامة بالتكليف والانتظار إلى وقت الزوال في (الخا) الاكل قبل الصلاة يوم الاضحية
فيه روايتان واختار أنه يكره ويكره صوم الوصال وهو أن يصوم السنة كلها ولا يفطر في الأيام
المنية والأفضل أن يصوم يوماً يفطر يوماً أو صام الوصال إذا أفطرق في الأيام المنية المختار أنه
لأبأس به وعن أسد بن عبد الله قال كنت على باب الرشد اخرج أبو يوسف يوم الشك وقال
إن أمير المؤمنين أفطرق في شاة أن يفطر فليفطر فقلت له ما حاله فقال قلت ذلك فقال في أدنى
أنى صائم من شعبان

(باب الأعدار)

الحرج صدق شرعاً وموانع الضرورة مستثناة عن قضية الأصول ولا عبرة بخلاف المرض
والسفر الذي يبيح الإفطار ما يبيح القصر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه والمرض
الذي يبيح الإفطار ما يخاف الصوم وقوع الزيادة وقبل أن يصير صاحب فراش ومن العذر
السفر والمرض الذي يزاد بالصوم أو يرضى إلى الهلاك وجعل المرء أو رضاهما أنضر بالوله

عن المتفهل بأنهم الزوج ذلك أم لا
(أجاب) لا يلزم لعدم وضاحتها
قرره لها (سئل) عن شخص
حلف بالطلاق أنه لا يشكو فلا
لها كم فهل إذا وكل وكيل في
شكوا وشكاه لها كم يقع الطلاق
أم لا (أجاب) إن شكاه وكيله
لها كم لا يقع عليه الطلاق (سئل)
عن رجل تزوج بامرأة وهي عند
أبيها لم يحولها إلى منزله هل يلزمه
لها نفقة قبل أن يدخل بها أم لا
(أجاب) نعم يلزمه لأنها لم تسمع عدم
المانع من قبلها ولو كانت عند
أبيها (سئل) عن الصبي إذا
كان في حضنة أمه وبلغ سبع
سنين هل يأخذها الأب بلا تغيير لقوله
بين أم وأبيه (أجاب) نعم يأخذ
الأب إذا بلغ سبع سنين بلا تغيير
(سئل) عن الزوجة إذا امتنعت
من إرضاع الولد هل يجبر عليه أم لا
(أجاب) لا تجبر الآن لا يأخذ
نذري غيرهما تغيير (سئل) عن
قال لأمر أنه أنت على حرام ولم
يقصد به وقوع الطلاق هل يقع به
الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع
عليه الطلاق والله أعلم (سئل)
عن امرأة قالت تزوجها وأرأيتك
من المهر الذي عليك فطلقتني فلم
يطلقها هل يبرأ أم لا (أجاب)
لا يبرأ إذا لم يطلقها والله أعلم

الصوم والجوع الذي يخاف منه الهلاك والهرم المحرز عن الصوم أعذار مبيحة للأفطار لان التكليف بالصوم لهؤلاء يؤدي الى الخرج والخرج مدفوع شرعا الآن بين السفر والمرض نوع فرق فان المرض لا يبيح الأفطار بنفسه وانما يبيح الأفطار اذا خاف المرض على نفسه التلف أو ذهب عضون أو أعضائه أو زاد المرض وانما يعرف ذلك بجتهاده أو بإخبار الطبيب المسلم كالصلي التيم وعنده كفر أعطاء الماء لا يقطع الصلاة بدغمه إفساد الصلاة عليه كذا ههنا والسفر يبيح الأفطار من غير هذا التفصيل ووجه الفرق أن العلة الأصلية في إباحة الفطر ليست نفس المرض بل العلة المشقة والمرضى أنواع منها ما وجب المشقة اذا أصاب ومنها ما لا وجب المشقة اذا أصاب بل الكف عن الطعام خيرا من أكله فلا يصح للمريض علة لإباحة الأفطار على الإطلاق وأما السفر فالصوم فيه وجب المشقة في كل حال فصلى أن يكون علة لإباحة الأفطار والسفر ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه وهو عذر في سائر الأيام حتى لو أنشأ السفر بعدما أصبح صائما لا يحل الأفطار بخلاف ما للمرض بعدما أصبح صائما لا يحل الأفطار لان العذر جاء من قبل الحق في الفصل الثاني دون الأول

(باب التندر بالصوم)

في الفتاوى لوقال بالفارسية اكر بافلان من يوم خدابر ارمين يك سال روز ه ثم كلم بحب عليه صوم سنة على ما عليه جواب الكتاب والفتوى أنه يجب عليه كفارة بعين ولو قال يك ساله روز ه لا يجب عليه شيء لأم لا أدخل الهام في سال مار عازر عن سنة ما فيه فصار كالوقال لله على صوم أمس وقعة لا يجب عليه شيء فكذا ههنا في (الحا) أجمعوا على أن من أفطر خطبا أن يقتص فدخل المصلحة أو أكل متعدا أو مكرها أو أفطر يوم الثلث ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء ولا على المريض والمسافر والاصل أن كل من ماعرى صفة في آخر التبرار ولو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه التشبه في بقية اليوم عدنا . في جامع الأصول لو ألزم الصوم يومين متتابعين من أول الشهر وأخوه بصوم الخامس عشر والسادس عشر لان اليوم الخامس عشر من أول الشهر والسادس عشر من آخره . ولوضع المريض أياما ثم مات يلزمه القضاء بعد ما صح من الأيام في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى . ذكر الطحاوي المسئلة على الاختلاف فقال عند أي حنفية وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يلزمه قضاء الجميع اذا صوم يوما واحدا وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه بقدر ما أدرك وهذا غلط وانما نقل الطحاوي جواب مسئلة التندر وترك جواب هذه المسئلة وذكر أن المريض اذا قال لله على أن أصوم شهرا فان مات قبل أن يصح لم يلزمه شيء فان صح صوم يوما واحدا يلزمه أن يصوم بالاعطاء لجميع الشهر عند أبي حنيفة . وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد لا يلزمه الا مقدار ما صح فيه محمد رحمه الله تعالى فاس يجب الجهد بإيجاب الله تعالى وفي إيجاب الله تعالى لا يلزمه الا بقدر ما صح فكذا في التندر وهما فرقاه وجه الفرق أن توسع والقدرة فيما وجب بإيجاب الجهد ليس بشرط توجه التكليف الأخرى له أو التزم على نفسه ألف ألف حجة فانه يلزمه ولو لم يكن في وسعه عاقولا كذلك فما وجب بإيجاب الله تعالى لان الواسع فيه شرط لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها كذا ذكره في جامع الأصول وفي فتاوى الشيخ الإمام أحمد السكتي لوقال لله على صوم يومين في هذا اليوم يعني اليوم الذي هو

(سئل) عن طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى أنه طلقها قبلها طلقته وانقضت عدتها وصدقته على ذلك فزوجته فهل يعتبر تصديقها ولا يقع عليه الطلاق الثلاث أم يقع ولا عبرة بالتصديق المذكور (أجاب) يقع الثلاث ولا عبرة بالتصديق المذكور (سئل) عن أكل الخبيث اذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أم لا (أجاب) نعم يقع طلاقه بزواله (سئل) عن رجل اعتق متولاهه هل عليها عدة وهل عليه نفقة العدة (أجاب) نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسبب ما وافقه أعلم (سئل) عن طلق زوجته ثلاثا فأتاها دون الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل النكاح فهل لها عليه مهر كامل أم نصفه وهل عليها عدة أم لا (أجاب) لها عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة (سئل) عن رجل ادعى عليه زوجته أن يقر لها نفقة القدر الذي خلت في بقدر يساره فأدعى أنه مصروع عليه نفقة المصروع فهل القول لزوم أم لا (أجاب) القول لزوم حيث لا يثبت لزوم يساره (سئل) عن رجل له كة قصيرة لا يمكنه إدخالها داخل الفرج هل لها المطالبة بالتفريق (أجاب)

فيمسك عليه الصوم يوم ولوفى الله على جنتان في هذه السنة فتأمره جنتان ولوفى الله على عشر جنتان في هذه السنة فعليه عشر جنت في عشرين والفرق بين الصوم والحج أن اليوم معيار للصوم يتقديرو به ويستوعبه فلا يصح صوماً في يوم البتة والسنة ليست بحساب السنين ولا يتقديرو بالحج ولا يستوعبها بل يؤدى في أيام مخصوصة منها وقد ألتزم عشر جنت مضافة إلى سنة واحدة فصح الالتزام ثم لم يوجد إلا الاداء واحدة بقي التسع عليه وفي جامع الاصول لوفى الله على أن الصوم شهر رجب أو قال تعالى أن أحج سنة كذا أقسام سبع قبل ذلك يجوز عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وإن كانت عبادته المالية بأن قال الله على أن تصدق في رجب فتصدق قبله جاز بالاجماع والفرق لمحمد بين العبادات البدنية والعبادات المالية أن هذه شروع له تلقى بالوقت ولا تلقى بالوقت للعبادة المالية وفي (د) في فصل النذر والكفارات إذا جعل الله تعالى على نفسه حجاً أو عمره أو صلاة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة لله تعالى هذا على وجهين الأول أن يكون النذر مرسلاً غير معلق بالشروط وفي هذا الوجه يلزم الوفاء بما سمي ولا تنفعه الكفارة بخلاف الوجه الثاني أن يكون النذر معلقاً وأنه على وجهين أيضاً أن كان شرطاً يريد الحالف وجوده أو ما يلزم منه دفع مضرة بأن قال إن شئني الله تعالى مرضى أو رد الله تعالى عاقبي أو مات عدوي فعلى صوم سنة فوجب الشرط يلزمه الوفاء بما سمي ولا يخرج عن العهد بالكفارة بخلاف أيضاً وإن كان شرطاً لا يريد الحالف كونه فطبعه الوفاء بما سمي في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول إلى التصريح قبل موته بسبعة أيام وقال إن شافنا خرج عنه بصن ماسمي وإن شافنا خرج عنه بالكفارة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه بقي بعض مشايخنا بل نحو نصير بن يحيى وشاذان بن إبراهيم وهو قول عمر بن الخطاب وعائشة رضي الله تعالى عنهما به كان يقضى الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد وشمس الأئمة السرخسي والصدرا الشهيد فكانوا يقولون في هذا ضرورة ويلو الناس وهذا قال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم . في جامع الاصول لا يصح النذر بعبادة المريض ونسب الجنازات نحوهما من العبادات التي ليس لله تعالى من جنسها إيجاب لأن شرط صحة النذر أن يكون لله تعالى من جنس النذور به إيجاب هذا هو المشهور وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه يصح لأن شرط صحة النذر أن يكون المذكور به لا يخلق للعبادة لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون إلا أن واضعنا بعض العبادات فظفر أنه فإذا استتم على نفسه فقد نذر لا ينظر لنفسه فوجب أن يكلف المقضية الأصل ويصح النذر بالصوم والصلاة والصدقة والحج والاجتماع أما على ما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن شرط صحة النذر كون النذور به عبادة فظاهر وأما في المشهور فكذلك لأن الله تعالى من جنس هذه العبادات إيجاباً كالحج على من استطاع والصلاة والصوم على المسلم العاقل البالغ والزكاة على الغني ولا يصح النذر بقراءة القرآن لأنه ليس لله تعالى من جنسها إيجاب مقصود وفي النخبة رجل قال إن فعلت كذا أفادهم من ماله صدقة ففعل وهو لا يعلم إلا أنه قد درهم فله يلزمه التصديق بما عاك وهو قد مرأى درهم لا غير قال الصدرا الشهيد في واقعاته وهو المختار وهذا لأن المنذور فيما زاد على المائة لم يحصل في الملك ولا مضاف إلى سبب الملك فلا يصح وإذا قال الله أن أعطي هذه الرقبة وهي في ملكه فعليه أن يفي به فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يفي به

ليس لها المطالبة بالتصديق (سئل) عن المعتدة إذا سقطت سقط المهر بين خلقه هل تنقض به العدة أم لا بد من ثلاث حيض (أجاب) لا تنقض به العدة ولا بد من ثلاث حيض (سئل) عن رجل قال لا أمرأه أبعدى عني في غير غضب ولم يذكر الطلاق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع إلا إن نواه (سئل) عن رجل قال لا أمرأه أبعدى عني في فراش واحد فهل يكون بذلك مولياً أم لا (أجاب) لا يكون بذلك مولياً إلا بالنية والله أعلم (سئل) عن رجل قال لا أمرأه أن تزوجت عليك امرأة ما دمت في نكاحي فانت طالق ثم أباتها وزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه طلاق أم لا يقع (أجاب) لا يقع عليه طلاق لا تقطع البعوضة بالبنوية المذكورة والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجده مقطوع الذكر والخضتين هل يثبت لها النكاح أم لا (أجاب) نعم يثبت لها النكاح إن شاعت وصيت وإن شاعت رفعت إلى الحاكم ليقرق بينهما (سئل) عن طلق زوجته طلاقاً باتناؤه مبرها باقي فتمسه ثم تزوجها على مهر آخر واختلعت منه عليه هل يبرأ منه أم

فهي أثم ولا يجبره القاضي عليه . نص في أعيان الكفاي وفي الجامع الصغير من حلف بصدقة
جميع ماله أن يفصل كذا فهو بجمع ماله مكينا أو غشا وفعل ذلك ولا ماله وكفر بالصوم
ثم إن الموهوبة وهب جميع ماله فقد خرج من نذره وكفاره . روى هشام عن محمد بن
الله تعالى في زيارات النوادر أنه لو قال لله على أن أصوم يوم الفطر بقطر ولا قضاء عليه كاهو
منهب الشافعي رحمه الله تعالى . في الفتاوى أنها لو قالت لله على أن أصوم غدا وهي في
الصوم حائض وهذا من أيام حيضها فلم يظهر غدا فخطبها يوم مكاله لا لا اندري لعزل الدم
ينقطع غدا

(باب الاعتكاف)

ذكر في بعض شروح الأصل لو كان المعتكف مؤذنا فسد الثلثة من بابها هو خارج المسجد
أنه يقصد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند بعض مشايخنا . وكذا ذكر الحسن عنه
نصا وقال بعضهم لا يفسدهما في قولهم جميعا لأنه معذور في هذا الخروج احتياجه إلى سنة
الأذان فصار هذا كسنة الصلاة (ع) الصائم تقوفا إذا انزعكاف يوم صومه وذلك قبل
نصف النهار أو بعد مفلا اعتكاف عليه لأن الاعتكاف المنذور لا يصح إلا بالصوم فلو وجب
الاعتكاف وجب الصوم وصوم هذا اليوم من أول النهار أنه قد تقوفا بصدقه واجبا في
(ط) ما عظم من المساجد وكراهة فلا اعتكاف فيه أفضل لأن الصلاة فيه أفضل (ط) لا يجوز
الاعتكاف إلا بالصوم بالاتفاق . لو خرج إلى عيادة قلمريض أو شيع الجنائزة أو الحج أو يتلقى
الحاج فسد اعتكافه بالاتفاق ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر معين أو غير معين يدخل
المسجد قبل غروب الشمس من اليوم الذي تنبه الشهر بالاتفاق . ولو قال لله على أن اعتكف
ليلتين يحسب عليه ليلتان يومهما قد دخل المسجد قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن
يعتكف فيها فاعتكف فيها ثم ومها ثم الليلة الثانية ثم ومها ثم يخرج بعد غروب الشمس من
اليوم الثاني بالاتفاق . ولو قال لله على أن أتصدق بهذه الدراهم في رجب جائز أن يتصدق في جادى
الآخره بالاتفاق . ولو قال في ذلك كله إذا جازى الله على أن أتصدق أو أصلى أو أصوم أو
اعتكف لا يجوز ذلك إلا في رجب بالاتفاق وإذا علم في هذه الأربعة بقدم فلان من القبلة يجوز
له تعجيلها قبل قدمه بالاتفاق لوقوع الشك في وجوبه

(باب صدقة الفطر)

الوقت المسحب لأدائها بعد الفجر قبل أن يصلى الإمام تصل إلى الفقير فيصلى فارغ البال
فهذا أفضل أوقاتها . في جامع الفتاوى أين يؤدى فطره للمالك في ظاهر الرواية يؤدى حيث
قال المالك وحكى ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع عن هذا وقال يؤدى
حيث المالك والرواية مشهورة وذكره الصدر الشهيد حسام الدين في الوافقات في باب
الاضحية بعلامة النون ونسب القول الأول إلى أبي يوسف والثاني إلى محمد بن حاتم
يوسف . روى جرحا للوجوب بدون سببه بخلاف الزكاة فإنه يؤدى بها حيث المال يتعلق بالوجوب
المال ثم حسب يؤدى من جزء التصاب ويسقط جهلا كولا كذلك هنا وفي جامع الأصول
الولين الذين إذا مات أحدهما وأعرض فصدقة الفطر على الآخر بتمامها بالإجماع . وفيه

يعبر من الأول والثاني (أجاب)
يعبر من المهر الثاني دون الأول
(سئل) عن امرأة أتت زوجها
أن يطلقها طلقه على باقي صداقها
عليه ونذره معلوم عندهما فطلقها
ثلاثا هل يقع عليه الطلاق ويبرأ
من باقي الصداق أم لا (أجاب)
بمعنى عليه الثلاث ولا يبرأ من
باقي الصداق عند الإمام الأعظم
(سئل) عن امرأة أذاعت طلاقا
على زوجها من مدساة فأنكر
وثامت بينه وقضى جهل عليها
العدين وقت الطلاق أم من وقت
القضاة (أجاب) عليها العدين
وقت الطلاق (سئل) عن المطلقة
إذا دفعت الولد إليه اختارها أم
هل لها أن تخدمه بعد ذلك (أجاب)
نعم لها أن تخدمه بعد ذلك ويستمر
في حضانتها إلى أنها ينها شربا
(سئل) عن طلاق زوجته وأذعت
أنها حمل هل تصدق بقولها أم
لا بنبوته وإذا كانت تصدق
بقولها هل يلزمه أن يتفق عليها
إلى أن تقر بانقضائه (أجاب)
نعم تصدق بقولها ويلزمه الاتفاق
عليها إلى نهاية سنتين من حين
الطلاق ثم يقر بانقضائه بعد ذلك
السنة (سئل) عن طلاق زوجته
فأدى بصدقتها أنه ضفها وهو
ذاهل البعض هل يقبض منه ذلك أم لا

صدقة الفطر لا تسقط بالتأخير وإن طالت المدّة وكذا الافتقار وهو المختار وفيه الاختلاف في جعل صدقة الفطر معروف ذكر في (ط) أنه يجوز تجهيله إذا دخل شهر رمضان وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وفيه اتفاق المشايخ على الجواز في خبر الحنطة والشعير واختلّفوا في طريقه بعضهم قالوا يجوز بطريق العين إذا أدى من غير عن خبر الحنطة وبعضهم قالوا يجوز باعتبار القيمة وهو الأصح لأن الخبر غير منصوب عليه وإن كان نظير الحنطة في القوة لأنه ليس نظيره في القدر ولا في الحنطة مكسفة والخبز مؤزّن وفيه لا يجب على الجدة إذا كان غنيًا صدقة فطر ابن الابن حال عدم الأب في ظاهر الرواية لأنه ليس له ولاية مطلقة فله يجب الأب كالأخوة وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تجب عليه كالأب وإن كان الأب جبالا لكنه فقّه ولا ولا يجد لا تجب على الجدة صدقة فطرهم بالأججاع لانتفاء السبب وهو الولاية (ط) المسافر والمريض إذا أفطر في رمضان لا تبطل عنهم صدقة الفطر لأن سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر

(كتاب الحج)

في فتاوى النصارى عن جماعة من مشايخ بلطغان الحج ليس بضرورة في زماننا قال صاحب جامع الفتاوى ذلك الزمان كان كافرة وإنه إلى زمانك وفي الجملة أمن الطريق من شرائط الوجوب بخلاف وخوف الطريق كعدم الزاد والراحلة والمختار ما قاله الفقيه أبو الميثان لأن الأمن في الطريق إذا كان غالبًا يجب والأفوق ساقط . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحج تطوع أعظم أجرام الصدقة لما فيه من عناية البدن مع النفقة والصدقة أعظم أجرام الصدق لأنه يستفيد من عوضها على أهله والآء (ن) من حج مرة فأراد أن يحج أخرى فاختار أن الصدقة أفضل لأن نفعها متعددة على الحج (ن) الحج راكبًا أفضل من المشي كيلا يسهو خلقه بالحج والمختار الطريق إذا كان قسريًا فالأفضل أن يحج ماشيًا وإن كان بعيدًا فالأفضل أن يكون راكبًا

(في الجنائز)

وليس فيما أو أكثر من غير ضرورة وأمر قد مال ثم تركه عليه بعدما كفر ولم ينزع فهدأ غزاة ليس مستقبل لا تجزئه تلك الكفارة في قولهم جمعوا عليه كفارتان . عن محمد بن أبي حنيفة أن جد صدقته أجمعه وميتة كل الصيد لأن هذا ميتة حلالا والآخر ميتة حقيقة (١) وهو قول وإن أصاب لحم كلب أو صيد أحيايا كل لحم الكلب ويدع الصيد ولو وجد لحم إنسان ميت وصيد أو لحم خنزير وصيد أذبح الصيد وأكله لأنهما استويا في الحرمة لأن لحم الإنسان حرام حقًا للشرع وحل للصيد والصيد حلال للشرع وحرمة الخنزير أعظم ولو وجد صيدًا وما لا إنسان فإنه يذبح الصيد ولا يأكل مال الإنسان ترجيحًا لحق العبد والخروج عن عهده ذلك بسببه ولا كذلك الخروج عن عهد قتال الغير مطلقًا (ط) أوصى بأن يعطى بغيره هذا رجلًا ليحج عنه فدفع إلى رجل فأكراه الرجل فأفق الكراه على نفسه في الطريق وحج ماشيًا من الميت استحسنوا هو المختار ولوطاف الزبارة وهو جنب وطاق الصدق أيام التشريق كان طواف الصدق للزيارة وعليه ترك طواف المدروم بتأخير طواف الزيارة

(أجاب) إن كان يعرف أن خلق قد أصابه كان القول قوله ولا يقع عليه الطلاق واللاقبل ويقع عليه الطلاق (سئل) عن المرأة إذا خرجت من منزل زوجها بدون إنبه بلا عذر شرعي ثم سافر الزوج وتركها على حالها وله عليه نفقة مقررة فعادت إلى منزله في عينته هل تستحق النفقة من حين العود أم لا (أجاب) تستحق النفقة من حين العود استمرت في منزله (سئل) عن حلف بالطلاق والعق أنه لا يبطأ وجهه إلى أربعة أشهر رفضت المدّعة بطلانها فيها ما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم في ذلك أنها تدين منه بطلقة واحدة (سئل) عن العبد إذا تزوج حرة وأراد طلاقها فادّعى ما علم من عدد الملاك وما يدينها من العبدان كانت تحبس (أجاب) بذلك إيقاع الثلاث وعندها ثلاث حصص والله أعلم (سئل) عن الحر إذا تزوج أمة ما طلقها وما عتدها (أجاب) طلقها اثنتان وعندها حصتان (سئل) عن امرأة تزوجت برجل فوجدته مضطوع الذكور والمصنين من مرض أسفه هل لها خياران شأته أألمت بمضطوع شأته رفضت أمرها إلى الحاكم ليقرق بينهما

(١) قوله وهو قول كذا في الأصل والفتاوى فاضين أنه يأكل من أيهما شاء فراجعه كتبه معجبه

في قول أي حنفية فرجه الله تعالى لان طواف الزاوية يجعل في حكم العدم حتى لازمه القضاء
ليقوم طواف الصدرة مقام طواف الزاوية في عدم تركه طواف الصدرة والاجماع ودم متأخير
طواف الزاوية عن وقتها (انما) ان مكث الزاد والراحلة وهو صحيح البدن فلم يجر حتى صار زمانا و
مغلوبا لازمه الاجحاج بالمال بلا خلاف وأما الاعي اذا وجد الزاد والراحلة أجمعوا أنه لا يلزمه
المهجد فائدة بقوده وهل يلزمه الاجحاج بالمال عند أي حنفية لا يلزمه وعندهما يلزمه .

رجل أو مسمى بأن يبيع عنه وهو في تركه ان يبين مكان يبيع عنه من ذلك المكان بالاجماع ولو خرج
من بلد به يد المبيع فان قاوم أي أن يبيع عنه يبيع من حيث مات عندهما وعند أي حنفية
رجحه الله تعالى يبيع من وطنه وان خرج به التجارة والمسألة بماله يبيع من وطنه بالاجماع
قال صاحب الفتاوى رأيت في فتاوى النصرية عن الفقيه أبي حنيفة قال ان اخرج الاسود لما
أخرج من الجنة وضع في الركن فكل موضع بلغ فيه مزارعاه . عن سعد بن المسبب أنه
كان اذا دخل أيام العشر لم يقرأ الفاتحة ولا يمسح على رأسه ولا يشبهها قال ان المبركة
السننة لا يخرجه اخذ الفقيه قال الا ترى أنه ليس الخطب فيها ولا تركه تشبه فكذلك هذا وهو
المأخوذة . لا بأس بالعمرة في السنة كلها خلاصة أيام يوم عرفه ويوم النحر ويوم التشرية
(١) قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقول أي حنفية لان الصحيح أن المراد من يوم عرفه
عشرته فاما عند قوم عرفه فلا بأس بالعمرة فيها لان نصف النهار وحده هذا في جامع الفتاوى
ذكر الفقيه أبو الليث في المسائل دعا عرفت فأتى دعاها حاجز هو المختار قالوا وبكم
الصلاة تطوعا ما استطاع في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عن علي رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاتي مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما
سواه الا المسجد الحرام فأتى آخر الانبياء وان مسجدتي آخر المساجد (انما) واختفت عبارة
مشايخي في الأمور بالحق انا ج قال الامام خوارزمي رده عند أصحابنا رحمه الله تعالى أصل الحج
يقع عن المأمور ولا حرثا بالنفقة قال الامام السرخسي أصل الحج يقع عن الحر والدليل
على أنه لا ينفق الحج عن المأمور اذا ذبح المحرم صيدا أو كلبه قبل أن يؤدى جزاءه دخل ضمان
ما لكل في ضمان الجزاء بالاجماع . العيب الفاحش في الهدايا والفضايا يمنع الجواز بالاجماع
اذا حرم وفي يده صيد أمر بإرساله بالاجماع . اذا قتل المحرم صيدا أو ضمن قيمته وهو
يلقب جنة عن الضأن وهو الذي تجزئ به الاحصية أو نحوه فاشترى ونحبه ياب بالاجماع
اذا نوى الحج عن الفرض وعن النفل أجمعوا أنه يقع عن الفرض كذا ذكر في الجامع
الكبير

(كتاب النكاح)

في اسود اذا قال جئتكم حاطبا فقلت أو زوجتك نفسي كان نكاحا تاما (ن) طلب
من امرأته ما كانت وجبت نفسي منك وذلك بين يدي الشهود فقبل لا يكون نكاحا لان هذا
تمكن من زنا بها بدلالة الحد لا به حقيقة . ولو قال لا خير بين يدي الشهود وجبت ابني
منك فقبل كان نكاحا لعدم تلك الدلالة . في الفتاوى اذا قال عند الشهود لا خير واجعتك
فقبلت رضيت بنكاح لا نه نص . في أمان الجامع الكبير أنه لو قال لطلقتك أنا أو زلتا
انرا جعتك فقبسي حر منصرف الى النكاح لانه قد رتب النكاح والحمل ههنا لا يقبل الرجعة

(أجاب) نعم لهما التلويح ان شئت
أقامت معه وان شئت رفقته الى
الحاكم ليقرب بينهما والله أعلم
(سئل) عن تزويج يامعة غيره
ودخل بها ثم طلقها ثنتين واشترأها
بعد ذلك هل وطؤها أم لا (أجاب)
لا يجوز له وطؤها حتى تنكح زوجها
غيره بعد فاعدها لو دخل بها
وبينها ولو تنقض عدتها به والله
أعلم (سئل) عن امرأته كانت
زوجها في مرض موته أن يلقها
طلقة على ما صدقها عليه وقدره
كذا وأجابوا أنها ذلك ومات بعد
ذلك وهي في العدة منهل ترث من
مخلفاته شيئا أم لا (أجاب) لا ترث
ولله أعلم (سئل) عن قال
لامرأته أنت طالق طلق ماذا
يقع عليه (أجاب) يقع عليه
طلقت وإنه أعلم (سئل) عن
امرأة قالت زوجها طلقني فلا ما
فقال أنت طالق ماذا يقع عليه
(أجاب) يقع عليه طلقه واحدة
والله أعلم (سئل) عن رجل قال
لامرأة أجنبية ان تزوجتك فانت
طالق ثم تزوجها هل يقع عليه
الطلاق أم لا وان وقع عليه اخذ
هل عليه شيء من المهر أو لا (أجاب)
نعم يقع عليه الطلاق ويجب عليه
نصف الصداق اذا لم يدخل بها وان
دخل بها فلقها عليه مهر مثلها

(١) قوله قال محمد الخ كذا في
الأصل ولعل في الكلام نقصا
يشعر به التحليل قوله لان الصحيح
الحل هو تركه صحيحه

المعروفة فانصرفت اليه . اذا قال للرجل بالفارسية (خترخوش مرادادی) فقال (دادم)
فلانكاح بينهما لم يقل الخاطب (بذيرقم) . ولو قال (مراده) على وجه الامر وأقال الزوج
نفسه لمني فقال الزوجت تم النكاح ولا يشترط جوابه بقبوله بعد ذلك لان الامر بالتزويج
مقتضاه التوكيل والواحد يصح وليامن جانب وكيلا من جانب ومن كان بينهما المتابعة يتعقد
النكاح بقبوله (دادم) لا غير وأما قوله (دادی) ليس بأمر بل استخبار فلا يثبت التوكيل مقتضاه
في الفتاوى فان نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى يقول اختلفت المشايخ في هذا الفصل وعندى
يجهلون قولهم (خوشتن بوی زنی دادی از وی خریدی) بمنزلة الامر والامر يتضمن التوكيل
و سئل عن قال للرجل (خترخوش فلانة عن دلی كفت دادم وی كفت بذيرقم) أو قال
لامرأة (خوشتن بن دادی اوده) فقالت (دادم) فقال هو (بذيرقم) هل يتعقد النكاح قال
فيه اختلاف للمشايخ عند بعضهم لا يتعقد سوى قول (زنی دادم) أو (زنیده) وعند بعضهم
يكون نكاحا بدون ذلك وهو الأصح لان لفظ الاعطاء يثبت عن التليل والنكاح بلفظ التليل
جاز عندنا (انما) تزوج امرأته بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود لا يعرفون
اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يتعقد (ن) عن محمد قال أو خيفة زوجه الله تعالى كل شيء
يكون في الامتثال رتبة أو صدقة أو نحوهما فهو نكاح في الحرة وذكر في الأصل لو قال
أزواجك بكذا فقلت قطع صح ولا يحتاج فيه إلى أن يقول الزوج قلت (انما) رجل وامرأة
أقر النكاح بين يدي الشهود بان قال فارسية (مازن وشوین) لا يتعقد النكاح بينهما المختار
لان النكاح اثبات وهذا الظاهر وهما غيران ولهذا لو أقرب مال لآسان كاذبا لا يصح بملكه
(ع) لو قالت تزوجت بذا بعد ما تزوجت عرا وادعاهما الرجلان فهي امرأتان يذوق قول أبي
يوسف قال المصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي لان الاول اقرار فصيح ومأقات بعد ذلك ابطال
له فلا يصح (ن) اذا سميت المرافقة الصغرى باسم وفي الكبر باسم تزوج بالاعراف حتى لو صارت
معروفة بما سميت به في الكبر فرق بجهل به . خط لابنه الصغرى امرأة فقال أبو الهادي
الزوج (دادم ابن دختر ابني بهزادرم) فقال أبو الزوج (بذيرقم) يجوز النكاح على الأب
لوجود الاضافة من الاب إلى نفسه وان جرت بينهما مقدمات النكاح لان هو المختار وهذا مما
يحتاج فيه . في فتاوى أبي بكر الجزائري من له بنت واحدة اسمها فاطمة فقال وقت العقد
زوجت بنی عائشة مثلاً لا يشترى شخصها لا يتعقد لانه اذا لم يشر فیتعلق بالحكم بالمسمى
ويتعقد العقد التسمية وليس له هذا الاسم بنت . في الفتاوى ولو كانت بنتان فاطمة صفرى
وعائشة كبرى فأراد أن زوج الكبرى وعقد النكاح باسم فاطمة يتعقد النكاح على الصفرى
في الفتاوى تزوج ابنته بنهلهذا بنيه ثم خذ الزوج فادعاهما والمرأة كبره فتعقد ابنته
لا تقبل وقال محمد تقبل لانهما شهدا لهما بالاب بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لاتهما شهدان
له نعم لكانت قول شهد الاب يتعقد قوله فان أنكر الاب والمرأة والزوج يدعي فتعقدت بما جاز
بالإجماع (س) اذا زوج شهادة الله ورسوله لا يتعقد لعدم الشهود وعن أبي القاسم الصغار
أن هذا كفر اعتقاد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم الغيب . في الفتاوى بعث
الرجل خطا إلى أبي البنت فقال واحد منهم قلت وأقبلت لا يتعقد فان الكل خاطبون اذ
المعارف في مثل هذه الصورة هذا وهو أن يتكلم واحد والباقيون سكوت وكلهم يعدون خطبا
والخطاب لا يصلح شاهد افهذ انكاح بلا شهود والأصح أنه يتعقد عليه الفتوى لانه لا ضرورة

واقفه أعلم (سئل) عن قال لامرأته
هذه بنتي وهي صغيرة ومعروفة
التسب هل تقع عليه الفرقة بذلك
أم لا (أجاب) لا تقع عليه الفرقة
بذلك والله أعلم (سئل) عن شخص
علق لزوجه أنه متى تركها بلا
نفقة ثلاثة أشهر وأمر أنه من قدر
معين من حال صداقها عليه تكون
طالقاً ثم انها تشرت مدة تسفر
مدة التطليق وأمر أنه عند الحاكم
من القدر المعلوم المعلق على الراء
منه هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق
لعدم استحقاقها للنفقة في المدة
المذكورة والله أعلم (سئل) عن
الصغيرة اذا طلق تسعد بما اذا
(أجاب) تسعد بالشهور الثلاثة والله
أعلم (سئل) عن قرر لولدي نظير
نفقته وكسوته قدر ما معلوما في كل
يوم فحسب مده مشهور ولم يدفع له ذلك
هل لاهم المطالبة عليه بذلك لكونه
في حضانتها وان امتنع عن الدفع
يجبس أم لا (أجاب) لا يطالبها
عليه بذلك لسقوط ما عنه بحسب
الزمان حيث لم يأن لها في الاستدانة
عليه والاتفاق لترجع عليه بنظره
والله أعلم (سئل) عن زوج صغيرة
لا تطيق الجماع فطالبها أهلها بالخول
بها فامتنع لصغر هاهل بازملها
نفقة وكسوة إلى أن تطيق الجماع
ويدخل بها أم لا (أجاب) لا يلزمه

الى جعل كلهم متكلمين فحصل المتكلم على ما هو الموقوف شهودا بخلاف ما اذا قالوا قلنا
(ن) اذا تزوج المطلقة ثلاثا في التحليل ولم يشترط التحليل لا يكره بل يثاب عليه ذكره في
كتاب الحيل لانه لا يلزم بق التحليل الا هذا قالوا والوعد الذي ورد في الحديث على وجه شرط
التحليل (س) تزوجها على الفين بشرط الجبال وعلى ألف بشرط القمع مع الشرطان جميعا
بالاتفاق في (ق) فرق أو خيفة رجه الله تعالى بين هذا وبين ما اذا تزوجها على ألف ان
لم يخرجها أو الفين ان أخرجهما وجه الفرق أن غة وحديث الحاضر في التسمية الثانية لانه لا يدري
أخرجها أم لا وهما لا يخاطرون في التسمية الثانية لان المرأة على صفة القمع أو الجبال لا محالة لكن
لا يعرف الزوج وجهه لا وجب الخطر (ق) اذا زوج أمته من رضيع فباعت ولد فان ادعاه
المولى ثبتت نسب لعدم الفراش واذا كان الزوج محبوا يثبت التسبب من الزوج ولا يثبت من
المولى وعلى الزوج كمال المهرة في قولهم جميعا . في الفتاوى عن شيخ الاسلام أبي الحسن رحمه الله
تعالى أنه قال لا يجوز المناكحة بين أهل السنة وأهل الاعتزال لانهم كفار لان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قال القدرة تجوس هذه الامة وهم قد ربه لانهم يقولون خالق أفعال العباد العباد
فخالق على زعمهم ليس واحد فموجب جوس هذه الامة لهذا . اذا قيل أم امرأة أم امرأة أنه
أو امرأة أنجبية بقبحمة المصاهرة مالم يبين أنه قبل بضره وتلان الاصل في التحليل هو
الشهوة بخلاف المس والمعاينة روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الانشاء بالقلب بدون الانتشار
لا وجب حرمة المصاهرة وهو اختيار الشيخ الامام حسن الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قالوا
وهذا اذا لم يكن منتشر اقبل ذلك فان كان منتشران ازيدا فقول المس والتامس كان نظرا
ومساعن شهوة والا فلا وهذا كله في حق الشاب فان كان شيخا وعينا فخذ الشهوة في حقه أن
يضره قلبه بالانشاء اذا لم يكن متحركا قبل ذلك فان كان فبان يزاد تحرك قلبه بالانشاء وهذه
الجملة عن الشيخ الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى حكاه عن القمي عن أصحابنا رحمه الله تعالى
والنظر الى سائر الاعضاء لا وجب حرمة المصاهرة عند طاعة العلماء . في الفتاوى عن محمد بن
الحسن اخبرني فحصل من أصحابنا عن الحسن البصري أنه قيل له ان رجلا لجل له ان يتزوج
بأنثى قال سبحان الله العظيم يكون هذا قالوا نعم وصفوا له مختلفا فلذلك قال لا يحرم ذلك قال
محمد رحمه الله تعالى وبه تأخذ في صرة الفقهاء لو قيل للرجل جامع امرأة فلا يحرم عليه أمها
وابنتها كيف يكون هذا اقل له هو جامع مية

(فصل في حرمة الرضاع)

في الفتاوى اللبن الخلو طبا في الطعام اذا كده صبي واللبن غالب فاختلاف فيه بين أي خيفة وصاحبه
رحمهم الله تعالى معروف وأشرف الواقعات الصغيرة أن الخلاف فيها اذا أغمسه النار ما اذا
مسته لا يثبت الرضاع يثبت من جانب الأم كائنت من جانب الامهات عند أصحابنا جميعا
في الفتاوى ففقت البنات لتبين أو أقل أو أكثر واستغفرت عن اللبن ثم أرضعت لم يكن هذا
رضاعا حرم كما كذا روى ابن زياد عن أي خيفة روجه الله تعالى ركة الخفاف عن أصحابنا قال
الصراة شهد حسام الذين هذا اخلاف قول أي خيفة على ظاهر الرواية لان مدة الرضاع عنده
ستتان ونصف الرضاع في مدة الرضاع حرمه سواء فطم الطعام قبل أو لم يطم والعنوى على ظاهر
الرواية وأجاب الاستاذ فظهر الدين المرغباتي كآمال الخفاف أنه لا تثبت حرمة الرضاع وزاد

ذلك مادامت صغيرة لا تخجل الجماع
ولوليت البه في منزله ولا يخل
بها والله أعلم (سئل) عن الصغيرة اذا
طلق زوجها وأطلق عنه موليها هل
يصح ذلك أولا (أجاب) لا يصح
ذلك والله أعلم (سئل) عن
المرضى اذا طلق زوجته ثلاثا من
غير وثاها ومات في مرضه وهي
في العدة منهل ترث أم لا (أجاب)
ترثه والله أعلم (سئل) عن
رجل حبس امرأته بدون عليها هل
نها عليه النفقة وهي محبوسة أم لا
(أجاب) نعم لها النفقة والله أعلم
(سئل) عن رجل مات عن أم وله
الحمل منه هل لها النفقة في ماله
أولا (أجاب) نعم لها النفقة في ماله
حتى تضع والله أعلم (سئل) عن
الصغيرة اذا طلقت وزوجت
في أقل من أربعين يوما هل يصح
التزويج أولا (أجاب) لا يصح مالم
تغض عليها ثلاثة أشهر ويضرق
بينهما والله أعلم (سئل) عن
امرأة سألست زوجها أن يطلقها
على صداقها وعلى نفقة ولد هامة
مدمعة مية ثم انها دفعت الولد
لايه وأفق عليه مدة هل له
الرجوع عليها أم لا (أجاب) نعم
له الرجوع ان كانت اللدة معاوية
وانه أعلم (سئل) عن تزويج
امرأة مضقة وضقة قبل لمخول

فقال ولومت مدة الرضاع وهو لم يستغن بالطعام بل شرب اللبن وطلبه ثبت الرضاع وكان يقول العبرة قلنا موضوع ضرب المثل لمقضى آخر وهو قطع الخصومة بقول من تشبهه المدة عند الاختلاف في الطعام وعدمه فقطضي بقول من تشبهه المدة ومعنى الاستغناء هو الاكتفاء فهو للمعين في الباب فإذا تعذر الطعام اكتفى به لا تثبت الحرمة برضاعه بذلك قالوا والواجب التسامح أن لا يرضع كل صبي من غير ضرورة فإن فعلن فليصطنع وليكتن احتياطاً . في الانجاس تزوج بامرأته ولو لم تلد منه قط ونزل به ابن فهذا الابن لها دون زوجها حتى لو أرضعت به صبياً لا يجرم على ولهذا الرجل من امرأته أخرى في الانجاس لا أجر على والد الصبي بعد متيقن في قولهم جميعاً ولو كانت مدة الرضاع سنتين ونصفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . من غريب المسائل رجل تزوج ثلاث أخواته نسباً أو معة من رجل في عقد نكاح وهذا الوطء به كانت بين ثلاث رجال فادعوا فثبت نسبهم ومنهم وكان لكل واحد منهم بنت لأن هذه الجارية أم مضمرة أخواته من التسبوهن لانهما أجنبيات وكذا بعضهم لبعض فزوجهم جميعاً وأم من رجل . ورجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحب فوالت كل واحدة ابناً لكل واحد من الابنتين ثم صاحبه ولو تزوج كل واحد بنت الآخر فوالت كل واحدة ابناً لكل واحد من الابنتين ثم صاحبه (م) إذا عرفت هذا لا يخفى عليك حكم النكاح . رجل تزوج امرأته وزوج أمها ابنة فوالت ابنتان فإن ابن الابن عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الابن ولو تزوج الابن الأم وزوج بنتها ابنة فإن ابن الابن عم ابن الابن من قبل أبيه ويكون أيضاً الامن قبل أمه أما ابن الابن فله ابن الا من قبل الابن وابن الابن من قبل الأم (ع) غلام أدرك جميع العقل ثم جن جنونه لم يطبقا فزول أمه في النكاح وغيره وفي عود الولاية اختلاف عند أبي يوسف لا تعود عند محمد تعود وعن الفقيه أبي بكر المدائني أن على قول علمائنا الثلاثة تعود ولاية الابن بالاختلاف الابن اذ جن أوعته لا تثبت الولاية ثلاثين على ماله على قول الكل وهل تثبت ولاية التزويج عليه فعلى قول من يقول تعود الولاية للاب في المسألة المتقدمة تثبت الولاية لابننا وهو الصحيح لقيام الحاجة والهمز . وفي فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل البصري القاضي على تزويج الصغيرة التي لا ولها أن شرط ذلك في عهده والافلا لانه مستفيد الولاية من السلطان فإن زوجها لم يكن في عهده ثم أذنه السلطان فلجأ ذلك النكاح لم يجر قال الصدوق الشهاب بن الحسين الصميم أنه يجوز . إذا غاب الوالد الأقرب للصغيرة غيبة مستقطعة زوجها الأبعد زال المانع والاختلاف في التقدير معروف والصحيح ثلاثة أيام وهي مسيرة سفر كذا ذكره الصدوق الشهاب بن الحسين الذين في شرح مختصر الكافي قال ويقفه وهو موافق لما قالوا أنها مقدرة بعدم الانتظار لأن الانتظار إنما قيله معتداً وأياماً كثيرة غير معتداً وأدنى مدة الكثير هذا

(نوع في تزويج الابن والجد)

بأنه قال لها أيتها زوجة ولدي ذكر الزوج والمهر فستفتر زوجها فقال لا أرضى لا ينشد النكاح عليها ولها أن ترد لأن مع جهاتها لا يتم الرضا وإن ذكرها ماتت ولم يصبر ردها بعد لأنه الرضا وإن ذكر الزوج دون المهران وهما متصفون زوجها بهر مسمى فلا لانه إذا وهبها فقام الصديق يكون بالتزويج والمرأة عالة بتم الرضا أما إذا زوجها بهر مسمى فقام الصديق بالزوج وذكرا البطل وهي غير عالة بالبطل فلا يتم الرضا بهذا العقد هذا إذا أخبرها قبل العقد

وعادت الى الاول هل تعود بثلاث طلقات وأبنتين (أجاب) تعود اليه بأبنتين لأن الزوج الثاني لا يهدم الا بالانكحول ولم يحصل والله أعلم (سئل) عن قال لزوجه أنت مسمى في الحرام ماذا بارز بهذا القول (أجاب) يجرم عليه بذلك ويكون طلاقاً بآثان والله أعلم (سئل) عن تزويج ابنته القاصرة من آخر ولا بها الزوج فوجده عتيها هل للولي أن يرفع الزوج الى الحاكم لوجه سنة أو يقترب بلوغ الزوجة (أجاب) الزوجة المرافعة للما حكم بالذات والله أعلم (سئل) عن قال لامرأته أنت حرام على كاهي وأحق هل تطلق زوجته أم لا (أجاب) ان قوى الطلاق طلقت وان لم ينوشها فهو بلا والله أعلم (سئل) عن طلق زوجته وله منها ولد ثم تزوجت بأجنبي وطلبت الولي من الابن لتتزوج فاستنعى هل يجبر على إرساله لها أم لا (أجاب) لا يجبر على ذلك والله أعلم (سئل) عن شخص طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بغيره وطلقها فأراد الاول ردها فقالت له لم يطاني الثاني هل يقبل قولها في عدم الوطء ولا يحل للاول أو لا يقبل ويحل (أجاب) نعم يقبل قولها في عدم الوطء الثاني والله أعلم (سئل) عن التام إذا

فلو تزوجها ثم أخبرها فسكت فإن لم يدكر الزوج والمهر وهو الوجه الأول قال الفقيه أبو نصر
ينفذ وفريقه وبين ما إذا أخبر على هذا الوجه ثم تزوجها المختار أنه لا فرق بينهما فلا ينفذ
في الوجهين . في الفتاوى قال لفته الكران فلا يخطبك فقال لا تزوجني حتى فاني لأريد
فزوجها من فسكت حاز هو الصحيح لأن السطفي زمان لا يمنع الرضا به . ولوقالت حين أخبرت
فكنت قلت لأريد فلا تألم تزعي هذا البيحز النكاح لأنها أخبرت عن إياها . بالفتوى زوجها
أوهافلها الخبر فقالت لأريد الزوج أو قالت لأريد فلا يفي الذي أخبرت أنها زوجت منه
فالمختار أنه يكون رد في الوجهين

(نوع في تزويج غير الأب والجد) (ن) غير الأب والجد والى حال علمهما وإذا زوج
أحدهما فلا احتياط أن يعقد مرتين مرة مهر مسي ومرة غير تسمية لأنه محتمل أن يكون في المهر
المسي نقصان فلا يصح النكاح فصيح الثاني جهرا مثل ولان الزوج يحلف بطلاق امرأة
زوجها بالغة أن تزوجت وأكل امرأة أو زوجها يصح الثاني فصل المرأة . وكذلك المختاران
كان المزوج أباً وجد اللعنين جميعاً عندهما وعند أبي يوسف لعن الثاني النساء اللواتي هن
من قوم الأب والجد ولاية التزويج عند عدم العصباء بإجماع أصحابنا كالاخت والعمه وبنت الأخ
وبنت الم . مولى العتاقة تزوج وهو آخر العصباء ذكرنا كان أو أنثى في قولهم جميعاً . في
التزوج الوليان إذا استو باطلهم مازوج جاز ولا يصح الاستر ولو زوجا نفذ السابق وبطل
الآخر قال عليه الصلاة والسلام إذا زوج الوليان فالسابق أحق وأذا وقعاً معاً ولا يدرى أيهما
أول لم يجزئني منهما إلا السابق لا يعرف إلا بالتصريح وهو لا يجزئ في الإضمار . في جامع
الفتاوى وأحاله إلى (ن) غير الأب والجد لا يعرف إلا بالتصريح من رجل جلد معق قوم أو كان كافراً ولها
أبوان وأبأه أحوار مسلمون فادركت فأجرت لم يجزئ هذا النكاح لم يقع موقوف لعدم كفاءة
الزوج لها وغير الأب والجد لا يعرف إلا بالتصريح من غير كف . حرزوج عشر نسوة على التعاقب
بغير إذن من قبلهن فأجزن لا يجوز الانكاح التاسعة والعاشرة لأن الموقوف ليس الانكاحهما
لأن الأقدام على الخلع فرد لا نكحة الموقوفة في الأربعة الأولى وكذا الأقدام على التسعة رد
الأربعة الثانية . لو قالت بلغني الخبر يوم كذا فرددت فقال الزوج بل سكت قال قول قوله عليه
إذا قال الشفيع طلبت حين علت بالشراء وقال المشتري ما طلبت قال قول قول الشفيع ولو
قال الشفيع علت منذ كذا فطلبت فقال المشتري ما طلبت قال قول قول المشتري والفرق في
ذلك أن الشفيع إذا قال طلبت حين علت فعله للقاضي ظهر في الحال وقد وجد الطلب الحال
فكان القول قوله أما إذا قال علت منذ كذا فعدت ظهر عمله للقاضي منذ كذا بأقراره وطلبه
منذ كذا لم يثبت فلا بد من الإثبات كذا ههنا . في (الحل) في المسئلة الأولى ولو كان عندها
قوم ولم يسمعوا منها رد أو هي بالغة لا يقبل قولها إلا فرددت النكاح حين زوجها الأب وهي بالغة
وأقامت البينة على ذلك قال الصدر والشهد الصحيح أن البينة لا تقبل . ولو زوج الصغيرة
غير الأب أو جد فقالت بعدما أدركت فدخلت نفسي حين أدركت لا يقبل قولها إلا أنها رد
بذلك لم يثبت عليها إلا وكانت مدعية صورته في لو أدركت فقالت لأرضي ثم قالت قبل
أن يفرق القاضي بينهما لم يرضت به وبقي على النكاح بخلاف البكر البالغة إذا بلغها الخبر بالنكاح
فردت ثم أجازت حيث لا يجوز لأن الرد هنا قدم لعدم الحاجة إلى تقرير القاضي فطل النكاح
أما ههنا بخلافه (م) (١) وبالله القلب لا يبطل خيار البلوغ . عن محمد بن الحسن ينبغي أن يختار

ملتق زوجته في حال النوم هل يقع
عليه طلاق أولاً (أجاب) لا يقع
طلاقه والله أعلم (سئل) عن
طلاق زوجته طلاقاً باناً وصديقه
وبينا أقرار بعدم الاستحقاق
هل يدخل في ذلك نفقة العدة أولاً
(أجاب) لا تدخل وتلزم والله
أعلم (سئل) عن فرد زوجته في
كل يوم قدراً معلوماً تغذي نفقتها
ورضت منه سنتاً فأراد الرجوع
عن التقرير وأراد أن ينفق عليها
تحتاج أم لا فله قبل له ذلك أم لا
(أجاب) له الرجوع في التقرير
وله أن ينفق عليها بقدر الحال
والكشفه والله أعلم فقال العلامة
المرتب لهذه الفتاوى الظاهر أن
محل صحة رجوعه عن التقرير إذا
تغير السعر بعد التقرير أما إذا لم
يتغير فلا فأن في الخاتبة ولو صاغت
المرتب زوجها من نفقة كل شهر على
درهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك
فهو لازم ولا يلتفت إليه إلا إذا تغير
سعر طعامه ويعلم أن ما دون ذلك
يكفيها هذا وقد ظهر الفرق لولانا
المرتب المذكورين بمسئلة ههنا
المقترى ومسئلة فاضحان فإن
مسئلة تقترى فيما إذا أراد أن
يلتم تخير بعد التقرير فله صحيح
لا رجوع عن التقرير ومسئلة
قاضي خان محلها ذاعى عدم

(١) قوله رضى خيب كذا في الأصل
وسر المقدم كتبه محصيه

الثالثة على فرضه لها أولا فيهما

فرق ظاهر (٢) فلا يحتاج الجواب
للمعاناة فيه بما ذكرنا (سئل) عن
زوج المطلقة هل يلزمه الكسوة
لطلقة ما دامت في العدة مع الغفلة
أولا (أجاب) نعم تلزمه إذا كانت
العدة ملوكة بمكة الطهر والله أعلم
(سئل) عن رجل له أمة استولها
ومات عنها هل تزوج بالعدة أو
عليها العدة (أجاب) عليها العدة
منه وهي ثلاث حضن كانت
تحيض والا ثلاثة أشهر والله أعلم
(سئل) عن مات عن زوجته
وله منها ولد صغير في حضنها
فأرادت أن تسافر به إلى بلد تسكن
بها هل لها أن تسافر أو يؤخذ
منها ويعطى إلى غيرها من حق
الحضانة (أجاب) إن أرادت
السفر به إلى بلد لها وقد كان
الزوج تزوجها منها فلها أن
تسافر به والا يؤخذ منها ويعطى
لن له حق الحضانة والله أعلم (سئل)
عن امرأة توفي عنها زوجها وهي
حامل فوضعت بعد وفاة الزوج في يوم
توفي فيه هل تنقض عتها بالوضع
المذكور أولا (أجاب) نعم تنقض
عدها منه بالوضع المذكور والله أعلم
(سئل) عن رجل تزوج امرأة أغنية

مع رؤية الصمحي وأدركت في جوف الليل بحب أن تقول بلسانها فصحت وتشد هذا أصبحت
وتقول رأيت الدم بالليل وفصحت النكاح لآتيه لم تصدق لامي (١) القاضي فلما التمار على
أظهر الروايتين وهى المأخوذة بها وهذه الجلبة في جامع الفتاوى . وفيها لو كانت رجلا تزوجها
بأنف فرزجها بتجسمها أو أخبره به فقالت لا يجزئ هذا إفعال الوكيل لا يكون الأمر إلا كما
تريدن فقالت عند ذلك وضيت صم بذلك المهر لأن قولها لم يجزئ لم يكن ردافا قالت وضيت
صافى عقد ما هو فافجاز (ن) وكل رجلا تزوجها امرأتها كما فاسدا فروجهما بالرجز
بخلاف ما لو وكل بالبيع الفاسد لأن التوكيل بالنكاح الفاسد ليس بتوكيل بالنكاح الصحيح لأن
النكاح الفاسد ليس بنكاح حتى لا يفيد الحل ولا يجوز طلاقها ولا طهارها إلى غير ذلك فإن لم
يصرا للمويرة وبلا لم ينفذ تصرفه كأنه لم يأمر به بتزوج فقط وأما البيع الفاسد بيع للماعرف
وصار الوكيل وكيلا بالبيع فإذا باع جازا فقد انفك إلى خير (س) لو قال لرجل زوج بنى هذه
رجلا ذن وبعم عشرة فلان وفلان فروجهما من رجل بهذه الصفة بدون مشورتها جازا لوصول
ما هو المقصود

(نوع في النكاح بغير مهر) (ن) امرأتها إلى القاضي فقالت انى أردت أن تزوج وليس
لى ولى ولا يعرف أحد فللقاضي أن يأذن لها بالنكاح لأنه لو كان لها ولى فله أن يأذن لها بالمعروف
فهذا أولى وأجاب القاضي الامام أبو على السغداني أن من ابتلى بهذا فالأولى أن يعقد ولا ينتظر
حتى يرفع الأمر إلى القاضي لأنه صرح رجوعه عن محمد رحمه الله تعالى شفعية المذهب ورجع
نفسها من شفعية أو سخط بغير ولى يجوز وهذا أدب المفتي لو سئل ما الحكم عند الشافعي يكتب
كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(نوع في الفضولي) (ن) لزوج رجلا امرأتها فبلغه فقال نعم ما صنعت أو أحسنت
أو أصبت بارك الله تعالى فيها فهي إجازة هو المختار لأن هذا يستعمل في الإجازة غالباً في الفتاوى
قبول التهمة وقبول المهر إجازة وقبول الهدية ليس بإجازة . رجل تزوج رجلا امرأة بغير
أمرها فبلغها فقالت بالقرسية (بدنيست) هل يكون إجازة قال محمد بن سلة ليس هذا إجازة وقال
محمد أبو نصر هذا عندى إجازة قال أبو الليثويه نأخذ . سئل أبو بكر عن امرأة تزوجها رجل
بشهادة شاهدين ثم أنكرت المرأة النكاح وتزوجت بآخر ومات شهود الأول فهل للزوج الأول
أن يتخاصمها ويخلفها قال ليس له أن يتخاصم المرأة من زوجها لأن إقرار المرأة الأول بعد
ما تزوجت الثاني لا يجوز فليأجر إقرارها ليس له أن يتخاصمها ما يخلف زوجها الثاني على عمله
فإن سخط برئ وإن نكل عن اليمين فله أن يتخاصم المرأة ويخلفها قال الفقيه هذا الجواب على قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمين في النكاح والفتوى على
قولهما . عن أبي القاسم قال رأيت في كتاب نصر بن يحيى عن أبي يوسف أن المال لا يعتري
الكفاءة قال أبو القاسم وأما فتى به قال الفقيه قول أبي القاسم أعجب إلى وبه نأخذ . عن أبي
بكر في امرأتها تزوجت بغير إذن وليها غير مكف قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها
منه ولو لها أن يتخاصم قال الفقيه وبه نأخذ (ن) عن أبي نصر في رجل تزوج امرأة أنكحها
فأسدا فاحتاجت بولدين أى وقت يعتبر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى من وقت التزوج
الستة أشهر وفي قول محمد رحمه الله من وقت الدخول إلى الستة أشهر قال الفقيه وبه نأخذ
ولو كان النكاح صحيحا لاحتاجت به لستة أشهر فصاعدا من وقت التزوج وثبت النسب في قولهم

مصححه

مصححه

مصححه

مصححه

مصححه

الاتفاق على الجارية أولاً (أجب)
 يلزمه الاتفاق على جارية واحدة
 ان كان غنياً والله أعلم (سئل)
 عن يمتع عن الاتفاق على زوجه
 هل يجبهه الحاكم حتى يفرض
 لهما ما يقضيه أم لا (أجب) نعم
 لما كذا (سئل) عن رجل
 قرر لزوجه في كل شهر قدراً معلوماً
 في نفقة كسوتها عليه وورثته
 منه بذلك وانفصل بحكم حاكم
 حتى واختار بهذا فكأن يرجع
 وتطلب منه الكسوة أصنافاً تناسبها
 فهل لهذا أم لا (أجب) نعم لها
 ان يرجع ولو بعد ذلك وتطلب
 كفافها من نفقته منسباً بقدر
 الحال (سئل) عن طابع
 زوجته وتركها بالنفقة وله
 مال عند واحد وسألت القاضي
 أن يفرض لهما في ماله بقدر الكفاية
 ويأمر من عنده المال بدفع ذلك
 نهافهل يجيبها الحاكم لهذا
 أولاً (أجب) نعم يجيبها لهذا
 ان كان القاضي عالماً بالزوجة
 وبالمال أو يصدق من عنده المال
 على ذلك حيث لم يكن في علم القاضي
 ذلك (سئل) عن شخص طلق
 زوجته وله منها ولدان قرر لهما
 في نفقته ما يحتاجان اليه من الكوازم
 الشريعية في كل يوم قدراً معلوماً
 لمدة معلومة وأقامها عندهما
 (١) قوله بأن الثابت كذا في
 الأصل الذي يبدأ لعل فيه نقصاً
 ونحوه يقولونه الكلام والله أعلم
 وليكن العاتب واجب الخ فرق بركبه
 معجمه

جعلوا وادخل بها ولم يدخل . في الفتاوى تعتبر الكفافة في الحرقه هو المختار قالوا
 الحب يكون كذا لتب حق ان الفقيه يكون كذا لعل في غير الفقيه لان شرف العلم راجح
 القدرة على اتمام جمع المهر ليست شرطاً لخلاف . عن محمد رحمه الله تعالى المختار
 في القدرة على النفقة نفقة سنة لان التي صلى الله عليه وسلم كان يدخل لبعاله نفقة سنة والقياس
 نفقة شهر مع القدرة على المهر اعتبار الأقل ما يقضيه القاضي في النفقات وهو المأخوذة .
 اذا تزوجت بغير كف وقول دفع الامر الى القاضي ليضغ وان لم يكن خارجاً حرماً منها كان
 الم هو المختار لان حق المصومة للمولى دفع المهر وهو وليها وفي الشروع فسخ النكاح لعدم
 الكفاية لا يكون الا عند القاضي لانه يفسخ نقصان عنك فيه فأنشأه الرب العيب وقبل التفرق
 أحكام النكاح قائمة فاذا فرق لعدم الكفاية كانت الفرقة بغير طلاق لانه تفرق بلا دفع الضرر
 عن الاولياء بغير طلاق حقيقة ولا مهر لهما ان لم يدخل بها

(فصل في تزويج الفضولي)

في قولنا فيم من الدين التسقي رحمه الله تعالى عن استاذ شيخ الاسلام أبي الحسن أنه سئل عن قال
 كل امرأ تزوجها فهي طالق ثلاثاً ما ان قطعت كذا وقد فعل ذلك قال يعقده فضولي وهو محير
 بالفضل فلا بحث قال وعلى هذا أدركنا ما يشناؤا سادتنا رحمهم الله تعالى قال نعم الدين
 التسقي علماء السلف اختلفوا في الجواب منهم من حيث بالقول والفضل ومنهم من لم يبحث بها
 ومنهم من لم يبحث بالفعل لان الحالف لم يبحث نفسه الا بالعدوانه غير طاعة اذا حاز بالفعل أملاً
 لان الفعل ليس من جنس العقد فقد حكى نعم الدين الحكاية والمطالبة التي جرت بصرارى بين
 الشيخ الامام أبي أحمد الصاوي والشيخ الامام محمد بن ابراهيم المديني وبين صاحبها اتفاق الجميع
 على عدم لزوم البحث بالأجارة فعلا وهو بع المهر اليها أو وليها اذا كانت صغيرة . ولو قال
 كل امرأ تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثاً قال بعضهم يجب أن تطلق وان أجاز نكاح الفضولي
 فعلا وقال بعضهم لا وهو المختار

(فصل)

(ن) تزوج امرأتى على التفردهم نقد البلد فكسدت فعلى الزوج قيمته يوم كسدت هو المختار
 والمختار في زماننا أن يكون العقد بالذهب أو الفضة لعدم تغيرهما . في الفتاوى (ع) لو تزوجها
 على هذه الاواب العشرة فلذاهي أحد عشر فان كان مهر مثلها أجود العشرة بزيادة فلها أجود
 العشرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه بقي لان المهر إحدى العشرين أجودها وأربعينها
 فصار كالزوج لهما على أحد هذين العبدن وجوبه كذلك فانه وحدها تسعة فلها التسعة لا غير
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه بقي فرق بين هذا وبين ما اذا تزوجها على هذه الاواب
 العشرة الهروية فلذاهي تسعة حيث كان لها التسع فوجب آخره ويوسط بالاجماع لان في
 المسئلة الاولى الملقوط ثوب مطلق وانه لا يصلح مهر لهما حتى لو تزوج امرأتى ثوب مطلق
 يجب مهر المثل (١) يكن الثابت واجباً لعدم جهة تسمية وفي المسئلة الثانية الملقوط ثوب هروي
 وانه يصح مهر ادني ثمنه ومقوجب تنصيف المهر بالطلاق قبل النكاح وهو هال تعتبر
 قيمته يوم قبضه بالاجماع في جامع الأصول تزوج امرأتى عتق اختها أو على طلاق ثلاثاً أو

فصاحبه عليها يجب مهر المثل بالاجماع لان الموجب الاصل في لبب النكاح مهر المثل . اذا
اختلف ورثة الزوجين في أصل التسمية قالوا يفتى بمهر المثل على قولهما في (الحا) وانما يصار
الى المسمى اذا كانت التسمية صحيحة من كل وجه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن وجه
عندهما . الاختلاف متى وقع بين الزوجين في وصف المهر فالقول قول الزوج بالاجماع كما اذا
اختلفوا في قيمة العبد المهور بعد موته . الزيادة المنفصلة المتوافقة من المهر ان كانت بعد
القبض لا تنصف وتنع نصف الاصل بالاجماع وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض . في خلوة
الاجماع العنة لا تمنع حصة الخلوة بالاجماع وكذا الحب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . اجمعوا
على أن الرجل اذا أخذ بداره أنه وهي جالس بين النسوان وأدخلها في بيته لاجتماعها والتساو
يعلم بزوجهم بكرة . قال بعض العلماء وجدت الرواية أنه يكره في هذه الصورة وان كان معها
البيت جارية المرأة اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنها تصح . وان كانت معها جارية الرجل
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح الخلوة وقال محمد رحمه الله لا تصح . ولو قالت تزوجت نفسي
منك بألف فقال الزوج قبلت بالفتوى فعلى الزوج أن يأن ان قبلت الزيادة وان لم تقبلها حتى
تفرق جاز النكاح بالالف ويجب أن يكون هذا على قولهما سواء على أن ألفين ألف وزاد قوله
الفتوى (ع) تزوجها على ألف الى سنة ثم أراد الدخول قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان
شرط ذلك في العقد جاز وان لم يشرط فكذلك عند محمد كافي البيع وقال أبو يوسف القياس
كذلك لكن في الاستحسان ليس له ذلك لانه أمر فالحش وهذا بخلاف ما اذا أدى المجهل من
المهر فانه أن يدخل لان الدخول عند أدائه مشروط عرفا فيكون كالشرط نصا أما
اذا لم يؤد شيئا والكل يكون مؤجلا فالدخول غير مشروط لانصا ولا عرفا فلم يكن له أن يني
بها استحصانا على قول أبي يوسف والفتوى على هذا . في الفتاوى اذا سلمت المرأة نفسها دون
قبض المهر ثم أرادت أن تمنع نفسها حتى تقبض مهرها وقد دخل الزوج بها فخالف في مهره
والمختار له ليس له ذلك ولكن لها أن تطالب الزوج بالمهر المجهل كالبائع اذا سلم المبيع قبل
قبض الثمن فله لا علك استردا للمبيع وله أن يطالب بالثمن (ن) المختار له ليس له أن يخرجها
من بلدها الى بلدة أخرى لنفسه اذا زمان وله أن يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى
المدينة (١) ثم في كل موضع ثبت من نقص المهر للاب أقلها . والمختار له ينظر الى
مجهل مثلها من مثله عرفا والتقدير نصف المسمى غير ما خونه لانه قد يكون المهر خمسين ألف
دينار ولا يصح الا الاقل من الالف . والمختار له ما كان من متاع البيت سوى ما يجب لها
على الزوج فالقول فيه قول الزوج له من المهر وما كان مما يجب عليه من الثياب ومتاع البيت
فليس له أن يحبسها من المهر لان الظاهر بكذبه (س) تزوجها وبعث اليها هدايا ووعده
المرأة على ذلك ثم فارقهها وقال اني بعثت اليها ذلك عارية وأراد أن يسترد فالقول قوله ولكل واحد
منهما ما أعطى

(فصل في هبة المهر وبراءة)

(ب) اذا قال الزوج لامرأته غفر الله لك وجزاك خيرا عدوهت الى المهر فقلت أرى بخنيتم
أرى بخنيتم فقال الزوج اتهم وادعوا قلت أرى كواد يا سيد أرى كواد يا سيد فهذا الكلام يحمل
الرد والتقرير ولا يفرق بينهما الا الشهود فأي وجه تشهدوا بقضيته كذا ذكره والمختار ان

وأسقط حقه من طلبها منه الطول
للمتسوء كانت عزا أو متزوجة
هل اذا تزوجت للاب أخذها مع
عدم من يقدم عليها أو يمنع من
ذلك الا الشهادة كذا كر (أجاب)
نعمه أخذها ولا يمنع من ذلك
الشهاد المذكور (سئل)
عن شخص غني وله بالغ فقير
هل يزوجها أن ينفي عليه ويكسوه
أم لا (أجاب) نعم يزوجها ان
كان الاب عاجزا عن الكسب
(سئل) عن رجل حلف بالطلاق
أنه لا يسكن مع فلان مادام في
هذا الدار فانتقل فلان مدة وعاد
الى الدار هل له أن يسكن معه
ولا تحت عليه (أجاب) نعم
له أن يسكن معه ولا تحت عليه
(سئل) عن امرأة طلقت فالت
من الحاكم أن يقرنها ولولدها
نفقة على زوجها في كل يوم قدرا
معلوم فامتنع الزوج من ذلك
وقال أما أتفق عليهما بقدر
الحال والكفاية فهل يجبره
الحاكم على التقرير ويقر عليه
بدون رضاه (أجاب) لا يجبره
الحاكم على التقرير ولا يقر عليه

(١) قوله ثم في كل موضع ثبت
من نقص المهر للاب أقلها كذا
بالاصل وحرره من أصل صحيح اه
صحيحه

هذا يكون اقرا الا اذا قامت دلالة الكرم والاستمراء . في الفتاوى لو وهبت مهرها من الزوج فقال هو بعد ذلك اشهدوا ان لها على كذا من المهر فاختار الفقيه مخرجه الله تعالى انه يجوز اقراره فبطل كل الزوج زاد لها مهر باعتضى هذا الاقرار وهي قد قبلت تعصا لتصرفه عند امكان ذلك وانما شرطت قبولها لان الزينة في المهر لا تصح الا بقبولها . في الواقعات الصغيرة اذا حالت المرأة انساها على الزوج ان يؤدي المهر اليه ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح لانه صرح بالتمت له وهو من جيل اهل ميرقند . اذا ادعت الفين والزوج قالوا ما ادعته مهر مثلها او اقل منه فلها ما ادعته فان كان مهر مثلها اقل مما ادعته واقل مما اقربه الزوج فلها ما اقربه وان كان اقل مما ادعته واكثر مما اقربه الزوج فلها ما بين بعد ما تحالفوا وبدأ بالتصاف من الزوج وعلمه الفتوى وهو قولها خلافا لابي يوسف مخرجه الله تعالى . في فتاوى الصاعدي اذا ماتت وترك ابنه صغيرا فراه الاب فلها كبرنا صفة مهر أمه فقال الاب انفقت عليك حصتك من مهر امل صدق في مهر مثلها

(فصل في الاختلاف بين الزوجين في المهر والنكاح)

(ن) تزوجت زوج ثم انكرت نكاحه وتزوجت باخر وقد مات شهود الاول فليس للزوج ان يخاصمه لان الخاصة بالتحليف والمقصود منه النكول ولو اقرت صريحا بعد ما تزوجت باخر لم يعتبر اقراره على الزوج . في واقعات الناطقي اقام بينه عليها ثم زوجها او وهبته قبل بلوغها واقامت هي على انه زوجها بعد من غير رضا فاحتجتها أولى لانها ثبت امر احادنا وهو السلوخ فكانت أكثر انما ثبت فسبح النكاح ضرورة . في الفتاوى اذا انفق على المطلقة ثلاثا في العدة بشرط ان تنزع به بعد العدة ثم ثبت ان شرط ذلك تصاو رويت به انه ان يرجع عليها بعتل ما انفق لانه انفق بشرط فاسد وان لم بشرط فصالحه معلوم عرفا قال بعضهم يرجع وبعضهم لا قال الصدر الشهيد الصريح انه لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج عادة لا على شرط التزوج وذكر في الواقعات الصريح انه يرجع عليها (ن) لو نكح الاب بعد موت البنت ان الجهاز الميعوث معها كان عارية والزواج ينكر فالبنت على الاب لان الظاهر شاهد للزوج والمختار الفتوى ان ينظر الى العرف فان كان العرف مستمرا بان يبعث الاب الاشياء بجهاز الاعارية كافي ديارنا يحكم به وان كان العرف مشترا كافي القول قول الاب

(فصل في نكاح الارقاء)

لو تزوجت بغير اذن مولاه فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو قيلها بشهوة علم به او لم يعلم (لا) سئل نجم الدين النسفي عن له معتقة وطلب منه عيبدان تزوجها منه فآبى ثم بعد ايام نفقوا الى ان ياذن له فيسدى في التزوج فقال دستور يدامشك كسي را برز خواهد ولم يعين امرأة فتزوج ببنك المعتقة وقال المولى لا ارضى بهذا العقد احب بان النكاح صحيح لان الاذن العام يرفع النهي الخاص أولا (ح) رجل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان لم يبع جاز النكاح وان انتقض بطل في قول أبي يوسف خلافا لمحمد والمختار قول أبي يوسف لان البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل معنى فصل كما لم يكن فكان النكاح باطلا والله تعالى اعلم

بدون رضاه مع وجود الاتفاق منه بقدر الحال والكفاية والله اعلم

(كتاب الاعتاق)

(سئل) عن رجل قال في مرض

موته لبلر بتمهذام ولدى هل

تصير بك أم واده وتنتقم من جميع

المال أولا (أجاب) ان كان

معها ولد حين القول تنتقم من

جميع المال وتصير أم واده وان لم

يكن معها لا تنتقم من الثلث

(مسئل) عن رجل زوج

مستولمة من آخر فولدت واداهل

عليه السدوسبعة أم لا (أجاب)

نعم عليه كما مولاه لبيعه لان حكمه

حكم أمه يقتضي مهاجرت السيد

(سئل) من قال لعدده اعتقل الله

ولم يقصد بذلك عتقاهل يعق بذلك

أم لا (أجاب) نعم يعق بذلك وان لم

يقصده العتق (سئل) عن شخصين

بينهما عدا عتق أحدهما نصيبه

منه فهل يعق كله ويضمن

لشريكه فقه نصيبه أم لا (أجاب)

نعم يعق كله ويضمن لشريكه فقه

نصيبه ان كان موسرا واختار

الشريك فقصمه (سئل) عن

اعتق عبدا في مرض موته ولا

حاله سواء هل يعق كله او ثلثه

(أجاب) يعق ثلثه ويصي في ثلثي

قيمه مع عدم الاباحة من الورثة

(فصل في تابع الزوج أن يفعل أو لا يفعل وكذا الزوجة)

في الفتاوى لزواج أن يضرب المرات على أربع خصال وما هو في معنى الأربع ترك الزينة المشروعة والزوج يريدها وترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه وترك الصلاة والفعل والخروج من البيت ولا يجعها من زيارة الوالد في كل جمعة ولا من زيارة غيره من المأذون في كل سنة في الفتاوى بسعه فيما ينسب من الله تعالى أن يطلعها بنفذه من أذا سرها بالحصان وهو أن يعطيها مهرها ونفقة عتدها (ع) إذا تم فصل المرافقة أن يطلعها وإن كان لا يقدر على إيفاء مهرها فإمران من حصتها قال أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا ينبغي الله تعالى ومهرها في عتقه أحسن أن يطأمتها . هـ أن ينسرى ويتلف من الجوارى ما شاء وعن الحسن بن مطيع قال لو كان له ألف جارية وأربع نسوة فاسترى جارية أخرى فلامه إنسان يخشى عليه الكفر رأى على الأمام لقوله تعالى فانهم غير مؤمنين قالوا لو كان جالساً مع القوم فأخذ يسجد بركته وأدخلها بيتاً وأغلق الباب وعلموا أنه يطؤها يكره ذلك فإن الله تعالى قال في كتابه سرا في الفتاوى لا يجعل لها قطع شرعاً كما لا يجعل له قطع لحته فإن فعلت فعلها التوبة والاستغفار فإن أذن الزوج في ذلك فكذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولا نهى تصير منبهة بالرجل لقوله عليه الصلاة والسلام لمن الله التشبهات بالرجال ولا نهى نوع مثله . في أدب القاضي للخصائص تلك المرافقة طلبة الزوج بالجماع بعد الخلوة لأن الخلوة ليست بجماع حقيقة وإن تأكد بها المهر . ذكر الخصائص أن لها أن تقول لا أسكن مع والدك وأقرب بالثاني في الدار وأقرب إلى دارا وهذا محمول على الموسرة والشرقة . في الكافي ومختصر عصام إذا طام الرجل عند إحدى امرأته شهر فليس بالآخرى أن تطالبه بأن يقيم عندها أيضاً شهر إلا أن القسم لا يصير ديناً في النعمة لكن يستقبل القسم ويعدل ويسوى . في الفتاوى يكره أن تسافر يوماً أو معها زوج أو محرم والثلاثة أشد كراهة والصحيح عنهما أن ما دون الثلاثة أهون منها . لا تسافر مع عبدها خصباً كان أو فصلاً (س) لو سلمها إلى الزوج ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت فليس للاب أن يأخذ الزوج بطلبها لأن الطلب ليس من حقوق النكاح . في الفتاوى حامل أعتز الولد بطنها ولم يوجد سبيل لاستخراجها إلا أن يقطع إربا إربا إن كان ميتاً لا بأس وإن كان حيلاً يفتى بجواز القطع لأن هذا قتل نفس لصيانة نفس أخرى وهذا غير مشروع

(باب النفقة)

ذكر الخصائص في أدب القاضي في الجامع الكبير في الباب الثاني من القضاء إذا سلمت المرات إلى بيت الزوج وهي صغيرة لا تستحق النفقة متى تبلغ مبلغ الجماع والمختار في وقت ذلك إذا بلغت تسعاً قالوا وإن كانت بنت سبع أو ست وهي فخصمة ذات جثة فهي ممن تجامع وأما الكبيرة إذا طلبت النفقة وهي لم تزق إلى بيت الزوج بعد فلها ذلك إذا لم يطلبها الزوج بالنفقة ومن منابح بل من قال لا تستحقها إذا لم تزق إلى بيتها وفتوى على الأول وكذا أن طلبها الزوج بالنفقة وتبعدت بحق استيفاء المهر من المهر وإن كان يفرح في أن استوفى أو وجهه فلا نفقة لها والناترة هي الخارجة من منزله على كره وإن كانت في ناحية من بيته فليس بناترة وشرط الخصائص أن تكون مائة نفسها منه ولو كان المنزل ملكها فنفقة من الخول فهي فائنة .

(سئل) عن جارية يوطؤها باحات يوطأها دعت أمهم السيد وأسكره هل يقبل قول السيد بينه ويحل له معها يسوع وأنها ولا عبرة بقول الجارية مع عدم ثبوت إقرار السيد (أجاب) نعم قبل قول السيد بينه ويحل له معها يسوع وأنها ولا عبرة بقول الجارية مع عدم ثبوت إقرار السيد بالوك والله أعلم (سئل) عن قال لعبد أنت حقل موق بشهر ثمان السيد بعد شهر هل يبقى الصلح من ثلث المال أم من ججه (أجاب) يعق من ججع المال والله أعلم (سئل) عن قال لامت اعتقلت الله هل يقع عليه عتق بذلك سواء أؤام أو لم ينسوه (أجاب) نعم يقع عليه العتق مطلقاً (سئل) عن ملك أناس من الزنا هل يعق عليه أم لا (أجاب) إن كان إلا من أمعتق عليه وإن كان من أبيه لا (سئل) عن المحبوس عليه البالغ إذا اعتق عبدا هل يعق أم يتوقف على إجازة الحاكم (أجاب) يعق وعلى العبد أن يسقي فكاكه (سئل) عن شخص قال لعبد يابني هل يعق بذلك أم لا (أجاب) لا يعق على الصحيح كذا صرح في الخلاصة (سئل) عن مريض مثلاً زوجته جارية له وقبضتها وأعتقها ثم مات

لوعصبها تلصق وهرب بها وأجبت فلما ذكر الخصاص أنها لا تستحق وقد كرر بعض المشايخ أنها تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين الفتوى على قول الخصاص لما مر أن المعبى سقط النفقة على زوجها لثبوت الاحتباس من جهة الزوج وهي رواية الأصل والجامع . وللبينة النفقة إذا حرمت في بيت الزوج فإن زف إلى مريض بقدر كسر السرخس في شرحه أنه زدها إلى بيتها حتى تبرا فظاهر الجواب عنهم أنها تستحق وعليه الفتوى ولا يسوق في النفقة بينهما وبين خادمها وليس في التفاوت تقدير لازم لأن النسوة متفيعات خلافاً للامة والحرة المنكوحين حيث يسوى بينهما . في الفتاوى إذا أراد الفرض والزوج موسراً كل الخبز الحواري والقم المشوي والمرأة معسرة أو على العكس اختلوا فيه والصحيح أنه يقتصر على ما احتج إذا كانت موسرة والزوج معسر يفرض لها فوق ما لو كانت معسرة ودون ما لو كانت موسرين ولو كانت معسرة والزوج موسر يفرض لها دون ما لو كانت موسرة وفوق ما لو كانت معسرين وهذا معنى اعتبارهما هذا في الأصل . لو سألت حيسه النفقة لا يحبس أول مرة فإن عادت مرتين أو ثلاثاً حيسه لظهور ظلمه وليس العيب وقت سوف بل هو على الإبداء لأن يوثق أو يظهر كونه معسراً فإذا ظهر فقد استحق النظر إلى المسرة . والمختار أن يسأل القاضي عن حاله بعد محاسبه ولا ينتظر في ذلك مدته (ن) لو كانت له عامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة كافي الديون وفي (ب) عن أبي يوسف يقال لها خذ عامة أو نفقها أو الأول هو المختار . في أدب القاضي الخصاص إذا كان الزوج معسراً ولها ابن موسر يقال لأن أقرضه ويحجر على ذلك فإن أقرض نفقها عليه وشرح المسئلة أن نفقها على الزوج لأن الزوجة تسقط النفقة عن الحامد إلا أن الزوج لما كان معسراً وأبى الابن أن يقرض كان الزوج بمنزلة الميت فتفرض على الابن . في الفتاوى لو وصلت زوجهما على نفقة لا تنكحها ثم رفضته إلى القاضي فإنه زدها حتى يبلغها ما يكفيها أو يبطل ذلك الصلح لأن صلحها لا يكون أقوى من فرض القاضي ولو لم يقضها عامة لها أن تطلبه إلى كفايتها . امرأة بعد ما حلها القاضي أنه لم يعطها النفقة قبل أن يغيب وأعطاهما بكفيل ثم حضر الزوج وأقام البينة أنه كان أوفاهما أمرت بردها أخذت وله اختيار أن شاء استرد من الكفيل وإن شاعنها فإن لم يعلم القاضي بالنكاح بينهما لا يقبل البينة منها على النكاح ولا يعطها النفقة عند علمائنا الثلاث فرجهما الله تعالى خلافاً للرؤ وما يفعله القضاة في زماننا من قبول بينة المرأة على النكاح والفرض على الغائب قصاصاً بعمل الاجتهاد أخذوا بقوله وقضوا به لمساس الحاشية إلى ذلك . سئل نجم الدين القسبي عن زوج بنته ولو شئ لها الزوج لا يحلها لعدم جهازها إلى يتم ويطلب جهازها هل هناك طلب نفسها قال نعم (ن) قالت القاضي إن زوجي ريان يغيب فبذلني منه كفيلاً قال أو حنيفة فرجه الله تعالى ليس لها ذلك لعدم وجودها وقال أبو يوسف فرجه الله تعالى أخذها منه كفيلاً لنفقة شهر استحساناً وعليه الفتوى . إذا طلق الصغيرة المخسرة بها وهي بحيث تخدم فإن كانت غير مراهقة ينق عليها ثلاثة أشهر وإن كانت مراهقة أو ثمانية أشهر لا ما لم يكر محمد بن الفضل يدركها النفقة حتى يظهر فراغ رجها من حبس

الواهب هل يكون العتق نافذاً وتضمن القيمة للورثة أم لا (أجاب) نعم يكون نافذاً وتضمن القيمة للورثة (سئل) عن قال العبد بأسدي هل يعتق بذلك أم لا (أجاب) لا يعتق بذلك سواء أقرضه أو لا (سئل) عن تزوج عسيرة رجل وأنت منه ولد هل يكون حراً أو مرقوقاً (أجاب) يكون تبعاً لأمه يعتق بعتقها وإنه أعبر سئل عن رجل له حارة فأقرضه مرض موته أنها مؤمنة هل يصح إقراره بذلك وتصير أم ولد أم لا (أجاب) نعم يصح إقراره بذلك فإن كان معها ولد تعتق من جميع ماله وإن لم يكن معها ولد تعتق من الثلث كالمسيرة (سئل) عن رجل أعتق حارة له وملكها أمتعة معلومة وتسلها ثم أراد الرجوع في التملك هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له الرجوع مع بقاء العين المملوكة في يده المملوكة على حالها (سئل) عن المولى إذا أعتق عبده وفي يده مال وثيب هل يكره أخذه أم لا ويكون ذلك بعد (أجاب) لا يكره أخذه ولا يكره ولا حق العبد فيه لعدم ملكه والمولى أن يقهر ثوباً يعطيه يستعمره به (سئل) عن دبر عبدة يبرأ شرعاً ثم نعتب فهو مرنه مغتسل على نفسه أن يسجد ويشتري

(فصل في الكسوة وفرضها ومقدارها)

الصحيح في ذلك أنه يعتبر بهما كافي النفقة وفرض لها في الشتاء ما يغطيها ويغسلها وفرض لها

السراويل في ديار نامطلقا المحللة وإن طلبت لحاقا في الشتاء وقطيفة إن لم يكن يحتمل لحاقا وطلب فرأيت أنام عليه أرزبه القاضي من ذلك ما يلزم منه أي ما يستطوع منه . إذ مات أحد الزوجين بعد استئجار نفقة شهرا أو ستة قبل مضي المدة والنفقة فاقعة واستهلكه يسترد ما بقي من المدة عند محمد وقال لا يسترد م عليه الفتوى لأن النفقة والكسوة صلة والصلوات لا تصير ديناً (ب) إذ ماتت ولأهل لها يجبر الزوج على كفنها اعتبارا بحال الحياة خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (ن) سئل شيخ الإسلام الرستغني في المهر عن النفقة عن غاب غيبة منقطعة عن امرأته ولم يخلف نفقة لها فرفعته إلى القاضي فكتب القاضي إلى العالم يرى المهر عن النفقة موجبا لتفريقه ففرق بينهما فقال يصح إذا تحقق المهر قبله إذا كان الزوج عقال وأملأه هتافا هل تحقق المهر فقال نعم إذا لم يكن شيء من جنس حقها لأنه لا يجوز بيع هذه الأساليب للنفقة لكونه بمنزلة القضاء على الغائب وسئل مرة أخرى عن ساقية المذهب ففرق بينهما هذا السبب وقضى بذلك ونفذ القاضي قضاهم هل يصح فقال لا ففعل ولم والمسئلة مجتهد فيها قال لانهم قد يفعلون ذلك من غير تحقق المهر ورجاء رتسون ولو تحقق ذلك وكان قد خلا من الرشوة قال صاحب جامع الفتاوى والاحتياط في زمانه سند الباب لفساد الزمان وفشو الكذب والفتوى اليوم على هذا

(في المفقود)

ذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن الفتوى في موت المفقود على قول شيخ الإسلام أبي بكر محمد ابن الفضل والشيخ الامام أبي بكر محمد أنه يؤخر إلى سبعين سنة فقبب النفقة إلى هذا الوقت ولا يعتبر بموته بموت الأقران كما هو جواب الكتاب . في الفتاوى يحتاج له أولاد صغار يحتاج ويحمله ابن كبير موسر أجبر على نفقة أبيه وعلى نفقتهم أيضا لأن الأب كالميت لفقده ولومات غفقتهم عليه كذا هنا . الأب إذا غاب واحتاجت امرأته إلى النفقة فله أن تطالب ولزوجها علم كذا ذكر الشيخ أبو الحسن الرستغني والله أعلم

(فصل في نفقة ذي الرحم المهرم)

في الفتاوى لأحب الأعلى الموسر واختلفوا في قدره قال أبو يوسف هو النصاب المقتضى الذي يترتب عليه وجوب الزكاة وأشار الصدر الشهيد إلى أن الأسخوذية قول أبي يوسف قال ومن انتقص ملكه بنفقة الأقارب عن النصاب لا يجبر عليها وإن كان يعمل ويكسب وإن كان لا ينتقص يجبر عليها قال بويه يعنى لا محالة (س) من له كفاف وفضل عن قوته فلا نفقة عليه لذى الرحم المهرم منه حتى يكون له ما تادبرهم فصاعداً لأن الوجوب على الموسر ومنها به التيسار لاحد له فعتبر أقاله وهو المقدار بالنصاب الموجب لا المهرم لاخذ الصدقة هو العصب قالوا وكذا طالب العلم إذا كان لا يهتدى إلى الكسب لا تسقط نفقته عن الأب وإن كبرنا قلنا . ومن لأحب عليه نفقة محسبوا لا يجبر عليها لا يجبر على كفته بعد الموت ومن يجب ويجبر على نفقته يجبر على كفته كذوى الأرحام أو العبد مع المولى أو الزوجة وهذا قول أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف وقدم في أدب القاضي إذا تزوج العبدان مولداً كان كانت حرة فنقتهما عليه يباع فيها لظهور الوجوب في حق المولى لأنه أمر بذلك فإن ولدت منه

بدهو ودره هوسه أو لا وهل إذا كان على السيدين ولأهل المساواة له يبع في الدين باذن الحاكم أو لا (أجاب) لا يباع المدبر في الصورتين (سئل) عن له جارية يطؤها ويعزل عنها فباعت ولأهل يلحق به أم لا (أجاب) أن اعترف به ثبت نسبه منه والا (سئل) عن ذي دبر أمته تدبر شرعياً على يسا كم حتى وحكم بعتة فبعد مدة أسألت هل تصق بالاسلام أو لا تنق وهل عليها عاية أو لا (أجاب) لا تنق بالاسلام ونسب في بيتها وتنق بأدائها (سئل) عن شخص قال لعبد باني أو أبني هل يعق بذلك أو لا (أجاب) لا يعق بذلك

(كتاب الإيمان)

(سئل) عن رجل علق على نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طالقاً فإذا تزوج بصلها طلقها رجعيًا أو يأنى بيع عليه الطلاق أولاً (أجاب) إذا تزوج عليها عدة الرجعي يقع وفي عدة البائن لا يقع (سئل) عن شخص له على آخر دين حبس بالطلاق أنه بدفعه في الوقت الثلاثي فدفعه له آخر بغير إذنه في غيابه هل يقع عليه الطلاق أو لا يقع ويسبر في عينه بالدفع

أولاد اغتصبهم على الامان كتبت ذات يد والافضل من رضاء الاولاد من قرانهم بغير الاقرب
فالأقرب لانهم أحرار تعالى ونفقة الحروا كان محتاجا لا تحجب على العبد لكون العبد أحرار
من الحر لاحتجاجة ولا يلقى إيجاب دفع جالبة المحتاج على الأحرار بخلاف نفقتها لانها تحجب
بسبب العقد كقاية لها لعل الحاجة

(فصل في حصة الولد وبينان من هو أولويه)

إذا امتعت الواضع اسماء الولد ولا زوج لها اختلفوا في حبرها على الاسماء واختار الفقهاء
أي البت أنها تجبر وينفق عليها من مال الصبي ان كان له مال والافضل الأب قال الصدر
الشهيد حسام الدين المختار أنها لا تجبر لانها عصى لا تقدر على الحضانة وهو حقها فلا تجبر على
استيفاد ذلك وعليه الفتوى وعلى هذا اذا امتعت حالة الصبي التي لا زوج لها عن اسمائها
تجبر على ذلك على قول الفقهاء وعلى ما هو المختار لا تجبر . والولد أحق باسماء الولد وبنيته
بالنفقة المفروضة من البنت وان رتبته محجبا وانما يبطل حق الام اذا طلبت أكثر من أجرة
مثلا كذا ذكره في ذكر الصدر الشهيد حسام الدين أن المختار أن يقال لا مال أم أن تمسك به غير
أجرة كلمة أو نفقة لها . في جلع الفتوى في ارضاع الطفل ونفقة في جبر الام على
ارضاع الولد اختلفوا من مثلنا قال شمس الأئمة الحنفية في ظاهر الرواية عن أصحابنا أنها
لا تجبر وان لم يأخذ الولد لبن غيرها وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في النواذر أنها تجبر في هذا الوجه
كباب في الولد وجه ظاهر الرواية أنه يتغذى باللبن وغيره فلا ينفق وقال شمس الأئمة
الشرعية روجه الله تعالى تجبر مطلقا والصحيح المختار أنه اذا لم يكن للصبي أولاد لم تجبر الام
على ارضاعه وان كان له مال لا تجبر والله سبحانه أعلم

(فصل في العتق)

في الفتاوى اذا أقر الرجل أن الحال كذا قلت ولم يسل البتة لا تجبرها القاضي أول ما رفعته بل
يؤجله سنة من يوم رفعت وشهد على وقت تأجيله ما احتاجا . لو أجلته المرأة سنة
بمطلها أو بتوسط الناس فليعتق أي أن غيره أقر رفعته الى القاضي فانه يؤجله سنة
أخرى ولا يلتفت الى ما فعلت لعدم الخاصية بينهما عند القاضي ويؤجله سنة قمرية لا شمسية
في الفتاوى ان حبس حتى بحق ولم تمكنه الخاتمة والبت معها لا تحجب عليه أيام حبسها . فرق
بين أيام المرض ونحوه وبين أيام الحضر ورمضان فانه لا يجعل مكان رمضان شهر آخر ولا يجتاز
أيام حبسها أيام آخر والفرق أن العتق لما أقرروا الاجل يستمع عليهم بتعقق الامرين بالاحتجاجة
علم أنهم ما جعلوا زمان الامرين مستثنى من السنة بخلاف المرض ونحوه والفقهاء أن الاتيان
في رمضان لا يمكن قولوا العجز بسبب اتعة لا تأها ولان الصوم مانع شرعا لطعام وحسنا وكذا
الخض (ع) لو قامت معه بعلية في الاجل مطاوعة في المضاجعة لم يكن ذلك رضاه لان
الرضا لالة انما يثبت بالأقدام على فعل لا يكون الارضاؤه هذا ليس كذلك لان النكاح قائم
بينهم ما لم يفرق بينهما كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لهذا السبب المجلس
حق لو قامت مستقبل أن تختار فلا خيار لها كذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى . عن
المصنف رحمه الله تعالى اذا اختلفت نفسها ففرق بينهما ثم تزوج به تأمينا مع العلم بحاله فان

المذكور أم لا (أجاب) نعم يقع
عليه الطلاق مع عدم الدفع منه
في الوقت المحلوف عليه (سئل) عن
رجل حلف غيرة به بأن ياتيه في وقت
معلوم ويريه وجهه فأتى في الوقت
فلم يجد اخطاب هل يحنث أم لا
(أجاب) لا يحنث (سئل) عن
له على آخرين خلفه بالطلاق أنه
ليقتضيه دينه في يوم عينه بخلافه
فيه فلم يجبه فما خلاسه في عدم
الحنث (أجاب) يدفع الذين الى
القاضي أو الى من ينصبه القاضي
ولا يحنث عليه (سئل) عن رجل قال
لله على أن أصدق بدارهم معلومة
في يوم عينه فتصدق بها في يوم غيره
هل يجزئ بذلك أم لا (أجاب) نعم
يجزئ بذلك (سئل) عن حلف
أن لا يسكن فلان داره فسكر من
غيراته هل يحنث أم لا (أجاب)
ان سكت بعد علمه ولم يأمره بالخروج

يحنث وان أمره ولم يخرج
لا يحنث (سئل) عن رجل على
آخرين خلفه أن يعطيه في يوم
معين فتعوضه في غيره ما معلوم
يسرا بئذ أم يحنث (أجاب)
لا يحنث ويبرأ بئذ (سئل) عن
رجل حلف لا يسكن فلان فسكر
المنزلة لا يسكن في المنزل فسكر
المنزلة عليه مع أهل الحاقه
يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث

قالت وعدني الوصول الى وزوال العتقة لم يقبل قولها وهذا بخلاف ما اذا تزوج بامرأة أخرى قد سمعت بحالة لان العجز عن امرأه لا يوجب العجز عن أخرى فلم يوجب منها دليل الرضا بطلان حقتها بخلاف المرأة التي جرت به كذا ذكرنا لصاق وكذا في (ع) قال وهذا خلاف رواية النكاح أنه لا خيار لها قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على رواية النكاح لانها رويت بالمقام معه لم أعلم بحالة . من امرأته ان يصل الى احداهما دون الأخرى وأولى جارية دون المنكوحه فهو في حقها عتق . ولا بأس أن ينظره أمين القاضي اذا ادعت أنه مجبوب لان الموضوع موضع الضرورة فأوجب النظر والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع)

(فصل في الايقاع ن) قال لامرأته طلقك الله أوليوكه أعققت الله وقعا وان لم ينوها لانه لا يطلقها تعالى الا وهي طالق وذكر في (ع) عن محمد رحمه الله تعالى أنه شرط التسمية الأول هو المختار (ق) اذا قال لامرأته لست بامرأه لا يقع وان نوى يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه تأخذ اذ نوى (ع) لوقال لفسأهل الرى طالق وهي منهم وأبناء الجنين لم تطلق امرأته الا أن ينوبها كذا عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر في (س) أنها تطلق امرأته الأول هو المختار (ع) في الروضة لوقال دمل طالق أو مترك أو بطلت يقع وفي المهر وابتان . اختلاف المشايخ في الظاهر والظن معروف قال شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي الصميم عند أبيه لا يقع لان محمداً ذكر في باب الظاهر لوقال ظهر لي على كظهر أي لا يصير مظهراً ولو كان ذكر الظاهر ذكر بالدين يصير مظهراً (الحل) أجعوا أنه لو أضاف الطلاق الى جزء شائع يقع وكذا العتق

(فصل في اختلاف الاسم والتسمية والتسمية)

في الواقعات للناطق لوقال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم أعن امرأتى وما ذكر اسم أبيها طلق امرأته لان ما ادعاء خلاف الظاهر فصار كالوقال عمة طالق وله امرأة اسمها عمرة وقال ما عنتها وكذا لو نسبها الى أمها أو ولدها ولم يسمها طلق لم قلنا . في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل قال طلق امرأتى فلانة بنت فلان وسمها بنغير اسمها لا تطلق امرأته الا أن ينوبها لان الغالب يعرف بالاسم

(فصل فيما يكون بالفارسية صريحاً وما لا يكون)

ذكر الصدر الشهيد في الواقعات عن الشيخ الامام محمد بن ابراهيم المدي قولة بهشم فارسية طلقك أنى نصرأ جدين سهل أنه فارسية قولة خلت وقولة به كرم اورها كرم عترة قولة بهشم فعلى قول هذا القائل تكون هذه الاقفا من جهة الكتابات فاما قولة با كشاه كرم تفسيره قولة طلقك بالاجماع قال السيد الامام الشهيد المرحوم رحمه الله تعالى لوقال بهشم تراوخوا لا يكون صريحاً في عرف بلادنا وما روى عنهم عرفديارهم قال لوقال رها كرميت عرفديارنا طلاق الا اذا قرن به ما يدل على علم الطلاق قولة رها كرميت لزبن كار وما أشبه ذلك وما قاله رحمه الله تعالى عنه ظاهر وكان يقتضيه . في الفتاوى تراوسه قال أبو القاسم

الخالف بئك والله أعلم (سئل)
عن رجل طلق امرأته
حلق الطلاق أنه يدفعه في
وقت معين فقات الوقت ولم
يدفعه فادعى عليه عند الحاكم
وقوع الطلاق عليه بالقتضى

المذكور فادعى دفع الدين اليه
قبل مضي الوقت هل يصح في
ذلك ويمنع عليه الوقوع أم يقع
عليه الطلاق ولا يجب بدعواه
الدفع بالينة (أجاب) نعم يصح
في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم
وقوع الطلاق ولا بأس أن الدين
بئك ويحلف الدائن على عدم
القبض وشحقه (قال) المرتب
لهذه الفتاوى وفي الفصول
العامة لوقال الزوج بعثت العتقة

اليها وأنكرت هي بئني أن يكون
القول قول الزوج لانه مسمى الشرط
ومنكر الحكم قال صاحب العدة
هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ
ثم رجع بعد مدونة قال لا يكون
القول قوله وكذا في كل موضع يدعى
ايقاعه ويكون القول قولها وهو
الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة

لكن لم يقبل وهو الاصح لكن ما أفتى
به شيخنا هو الموافق لما عليه المتون
وعامة الشروخ من أنه اذا اختلفا
في وجود الشرط فالقولة لا فيها
لا يعلم الا من جهتها فان القول لها

رحمه الله تعالى لا يقع شيء وإن نوى الخليس في الفارسية أخمار وهذا لا يستقيم بدونه قال الصدر الشهيد المختار عندي أنه يقع وعليه الفتوى لا يفرق بين الأسماء بل بالثنتين بالنسبة لأن اسم لسان يقع على المطلق وغيرها إذا نوى إغفالها بالنسبة . في مجموع التوازل قالت زوجها من برقي بطلاق فقال الزوج هي عتيان كبر اختلاف المتقدمين والمختار أنها تطلق . سألت المصنف فقال يلحق بالطلاق ما دامت ود طلاق ما دامت طلق ثلاثا لأن هذا بالفارسية عطف بغيره قوله واثنين بحرية . قالت زوجها من اجلسن وكيل وهنم فقال الزوج هي حتى فقالت فطلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج خرج من حرام كشي ما راجد أبدا شد ثم فراقم أرا زاد الزوج أن راجعها فله يسأل عن نية نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد فطلقت واحد زوجة وإن نوى بالتوكيل الفارسي قولم بوالعدد فطلقت بائنة قال الصدر الشهيد حسام الدين هذا الجواب مستقيم على قولهما أما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يقع شيء لأن المأمور بالواحدة إذا أوقع اثلاث لا يقع شيء والمختار للفتوى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ك) فوالت من برقوسه ضار أمجد توجهه طلاقه مد عزار لم يكن طلاقا لأنه ليس باقاع ولا باقر اربه انعامه لا بالي بذلك . فوالت لها طلاق وتوكي كرد يقع الثلاث لأن معناه طلق ثلاثا ألفا وشدت بأربعة واحدة . في الاجناس أجعوا أنه لو قال لها انكاح بيني وبينك ولا سبيل لم عليك يقع إذا نوى . قال وزن من نسي لا يقع وإن نوى هو المختار في (انها) والله أعلم بأمره أن لا يقع وإن نوى . وكذلك لو قال على جهة أن كانت لها امرأة فهذا بالاجماع

(فصل في الكتابات والاضمار)

[illegible]

فحق نفسها فلكن العقل عليه
لان المون والشرع مرسوعة
لتقل المذهب (ش) عن
رجل حاتم عليه السلام
لا يفتل نسي للفتاى ثم اطلقها
بانوا فعل الخوف عليه في العتق
اغادها وقوله انا فعل يقع عليه ملاك
أم يقع وتقل ايجين اليائونة
المذكورة (أجاب) لا تفصل
الين باليسرة المذكورة يقع
عليه ملاك ثلاث (ش) عن
حلف لا يبيع فوكل من باع عنه
هل يفتل أم لا (أجاب) ان كان
عن تولى يبيع بنفسه لا يفتل
بالوكيل وان كان عن لا يولى
اي بيع بنفسه كالمير ويقره
يفتل بخوكيل (ش)
اذ حلف بائع مع المشتري في
ان يفتل المشتري ان كنت
اشترته الايكه فاما ان يفتل
وقال بائع ان كنت بعت الايكه
فأمر اطلاق فهل يبيع لأم لا
وهل يفتل فاجاب نعم لا يفتل
أم لا نعم يفتل بدين
(أجاب) يبيع لأم لا ش
على احد وهو يرمي ان ما يقر
ه انفسه لانه منكر الزيادة
(ش) عن رجل عن علي بن ابي
جعفر عليه السلام ان رجلا
نفي ومعه ثوبان فباع

(فصل في محرم حلال الله ونحوه من ألقاظ التصريم)

الوم المحلوف عليه أو أرا منه
هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث
(سئل) عن رجل حلف لا تحرامه
بأنه صلاة الظهر فهل ينصرف
الى كمال الوقت أو الى أوله (أجاب)
ينصرف الى كمال الوقت (سئل)
عن رجل عليه دين لا تحلفه
بالطلاق أنه يدفعه في غد ثم تسر
له يدفعه الحالف قبل مجيء الغد
هل يحنث أو لا يحنث وبطلت اليمين
(أجاب) لا يحنث وبطلت اليمين
(سئل) عن رجل حلف لا يدخل
دار فلان فأدخله إنسان مكرها هل
يحنث أولا وإذا دخلها بعد ذلك
تحتار هل يحنث أم لا (أجاب)
لا يحنث في الصورتين (قال)
الربيب المذكور أو ما عدم الحنث في
الصورة الأولى لا كلام فيه وأما في
الثانية فعدم الحنث قول أبي
شجاع والأصح أنه يحنث قال
الكامل في فتح القدير فإن خرج بعد
دخوله مكرها أو محمولا ثم دخل
هل يحنث أولا واختلفوا قال السيد
أوشجاع لا يحنث وهكذا في شرح
الطحاوي وقال القاضي الامام
الأصح أنه يحنث انتهى وفي البصر
الرائي أيضا صاحب هذه
الفتاوى رحمه الله كرم الله
مآذا أخرجه مكرها أو تفاصلا
ثم طال وإذا لم يحنث فيها لا تنحل في

(ن) لو قال حلال الله على حرام أو قال ذلك بالفارسية وليسته امرأتى الحال فهو بمنزلة
تعد صرفة في المعاهو المتعارف ونحوه حلال الله على حرام أو قال ذلك بالفارسية حرامست حراما
معنى كفتى يكون معنا ولو كانت أربع نسوة وفي المسئلة بمجالها طلقت كل واحدة منهن
تطبيقا وإن نوى أن تطلق واحدة يدين فيما بينه وبين الله تعالى في القضاء واختيارا لما تخبر
على أن تطلق احداهن والبيان الى الزوج ولو كانت امرأة أتان تقع على كل واحدة تطبيقا
(ل) ولو قال هرجه بدست راست كبرم برمن حرام فهذا كقوله حلال غداي برمن حرام
ويكون طلاقا تابعا لا يصدق في عدمية الطلاق وإرادته شيء آخر تطبيقا العرف في زماننا
وبدست جبالا ينصرف الى الطلاق بالابانية والقول فيه قوله لعدم العرف (ل) عن نجم
الدين التسي هرجه بدست راست كبرم برمن حرام كقولهم كبرم برمن لا تطلق امرأته لأن
العرف في قوله كبرم لا في قوله كبرم وهذا أقس وأشبه وقبل تطلق والاول هو المختار وسئل
عن قال ان طلقت كذا فاحلل واحد من حلال الله على حرام ثم قال غيبه لحلم الابل وكذا قوله
امرأته ثم فصل ما حلف عليه فكتب زن طلاق شده ست واستوارند اوند شررد ليع مكره عن
الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيري الدين أن قول هرجه حرام احلال است برمن حرام وحلال برمن
حرام من غير كرخداي أو برمن ينصرف الى الطلاق ولا يشترط النية لأن الناس تعلموا استعمال
هذا في الطلاق كما تعلموا استعمال ذلك حكى شيخ الاسلام على الاستيعاب أنه كان يقول في
حنس هذه المسائل ينبغي للفتي أن ينظر في سؤال المستفتي ان كان يسأل اني قد طلقت كذا
هل يكون طلاقا يكتب نعم ان يوثقه وان كان يسأل اني قد طلقت كذا كبرم يكت بكتب تقع واحدة
ولا يتعرض للنية قالوا هذا حسن وما خونه في الفتاوى الصغرى رجل قال لامرأته ترا
تلاق ههنا خسة ألفاظ تلاق وتلاق وتلاق وطلاق وطلاق عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل
وبه كان يفتي في الألفاظ الخمسة أنه يقع وان تعدد قصدان لا يقع لا يصدق قضاءه وصدق دابة
الاذا أنه قبل أن يلفظ به ويقول ان امرأتى تطلق لا ينبغي له أن يطلقها فتلفظ
قطعا قبلها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق بين العالم
والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الخوافي ثم يرجع الى ما قلنا وعليه الفتوى لأن العالم المبرقلا
بين حالة المشاحة والخاصية والحال كذلك (م) عن ابن جماعة سمعت محمد بن عبد الله يقول عني
قال لامرأته أنت طالق فسمعته يفتن أن قال سبب أولف فقال مثل ذلك لامرأته طلقت
حكى عن الشيخ القاضي الامام محمود الأوزجندى أنه سئل عن لفته امرأته طلاقا هو ولا يعلم
فقال كذلك وقعت عندنا هذه المسئلة ففتوا وانا وافتق رأوا أن لا يفتى وقوع الطلاق بمسألة
الاملاك الناس وحقوقهم عن الابطال (س) حكى عاصرا تمتلغة وقيل لرجل هذه المتلغة
امرأته ثم قبل احلف بثلاث طلقت أنه لم يكن لكان امرأته سوى هذه خلف بثلاث تطلقات أنه
ليس له امرأته سوى هذه وثلاث امرأة أجنبية قال أبو نصر محمد بن سلام لا تطلق امرأته وقال
أبو القاسم الصغرى تطلق جواب أبي نصر مذهب أبي يوسف وجواب أبي القاسم مذهب محمد
قبل ومذهب محمد أصح قال الصدر الشهيد بحسام الدين المختار الفتوى أنها تطلق قضاء لادابة
(ك) عن شيخ الاسلام أبي الحسن رحمه الله تعالى من له امرأتان فطلبت احداها طلاقا الاخرى

وضائق عليه الأمر فتزوج امرأته باسم تلك المرأة فطلقت امرأتها فقلنا معنى الجديدة لا مآثر يد
الضرورة طلقها لا تطلق التي تريد بالضرورة وهذا من الخارج والحيل المشروعة ووجه
آخر أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى إلى المکتوب
ويقول طلقت قلانة بنت فلان هذه فتقوم المحلقة أن تطلق التي تطلب طلقها في دفع الشرعنة
وكان يحكى مثل هذا عن القاضي أبي الحسن الماتريدي حين علم أن ملكاً عهد مقصد أن يحلفه
ومشايخ عصره أنهم لا يحلفونه فكتب على كفه اليسرى اسم الملك وقال عند التحليف لا أخالف
هذا الملك ولا أخرج عليه وكان يشير بيمينه إلى يساره والله أعلم

(فصل في وقوع الطلاق بالكاتب والرسالة)

ان كتب إلى امرأته بطلاق في رسالة وأقر أنه كتبه وقال لم أعن به الطلاق طلقت ولم يصدق
أنه لم ينو كذا قال أنت طالق ثم قال لم أقو به وذكر بعد هذا خلاف هذا الجواب أنه يصدق بطلانه
لأنه يكتبه والصحيح مأمور . في الفتاوى لو كتب رسالة إليها وفيها إذا حاطها كتبني هذا فأنث
طالق ثم حبسه وبعبه إليها فان كان صدر الرسالة أو أكره على ما يكتب الناس على حاله
فالطلاق لازم بها

(فصل في طلاق السكران نفيًا أو تعليقًا)

(ع) لو كره على شرب مسكر فشر به حتى ذهب عقله فطلق أو أعتق بغيره لانه وإن غلب عليه
لكن ذهب عقله بلذته . في شرح الشافعي أن بيع السكران بزوجته وبيع تصرفاته صحيحة
ورده ليست بردة بالأجاع وعن الشيخ أبي الحسن الرستغني عن الشيخ أبي منصور رحمه الله
تعالى السكران إذا أزيل يكن نكاحاً وإذا أزيل عن نكاحه فطلاق امرأته كأنه الأكره يبطل البيع
ولا يبطل الخلاق والعقود واعتبر لا كراهة في حق نسيج دون العتق والطلاق وكذا الأثر لا تعتبر في
حق الإسلام وتعتبر في البيوتنة والفتوى على أنه لا تبين امرأته لأن البيوتنة انما تبين أن
لو وجدت الزدة وازدتم فوجدتمته لأن ما يقوله السكران لا يشعر هو به فلا يكون ما يقوله
انسكران عن اعتقاده . في الفتاوى لو شرب الشيخ فارتفع الحد أنه فطلق امرأته أن كان حين
شربه علم ما هو فطلق وإن لم يعلم فليس بشئ وفي شرح الطحاوي أن شارب النجس والصبي
والجنون والمغنى عليه والمبرسم والمعتوسوا قالوا أريد أنه إذا شرب لاعتق قد فكون موافقا
لما ذكرناه . في التصريح إذا وُكِّل خلاق امرأته ففكر الموكِّل فطلق الصحيح أنه يقع (ن)
صاحب الرسم يطلق فلما صرح قال طلقت امرأتك ثم قال بعد ذلك انما قلت هذا لأنني توهيت أن
دع الخلاق قد وقع فان كان امرأته في غير حاله المدة كرهنا كان منه حال برسامة لا يصدق
ويقع الخلاق لأنه صحيح عاقل غير بالضرورة من سلفه أو لحسبه وإن كان في حال هذا كره الطلاق
على إرادته فثبت فلا يصدق ذكر في "سير (ع) " أن رجلاً عرف بمجنوناً فارتدت امرأته فطلق
الرجل رجلاً فلما قال "زوجك مجنون" وقول "قوة" لأن الجنون عارض لازم فلما أبرح
طلاق معتوه صدق الجنون واعتوه الذي يختلط كلامه وفعله على النساء
والجنون هو أن لا يستقيم فقهه وأقواله لا يترا والعاقل على ضده وقيل إن المعتوه هو
الذي يفعله المجنونين أحب ما يكن عن قصد أي مع ظهور وجه الفساد فيه والعاقل أيضاً

الصحيح لعدم فعله وقال السيد أبو
شجاع فصل وهو أرفق بالناس
ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو
دخل بعد هذا الإخراج هل يحث
فمن قال انحلت قال لا يحث وهذا
بيان كونه أرفق بالناس ومن قال
لا تحل قال حثت ووجب الكفارة
وهو الصحيح انتهى وهكذا وقع
تصحيح أنه يحث في عامة المعبران
فقد ذكر شيخنا رحمه الله في بحره
أخذ عن الظهيرية أنه لو أدخل
مكره ثم دخل محلاً يحث عليه
الفتوى والتدبير أن الزوج
يُحْدِلُ شَيْخَانِ الْأَقْدَامِ يَخْتِ
فِيَا إِذَا خَرَجَ ثُمَّ عَادَ حَتَّى إِذَا كَوْنَهُ
أَرْقَى (سئل) عن حلف لا يدخل
دار فلان فنزل بها من حلف هل
يحث بنت أم لا (أجاب) نعم
يحث بنتك (سئل) عن شخص
حلف أنه لا يؤجر فلان المكان
تخلف في قولك من أجوره هل يحث
أولاً (أجاب) لا يحث بالتوكيل
(سئل) ممن حلف لا يأكل من
هذا اللحم فكمن من خبره هل يحث
أولاً (أجاب) نعم يحث (سئل)
عن رجل حلف بالطلاق أنه
لا يسكن في دار عينه وكان الخلف
بأنيل فتشيت ونسروخ خوف من
أولي أو غيره فاتفق من غدا
يحث أولاً (أجاب) لا يحث

يفعل ما يفعله المجانين أحيانا لكن لا عن قصد أى يفعله على خفا وجه الامر ولن الصلاح فيه والله سبحانه أعلم

(فصل فى الايقاع عدداً)

(ن) لو قال أنت طالق عدداً فى الخوض من السمك وليس فيه حمل تقع واحدة وكذا لو قال بعد ذلك شعرة على جسده ابليس لانه اذا لم يكن فيه حمل ولا على جسده شعرة لا يعلم وجوده وعلمه صار كالأقوال أنت طالق ولم ير شعرة (قال) صاحب جامع الفتاوى استبقى أسناناً علاه الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته أنت طالق بعدد شعرة ابليس فأجاب أنه يقع واحدة ربيعة لما ذكرنا وكذا عدد شعرة بطن الكف (م) ولو قال بعدد الشعر الذى على ظهر كفى وقد تنور ولم يبق عليه شعر لا يقع لان ظهر الكف يكون عليه شعرة يقع على عدد الشعر الثابت فاذا لم يوجد الشعر لا يقع شئ بخلاف ما سبق لان بطن الكف لا شعر عليه (وقع منه) فى فتاوى أبى بكر محمد البزارى لو قال أنت طالق لا قليل ولا كثير المختار ان تقع الثلاث لانه لما قال أولاً لا قليل ولا قليل هو الواحد فقد قصد ايقاع الثلاث لان الكثير هو الثلاث فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك فعلى هذا القياس لو قال لا كثير ولا قليل تقع واحدة (م) لو قال لها أنت طالق نصف تطليقة وثلاثا ورابعها يقع تطليقتان هو المختار لانه اذا جعت بين هذه الاشياء زادها حاصل على تطليقة . فى الفتاوى من له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق لم تنطق الا بالربعة لانه لم يذكر الخبر الا لها . لو قال طلقك زينة عمة لم تنطق بعمرة لانها غايه الا اذا جعل حتى بمعنى واو العطف فيكون كله قال حتى عمرة طلقها فبصير كانه قال طلقك زينة وعمرة ولو قال حتى عمرة بالرفع لا تنطق بعمرة ولو قال الى عمرة يرد الى مع تنطق بعمرة وانه حاز كفى قوله تعالى أموالهم الى أموالكم أى معها . لو قال أنت طالق ليلة القدر ان كان المتكلم عاميا سنه سبع وعشرين من رمضان لان ارادته بدلالة الحال نظرا الى العرف المستمرين العلة لا بعدوها والفظ محتمل لذلك

(فصل فى التعليلات بحروف الشرط ومعرفتها وكلماتها عربية وفارسية)

حروف الشرط ان واذا واذا ما متى متى ما وكل وكلما ففي هذا اللفظ لا يتكرر الحث الا فى كلمة كلما وفارستها كروهي وهر كما وهر زمان وهر بار المختار انه لا يقع فى هر كما وهر زمان الامر وفي هر بار يقع فى كل مرة (ن) قال لامرأته ان دخلت وان فعلت كذا فاطلاقك على واجب وأولاهم أو نأيت أو فرض فدخلت فيه أقاويل المختار انه يقع الطلاق فى الكل كذا ذكره الصدوق الشهدى صاحب الدين رحمه الله تعالى لان نفس الطلاق لا يكون واجبا ولا زاماً بانها وفرضاً وانما يكون حكمه كذلك وحكم الطلاق لا يابى ولا يجب ولا يثبت الا بالوقوع . قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت فالتطلاق على واجب ثم تزوج عليها طلقك الجديدة والقديعة كل واحدة منهما طليقة وتقع أخرى بصرفها الى أيتها شاء لان البين الاولى تنصرف الى الطلاق عرفاً وتنصرف الى كل واحدة منهما لما ذكرنا ان من قال حلال الله على حرام وله أربع نسوة طلقن جميعاً والثانية عين بطلاق واحدة منهما واذا تزوج امرأه أتعلمت البينان فوقع بالاولى على كل واحدة تطليقة والثانية تقع أخرى بصرفها

(سئل) عن حلف لا يدخل دار فلان فاعها ودخلها الحالف بعد ذلك هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث (سئل) عن رجل حلف لا يكلم زيداً فسلم على جماعة وهو فهم هل بعد ذلك كلامه له يحنث به أم لا (أجاب) نعم بعد كلامه له يحنث (سئل) عن علق على نفسه بالطلاق من زوجته أنه لا ينقلها من عند أبيها الا برضاها فأراد أخذها من عندهما لضرورته حصلت فهل اذا رفع أمره الى الحاكم لينقلها ونقلها بالرضاء والديها هل يقع عليه الطلاق أولاً (أجاب) لا يقع عليه الطلاق للعلق (قال المرتب) وبما أتى به مولانا صريح فى الصيرفة حيث قال عن حلف بالطلاق لا ينقل أهله الى بلدة كذا فرفع الامر الى القاضي فبعث رجلاً بذنه فنقل أهله لا يحنث لانها لم يصيرها مأمورين برفع الامر اليها (سئل) عن رجل حلف على أن يزوج زوجته بدينه فى يوم معين فان رتب الدين قبل الوقت المحلوف عليه هل يحنث الحالف أم لا (أجاب) لا يحنث عند الامام الاعظم (سئل) عن شخص علق على نفسه برضاء له متى تزوج على زوجته أو تسرى

الى ان يمشا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار انه لا يحسن سماع يؤخر المختار
عن اتقي عشر سنة فيما لو قال ان بلغ ولدى المختار فلم آخنته فامرأته كذا لان هذا أول أو ان
حله والحكم يلوغنه

(نوع في الحرام)

اتهمت امرأته بالحرام فقال اكرمن تايل سال حرام كرم فانت طالق لا يقع الطلاق عليها الا
بما يشتهانفس الجاع يتداخل الفرجين وتعرف بانها البست بزوجته ولا مملوكة أو شهدها
أربعة من العدل لانه براديهذا في العرف الزنا وهو لا يشهد الا بأربعة من الامرين . اذا
قالتة تريد تزوج امرأة أخرى فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم طلق هذه ثم تزوجها
ذكر الفقيه ان يقول أي يوسف ناخذ وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى ان الفتوى على
قوله ما في التعليق ما يكون صحيحا وما لا يكون . في الفتوى لو قال اكرس خرفلان مراد
هسود بر طلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكرمران في دهن وفي المسئلة بمخالطت قال
الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى المختار انها لا تطلق في الوجهين لانه حنث بنفس
التزويج قبل نكاحه وقبل السخول في نكاحه فصا كالقوال لمرأة ان جلست في نكاحك فانت
طالق فليس ثم تزوجها لم تطلق لانه حنث قبل التزوج ولو قال هر كذا امران في سنم فاختار
انه يقع على واحدة لانه فارسية قوله أي امرأة

(نوع في تطبيق طلاقها بأفعال منها كالسخول والنكاح والذهب والصعود ونحوها)

لو قال ان دخلت دار فلان فانت طالق فانت فلان فدخلتها فان لم يكن على الميت دين مستغرق
لا يحسن سماع عرف وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يحسن وقال الفقيه لا يحسن وعليه
الفتوى لان الورثة وان لم يملكها في هذا الوجه لكتبتهم بن ملكا لبالا حقيقة لعدم أهلية الملك
وانما يبق ملكه منها كما لم تدخل دار فلان مطلقا . ذهب الى منزل والذهب قرية أخرى
فتبعها الزوج ليعيدها فانت ففصل الزوج بالثلاث ان لم تنهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه
وذهب بها كرها في منزله قبل ان يغلب الصبح فاختار انه لا يحسن وان كان ذلك بعدما كان أكثر
الليلة تلك القرية . لو قال أنت طالق ان دخلت هذه السكة الى الشهر فادخلها كرها ثم دخل
هنا اذار بغير كره لا يحسن لانه لم يسخل السكة وانما ادخل . فان لم يدخل في السكة ولكن
دخل دار بها من طريق السهم ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أو البت الى الحنث أقرب
وقال أبو بكر الاسكافي الى عدمه أقرب قال الصدر الشهيد الفتوى على انه لا يحسن . لو قال
ان خرجت من باب . هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في كتاب
الحيل انه لا يحسن قال أبو بصير الديوبسي رحمه الله تعالى وهذا غلط بل يحسن لان الكل أبواب
هذه الدار كالقوال ان خرجت من هذه الدار فخرجت من أعلاها وفيما اذا حلف لا يخرج من
ببينة الدار ومعه قولا لانه فخرجت من باب أي موضع خرجت يحسن هو المختار وعليه الفتوى
لان مثل هذا يذكر وراهبه انمروجه مناعرفا . قال لها لا تخرجي الا اني تحتاج في كل
شربة الى الاذن ولو قال عنتي من مرة واحدة نكحته فداءه لانه فدى نفسه فحقه كلامه لان قوله
لا تخرجي يتناول خروجا واحدا وعن أبي يوسف رحمه الله لا يمين في القضاء لانه خلاف الظاهر

عليها بنفسه أو بوكيله أو بفضولي
وأرأته من نكحة أنصف من لسان
باق صدقتها عليه تكن طالفا طالفة
واحدة تملكها نفسها ثم انه تزوج
عليها وأدعت عليه عند الحاكم
بنك وأرأته من الصدر المذكور
فادعى دفع الصدق لها وعدم
الوقوع بعقضي ذلك ولم تصدق هل
يقبل منه دعوى الدفع ولا يقع
عليه الطلاق ولا يقبل منه وضع
عليه الطلاق (أجاب) نعم يقبل
منه دعوى الدفع بينه بالنسبة
لعدم الوقوع ويقبل منها عدم
النقض بينهما بالنسبة لاستحقاقها
المبلغ المذكور (سئل) عن حلف
لا يسخل دار فلان فباعها فلان
المخوف عليه من الخالف ودخلها
الخالف هل يحسن أم لا (أجاب)
لا يحسن (سئل) عن رجل حلف
بالطلاق أنه لا يسكن مع فلان مادام
في هذه الدار فانت فلان مدعو عاد
الى الدار هل له أن يسكن معه
ولا يحسن عليه (أجاب) نعم له
أن يسكن معه ولا يحسن عليه

(كتاب الحدود)

(سئل) عن رجل أقر عند الحاكم
انه شرب خمر طوعا أو سكر من غيره
ثم رجع عن إقراره هل يصح
رجوعه ولا حله أولا (أجاب)

عرفا فلا يصدق وعليه الفتوى . لو حلف أن لا يخرج إلا بانه ثم قال لها انجري في هذا الفصل يحتاج الى الاذن في كل خرجة والحيلة في ذلك أن يقول لها كلما شئت الخروج أو كلما أردت الخروج فقد أذنت لك فنجنيها عن الاذن في كل خرجة ثم إن أراد أن ينهها بصدق ذلك هل يعمل فيه اختيارا أي بتركه من الفضل أنه يعمل مذكوريه بالجمع . أذن لها بخرجة ثم نهى عن تلك المخرجة بالإجماع يعمل فيه

(نوع في البين على الشتم من أحدهما لصاحبه)

من الفتاوى دعيته بأسفله قال إن كنت سفلة فانت طالق وأراد به التطليق فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأسفله هو الكافر وعن أبي يوسف من لا يبالي بما قال وما قيله . وعن محمد من يلعب بالحماد ويقامر وعن خلف حامل الزينة من طعم دعي إليه . قال الصدر الشهيد الفتوى على ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى . وقال غيرهم من المتأخرين المختار هو الذي يأتي بالافعال الدينية . دعيته كوصفها فقال إن كنت كرسيا فانت طالق وأراد به التطليق فاختار أن يرجع فيه إلى عرف الناس فإن كان خفيف اللحية بحث بسمونه كوسه يقع والافلا وقتلنا ويغفل فارسية البوث ابه ريش وخير بطريرش التي طالت لحية وعرضت كاوريش ووريش كالو الذي اضطعبت لحية على الصدر (ش) تناسج مع أخيه وأخته فقال لهما كرم من شيئا يكون خرا ندرتكم فأمر أنه طالق تكلموا فيه . والمختار أنه بحث في الحال لتحقيق الهمز إلا أن ينوي القهر والغلبة وتضييق الأمر عليهم فمحمض تصح نيته ولا بحث إلا معوت الحالف والمخالف عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى . هندي معتزله أمر أنه فقالت يا كدائي فقال أكرم من كدائي وأزمن من كذا هلقت لأن كرمي شينا جاحلوا هذا على التحقيق والمجازاة

(نوع في البين)

من الفتاوى لو قال أكرسي رأود من دعي ونوى أمها خاصة مصحت فيته فيها بين الله تعالى وبينه ولو قال أكره كرسى لم تصح نيته لأن قوة كرسى لفظ خاص مطلق فتناول بالطلاق كل واحد فإذا نوى صرح وقوله هي كرسى لفظ عام فإذا نوى الخاص لم يصح . وعلى قياس قول المتصانف لا فرق بينهما لأن عنده تصح نية الخاص في العام أيضا حتى إن من حلف فقال كل امرأة أزوجه فاني طالق ثم قال نوبت من يلد كرسى ولو كانت البين على الاماء وقال نوبت الرومات تصح عنده وعلى ظاهر المذهب لا وكذا من غضب خداهم انسان وحين حلفه الخصم كراعي جيري دافى بنسب ونوى إن ليس عليه نتائج أو حطة لا يصح في ظاهر الرواية وقال المتصانف يصح والفتوى على ظاهر المذهب لكن من وقع في بدالطة وأخذ يقول المتصانف في جنس هذا فلا بأس به ثم جواب ظاهر الرواية في الكتاب مذكوريه مطلقا والمراد من عدم العصة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى تخصيص العام صحيح

(نوع ما يكون سرقة وما لا يكون)

(ن) حلف بطلاقها أنه لا يسرق فإن كان كرا أو وكلا فلاخذ العتب والفاكهة ولصاحب الكرم نصيب فيه ولم يجز برطان كان كل وحل إلى منزله لا كل عادة لا بحث وإن أخذ سرقة ما لم يعمل

نعم يصح رجوعه ويسقط عند الحد (سئل) عن أقره بالسرقة ورجع عن أقره هل يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد أم لا (أجاب) نعم يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد ويلزمه المال (سئل) عن ادعى على آخر أنه شرب الخمر وأسكر من غيره فأنكر هل يحلف أولا (أجاب) لا يحلف (سئل) عن ادعى على آخر بسرقة فأقر بها ثم رجع عن أقراره هل يصح رجوعه ويسقط عنه القطع أولا (أجاب) يصح رجوعه ويسقط عنه القطع وعليه المال (سئل) عن الذي إذا مسد منه ما يوجب الحد يقبل أقامته عليه أسلم هل يستوفى منه أو يدرأ عنه (أجاب) إذا ثبت عليه بأقراره أو بشهادة مسلمين عدلين يقام عليه الحد وبشهادة نسيين لا يقام عليه ويسقط عنه (سئل) عن العبد إذا سرق من أجنبي نصبا من حوز بلا شبهة هل حكمه حكم الحر في القطع (أجاب) نعم حكمه حكم الحر في القطع (سئل) عن وجده من الشاة الخمر يحد أو يعزر (أجاب) يعزر ولا يحد ما لم يثبت شربه من الخمر بطريقة الشرعي (سئل) عن دخل بيت انسان وصرق منه دجاجة أو لوزا بقيمة ذلك أكرم من نصاب

لذلك ولم يخبر صاحب الكرم ولم يكن من رآه أن يخبره بحث لان هذا يعد سرقة والاو لا .
لوحظ لم يسرق ولم يروقه كان رآه قبل ذلك فالتحتم ان لا يبحث لان الحال اوجبت تنقيد الرؤية
بحال السرقة

(نوع من التطليق والاهلة ودخول الغيرة والاعتصاب والتعير والضرب ونحوه)

(ن) لوقال ان اشترت جارية فيدخل عليها من ذلك الغيرة فانت كذا فهو على دخول الغيرة عليها
عقب الشراء فان دخلت بعد ذلك زمان لا تطلق لانه على الطلاق بدخول الغيرة عقب الشراء
فمنصرف الفقه وعلامة ذلك ان تظهرها بلسانها يقول قبح او محاربة ونحو ذلك فاما ما يكون
من ذلك في قلبها لا تطلق ولا يعتبر به لانه لا يراد باليمين عادة ان لم يكن الاحتراز عنه وهذا كما
لا يبعد في فلا تفيده بقلبه ويحفظ لسانه وجوارحه فانه لا يبحث وكذا في المحبة (س)
دعا امرأته الى القراش فقالت ما تصنع بي وتكفيك فلانة فقال ان كنت احبها فانت طالق
الفتحتم انهما لا تطلق ما لم يخبروه او يحبها وان كان لا يحبها حقيقه لان الطلاق معلق بالاخبار
عن المحبة

(نوع في البين على لبس غزلها)

(ن) حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا باخيط بغزلها لا يبحث وليس تكمة من غزلها بحث عند
ابن يوسف وعند محمد لا قال الصدر الشهبام الدين رحمه الله تعالى وبه بقي لانه لا يسي
اتخاذ التكلم لاسا ولا بعدد الالسا ولو اخذ من غزلها قدر شرب برن ووضعه على عورته لا يبحث
لانه لا يسي لاسا ولا في بعض النسخ ثم علم باليمين فرمى بها لا يبحث وكان الصحيح هذا وهو
اختيار صاحب الملقط رحمه الله تعالى . لوقال اكرهت به بتمن من براد فانت طالق فوضع
يد على غزلها او غاط به قميصا لا يبحث لان المراد به اللبس عرفا ولم يوجد وقعت هذه المسئلة في
آخر عهد ابي مطيع فاما برأيه ان لا يقع وفيه دليل على ان الفتى اذا حرك رأسه بلا او بنعم
فهو كالقول منه بخلاف ما اذا اشار الشاهد برأيه فانه لا يكون ذلك شهادة وكذا المريض اذا اشار
برأيه في الوصية لا تكون وصية لانهم متعلقان باللفظ والاشارة لا تقوم مقامه الا عند الهجر
فاما جواب الفتى لا يتعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الصواب عنده فاذا حصلت المعرفة
بطريق آخر فقد حصل المقصود كالحوصل بالكلمة . لوقال العيب بالشرع لا يتخذ
لتخاطب ليس بحرام او كراه مستدر كتاب بدر خير بدر قياس در سنن وي طالق طلق
امرأته لانه حرام بالاراء الصلبة وقياس صحيح في الفتاوى حلف كل واحد منهما ان فرجه احسن
من فرج صاحبه فان كانا قاعين وقت الحلف برت وحت وان كانا قاعدين بروحشت وان كان
قائما وهي قاعدة قال الفقه ابو جعفر لا علم هذا الفصل (١) وانظرا ثم يبحث الزوج (س)
رجلان حلف كل واحد منهما ان لم يكن رأسي انقل من رأسي فامرأته طالق فانهما يدعيان
انما عاذا بهما يكون سرع جوابا فأس الاخر انقل من رأسي

(نوع في التطليق)

(ح) قال لها ان لم اطلقك انبوم ثلاثا فانت طالق فلا فادان لا تطلق امرأته فاحلها ان يقول

السرقة هل يقطع في ذلك او لا
(أجاب) لا يقطع في ذلك (سئل)
عن امرأته انت امرأته فصلت بها
حتى انتار بها فاذا يجب عليها
(أجاب) يجب عليها التعزير
(سئل) عن السكران اذا اقراؤه
سكر من انهر طافا صل يحد او لا
(أجاب) لا يحد حتى يصفونه
وتقوم عليه البينة (سئل) عن
قال لا آخر يازاني فقتل به بل انت
انزلاني هل عليها حد أم على احدتها
فقط (أجاب) يجب الحد عليها
لان كلامهم ما نفي الآخر
(سئل) عن شهد عليه ثلاثة
بازناهن يلزمه حد أم لا (أجاب)
لا حد عليه بمقتضى عدم تمام
النصاب وعلى انه يحد حد القذف
(سئل) عن رجل زنى بامة
انقر ثم اشتراها وهي حامل منه
فوفيت قبل الشراء هل يصير ام ولد
بذنبه ويقتع عليه بها أولا
(أجاب) لا يصير ام ولد منه
ولا يقتع عليه بها بهنك (سئل)

(١) قوله وانما ظاهر ما بحث الزوج
الذي في الخاتمة بعد قوله لا علم
هذا والحق ينبغي ان يبحث كل
منه في آخر ما قال فانظر اه
منه

لهائي اليوم أنت طالق على نذاهي لا تقبل فلا تطلق كذا روى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى قال
الصدر الشهيد رجه الله عليه الفتوى لان ذلك وان كان تطلقا مقيدا لكن المقيد يدخل تحت
الطلاق فانه عدم شرط الحث . في فتاوى أبي بكر الصاري لو قال ان حلفت بطلاقك فأنت
طالق ثم قال أنت طالق ان شاء الله طلقت عند أبي يوسف رجه الله تعالى وعند محمد لا تطلق
بناء على أن قوله أنت طالق ان شاء الله ليس بيمين . وعند أبي يوسف يبر لكن تتوقف على مشيئة
الله تعالى ولا علم لنها فلا يحث والفتوى على قول أبي يوسف . حلف بطلاقها أن لا يطلقها
فأنت منها نفست المدة حث ووقع عليها طلاقا ولو حلف هكذا وهو عتق فقرف القاض بينهما
لا يقع طلاق آخره المختار لان هاتين يقع الطلاق بفعله حقيقة وان جعل مطلقا شرعا ونه
وقع بفعله وهو الابلاد (ل) عن الشيخ أبي الحسن رجه الله تعالى أن أكلت الحرام فأنت
طالق فأخذ خبزاً من حاتون خبزاً غصباً وأسرقوا كل لا تطلق لان عينه تصرف الى حرام لعينه
وهذا ليس كذلك والمختار أنها تطلق

(نوع في الاستثناء)

طلق واستثنى لكن قدمه بأن قال ان شاء الله تعالى فأنت طالق أو ان شاء الله تعالى فوائت لا أدخل
الدار كان الاستثناء محصلاً ان تقدمه وتأخيرها سواء كافي التعلقات فلو لم يذكر الفاء بأن قال
ان شاء الله أنت طالق تطلق في القضاء قول محمد وقال أبو يوسف لا هو إلا ما خونه قال ان شاء الله
وهو لا يدرى بمعناه لا تطلق لانه لا يتحقق الا بقاء مع الاستثناء وعلمه في ذلك سواء كما
في سكوت البكر (ن) قال لها أنت طالق فبصر على اسلمه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده
الايقاع عزماً لا يقع لوجود الاستثناء حقيقة كما قال متصل أو غيره طالق ولو شرط مشيئة من
لا يعرف مشيئة بان قال ان شاء مبريل والملازمة صلات الله على نينا وعليهم والشيطان كان
استثناء لان الوقوف على مشيئتهم لا يتصور . عن نجم الدين النسفي في الطلاق انه لا يصدق
الايئة لانه خلاف الطاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلا تامين التليس والكذب

(نوع فيما يكون فاصلاً ولا يكون)

أجمعوا أنه لو قال هرزني كبتك وبود وباشد أو قال هرزني كبحواهد وبود وباشد أن
اليمين لا تنفذ وتصير هذه الالفاظ فاصلة . في الفتاوى لو قال أنت طالق ثلاثاً ان شاء الله فظاهر
الرواية لا يقع شيء فيصرف الاستثناء على الكل وهو الصحيح . ولو قال بالطلاق أنت طالق ثلاثاً ان
شاء الله تعالى تقع واحدة بقوله بالطلاق بخلاف . وفي فوائت نجم الدين النسفي رجه الله تعالى
قالت له اي ناحون نردواي قلبان واى كذا وكذا فقال اكرمن جنينم وازمن سه طلاق
طلقت ثلاثاً ويكون هذا محارزاً لا تعليقاً باعتبار العرف ذكره مطلقاً . استفتى الشيخ أبو
الحسن عن قال لاهراً أنه انك تصلين كذا وكذا فقالت نعم فقال اكرجنين استك
توميكوفي بهزار طلاق فكبت اكر كفت كه وازمن سه طلاق أو وازمن سه هزار طلاق سه
طلاق شده است قال ووزل هاتين الكلمتين تليس من المقى فيجب في مثل هذه الفتوى أن
يراد في الجواب الكلمة المتركة ودفعاً لاحتياهم ويكتب حاصل الجواب وكان يكتب في هذه
المسئلة شده است والله أعلم

عن وهاب بن حنبل وأوسله منته
بسنك والشيء في يدها له
الرجوع فيه أولاً (أجاب) لا رجوع
فيه (سئل) عن سرق لأخر
شيء وذهب به ثم أعاده الى مكانه
ورضعه فيه من غير علم صاحبه فضع
هل بضمنه أولاً (أجاب) نعم
بضمنه (سئل) عن السرطان
اذا أقر بالسكر من الخمر وأغروى
حال السكر هل محذور (أجاب)
لا بمحذور لا لاختلال كنهه في أقراره
(سئل) عن شخص له سمات يطيرها
فوق السطح وينظر الى عورات
الناس هل يمنع من ذلك ويعزر
(أجاب) نعم يمنع من ذلك وان عاد
يعزر (سئل) عن الذي اذا قذف
نمائه هل بمحذور (أجاب) لا
بمحذور بسبب القذف ولكن يؤوب
عليه (سئل) عن ضرب آخر
بغير حق وضربه المضروب أيضاً
هل عليهما التعزير أولاً (أجاب)
نعم يعززان ويبدأ بأفامة التعزير
على السائق منهما (سئل) عن
المسلم الذي يأكل الربا ماذا يرامه
(أجاب) يعزر على ذلك (سئل)
عن السوق الذي يشتري السلعة
الجيدة ويخص بها أهل التمه دون
السلبين ويخص المسلم بالسلعة
الرديئة وهو مستعمر على ذلك وإذا
طلب المسلم من الجيدة ينكرها أولاً

(باب الأمر باليد والتوكيل وأثبات الخيار والمثبتة)

في الفتاوى قال لها امرئك يسئد فاختارت نفسها القمار أنه يقع لانه ابغى في التوفيز من قوله امرئك يسئد (١) قال لها امرئك يسئد اليوم وغدا فردت في اليوم فلها ان يسافر في القدر لانهما امران ولو قال اليوم وغدا فردت في اليوم كان ردأ أصلا لانه جعل امرها يسئد هاهنا وقت واحد وكان امر او احدا وذكر في الجامع الصغير انه ليس لها أن تختار في الغدق المسئلة الاولى وهو الصبح وعليه الفتوى بخلاف ما قال امرئك يسئد اليوم وامرئك يسئد غدا لانهما امران لم يعرف (س) قاله رجل تر يدان غلق امرئك ثلا نالا فقلت نعم فقلت لهما ثلا ما طقت كذا ذك كرفيه مطلقا والمختار ان غنيبه التوفيز بصير الامر في يدو الا فلا (فوع عنه) في الفتاوى لو قال لها امرئك يسئد ما مدت امر اتي فيه ذاعلى الشكاح ويبطل ما يتبع بخلاف ما انطلقه راجعا وبخلاف ما اذا جعل امرها يسئد هاهنا مطلقا ولم يقل ما مدت امر اتي ثم بانها تم تزوجها حيث تكون الامر بحاله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى (ق) لو قال لامرأته والله لا أفتر بك الا يكون موليا بالقصاص من قبل أن يبطأ احدا هاهنا فلو لم يبطأ احدا هاهنا فصنت الاخرى وهو قول زفر وفي قول علمائنا الثلاثة يكون موليا بينهما استحسنوا ذلك به وأخذ الفقه

(فصل في الخلع بالبيع والشراء)

(ن) أو قال بعث منك طلاقاً بعهره الذي يك على فقالت طلقت نفسي ثلاثاً طلقت بآتيها
كلوا قالت اشتريت لان هذا يصح جواباً أو ابتدأمو يجعل جواباً فيحصل عليه وهو المختار للفتوى
وان كان في موضع خلاف هذا قال لها بعث منك ثلاثاً طلقت بعهره ونفقة عدتك
فقلت بحجة بعث ثم قل اشتريت قال النفقة أو بكر الاسكاف يقع الطلاق باثلاثاً لانهما صارت
كانها قالت بعث بعهره ونفقة عدتي بهذه التليقة وقال النفقة أو الثالث لا يصح قال الصدر
الشهد رده الله تعالى وعليه الفتوى لان كلامها ليس بجواب لكلام الزوج فصار ابتداء
وبقولها بعث منك طليقة أو بعث طلاقاً فقالت اشتريت يقع الطلاق رجوعاً وهو الصحيح
فالتخيير من غير بدأ من اذ لم يعدت وكانين فقال منك أحد لا يكون جواباً ولا يصح انقطع ولا يكون
طلاقاً هو الاصح

(فصل في نوع من الخلع)

(ن) قال لها البعض أي اشترت ثلاث تطبيقات بمهرك ونفقة عدتك فقلت اشترت
 لا يبيع مالم يقل الزوج بيعت هو المختار الا اذا اراد به التحقق دون السوم وهذا بخلاف
 ما اذا امرها بشراء ثلاث تطبيقات بمهرها ونفقة عدتها بان قال اشترى فاشترت لان الامر
 يقتضي تقويض الخلع اليها والواحد يتولى الخلع من الجانبين اذا كان الدل مذكوراً معلوماً
 في الصم الراوية وهو اختار وأما ههنا لم يوجد الامر فلم يكن تقويضاً وانخلع الذي هو معاوضة
 لا يتركن واحد . في فتاوى قالها اذن من خويشتن خويشتن فقلت خير يديم فقال الزوج
 سر وخم يات لوجودك في العقد وانخلع طلاقاً بان . والمختار انها لا رد المهر على الزوج بان

يصله ولو باكثر من قمتها قبل
لما تم ان يعنه من ذلك ويزوره
تغزير الانجاب ام لا (أجاب) نعم
ليما تم ان يعنه من ذلك ويزوره
تغزير الانجاب على ذلك (سئل)
عن يهودي قد فسد يهودا بالزنا هل
يلزمه حد القذف أم لا (أجاب)
لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه
التغزير (سئل) عن شخص ادعى
على آخر عاوجا التغزير من شتم
اوسب فانكره ولا يثبت له هل يحلف
ولو لا (أجاب) نعم يحلف بطلب
المدي (سئل) عن قال لا تسو
يا بن الزنا هل يلزمه الحد أولا
(أجاب) نعم يلزمه الحد (سئل)
عن ساذف امرأة اُخفيت بالزنا
ولها اخ فحق هل له الطالبة على
القاذف حد أم لا (أجاب) ليس
له الطالبة بل حد (سئل) عن
رجل تزوج بأخته ودخل بها هل
عليه حد أم لا (أجاب) نعم عليه
الحد (سئل) عن زنى زانية
وثبت عليها بطريقة شرعية هل
يحدان أولا (أجاب) نعم يحدان

(١) قوله من قوله أمره يبدل كذا
بالا لاسل ولا يخفى أنه مفعول من
الساخ أو في الكلام سقته والذي
في أخذه كان هذا الكلام فوق
مفعول من أخلاقه ٨١ فانظر
وحرر

فحقت وإن لم تقض برئ الزوج منه لأن الخلع إذا كان معاوضاً وجب البراءة فإذا كان عليه شيء برئ والا فلا شيء عليه . لو قال (خوشتن خبر بجهرك ونفقة عدتلك) أو قال لها العربية اشتري نفسك مني بجهرك ونفقة عدتلك فقالت اشتريت يصح الخلع وإن لم يقل (فروختم) على ما هو المختار . قال خلت نفسك مني بكذا فقالت خلت ولم يقل الزوج شيئاً المختار للفتوى أنه لا يصح إلا إذا أراد به التحقيق لأنه سوم ظاهر التحقيق (ن) لقها بالعربية حتى قالت اختلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدت وأبرأتك عن ذلك وهي لا تعلم ذلك فيه أقوال والمختار ما ذهب إليه بعض المشايخ أنه لا يصح ولا تنفع البراءة لأن الخلع معاوضة كالبيع والعوام لو قالوا بضاعتنا اشتريتنا وهم لا يعلمون لا يصح فكذا هذا بخلاف الطلاق والعناق والتدبير لانهما ليست في معنى المعاوضة بل هي إسقاط والبراءة عن المهر وإن كانت إسقاطاً لكما إسقاطاً بمقتضى الأقالمة والفسخ فاشبهت البيع لا الطلاق ذكره الصدر الشهيد ونص على أن الفتوى على أنه لا يصح الخلع أصلاً وكذلك الإبراء إذا قلنا أن تبرئ الزوج من المهر على هذا ولو ادعى الاستثناء في الخلع وكذبته المرأة القول قوله فإن شهد الشهود على أنه لم يستن قبلت وهذا المسئلة من المسائل التي تقبل الشهادة فيها على الفتى . في الواقات الصغيرة قالت لزوجه (هرحقى كه صرا برتو ستين خویش خردم هر مد كفت فروختم) لا يكون خلعاً بذلك المال ولو قالت (هرحقى) لا يكون خلعاً قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى كذا أفنت ولو حرت العادة أنهم بر يدون بقولها (هرحقى هرحقى) يجب أن يصح لأن المتعارف كذلك كذا ولكن يجب للفق أن يطلق الجواب أنه لا يصح إلا إذا كتبت في الفتوى والعادة جرت بأن يراد بقولها هرحقى هرحقى حتى قالان يقتضى بأنه يصح الكل في الفتوى . في فتاوى الصلحدي قالت أبرأتك عن مهرى فقال الزوج يجوز وأراد به إيقاع الطلاق وهو واقع الطلاق وسقط المهر ومعنى المسئلة أن يكون ذلك عندئذ كره الطلاق وسؤالها الطلاق منه . ذكر في الواقات الصغيرة طلق امرأته قبل الدخول بها على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف درهم مهر بسقط ألف وخمسائة ويجب لها عليه ألف وخمسائة قضية الطلاق قبل الدخول ويجب عليها ألف بتلفع فينقاصان فهل ترجع المرأة على الزوج بخمسائة قال أبو بكر البلقى لا وقال غير من المشايخ ترجع قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى والفتوى على هذا بناء على أن صريح الطلاق للمال المسمى هل يجب براءة كل واحد منهما عن صاحبه من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتعد أبي بكر البلقى وجوب وعدتغره لا وعلة الفتوى ذكره شيخ الإسلام خواهر زاد في كتاب الأكرام وهذا بخلاف لفظ الخلع فإنه يجب براءة كل واحد منهما عن الآخر بالإجماع (ن) قال لا تطلق امرأتى فطلق المأمور بمهرها ونفقة عدتها وأعمالها على ذلك وهي مدخولة أو غير مدخولة قال الفقيه أبو جعفر مجوز في الوجهين لأن الغالب من عادات الناس أنهم يريدون بالتوكيل بالطلاق يجعل قال الفقيه أبو الوثبة نأخذ وذكر في موضع آخر وفصل وقال إن كانت مدخولة فلا يصح لأخالف إلى شره أنه أمره بطلاق لا يقطع النكاح وقد أتى بطلاق قاطع وإن كانت غير مدخولة يصح لأنه خالف إلى خير لأنه أمره بطلاق قاطع مجازاً وقد أتى به ببطل وهو الصحيح وبه قال الفقيه أبرا هم وغيره وهو المختار للفتوى . وفي الفتاوى قال لا تطلق امرأتى على شرط أن لا يخرج من المنزل سأفضل ثم اختلف فقال الزوج أخرجت وهي تشكر قال قول قوله لأنه ينكر شرط الطلاق وأشار الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى إلى

بالحد للدارجم (مثل) عن رجل زنى بامرأة ففعلت منه ثم تزوجها فولدت له اهل يثبت نفسه منه أولاً (أجاب) إن جاءت به لسة أشهر فأكثرت نكته من غيرها فلا إلا أن يدعيه ولم يقره من الزنا (سئل) عن الصداق فنفرا فضالبه المذدوف بعد عقده وثبت عليه المذدول بتمامه على حد الحر أم حد العبد (أجاب) بتمامه عليه حد العبد (سئل) عن الضف إذا سرق من بيت مضيضة شيئاً يساوئ كبر من عشرة دراهم هل يلزمه القطع (أجاب) لا يلزمه القطع (سئل) عن المذدوف إذا عفا عن القاقف هل له الطلب بالحد بعد العفو أولاً (أجاب) نعمه الطلب (سئل) عن رجل زنى بأمة القبر ثم اشتراها هل يسقط عنه الحد بذلك أولاً (أجاب) لا يسقط عنه الحد بذلك (سئل) عن رجل يضرب ممدوداً على مقلعة ورجله كما يفعله القضاة إلا أن يضرب على مقلعة غيره (أجاب) يضرب قائماً ويضرب الضرب على جميع أعضائه إلا وجهه ورأسه وفرجه ولا يضرب على الصفة المذكورة (سئل) عن رجل الوجهة أجنبية بنسوة وخلافها في محل خال عن الناس

أن مراد المسئلة إذا قاله علق مطلقاً بشرط أن لا يخرج شيئاً عما إذا كان المراد قبل إتمام
 طلق على أن لا يخرج شيئاً بالصحيح من الجواب أنها إذا قلت أن لا يخرج يقع الطلاق أخرجت
 بعد ذلك شيئاً أو لم يخرج لأن الشرط قبول عدم الانحراج لوجوده (ق) لو قال لها بعت منك
 تطلقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال بعت منك تطلقه بثلاثة آلاف درهم فقالت
 اشتريت ثم قال فالتفقات اشتريت الزوج يقول أردت تطلقه وأحببتك لئلا تألف درهم . في
 ثلاث تطلق في القضاء وبه أخذ الفقهاء وقال لا يجب على المرأة الثلاثة آلاف درهم . في
 الفتاوى قوم جاؤا إلى الرجل وزعموا أن امرأته وكلهم اختلعا هامة فباعها معهم على ألفين
 فذكرت التوكيل فإن كانوا ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم لأن خطاب المخلع
 متى جرى بين الزوج والقضوي كان هو العاقد إذا وجد منه الضمان فبشرط منه قبوله . وإن
 كانوا يضمنون فإن لم يزعم الزوج أنهم وكلهم لم يقع الطلاق لأنه تبين أن المخلع موقوف على قبولها
 ولم تقبل وإن زعم أنها وكلهم يقع الطلاق لأنه أقر به ولكن لم يجب المال للمهر وهذا إذا خلع
 الزوج أما إذا باع منهم تطلقها بالقي درهم قال أبو القاسم القصار وقعت وإن لم يضمنوا ولا لفظ
 الشراء لفظ ضمان فكأنهم ضمنوا . وقال أبو بكر الاسكافي هذا والله موقوف عليه الفتوى
 وفي فوائدهم الذين اتفقوا على مسئلة ضمان قال ابن غبني قال غبني كذا أمر امرأتني ببيع
 فلان فيضلمه بكذا أو يكون هذا أو كيلاً ثم نفوضها قال يكون كيلاً حتى لا يقتصر على المجلس
 لأنه وإن ذكر الأمر بالفسق فسر بما هو كيل مطلق وهو المخلع كذا أجاب ثم كتبوا
 وغيرهم من مشايخهم فتدبروا في جواب الفتوى أنه أمر بالبدل يقتصر . لو وكل رجلاً
 بالمخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلان من زوجها على كذا أحازون لم يكن هو محضرها لو ذكر
 بعد هذا أنه لا يجوز أن يكون الواحد كيلاً من الجانبين . وهذا المسئلة دليل على أنه يجوز قال
 لنا كمال أبو الفضل وهو الموافق لرواية الأصل وهو الصحيح لأن حقوق البدل ترجع إليه في مثل
 هذا فاعلم الواحد كيلاً من الجانبين . ولو قال لرجل اخلع امرأتني لا يكون أنه يتخلها بالعمال
 وعن ابن جماعة في نوادره عن محمد أنه يكون هذا أمر بالطلاق باق بلا مال والصحيح هو الأول
 اعتبار العرف في مواضع من الأصول المخلع والمباراة كلاهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ويحيى رامة كل واحد منهما من صاحبه من المهر وعند محمد كلاهما لأبي حنيفة . وعند أبي
 يوسف المباراة واجب والمخلع لا وأجمعوا على أن الطلاق على مال لا يوجب والله أعلم

(باب طلاق المريض من يكون فإما من لا يكون)

(ن) لو قال إن مرضت فأنت طالق ثلاثاً يكون فلان لأن المرض هو المرض الذي يخاف عليه
 الهلاك به وموت منه غالباً لوذا مرض الموت فكأنه علقه به صريحاً . وفي وصايا الأصل إذا
 وهبت صداقها في حال الطلاق لا يصح بلا خلاف لأنها مرضية مرض الموت وإن تستقرض
 لكونه على خوف الهلاك غالباً وهذا لا يخرج للبارزة أو يقدم لقتل فإنه في حكم المريض
 حتى لو طلق في هذه الحالة يعتبر فإما المأذون فأنكذاهي والمختار ما ذكرنا ونص الشيخ الإمام
 السرخسي في شرحه صاحب الطلاق بغيره المرضية في وصايا الفتاوى إذا قال المريض كنت
 طلقاً في حقني وانقضت عدتك وصدقته المرأة ثم ماتت فلا ميراث لها بالإجماع . لو طلق الصبي
 امرأة أنسان بحكم الأمر الذي قد جعل للزوج أمرها يسده مع ولا يكون للزوج أن يخرج
 الأمر من يعمو يقتصر على المجلس كافي البالغ والمجنون غيرة الصبي

هل يحرم عليه ذلك ويصراً أم لا
 (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويصراً
 (سئل) عن جماعة شهدوا على رجل أنه أقر بالزنا هل تقبل شهادتهم عليه وبإزمه الحد أو لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه بذلك ولا بإزمه الحد (سئل) عن قال لا تحرق حال الخفاجة أنت ليست لا يسك وانما أنت ابن الغريم وهو معروف القسب منه هل عليه حد القذف أولاً (أجاب) نعم عليه حد القذف (سئل) عن وجب عليه الحد هذه القاضى ومات من ذلك الضرب هل على القاضى ضمان بسببه أم على الضارب باذن القاضى (أجاب) لا ضمان على واحد منهما (سئل) عن رجل أخرج من قسده إلى الحاكم وهو سكران فبنت عليه السكر من الخمر والتنبيه عند الحاكم بالنية الشرعية بطريقه هل يحده الحاكم أولاً (أجاب) لا يحده الحاكم (سئل) عن قال لا تحرقوا لوق وأراد أن يثبت فسقه بالنية ليدفع التزويج عن نفسه هل تسمع بيته بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع بيته بذلك

(كتاب السير)

(سئل) عن نصراني قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله

هل يحكم بإسلامه أولا (أجاب)
 لا يحكم بإسلامه ما لم ينشأ عن كل
 دين يخالف دين الاسلام (سئل)
 عن ذي جالس في حافوة فسوره
 عليه شخص من أهل العلم لحاجة
 عنده هل يلزمه التماسه أولا
 (أجاب) لا يلزمه (سئل) هل يجوز
 للذي أن يصلي بناء على بناء
 المسلمين (أجاب) لا يجوز ذلك
 وإن فعله بهم حتى يساوي بناء
 المسلمين (سئل) عن الذي إذا
 أسلم وله ودمسفر هل يتبعه في
 الاسلام أولا (أجاب) يتبعه في
 الاسلام (سئل) عن التصرفي
 إذا أسلم في حال سكره هل يصح
 اسلامه أولا (أجاب) لا يصح
 اسلامه (سئل) عن الذي إذا
 قرأ الفاتحة أو غيرها من القرآن
 هل يحكم بإسلامه أولا (أجاب)
 لا يحكم بإسلامه (سئل) عن اسلام
 السكران هل يصح أولا (أجاب)
 نعم يصح اسلامه كالمصلي (سئل)
 عن رجل حتى قال مذهب
 الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل
 به هل يكفر بذلك أولا (أجاب)
 لا يكفر بذلك (سئل) عن
 الايمان والاسلام هل هما واحد
 بينهما فرق (أجاب) نعم هما واحد
 عندنا (سئل) عن الايمان
 هل يزيد بالاطاعة وينقص بالعصية
 (١) قوله أجب انتم يصح الخ كذا
 في الأصل وهو منافي للابواب
 السابق فربما عن مثل هذه المسئلة
 ولطعمها قولان في المسئلة فخر
 كبه معصيه

(فصل في الابلاد)

إذا حلف لا يقرب بها أدامت قال له عن به الطلاق لا يصدق فضله ولو حلف لا يقرب بها وهي حاض
 لم يكن موقفاً لا تصارفة الحاض . لو قال (أكرمت برؤودك كم تابل سال) فعلى كذا
 قتر كها أربعة أشهر بانت لانه راده الجاع المعروف عرفاً كانه نص عليه . لو قال ان قرتك
 الى سنة فانت طالق ثلاثاً فالحقة فيه أن يقتر كها أربعة أشهر حتى تبين واحدة ثم يحكم تمام
 السنة ثم يتزوجها فإطلاق بالعين لعدم الشرط ولا بالاملاء لانتهائه . فان قال ان قرتك أبداً
 فانت طالق ثلاثاً فلا حيلة لهذا الا أنه ان قريها طلق ثلاثاً بالعين وان لم يقرب فكذلك بالابلاد
 . ولو آمن امرأته ثم خلق مرتداً بدارهم ثم مضت أربعة أشهر لا تبين بالابلاد والملك
 ووقوع البيونة باردة وفي بطلان الابلاد والظهار باردة روايتان والمختار هذا وجله هذا في
 الفتاوى . ولو آمن امرأته ثم قال لا أقرى أشركه في الابلاد لم يصح الاشرار لانه
 لو صح بتغير حكم التصرف لانه لو صح لا يحتمل ما يقربهما بعدان كان بحال بحث قربان
 الاولى فلا يصح ميانة عن التغير وهذا بخلاف الظهار فانه لو أشركه الثانية مع الاولى يصح
 لانه لا يتغير حكم ذلك التصرف وهو حرمه وطه الاولى الى الوقت التكفير وهي مسئلة الاصل

(فصل في الظهار)

ولو شهرها امرأتين فيهما أو به أو سافر عنه الله تعالى يكون ظهاراً وهو الصحيح هكذا
 ذكر في الفتاوى . وفيها لا يصح الظهار في المائنة وان كان طلاقاً فصلا ان الظهار التصريح
 الفصل وانه ثابت فبسته فلا يصح تصويره بمجهول الطلاق . لا ينبغي أن تدعى بقر بها أو
 تقبلها حتى يكفر بثبوت حرمه الوطء بدوابعه ولها أن تطالبه وتجرى الى الحاكم حتى يكفر برفع
 الضرر عنها في (م) هشام عن محمد بن عيسى الظهار على التكفير بقر بها فان أبي حنيفة وان
 أي ضربه أما في الدين أحبه ولا أضربه وان قال كقرت صدق ولا عين عليه وبه ان تصدقه
 ما لم يصرف بالكذب والله سبحانه أعلم

(فصل في الكفارة) في جامع الأصول ولو جامع في خلال الصوم غير امرأته التي ظهر
 منهاها راعا ما يستقبل الصوم بالاتفاق لانقطاع التتابع بافساد الصوم ولو جامع في خلال
 الاطعام لا يلزمه الاستقبال بالاجماع ولو طلق الظاهر امرأته موصولاً بالظهار لا كفارة عليه
 اجماعاً لا تنفذه العود والمعتبر في الطعام كتمان مشبعان ستون مرتسوة كان من فقير أو
 من ستين فقير الكل فقيراً كتمان وسواء كان مادوماً أو غير مادوم ونصف صاع من الخطة
 أو صاع من الشعير أو التمر يقوم مقام الاكيتين المشبعين . في جامع الأصول وان اطمع عن
 ظهار وعن افتراء جزأً أعظمه ما بالاجماع وأجمعوا على أنه لو اعتق عن ظهار وقتل ليجز عن
 أحدهما . لو اعتق عبد عن كفارة غيره بغير امره لا يجوز عنه بالاتفاق . ولو دخل ذو
 رحم محرم منه في ملكه بلا صاع منه فانه لا يجوز عن كفارة اجماعاً . ولو دخل في ملكه بضعه
 ان نوى عن كفارة وقت وجود المصنع منه يجوز عن كفارة عندنا وعند الشافعي لا يجوز والله
 تعالى أعلم

(فصل في العان) لو ذفها فكفت عن مرافعة الى الحاكم فهي امرأته لان الحرمة
 معلولة بالعان لا بالتذوق . ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً ما زانية حد لان القذف مادفعها وهي

أجنبية ولو قال لها لا زانية أنت طلق ثلاثا فلا حاجة لحد ولا لعان لانه قد فها وهي منكوبة ثم بان
فدققت العان لحصول المقصود وهو الفقرة . ولا يجب العان اذا قامت شاعدين بعد ما ذهبا
انه كذب نفسه وحده كالأعانة كذابه . ولا تعانوا ولا بالفرقة ولا بالفرق بينهما الكل في
الفتاوى . لا يجوز وطؤها بعد العان قبل الفراق . في النصارى تبعت النصارى انما سلت
في جامع الاصول أحكام الزوجة بعد التلاع قبل القضاء بالفرقة فأنه كلها عندنا خلافا لغير
والاستماع بهم يحرم بعد التلاع اجمالا

(فصل في الردة والفرقة تنقح بها ولا تنقح) (ن) اذا اردت كان أبو القاسم وأبو نصر
يفيان بعد الفقرة فزجرها لثلاثا تحت هذه الحيلة . وكذا بعض من أجمع سمرقند في نكاح
(س) وجواب ظاهر الرواية أنها تنقح وهو الصحيح لان النكاح لا يقع مع المشاق ولكن نجبر
على الاسلام والنكاح جزا لها وحسب الباب المعصية بالاحتيال بهذه الحيلة لقتلص عنه وعليه
الفتوى ولا تنقح من العدد . اذا علق طلاقها بشرط ثم اورد خلقا بدلا للحرب ثم وجد
الشبهة لا تطلق وكذا لو ألى منها خلقا ثم مضت المدلة لانه يبق أهلا لذلك والطلاق لا يقع بدونه
في الفتوى ان طلقها في دار الحرب بعد ما خلق ثم بداهم لا يقع بالاختلاف وان كانت في
العدة . عدا قال لأمر أنه الحرمة تأت طلاق السنة ثم اشترت زوجها لا يقع والعدة لا يقع والفتوى على هذا
قول أبي يوسف فيما اذا اشترت زوجها وأعتقه وطلقها وهي في العدة لا يقع والفتوى على هذا
والحر فوالذلك لأمر أنه الأمة ثم اشترى زوجها لا يقع بالانفاق

(فصل في الفرقة) اذا تبنت المرأة طلقها فلا نواسا للزوج وهو نكاح الطلاق ولم
تتم البينة لا يحل لها التزوج بأخر في القضاء وأقوى السيد الامام الاجل أبو شعاع رحمه الله تعالى
أنه يجوز له ذلك فيما بينهما وبين الله تعالى اذا تبنت

(باب العدة والرجعة)

(ن) أقر أنه طلقها سنخس سنين فلن كذبته في الاستدأ وقالت لا أدري تحب العدمن
وقت هذا الاقرار لان اقراره في هذين الوجهين جعل انشاء الطلاق للمال وان صدقته قال محمد
تحب العدمن وقت الطلاق . والمختار أن لا ينجح أنها تحب من وقت الاقرار أيضا (١) بناء
لأنه لما طلق وكن تحب العدمن وقت الاقرار زجره . امرأة تعتد بأربع عدات كيف
يكون هذا فقل هي أمة صغيرة طلق بعد الدخول فصدتها شهر ونصف فلما تقارب
الانقضاء بلغت فأنقضت عدتها الى الحضي فتعدت بحضتين فلما تقارب الانقضاء أعتقت فصار
عدتها ثلاثا من حضي فلما تقارب الانقضاء مات الزوج فلزنتها العدة بأربعة أشهر وعشر
المختصة بنفقة عدتها المختار في حقها أن لا تخبر في حواشيها بالبر لانهما هي أبطلت حقها
في النفقة فلا يعتبر ابطالها فيما يرجع الى ابطال حق التسرع وهي حرة وانزوج مهرها وهذا في
جامع الفتاوى

(فصل في الرجعة) تطلق الرجعة بشرط باطل كتحقيق النكاح قياسا لا استيفاء على
لأنه ابتداء . اذا تزوج المطلق رجعا المختار أن يصير مراحعا عا لا يمانع من النكاح
مجان عن الرجعة لانه محتمل فقد عذر العمل بالمحققة في جامع الاصول والخلو بالملقة
الرجعية لا تكون رجعة لانها تنافي في الجملة فصارت بديلة انظر الى فرجها لا عن شهوة وفي

(أجاب) لا يزيد ولا ينقص (مثل)
عن ذي قال ان فعلت كذا اكون
مسلم فاعلم ان فعله يكون مسلما
(أجاب) لا يكون مسلما بذلك
(مثل) عن الساهر هل يستتاب
وتقبل توبته أولا (أجاب) لا يستتاب
ولا تقبل توبته (مثل) عن
الكافر اذا اكره على الاسلام هل
يصح اسلامه واذا الرد يقتل
أولا (أجاب) نعم يصح اسلامه
واذا الرد لا يقتل بل يجلس حتى
يعود الى الاسلام (مثل) عن
تصدق على فقير بمال حرام
راجعا بذلك الثواب هل يكفر أولا
(أجاب) نعم يكفر (مثل) عن قال
مسلم كافر هل يكفر بذلك أولا
(أجاب) لا يكفر بذلك ويعزر
ان طلب تعزيره (مثل) عن اعتد
لا تسرفي أمر بينهما ومن جعله
الاعتذار قال له كنت كافرا
وأسلت هل يكفر بذلك أولا (أجاب)
لا يكفر بذلك (مثل) عن الرافضي
اد فضل علما على أبي بكر وعمر هل
يكفر بذلك أولا (أجاب) لا يكفر
بذلك ولكن يكون مستنظا

(كتاب اشركة)

(مثل) عن جماعة بينهم فرس
على سبيل الشراكة الشرعية وهي
تقت بواحد منهم فان الباقين
نمات هل عليه ضمان في حصة

(١) قوله منه كذا في الاصل ومثل
الكلمة من زيادة اسم كسبه
معهم

الباقين أولا (أجاب) لا ضمان عليه حتى يرضى (سئل) عن أرض بين جماعة على سبيل الشركة فبى أحدهم فيها وأغرس بغير إذن الباقي فهل لهم القطع أولا (أجاب) ان لم يرضوا بذلك تقسم الأرض فان وقع نصيبه فيما بى وأغرس فهو له على حاله وان وقع فيما خص الباقي فلعنه وضمن ما مضى الأرض بذلك (سئل) عن شريكين في حانوت تملك سكن أحدهما مدة طفاله ثم يكرهه باجره فخصه في المدة هل يلزمه أجره أم لا (أجاب) لا يلزمه أجره (سئل) عن شريكين في حانوت اتهدم فارد أحدهما أن يبنى وامتنع الآخر هل يجبر على البناء أم لا (أجاب) ان هدم صنع صاحبه يجبر وان اتهدم بلا صنع في الرفع لا يجبر (سئل) عن أحد الشريكين اذا ادعى على الآخر خيانة فطلب منه أنه ما خافه في شيء من الربح وغيره هل يلزمه اليمين أم لا (أجاب) اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم عنه حالة الدعوى وأنكره بحلف والافلا (سئل) عن رجل له رجل وآثره

حرمة المصاهرة بالخلوة الصعبة واثنان (١) لوطلفها في هذه العدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يضر . لو قال لها أنت امرأتى وأراد به الرجعة يكون رجعة كالأول قال حدثنا امرأتى وهذا اختيار أئني نصر وهو المأخوذ به . اذا راجع المطلقة طلاقا رجعا ثم طلبت منه العوض أو المهر على الرجعة ليس لها ذلك لان المهر شرط عند التملك لا عند استبقاء النكاح . في الفتاوى لو أسقطت سقطا لم تستين خلقته لا تنقض به العدة لأنه لم يرد وضع الحمل إنما هي نطفة متغيرة وان اختلفا في استبانته فالقول قوله فان لم يدع شيئا ولكن لم يأخذها وطلب حلفها حلفت بالله لقد كان كما قلت والصحيح أن هذا قولهم جميعا . وسئل الشيخ الامام أو الحسن الرستغيني عن المطلقة الرجعية انه اذا استمر زوجها شهرا فقال يكون ذلك رجعة أطلق الجواب ودكر في تحصيل الكافي في الشرح في باب الحارث انه اذا اشترى جارية بالخلوة فقلته الحارث بشهوة أو أقر المشتري أنها قبلته بشهوة فسقط الخلوة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا في خيار الرؤية والعيب وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اجازة وقال وكذا المطلقة الرجعية اذا فعلت ذلك بزوجه يصير مراحجا قال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مراحجا والصحيح على أن اقرار الزوج بذلك شرط ما ذكرناه والله تعالى أعلم

(فصل في فسخ اليمين وحكم القاضي الشافعي والحاكم المحكم في الطلاق المضاف وما يتعلق بذلك)

يجوز للقاضي الحنفى أن يبعث إلى الشافعي ليطل نكاحا جازا عندنا بالطلاق عندنا كالأزواج غير الأب والجد الصغيرة أو كان النكاح شبهة الفسقة وقذف الزوج غيبة منقطعة أو وسيت الضرورة من وجه آخر انما يجوز قضاءه الثاني بتقليد القاضي الحنفى اذا خلا التقليد والقضاه عن الرشوة فان قضى بالرشوة لا يصح وكذا القاضي الحنفى اذا أخذ الرشوة وقضى لا ينفذ قضاءه لانه عامل لنفسه لا لله تعالى . في الوافقات الصغيرة في تعليق الطلاق بالملك والمحمود (٢) ينفذ حكمه فيما بينهما كالقاضي المولى اذا قضى بينهما قالوا ولا يثبت عليه ما هو ظاهر ولكن هذا يعلم ولا يثبت به على هذا أكثر المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى نص عليه شمس الأئمة الحلواني وحكي عن استناذ هكذا وقال رحمه الله تعالى قد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة اذا استغنى فقها بعدا من أهل الفتوى فاقنا بسطان الدين وسبعة اتباع فتولوا ماسلة المرأة . في جامع الفتاوى لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طلاق ففسخت اليمين في خصوصية امرأتين فصح أصلا هو المختار

(كتاب العتاق وفيه أبواب)

نص في المتنق انه لا عتق في السداد الا في قوله بحرارة يمولاي بمولاي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وماروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في قوله بالاني يعنى غير ما خوذ به في المتنق انه لا يعتق وهو الصحيح . لو قال اعتقل فلان فهذا ليس بشيء لان اعتاق الفضولى لا ينفذ . لو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لا بحالة ولا بصرفه ان زعم أنه لم يرد العتق لان تخصيص الحرية لا يصح ويصدق بانه قال الفقه أبو الليث هذا عندهم وفي عرفنا لا يعتق . في الفتاوى قال العبد هذا مولى أو يمولاي أو لامة مثل ذلك ثم قال عتبت

(١) قوله لوطلفها الخ كذا في الأصل وهي نسخة شعبة فحرف المسئلة من الأصول السليمة كنه معصية

(٢) قوله ينفذ حكمه الخ كذا في الأصل وانظر على ما ذا يعود ضمير حكمه ولعل في الكلام سقطا فحرف كنه معصية

راوية واشتركا على أن صاحب الجبل يستقي الماء من الصرع على جله ويكون الكسب بينهما هل تصح الشركة أولا (أجاب) لا تصح الشركة والكسب كله للذي يستقي الماء عليه أجبر فمثل الراوية (سئل) عن رجلين بينهما مائة مشتركة هل لا حد ههنا أن يستعملها بدون إذن شريكه أولا وإذا استعملها وعطبت من استعماله ضمن قيمة حصته شريكه أولا (أجاب) نسي أنه أن يستعملها بدون إذن شريكه وإن عطبت من استعماله ضمن قيمة حصته شريكه

(كتاب الوفاء)

(سئل) عن تظروف أجرو سنة أجرو سنة باجر المثل وقيل الأجر ثم تقابل مع المسافر أحكام التواجر فهل تصح الأمانة أولا (أجاب) لا تصح الأمانة (سئل) عن المسجد إذا خرب وليس له مال يصير هل يصير بقتضيه مسجد آخر أولا (أجاب) ان عرف (٣) ما اسمه أو وازنه أخذ الاتفاض والاشفع بها وإن لم يعرف فيصيرها مسجد آخر قال

- (١) قوة قصد بقوله مولانا هكذا في الأصل وانظر موقع هذه الجملة وحركته محصية
- (٢) قوة قوله بنو الخ كذا في الأصل ولعل فومن زيارة تاسع لئساب قوله لا ينفك كنه محصية
- (٣) قوله ما سمع أو وازنه كذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفا والصواب بانيه أو وازنه الخ فمرر كنه محصية

به الناصر لاختلاف أفيه منهم قال بصدق لاه ليس صريح محض فلا يعتق من غيرية وقلا بعضهم لا يصدق يعتق بدونها وهو الصحيح لانه كالصريح لقوله عليه الصلاة والسلام هو أخو ومولا لأي معتقل ولغلة الاستعمال المشهور فيه فصار كالصريح . في الفتاوى قال معتقد على واجب لا يعتق لان العتق بمعنى الاعناق فلا يجب قصص القذع افادة الحرية حالا وهذا بخلاف ما لو قال طلاقا على واجب حيث تطلق لان نفس الطلاق لا يجب وانما يجب حكمه بها وقوة فاقضى هذا وقوعه فاقترقا وقال له بعد يابدي وأبسد (أوبأزاد مردي كجاو دي أوبأزاد مردي) أو لامة يابدي أو يابدي (أوبأزاد مردي) أو أوزاد مردي أو أوبأزاد مردي أو أوبأزاد مردي (من) ففي هذه الألفاظ العشرة ان لم ينو العتق لاختلافه . والمختار أنه لا يعتق لانه راد بعض الرفق والتلطيف ببعضه الانشائية (١) قصد بقوله مولانا بعضه الموالاة وحسن المعاشرة فان نوى العتق لانه نوى ما يحتمل لفظه في جميعها . لو قال لبعد (أوبأزاد مردي) أو كجاو دي لا يعتق نوى أو لم ينو كذا روي عن أبي بكر الاسكافي والمختار أنه يعتق اذا نوى . مر قال صاحب جامع الفتاوى استاذنا الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام علام الدين عن كان يضرب بماريته فقال الشفعة (يش من من فقال) أزمهر شما هالزادش كردم) فباحث في ذلك أحسنه واتفقوا على انه يعتق لصدق القضا الصالح وهذا موافق لما ذكرنا فبين قال أنت حر اليوم من هذا العمل

(فصل في الكنايات)

قال هذا دعوى أو نال يعتق هو المختار ولو قال أنت عتق فالتلف مفعول والروايات مضطربة فيه والمختار أنه لا يعتق ولو قال أنت عتق الله لا يعتق بلا خلاف . ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده بالاجماع . ولو قال عبيد هذه الدار أحرار وعبيد فاعتق بالاجماع . قال عبد أهل بلخ أو ولد كذا أحرار ولم ينو عبيده أو قال كل عتق الأرض أو عبيد أهل الدنيا قال أبو يوسف في الترادد وعصام لا يعتق وقال شدا يعتق (م) قال كل مخلوق في هذا المسجد يعتق المسجد الجامع ومجمعهم حروفه عبيدا يعتق اذا لم ينو . وذكر محمد أنه يعتق في هذه الوجوه ولو كان مكان العتق طلاق فهو على هذا الاختلاف . والمختار لفتوى قول أبي يوسف وعصام لان هذا أمر فطش أي عام الخش العموم بخلاف ما اذا ذكر الدار لكون ذلك خاصا وعلى هذا القول كل من دخل هذه الدار فامرأته طالق (١) ولو لم ينو نفسه لا يطلق امرأته على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (ق) فمن قال للمكاتب ان كنت عبيدي فانت لا يعتق قاله ونأخذ . في الفتاوى قبل رجل وفيه عبيد أعنت فأمرا رأسه أي لم لا يعتق لان ثبوت العتق بالعبارة والاشارة لا يقوم قبلها عند القدر عليها ولو قيل هو ابنك والمثلية بها الها ثبت النسب لان ثبوت النسب لا يتعلق بالعبارة فبما أن ثبت بالاعاء . قال له بعد ان يمتلك في هذه البلد اذ فانت حر ثم باعه فان كان مهيما لا يعتق وان كان فاسدا يعتق قال أبو بكر الاسكافي وجهي أن يسلمه الى المشتري ثم يبيعه متى لا يعتق في الوجهين

(فصل في التدبير والوصية)

قال اعتقوا عبد الله الذي هو قديم العبيد فالتحار ان قديم العبيد من تكون هبة مسته لقوله تعالى حق عا كهر جون انقديم والعرجون ما ثبت على العتق من العتق وينقطع في كل سنة طر يا

فأمنه على القتل ويروج بإسائه منه كذلك . صحيح قال بعده أنت حرقل موق بشهر رضى شهر فأت بعق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكافي . وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو القاسم وهو الصحيح . مات عن مدبر وبحث السعاية عليه في القيمة فالتفت أن يفتيه مدبر نصف ماله كان قتالان الانتفاع بالمال وتوان بعينه وبسببه (١) والثمن والاول باق والثاني لا وقضية ذلك ما ذكرنا هكذا اختار الفقيه وفي هذا الفصل اختلاف الشايخ لكن الصحيح ما اختار الفقيه وهو اختيار شيخ الاسلام خوارزمي ذكر في شرح كتاب الدعوى وفي الواقعات الصغيرة لوقال هذا متى أن احتجبت الى بيعها أي معها وان بقيت بعد موق فهي حرة فباعها جاز قال صاحب الفتاوى وكذلك أفقيت أنا وشايخ جرجند

(فصل في العتق الميم وما ينصل بذلك ويدخل فيه حذير الملتق الموسر) (ن) قال لأميته احدا كآخر ثم قال لم أعن هذه عتقت الاخرى ثم قال لم أعن هذه عتقت الاولى فعتقتا جميعا لاقراءه بالكلامين ليعتقهما (ن) الموسر الذي يجب عليه الضمان فيما اذا عتق العبد المشترك بينهما هو الذي له مال يساوي نصف قيمة الملتق سوى المنزل والخدام ومنع البيت وثلب الجسد

(فصل في التبر بالعتق وأمر العبد غيره بشرائه من مولاه) في الحاوى عن أبي القاسم لوندو عاتق عبد فاعتق أبقالا يجوز وقال الجوز قال الفقيه موقاس قول علما تاجعا ينبغي أن يجوز لانه ذكر في كتاب جعل الابن اذا عتق أباه عن كفارة عنه ما إذا كان وقت الاعتقا حيا (ع) عن أبي يوسف روى عن الحسن البصري في عبد أعطى أحدا مال أو قال اشترى من مولاه فاعتق ففعل قال الحسن البيع باطل والعتق مردود ولا يفل هذا الفاسق وكذلك ابن سيرين وعن ابراهيم أن البيع والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه أقول وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومعنى المسئلة اذا أطلق المأمور لم يبين أنه يشتره لآخر (م) عتق عبداؤه مال فإله كله ليس الاثو بأوابه أي توبى شاء المولى لكن قوته عليه قالوا وهذا في الحكم والرد إليه أولى وأحب روى أن عمر رضى الله تعالى عنه كتب الى أبي موسى الأشعري بالعراق أن يتابعه حاربه من بني جلولاه حين فتح الله تعالى عليه العراق على يد سعد بن أبي وقاص فاتباع وبعتها الى المدينة فاصرها لهم واستحسنها ورغب فيها ثم عاهاوا عتقها وأحسن اليها وقال ان الله عز وجل يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وعن نافع أنه قال لما مات ابن عمر حرق عتق ألف انسان أو زادوا حسن اليهم مع ذلك

(كتاب اليمان وهو مشتمل على فصول)

باسم الله لا أفعل كذا المختار أنه لا يكون عينا لعدم العرف بالخلفه الا اذا توى ولأناخذ بما قال أبو بكر الاسكافي وعما ذكر في (م) عن محمد أنه يكون عينا (ب) الطلاب الغالب ان فطت كذا يعني بكسر الهمزة فطلبه كفارة لان هذا ميم قد تعلمت أهل بغداد الخلف بهذا . في جامع الفتاوى قال سئل شيخنا عن حلف بالله أو والله لا أفعل كذا أو سكن اليه أو تنصها أو وفها فقال يكون عينا ولا عبرة بلطاف الاعراب بصلاحي بحرف القسم . ولو قال الله يشترط كسر الهاء ليكون عينا كذا قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق في قوله الله لا أقربك ومن

المرب لهذه الفتاوى هذا ينال على قول محمد وأما عند الامام وأبي يوسف فلا يعد الى الميم الذي يوجب مسجدا ألبا وفي الحاوى المقدسي وعلمه الفتوى وقدره صاحب هذه الفتاوى في بحر قلاير اصبح ويروى عن أبي يوسف نحو ذلك وأنه يصرف أوقافه الى مسجد آخر كما في الاسعاف (سئل) عن ناظر على وقف بشرط الواقفه معلوما هل لها حكم أن يفرضه معلوما أولا (أجاب) نعم لها حكم ذلك (سئل) عن واقف شرط في وقفه عدم الاستبدال فصار الوقف بصفة تسوغة للاستبدال فهل يصح استبداله أولا يصح لعدم اشتراط الواقف ذلك وما الحكم (أجاب) نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولمنع الواقف (سئل) عن جامع في بلد أوحوض أو مسجد خرب وتضرق الناس عنه وله أوقاف تصرف غلها في مصالحه فهل تصرف أوقافه الى مسجد آخر عامر قريبه منه أو جامع أو حوض أو نحو ذلك وما الحكم (أجاب) نعم تصرف أوقافه الى جامع أو مسجد أو حوض آخر (سئل) عن شخص وقف وقفا شرعيا وعليه ديون وشرطان يوفى دينه من ريع الوقف المذكور هل يصح أولا (أجاب)

(١) قوله والثمن والاول باق كذا في الاصل وحسب العبارة كتب معصيه

المشايخ من لم يشترط ذلك وأجر على الطلاق والاول أصح لانه لا بد من حرف القسم أو أعرابه قال (أكرم) قالان حضون كويخد ار ارمين بكسال الروز) ثم كلمة عليه صوم سنة قال المصدر الشيسل حسم الدين كذا ذكرنا والقنوي على أنه يجب كفارة البين ومن قال (يكسله) لا يجب عليه الصوم لأن باحتال حرف الهاء عليه تصير عبارة عن سنة ماضية

(نوع في التبري) (ن) لوقال ان كلمت فلا تأتاني من الله تعالى وكافر وهو يعلم أنه كان يبايعه فلو كان كافرًا وكلموا في ذلك كثيرا والمختار في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن الحالف إن كان يعتقدون أن مثل هذه البين كذا بكفر يكفر لأن الإقدام عليه بهذا الاعتقاد ضمانه بالكفر وإن لم يعتقد ذلك لا يكفر . ان فعلت كذا أقاماً يرى من القرآن وهو يعلم أنه كاذب يخاف عليه أن يكفر كذا ذكره والمختار فيه ما قاله شمس الأئمة وقدم (س) قال ان فعلت كذا (أزوجه قبله بترائم) ففعل لا شيء عليه لأن البراءة عن انقباله لا يكون هنا كذا ذكر في موضع مهابذ كوفي موضع منها أنها تكون عنانها والمختار في الفتاوى لوقال (هرج منه أي كفت دروغ) ان فعلت كذا اتفق المختارون على أنه يبقى بانه بين بالخلاف وعن نجم الدين السفي متعديان دعي أحدهما إلى صلح الآخر فقال (بست) راجعه كتم وباوى اشق فكتم فانه يكفر وتبين أمره أنه بسبب الردة فلا يكون بينا لانه لم يصلح بل أطلق فيصير على الحلاقه

(فصل في الحریم والاستحلال) لوقال هذه الحرام على حرام ثم شربها في (ن) المختار للقنوي أنه ان أراد به التحريم يجب الكفارة يعني منع نفسه عن شربها ثم شربها وان أراد به الاخبار أو لم ينوشها لا يجب بشي لانه أمكن قصصه اخبارا (ن) من في بدد درهم فقال هذه الدرهم على حرام ان اشترى بها حنث وان تصدق بها أو وهبها (١) لانه في (م) ليس له أن ينتفع بها بوجه ما من الوجوه وليس له منحه إلا أن يجي انسان يأخذها من يدينه فيقبل بها ما يشاء والمختار ما ذكرنا لان عرف الناس أنهم يريدون به تحريم الشربها ونحوه

(فصل فيما يكون عينا أو مينا واحدا)

في الاجناس وغيره قال والله العزيز الحكيم لا فعل كذا فهذا عين واحد (٢) والعزيز الحكيم ثلاثة أعيان في الجملة الصغير لا فعل كذا فهذا عين واحد وهو كذا روى عن أي حنفة وهو المختار لأن هذا أو القسم فكأنه قال والله وسكت ثم ابتدأ والرجح لا فعل كذا فهذا يكون عينا واحدا فكذا هذا (ق) كل عين فائنة فيها الحالف اذا كان متجاوزا ولا يستخلف ان كان اختلاف ظاهرا ان كانت البين بالله تعالى به أخذ أو حنفة ومحمد حقه الله تعالى وما كان من إطلاق أو عتاق فائنة لهائف وعن الشيخ أبي الحسن لو حلف القاضي فائنة القاضي القاضي وأرجح السلمان البخاري ونحوه فائنة الحالف بنوي كأي شيء لان القاضي انما يحلفه مطوق تعاد ولو جعل الفائنة الحالف موى كأي شيء لا يباحث ولا يحصل احكام حقوقهم بخلاف سألان فلو كان الحالف غفصا فغفص عن ظله ففعل الفائنة الحالف كذا لا يضره (ع) لوقال ان كفلت عمال أو نفس فقه على أن تصدق بفسل وتقول لزمه الوفاء بالذر وهذا أحسن لأن اراد أن لا يكفل بشي يقول هذا ثم يقول لطلب الكفالة اني حلفت أو نذرت أن لا أكفل فان اراد بهذا أن يكفل كفل وتصديق بفسل (ق) نصير في الصبي المانوس اذا

ثم يصح الشرط ووفى الدين من ربع الوقت (سئل) عن تاجر الوقف اذا أجروا موات في اثنتاهن هل تنفس الاجارة أولا (أجاب) لا تنفس الاجارة في الوقف جوت المؤجروا المستأجر (سئل) عن المتولي على الوقف اذا أجروا موات طوبى له تصير ضرورة توجب ذلك هل تنفس الاجارة أولا وهل تصح الاجارة في جميع المدة أم في ثلاث سنوات وتعمل فيما عداها (أجاب) لا تصح الاجارة وينفس العقد في جميع المدة (سئل) عن تاجر وقف احتاج إلى ما يصرفه في عمرة أو وقف ونس في يدين من غلته أو وقف فهل له أن يستدين على الوقف ووفى من غلته (أجاب) ان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وإن لم يخره يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع في الفقة (سئل) عن وقف أعين الموهوبة أو المستأجرة هل يصح أولا (أجاب) ثم يصح فيهما والاجارة

- (١) قوله لانه كذا في الأصل وفي الصلابة تعريف فان استعمل هنا غير مستقيم كتبه محصيه
- (٢) قوله والعزيز الحكيم إلى قوله فكذا هذا هو هكذا في الأصل وهي عبارة لا تحذف من التعريف ونقص فخرها كتبه محصيه

أنكر لا عين عليه لأنه لا يحنث قال النقيض قال علماؤنا في كتاب الإقرار بالصبي المأثون يحلف وبه
 ناخذ الأثرى أنه يقضي عليه بالنكول والصبي ينكل وجمع إقراره (س) التعليف بالطلاق
 والناقل والأمان المعلقة لا يجوز لأنه خلاف ما وردت به السنة ومنهم من رخص في ذلك وهذا
 أثق أو على بن الفضل يسجد صيانة للحقوق وقلة بمال الله الحلف بالله تعالى واختار أنه
 يقضي بأنه لا يجوز علنا بالسنة فإن ألغ المستوفى بقي بأن الأمر مقوض إلى القاضي ورأيه . في
 (النا) في الفصل السابع في البين لو حلف بالطلاق فشكل قضى للمال لا يحنث

(فوع منه) مات عن ابن وعن دين له على رجل فخاصم الابن القريم حلف أنه ليس له على شيء
 أن لم يعلم موت الأب أرجوان يكون في سعة ولا يحنث وإن علم بعونه فاختار أنه يحنث لأنه نفاه
 أصلا وهو كذب في ذلك

(في الاستئنه) وفي البصري عن أبي نصر فبن استثنى في نفسه ولم تسمع أن ذلك مكن حرًا
 لسله كفاء كذا روى عن إبراهيم الضبي وأبي يوسف وأبي طيع وقال أبو نصر إذا سمع نفسه
 فذلك أو وثق وأجدر به ناخذ . رجل أكره امرأة على هبة مهرها ثم ادعى الزوج عليها البتة
 يسعها الحلف بأنهم تهب فاختار ما قاله النقيض أو البتة أنه يفتي للزنا أن تقول لها كم سأل
 يدعي هبة الطوع أو الكره فان ادعى الهبة بالطوع فلها أن تحلف بأنهم تهب طوعا لأنها صدقة
 وبها يعرف جواب كثير من المسائل

(نوع في معرفة الأوقات) لو قال إن رزقي الله تعالى امرأة . وافقه فعلى كذا فالمرأة
 الموافقة التي ترضى عما يفتق عليها وتطاعه فبما رضى من التمتع المشروع . قال أن وقع
 التلج فعلى كذا فهو أن يقع التلج بحيث يحتاج إلى كسبه فلا يعتبر ما يظهر في الهواء ولا ما يستبين
 على رأس حائط أو على حنبل . فإن لم تكن له نية أو نوى وقت وقوعه يعتبر به العرف قالوا وهو
 أول سهر يقال له (أذماره) حلف فلان لا لي الصيف أو غير من الفصول فاختار أنه إن كان في
 بلد لا له حساب يعرفونه الشتاء والصيف مستمر بنصرف إليه والافيعتبر به العرف والصحيح
 أنه على الإطلاق وأول الشتاء إذا لبسوا الخشوع والفرو وآخر حين يستخفون عنهما وأول
 الصيف إذا يبس العشب . حلفت أن كلمت فلانا فاعلم بالصوم كصوم رمضان فحنث فهي صغيرة
 بين الصيام متباعا ومتفرقا وبه ناخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الرجل والله
 لا أكلمك ما دمت في هذه الدار لا تسقط عنه الآن ينتقل منها وإن بقي في قهاتين من نصب
 أو ندف هذا انتقال وتحويل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه ناخذ وهذا إذا كان
 الحالف كدخدا . في الفتاوى ولو حلف فلان لا لي الصيف فاعلم بهذا قال ذلك إلى غرة المحرم ولا يقع
 على سنة كاملة . لو قال بالفارسية أكرام الله ربي بخله باسم فكذا أفكركن الإرميا بقي من السنة
 فذهب ولم يسكن ذلك اليوم واختلافه . والصحيح أنها تطلق لأن ذكر السنة تروقت البين
 وشرط الحنث مطلق السكنى وقد وجدوا وصرفت البين إلى بقية السنة (ن) لو قال أنت
 طالق لسه القدر وهو جاهل باختلاف العلماء فيها يحنث لسه السابع والعشرين من رمضان
 من هذه السنة . قال أن بلغ ولدي الختان فلم أختنه فأمر أنه كذا قال الصدر الشهيد حسام
 الدين المختار أنه لا يحنث ما لم يزوج عن اتني عشرة سنة لأن هذا أدنى وقت إذا احتمل الصبي
 يحكم ببلوغه

على حالها إلى نهاية السنة فإذا انقضت
 كان وقضيل مائتة وكذا المرون
 على حقه في بد المرتين حتى يفك
 الرامن فإن أفكته فالوقف نافذ على
 شرطه وإن لم يفكته حتى مات أن
 كان له مال أفكته الوارث أو الوصي
 وإن لم يكن له مال يباع في وفاء الدين
 (سئل) عن وقف دار أو أرضا
 وعليه دون كثيرة وليس له مال
 سوى ما وقفه هل ينفذ
 أو لا ينفذ (أجاب) لا ينفذ الوقف
 ويبيعه القاضي في الدين ويقسم
 الثمن بين القراء بقدر دونهم
 (سئل) عن ناطر وقف وهو
 مستحق لربعه أجره بدون أو مال
 هل تصح الإجارة أولا (أجاب)
 لا تصح الإجارة (سئل) عن
 الناطر إذا طالبه مستحق بمعلومه
 بالوقف فادعى دفعه المهل يصدق
 بلائنه (أجاب) نعم يصدق بيمينه
 في الدفع إليه (سئل) عن وقف
 الداهم والذات يهرل يجوز أو لا
 (أجاب) نعم يجوز (سئل)
 عن وقف جامع أو نور على أهله
 بلده وغيرهم للأزواج على بقراهم
 وجامعهم هل يجوز أو لا وهل
 له بيعه أولا (أجاب) لا يجوز
 وله بيعه (سئل) عن رجل عاك
 عقار باعها من آخر وباعه المشتري
 من آخر ومضى على ذلك مائة سنين

(عناية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحجها)

أحدها الدهر لا أدرى ذكر في الجامع الصغير والثانية في أطفال المترين أهم في الجنة أوقى النثر . وكذا قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن محمداً قال أعلم أن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا بذنب ذكر في نوادر هشام الثالث وسور الجار لم يقطع بنصه ولا بظاهره وهو في فتاوى صلافة الأصل الرابعة وقت الثمان ذكره أبو بكر بن يعقوب في اختلاف الفقهاء من تصفيه الخامسة إذا بال الحنثي من الفرجين معا وقف فيه ذكر في كتابه دعوى الأصل السادسة للملائكة أفضل أم الأتية صلوات الله تعالى عليهم ذكر في اختلاف الفقهاء أبو بكر ابن يعقوب السابعة متى يصير الكلب معلماً لم يقدر فيه بوقت ذكر في كتاب الصيد الثامنة الأبل الحلالة لا تؤكل إلا أن يطيب لها

(فصل في البيع والشراء)

حلف لا يبيع فباع مئة أو ما لا يحنث بخلاف . وكذا لو حلف لا يشتري فاشتري مئة أو ما لا يحنث بخلاف . ولو اشتري مائة أو ما لا يحنث ولو اشتري شيئين مئة أو ما لا يحنث عن بعض ما يحنث به يحنث وقال بعض المتأخرين الصحيح أنه لا يحنث (ق) حلف لا يشتري طعاماً فاشتري حنطة يحنث في الإيمان بنا على عادتهم وعندنا لا يحنث ما لم يشتري ما لا يحنث عليه الفتوى . حلف لا يشتري خبزاً فاشتري خبزا فاحتضن منه المسر ونحوه لا يحنث كذا عن أبي نصر والمختار أنه يحنث . وعن أبي نصر البوسبي قال الجارية إن لم يبعها إلى شهر فانت حرة ثم ظهر لها حمل منه يحنث أن يبطأها فإذا لم يبعها في أقل من ستة أشهر سقطت العين فيصل له أن يبطأها وإن جاعته لا كثر من ستة أشهر لا يحنث أن يبطأها بعد شهر إجماعاً . حلف لا يشتري بنفسه فاشتري دهن بنفسه حنث لأن دهن النفسح يسمى بنفسه في العرف وهذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا لا يحنث وهو الصحيح . في العار به عن أبي يوسف حلف لا يبيع روبة من فلان فبعث فلان وكذا له فاستعارة فاعاره اختلف فرو يعقوب قال أحدهما يحنث قال الصدر الشهيد وبه يفتي لأن الوكيل رسول في باب الاستعارة . وفي النكاح في شرح القدوري حلف بمتزوج من هذه المرأة اليوم ولها زوج فله يقع على النكاح الفاسد لأنه لا يتصور الصحيح فيما في ذلك اليوم مطلقاً . لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ونوى من بلد كذا أو من جنس كذا الأصح ينفه في ظاهر الرواية لا يعرف أن تخصيص العام بالنية في ظاهر الرواية لا يصح . وقال لخصاف يصح وهذا محله لا ينعى ظلم الظلة إذا أرادوا التحلف على أمر ظالم وفي الشرح إذا قال لا امرأة لا يحنث له أبداً أن تزوجك فعسدى حرة تزوجها حنث لأن عينه على صورة التزوج وقد وجد حنث . وقال لا تزوج من بنات فلان وبسته بنت ثم ولدت بنت فتزوجها يحنث هو المختار

(فصل في البين بالعبادات كالصلاة والصوم والقراءة)

في الواقات لما طلق حلف لا يقرأ سورة من القرآن فخطب فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحنث بالاتفاق وأبو يوسف رحمه الله تعالى سوى بين هذا وبين ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان فخطب فيه وفهمه

ثم أظهر البائع الأول مكتوباً شرعاً يشبهه بإتاق العقار قبل البيع فهل تسمع دعواه وبينته وإذا ثبت بطل البيع أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وبينته وإذا ثبت بطل البيع (سئل) عن اشترى داراً وسكنها مدة فظهر أنها واقف هل تلزمه الأجرة علم أول يعلم (أجاب) نعم يلزمه أجرة المثل لطول مدة سكناه علم بالوقف أول يعلم (سئل) عن الوقف إذا حارب وليس له مال يصرف منه هل يبيع أفضاضه بذن الحاكم ويشتري بثمنه ما وقف به أولاً (أجاب) نعم إن أمكن ولا فيصرف للفقراء إن لم يكن للواقف ورثة فإن كان له ورثة فلا أفضاض لهم (سئل) إذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه ووقفه على جهة أخرى وحكم الحاكم بصفة الرجوع والوقف الثاني طر ومحل يصح الثاني ويطل الأول (أجاب) نعم يصح الثاني ويطل الأول تناكسهما حكم الحاكم (قال المرتب) هذه فتاوى أبو جهنم أقي سراج الدين فتاوى الهداية وهو شاهد بصفة ما قيت بمن أن الواقف لو باع لوقف غيره المصدوح حكم بصفة يبيع ما كنتم قد أبيع وإن صح المشايخ قولهم ما في الوقف وقوع

ومحمد فرق فقال المقصود من قراءته كتاب فلان هو الفهم وقد حصل والمقصود من قراءة القرآن عين القراءة اذ الحكم معلق بها عند محمد في قوله لا يقرأ كتاب فلان قراءته الى آخره حنف وان قرا سطرًا حنف وان قرا نصف سطر لا يحنث لان نصف السطر لا يكون مفهوم المعنى غالباً والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

(فصل في الأكل)

(ق) حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً أو ماسي كليمه أو جوزيضاً أو مسيراً فارسيه فواله ربه قال الفقيه في القرض والميسر يحنث وفي الفتاوى المختار في الجوز يحنث (ع) لا يأكل من طعام فلان وهو يبيع الطعام فاسترى منه وأكل حنث لانه (١) عرف به عندهم دلالة الليل عليه وكذا لا يلبس من ثياب فلان والمثلثة بحالها . في التصري حلف لا يأكل هذا الدقيق فأتخذه خبيصاً أو كله أخفى أن يحنث . حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله بيبسه كاهو لا يحنث لانها عفت على كل الخبز أو ما تخذه لاعتنه وقال بعضهم يحنث والاول هو المختار وعلى هذا اللهم . في الفتاوى حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحمه غير مطبوخ فجواب الجامع يحنث لكون الشاة اسم جنس وذكره أنه لا يحنث سواء كان الحالف قرياً أو مصرى وهو المختار لان الكل يفرقون بينهم عادة . قالوا لو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم جاموس حنث ولو كان على العكس لا يحنث لان البقر اسم جنس والجاموس اسم نوع وفي الجامع الكبير يحنث وبه أخذ الفقيه (ع) حلف لا يأكل شاة فأكل عدلاً يحنث لان العسل هو الصافي من لعب النحل واسم الشهد للخلط . من حلف لا يأكل لحماً فأكل طعاماً كان مالحياسي شرباً بالفارسيه يحنث لان الملح هو الملوح وان لم يكن لا . والمختار في الملح لا يحنث مالم يأكل عنه مع الخبز أو غيره لانه ما كوله بنفسه وهذا انما لم يكن له وقت البين دلالة على ارادة الطعام المالح وان كانت يحنث (الحا) حلف لا يشرب من بيت فلان فأكل فيه يحنث اذا كان قصد المبالغة في المنع من جميع الماء كولاته فله يقال بالفارسيه من نان نخورد مدرخاته فلان ويراد به ما ذكرنا قال المصدر الشهيد المختار عندي أنه لا يحنث الا اذا نوى ذلك لان اللفاظ في الايمان مرعية فلا يحنث الا كل في عين الشراب الا ان نوى فصنت لانه نوى ما اراده في العرف . حلف لا يأكل من هذه الحطة شيئاً فان نوى أن يأكلها كما كاهو فأكل خبزها وسحقها لم يحنث لانه نوى حقيقة كلامه فصنت بنية وان لم تكن حقيقة فأكل من خبزها لم يحنث . وأضاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يحنث وان أكل من عينا حنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنددهار وائنان والاصح أنه يحنث (ق) عن أبي القاسم فبين حلف في شهر رمضان أن لا يتعشى ليلة فأكل بعد انصاف الليل لا يحنث لانه يسمى مصوراً لاعتناء كس حلف لا يتعشى فأكل بعد انصاف النهار لا يحنث . حلف لا يأكل اداماً ولا تسه فأكّل الخسل والزيت وما أشبه ذلك مما يتزق بالخبز وطعمه يحنث بالاجماع (ط) وان أكل بطيخاً أو عنباً الصعيح أنه ليس بادام لانها مؤكلان وحدهما غالباً فلا يكونان اداماً (ط) حلف لا يأكل من هذا السوق فشربه لا يحنث لان الشرب غير أكل فان الاكل ما جاوز الحلق متغافون المتأخرين من قال هذا الفرق في العربية أما في الفارسية كلاهما واحد وبه يقتضي حلف لا يأكل هذا الطعام اليوم ان مات الحالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع حتى

القضاء في محصل الاجتهاد وقد صرح بذلك الامام البرزقي في كتاب الوقف فليراجع (سئل) عن رجل تعدى على أرض وبني فيها بناء وغيره هل لناظر الوقف أن يأمره بالهدم وبطلبه بالجره الارض في الماضي (أجاب) نعم لناظر أن يأمره بالهدم لماله بناءه تعدياً بان كان لا يضر الارض فان كان يضر الارض بتركه بقيته مقول عليه الوقف من ربه وله مطلبته بالجره في مدة استيلائه (سئل) عن المريض اذا وقف داره وأرضه وعليه دين يحيط عليه هل ينفذ الوقف أولاً (أجاب) لا ينفذ الوقف ويبلغ في الدين ويبطل الوقف (سئل) عن رجل اشترى داراً ووقفها وله شفع طلب الشفعة هل يقضى بها أم يمنعه منها ياقاق المشتري (أجاب) نعم يقضى به بالشفعة ويبطل الوقف (سئل) عن الناظر اذا قبض مال الوقف ومات ولم يبين ما صنع به هل ضمن ويؤخذ من ذلك تركته أولاً (أجاب) لا يضمن (سئل) عن البنوا القراس في الارض المتكورة هل يجوز بيعه ووقفه أولاً (أجاب) يجوز بيعه ووقفه وعلى المشتري

(١) قوله لانه عرفه عندهم الخ كذا بالاصل وسره اه محصيه

لا يحب الكفارة (ن) حلف على طعام لا يمكنه أكل كله في مجلس واحد بحث بأكل بعضه قال الفقيه به تأخفى الشرب (ع) لو قال أكرمن نبيس خوزم فكذلك كرهنا أن هذا على النبي من ماء العنب لأن الصالحين يسعون شربه أكرمن نبيس خوزم كان واختار أن يبحث بالسكر من ماء العنب نأ كان أو مطبوخا لما ذكرنا من التسمية عرفا . حلف لا يشرب مسكرا فبالمسكر في غيره وشرب منه فإن كان هذا المخلط بقى هذا المخرج بحال وشرب منه الكثير يسكر بحث لا يشرب مسكرا وإن لم يكن فلا . نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى لو قال أكرمن خوزم بابتس كيوم فكذلك تناولناه منها ولم يشرب بحث قال وسى يقع على النبي من ماء العنب إذا صار مسكرا قال وأما في أن نوى المسكر بحث يشرب كل مسكر . في الفتاوى لو قال أكرمن بفلان شراب خوزم فكذلك أفاض على بيت الشرب وفلان شرب في البيت فإذا انتهى الدور إلى الحالف خرج من البيت وشرب ثم دخله بحث لأن شربهم بفلان اجتماعهما في بيت الشرب وقد وجد

(فصل في البس)

(ق) لو حلف لا لبس هذا الثوب فألقى عليه هونام ورفع عنه وهونام قال محمد رحمه الله أحسنى أن يبحث واختار أنه لا يبحث وكب نصر هذا إلى أي عبد الله البلي وكب أن هذا ليس بشئ وإنما هذا ليس لا لبس وأخذ الفقيه بقوة . في الفتاوى لا لبس من غزل امرأه فلبس قبائله من غزلها أو بطائنه من غزلها لم يبحث ولو لبس ثوبا فيه من غزل فلانة قدر ذاعين بحث لأن هذا الغزل من غزلها فلو كان أقل منه لا يبحث لكن المختار ما ذكرناه في الطلاق أنه لا يبحث . في الفتاوى حلف لا لبس كذا قال لبس مسكرا لا يبحث فإن قدر على زعمه ولم ينزعه فهو لا بس (ط) في التكتة بحث عند أي وصف وعند محمد لا وبه يفتى لأن شرط الحث البس ولا يسمى لا بس التكة فيه من حلف لا لبس من غزل فلانة فرق بين هذا وبين ما إذا لبس تكة من الحرير فإنه يكره (١) بالاتفاق والتكة الواحدة لا عبرة لها وأما اعتبار البعض وعليه الفتوى

(فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها)

(ن) من الفتاوى لا يسكن هذه الدار فإذا أخرج فوجد الباب مغلقا بحث لا يمكنه الفتح أو قدوم من الخروج منهم قال بحث في الوجه الأول وفي الثاني لا واختار أنه لا يبحث فيما خلا من مسألة كرت في فتاوى الفضلي أن من قال إن لم أخرج من هذا المنزل اليوم فكذلك أفتقد ومنع بحث وكذا لو قال لا امرأته وهي في بيت والدتها إن لم تحضري الليلة منزلي فكذلك أفتقه والواجب البحث والفرق أن في قوله لا يسكن شرط الحث فعمله وهو السكنى وأما يحكم بمجرد إذا كان باختياره وفي قوله إن لم أخرج أو إن لم تحضري شرط الحث عدم الفعل وعدم الفعل يفتق سون الاختيار وفي موضع أنه لا يبحث إذا فعل هذا الإحتياج إلى الفرق . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا امرأته أن سكنت هذه الدار فأتت كذا وكان باب الدار مغلقا ولم يدارمط فهي معذور حتى يفتح الباب وليس لها أن تغلق الدار قال الفقيه به تأخذ حلف لا يسكن هذه الدار والباب مغلق فلم يجد الفتح إلا بعد ساعة لا يبحث مادام في طلب

أو الواقف أجرة الأرض الحاملة لذلك (سئل) عن وقف الأشجار بدون الأرض هل يصح أولا (أجاب) نعم يصح إن كانت الأرض وقفا ولو لفرا الواقف (سئل) عن الوقف في المرض هل يجوز أولا (أجاب) يجوز إن كان يخرج من الثلث فإن لم يخرج أو أجزأه الورثة فكذلك وإن لم يجزوه بطل فيما زاد على الثلث فإن أجزأه البعض جاز بقدر ما أجزأه ويطبق الباقى (سئل) عن خصمه استحقاق وقف طالب الناظر فدى دفعه ولم يصدق عليه فهل على الناظر البيان وعلى المتخفى البين مع عدم البينة أولا (أجاب) القول للناظر في الدفع المتخفى بينه ولا يثبت عليه (سئل) عن الواقف إذا أجزأه وقسمه متعلومة بأجرة المثل ومات قبل مضي المنة هل تنفس الأجرة أولا (أجاب) لا تنفس الأجرة (سئل) عن الواقف إذا شرط في وقفه أن لا يؤجر أكرمن سنة واحدة هل التولى أن يؤجره أكثر منها (أجاب) نسبه ذلك إذا دعت الضرورة إلى المصلحة الوقف (سئل) عن أولاد البنات هل (١) قوله فله بكمه ما اتفاق أي لانه مستحل للبرورون لم يكن لبا كما في الخاتبة اه محصه

الفتاح لان هذا الملك مستثنى عن البيع بدلالة . في الفتاوى قال لها ان سكنت هذه الدار فانت طالق واليمين بالليل فهي معذونة حتى تصبح . وولوا نكاح رجل لا يعترف بالملك ليل لانه ليس في معنى المكره فهو المختار لانهما تخافا وهو لا والله بصله أعلم

(فصل في الدخول والخروج والتهاب والمساكنة والصعود والزيارة وما أشبهها)

في الفتاوى حلف لا يدخل هذه السكة فدخل مسجد في السكة أو دار فقام من طريق السطح لا يحنت وقسم في الطلاق أن المختار لا يحنت . حلف لا يدخل دار فلان فارتقى بصره أغصانها في دار حتى لو كان بحال لم يسقط لقطع فيها فان كان غير يباحث وان كان يباحث لا لان الهم لا بعدون هذا ادخلوا في الدار كالوصد سطحا أو ما نطامن حوائطها وفتوى القاضي الامام علي بن الحسن السفدي وشمس الأئمة الحلواني أنه يحنت وقال الشيخ الامام الاستاذ المرعشي المختار انه لا يحنت اذا صعد أو قام على الحائط أو على السطح . قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل في الحائط يشترط أن يكون كله ملكا لفلان فان كان مشتركا لا يحنت كافي الدار (ق) حلف لا يدخل والآخر لا يخرج فقام على سطح حائطها لا يحنت واحدهما ما اعتبرا للعرف وهذا كالموضع كل واحد منهما احدي قديمه في الداخل والآخر في الخارج لا يحنتان فكذا هذا قال نصر وبه تأخذ

(نوع في الركوب)

(ق) حلف لا يركب من كافر كبسفة تحنت وله شام وقال الحسن في المجرى لا يحنت وعليه الفتوى (ع) لا يدخل بغداد في جهات في سفينة الفتوى على قول أبي يوسف انه لا يحنت دون قول محمد لانه وان كان داخل بغداد حقيقة حتى لو كان بغداد يقدم من الموصل يتم الصلاة اذا حضرته في هذه الحالة لكن لا يسي داخل بغداد عرفا . حلف لا يدخل هذا الفضاء وهو مبصر وفي موضع فنقص عنه فحضر في موضع آخر قد ضل حنت لوجود الشرط وكذا القبة بعين الخيمة الصغيرة (ق) حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغيره فلان يكتمها حنت لان بعضها مضاف اليه ملكا وكلها سكتا (الحا) قال لامرأته اكر كسي ياتوا بين خانه در ابد فانت طالق فدخل من كان قري ياله وقري ياله لا يحنت والاصح أنه على التفصيل ان دخل لاجل الزوج لا يحنت وان دخل صله لها يحنت

(نوع في الخروج)

(الحا) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في دار الجار لا يحنت وهو الاصح ذكر في الحليل . في الفتاوى حلف لا يخرج اليه كمناب فخرج من عمارات مصر ما شأ ثم ركب يحنت لانه وجد الشرط لما ذكرنا . في الفتاوى حلف لا يخرج من موضع كذا فخرج من كرهها لا يحنت ومن ذلك اذا حمل مكرها ما اذا أكره فخرج رجليه يحنت ثم في ذلك الوجه اذا لم يحنت هل تغل اليمين قال السيد الامام أو شجاع رجه الله تعالى سئل شخصان هذا فقال تغل وغيره من مشايخنا قالوا لافان حله غيره بغير أمر وهو يقدر على الامتناع فلم يتع ورضي به قالوا لا يحنت وأشار في الاصل الى أنه لا يحنت وهكذا

يدخلون في الوقت على القدرة والتسل والعقب (أجاب) لا يدخون (قال) المرتبة لها الفتاوى هذا القسم ولا ترجمه الله تعالى وإذا قال الواقف أوقفت على أولادي وأولاد أولادي لا يدخل أولاد البنات وعليه الفتوى واختاره الامام الطرسوسي في فوائده من احدي الروايتين عن أبي حنيفة لكن رجع شيخ الاسلام عبيد البر في شرح المغنومة للسرخس قال علم ذلك (سئل) عن شخص وقف وقفا ومات ولم يعينه نال ترافه هل تكون الولاية للشخص أولا (أجاب) لا ولاية للشخص بسلام شرط من الواقف والولاية للماكم بولي من يختار (سئل) عن اشترى دارا من آخر وأثبت البائع أنه لم يزل مالكها الى حين البيع ووقفها المشتري وقفاً شرعياً وحكم بما كرم حتى يقعد مدة ادعى البائع أنه وقف الدار قبل البيع وأقام بينة بذلك فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم الحاكم بالوقف أم الوفاء من المشتري المحكوم به هو الموقوف به (أجاب) نعم تسمع بينته بالوقف واذا ثبت يحكم بما كرم بموجب الوقف ويصله ويبطل البيع وما صدر من الوفاء من المشتري (سئل) عن وقف وقف شرعياً وشرط فيه

ذكر في المتن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح لأن فعل غيره لا ينتقل إليه بمجرد الرضا وإنما ينتقل إليه بالامر ولم يوجد (ط) قال لأمر أنه لا تخسر جى الا بذى تحتاج في كل خرجة الى الاذن ولو قال غيب امره واحد من قضاء عند علمائنا أنه قوى حقيقة كلامه لأن قوله لا يخرجى يتناول خروجاً واحداً لحقيقة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لأنه خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى . في الفتاوى حلف لا يزور فلا يحيا ويستأجر ارميتا لعنت وإن شيع حازته لا هو المختار لأن هذا لا يعد زيارة الميت . حلف يوزون فلا غداً وليعوده فأنه لم يأذن له لم يحش وأذا أنه لم يستأذن يحش والفرق هو أن في الوجه الاول لم يتصور البزور في الوجه الثاني يتصور هكذا ذكر في موضع من الموضع والمختار أنه يحش في المستلثين

(سائل السكى)

(ع) حلف لا يساكن فلان فاسكن في حائز في سوق يبيعان فيه لم يحش لأن المساكنة عادة أن يكونا في منزل من المنازل التي يكون المأوى فيها اللا (ط) حلف لا يساكنه في هذه الدار فاسكن كل واحد في حرمه وحش بالاجماع في الفتاوى حلف لا يساكن فلان فاسافر الحالف وسكن الحالف عليه مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحش وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحش وعليه الفتوى لأن الحالف لم يساكنه حقيقة فلان قدم الحالف وعلم به ولم يحش عليهم عنها حين علم فهو حائز أجماعاً . حلف لا يساكنه فتنزلوا وسكنافه يوماً أو يومين لا يحش حتى يقيم معه في منزل شجرة عشر يوماً فاعداً قال نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ذكر في الجامع الكبير أن المساكنة لا تكون الا بالخاطبة بالنفس والمتاع ولم يشترط الامتداد خمسة عشر يوماً ذكر في (ل) وذكر أيضاً أنه لو قال بالفارسية اكرافلان باسم فكذا فهو فارسية الاقامة وبشرطه ما يشترط في الاقامة . حلف لا يسكن سكة كذا فاسكن مسجد فيها الفتوى على أنه لا يحش لأنه ليس بسكون في السكة لأن الناس يجرون بينهما لو قال اكرابن مادموبوبه باسم فكذا كفتد بشهر بانى كفتد بشهرين نياشم اكرابن شهر باشد لا تطلق لأنه لم تخله في العين تأمله تعرفه

(نوع في عدم الفعل)

حلف لكون في هذه الدار (١) والتضلة يكون فيها بالادخال والاخراج . في الفتاوى لو قال ان تركت ادخل دارك فلم اشترك حلياً فكنذا قتر كفضل فلم يشتر على الفور حلياً فقيه متعلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحش لأن المراد هو الفور عادة (م) حلف لا يدع فلان فاعز على هذه القنطرة فلان كان لا يعلف من المنع الا للقول فقال له لا تفعل فقد شتر عن عينه . عن نجم الدين النسفي وودت علمائنا أنه من تخنذا كرفوبه زرخه دراملمكر كسى كمن اورادست كيرم ودراروم فكذا اودست بكى كرفت ودراروبك بار بار بعد بقله كسى بى وى در آمدفك بانه لا يحش وكذا كسبنا معهم وهو الصحيح اكر فوبه بيا خاه در ايدكه كذا كسى رادست كيرم اسدرارم فكذا فادخل الحالف رجلاً ثم دخل حرمه أخرى يحش ولو قال مكر كسى كمن اسدرارم ولم يفعل دست كيرم لا يحش خروج من أنرى كذا ونحوه الى سمرقند

النظر لنفسه يستند ويقوضه ويوصى به لمن يشاء فان مات عن غير وصية ولا استناد ولا تقوى يرض منه يكون النظر لولده فان الوافق ولم يستند النظر الى أحد ولو الى الولد فهل التقوى يرض منه صحيح أولاً (أجاب) لا يسمع التقوى يرض منه حال حياته بلا تقوى يرض الوافق على سبيل العزم وإن فوض عنه موته صح (سئل) عن وقف وقفاً شريعياً وجعل ولايته لنفسه ومن بعده لم يستأمر أريد أن يعزل زيداً ويجعل الولاية الى غيره فهل له ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في مدة الوقف (أجاب) نعمه أن يعزله عن ذلك ويحصل الولاية الى غيره ولم يشترط ذلك لنفسه في مدة الوقف (سئل) عن الوقف القديم المشهور الذى منع كتبه واشتب على المتولى مصارفة ينف يصرقه على مستحقه (أجاب) ينظر الى العهود من جهة في الزمن السابق في الاستمرار والمحاسبات الصادرة في زمن انتظار على الوقف قبله كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفون من أبواب الوظائف فينبى على ذلك (سئل) عن الشاغر على الوقف اذا عزل نفسه هل يعزل أولاً (أجاب) ان كان من جهة الوقف أو من جهة القاضي فلا بد (١) قوله حلف لكون في هذه الدار الخ كذا بالاصل وسره له معصية

فشيعة رجل حتى خرج من درهما ورجع ثم استخبر عن الذهب فقال أنه ذهب إلى سمرقند وحلف عليه وكان الذهب قد رجع إلى أفرز يكن وهو قوم لا يشعرون بالخلاف يجب أن يحث على قول من يحصل الذهب كالنابن فان كانت المقالة لايل فقال المشع هو اللبنة سمرقند وباقي المسئلة بمحاجتها بالاجماع . في الفتاوى حلف لا يقرب هذه البلدة اكتر من هذا اليوم وفيه اذ رامتاع وأهل بني أن يسبع الدار والمنازع من أمين ثم يخرج هو مع امرأته قبل مضى اليوم فهذا هو الحيلة (م) حلف لا يدخل دار فلان أو منزله وهذا في الضرر فهو على الضابط والحمية

(فصل في الكلام والشم)

(ط) حلف لا يكلم فلانا قام الحالف قوما والمخوف خلفه لا يحث بالتسليمه الاولى ولا الثانية هو المختار الفتوى (ن) حلف لا يكلم فلانا فترع فلان الدار فقال كفى فو حث ولو قال كيت لا يحث هو المختار لوجود الخطئة وعدمه هنا حلف لا يكلم فقرأ القرآن ان كانت عينه بالعربية وقد قرأ خارج الصلواتح وان قرأها لا هو المختار وان كانت بالفارسية لا يحث بها مطلقا لان الهم لا بعد وضعت كما . لو قال ان تكلمني هذه الليلة فكذلك افستم ألهما فقال بل أنت بر الزوج لانهما كلمته . في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فتدعى فلان رجلا آخر فقال الحالف ليلك يحث لانه كلمه بحيث خاطب بالكاف فكذلك لو قال بالفارسية لي بغير كاف كما هو عرف العامة لان مراده الخطاب وان ترك الكاف لان معنى قوله لي اجابة على ما عرف فقد أتى بما هو خطاب واجابة دلالة . حلف لا يكلم فلانا وفلانا ان نوى أن يحث بكلام واحد منهما فحكم أحدهما يحث لانه نوى ما يحثه كلامه وذلك بان حال الجزاءين شرطين فيصير كانه قال ان كلمت فلانا فكذلك اوفه تعلقا على نفسه فصديق وذ كرفي أيمان (ع) خلاف هذا الفتوى على هذا لما ذكرنا من الفقه وان نوى أن لا يحث حتى يكلمهما فهو على ما نوى لانه نوى حقيقة كلامه وان لم تكن له نية فكذلك لا يحث ما لم يكلمهما قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجب أن يحث في هذا الوجه بكلام واحد منهما ولا ينوي لان العرف في هذا أن لا يراد الجمع فيعتبر كلامه والصحيح ما ذكرناه لا يحث لان هذا متعارف أيضا (ن) قال ان كلمت فلانا أمس فهو بريء من الله تعالى وهو يعلم أنه كاتب قال هو كاتب بالله تعالى قال أبو الليث وهكذا روى عن محمد بن مقاتل وروى عن أبي عبد الله الحلي أنه قال لا يكفر به تأخذه وقد مرت هذه المسئلة (ع) قال كلام فلان وفلان على حرام أكلم أحدهما حث روى الحسن ذلك عن أبي حنيفة نصا وهذا موافق لقول الصنف في قوله لا أكلم فلانا وفلانا لان تحريم الحلال عين فصار هذا وذلك سواء والمختار الفتوى ما مر ونص أبي حنيفة بحمول على ما إذا نوى ذلك (ع) قال هذا الرغبة على حرام فأكل لقمة منه حث وهذا بخلاف لما ذكر في قوله لا أكلم هذا الرغبة فنية لا يحث الا بالكله والفتوى على ذلك (ط) قال كلام هؤلاء القوم وأكلام أهل بغداد على حرام فحكم انسابهم حث وهذا بخلاف لما ذكرنا . قال والله لا أكلم هذين الرجلين أو بالفارسية بالنس دون حث نكوي لا يحث بالاتفاق وهو المختار الفتوى

(نوع في الكذب والشم والكتابة)

(ن) حلف لا يكذب فقرأ رأسه بالكذب لا يحث لان الكذب بالكلام ولم يوجد . حلف

من عليهما بالعزل وفيه لا يعزل وتصرفه ضحك كل وكيل (سئل) عن شخص غرس شجرة في المسجد هل تكون للمسجد أو للقمارس (أجاب) نعم تكون للمسجد لا للقمارس (سئل) عن الناظر على الوقف اذا بنى في الارض الموقوفة هل يكون له أم الوقف (أجاب) اذا بنى من مال الوقف فهو للوقف واذا بنى من مال نفسه لنفسه وأشهد بذلك يكون له واذا لم يشهد بذلك فهو للوقف (سئل) عن المستأجر اذا بنى في أرض الوقف باذن الناظر على أن يرجع في الاجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة (أجاب) نعم يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة (سئل) عن وقف وقضا عليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أو لا يصح وهل يوفى من غلته الديون أو لا (أجاب) الوقف صحيح فان وقفه على نفسه بشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم يشترط يوفى من الفائض عن كفايته بلا شرط وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعلها خاصة (سئل) عن الناظر اذا أجر الوقف مدة ثم عزل في أثناء المدة قبل قبض الاجرة

لا يقف ولا يستم أحد افقنق أو نسقم ميتا نحن لموجود الشرط . حلف لا يقف فلانا
فقال له بان الزانية ونحو ذلك المختار له بحث لانه في العرف بعد فاذا

(نوع في الضرب والتعذيب)

في الحاي حلف بغير بن ابنته وهو عاشر بن سوطا ليقض له أنه بكثر ولا يضرب إلا أن يقع
 العجز بالموت ولكن يقضى به بمرأه على ما عرف . في الفتاوى لو قال إن لم أضربك اليوم
 فأنت طالق فقلت هي أن مس عضوك عضوي بعد عاشر فالحيلة في ذلك أن يتبع عبد هامن
 أسن فيضربها الزوج ضربا خفيفا فيرق عينه وتسقط عينها وقد قيل لأحاجه أن الزوج
 إذا ذكر الضرر مطلقا فبطلت أن يضربها بالخشب ولا ينزل مهلحت ويحتاج إلى الحيلة إذا
 قال إن لم أضربك بيدي (لم) حلف لا يؤذي بها فقال لها أغسلي يدي عن النخس فأبت فقال زهره
 ولست بدرد بآبئش لان لا يحنت لان المراء لا يحنت بها وبأذا هو من عرسب وهذا سب تحسب الا بآءه
 عتله . ذكر في الأصول حلف بغير بنه ما تسوط فضره ما ته وخفبر قالوا وبتره أن
 يكون مؤلما (ق) عن أبي بكر الاسكافي حين حلف لا يطلق امرأته فألحقها وأطلق بالآءه
 عن الفقيه أبي جعفر أنه قال لا يحنت به نأخذ وعليه الفتوى لانه مطلق حكمي ولا يعرف مطلقا
 في العرف ولو قذفه فهو زنا ومها فلا عن ورفق بينهما قال أبو بكر الاسكافي يحنت في عين الطلاق
 عندهما وعند أبي يوسف لا يحنت لان عندهم حرمة مؤبدة قال الفقيه مجوز أن يقال لا يحنت
 بلا خلاف به نأخذ كالعين إذا أجل ثم فرق بينهما مطلقا والنظر بيني ولا يحنت

(فصل في الجماع والقربان صريحاً وكناية وفعل الحرام منه ومنها وما يناسب ذلك).

(ن) حلف لا يقرب امرأته فاستلنى على ففاه فأنته ففقت حاجتها منه الصحيح أنه يحشد كره
 في الحدود وعليه الفتوى (ح) أن لم أجامع مع هذه المقتعة فكذا ثم قال أن وطئت مع هذه
 المقتعة فكذا بطريقين مقتضى ولا يحشد مادام المقتعة وهما حين لاه إذا وطئها بدونهم
 فيحقق شرط الحنف في العين الثانية والوقت للعين الأولى منع (الخام) قال لها أن كرتو باكسى
 حرام كنى فانت طالق فانها جامعته في المقتعة فقلت عندها وعلى قياس قول أبي يوسف لا تطلق
 وعليه الفتوى (ق) عيسى بن نافع عن محمد بن قال لا امرأته أن لم تحبب الله حتى أغشاه
 فانت طالق فأنته ولم يشأها لأشعر عليه وكذا قال لعبد الله بن نافع حتى أضربك فانت حر
 فأنتم بضره لا يحشد قال السد الامام ناصر الدين رحمه الله تعالى وبه تأخذ (س) حلف
 لا يقبل فلا تقبل به أو وجهه المختار أنه لو عقد العين بالمرسية أن عقد على تقبيل ملتح بحشد
 وأن عقد على تقبيل أمر دلا هو على الوجه خاصة وأن عقد بالفارسية لا يحشد هذا مطلقا له
 لا يتقاهم أسس من التقبيل بالفارسية الاعلى توجه (الخامس) حلف بطلاق امرأته أن لم يذهب
 بها إلى منزله كسأوى ففقدته إلى بيت والدتها قرية أخرى ففجرت وذهبت إلى منزله
 قبل انخيار الصبح المختار أنه لا يحشد (ق) لو قال ان فعلت الحرام بفسادك فامرأتى طالق
 بنصرف إلى الجماع دون الدواحي وما ذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى قياس وهذا استحسان
 وعليه الفتوى

من المستاجر فهل للزوي قبض
الاجرة من المستاجر أم للعزل
(أجاب) نعم للعزل قبض الاجرة
حيث وجبت بعقده (سئل) عن
قاضي يملك أمام كل منهما نظرا
على وقفه ولا يتسعمل بحوز
الولدين وهل لكل منهما أن
يتصرف بمفرده وهل لأحد القاضين
أن يعزل من ولاد الآخر أن رأى
المصلحة في عزه (أجاب) يجوز
الولدين ولكل منهما أن يتصرف
بمفرده ولا أحد القاضين أن يعزل
من ولاد الآخر أن رأى المصلحة في
عزه (سئل) إذا أقام الواقف
نظرا على وقفه هل على القاضي
عزبه (أجاب) نعم على القاضي
عزبه إن كان خيرا للوقف (سئل)
عن وقف وقفا بشروطه على وقف
قبل أن يثبت أو تبره هل يصح
الوقف (أجاب) نعم يصح الوقف
(سئل) عن المسلم إذا وقف داره
أو أرضه على قرابته ومهمن أهل
المنطقة من بعدهم على الساكنين
هل يجوز الوقف أولا (أجاب) نعم
يجوز الوقف (سئل) عن الذي إذا
وقف وقفا جعل غلته فقراء المسلمين
هل يجوز الوقف أم لا (أجاب) نعم
يجوز الوقف وتصرف غلته على
فقراء المسلمين (سئل) عن الناظر
على الوقف إذا ادعى أنه مملكته

(فصل في قضاء الدين)

وفي الفتاوى لو قال ان لم أقض مائة غدا فكذلك اقتبالمخوف عليه مر إذا دفعه الى القاضي ولا بحث لانتصاب القاضي نائباً عنه نظر العالف ولا حاجة الى نصب القاضي وكيلاً عنه هذا هو المختار دون ما ذكره التالفي في الواقعات وفي فتاوى سمرقند والمصنف في أدب القاضي ان كان في موضع لا قاضي هناك بحث قال الصدر الشهيد بسام الدين في الواقعات الصغيرة والاعتدال على هذا ويقويه . في الفتاوى لو حلف بالقارسة (ان فلان روزه مدرم داست كتي عن فلان ياتي واكرنه كتي هرزي كه بكتي تادمسال) فكذلك اقباء الحلف بالدرهم فلم يجده عنه قضى ذلك اليوم فتزوج امرأته لا تطلق والمختار ما ذكرناه يدفع الى القاضي فيبرو عليه الفتوى (ص) ولو قال ان لم آخذ منك غدا حق فكذلك افعال المطالب ان اعطيت غدا فكذلك فالحيلة في ان لا يبحثا ان يمنع المطالب حقه والمطالب يأخذ منه جبراً ولا بأس بان يعلم الانسان هذه الحيلة ان لم يعلمها . في الفتاوى حلف المصوب منه ان لا يقبض المصوب من القامب فبما به وقال سلمت اليك فقال المصوب منه لا أقبله لا يبحث لعدم شرطه وبرالوجود الرد الا ترى انه لو حلف لا يؤذي كما له فزعي العاشر فأخذ منه الزكاة جز عن زكاته ولا يبحث . في الخلاف في عن الجامع الاصفر ان خلبت غريمي مالم أقض حتى فكذلك اقبل عنه برجل فغلامه يبحث وان هرب الغريم لا

(نوع من هذا الباب في الافعال)

في الفتاوى حلف بالقارسة (كذين نيلرم) اختلافه قال الشيخ أبو يعقوب هذا على العقد لانه هو المتعارف لاعلى الفعل وهو (أوردن) بنفسه حقيقة قال الصدر الشهيد الفتوى على ما ذكره أبو يعقوب . في الفتاوى حلف (كه مقامى نيكنه دست عايد داد) بحث (واكرنه جهرى كند) لا وهو الصحيح لانه ينفي اسم القارسة . في الفتاوى عن الشيخ أبي الحسن لو قال المرأة اتى هي في منزلي طالق ان فعلت كذا وايلست امرأته في منزله بل هي في منزل أبيها وفي منزل الجار طلقت امرأته لانه يراد بهذا ملكي وفي نكاحي قال الآن يريد الاحتياط دفع الظلم فيأتي بأجنبية ويجسها في منزله وينوبها بالحلف ليتجوس نكاحه فإذا كان كذلك انصرف بنته اليها ولا تطلق امرأته

(فصل في الكفارة)

لو أعطى مسكناً واحداً عشرة أيام لم يؤكل طعام مسكين واحد كان أبو يوسف يقول مرتين يجوز ومرة لا يجوز وكان يقول مسكين واحد لا يكون عشرة مساكين والصحيح أنه يجوز

(كتاب الحدود)

(ط) من تزوج محرمة ودخل بها يجب الحد عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث وهذا أخذ قال الصدر الشهيد بسام الدين رحمه الله تعالى ونحن أيضاً تأخذ بهذا القول اتساعاً لقوله والولي غير ثابت التسبب ولا يرث منه . في الفتاوى زنى بجارية أبيه أو أمه أو جده أو جدته وقال ثلثت أنهما نحل لي وقالت علمت أنه حرام دري عنهما بل خلاف لانه

فنه عتكت الشبهة في تحكيها الكونه تعالعه وكذا في عكس هذا عندها أما عند أي حنفية
رضي الله عنه يجب الحد عليه ويرى أنها لا نفع له ليس ينبع لتكليفها فلا تتكهن الشبهة في فعله
بغضا الموجب للشبهة في حقها

(في الاقرار بالزنا)

الاقرار الموجب للحد أربع مرات في أربع مجالس المقر لا القاضي هو الصحيح (ع) لو أقر عند
القاضي في مقام واحد أربع مرات لا يحسب حتى يرد ويقرأ أربع مرات مع الرد في كل مرة فان
والى ذلك في مكان واحد بعد دونه أربع مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه
هشام عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان المجالس المختلفة أن يذهب المقر حتى
يتوارى عن نظر القاضي ثم يرجع فيقرأ اقرارا مستقلا . في الواقت للناطلي أقر بالزنا أو بشئ
من الحدود في سكره لا يحسب بخلاف ما إذا أشأ أن لا النساء غير محتمل والاقرار محتمل . في نوادر
ان يزعم عن محمد اذا أقر في سكره أنه قذف بمحمد والاول هو المختار ولا يسأله متى زنت ويسأل ذلك
من الشهود في الشرح والا مع أن يسأله في الاقرار أيضا متى زنا قرف بمحمد في صغره واقراه
عند غير القاضي ليس بشئ . والمحبوب لا يحسد بالاقرار بالشهادة والنحس بعد . والشروط التي
يتعلق بها احصان الرحمه في أربع منها الجاع وهي البلوغ والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح
والعقل واثان فيهما اختلفوا أحدهما أن يكون كل واحد منهما ملتبس صاحبه وقت الاصابة
والثاني الاسلام ولا هما شرط عندنا خلافا لما في حنفية رحمه الله تعالى . اذا قل شهدوا الاحصان
تزوج امرأته ودخل بها كتنى يقول عند أي حنفية وأبو يوسف رحمه الله تعالى وعند
محمد رحمه الله تعالى وأجمعوا أنهم لو أتوا الزوج امرأته وجماعها أو باضعها يكتب به ويثبت
الاحصان بمحمد يقول الدخول اسم مشترك براده الوطء والملاعبة فعلى القاضي أن يسألهما لكون
اقدامه على الامر على بصيرة وهما يقولان الدخول المضاف الى التسامع يحرف الباء براده الجاع
لقوله تعالى من نسائكم الا ان دخلتمهن (ط) لو كانت المرأة أمة ودخل بها زوجها ثم اغتفها
المولى قال يدخل بها بعد اعتق لا يكلل الاحصان بالاتفاق (ط) اذا شهد الشهود عليه بالزنا وهو
متكبر ثم أقر بصلت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على المنكر فاذا أقر فقد عذر شرط
ان قبول وقال محمد ما يقرأ أربع مرات لا بطلت الشهادة فاذا أقر أربع مرات بطلت الشهادة
ويؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع يصح رجوعه وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (ط) رجل
أقر بما أقرضه ان كانت المرأة صغيرة لا يجمع مثلها فان كان القضاء قضاء بتسليمه
السب لاحت عليه (١) لكنه يفرم وعله ثلث الدية والعقر بالاجماع وان كان قضاء لا يستحل
معه السب فلا حد عليه وعله دية كاملة بالاجماع . الذي اذا زني بجمرية مستأنمة يجب الحد
على الذي بالاجماع . المنكر اذا زني بمناوعة لا يجب الحد على المنكر بالاجماع . البالغ
اقل اذا زني بصبي أو بمجنونة يجب الحد على الرجل بالاجماع

(في الشرب والنسكر) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اسكر الذي يوجب الحد هو
ما يعرف به الارض من السماء والغروب من انقضاء والد كرم من الانبي وعنه أبو يوسف رحمه
الله تعالى حده أن لا يستطيع قراءة قل أيها الكافرون فقبله في ذلك فقال اليس عجز
انغرز من قبل رجل سكر فلم يستطع قراءة قل أيها الكافرون . في الفتاوى ولو جأبه

الثالث (سئل) عن الوقف في المرض
اذا لم يصر من الثالث وأجاز بعض
الورثون بعض ما حكمه (أجاب)
بغض في حصة المميزين غيره فانه
يعدل في حصته (سئل) عن
استأجر دارا وقفا في مدة معلومة
فلم تبدل بطريق شرعي في أثناء
المدة هل تقسم الاجارة بذلك أولا
(أجاب) لا تقسم الاجارة ويستمر
المستأجر واضعها بمعنى الدار
المؤجرة الى نهاية مدته حيث لم يجر
البيع (سئل) عن الواقف اذا
شرط في وقفه أن لا يؤجر أكثر
من سنة واحدة فاحتاج الوقف
الى الممانعة لجاء وراغب يستأجر
مدة طويلة ويعمر ما جرت عملها عن
المدة هل فانظر ان يؤجر ما بين
الحاكم لقتضى المسد كروا ولا
(أجاب) نعم فانظر ان يؤجره
بذن الحاكم لقتضى المذكور
(سئل) عن وقف على جماعة ارادوا
قسمة بينهم كل منهم قطعة ينتفع
بها في الزراعة وغيره فهل لهم ذلك
(أجاب) لا يقسم الوقف بين
مستحيين لان حصصهم ليست في
العين (سئل) عن رجل وقف
وقفا على أولاده المذكور والاولاد
ومن بعدهم على أولادهم ثم على
جهته عنها بكتاب وقفه فعد مدة
وقف الموقوف على أولاده المذكور

(١) قوله لكنه يفرم كذا في الأصل
ونعل قسه بحر بعض من استأجر
والوجه كنهه يفرز فخر كنهه
مصححه

دون الألف وثبت كل من الوضفين
لنحسبكم وحكم مجببه بعد
موت الواقف ولم يشترط نفسه في
وقفه الأبد والخراج والزيادة
والنقصان والتغير والتبدل فهل
له ذلك بدون شرط أولا والوقف
الأول هو الصحيح أم الثاني (أجاب)
ليس له فصل ذلك بدون الشرط
والوقف الأول هو الصحيح (سئل)
عن وقف وقف على أولاده الثلاث
وسمهم ثم من بعدهم على أولادهم
ثم على ذريتهم إلى آخرها فقلت
انتم من الأولاد عن غيرهم هل
ينتقل ما خصهم في ريع الوقف
لأخيهما أم لا فقراء (أجاب)
لا ينتقل إلى أخيهما وإنما ينتقل
للقراء (سئل) عن رجل وقف
وقفا بشرط فيه السكنى وزوجه
فلا تعدم وفاته مادامت عن فائتات
الواقف وزوجته ازوجة ومطلبت
السكنى فهل لها السكنى بالمكان
الموقوف أو ينقطع حقها بالتزوج
المذكور (أجاب) ينقطع حقها
من السكنى بالتزوج المذكور
(سئل) عن وقف وقف على ولده
وقرأته بعد مدة أثبت الولد أو

(١) قوله يقبل أى الشهادة عليه
بالشرب والسكر كافي فتاوى
فائضان كسبه مصححه

(٢) قوله بين أو يوسف الخ كذا في
الأصل وحرر المسئلة كسبه مصححه

(٣) قوله وأما المهر الخ كذا في
الأصل وحرر الصارة قائم الاختلاص
نقص وتحريف كسبه مصححه

من مكان بعد تذهب الرأى في مثل ذلك الوقت (١) يقبل بالاتفاق
(في القذف) في الفتاوى قذف امرأته ثم جدد قذفه عليه شاهدان بالقذف يلاع عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الثابت بالبينه كالكتاب بالاقراء . قالت لزوجهما يازنى فقال
الزوج زينب بأهلك فإن صدقته أمها لمجد وأن كذبت لا يحد لأن في ثبوت زناه بهنك ولا لعان
لأنه لم يقذف امرأته وبانت منه في الوجهين لأنه أقر بحرمه المصاهرة . لو قال لعنه اذهب
إلى فلان وقل له يازنى فلاحد على المرسل والرسول أن أداء على وجه الرسالة فكذلك وإن
أطلقه حد (ط) لو قال لامرأته يازنى بغيرها يجب الحد على القاذف بالإجماع
(في التعزير) في الواقعات للسلطان لو قال يادون أو يافلس أو يا بخت يهزمين واحد
إلى تسعة وثلاثين والتعزير إلى الامام لأنه نسبته إلى المعصية والحق الشيعه . لو قال يابله أو
يانا كس فلا تثنى عليه وكذا لو قال يا كلب يا خنزير يا جبار عن الفقيه الهندو أن في قوله
يا كلب أنه يعزروا الصحيح ماهر . لو قال له بأسفرة يا فحكة يا مقامر لا يعزروا قال الصدر
الشهد رحمه الله تعالى الظاهر أنه يعزروا . ولو قال يا من يعمل عمل قوم لوط يعزروا عنه وعندهما
يحد بخلاف ما لو قال بالوطى فإنه لا يجب شئ . ولو قال للستور الحال يا شارب الخمر يعزروا (م)
عن محمد رحمه الله تعالى رجل يثم الناس أن كان له حرم ومعه وعظ وإن كان دون ذلك حبس وإن
كان شتا ما ضرب وبحس (ط) يعزروا في أزار واحد فإذا عزروه الامام فيجب عليه
التعزير فئات من ذلك لا يجب فيه شئ لأن التعزير واجب إذا علم الامام أنه لا يترك جرا ليه
والواجب لا يتقيد بشرط السلامة مما لا يمكن الاحتراعه (٢) بين أو يوسف ضرب الناس سوطا
أو سوطين وعن أبي بكر الاسكافي في عبد أساء الادب لا يعزروا للمولى ولكن يرفع إلى الحاكم حتى
يعزروه قال الفقيه هذا خلاف قول أصحابنا أنهم قالوا المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله أن يعزروه
تعزير الأحرار لا يحد به ناخذ

(فصل في استيفاء الحد وسقوطه)

صت قذف وله ابن وابن بنت فلم يطالب الابن وطالب ابن الابن وابن النبت فله أن يأخذ
به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن العار بالقذف الخلق بالكل فإن لم يأخذ الأقرب كان لكل
واحد منهما أن يأخذ وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا يأخذ ابن
النبت يحد بالقذف والأول هو المختار (ط) وإن كان المطلب بالحد قاتلا ثبت عن مجرم
المبرأ فله أن يطالب لأن الحد لا يجب بطريق الإرث لأن المطالبة بالحد امتناع تكون لنفع
العار وكل من يلحقه العار كأنه أن يطالب بأقامة الحد وإن كان القذوف حيا ما لم يكن
لاحد من هؤلاء أن يأخذ بالحد لأن الغائب يرجع أو يتصور كمال المطالب وإن مات هذا
الغائب قبل أن يرجع لم يحد أيضا لأن حد القذف لا يورث وإن قضى لا يجوز عن الشيخ أى
الحسن رحمه الله تعالى زنى بامرأة فأخذ فقال لى امرأتى ولها زوج معروف المال سقط أخذ
عنهما وعليها العدة (٣) وأما المهر باقراره

(فصل في السار والسارعة) السار ثلاثة سار يدعى أنه خالق ما يفعل فهذا كافر
مضى تاب وقال الله تعالى خالق كل شئ وتبرأ عما كان يقوله تقبل توبته ولا يقتل لأنه كافر أسلم
وإن لم يثبت يقتل وسار بالامتحان والتجربة غير معتد ذلك فهو ليس بكافر ولا يقتل وسار

بصر وهو واحد لا يدري كيف يفعل ولا يقربه فهذا الاستتاب ومقتل اذا اخذ وثبت خلت منه كذا ذكر والصحيح انه يستتاب وهو الاحوط . السحرة تقتل برذاذا كانت معتقداً ثلاث كذا كذا لانها تصير مذبذبة وانما تقتل وان كانت المرتدة لا تقتل الاثر وهو ما روى عن عروضي الله تعالى عنه انه كتب الى عماله ان اقتلوا الساحر والساحرة . وذكر في الملتقط الساحر الذي يقتل ليس هو المشعذ الذي يلعب ولا صاحب الطلمسم ولا الذي يعتقد الاسلام وانما هو الذي يعتقد ما يكفر به ثم يضرب الناس في اذ واجههم باثامهم بحره فقتل لردته ودفع ضرره . وفي النصيري من ارتد فاذا اخذ تاب فاذا اراد عذابه يقتل كذا اقول ابو عبد الله النخعي في نصرايين كانا يضلان بهذه الصفة . وفي الاجناس من قال لغيره انت تلعب بالصبيان يجب التعزير وروى عن ابي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قبل غلاما بشهوة لعنه الله وان صالحه بشهوة لم تقبل صلاته وان عاقبه بشهوة ضرب بساكن تاروان فسقه أدخله الله النار والله سبحانه اعلم

(كتاب السرقة)

وهو يشتمل على فصول

(فصل في السرقة وفصله) قالوا المعتبر عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل كذا كذا في الزكاة والاصح ان المعتبر عشرة دراهم من النقرة المضروبة خالص حتى لو سرق عشرة مثاقيل مشوشة والقصة تالة لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الاصح . ويقطع في الجواهر كلها وما روى عن محمد رحمه الله تعالى خلاف جواب الاصل فلا يؤخذ به (س) سرقة قميصها ماء ساوي عشرة لا يقطع لان هذا الاخذ غير موجب من وجه من حيث انه اخذ لاء ولوشرب الماء الذي في الاذن في الدار ثم أخرجه فارأى قطع لان الاصل اصرار . في الفتاوى افرز كانهما ليؤدي الى الفقراء فسرقتها في أوقفت قطع لبقائه على ملكه هو المختار ولا ناخذ بما قاله شداد . سرق ثوبا يقطع في الباس وفي الرب لا وهو المختار في فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل وفي (ط) سرق طبا لقرائة ساوي عشرة لا يقطع هو المختار لانه كما يصلح للقرأة يصلح لغيرها فمكنك الشبهة (م) رجل ادعى على رجل سرقة كان على المديي الينتوى على السارق العين (ع) شل محمد ابن مقاتل عن لص معروف بالسرقة وجد من رجل وهو ذاهب في حاجة وليس هو مشتر في السرقة في تلك الساعة هل له أن يقتله أو ياقبه الامام قال له ان ياخذوا ياقبه الامام ليحبسه حتى يتوب وليس به ان يقتله وشل شداد عن رجل انتقله اللص هل يحل له أن يقتله قال لا بعه ان يقتله فمادون العشرة كرم غير أنه يجوز وبه ناخذ

(فصل في الحرز) دخل حائط رجل بانه سرق متاعه ورب المتاع يحفظه لا يقطع لان الحرز هو الحائط وقد اذنه بالدخول فيه وكذا يدخل الحمام وسرق متاع رجل وهو يحفظه لان الحمام حرز في الجملة فلا يصير محرزا بالمال . وقد ثبت الاذن بالدخول في الحمام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سرق من حمام ان كان جالسا عليه فسلمه من تحت يقطع وقال محمد لا يقطع وعليه الفتوى . في الفتاوى يقتل رجل حائفا فدخله سارق لا يقطع ولا يضمن لئانق هو المختار لانه مسبب والسارق مباشر فصار كالواقع باب النقص فطار ما فيه . في الفتاوى المسافر اذا جمع متاعه وان عليه سرق منه قطع قيل بان هذه اشارة الى انه انما يكون

القرابة الاصحاق بالوقف وقضى له به هل يستحقه من حين القضاء أو من حين الوقف عليه (أجاب) يستحقه من حين الوقف عليه (سئل) عن وقف وقفا في مرض موته فأجاز بعض الورثة لعدم المختلف من المثل من المال وبعض الورثة قاصر فوات القاصر وآت حصته الى الورثة المجيزين هل يكفي بالاجازة المذكورة ولا بد من اجازة في الحصة المنتقلة اليهم بالأثر الشرعي عن القاصر المذكور (أجاب) لا بد من اجازة في الحصة المذكورة بخلاف المثل فيها (سئل) عن الوقف عليه اذا تصاد مع الواقف في وقف دار أو أرض وعليه دون قصده هل نفذ الوقف أولا (أجاب) لا ينفذ الوقف ويبيع في الدين ويطل الوقف (سئل) عن نخص عليه دون كثيرة وله عقارات ولغيره قبل موته ولا مال له سواها فهل لما كرم بيعها أولا (أجاب) حيث يمكن كانت الدين مستخرقة عن العقارات وطلب القرماد بيعها في دينهم قلما كرم بيعها وفاء الدين من ثمنها فان لم يقف فالحصص بينهم (سئل) عن استأجر دارا وقفل من مؤجر شرعي مدته معلومة باجرة معلومة باجرة المثل ثم ان المستأجر تعدى على بناء

عمر زاني فانه اذا كان تحت جنبه . وقال الشيخ الامام شمس الاعنة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه الصحيح انه لا يلزمه القطع بكل حال لان المعتبر اصل الاحراز المعتاد . في الجامع وفي مواضع لسوق نوفاً شق في الدار فحين تم اخراجه قطع روى عن أبي يوسف انه لا يقطع وهذا اذا لم تنقص قيمته عن عشرة بسبب القطع فان نقصت لا يقطع بالإجماع . وأجمعوا على أن السارق اذا سرق من السارق بعد قطع بالسارق الاول لا يقطع بمخسومة السارق الاول لان عصمة المحل قد اختلت بقطع بالسارق الاول (س) قال أناس في هذا الثوب قاله بالرفع من غير تنوين وكسر الباء يقطع ولو رفع القاف وفتحها ونصب الباء لا يقطع والفرق أن لفظة الاول يدل على السرقة الماضية مثال الاول أما قبل زيد أي قتلته وفي الثاني أنا قاتل زيد أي قتلته أو من يستزوجه أبيه أو يستزوج أمه ان كان جميعهما منزل واحداً لم يقطع في آخر سرقة الحماوى . في الفتاوى رفعت سرقة تجوز جان الى خاص بل وقد تطبق على جوز جان خارج لم يكن لقاضي بل إن بقي عليه القطع لأن السرقة لم توجب ولايته فعلى هذا لو سرق بخوارزم لم يكن لقاضي بخاري أن يقيم عليه القطع وقس على هذا والمعتبر أن تكون السرقة في ولايته . في الجامع السارق أخذ المتاع ولم يخرج من الدار لم يقطع فان هلك في يده في الدار هل ضمن الصحيح أنه ضمن لانه وجد النفل فكان غلبا (س) ادعى رجل على آخر سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه أن يضربه ليرقصه مرأاً ومرة تروى عبيداً الى السجن خلف الحبوس التعذيب فصد عنه فوا سقط ومات ولحقه من هذا الحبس غرامة وظهرت السرقة في يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بديه أبيهم وبالغرامة التي أذى الى السلطان لان الكل حصل بنسبته وهو متصدف . سارق وجب عليه القطع فرغ الى الحاكم فلم يقطع أتم لان القطع حق الله تعالى فيما تركه . في الفتاوى عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن ويضن المال أما القتل لانهن محاربات لان المرأة اذا حاربت وأسرت لا تقتل وانما يقتلن ههنا القتلن وأما الضمان فلا خذهن (ط) لو سرق حديد أو ثياباً أو صغراً أو ما أشبه ذلك فجعله أو أتى بنظران كان بعد الصنعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق بالإجماع ويقطع المعين والمباشر في ظاهر الرواية لان هذا جزء الحراب وهما سواء وكذا في استحقاق القنبه لان استحقاقها جزء الجهاد وهما فيه سواء لان الجهاد ليس يقتصر على القتال أو القتل فيحقق من المعين كما يحقق من المباشر والقتل قصاص لا يجب على المعين وليس هو كما المباشر لان القصاص جزء مباشر القتل ولم يباشره . وفي الجنبايت من أملاء أبي يوسف يقطع المباشرون والعين وان سل سيفه اذا لم يخرج والصحيح جواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم

(كتاب السير)

وفيه ألقاها الكفر

من الفتاوى رابط الذي مات بفضله الآفاره هو الموضع الذي لا يكون وراءه اسلام هو المختار من الآفاره والرد في ماري عن سلمان رضي الله تعالى عنه أم قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من رابط يوماً وليه في حبل الله كان له كعدل صائم شهر وقبائه لا يقطر

الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بيته وهدم بيته واعداد العين الموقوفة كما كانت عليه أولا (أجاب) ان كان ما عمره نفع لجهة الوقف من كثرة الاربع بقي بأجرته وهو لجهة الوقف ولا يرجع له بما أنفقه وان لم يكن فيه نفع مطلقاً يلزمه هدمه واعداد الوقف الى ما كان عليه (سئل) عن وقف ملك غيره على جهات عيها بدون علم هل يصح الوقف أولا (أجاب) يتوقف على اجازته ان أباه نفذ وان رده بطل

(كتاب البيع)

(سئل) عن مسلم اشترى من ذى خرا وشربه هل يلزمه ثمنه أولا (أجاب) لا يلزمه ثمنه (سئل) عن رجل باع عبداً أو جارية وأبسه أو بالعرض هل يدخل في البيع أم لا (أجاب) لا يدخل في البيع (سئل) عن شخصه على آخذ من لعله سلباً على قرح الى أجل معلوم وفيه في محل معلوم هل يصح السلم أولا (أجاب) لا يصح السلم المذكور (سئل) عن رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً أراد رد على البائع فوجد عيباً فأنقض البيع بمحضرة جماعة وأدعى عند آخر حتى يحضر البائع فأتت بحضور البائع بعد ذلك فهل

يصح الفسخ المذكور ويرجع عليه
بالتين أولاً (أجاب) لا يصح الفسخ
بقية البائع ولا رجوعه عليه بالتين
(سئل) عن باع أرضاً أو داراً فبعد
مدتها دى أنها وقفت له أو وقفت عليه
وله بنته بذلك هل تسمع ويقضى
بالوقف أولاً (أجاب) تسمع بيته
بالوقف وإذا ثبت يقضى به ويطل
البيع (سئل) عن اشتري حربة
فبطن أنها مسلمة فظهر أنها يهودية
هل ترد أولاً (أجاب) نعم له الرد
(سئل) عن بيع الخنثى هل
يجوز أولاً (أجاب) لا يجوز بيعه
(سئل) عن أكل الخنثى هل
يحرم وما يجب على أكله (أجاب)
نعم يحرم ويغزى كله (سئل)
عن رجل اشتري عبداً فقصده
ادعى المشتري على بائه أنه أعتق
العبداً أقام بذلك بيته فهل تقبل
ويحكم بمقتى العبد ويرجع بالتين
أولاً (أجاب) نعم تقبل البيعة
بذلك وإذا ثبت حكمه باعته ويرجع
بالتين على بائه (سئل) عن رجل
اشتري من آخر شيئاً معتقاً في ذلك

(١) قوله في حسين يقضى كذا
في الأصل ولعله محرف ومساو به
حتى يقضى الخ ضرراً الرواية كتبه
مصححه

(٢) قوله فلا باع ما لا عليك الخ
هكذا في الأصل وانظر أن جواب
انشره ويقهره أن في عبارة فقهاء
ونقصه لفتقره كتبه مصححه

ولا ينتقل من ملاته إلا لحاحته ومن وفى في سبيل الله أجره (١) في حين يقضو
بين أهل الجنة والنار . في الشرح كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك لا يعمله إلا بالاذن من والده
لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قدم برؤا والده بن علي الجهاد حيث قال أفضل الأعمال الصلا
لما وقته بنهم رؤا والده بن ثم الجهاد في سبيل الله تعالى . في الفتاوى صلحاء خرجوا إلى الغز
ومعهم قوم من أهل القصد يخرجون ومعهم زمير فان أمكن للصلحاء الانفراد في القتال
آمنين فلو ذاك وإن لم يحكمهم لنروج الأمعهم بضر جوامعهم وعلى المفسدين الوزر ولهم الألب
ولا يترك الحق لمجاورة الباطل . أهل البني إذا قاتلوا أهل العدل فعلى كل من هو من أهل العدل
أن يقاتل الغاصب حتى تنفي إلى أمر الله كما في الآية . وأما الحديث القى روى في هذا أن القاتل
والمقتول في النار فعمول على ما إذا كانا غامرين يقتتلان لأجل الدنيا والمالك (ذ) الرهايز
وأهل الصوامع إذا طفقوا إلا بواو على أنفسهم ولم يحاطوا الناس لا يقتلن إلا بالاجماع
(فتاوى بكره مفسد المسلمين أو يجوز) جندت رؤا في قتل رجل منهم من رجل وصاحب
كله أن كانوا في غزو فلا يبريه . لا يحرم الأمير أحد رجلين بينهما قرض أو قرضان وأراد
أحدهما الهامة أو أوى إلا أن تهاوى بالركوب لقتال بالاجماع . وكذا بالركوب لغز القتال عن
أى حنفية فرجه الله تعالى ولا يستحق كل واحد منهما حصة فارس لعدم قدرته على القتال فأرب
وقال محمد رحمه الله تعالى يجبران على أن يتبايا على الركوب لغز الحرب . في وقف الواقعات
لو كتب الخليفة إلى أمير مصر أن يقاتلوا فلان فلان لأول أن يصلى بهم إذا وصل إليه الكتب

(في بيع الحرب) (س) باع الحربي ابنه أو أخته من مسلم ستاً من بطوع قال أكثر
مسلمين أن البيع باطل يذكركم حتى أنهم أن كانوا لا يرون جواز البيع بطل وأن كانوا يرون
جواز بيعهم بطل بطريق القهر والغلظة فبذلك بالقهر والمختار هو الأول لما مره أن ملكه
بالقهر عتق (٢) فلا باع ما لا عليك لكن رؤيتهم جواز البيع بظفر في أمر آخر بيته وإذا
بطل البيع وأخرجه المشتري إلى دار الإسلام فتكلموا في عتقه وفي ملكه والصحيح أن الحربي
البائع إذا كان يرى جواز هذا البيع عكس المشتري بطل فاقول له وطو هو كل تصرف لأنه أخذه
قهر لما باع البائع قهره فلكه بالقهر . وإن كان البائع يرى جواز أن اشتراه المسلم وأخرجه
قهره فكذلك لأنه ابتداء بالقهر على الحربي في دار الحرب فملكه وإن أخرجه وهو طائع فملكه
لأنه لم يوجده القهر عليه في دار الحرب . وفي الحاوى في باب علم الملوذ والمواذعة مسألة
تدل على أنه يجوز إذا رأى البائع جواز قبله والمختار . في الفتاوى وكثير من المواضع أقر أهل
بلدة بالإسلام وهم يأتون بتعارفه ويعدون الأوثان فبأسهم المسلمون بالقهر فإن كانوا مقرين
بالعبودية لملكهم ملكوا جميعاً جواز البيع والشراء عليهم لأنهم أقر بما عملوا كتبهم وإن لم يقرروا
بها جاز شراعتهم والصغار وبيعهم لأنهم هم تدون بعبادة الأوثان بعد الإقرار بالإسلام . إذا
قبيل نصراني أن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال نعم أنه لا يصير مسلماً وهو الصحيح
لأنه يمكنه أن يقول فيقول لهم رسول الحق إلى العرب لا إلى بني إسرائيل . إذا نذرت
لذاتهم وأخذوها ملكهم بالاجماع والعدل لا يبيهم ما لا يكونه بالاجماع قبل الأخذ وبعد
الأخذ (ن) متغيب في بلاد الترك فظهرهم ثم أسلموا فظهرهم واستذلهم على وجه السخرة
واستسلمهم في أمور لا على وجه الاستعداد فظهرهم أحراراً لم يملكهم وإن استرقهم واستعبدهم فظهرهم
عبيداً لملكهم (ن) عبيداً أهل الفقه لا يؤخذون بالكسبيات هو المختار لأن علامتهم

القتل سوء الزنا والسكنج علامة المحروس بسندونه على الاوساط (ن) الاسير المسلم اذا
قالوا حين ارادوا قتله هذا العنق بكرمه ان عد عنه الا اذا ظن أنه لم يفعل قتلوه أسوأ قتله
غيبته لا بكرمان عد . وفي المتفق والوافي الواحد والاثني والثلاثون المسلمين اذا وقعوا في
أيدى العدو قتلوا أو قتلوا كان ذلك أحب لنا كأفضل عاصم من تأبى رضى الله تعالى عنه
الكفر اذا أذن في وقت الصلاة صوم مسلماً وان أذن في غير وقتها لا يحكم بإسلامه لأنه يحتمل
الضحية هو المختار في هذا الباب (انما) توبة البأس المختار أنها مقبولة والمكر على الاسلام
مسلم . الرافضى اذا كان بسب الشجين وبلغها كافر وان كان يفضل على أبي بكر
رضى الله تعالى عنه لا يكون كافراً لكنه مستبعد وفي (م) سئل أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه
عن مذهب أهل السنة والجماعة قال من فضل أبا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما أحب عثمان
وعلى رضى الله تعالى عنهما والمعتزلي مستبعد الا اذا اراد بالبدل الجارية حيث يشاء بكفر
(نوع يثبت به الكفر والردة) (ن) لو قال طالب الدين (أكرهى خدائى جهانت
أو خدائى ان جهانت بستانم) كفرو يضرب بعنقه ان لم يرجع . قيل في خصوصية
(حكم خدائى حسن است) فقال (حكم دائم) بكفر كذا لو قال (خدائى حاضرى رأوا خلمى من
انساب) لو قال (كافرى أو كبرى به ابن كافر) وهو يريد تقسيم الفعل فاشتمن الكفر هو المختار
(هر وزن من أركل يدهون توكم) ان أراد الخلق بكفر وان اراد به ضعفه لا . ولو قال المؤذن
أذن كذبت كفر (أكر فلان بغير يهودى) يعنى رسول (خدائى يودى نكر وندى) بكفر
وكذا لو قال ان أمرنى الله تعالى بأمر لا أفعل أو لا أومن به . أو قال لو كانت القصة من هذه النسخة
لم أسأل اليها أو قال لو أمرنى الله تعالى بعشر مساوات كل يوم وليله قاتل لا أفعل بكفر في هذه
الوجوه ولا نظرى الى استعانتها وقوعا . قيل في غصه الأتخنى الله فقال لا كفرو بانتم عنه
أمرأته . لو قال امرأتى أحب الى من الله يستتاب ويحدد النكاح وكذا كل شئ من
خلق الله تعالى في هذا كالمراء . أراد ان يعلم عند رجل فقال كن حتى تذهب الى فلان فتسلم
عنده قال انفسه أو جعفر لا بكفرو به ناخذ . لو غنى حل الزنا والكفر والظلم والقتل بغير حق
كفر ولو غنى الخمر لا . من أذن امرأته وأمرها ان تكفر لبس من زوجها فهو كافر لانه
ضابط بكفروها وكذا روى عن ابن المبرك قال مثلنا الرضا بكفر العدو مع استقباح نفس
الكفر لا يكون كفر القوة تعالى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانما الرضا بكفر مع استحسان
الكفر كفر . امرأته ارادت تشاؤم زوجها على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين وليس
لها ان تزوج الا زوجها الاول وبه أخذ الفقهاء . لو قال ان كان الله يعلم انى علمت كذا
فأفعله غير عالم وقد فعل وهو كاذب في انكاره قبل بكفرو والمختار أنه لا بكفر . استحلال جماع
المنكوحه في الحيض كفر . أجوعوا أنه لا يحل الجماع في الفرج حالة الحيض عن أبي بكر
الغضاضى قال لا تحرم (بياتا يعلم رومى يعلم شينين) أو يجلس على فقال لا تحرم (من علم حدانم)
بكفر المحب لانه استغنى بالعلم . ولو قال خدائى مخلوق بكفر . قالوا في تزوج في السر
وقال (خدائى ورسولك كودنهم) بكفر لانه اعتقد ان الرسول يعلم انقيب . من قال
سليطان ظالم انه عادل بكفرو والمختار أنه لا بكفر لانه يعدل في شئ ما . لو قال في مرضه ان شئت
توفى مسلماً وان شئت كافراً كفر وكذا لو قال أخذت مالي وولدى فاذا بى وماذا تفعل ونحو
ذلك قال الامام عبد الكرىم في هذا وأشباهه بكفر لان مثل هذه الكلمات لا تقال من غير

على قوله أنه مائى القاتل وان فلا نا
أعلى فيه كذا فاشترى بذلك قطير
أنه لا يساوى ذلك وان فلا نا يعطه
ذلك فله الفسخ أولاً (أجاب)
حيث ان البائع غره واشترى بما
ذكره معتبداً في ذلك على صحة قوله
فتظهره خلاف ما قاله وهو لا يساوى
ذلكه الفسخ وان كان ما ذكره هو
القيمة ليس الرد (سئل) عن
اشترى من آخر ديناراً ذهباً يبلغ
معلوم هل يصح البيع أولاً (أجاب)
نعم يصح البيع حيث قبض المشتري
الدينار (سئل) عن أسلم آخر دينار
في قمع أو قير واستوفى منه شروط
السلم وطالب به بعد سلو الاجل
فادى أنه لم يقبض رأس المال وأنه
أقر كاذباً هل يقبل منه دعوى
الكذب في الاقرار ويحذف
السلم أولاً (أجاب) نعم يحذف
السلم طلبه أنه لم يكن كاذباً في
اقراره (سئل) عن يئاسنزل
بين اثنين باع أحدهما حصته
لاجنس هل يجوز البيع أم لا
(أجاب) لا يجوز البيع من الاجنبي
ومن الثرى بل يجوز (سئل)
عن باع شيئاً بدين ثم باعه بعد ذلك
بدين آخر يمتنع هل يصح البيع الثاني
أم لا (أجاب) نعم يصح وينفسخ
الاول (سئل) عن الباع اذا
ادى البيع مكرها وادى المشتري

البيع طوعا قال قول لمن وان اقام
بيته تقسم بيته الطوع ام الكره
(اجاب) القول المشتري وتقدم
بيته البائع في الكره (سئل) عن
دلال دفعه آخر بعد البيعة فما خذه
منه وتركه عند شخص آخر يريد
شرائه فهل يصل بلزم الدلال ام
الآخر (اجاب) لا يلزم الدلال شي
لسيده واما الآخر فكذلك حيث لم
يعين له انتم ولم يقرط فان عينه
التي يلزم قبته (سئل) عن
شخص اشترى بداره من آخر فبعد
اعترافه بالرق ظهر اهل داره فباع
البائع فهل للمشتري الرجوع بالتمن
على الجارية ام لا (اجاب) ان
غربة في الشراء بان قالته اشترى
فانما روقفة الرجوع عليها بالتمن
ان كان البائع غائبا غيبة منقطعة
ولا يعرف مكانه وهي ترجع عليه
بذل اذا اثبت (سئل) عن
البائع والمشتري اذا اختلفا
مقدرا تمين فداي البائع اكثرهما
اقربه للمشتري ولكل منهما بيعة
فتقدم بيعة البائع ام بيعة المشتري
(اجاب) تقدم بيعة البائع (سئل)
عن الذي اذا اشترى عبدا مسلما
او جارية مسلما هل يصح شراؤه
ويبقى في ملكه ام لا (اجاب) نعم

(۱) قوله واعلى كذا في الاصل
و در ضبط هذه الكلمة كتبه
معجمه

(۲) لعل هنا سقط من التاميز
و سقط فقط فقال واخره فغير
كتبه معجمه

قصد في (ي) قال لمن رآني نعمة اولية (فرست كردم خدای) فهذا كفر ولو قال
(هر که علم من آموز دستاها و حلهای آموزد) واراد به الاستغفار والازدواج بالشرعة
يكفر . اعد الاذان على وجه تصحيح الصوت والسخر به يكفر وكذا لو قال (خوش
كلوستی عاری) لو قال (ما بقیامت و منبر چه كلوست) يكفر . لو قال (الله ان اوردی
مرا که کافر حوستم شد) يكفر . ولو كانت على آخر عشر دراهم و طاله بها لمحلة فقال استوف
مثلک يوم القیامة فقال المطلوب (دمدم دیکریده باقیامت بنوازدم) يكفر . قال لا مرا نه
یا کافره یا مودیة فقالت (همنیم اوازدا همنیم چه میکنی) كفرت . من عادی طاله لکونه
علما بالشرعة لا لعنی وقع يكفر . لو قال لذاته (ای کافر خداوند) كفر لانه اقر على نفسه
بمخالفة ما لو قال لولیک کافر بجه لاحتمال انه اراد امة لا نفسه . لو قرأ آیه من القرآن بجزء يكفر
اوشدا زار او تاخذ (۱) العلى حاد او هاز لا على وجه تصحيح قطعه يكفر الا اذا فعل خديعة في
الحرب سئل بمقدومه الله تعالى في امر امتنا صحت الزوج في طء الجارية فقال تعین
الغيب فقالت نعم فكتب انها بانت منه . قيل له (کافرو زنت حرام شد قال کفر) وكذا لو قيل
له (کافر شدی) حين فعل ذلك فقال (دل راست باد) وفي المثلط لبس السواد في زمانا وليس
السراج ونطق الباتر وهي الفرح الصغير الذي يشد على الوسط من أي شيء كان علامة التميز
فتش من ذلك لا وجوب الكفر لان ذلك امارق و علامة ملكة ولا يتعلق الدين بشئ منه كاصناف
القلانس لاصناف الناس وانما لا تتعلق بالملحة وعن نعيم الدين النسفي رحمه الله تعالى فيمن لاموه
على فساده (۲) (بعد از آن همه کاره ما غبار بر سر نهیم) يكفر . قالت ووجهها کافرو بودند
انما او توبودن) قيل كفرت . نظرا الى فتوى فقال (جند بار نامه فتوی آوردی) ان اراد
الاستغفار بالشرعة يكفر . قالت (غنت بر شوی دانه شد باد) كفرت (ق) اذا قال
(يا زخداي من) كفر وقال او نصر الديوسي لا يكفر و يات وقال الصدر الشهيد عليه الفتوى
(ق) لو تنازع فقال احدهما (تريان بنه بايمان برو يا خدای جنك كن) قال ابو بكر الصياضي
وا غيره لا يكون كفرا و عليه الفتوى (ق) القائل بخلق القرآن كافر عند الاكثر . في الفتاوى
الوجلس في مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر سبهي بالذ كفر فخصوا كفر وكفروا
اوفي (الحا) جلس على مكان مرتفع وبسا لونه سائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالسائد
وهم يفضكون يكفرون وكذا بمجرد الاستهزاء بدون أن يجلس على مكان مرتفع . لو ابدى
(مسلمان) فقال (غنت بر تو مسلمانى) كفر وكذا لو قال (بر مسلمانى تو) قال صاحب جامع
الفتاوى الاظهر عندي أنه لا يكفر قال فاسق لصديق (يا نبت يا مسلمانى بيشت) يشير الى مجلس
الافتقار يكفر . قال (اكر ينيامان و فرشتگان كواهي فلان را سيم نيست استوار بلازم)
كفر لو قال (فعل کافران هانست و فعل دانشندان همان) قيل يكفر (ان نلما دار خدایا
ميسند) يكفر ان اعتقد ان الله تعالى رضى بظنه قال (تو يك جند غازی بكن تا حلاوتی
غمازی بیئی) يكفر اذا اراده الاستهزاء . ولو قال (جندس كدغا گفت چه بر سر اوردیم) أو
خاطب انسانا كقرقل هو الله اراد استدراى كفر تفهيه بخبر وقال الله تعالى فقتلوا اوقال سى
بهان مرده اندونه) اوقال (اين هيكم سربى نيك كن) يكفر بهذه الاشياء ان اراد بها الاستهزاء
في الاجناس قال نصيره و التنازع تراعا و تراعا يكفر وكذلك كل كلمة استهزاء بالقرآن أو
بالشرعة (بارى مر الزعنا و زه اسباب كرفت) كفر الا اذا اراد به ملامة لمصلحة . قيل انظروا

تراحق همسايه غي بايد قال في قيل حق خدای غي بايد لا) كفر قيل انك تصعب ونوق الله تعالى خلقه كل يوم فقال (خوش آرمي) يكفر لوقال (هر كه می بخوردی مسلمان نسبت) يكفر مر على سكة النصارى فرأى المعارف فقال (مارم روسوى بايد ريسان بستن) وما ايشان در زده ودينار خوش خورده) وأولئك القوم نصارى كفر . معلم غضب وقال ان اليهود يخبرين المسلمين بحسب بقضون حقوق على صياتهم يكفر ويحبط عمله . قيل فاسق (لا تؤذنا ملك) فقال (وى از من كافر ترست) يكفر قيل لرجل (بارى باز بنى نيلدى) فقال (خدای بارزان بنى نيلامدن چگونه بنى آيم) يكفر امرأه نظرت الى يهودى وقالت (نفر جهودى كشكى من جهودى يودم نا اور اخواسنى) تكفر . امرأه تليق من مجلس علم فقال الزوج (ان كنت آمدى) يكفر . قيل اول من نسج آدم فقال (فاسق بنى باهمه جولاها همكار يوديم) كفر بالله للاستخفاف قيل لرجل (ايضا من كن اى كافر بدى) فقال (من با كافر عيم) كفر بالله لمارضا بالكفر . قالت (زار بريمان بندم وان شوى راغواهم) قيل كفرت ولاظهر أنها لا تكفر لان المراد تبعد نكاحه . لوقال ان كان غدا كذا والا لا تكفر يكفر . أراد القاضي أن يحلف المدي عليه فقال المدي حلفه بالطلاق قبل يكفر واختار أنه لا يكفر . قيل بين يدي رجل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب القرع فقال رجل لكنى لأحبه يهدد بالسيف حتى يتوب ولا يكفر كذا عن أبي يوسف واختار ما ذكرنا في (ص) أنه ان قال ذلك على إرادته أنه أحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا لأحبه مخالفة يكفر لاه استغفبه . إذ قال المجوسى لرجل اعرض على الاسلام فقال لا أدري أى الاسلام فاذبح الى فلان حتى يعرض عليك يكفر لأنه أقر أنه ليس بمسلم . لا يشك أن اللفظ الشيع والشيعة بالشيع صان اللسان عنه لقوله عليه الصلوة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فقل خيرا أو لم يعمت وعن أصحابنا جميعا كل من يكفر بلسانه طائفا أو قلبي الايمان فانه كافر بالله لا ينفعه ما فى قلبه ولا يكون مؤمنا عند الله تعالى وروى الطحاوى عن أبي حنيفة وعن أصحابنا أنه لا يخرج الرجل عن الايمان الا بحود ما دخله ثم يتبين بانه ردي فكيفهما وما يشك في أنه ردة لا تثبت الرمة لان الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الاسلام يعلى وأورد في المنتقط شيعي العالم اذا رفع اليمنى من هذا الباب أن لا يبادر بشك في أهل الاسلام مع أنه يقضى باسلام المكرم تحت ظلال السيوف وهذه البلية الواقعة في زماننا استلاء الكفار على بعض ديارنا بدمن معرفة حكمهما والحق في ذلك أن ما في أيديهم من بلاد المسلمين فهو دار الاسلام بلا شك لانها غير محتاجة متصلة ببلادهم ولاهم لم يظهر روافها أحكامهم بل القضاة والحكام مسلمون باحكام الله كف وهم يرجعون الى علماء هذه الملة ويحاكون بهم ومن واقفهم من المسلمين فهو فاسق لا مر تدولا كافر وتسميتهم كافرين من أكبر الكبار لانها تنفي عن الاسلام وتقليل لسوادهم واغرام على الكفر وأما المولود الذين يطعمونهم عن ضرورة فهم على جهة الاسلام والحدائق وان كانت طاعتهم لامن ضرورة فكذلك فكهم فساق فكل بلديه والاسلم من جهتهم يجوز فيه إقامة الجمعة والأعياد وله أخذ الخراج وتقليد القضاة وتوزيع السامى وطاعتهم نوع موادة أو مخادعة وأما النبلد التي عليها ولاة الكفار من بلاد المسلمين فله يجوز للمسلم إقامة الجمعة والاعباد ونصب القضاة براضى المسلمين ويجب على المسلمين أن يتسموا منهم واليا مسلما والمفهوم من حاشهم أنهم هم ايضا يقون بذلك وصلى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده

يصح شرائه ولا يبق في ملكه ويجزئه الحاكم على بيعه (سئل) عن البيع بالعامى من غير ذكر الايجاب والقبول في المنسب والنفس هل يصح في المنسب والنفس أم في المنسب فقط (أجاب) نعم يصح في المنسب والنفس (سئل) عن شخص ماوم شالستره ثم ادعى أنه ملكه وبينة به فهل تسمع دعواه ويثبت له أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته (سئل) عن رجل تعدى على مال الغير واشترى به شيئا لنفسه هل عليه أم لا (أجاب) نعم عليه بقضه وعلو صاحب المال نظير ما أخذه (سئل) عن التصرف اذا اشترى حارية نصرانية هل له وطؤها بلا استبراء (أجاب) نعم له وطؤها بلا استبراء (سئل) عن أجر عقاره أو عبده ثم باعه وسلمه للشترى فحضر المستأجر في غيبة المؤجروادى الا حارة على المشتري هل تسمع دعواه عليه وتقبل بيته (أجاب) نعم تسمع دعواه على المشتري وتقبل بيته عليه بالتواجر السابق على البيع واذا ثبت تؤخذ العين من المشتري وتسلم للتاجر حتى تنتهي مدة اجارته (سئل) عن الوكيل بائع اذا أرى المشتري من الثمن هل يصح إراؤه أو لا (أجاب)

(كتاب الاستحسان والكرهية)

وسمي كتاب الحظر والاباحة والآداب وهو مشتمل على فصول

(فصل في التيسير والتهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (ن) حارس بسبع أو جهل في أنتمسكه أو يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو تقاعى قال ذلك عند فتح الفقاع بأثم لاه بأخذ بذقنوا لا يؤجره وبه أخذ الفقه بخلاف العالم القاري إذا قالوا كبروا (س) من ذكر الله تعالى أو سجد في مجلس الفسق فان نوى به أنهم مستغفرون بالفسق فانما استغل بالتيسير فهذا حسن وهو أفضل من أن يسجد وحده كن يسجد في السوق وينوي به هذا عند اشتغال الناس بأمور الدنيا وكذا أن يسجد على وجه الاعتبار والتعجب بفعلهم وتعظيمهم وإن يسجد على أنه يعمل عمل الفسق أثم كاجر سجد أو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام عند فتح متاعه للمشتري يريده اعلام جود متاعه . في الفتاوى يجب على من سمع اسم الله تبارك وتعالى أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله ولو سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجب عليه الصلاة عند كل سماع . القائل إذا قال يحق الله تعالى أو يحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أن يعطيه كذا الأعلى في الحكم والاحسن بالراء أن يعطيه وهو المختار (نوع في الدعاء) (ن) رجل يدعو وهو ساهى القلب ولا يمكنه احضار القلب فالدعاء أفضل من تركه . سمع الوجه باليد ان ذافر غ من الباعقيل يس بشئ كثير من مشائنا اعتبروا ذلك هو الصميم وبه ورد الخبر . في الفتاوى الكفار إذا دعا الله تعالى اختلفوا فيه أنه هل يقال ان دعاءه يستجاب قال الشيخ أبو الحسن الرستغفي وقوم لا يجوز لانه في الحقيقة لا يدعو الله تعالى لان ما يزرعه الكافر اله ليس بالله وما في الحديث ان دعواه الظالم مستجابة وان كان كافر اقل المراد منه كفران النعمة لا كفر النعمة لا كافي قومه من ترك الصلاة بعد افاد كفر المراد منه كفران النعمة ومنهم من قال يجوز أن يقال ذلك قال الشيخ أبو القاسم الحكيم وأبو نصر الدوبوسي وعليه الفتوى . القارئ إذا سمع نداء الصلاة إذا كان مسجداً فيه فالأفضل أن يمسك ويسمع النداء في ورد الآتية به

(نوع فيما هو من عمل القلب) (ن) من يعمل على البر ويقع في قلبه أنه ليس بمؤمن ان كان يقع ذلك في قلبه من حيث ان سيرته ليست بسيرة المؤمنين وليس هو نجاة به الاخبار في صفة المؤمنين فهذا مؤمن صالح وان وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر أما اذا خطر ذلك ببله ثم وجب من نفسه انكار ذلك ورد الحاضر فهو المؤمن وبه ورد الخبر

(الفصل الثاني في العلوم الاسلامية وغيرها)

(ن) تعلم الكلام والنظرو المناظرة فيه ووافقد الحاجة مكره لما روي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى نهى ابنه جذا عنه فقال يا ابترا نيك فيما هو خير تهاني فقال يا بني كنت أكلم فيه وكل واحد منكم كان على رأسه الطرمخانة ان يزل صاحبه وأتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يري دان يزل صاحبه وهذا كرا ندان يكفر صاحبه ومن أراد هذا فقد كفر قيل أن يكفر صاحبه والمختار من الجواب في هذه المسئلة أن الكرو كثر المناظرة فيه واتباعه في الجاهل لان ذلك

نعم يصح ابرأ وضمن الثمن للوكل (سئل عن السمل اذا باع السلعة باذن المالك وامتنع عن استيفاء الثمن من المشتري هل يجبر عليه أم لا (أجاب) ان باع باجر تعجب عليه وبغير أجر لا يجبر ولكن يقال له وكل المالك باستيفاء الثمن (سئل) عن اشتري أرضاً أو داراً ليدمن آخر والمبيع في بلد آخر وبين البلدين مسافة قوم فأكر وخلق البائع بين المشتري والمبيع لئله فاعترف المشتري بالتسليم هل يصح ذلك ويكون قبضاً (أجاب) لا يصح ذلك مالم تحض منه يتكمن المشتري من الذهاب فهو التسليم الشرعي الكافي في مثل ذلك (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئاً منه زاعماً أنه زيف وأتكر المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القبول للبائع أم للمشتري (أجاب) ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب عين المشتري على نفي العلم يجب فان أنكر زعمه الرد (سئل) عن درع مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه بدون مشاركة هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع (سئل) عن انبيع إذا هلك عند البائع قبل القبض بآفة مساوية

يؤدي إلى إقارعة البدع والفتن ونشوب الفتن وهذا مكره . فعلم الشرير بطله الناس
أفضل من تعلمه أهل به لان نفعه أكثر وذلك التعليم على من يدخل تحت قوله تعلموا ما شئتم قلن
نؤجر وحق تعلم الحديث . يجب على المولى أن يعلم عبده القرآن قدر ما يحتاج إليه الصلاة
قال أبو سلة الفقيه كان مشايخنا يكرهون الجلو في الصلاة وأما ما أوجاب في زماننا لان عوام
سرقند لا يتعلمون العلم الا في المجلس العام . مما يكره لما فيه من الاستهانة باسم الله تعالى
وبالقرآن والعلم كتابه الرقاع في أيام النوروز والازقة بالابواب حرم للاهانة . من به رعا
فكتب بالدم فاتحة الكتاب على جبهته للاستشفاء لا يكره ولو كتب بالبول ان علم ان فيه شفاء
لا بأس به لان الحرمة تسقط عند الاستشفاء . في الفتاوى يستحب أن يجمع أهل أهله وولده عند
شفوه بدعولهم بالبركة والمغفرة . وقراءته تطهر المذيق طهرا أفضل . وردت الاخبار بتفضيل
آية الكرسي وسجودها ثم معنى الأفضلية أن ثواب قراءتها أكثر وقيل بأنه قلب أيضا وهذا
أقرب إلى الصواب وبهذا المعنى يقال بأن القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والأفضل
أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كيلا يترك الناس بعضه مهجورا

(الفصل الثالث في السلام وجوابه)

إذا أتى الرجل باب غيره فأنه أذن له ودخل يسلم لانه ورد الاثر في كتاب الله تعالى هذا
في البيوت وفي القضاء والخصام يسلم أو لا ثم يتكلم لقوله عليه الصلاة والسلام السلام قبل الكلام
لا يجب جواب السلام للسائل على الباب لانه مشعر لسؤال لا تقية . لا يسقط فرض
جواب السلام الا بالاسماع كالأجيب الا بالاسماع (ع) لا يسلم على قارئ القرآن ثلاثا يشغله
عنه فان سلم فاختار أنه يجب رد عليه بخلاف جواب السلام والتسليم عند الحاجة للسلام
في الجماع جائز بالاتفاق اذا كانوا مستورين وان كانوا في مقبلة يسلم عليهم بلا خلاف لا بأس
برد السلام على أهل النعمة لكن لا يزيد على قوله وعليكم والمختار كراهية الابتداء . في الفتاوى
ولا يسلم على صاحب الخلاء البول ولا يجب عليهم الرد وإذا أمر رجلا أن يقرأ اسلامه على فلان
يجب عليه ذلك

(نوع في ملاقات المولى) في سائر المواقف اذا قيل السلام اجب ذلك والافتناء فالأفضل أن
لا يسجد لانه كفر والأفضل أن يحترقها وكفر وان كان مكرها واختار أن من مسجد
للسلاطين على وجه التقية لا يكره واذا سجد فليقر الله تعالى بمعتقد يكره . تقبيل الأرض
بين أيديهم تعظيم لهم ليس بكفر لانه تقية الأعياد . تقبيل يد العالم والسلطان العادل
جائز ولا رخصة في تقبيل يده غيرهما والمختار . رجل يدعو الأمير ويأمره عن أشياء فان
تكلم بما وافق الحق يناله مكره ومنه فانه لا ينبغي أن يتكلم بخلاف الحق ولا يجعل له أن يتكلم بما
وافق لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر وقال عليه الصلاة
والسلام من تكلم عند ظلم بما ربه بغير حق غيراته قلب الظالم عليه وسلطه عليه وعن
أبي الليث الحافظ كان يكره الدخول على السلاطين ويقضى بذلك ثم جمع وأقضى بما حثه
الاستخبار عن الاخبار الحديثة مرخص فيه عند بعض دون الاخبار واختار أنه لا بأس
بذلك ما فيه من الحاجة

أو يفضل البائع هل ينفع أم لا
(أجاب) ينفع البيع ولائق
على المشتري من الثمن (سئل)
عن شراء البضائع التي يكسبه
المقامرون من بعضهم والتصدق
هل يجوز أولا (أجاب) لا يجوز
شراؤه (سئل) عن رجل باع عبدا
فصدمته ادعى أنه أعفاه قبل
البيع هل تنع دعواه وينتبه
بذلك أولا (أجاب) نعم تنع
دعواه وينتبه بذلك (سئل)
عن بيع المقيب كالعقب والجزر
والصل هل يصح بيعه أم لا (أجاب)
نعم يصح (سئل) عن شخص
أخذ من تاجر شيئا على سوما لشراء
فهلك عنده هل ضمن الثمن أو القيمة
(أجاب) ان عينه التي عند الأخذ
ضمن قيمته وان لم يضمن لا يضمن
وكذا ان عينه البائع الثمن ورضي
به ضمن قيمته (سئل) عن مكره
فسخ البيع أو الاجارة في المهرين
(أجاب) يملكه القاضي برفعة
المشتري أو المتاجر لهما من يطلب
التسليم (سئل) عن بيع المهرين
صح أم غير صح (أجاب) البيع
موقوف على اجازة الراهن (سئل)
عن رجل اشترى من آخر سلعة بثمن
معلوم الى أجل معلوم قرضا
بعد ذلك على أجل آخر بعد الاول
فهل يصح ذلك أولا (أجاب) نعم

(الفصل الرابع في كل مال الفير وغيره وتناول ذلك)

(ن) دقا قوما إلى طعامه وقرهم على الأخوة كس لاهل هذا الخوان أن يتناولوا من خوان آخر أنه أبيع لاهل كل خوان ما عليه (ع) رفع الزمة حرام بلا خلاف إلا إذا وجد الأذن والاطلاق من المضيف (ع) المختار أن ما يكون من الثمار الباقية تحت الأشجار كالخوز واللوز في الأمصار لا يحل أخذوا تناول منه البتة وما كان مما لا يفي باختلافه واختار أنه لا يأكل منه أيضا ما لم يعلم أن أو بيهار ضوايفه إلا إذا كان ذلك في الراسق لحديث لا بأس بأخذوا كله ما وجد الهوى صريح بهذا كله فيما تحت الأشجار لا ما عليها أو الأفضل أن لا يأخذ في موضع ما إلا بالأذن الآن يكون موضعا كثيرا لثمار فحشد يسهل أن يأكل ولا يحمل (ن) رفع الطين من طريق السبل من الرخ والاربع تنقية الطريق مستحب ورفع ما تليد حتى صار كالارض فان كان يضر ذلك بالمارة لاسعه لما فيه من الضرر بالعمالة

(و) (وع في كل المضطرو وغيره) (م) المضطرا لا يتوقد ولا يشبع من البتة ومضى وجدغى عنها طرحها (ع) الجدي المربي بلبن الثمان أو الخنزيران علفا بأما يوز كل لاهة بوزة الجلالة والحكمه بهذا والأكل يوم الاضحي قبل الصلاة فيمروا بياتن واختار أنه لا يكره لكن يستحب أن لا يفعل لأن الاسماء مستحب

(و) (وع في كل طعام اللوط) وقول الهدايا أو كل الشيء المباح وما ينصل به (س) دخل على السلطان فقدم اليه من الماء كقول ان اشتراه السلطان بالثمن أولم يشتر ولكن لا يعلم أنه مضروب بل أكله . في الجامع الامصار اشترى بالدرهم المقصوبة طعاما من غير اشارته ما في يد ثم قضى عنه منها حل له ولم يفرما . كلوان أشار اليها في الشراء بكرمه وقهره تناوله (ن) المستقرض إذا أهدى إلى المقرض فالأفضل أن لا يقبل منه اذا كان لا يهدى من قبل ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال اختلف المشايخ فيه جعل محمد بن سلقه هذا ابراعن الضمان في تناوله لكن لا يجوز الجمع بهول الجارة وعنه الفتوى . ولو قال جيع مانا كل من مالي فقد جعل في حل فهو حلال بالاتفاق ولو قال جيع مانا كل من مالي فقد أرا نذ كر في مواضع أنه لا يبرأ عن الضمان والصحيح أنه يبرأ عند الشئ محمد بن سلقه وأي نصر باعتبار أنه ابراء المعلوم عن دين يلزمه . في الفتاوى التوبة اذا أذن فيها صلحها يجوز لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحر يوم الاضحي خمسة أبعرة ثم قال من شاة قطع . احتاج إلى مال ولم يوجها في المصرف فله كله بغير شيء وان كان في الفلز واحتاج اليه لانه دام الطعام معه وله مال كله بالقيمة لقوله عليه الصلاة والسلام الأب أحق بماله اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف أن يتناول بغير شيء اذا كان فقيرا أو بالقيمة اذا كان موسرا . حكى عن أبي البت الحافضة أنه قال كنت أفتي بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتي بأنه لا يحل العلم الأجرة على تعليمه وأنه لا ينسب العالم أن يدخل على السلطان وأنه لا ينسب لصاحب العلم أن يخرج إلى اقربى فيذكرهم ليصعوا له شيئا فرجعت عن ذلك كتمه زراع عن ضياع القرآن والحقوق والعلم

(فصل في الضيقات والالام)

(ن) واذا بنى بامرأته ينبغي أن يولم وذلك استنفحة وتفسيره أن يدعو الجيران والاقرباء

بجمع ذلك (سئل) عن رجل مات وعليه دين وخلف تركه كقصص فيها الورثة بالبيع فهل ينفذ أولا (أجاب) لا ينفذ البيع ان كانت الديون مستغرقة لركة الارزما القرامدان لم تكن مستغرقة ينفذ البيع وتأخذ القرامدان منهم من الورثة (سئل) عن رجل اشترى أمة وولدت منه فادعى عليها بانعها أنه أعتقها قبل البيع وأقام بيئته على ذلك فهل تقبل ويحبر البائع على رد الثمن للشترى وتصير الجارية حرة أم لا (أجاب) نعم تقبل البيئته ويحبر البائع على رد الثمن للشترى وتصير الجارية حرة (سئل) عن رجل اشترى من آخر جيع ما في حاقوته من قماش من غير تعيين هل يصح البيع أم لا (أجاب) نعم يصح فان كان معلوما عند المشتري لا خيل له والاله الخيار اذا رآه ان شاء ورضى وان شاء رده (سئل) عن شخص رأى ثوبا عند تاجر فساومه عليه فقال له ما ينبغي الا بكذا فخذوا قطعه وخاطه وطالبه بالثمن فقال له ما أعطيك الا أقل مما سمعته في فهل له ذلك أم يلزمه ما عينته (أجاب) يلزمه ما عينته من الثمن لان أخذه منه وانصرف فيه دليل على رضاه بالثمن المطلوب (سئل)

والأصدقاؤموضع لهم طعاما ويذبح لهم أن قدر . ضرب الدف في السكاج اعلنا وتوسمنا سنة لقوله عليه الصلاة والسلام اعلنوا السكاج ولو بالدف . وأما أمر بالاعلان لا تنفذ منه السكاج بالكلية . ويجب أن يكون بلا مضات وحلاجل . لا بأس بالاكل متكثرا قال القاضي كرهوا ذلك أن تعظم بطونهم (ن) يكره الاكل باليمين والشمال موضوعة على الارض (س) اذا اجتمع كسرات الخبز ولا يأكلها أهلها فالأفضل أن يطعمها الفقراء والشاة والبقرة ولا يلقاها في الثمر والطريق الا لأجل الفحل

(جنس آخر) اذا عزل عن الزوجة بغير إذنها خوف أن الولد السوء يظهر الجواب أنه لا يسهه وذكر في الفتاوى أنه يسهه لسوء الزمان . والله أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (١) وعند ذلك حلت له العزوبة . لا بأس بالاحتكاح في يوم عاشوراء هو المختار لعديث المشهور ويستحب خضاب الشعر والوجه بالحناء واللوزمة . ولا يصبغ بالصبغ ولا يرجه لانه تزين وهو للنساء (ع) وبأحسن من شارب حتى يصير مثل الحليب سئل أوصيفه فرفض الله تعالى عنه عن هذا فأجاب هكذا . وعلى هذا الوجه لا يصل الماشق شارب يجوز لانه لما رخص في مقدار الحليب ثم لم يصل الماء إلى ما تحت الحليب يجوز فكذلك هذا يؤخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب أصلا . قالوا ولا بأس بطول الشارب بغير أن يكون أهيب من عين العدو (س) في جواز صلا المرأة مع شعر غيرها الوصول باختلاف بينهم والمختار أنه يجوز (ق) ولا بأس بتغيب اذن الثوب الطفلة لانهم لم يوافق في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره

(نوع في التعم والتزين) يستحب التعم بالقولبة لقوله عليه الصلاة والسلام قبلوا فان الشاطين لا تقبل . ليس الثياب الجيلة مباح اذا كان لا يتكبر بها وتفسر ذلك أن يكون معها كما كان قبلها . وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سبيل على الضلع قلنسوة سمور (س) ارضاء السترة على الباب مكره نص محمد عليه في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل أن كل ما يكون على وجه التكبر يكره وان فعل لحاجة وضرورة لا يكره هو المختار . الزاد على أربع أصابع في عمل الثوب من الاريسم والكثالة في الثوب من الذهب على هذا وانخذ الخاتم من الفضة وقصه من عقيق أو فروز أو ج أو باقوت أو زهر نقش عليه اسمه أو ما بدله من أسماء الله تعالى لا بأس به لان الناس تعاملوا ذلك من غير تكبر والاستحباب بجمعة الذهب والفضة بكرة كالاكل والشرب في آنية الذهب والفضة

(فصل في جراحات الأذى والحيوان وقتلها)

ان كان لا يمكن نزع الحي من بطن الأم الا بقطعه اربا اربا فينتا ربه لان قتل الحي لا يبقاء الحي مما لم يرد به الشرع . محالة الخنث الذي ينف ماؤه مع النساء الأصح أنه لا يجل ذكر شمس النخلة الملوقة في الفتاوى النخلة اذا ابتدأ نكلا بالاذى فلا يذبح بقتلها ولا يكره هو المختار وانفقوا أنه يكره لقواها في الماء وقتل القطعة يجوز بكل حال في (س) احرأها واحرق العرق يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعذب بالنار الاربا وفي الحديث انه نهى عن التوليد والتبريح وفسر التبريح بالقتل السوء وهو لقاء السمكة حتى في الشمس حتى توت أو لقاء السمكة في النار والتوليد هو التفرق بين الام وولدها وضرورة نها والهة بذلك وقتل الجراد يجل لاسباب اذاع ضرره والهرمة المؤذية لا تضرب لكنها تذبج بسكين حاله . اذا كفر الكلاب

عن اشترى أرضا على أن ليس عليه ثمن من الغارم فوجد عليها حياة الدواب ومضرا لمعربان هل له فسخ البيع أم لا (أجاب) نعمه أن يفسخ البيع ويرد على البائع (سئل) عن باع ثوبا من آخر بين معلوم مؤجل بشرط أن يرهنه تحت يده على الثمن رهنه ما لو باهال البيع صحيح أم فاسد (أجاب) البيع صحيح (سئل) عن رجل باع من آخر سلعة بفلس والنجمة وقبضها وسله السلعة ثمان وفي الأمر أهل المعاملة بالفلس ثم تقابلا فهل للبائع رد الفلس المقبوضة أم يدها (أجاب) نعمه رد الفلس ولا يلزم غيرها (سئل) عن البائع اذا غرى المشتري بأن قاله متاعى يساوى الثمن الغلافى أو قيمته كذا فاشترى طاعة فقهه فظهر بخلافه هل له رده عليه أم لا (أجاب) نعم له رده عليه ان شاء (سئل) عن باع أرضا له فيها نخار لم يذكر في البيع هل على البائع أم لا للمشتري (أجاب) هي للمشتري ان دخلها في بيع الأرض بطريق التبعة (سئل) عن باع ثوبا ولم يشترط البرائة من (١) قوله بقوله كذا بالأصل باستقاط أنفاط الحديث فانظره

أه محصيه

في قسرة وتضرر أهلها بها ثم أربابها يقتلها فان أوبأرفع الامر الى الذي الامر يا امرهم بذلك
لانه نصالحه المضار ولا ينبغي اقتناء الكلب في الدار لما ورد فيه من الحديث الا ان يكون
حارسا له في الفتاوى من له كلب عقور بعض من غير عليه فلا هل القرية أو السكة أن يقتلوا
فان عصى أحدا ان لم يتقدموا الى صاحب قبل الفضي فلا ضمان لان فعله هدر وان تقدموا
اليه ضمن غزاة الحائط المائل قال الصدر الشهيد بحام الدين وفيه نظر

(فصل في القسوة والامر بالمعروف)

اغتيال أهل قرية لا يكون غيبة (س) ذكر مساوي أخيه المسلم على وجه الاهتمام لا بأمره
لان القسوة على وجه التفصيص لو كان الرجل يسلو ويصوم ويصبر الناس بدوا لسانا فذكره عفايه
ليس بغيبة بالحديث (ن) رأى منكرا هو يرتكبه أيضا بلانه ان ينهي عنه ليكون آتيا بأحد
الواجبين (س) أظهر ان يفسد يتقدم اليه الامام أو الابلاد للعرفان لم يكف ان شاء الامام
حسبه وان شاء الله سيالما وان شاء الله جمع داره لان الكل يصلح للتعزيز . في فوائد نعم
الدين النبي رحمه الله تعالى ذكر في العيون أن من أتلف خيورا المسلمين وكسر دنانها وشق رقاقها
فلا ضمان وكذا لو فعل ذلك بغير أهل الثقة ودنانها ورقيقها اذا أظهر روهها فباين المسلمين
بطريق الامر بالمعروف . سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ دارا وصليلا وكان في القديم مسكنا
وفي ذلك ضرر بجاره فأجاب ان كان وجه الدواب الى جدار داره لا يمنع وان كانت حوافرها
الى جداره ان غنمه . في الجامع الاصغر عن أبي القاسم عن أبي نصر أنه منع الجبارون ان
يتخذوا حاويا في سوق النازين وكذا في كل ضرر عام فاحش ثبت حق المنع في الفتاوى بحسب
نهي قطا عن وضع القطن على طريق العامة ومنعه من ذلك ثم أوقفه مثل ما وقفت النار على
قطنه مبالغة في الزجر فانه ضمن مثل قطنه الا اذا علم فساد ذلك فقرأ المصلحة في احراقه
حينئذ لا يضمن ككسر الدنان وشق الرقاق وسواها من افعال الجار المعروف . رجل وانسه
في المغارة وفي موضع غور الماء فالان أحق بالماء (١) (ن) وأب حسان الصبي قبل جريان القلم
عليه لا لا يوبه لانه ليس للانسان الاماسي وللابواب التعليم ان عله (س) الشفقة في حق
الاولاد لابل اذا أراد من ولدهما أمر أن يقول خوب أباي بسرأ كرأين كاركسني يا سكتي لانه لو
أمره بجزا فر بما عارضه بالرد فصرعا عما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رحم الله والدا
أعوان ولعمري بالرد . انصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمكمكم الرجال فان كان
صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة من قرته الى قدمه قال صاحب الملتقط يعني لا يجل النظر
اليه عن شهوة فاما النظر لاعت شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالأرجل
(وعن المتفرقات) (س) الادب في غسل الالبس ان يبدأ بأفضل الطعام بالسان وبعد
بالمشوى وينظر الشبان . رؤية الله تعالى في المنام أكثر ما شج سمرقندي أنها لا يجوز ان يقال
بها حتى قال أبو منصور ان قائل ذلك شمر بن عبد الوثن وقال غيره أشتمن هذا قال الصدر
الشهيد بحام الدين رحمه الله تعالى الكسوت أحسن في هذا . لا يكره القراء الى الفضائل
في البيت عند الزاوية بل يستحب لما روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من يحاط مائل
وبروي يستدق مائل فأنزع المشى لباسا يوضع الجاهج على الزروع والقواك والاصل
في ذلك ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة قال يا معشر قريش انتم تحبون

العيوب في صلب العسقد ثم قال
المشتري بعد البيع أبرأ من
العيوب هل يصح ذلك ويبرأ
من العيوب أم لا (أجاب) نعم يصح
ذلك ويبرأ البائع من العيوب
(سئل) عن ادعى على آخر بشيء
وأقام به بينة فباعه المدعى عليه قبل
الفضائه الذي هل ينصفه
أولا (أجاب) لا ينصف البيع
المذكور (سئل) عن اسلف
البائع عددا هل يصح أولا
(أجاب) نعم يصح لامر عسدي
متقاب (سئل) عن باع شاة وأخذ
وهنا المشتري عن الثمن ثم أكل
غيره هل على المشتري الثمن وروى
بالحوالة هل للمشتري أخذ الرهن
من البائع أم للبائع حسيه حتى يوفى
المشتري الثمن فقال (أجاب) البائع
حق حبس الرهن وليس للمشتري
أخذه منه (سئل) عن نقص
اشترى عدا فوجد به يكذب كثيرا
هل يكون ذلك عيبا فيه أم لا
(أجاب) نعم يكون عيبا فيه
(سئل) عن باع مائة ناقة
لمصلحة ولدى الولد بعد بلوغه على
المشتري أن الابع منه بأقل من
انقيمة فالتقول لمن منهما (أجاب)
التقول للمشتري لعلو المدقة ان أقام
بينة فالتبينة للزيادة تقسم
(سئل) عن بيع فرد هل يجوز
(١) قوله فالان أحق بالماء وكذا
بالاصل وروى انه مصححه

المأخوذة فأقولوا ما فاتكم بأقل الأرض مطر الحرة وأما الحرة مباركة وأكثر وأوسع من الجلبم وروى ابن امرأ أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قالت أنا أهل حوث وأنت خائف العين عليه فأمره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يجعل فيه الجلبم وقال يحيى بن محمد بن يسار رأيت سعد بن إبراهيم يجعلها في حرنه وما ربهما إلا ويقول أنها تراد العين قالوا وأول الأديت عند أهل السنة أن العين حق في الجملة كما قلنا في الحديث أي الأصلية بها ولا تشرع وضع الجلبم في الحرة حتى إذا نظر الناظر إليه وعينه متارة تقع على الجلبم أو لا ترضاه فانتقله بعد ذلك في الحرة لا يضره ما لا يشرع النظر أولان الشيء إنما يذهب في مجاري العرف في أول نظرة فهذا معنى رد الجلبم مضرة العين وإضافة الرذالية بطريق السبب كما عرف وعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن ذباغ الجن قيل معناه أن الرجل يستخرج العين أو يشتري شيئاً يصبه فيذرع ذلك ذبيحة مخافة أنه لو لم يفعل ذلك تؤذيه الجن فكان هذا من عادتهم في الجاهلية فأقبله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونهى عن ذلك قالوا وكذلك الحكم فيما نكاه من أراق الطبيب ونحوه للجن مما هو من أمر العوام الكل في الجامع الأصغر . واتخاذ المرأة التعوذ لصبها الزوج حرام روى ابن امرأ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت إن لي بصلاً وهو يفضي فخاراً في أصنع فأمره بنحوي الله فقالت أني صنعت كذا لا تحببه إليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفك قالها ثلاثاً لقد قلت قولاً عظيم القصد آذيت أهل السموات وأهل الأرض ثم أمر بها فأخرجت ثم أمرها فصيح المكان الذي كانت فيه ثم بلغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تلك المرأة تابست وتعبدت وحسنت عبادتها . رخص بعض المشايخ التحليف بالطلاق والعاقب والايان الغلظة لنفسه الزمان وأهله والمختار أن يضي بعدم جواز ذلك (ن) ما ن وعليه دين نسيه فان كان من تجارة يرجي أن لا يؤخذ به لأن التيسار مرفوع وإن كان من غيب يؤخذ به لأنه كان في أوله قطع مال رجل ظلموا الأفضل لصاحب المال أن يحمله لأنه لو رآه في ناره الدنيا فأنفسه منها كان مكسباً أجراً عظيماً فكذلك إذا أنقذ من نار الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب القطة)

يشتمل على فصول (الفصل الأول) في الالتقاط وتصرف الملقط فيه أي شيء كان عرضاً أو حيواناً ما يجوز من ذلك وما لا يجوز (الفصل الثاني) في التعريف (الفصل الثالث) في الاتفاق

(الفصل الأول (ع) ترك القطة أفضل من رفعها يطلب المالك حيث سقطت فيصدها ظاهراً ورفع القطة أفضل من تركه كيلا يضيع قالوا والمختار في القطة أن يرفعها أفضل لأنه لو تركها لا يأمّن عليها من يبعثه . في الفتاوى نقطة لا قيمة لها أنه يأخذها وينتفع بها لا بد من دلالة . في الفتاوى وجد جورة ثم أخرى حتى بلغت عشرة فإن وجدها منفردة بحيث لو جمعها كانت قيمة اختار أنها كالمقطة أيضاً بخلاف لو أنها تهرى في إعادة إلا إذا كانت لجورة تحت خمرة أو خور وقت انقضاء وقتها من صاحبها تركها كالموعدة . نزاع في انتفاع استأبل بعد الحصاد وجهها ففيه لأنه لا يؤخذ بلقطها بل ينتفع صاحب الأرض . فوبخ من يرى أنه لم يكن لأحد أن يأخذ إلا يقول الراعي يتخذ من شاء لأنه باق على ملكه وسرقين

أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن رجل اشتري جارية على أنها تب فوجدها بكر أهل تكون له بالتمن ولا خيار للبائع أم له الخيار (أجاب) نعم تكون له بالتمن ولا خيار للبائع (سئل) عن الأقالة من الوصي فيما نعه من مال اليتيم هل يجوز أم لا (أجاب) إن نأه بأكثر من القيمة لا يجوز (سئل) عن باع شيئاً بشرط أن يسره ثلاثة أيام ثم أراد الفسخ يحكم الخيار في غيبة المشتري هل يجوز ذلك أم لا وإذا أقم بعد الميعاد هل له خلاص أم لا (أجاب) لا يجوز الفسخ عند غيبة المشتري وخلاصه أن يبيع المبيع من آخر فيصير وينقض البيع الأول (سئل) إذا كان الخيار في المبيع البائع أو المشتري وأراد الفسخ في غيبة الآخر هل ذلك وإذا فسخ هل ينقض البيع أم لا (أجاب) ليس له الفسخ بغيته وإذا فسخ لا ينقض البيع ما لم يرض الآخر في مدة الخيار (سئل) عن باع من آخر شيئاً وله مضي على ذلك مسد فقال البائع للمشتري أنت بالخيار ثلاثة أيام هل يجوز ذلك ويكون له اختيار ثلاثة أيام أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ويكون له الخيار ثلاثة أيام ذكره في البصر وغيره (سئل) عن اشتري قميصاً

الدواب في الختان لمن أخذ له صاحب الختان إذا عرف أن صاحب الختان لا يطلبه عاقبة فإن كان يطلبه فقولوه ويمنع من أراد أخذها هو المختار . في الفتاوى من سبب دابته فالتقطها انسان فأصلها نجباء صاحبها فإن كان قال عند السبب هي لمن أخذها فلا يسبل له عليها لأنه أباح التلصق ولو قيل ذلك فله الاسترداد لأنه لم يملكه . قال الصدوق الشهيد كذا الخبران فإين أرسل منيا له ولم يقل ذلك

(الفصل الثاني في التعريف) والروايات في التعريف معروفة وروى الحسن في المهرود الصحيح أن التعريف ليس بلامزم والمختار للفتوى أنه يعرف إلى أن يعطب على نفسه أن صاحبها لا يطلبها بصعد هذا كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه ولا شك أن فيما لا يبيح يعرف إلى أن يخشى عليه الفساد (م) لو عجز عن تعريفها أمر غيره تعريفها (س) عرفها بكماله المشروط ببيعها وأنفق ثمنها على نفسه وهو معسر ثم أسرف ليس عليه أن يتصدق على الفقراء مثل ما أنفق هو المختار لأنه وضعه موضعها قال أبو جعفر عيسى بن النضر وزوجاؤه لا يعاقب في الآخرة (س) غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلفه مال لا يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه لأنه بمنزلة النقطة

(الفصل الثالث) في الاتفاق وفي المتفرقات (ع) أخذ شاة أو بصير فأقره القاضي بالنفقة عليه فأنفق ثم هلكت الشاة لم يرجع بالنفقة على المالك لأن أمر القاضي بها كأمير المالك (انها) ويشترط أن يقول القاضي للفقير أنفق عليه على أن يكون دنا عليه هو الأصح (ط) النقطة نقطة وقال المتقط نقطة أو عند شيء فمن سعتوه بطلب شاة فلو دعي ثم قال هلكت عندى فلا ضمان عليه لأن ما قاله شاهد وكذا لو وجد لفقيرين فقال هذا (ث) إذا هلكت النقطة في يد الملتقط أن تشهد عند الأخذ على الرديضين لأنه ثبت أخذها المالك وان لم يشهد ان صدقه المالك لا يضمن وان كنهى عندهما ضمان وعند أبي يوسف غير ضمان وعليه الميم أنه ما أخذها إلا بعرفها هذا إذا انفق على كونها نقطة أما إذا اختلفا في كونها نقطة قال صاحب المال أخذتها غصبا وقال الملتقط كانت نقطة وقد أخذتها كالملتقط ضمان بالاجماع أبو يوسف يقول الظاهر شاهد للقط لأن الظاهر من حال المالك أن لا يشتغل بما يضره والأخذ لنفسه بما يضره وهما يقولان بأن الملتقط أقر بالسبب الموجب للضمان وهو أخذ مال الغير وادعى ما يضره وهو الأخذ بالمالك فلا يصدق في دعوى البراءة وهذا إذا كان متمكنا من الشهادة فإن لم يتمكن لعدمه أو لخوف أن يأخذها منه ظاهرا فاقول قوله مع البين بالاجماع ولا ضمان عليه (زق رح) سئل ابن زياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل الدراهم إلى أهله قال نعم قال نصيرويه تأخذ . في الفتاوى إذا باعها الملتقط بغير أمر القاضي وسلمها فهلكت في يد المشتري ولم يجز صاحبها بيعها عوضه ينفذ البيع من البايع في ظاهر الرواية وهو قول عامة المتأخرين (انها) إذا تصدق الملتقط ثم حضر المالك أن لم ينفذها وهي في يد الفقير يأخذها منه وان كانت هالكة يضمن الفقير ان شاء لأنه قبض ماله بغير نية ثم لا يرجع هو على الملتقط وإن شاء ضمن الملتقط ولا يرجع هو على الفقير وعن القاضي الإمام أبي جعفر لاستروتنى يضمن الملتقط إذا تصدق لأبى أمر القاضي وان تصدق بأمره فلا ضمان عليه أصلا والله سبحانه أعلم

أو دقيقا واستهلك بعضه بالاك لا يبيع ثم وجبه عيبا شرعا هل رد الباقي والرجوع بنقصان عيب ما تصرف فيه بالاك (أجاب) نعم رد ما بقي بخصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بخصه ما استهلكه (سئل) عن الذي إذا كان له عبد كافر فأسلم عنده هل يبقى عليه في خدمته أم يجبر على بيعه (أجاب) يجبر على بيعه (سئل) عن اشترى سلعة بمن معلوم من الفلوس الراجحة إلى أجل معلوم فقبل مضي الأجل أبطل ولي الأمر التعامل بها وصارت لزوج ولا يتعامل بها وصارت لتعامل بغيرها فهل يلزمه ما وقع عليه العقدين الفلوس أم بمصارف التعامل له (أجاب) يلزمه قيمة الفلوس يوم البيع من الذهب أو الفضة (سئل) عن البيع إذا هلكت قبل قبض الثمن ثم اختلف البائع مع المشتري في الثمن هل يتماخنان ويرجع إلى القيمة (أجاب) لا يتماخنان والقسول للمشتري في الثمن مع عينه (سئل) عن الأب أو الوصي إذا باع شيئا من الصغير بشرط الخيار فبلغ الصغير مبلغا لم يلزمه بيعه ويطلب الخيار أم ينتقل الخيار إلى الصغير (أجاب) ينتقل الخيار

(كتاب القبط)

لولاية عليه للقط في ظاهر الرواية على ما عرف حتى كانت جنيته على بيت المال . أتفق على القبط فهو متطوع إذا كان ممن مال نفسه إلا بأن يأمره القاضي به على أن يكون ديناً عليه والصحيح أنه لا يجوز عليه لأن الأمر المطلق يحتمل الترتيب في تمام ما شرع فيمن التبرع (س) الملقط إذا أضر بمختار الصبي فهلك ضمن لأنه ليس له هذه الولاية

(كتاب المفقود)

مضى بحكم موت المفقود اختلفت فيه الأقاويل واختار الشيخ أبي بكر بن حامد والامام أبي بكر محمد بن الفضل البزازي رحمه الله تعالى سبعين سنة وعليه الاعتماد قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وعليه المتوى لأن الأعيار بعوت الأقران خرج وأعمال هذه الأمة قصيرة بشواهد الأحاديث قال القبط عدم البقاء بعد هذه المدة (ط) هل للأقارب أن يبيعوا أشياء من ماله خارجة عن النفقة أجمعوا أم أنه إن كان عقاراً لا يكون لهم حق البيع لحاجتهم إلى النفقة سواء كان القريب أيام غيابه وإن كان ماله متقولاً ليس من جنس حقهم كالتفادم وغير ذلك أجمعوا أنه ليس لغير الأب من الأقارب بيع ذلك بالنفقة واختلاف في الأب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه إن بيع منقولاً إنسه الكبير مال القبيط لحاجة النفقة وقال ليس له ذلك وأجمعوا أنه ليس للأب ولاية بيع المنقول لحاجة النفقة حال حضرة الابن

(كتاب الآبق)

أخذ الآبق لمن يقدرة عليه أفضل من تركه ثم اختار بعضهم أن يأتيه إلى "سلطان" أو نائبه "وذكرهم السنة المملوكية أنه بالخيار في حفظه بنفسه أو دفعه إلى الامام أو نائبه وكذلك حكم الضالة في هذا والآخر في أن يرد إلى الامام أو نائبه لأن أخذ الآبق قبل يقدر على حفظه عن الآبق نانية التمر بغير خلاف النطقة فإن لم يأت به إلى السلطان وأمسك بنفسه عماله من التدار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى فإن أتفق علم من عنده يرجع على مالكه إذا حضر إن أتفق عليه بأمر القاضي والأفلا هو المختار . السلطان إذا أخذ العبد الآبق فردّه إلى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له لأن هذا عليه واجب قال الفقيه وبن تأخذوه كالوصي إذا أخذ عبد النبي وورثه وكذا (رابعاً) ونحوه وكاروان) إذا أخذوا المالك من قضاة الطريق فردوا على المالك (ط) وإن أخذ في المصر وأخرج المصر أقل من مسيرة قصر يستحب له الجعل على قدر الخاف والمكان والصحيح أنه يجب الرضا . بماذا يقدر الرضا اختلف المشايخ والصحيح أنه مفوض إلى رأي القاضي وذكر في جامع الفتاوى أن عليه التقوى وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أخذ في المصر فلا ثبوت له وأصغر والكبير في الجعل سواء ورثه في "كبير" كسرى في صغير فلا أكثر من عتاده ومرة والمردن - الصغير غير يعقل لا باق ولا يفرق بل لا جد فيه (ط) وإذا وجد رجل عبداً يتألفه من رجل وأمر العبد فدفعه إليه بغير أمر القاضي فهل عنه ثم استخيره سبقت له أن يضمن أيهما شاء لأن الدفع غلب الدماء والقض بعتة غلب تعصب بآبق فان ضمن الدفع رجع على القاض هو الصحيح (ط) ر - أخذ الرجل عتد أخيه أو

إلى الصغير فإن أجاز البيع في عتدته انشأ بعتدته وان رده بطل (سئل) هل بشرط معرفة المتبايعين أم يكفي معرفة المشتري به (أجاب) يكفي معرفة المشتري به (سئل) عن اشتري داراً في غير بلد العقد وأرضا وعلى البائع بين المبيع والمشتري لبقوله هل يكون قاضاً للبيع بالعتدته أم لا (أجاب) إن كان محل البيع قريباً من المشتري بحيث يتصور القبض الحقيقي في الحال يكون قبضاً للأفلا (سئل) إذا باع أحد الشريكين في البناء والقراس في الأرض المكتسبة حصته من أجنبي هل يجوز البيع أم لا (أجاب) نعم يجوز وكذا من الشريك (سئل) عن بيع الباذنجان أو البطيخ أو النمار وقد ظهر بعضه دون بعض هل يصح البيع أولاً يصح الإفلا يظهر (أجاب) نعم يجوز البيع ويجعل الموجود أصلاً في البيع ويحدث تبعاً قال مولانا وشيخنا المرتب لهذه الفتاوى وهذا خلاف ظاهر الرواية أتقني بعض تسهيلات الامام على الناس أم في ظاهر الرواية فلا يجوز بيع وهو الأصح كما في التمهيد والخلاصة وغيرهما من الكتب المعتبرة (سئل) عن شري عبداً على أبي حسن لبيعة

أخيه أو عبد ابنه أو أبيه أو عبدا من أمه أو امرأته أخذت عبدا زوجها أما إذا وجد عبداً به وهو في عياله أو ليس في عياله لأجعل وكذلك الزوج والزوجة أما فيما عبده لأيجب لأجعل إذا كان في عياله ويجب إذا لم يكن في عياله وهو الصحيح لأن رد الأبق على أبيه من أجل خدمته وخدمة الأب على الابن واجبة (م) رجل قال لرجل عبدي قد أتى فان وجدته عنده فقال نعم فاصله بالمأمور على مسير سفر جابه ورد عليه فلا يجعل له لأنه استعان المولى به وهو قد وعد بالأعالة ووفى به والله سبحانه أعلم

(كتاب الغصب والضمان)

والله يشتمل على فصول انفصل الأول فيما يصير به غصباً أولاً الفصل الثاني في تصرف المصوب بنفسه أو بفعل الغاصب الفصل الثالث في الاتلاف نسبياً الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير وانتهى فيها وضمان ذلك الفصل الخامس في حقوق العامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك الفصل السادس فيما يصير به غصباً وما يتعلق به الدين وأحكامه في الآخرة الفصل السابع في الاراء والتحليل وما يناسب ذلك الفصل الثامن في المتفرقات

(الفصل الأول) فيما يصير به غصباً أولاً . في الفتاوى يركب دابة الغير لا بد منه ثم نزل فانت ليعصب أنه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يخرجها من موضعها ليحقق الغصب بالتحليل هو المختار . دخل له كان باذن صاحبه فأخذ شيئاً لنظر فيه فسقط من يده لا يضمن وأما قوله أنه إذا أخذ دابة نصاً ودلالة . الشيخ الإمام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يكون الملوأب فيمن دخل داراً انسان باذنه فأخذ شيئاً عنه ليعظر فيه كافي المسئلة الأولى يضمن الأخذ إلا إذا أخذ باذنه صريحاً ودلالة (س) دلال دفع ثوب أحداً لغيره على سوم الشراء ثم نفسه لا يضمن وهذا إذا كان ما ذو من المال بالدفع على سوم الشراء فان لم ياذن به فحتمه وما ذكر في (م) أنه يضمن الدلال يحمل على هذا (ن) غصب المشاع هل يتحقق ذكر ركن الدين أو الغض الكرماني أنه لا يتحقق وقال القاضي الإمام المختار أنه يتحقق وفي الأقضية أيضاً غصب المشاع يتحقق . ارتهن خاتماً وجعله في خصره السرى فضاع ضمن وكذا الوجه في النبي لا يضمن بعض الناس وفي النصارى كذلك اختلافه وفيه ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزميه أنهم ماسوا بخلاف غيرهم من الأصابع وذكرهم من الألة سرخصى رحمه الله تعالى أنه لا يضمن لانه ليس بقتل معتاد فلا يصير به غصباً ويجعل على أنه حافط وهو مختار المتأخرين وفي الوسطى ليس باستعمال بالأخلاف من المشايخ وفي حق الأصابع أن يكون الحكم بخلاف هذا . السلطان إذا أخذ من الغروهر من عند الغير والمرتحن طامع فله أن يضمن المائت في ضمن السلطان والمرتحن . وعلى هذا (باركردن وهمه) (محل) إذا أخذ شيئاً وطامع فيه فحتمه فان دفع ورهن عند آخر المرتحن طامع فالملوأب كما ذكره أن ما يضمنه بالخيار (س) مقتضى في أحمال وبعض أربابها قائم برست واستقرت على الجزر مثله فرفع رجل بعض الأجل لو أخرجه لتحق السقينة فضاغ شيء وأخيف الفرق عليه لا يضمنه وإن ضمه . في الفتوى عن محمد رحمه الله تعالى من عنده ثياب وديعة ففعل بها ثوباً لم يطلب منه صاحبها فدفعها كلها إليه فضاغ ثوب المستودع ضمه الأخذ قال وكل من أخذ شيئاً على أنه ولم يكن له ضمه

فوجدته لا يحسنها له رده أم لا (أجاب) له رده إن شاء (سئل) عن بيع الفس بالفلسين بأعيانهما أو ببيع البضعة بالبضعة أو للتفاحة بالتفاحين أو للجوزة بالجوزتين هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن شخص يرش رءوسه من غائب فكيف أنه كما يشترى عبداً فلا يملكه فقال عند وصول الكتاب إليه بيع هل يتم أبيع بذلك أم لا (أجاب) نعم يتم أبيع بذلك أو يلزم (سئل) عن اشتري دابة على أنها صغيرة السن فإذا هي كبيرة السن هل له الرد أم لا (أجاب) نفسه الرد (سئل) عن اشتري شياً فوجدته عيباً قبل قبضه فقال البائع رده هل يرتزبه أم لا (أجاب) نعم يرتزبه (سئل) عن اشتري جارية فوطئتها ثم وجد بها عيباً هل له رده سواء كانت بكرًا أو ثيبًا ويرجع بنفسها أعبأ أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن اشتري شجرة لغير الرد لا قطع هل يدخل ما تحتها من الأرض في أبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل (سئل) عن رجل اشتري جارية فوشت منه فاستحقها رجل بالبيعة أشربة هل له أخذها وأخذ الرد وما إذا رجع المشتري على البائع (أجاب) لا أخذ الخبر بوقية الرد ويرجع المشتري على نفسه بضمن ويغيب رد يوم انحصرت (سئل) عن اشتري جارية ومكثت عنده مدة ثم باعها من آخر فوجد بها عيباً قد عرفها

يردها على بائعها أم لا (أجاب)

نعمه الرد على بائعها لم يطلع

قبل التصرف بالبيع (سئل)

عن رجل اشترى جارية على أنها

بكر فوجد أنها ياهل له ردها أم لا

(أجاب) له التنازل إن شاء أخذها

بجميع الثمن وإن شاء ردها (سئل)

عن اشترى فرسا أو بقلا سرجا

فباعه البائع إن يسله السرج مع

الفرس هل يدخل في البيع ويحبر

على دفعه للشئى أولا (أجاب)

لا يدخل السرج في البيع وكذا

العباء (سئل) عن رجل دفع

الى دلال سلعة ليبيعه له فرفضها

على التجار بالسوق فقاموه

شخص منهم بشئ معلوم فتركها

عنده وذهب إلى قوم صاحبها فامرهم

بالباع بالثمن المذكور فغض الباع

ليقبضه فلم يحمله يرضى الدلان

قيمة السلعة أولا (أجاب) لا يرضى

على الصحيح (سئل) عن اشترى

بقر من آخر على أنها تلحق في كل يوم

(١) قوله في يغيره هكذا في الاصل

وهو غير مستقيم لان النقصان في

المثال انما حصل في يده فعمل في

الكلام تحريف لمن النسخ وأصله

في يده

(٢) قرية وهو قرى بـ يوسف كذا

في الاصل وهو سلف من "نسخة"

نقد ثانی ولا تحروا ونقد

تقدم قول مع في حنفية

(٣) قوله لا استهلكها الخ هكذا

في الاصل وهذه لغة لا تنسب

المأكولة فلعل هنا شيا سقط من

الناسخ فتركيبه بمحمه

(فمن تصرف في ملك نفسه فسيب عليه غصبا أولا) . في الفتاوى يخرج دله القير عن زرع نفسه ولم يسبقها فباعت ذنبها كلها لم يضمن وإن ساقها بعدما أخرجها ناشرة أو خضبة فباع ذنبها كلها يضمن سواء ساقها إلى مكان آمن منها فيه العود إلى زرعها أو أكثر هو المختار وعليه الفتوى لأن حقه في الأخراج لا غير (س) ولهم دار نفسه فأنهم بذلك جداره لا يضمن لأنه غير متداول يحبر جاره على بئانه المختار له ليس لهم ذلك لأن الإنسان لا يحبر على إصلاح ملكه (ن) الأفضل للفصل أن يصلى على الطريق بدون الأرض المزروعة لغيره لاحقة فيها وكذلك إن لم تكن مزروعة لك لغيرك وإن كانت مسلمة فالأفضل أن يصلى فيها لوجود الأذن من المالك دالة وسرور به لأنه ينال أجره وفي الطريق لا إذن من الكافر وهو ذوق فيه الأحسن أن لا يصلى في بيت مسلم إلا بآذنه ولا بالحديث فإن لم يستأنه وصلى لأمره

(الفصل الثاني في قير المصوب)

(ع) غصب جارية هامة قد انكسر نديمها في يده فهو عيب ولما لم يكن أن يأخذها ونقصان ذلك وكذلك إذا صار تيجور زاعته وفي الغلام الأمرد إذا خرجت لحية لا يفرم شيا (ع) غصب عبد أقرنا أو خازنا فاقضى القرآن أو الحرقه ضمن نقصانه وإذا ردمع ضمان النقصان (١) في بدغيره ثم زال النقصان في بدغيره كما إذا بيعت عن الغلام عنده فرد على المالك مع الأرض ثم باع مبر العبد فالتحق في بد المشتري وجع القاصص على المالك بالأرض المدفوع إليه . إذا كان المصوب غير مقرر كالدار أو الأرض والعقل والأصابع فأنه يملك ما قسم ما يوهب أو يهدى سبل فذهب بالناسخ أو اشترى من غلب السبل على الأرض فبقيت تحت الماء فله لضمان عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد (٢) وهو قول أبي يوسف وقول الشافعي يضمن وأجروا على أنها لو تلفت من مساكته ضمن لأنها تلفت بضعه فصار كما إذا تلفت بالهدم وغيره وكذلك لو قطع الأصابع من ماقطع بالأجاع ولو اغتصب من رجل جارية أو غلاما فبنته ألف درهم فأزادت قيمته سمر أو بئنا أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت القصب بالأجاع وإذا ولدت الجارية المصوبة وولد لها فله أمانة عندنا وعند الشافعي مضونة ولو استهلكه الغاصب ضمن قيمته بالأجاع ويحبر نقصان الولادة عند علمائنا بقية الولد وعند زفر لا يحبر ويضمن الغاصب ما انتقص من الأم والولادة وإنما يحبر النقصان بالولادة عندنا إذا رد الولد على المصوب بضمه فاما إذا هلك الولد في الغاصب فلا يحبر بالأجاع الكل في شرح الحماد وفي (ع) غصب غلاما فبنته خمسة مائة نصارى أو ألفا تكلموا فيه نص خلع من محمد بن صاحب غلام بالماران شاه ضمنه قيمته يوم الخصام خمسة مائة وإن شاء أخذ الغلام ولائته وقال بعض المشايخ يقوم العبد بكم اشترى للعمل قبل الخصام يقوم بعد الخصام ويرجع بقض ما ينسب وهذا الجوابان خلاف ما حقت في المسئلة تختلف إذا المحفوظ أن صاحب العبد لا يخيران شاترك العبد وضمنه قيمته خمسة مائة وإن شاء يقوم العبد قبل الخصام فعمل وقدم هذا الخصام للعمل فيرجع بنقصان ما ينسب إلا أن هذه الآية قد ثبتت بناء على رغبات الناس بسبب حرمانه فبأنه عند الفتوى . في الفتاوى غصب دابة فقطع بها فان كانت مأكولة ففصلها بخيار (٣) لأنه استهلكها من كل وجه

(الفصل الثالث في الائلاف تسييا وما يتعلق بذلك)

(اننا) أجمعوا على أن لوشق الزنغال البهن والدهن سائل يضمن لأن الساقع هو المسيل يحل
أربابا لا طبعه كذلك ولوقوع الحبل حتى تلف القنديل يضمن وفي فتح باب القفص أو باب
الاصمبل أو الزنق والسمن في سبيلهم فذا بسؤال أروفع القيد من رجل الفلام فأبى وهو يحسبون
أو ميقن لا يضمن في هذا كله فنفذ أي حنفة لا تها تخلف بينهما أو اسطعدون فعله فلا يضاف
التلف إلى فعله ولحل سفينة عند ودق يوم شديد الريح ففرقت إن كانت ثبتت بعد الحبل
سويعة وان قات ثم سرت لا يضمن لانها اذا ثبتت وإن قل ذلك لا يضاف غرقها إلى فعله وإن لم
تقف بعد ما حلها ضمن لأن الفرق مضاعف اليه . في الفتاوى من أنه غريم ثم أخذه هاترعه أحد
من مديني فزيعر لا يضمن عليه عاقل ولكن لا يضمن المال لأنه ليس مختلفه (ق)
عصب عيولا فافسكه فليس لبن أمه بنك ضمن قبة العيول وما نقص من أرقاع البن كذا أفق
بعضهم . لو جلس على الطريق فصدمه إنسان أو وقع عليه ولم يره فبات الجالس لا يضمن المار
فإن الغصم رحمه الله تعالى وروى عن أصحابنا رحمه الله تعالى خلاف ذلك فمن أفق عاروى
عظم لا يضمن به وأشر إلى أن المقي في هذا الموضع ينبغي أن يقرض الحداي القاضي قال الصدر
الشيخ السام الدين زويه يفتي وفي الفتاوى سكتري فيها البيع قتل به أحد فلا ضمان أصلا
لما تكتب بسواءه كاس فأفقه ولم تكن لعموم أبي الوضوء . استحق قاضي القضاة تنس
الأثم محمودا لا يرجع من أصمبل بين رجلين لكل واحد منهما ما يقر به فدخل أحدهما
الاصمبل وشد بقر صاحبه فلا يضر بقره فاطرب البقر وتحتق بالرباط فاقى أنه لا ضمان
عليه أن لا يحوطه عن مكانه لأنه لم يتلفه لا بشرب ولا بسيار وفي (ب) حربنا في موضع ليس له
أن يقر به فبعت أربع شئ منها فمن ما استحق من تلك

(وع في السبي إلى السلطان) سبي بأحد الماطلان بغية ذنب أصلا ضمن كذا اختيار
شيخنا رحمه الله تعالى وهو غير المودع اذا دل أنسارق على السرقة ولا تأخذ بقول من قال بأن
السبي آمن ولا شئ عليه أما اذا كان محققا كان طالب الدين أو دافعا للظلم منه بان يؤذيه ولا يمكن
دفعه منه فرفع إلى السلطان ففرقه السلطان من دفعه إليه شافلا ضمان على الرفع وما ذكرنا
من قبل فهو مما إذا كان السبي بغية حق من كل وجه وما اختاره الشيخ فيه قول محمد بن كعبه نصا
إزهر قول هريرة رحمه الله تعالى روي عنه كثر لسعد بن زمار جريا

(وع في الزمير لائلاف) ذا أمر غير به شخصان الغير فاضمان على الأخذ ولا رجوع
على الأمرين الأمر يرضع كذا في كل موضع لا يصح الأمر فاضمان على المأمورين غير
رجوع . قال رجل أسنعه . الضريق فانه آمن فلا يقطع عليه أو قال كل هذا الطعام
فمن سباده أو سبوم فكل فتنم كذا فلا ضمان على إلا مرفهما . اذا قال بعد
غيره أتق . شجرة تر من مش . كله ففعل سقط منهم أو مات لم يضمن . في الفتاوى خرف
صاحبنا في تيسر متروكو . بترويه . أتق . فصل في ضمان قبة ولا ينظر إلى أن
حرفه لأن لا تلف في تصاعده وعلى هذا أن ينفذ الجسبون كان مالكه لا يبرى
حرفه أعني . اشتد جرحه . تيسر فقه . عومنه . لأن ياد الحية ذناب السب
لا يبرئها . حمر ترنر وأصبغ . إنسان ما ضمن قيل ينفذ إلى قبة مسجور أو غيره فضمن

كذا أو طلائن البن هل يصح
أولا (أجاب) البيع فاسد
(سئل) عن اشتري شئ لم يرد موات
قبل الرؤية هل لزمه خيار الرؤية
إن شئ أخذوا ساعده كالمورثة
(أجاب) ليس لوارثه خيار الرؤية
ولزمه البيع بمرثورته (سئل)
عن رجل اشترى جارية وقلب
جميع بدنهما لعدا وجهها ثم فتره
بسدك فلم يصح هل له رده أم لا
(أجاب) نعم له ردها إن شئ (سئل)
عن السلف في الجود هل يصح عدا
أولا (أجاب) لا يصح (سئل) عن
السلف في النقي كذا أو رده هل
يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز
(سئل) عن اشتري عدا فوجده
خصايله رده أم لا (أجاب) نعم له
رد (سئل) عن المسلم فيه اذا افطع
بعد حاور الأجل وصار لا يوجد هل
يلزم المسلم فيه قيمته أم لا يلزمه
ويشترى العقد (أجاب) لا يلزمه
المسلم فيه قيمته وأما الرب السلم
الخصان شاء فحق وإن شاء أن تقطر
لحده وجرحه فإن شئ خدرا
منه لا يغير (سئل) عن شئ خرعى
فصم وعينه جديعاهم وعين في
شروط السلم هل يصح السلم فلا
(أجاب) (١) لا يصح السلم
المترو . (سئل) عن شئ

(١) إذا لم يجد كذا في أصل
وحر جواب في شئ منة . هل
لا ضمن له . شئ منة

فقل ما بيننا وبينكم وبين هذه العاصيات ظهير وكذا قال المراء اذا قال في اناس
(س) اذا فخر راس تنور مسجور انسان حتى رد فعله الحطب قدوم اسير التنوير وعكس أن
بقي لمن ينظر بكم يستاجر التنوير المسجور فضن ذلك . السرقين ليس على الاكل ولا الوزن
واعاجل اوقار افضن القيمة في الاستهلاك والله اعلم

(نوع في اختلاط ملك الانسان) الاختلاف في خلط الخطة والتسميع عوق عند ميكون
المحاولي ملك الناطق والانتفاع به وعلى قوله ملك الملك أن يضمنه مثل حقاً بشارة فيه وذكر
الحسن أن الجواب في هذا الوجه عند كقولها والقوى فيه عند الأكثرين على قوله ما . في
القائوى حسب ماء في طعام غيره فافهموز أدكه فاصلب الطعام أن يضمنه قيمته قبل الصب
لاطعامائه وكذا لو صب ماء في دهنه لأن الطعام المثل أو الأهل الذي صب الماء لاملته
فيغرم قيمته ولاوجه أن يغرّم مثل كله قبل فيه لأنه لم يكن فيه غصب متقدّم حتى لو غصب ثم
صب الماء عليه غرم مثله وفي حاشية القرع عظم في حب رجل بحيث لا يمكن إخراجها إلا بكسر
الحب أو قطع القرع فأهمل أن يقرّ فيه يقال لصاحبه أدقية الأخرى وعلى علمه وان باعاً كلاهما
يضرب لكل واحد منهما في التي بقيت سلعة ومن ابتاع درة انسان ومات لأن مال لا يشق
بفسده لأن ابتال حرمة الأعلى أي النفس لما هو الأدنى وهو المال لا يجوز تخلاف الحمل إذا
مات وفي بطله أنه يضرب على زعمهم حيث شق بطله العلم ما ذكرنا من الترجيع

(فوع) فباعضن المثل أو بعثو بطريقه ما يقبضه الدواير اعمن الضمان مكل أو موزون
وجب ضمانه وضمان مثله لانه أعدل من القيمة فان كان لا يقدر عليه بان ينقطع عن أيدي الناس
فعدنا في حقه فرجاه الله تعالى بحب قيمته يوم القضاء لان صفه في المثل في ذمة الغائب والقيمة
فاقمة و هو الموجود ثابت وانما ينقل حق المثل عن المثل الى قيمته بالقضاء فيعتبر قيمته يوم القضاء
وعند أي يوسف يوم الغصب لانه لما انقطع المثل ألحق به عا لعل على وثع بحب قيمته يوم الغصب
بالاجماع كذا هنا وأجمعوا اذا أداه يمكن من المكل والموزون بحب قيمته يوم الغصب لان سبب
وجوب القيمة هنا هو المصوب فحسبته يوم الغصب (ط) اذا غصب جارية تساوي ألف
درهم فان زادت قيمتها حتى تساوي ألفي درهم ثم باعها وهي كذلك فيها كعت عند المشتري
فصلحها بان يضمن الغائب ألف درهم يوم البيع والتسليم ولو كان مكلان البيع والتسليم
اسهل لا يضمن قيمة المصوب يوم الاسهلاك ألقي درهم بالاجماع هذا اذا كان المصوب عبدا
أو حراري وثمان المثل أو القيمة انما يجب اذا تعذر رد المصوب لان الضمان خلف
ونقصان المصوب في سبب وجب ضمان النقصان مع ردعيه ويقوم بمصوبه بقومه القيمة
فيضمن تفاوت ما بينهما مع رد اثنين ولا خير للغائب في امساكه في السير وله الخيار في
التفاحش والحد النازل ينسأ أن التفاحش ما يقوب بعض العين وبعض المتعقوب يبقى بعض
العين وبعض المفعة والسير لا يقوب سعي من جنس المتعقوب وانما دخل نقصان فيها
اسكل في اقتناوى (ن) لو غصب طعاما واستهلكه فوجد المالك الغاصب في يده فادعى
وسعر في تلك البلدة أكل أو أكره فحويحين لثمة ساء أخذ منه الجاه أو قيمته يوم خصمان
في بلدة غصب فيها أو يصير حتى يرجع الى تلك البلدة أو أخذ منه مثله واختار التوفيق بنافذ
في ضمن الغاصب بالقيمة في محضر الكافي في باب التعذيب ذكر اصراهم لمسلم الدين
رحم الله تعالى قضى عما هو أنفع لك

دقيقاً فحين ينضمه ويخبره فوجهه
 من أجله أن يرد باقيه ويأخذ
 حصة من الثمن ويرجع بقسمان
 ماخوذة وتصرفه أم لا (أجاب)
 نعمه أن يرد الباقي بمحض من الثمن
 ويرجع بقسمان ماخوذة (سئل)
 عن رجل وكل آخر في بيع شيء فباعه
 من آخر فضمته للموكل وطالب بالثمن
 في غيبة الوكيل هل له أن يتع من
 دفعه إليه حتى يحضر الوكيل أم
 ليس له ذلك (أجاب) نعمه أن يتع
 من الدفع إلى الموكل ولكن إن دفعه
 إليه جازو يرى من الثمن (سئل)
 عن باع عقرة ولها تباع هل يدخل
 في البيع بلا ذكر أم لا (أجاب)
 نعم يدخل في البيع بلا ذكر
 (سئل) عن استري بزل البطح وأتلفه
 وذكره أتوع الذي طلب منه أنه
 هو فزوع فإن غره فإذا يلزم المشتري
 والبائع (أجاب) يلزم البائع رد
 الثمن ويلزم المشتري رد مثل
 البزل (سئل) عن در عبده
 وباعه من آخر ثم ادعى التدبير يريد
 إبطال البيع هل تسع دعواه بذلك
 ويطلب التسع بمجرد قوة وتقبل
 الدعوى بمجرد قوة أولاً (أجاب)
 لا تسع دعواه بمجرد قوة وتقبل
 الدعوى من المدي (سئل) عن
 اشترى ثوباً ووضعه وعاطفه فوجده
 عساه له رداً ولا (أجاب) ليس

(نوع يقع الرد ولا يقع) (الحال) في الوديعة ونصب العين الردية تحقق بالتخلي حتى يرى بالوضع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم أنه ثوبه فجاء انسان واخذ من حجره وذهب هوذا فاختارته يبرأ عن الضمان . ركب سفينة غصبها فلقها صاحبها في وسط البحر فليس له أن يستردها من الغاصب لكن يؤاجر هامة من ثمة الى الساحل رعاية للجلبين جميعا وكذا لو غصب دابة فلقها صاحبها في الفلاة المملوكة يؤاجر هامة (ن) اراضي الجور بطيب نصيب الاكره منها اذا اخذوها من راعة أو اجارة وأما من الكرم وما لا تنهار ان كان يعرف اربابها لا يطيب شئ منها اللهم ولا نصيرهم وان كان لا يعرف طاب الاكره لان التدبير في معاملتها الى السلطان فصارت هي بمنزلة ارض بيت المال أما نصيب السلطان يجب عليه التصديقه وان لم يفعل فلا ثم عليه من طريق الحكم وأما الاحتياط فقد روى عن خلف أنه يحتجب عن الشبهة قالوا وفي هذا الزمان الاحتجاب عن الشبهة متعذر حتى قيل انك الحرام العين أي احتجب عن حرم العين وكفك . رجل غصب دراهم واشترى بها طعاما أو جارية حل له أكلها ووطؤها لان الدراهم لاتعين فلو استحققت لا يطل الشراء ولو غصب ثوبا واشترى به لا يحل قبل أداء الثمن لان الثوب يتعين ولو استحق بزم ربحا اشتراه ولو تزوج بذلك الثوب يحل له ووطؤها لانه لو استحق لا يطل النكاح

(نوع منه) الشبهة الى الحرام اقرب هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأنه لو لم يكن حقيقة يجعل كذلك احتياطاً وأما الكرم والختار فيه ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيها رواه الحسن وهو قول أبي يوسف أنه الى الحرام اقرب كيف وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى نصاً ان كل مكره ومرام لم يقم الدليل بخلافه

(الفصل الرابع في الزرع في أرض الغير والبناء فيها وضمن ذلك)

في الفتاوى لو زرع الغاصب في الأرض المقصوبة قالوا له . وضمن نقصان الأرض بالاجماع . زرع أرضا مقصوبة ستين فانقصت ينظر بكم كانت تساجر في هذا النقصان وبكم تساجر معه فيضمن فضل ما بينهما وبه أفتى أبو نصر البوسري رحمه الله تعالى . غصب أرض الغير فزرع فيها أو بنى فقلع صاحب الأرض الزرع وأهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يتكسر غصب الغاصب وأدواته (ع) غصب أرضا وزرعها ثم اختصها بالزجر لم يثبت بعدد في نظر نفع الأرض اختلاف واختار أنه يضمن للغاصب قيمة بغير مبدور في أرض غيره . وجهه ان تقوم لأرض غير مبدورة وتقوم بمبدور فيغيره حتى التضمين والقلع اذا ثبت (ب) غرس شجرة على جنب ثمهر علم فبما من ليس بشريك في الثمر يقطعها فان كان ذلك يضرب بكر الناس فله قطعها لان اخذ العلامة والاولى أن رفعه الى الحاكم حتى يأمره بالقطع (ن) قطع ثلثة من أرض رجل وغرسها في ناحية أخرى من ثمر فكبرت فهي الغراس لانها صارت شجرة بضعه وعليه قيمة الثلثة يوم قطعها أو ثمر الغاصب يقطعها بغير نفع للأرض وان كان القلع يضرب بالأرض بطنه صاحب الأرض قيمة شجرة قالوا لصدا تنهد لكن مقالوة

(افصل الخامس في حقوق العلامة وحقوق الجيران وفيما يناسب ذلك)

(ع) كيف أو ميزاب أو ظله شرعت الى طريق فانفق جاره أو خاص صاحب ذلك فله قطع على

له رده ويرجع بنقصان العيب
(سئل) عن اشترى فرسا فوجده
يبل الخلة عند أكل الفحل هل له
الرد بذلك أم لا (أجاب) نعم له الرد
بذلك (سئل) عن اشترى خناصين
آخر في غرارها بعمان رأى شيئا منها
وتسلها فوجدها تغيرت عليه هل له
الانذار في الاخذ والرد (أجاب) نعم
يثبت له الخيار في الاخذ والرد (سئل)
عن اشترى بطيخا فكسر بعضه
فوجده لا يتغير به في الاكل هل له
الرجوع بثلثه (أجاب) نعم له
الرجوع بمصمت من الثمن (سئل)
عن بيع الصغار الذي يفعل البيع
والشراء اذ باع واشترى هل يصح
من ذلك أولا (أجاب) نعم يصح
ويتوقف على اجزائه أو جنداء
وصيه أو الخاكم (سئل) عن باع دارا
بها طامرك على جندع أخبار
ولم يعلم المشتري بذلك حاله البيع هل
همل يكون ذلك عيبا ربه أم لا
(أجاب) ان لم يعلم وقت الشراء له
الرد ان لم يرض وإن كان يعلم لا يكون
له الرد (سئل) عن باع شيئا من آخر
ثم ادعى أنه لصه وباعه بغير أمره
هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواه (سئل) عن أطم
آخر في قمع معلوم لما شرع اعقد
حلول الأجل عرض المسلم المتزجر
السلفي فتنه انقم صلواتا على
واس مال السلم هل يجوز ذلك أم لا
(أجاب) لا يجوز ذلك (سئل)

كل حال يصير بالناس أو لا يصير قول أبي حنيفة عرضي الله تعالى عنه لانه تصرف في حق العامة
ولكل واحد منهم حق نفسه وكذا ان كان فاعمالا بطريق العامة قديم ايضا فلا يتصور لاحد حق
في طريق العامة وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن يصير على أحد لهم (ع) اتخذ
كتيافا داره وأشرع إلى طريق المسلمين أو كان له داران وبينهما طريق المسلمين ففيه على أي
على الهواء ظلة وهي قصر بالطريق لم يسه ذلك وإن تمكن قصر وسعه ومن خاص من المسلمين
قبل التناقله متعمدا بعد البناء أنه يهدم لأن الحق لهم في الحلوى عن الجامع الأصغر سكة
غير نافذة لم يكن لواحد من أهلها أن يخرج ميرايا أو جنالما إليها أو يضر من غرس على شط التهر
الباذن جميع أهله ومق آذوا كان ذلك منهم كالعلوة ولهم الرجوع عنه كذا أفتى عبد الكريم
ابن محمد (ن) سكة نافذة في وسطها منزلة عارادوا حرمهم ففزع منزلة يئنه ونحوه إلى
هذا والجيران يتأذون به فلهم ولكل واحد من الناس منه لأن من أحدث في سكة نافذة
ما يتضرر به العامة كان لكل واحد منهم حق المنع وأهل السكة انما يخص بسكة غير نافذة
(ن) خشاب يدخل الاختاب في منزلة في سكة نافذة يصعها عن ظهر الدواب وضعا ليس لهم
منه وإن كان يطرحها لمرحاه من بنياتهم ويضربهم فلهم ذلك . جدار بين رجلين اتهدم
ولا حدهما (١) عودات لا يجير الأخر على بناء الحائط ولا على الأمانة قليسا واستحسن بعضهم أنه
يجير وهو المختار والمأخوذة

(١) الفصل السادس فيما يصير قاصبا وما يتعلق به الديون وأحكامها في الآخرة

(ن) غصب الماقتصب منه ذلك المال غريم المصوب منه فله مغبوب منه فيه خياران ضمن
الاول أو الثاني لأن الاول غاصب والثاني غاصب القاصب فلو ضمن القاصب أي اختار تضمينه
صار قاضيا بينه وبرئ الاول وإن ضمن الاول لا يبرأ الثاني لعدم ما يوجب براءة . من له على
آخر دين فأنضم من ماله مثل حقه صار غاصبا لانه أخذ بغير إرضائه ونصير ما أخذه قاصبا على عليه
قال الصدوق الشهيد المختار انه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع ولو أخذ ذلك غير صاحب الدين
أو لا ودفعه إليه قال محمد بن سلمة المصوب منه بالخياران شاء ضمن الآخر وإن شاء ضمن صاحب
الدين لأن الاول غاصب والثاني غاصب القاصب وغير غاصب لكن المال مضمون عليه فإن اختار
تضمين الاول الآخر لم يصير قاصبا بينه وإن اختار تضمين صاحب الدين صار قاصبا وقال
نصير رحمه الله تعالى لا خيار ويجعل الآخر كالعين لصاحب الدين على أخذ حقه وما قاله نصير
التي بالقول المختار الذي ذكرنا مو عليه الفتوى

(نوع) في أحكام الآخرة (ن) من له خصم ومات ولا وارثه يتصدق الخصم المحي عن
صاحب الحق المستحق أن ذلك يكون ودية عند الله تعالى فيوصله إلى خصمه يوم اقيامة .
غصب أو سرق من ذي شيا يخافه الذي يوم القامة وعقاب المسلمه والنظم عليه أشد من على
المسلم وظلامته على المسلم أصعب لانه من أهل النار ويقع له التخفيف في النار باطلاعات التي
له قبل الناس فلا يبرئ منه العفو ولا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمنين وأن يضع وبال كفره
على المؤمنين فتعين عقاب المؤمنين على الجاني ولهذا قالوا لخصوصه لانه على الذي أشد من
خصومة الذي عليه (ن) سرق شيئا من أبيه ثم مات أو لم يؤاخذ به في الآخرة أماعد
لواخذة فلان الدين هو ضمان السروق انتقل إليه وأثم بالسرق لانه جنى على المروق ومنه

(١) قوله عودات كذا في الأصل
ولا يخفى أن عودا لا يصحح بالألف
واتفاقا قليسا كتبه محممه

(س) من له على آخدين فتعه المديون ظلماً فاعتل من له الدين لا يكون له حق الخصوصية عند أكثر الشايخ لأن الخصوصية بسبب الدين وقد انتقل عنه وقال بعضهم الخصوصية واختار أن الدين للوراث وللأول الخصوصية في الظلم بالنفع إلى الموت لأن الدين لا ينتقل إلى الورثة .
 لو مات جازواً عننا وديننا وغصبنا في أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك إلى الورثة فالقياس أن يكون الثواب بذلك في الآخرة لورثة لأنهم ورثوا منه وفي الاستحسان أن توى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لأن التوى لا يحري فيه الأثر وإن توى بعده فالثواب للوراث لأنه يحري فيه الأثر لقيامه وقت الموت وإنه سبحانه أعلم

(الفصل السابع في الإبراء والتحليل وما يناسب ذلك)

(ن) بلغ رب الدين أن المديون مات فعله في حل أو قال وهبت الدين منه ثم ظهر أنه حي فليس له أن يأخذ منه لأن الهبة غير مقيدة بالشرط والتحليل كذلك (ع) غصب مالاً وهو قائم بعينه فأبرأ عنه المالك صحيح لأن الإبراء عن سبب الضمان صحيح فصار كالوديعة (ن) قال لا تخلط من كل حق على فعله أن كان الطالب عالماً به عليه من الحقوق برأ المطلوب بدله وفضاه وإن لم يكن عالماً بأحكامه عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف يبرأ مطلقاً وعليه الفتوى لأن الإبراء إسقاط وجهالة الساقط لا يمنع الإسقاط وما ركك المشتري إذا أرى البائع عن العيوب ولم يقصرها عن نعيم الدين التسقي رحمه الله تعالى مثل شحني عن غصب ساحة وأدخلها في بنياته أو تالة فقصها في أرضه فقال المالك للغاصب وهيته لا تقال يبرأ الغاصب من الضمان وإن انقطع ملك المالك عنهم إلى ضمان لما عرف فقد أضيفت الهبة إليهما لأن هذا من حيث المعنى إراءة عن الضمان الواجب وهو كاعتناق الورثة مكاتب المورث حيث يكون ذلك إراءة عن بدل الكتابة لا اعتناق حقيقة فانهم لم يملكوه كذا (ن) قال لخصمه جعلت في حل الدنيا وجعلت في حل في ساعة يصير في حل الدارين وفي تساعات جميعاً

(الفصل الثامن في التفرقات)

في الفتاوى غلب المدر والمكاتب إذا ما أتى به ضمان بلا خلاف بخلاف أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلع امرأته رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل وجهاً وأولاً بها فله بحبس حتى يأتي بها أو يعلم من حايها سرق صبيها فسرقة منه ولم يستنه موت ولا قتل فالجواب كذلك في الفتوى ذائبهم غاصب على ما صنع ولم ينظر المالك قال من أختار بحبس الغصب إلى أن لا يطع في محي حليبه فإذا أيس تصدق به إن شاء بشرط أن يضمن إن لم يحز صدقته والاولى أن يرفع الأمر إلى القاضي لأن الأمر في أموال الغيب إليه كذا ذال الشيخ الإمام المعروف بخواجه راد في السير الكبير (قال العبد) وفي هذا نظر وإن كان ذكره من (١) لا سيما أخذون في مثل هذه الحوادث بخلاف إسقاط الاختصاص لا على أنهم أخذوا القضاء بالمال ويؤدون إلى أعوانهم بواب وكل ذلك باطل فجمهور ظلم قضاء هذه البلاد ونصهم على أموال الناس . عن محمد غصب عدا فضمن رجل لمقصوب منه أن يدفعه إليه غداً فإن لم يجعل الغصب أي فإنه لم يدفعه . سهفه ألف وقية العبد خسرت درهماً فادفع الغصب إليه غداً رما إيماناً به فمدون درهماً وبطل العمل فإن سحنه في قيمته فالقول قول المعصوب

له الرد لفساد البيع (مثل) عن اشترى سمناً في حرة وقضها المشتري وفيها سدود فقضها فوجد فيها غلرمية فأراد ردّها على البائع بذلك العيب فأنكر أن يكون ذلك من عنده هل القول له أو للمشتري

(أجاب) القول للبائع (مثل) عن رجل اشترى من آخر سمناً مبين معلوم من الفلوس الناص ثم إن انباع وجسد المشتري في بلد لا يتعامل فيها بتلك الفلوس فطالبه بالتمن المذكور فاعترف به وادعى عدم وجود الفلوس هل يعمل إلى أن يأتي به الفلوس من بلد العقداً يلزم من معاملة البلد التي صدر فيها الطلب ماله الحكم (أجاب) يلزمه أن يقرم له قيمة الفلوس من معاملة البلد التي حصل فيها الطلب (مثل) عن بيع السوار الذهب للمربع بالجواهر إذا بيع بالذهب

الذهب هل يجوز أولاً (أجاب) أن كان الثمن أكثر مما في السوار من الذهب يجوز والأفلا (مثل) عن رجل اشترى من آخر حصة

(١) قوله لا سيما أخذون الخ كذا في الأصل وحزوا عبارة لعل فيها تعصوا وتحزوا وقوله استدلالاً نعله بحرف عن اتكالا بسبه معصه

منه مع عينة فيما بين يمين ألف والقول قول الكفيل فيما زاد على ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد وفي قولنا القول قول الغائب في القيمة وضمان الألف من الكفيل باطل في الفتاوى خيار المال بين تضمين الغائب وغائب الغائب وقدم وأيهما ضمنه لما الغائب أو غائب الغائب أو مودع الغائب يرا الأمر عن ضمه بلا خلاف إذا اختار المال تضمين الغائب وغائب الغائب جميعا بان ضمن كل واحد منهما نصف المصوب فيه ذلك ذكر الشيخ الإمام أبو بكر المعروف بخواجه زاد في باب الرهن اتخذ كوزا من تراب غيره فأنكوزه لانه مبيع مالا ليس بمال فمكونه كن اتخذ عدا أبقارا جزءا فالاجرة تكون له لانه مبيع مالا ليس بمال لالان المنافع لا تأخذ حكم المالة الأبالع فكذا ههنا . وحديث أبي كرمه أو زرعه فأخذها وجبها في منزله فهلكت ضمن قيمتها

(فروع أخرى في السلي الى السلطان)

ذكر القاضي الإمام صدر الإسلام أن السعاية على ثلاثة أوجه أحدها بحق نحو أن يؤذيه أحد ولا يكف عنه إلا بالرفع الى السلطان وههنا لا ضمن عليه والثاني أن يرفع رجل الى السلطان أن فلانا وجد كذا في موضع كذا (٢) وقد عطف ثقي ونحوه فان كان السلطان يقرم الناس جزافا من غير تثبيت ضمن الساعي والأفلا الثالث أن تكون السعاية تفسير حق أصلا وقدم ذلك بالاشباع وفي (ن) فتاوى المتأخرين من علمائنا أن الساعي ضامن إذا كان مظلوما يتكلم وعن نجم الدين عن أستاذنا عدنان أذاسي يغير حق على إنسان الى السلطان حتى أخذته قال ضمن العبد ورؤس خدمته بعد العتق في الفتاوى وإذا أرى الجاني العوان وأخذ من المطالبين ولم يأمره بشيء أو أزاله أراه بيت شريكه في أخذ المال أو الرهن من يتسومضاع الرهن من بدل العوان فالشريك والجاني لا يضمنان شيئا بلا شبهة وهذا أظهر لان راحة اليد ليست بموجبة الضمان ودفع العوان يمكن في الجملة . دافتر رجل دخلت دار الفيرقات فأنزاجها على صاحب الدار لانه ملكه شغل دار غيره وكذا طير رجل مات في برغية فأنزاجه على صاحبه وليس عليه مزج الماء تطهير البئر وعن نجم الدين التمسني عن أستاذي عن رفع عمامة مدبون عن رأسه ههنا بدنه وأعطاه مند بلا صغرا لقف على رأسه وقال إذا جئت ببني أرداه عليك فهاء المدبون بدنه وقده ملك العمامة في بدل أخذ قال تملك ههنا لا المرهون لا المصوب لانه أخذها ههنا وترز غريمه وذهابه رضامته بكونها ههنا وعنه توفيق يدل الدلال لبيعه فظهر أنه مسروق وقد كان الدلال ردده الى من دفعه فطلبه منه المسروق منه فقال الدلال رددته الى من دفعه الى برقي والله سبحانه أعلم

(كتاب الوديعة)

وهو مشتمل على فصول الفصل الاول في حفظ الوديعة الفصل الثاني في جود الوديعة وتجبهها الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة الفصل الرابع في طلب الوديعة وتأخيرها الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع

(الفصل الاول في حفظ الوديعة) (١) المودع اذا دفعها الى عبده أو أجيده من ماله أو مسكنه ما كمنعه أو الى ابن الكبير في عياله أو إليه انتهى في عياله لا يضمن وتفسير كريد

من عقار معلوم بمن معلوم وتسلمها فيعلم مدة استحقاق آخر بعضها بطريق شرعي هل يبطل البيع ويرجع بالنسب أو لا يبطل الأقبا استحقاق ويرجع بقدر غنه (أجاب) يبطل البيع فيما استحق ويخبر في أخذ الباقي بحصة من الثمن ويرجع بقدر غن ما استحق أو في الرد ويرجع بكل الثمن (سئل) عن اشترى عبدا فوجده بشرب الخمر ويتبع الزواني هل له رد أم لا (أجاب) نعم له رد (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بمن معلوم وتسلم بعضها واهلك الباقي عند البائع قبل تسلمه هل يسقط عن المشتري غنه ويلزمه عن ما تسلم أم لا (أجاب) ان كان بفعل البائع سقط عن المشتري حصة نقصان من الثمن ويخبر في الباقي ان شاء أخذه بحصته من الثمن وان شاء تركه (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بمن معلوم ومات البائع والمشتري قبل قبض الثمن واختلف ورثتهما في مقدار الثمن فالقول للين (أجاب) القول ورثة المشتري في مقدار الثمن (سئل) عن اشترى شجرة بشرط انقطع فقاب وير كمامة كيرة حتى صارت في نهاية القلط

(١) قوة وقد عطف ثقي ونحوه كذا في الأصل وحرر الكلمات طاهر أنها بحرفة كتبه محصه

والطول فأرد قطعها بعد ذلك
فامتنع البائع من بيعه منه
لأنه اشترى القطع بضر الأرض هل
لشترى القطع ولو بضر البائع أو
للبيع منه ونقض البيع (أجاب)
البائع منه ونقض البيع ودفع
التمن إليه أن كان قبضه منه وكان
القطع بضر الأرض والشجرة
(سئل) عن اشترى دار فظهر أنها
مؤجرة على الغير هل له الفسخ أم لا
وإذا رضى هل له الاجترام للغير
ومتى يسوغ له التسليم (أجاب)
نعم له حق الفسخ ولكن لا يمكنه إلا
الحاكم بالرافعة إليه وأن رضى
فلا يسوغ التسليم إلا بعد نهاية
المدة والأمر للزوج لولا (سئل) عن
اشترى من آخر عبد أو نسبه فبعد
مدته وماله أخرجه لشره منه
فانتهى على بيعه وأخبره بأنه لا يجب
فيه فبدله أن لا يشتره فوجد
المشتري بعبا كان به عند البائع
فأرد رده عليه فتمسك بخباره
للسوم به لا عيب فيه وبعد ذلك
رضى بالعب هل يرجع إليه ذلك أم
له الرد بغير العيب (أجاب) نعم
له الرد بغير العيب عند البائع
ما لم يرض به صريحا أو دلاله ولا يمنع
من ذلك الأخبار المذكورة إذا قصد
به رواج السلعة كما هو العادة عند
الناس (سئل) عن اشترى شياً

(١) قوله والحاصل في كون الخ
كذا في الأصل وفي العبر منخل
ظاهر ومعلوم وجه الكلام وأخص
أنه يشترط في كون الخ منسوبة

مكتوبة

في عاله أن يكون في نفقته موبسا كته وهو المولود عليه ويضمن بدفعه إلى من يجري عليه
النفقة كل شهر ولا يساكن ويسمى (أجرى خوار) والاجر الذي يصل من الاعمال
مياومة

(في الحريق الغالب) قال الشيخ الامام المعروف بخوار زاد مرجعه الله تعالى إنه ان
أحاط الحريق الغالب دونه فاولها ما رآه لا يضمن وإن لم يكن أحاط ضمن واشترط هذا الشرط
في الفتوى أحق وأنتظر ولا يضمن بالدفع إلى ولده الصغير الذي ليس في عاله ولا مسا كنه شرط
أن يكون الصغير قادر على الحفظ حتى لا يكون بالدفع مضيقاً للصغير في بدالاب وإن لم يكن
في عاله وكذا إذا دفع إلى امرأته وهي لانسأ كنهان كانت في محلة أخرى (١) والحاصل في كون
الشخص في عاله المالك مضمناً إلى الولد الصغير والزوجة . قالوا في مسئلة الخطأ ما يضمن اذا
يحمل على ماله علامة حين خلط بمال الوديعة أما إذا أعلم لا يضمن ولولا ابتداء لأدري
كفذهت اختفوا والعصم أنه لا يضمن ولو كانت الوديعة موقوفة أو نحوها مما يختص عليه
الفساد وصاحبها قالوا وفي أن رفع إلى القاضي ليعينه فإن لم يرفع وترك حتى فسد فلا ضمان
عليه لأنه حفظ الوديعة قدر ما أمر به ورفعه إلى القضاة نظر لما ظهر من الاعمال القاسدة
في قضية اللادى يأخذون من مثل هذه الحوادث مما يظهر ما ظهر . الخلفاء إذا أزال الخلف
التي دفع اليه ليلصقه في الحاقول ليلاسرق إن كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن
وكان الشيخ الامام يظهر الدين المرغبات يبقى بعدم الضمان وإن لم يكن فيه حافظ ولا في السوق
حارس ضمن وقد قبل بغير العرف إن كانوا تركوا الحوائث من غير حافظ ولا حارس هناك فلا
ضمان وإن كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى وفي الشرح إذا قام وحمل الوديعة تحت رأسه
أو حمله فضمن لا يضمن وكذا إذا وضعها بين يديه وهو العصم وهو اختيار السرخسي قالوا عني
به إذا وضعها بين يديه ونام قاعداً أما إذا قام مضطجعا ضمن وفي السفر لا ضمان عليه فام مضطجعا
أو قاعداً (ن) أودع قاضياً باقوسه عاهات حاتره فيما سئل السلطان لاخذ وتلقه ونلقها
على الناس وأخذ الوديعة ورهنها بطلب فالرهن ضمن إن ارتهنها طامعاً لأنه غلب الغائب
فضمير صاحبها في ضمنه وقضيه لا أخذ وعلى هذا الجاني أي (بايكر) إذا أخذ رهنها وهو طامع
في ذلك أو أخذ الدراهم طامعاً كان ضماناً وكذا الصراف إذا أخذ تلك الدراهم من الجاني طامعاً
ويصيران مجرمين في الشهادة

(الفصل الثاني في عقود الوديعة وتجهيلها)

(ع) سئل مودع إنسان هل عندك مال فلان فقال لا لا يضمن إذا هلك لأن هذا جوفى غيبة
المالك فلا يكون انكسار العقد وقال زفر روجه الله تعالى يضمن إذا جحد مطلقاً فإن جحد بضره
ومواجهته ضمن بلا خلاف (ن) إذا مات المودع فقال ورثته قدرته في حياته لم يقبل قولهم
وضمنه في تركته لأنه مات مجهولاً . فإن أقام الورثة الغيبة على أن الميت قال ذلك في حياته
يقبل لأن الثابت بالينة كالتبعية معانية . في الاحتياط أن الامانة تنقلب مضمونة لموت
بمحكم التجهيل إلا في ثلاثة مواضع أحدهم متولى الاوقاف إذا مات ولا يعرف حال الغيبات
أخرى أخذ من وقف حال حياته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والامام إذا أودع بعض الغيبة

عند غلظ ولم يبين عند من أودع والثالث أحد المتفاوضين إذا مات وفي بيع مال الشريك لم يبين حال المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه

(الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة) من التناوى قد عرف الاختلافات والتفصيل

فيهاق مواضع والمخلص أنه إذا لم يضمن مكان الحفظ ولم ينه عن الإخراج تضاعف أمره بالحفظ مطلقا مسافرا بها كان الطريق نحو فاقه لك ضمن بالاجاع وان كان استأجلا لاجل لها ولا مئة لا يضمن بالاجاع وان كان له لاجل ومئة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها كائنه لا يضمن بالاجاع وان كان له يضمن المسافرة بها فلا ضمان عليه قريت المسافرة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قريت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله إذا لم ينه عنها ولم يضمن مكان الحفظ نصا وان نهى تصاويع مكانه فساقر بها له منه يضمن وان لم يجد ماله ولا يمكنه حفظه في المصارف بالمودع بالحفظ فيه مع سفره لا يضمن فان أمكن ذلك بأن كان في غلبه من حفظها يده فخرج بها ضمن

(الفصل الرابع في طلب الوديعة وتأخيرها) ذكر في وديعة الكافي أن العبد المحجور إذا

أودع انسانا شيئا فمضاه ماله وطله فتم فله في يده لا يضمن لانه ليس لماله ولا استرد ذلك وفي فوائده رحمه الله تعالى أنه إذا اشتري عينا مال اكسبه في بيت ماله فلو دعه انسانا فقد علم بذلك فطلعه ماله من المودع أو لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الإبداع بغير إرادته فكان المودع غاصبا

(مسئلة ابداع الثلاثة وقد قالوا لا تدفع الى أحدها) والاختلاف بين أبي حنيفة ومالويه

معروف والاختلاف في المبكول والموزون والنياب والعبد واحد عند بعض المشايخ وعند بعضهم في النيابة والعبد ليس للمودع أن يدفع حصة الحاضر اليه بلا خلاف قالوا وهذا أقرب الى الصواب في التناوى رجلان أودعا ثيابا أحدهما دفع الى شريك مائة أو قال مائتين الى المادون النصف فدفعتها ثم ضاعت البقية لم المأخوذ فلا تخفى لا يرجع شريكه بشئ عليه ولو قاله ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي يرجع الا ترى شريكه بنصف ما أخذ لان في الوجه الاول ما وجد منه ليس أمر بالقصة لان القصة ما تقطع الشر كونه هذا ليس كذلك بل هو مجرد اذن بالدفع اليه والاخذ أخذ بعض حقه فيسلبه وأما في الثاني فقد أمره بدفع النصف وهو شائع والقصة هي التي تقطع الشركة فتوجب الافراق فلا يصح أمره بالدفع اليه قسمه مع بقاء الشيوع في المأخوذ على الشركة ضرورة (ق) رجلان أودعا ثيابا فأخذ السلطان من المودع ثلثا ثم حضر أحد المودعين وادعى على المودع أن شيئا من الودائع بقي في يده وأراد أن يحلفه ذلك بلا خلاف لان أبي حنيفة يرى له حق الاختلاف وان كان لا يرى حق الاسترداد ولو أن أحد المودعين بغير البينة على المودع على أن الوديعة كلها أو على أفرادها صاحبه وقت الادباع بذلك عليه لا يسمع وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي قد شرح كتاب الوديعة أن الوديعة إذا كانت عند رجلين وهي مما يقسم فاصطفا على أن تكون عند أحدهما حتى يتحصر صاحبها بجزء لم يذ كر خلافا

(الفصل الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع مع ورثة أحدهما) اذا اختلف

الطالب وهو المودع مع ورثة المودع فقال الطالب خدمات ولم يبين فصار في دينها ماله وقال

ووجد بعيا فقال المشتري ان لم ارد عليك اليوم فقد رتبته فقلت اليوم وطلب رده بعد هله رده أم لا (أجاب) نعم رده ما لم يرض بالعيب أو يحصل منه ما يدل على الرضا ولا يمنع من ذلك القول المذكور (سئل) عن اشترى ثوبا بعليكا ففصله فوجد به عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده حيث كان الفصل عيانا بنقص الثمن (سئل) عن شخص دفع له لالا جارية ليبيعها له فاعطاها الدال لا تخر ليظنرها ويشرها فماتت عنده هل يلزمه القيمة أم لا (أجاب) تلزمه القيمة اذا ذكر الثمن عند الاخذ من الجاني أو من جانب المشتري والا فلا (سئل) عن أسلم آخر في قنطرة من العجوة الموصوفة جديدة عامها واستوفى في العقد الشر وط الشرعة ومضت المدة وطاله بذلك هل السلم صحيح ويلزم بدفع المسلم فيه أم غير صحيح (أجاب) السلم المذكور غير صحيح (سئل) عن اشترى من آخر شيئا معلوما عندهما في غير مجلس العقد وذهب لبيسته من وكسل البائع فسله البعض وحضر الى البائع وأخبر بذلك فادعى له تسليم الكل بجميع الثمن هل القول قريت المشتري فيما قضيه من البائع ويلزمه من اثنين بقدره

الروية كانت قائمة بصنفا ومات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الدبعة صارت ديناً في تركته ظاهر اذ لا قبل قول رورته عن الفقيه أبي جعفر اودع عند رجل صدقاً فبعت له السلّيس باسمه ثم جاء الذي السلّ باسمه وادعى على الضبعة والشهود الذين ينزلوا خطوطهم او ا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع حتى يريهم السلّ ليروا خطوطهم ولا يدفع السلّ للمدعي وعليه الفتوى المأمور بشتر السلّ ليس له أن يحبس لنفسه شيئاً ويدفع لغيره بل ينزل ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف وقال بعضهم ذلك بخلاف الدرهم لان مناه على الاستقصاء قال السيد الشهيد يقول أبي بكر تأخذ وعليه الفتوى (ن) الصبي اذا استهلك الدبعة عند أبيه أو العبد عند مولاه دبيعة ضمن بالاتفاق (ف) والعبد اذا استهلك دبيعة عنده ضمن بالاتفاق غير أنهم اختلفوا عند أبي يوسف في الحال وعندهما بعد العتق والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الدبعة ولو كانوا أماناً من جهة المولى يأخذ الدبعة أو الموالداً أو الموصى أو الخديج الضمان بالاتفاق وعن الفقيه أبي الليث اودع رجل الدبعة عند رجل لا يدري أي شيء فقبله أن يسكه له حتى يعلم بوجهه ولا يتصدق بها بخلاف القطعة (ن) المودع اذا اودع عند غيره وفارق الاول الثاني ثم تلفت فالاول ضمن لها بالاتفاق (ذ) ان تظلم في بلد من محلة الى محلة فكانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق (ن) لو قال احفظها في دارك هذه ولا تحفظها في دار أخرى في تلك السكة أو في سكة أخرى فحفظها في الدار المنية فقبلت ضمن بالاتفاق كالقول احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك ولا تحفظها في هذا الاخر في هذا البيت فحفظها في المنى لا يضمن بالاتفاق

(كتاب العارية)

في الفتاوى اختلفوا في أن المستعير هل على الادعاء اشراف دبيعة الاصل أنه لا على حتى لو رد المستعير له على يد أجنبي فصاعت ضمن وهذا دليل على انه لا على الادعاء ان لو ملك له ما ضمن بهذا والله أشد اشرافاً على السر الكبير واخيار منافع العراق أنه لا يضمن وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ أبو بكر محمد بن الفضل وبه كان يفتي الصدر الاجل رهان الانتم عبد العزيز استعار دابة الى مكان كذا اذهبها اغري فما جزعها ثم عاد اليه فوفى الضمان حتى يرد على المالك بخلاف لان الضمان ياتي اصلاً كالودع موقفاً اذا خالف ثم عاد الى الوفاق بعد الوقت فانه لا يراى الا بالرد حقيقة فان استعارها اذهبها بغير ما عاد الى الوفاق يراى كالودع مطلقاً وقال بعضهم لا يراى المستعير والمستأجر وان كانت الاستعارة والاستعارة اذهبها بغير ما عاد الى المالك بخلاف المودع والاول اصح وهو المختار في الفتاوى استعار دابة في المفاضة ومقردها في قطعها انسان وذهب ضمن لان لم يضع ولو منذ المودع من يذهب به او لم يشعرو به بل يضمن به مضمع حيث قام بضعة أمر كن من يضمن يده قال الصدر الشهيد وتأويله اذا نام مصطفى عاون به جسد وليس انشور في يده لا يضمن مضمعا قالوا وانام مصطفى عاون انما يضمن في الحضر وفي السفر لا والمتأخرون اقتصروا على هذا فيمن استعاره ان يسبق به أرضه ففتح التبر ووضع تحت راسه راس مصطفى فضرقت به يده الضمان قالوا وكذا الوضع المستعار تحت راسه أو جنبه راس مصطفى عاون يضمن (ط) اذا استعار دابة يوماً أو يومين فاذا مضى المدة ولم

أو القول بالباع وما الحكم (أجاب) القول للمستري يمينه في قدر المقبوض مع عدم التيقن بداره من التين بقدر ما قبضه (سئل) عن اشترى من آخر سلعة بدين معلوم لاجل معلوم ومضى الاجل وحصل بينهما اختلاف في التين بعد ما تصرف المشتري في البيع هل القول بالباع في التين أو لأشترى وليس هناك بينة تشهد بالتين (أجاب) القول للمستري يمينه والله أعلم (سئل) عن شخص باع آخر فرساً على أنها حامل فظهر خلاف ذلك هل الرد الم لا (أجاب) له الرد لعدم صحة البيع (سئل) عن رجل عليه لا تخون في خمسة من القمح فاشتري ما عليه يعلم معلوم من القمح يدفعه له في وقت معين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك الامقبوضا قبل التفريق من مجلسهما (سئل) عن باع شيأ من آخر ثم باعه ثانياً من آخر قبل التسليم للاول هل يصح الاول أم الثاني (أجاب) البيع الاول صحيح فلهذا والثاني وقوف على رسالة ان تجازة فخذوا رد بطل (سئل) عن اسلم في الرقيق اداسي جنس وورطوله كايضعل الجلالة هل يصح اولاً (أجاب) لا يصح (سئل) عن اشترى عبد فرجله سبع أصابع

بردها مع إمكان الرضى عطيت ضمن قيمتها على وجه هلكته فيه كذا ذكر في الأصل من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع به بعد الوقت فلم ينتفع به لم يضمن ومنهم من قال يضمن على كل حال وقرروا بين العارية والوديعة فان الوديعة اذا كانت مؤقتة فأسكنها بعوض الوقت فهلكت عنده لا يضمن ما لم ينتفع وكذا الساج إذا أسكن المستاجر بعوض المدة لا يضمن ما لم ينتفع (١) ولكن الفرق ظاهر الأول هو المختار ثم لا فرق بين أن تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالة حتى قيل بان من استعار قوما ليعسر خطب فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن

(فوع في رد العارية) لو رد العارية على عبد مال لا يضمن عليه ولا يقوم بربا قياسا واستحسانا واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الأصل أما الوديعة اذا رد على عبد صاحبها فهي كالعارية عند الشيخ الامام خواري رحمه الله والمختار أن المودع اذا رد على عبد صاحبها يضمن على كل حال كذا ذكره الصدوق وروى عن الأئمة السرخسي والقفطي وأبو الليث والحاصل أن المستعير بالدين يضمن بغيره ومن لا يقوم بربا والمودع اذا رد على عبد صاحبها أي عبد كان يضمنها . لو أربد الأرض أن يبطيه يذره ونفقه ويأخذ الأرض مع الزرع منه ورضى المستعير به ونفذ قبل خروج الزرع لا يجوز لا يبيع الزرع قبل الخروج وإن كان بعد مجوز هو المختار . اذا كانت العارية مؤقتة وأراد ان يخرج قبل الوقت يضمن قيمة البناء والأشجار فاقعة يوم الاسترداد اتفاق الروايات . لو استعاره للعمل مطلقا فله يحمل عليها ما يطيق اعتبار التعارف وليس أن له يستعمله إلى الليل بلا علف وضمن ان استعمله إلى الليل من غير علف (ط) لو استعار الثوب ولم يسم من يلبسه فأعزى لم يضمن لان الاعارة مطلقة في حق اللابس مقيدة في حق اللبس ولو لبس بعد ذلك بنفسه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يضمن وبعضهم لا يضمن والصحيح أنه يضمن المستعير بغيره فيما لا ينفك ولا يؤجر وهل له أن يودع فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى والصحيح أنه أن يودع وعليه الفتوى

(كتاب الشركة)

في الفتاوى اذا وقع اهل توقيت بالوقت المذكور وروى بشر عن أبي يوسف عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنها تنوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية استدلالا بجملة ذكر في الوكالة أن من وكل غيره لم يبيع له عبد الصوم وما كان أو كالة لا تنوقت وصححه غيره من المشايخ وقالوا في مسألة الوكالة جوازا في الشركة وجواب الشركة جوازا في الوكالة وهو الصحيح . اذا لم يذكر اللفظ الشركة ولكن قال أحدهم لا تخرم ما تريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك وافقه الآخر من تكون شركة لم يذكره محمد في الأصل وروى أبو سليمان عن محمد أنه يجوز وتثبت شركة بهذا القدر لا ترى أنها لو ذكر الشراء من الجانبين يجوز وإن لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذكر حكمه فكذلك هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصه الآخر مما يشتري الا بان صاحبه لهما اشتراك في الشراء لا في البيع

هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده بذلك (سئل) عن اشتري شيئا ووجهه عيبا فلم يرده فورا وسكت عنه فوارده على البائع هل له ذلك أم يقطع عنه من الرد بالتأخير (أجاب) لا يقطع عنه من الرد بالتأخير وله رده ما لم يتصرف فيه تصرفا يبدل على الرضا ولو طالت المدة (سئل) عن شخصين بينهما زرع مشترك فباع أحدهما حصته من أخيه قبل أن يدرك الزرع هل يبيع البيع أولا (أجاب) لا يبيع البيع المذكور (سئل) عن البائع والمشتري اذا اختلفا في الثمن بعد هلاك البيع عند المشتري فاقول لمن منهما وهل على واحد منهما البين أولا (أجاب) القول للمشتري في الثمن ويجحف بطلب البائع

(كتاب الكفالة)

(سئل) عن رجل له على آخر دين وبه كفيل فاحل الرب الدين رجلا بالدين على المدين برضاه فهل يبرأ الكفيل بذلك من الكفالة أم لا يبرأ ويطلبه المختار عليه (أجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك ولا يطلبه المختار عليه (سئل) عن شخص ضمن (١) قرنه ويكن الفرق ظهر كذا في الأصل ولعل فيه سقطا والأصل غير ظاهر كتبه صحيحه

(أنواع الشركات)

منها المفاوضة ومن خصائصها اشتراط التلفظ بلفظ المفاوضة حتى لو ذكرها كانت عتفا كذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخسي وأويل هذا أن كثر الناس لا يعرفون جميع أحكامها عادة فلا يتحقق منهما الرضا بأحكام المفاوضة فيشترط قصر مجملها فيقوم ذلك مقام الرضا حتى لو كانا عرفوا أحكامها مع العقد بينهما إذا ذكرهما في المفاوضة فسرهما وإن لم يصرحاً بهما بلفظها ذكر في الأصل لأحد المتفاوضين أن يصرح بالفاوضة وأن يودعه وإن يهدى من مال المفاوضة ويتخذ دعوى منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف إلى المتعارف وهو ما لا يبعد التصارفا

(في العنان) في الفتاوى أحد شرطي العنان إذا أقر أنه يستقرض من فلان ألفاً ليعايرهما فان أن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للقرض أن يأخذ منه وليس أن يرجع على شريكه هو الصحيح لأن التوكيل بالاستقراض باطل فصار وجوده الآن وعدمه سواء يقع كل واحد منهما المال المضاربة هو الصحيح عند كثر المشايخ وإن لم يشترط أن يعمل كل واحد منهما بما رآه وهذا بخلاف شركة المضاربة لأن المضاربة دون الشركة لأن المشاركة تثبت بينهما في المضاربة في الرجوع لا غير وفي الشركة تثبت فيه وفي الوضعية وقد راس المال (ح) يجوز شركة العنان بين المسلم والذي أجابا (ن) إذا فاض البائع مع الصبي لم يجز بالاتفاق . إذا فاض المسلم مع المرد لم يجز بالاتفاق . أحد المتفاوضين إذا أقر دين بنظران أقر لأحدهما صحفك على شريكه بالاتفاق ولقوله أن يأخذها من أقر لا من أقر بالمهر لم يجز على شريكه بالاتفاق وإن أقر لا بالمهر ينفذ على ما عندهما ولو أقر لصده المأذون أو مكاتب لم يجز على شريكه بالاتفاق (ط) لو كفل أحد المتفاوضين بنظران كفل بالنفس لا يؤخذ به صاحبه بالإجماع وفي الفتاوى الشركة بالكيلات والموزونات والعدييات لا تجوز قبل الخلط في قولهم جميعاً لأنها تعين في العقد والشرايع مع مال صاحبه خاصة وأما بعد الخلط والمجنس واحد قال أبو يوسف لا تصح الشركة أيضاً وإنما هي شركة أملاك وقال محمد تصح والرجح بينهما على الشرط وإن كانا جنسين لا تصح بإجماع لأن الشركة لا تتحقق لامتياز أحدهما عن الآخر فكان الخلط لم يوجد (ن) إذا كان الدين بين المتفاوضين وأقر أحدهما جاز على صاحبه بالاتفاق

(نوع في الشركة على تقبل الأعمال) من الفتاوى قال شمس الأئمة السرخسي هذا العقد قطع عقد السلم من حيث أنه مرخص فيه كافي السلم للحاجة ثم هي تكون محصة وتكون فائدة والصحيح في طريق جوازها ما ذكره الصدر الشهيد بحسام الدين في شرح الشركة أن طريق جوازها أن يجعل كل منهما شريكاً في التقبل وفي العمل جميعاً ثم يتقبل أحدهما ويعل الآخر فيجوز ويصح عنده إذا تنفقت أعمالهما كالتقصر بن والحياطين أو اختلقت كالتقصر والحياط وعند فرج رحمه الله تعالى إن اختلف لا يصح وعند الشافعي في الوجهين لا يصح . محلان اشتركا في حفظ "صبيان وتعليم الكتبة والقرآن" ما هو المختار أن الاستحجار لتعليم القرآن جائز فيجوز هذا لأنه شركة عمل (ن) أعطى بذو الفيلق يعني (تحميل به) من يقوم عليه بأوراقه على أن ما يحصل فهو بينهما فقام عليه حتى حصل الفيلق فهو لصاحب البذر التولمته ولذي

احضار الآخر إلى ثلاثة أيام ومضى المدة ولم يحضره كان عليه ما يلزمه له الطريق السرخسي ويرى من احضاره فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه ما ثبت عليه شرعاً ولا يبرأ من ضمان النفس (سئل) عن جماعة من التجار سافروا بمركب ومعهم أحمال من القماش وغيره فهاج البحر عليهم وقوى الريح وتحققوا الغرق أن لم يلقوا ببناءعهم أو بعضهما فالتقوا بعضهما في البحر فما الحكم في ذلك هل يكون ما بقي على صاحبه أم على الجماعة (أجاب) إن ائتمروا على الاتفاق فالتزم على الرؤس (سئل) عن شخص شتم احضار آخر لا تحضر المضمون إلى المضمون له في غيبة أضاف من هل يبرأ من احضاره بعد ذلك (أجاب) لا يبرأ ما لم يقل سلمت نفسي لك عن ضمان فلان (سئل) عن رجل كفل بالبركة في البيع فاستحق المبيع هل يطالب الكفيل بالثمن بمجرد الاستحقاق للبيع أم لا يضمن فناء القاني على البائع أولاً بالثمن ثم يطلب به الكفيل بعد ذلك (أجاب) لا يطالب الكفيل بالثمن بمجرد استحقاق البيع بل لا يضمن فناء "تهدى أولاً بالثمن ثم يطلب به الكفيل بعد ذلك" (سئل) عن

قام عليه فية أوراقه وأجر مثل عليه وعلى هذا يدفع بقره الرجل بالعقل ليكون ما يحصل
لصاحب البقرة منهن من الولد والسمن والمصل بينهما ما يسمى هذا (نيم سودي أو قنم) وكل
ما يحصل لصاحب البقرة فلا يخرج رجل عنه وأقيم ذلك وأجر مثل القمام عليها وهو الصعيح
لأنه اتخذ ذلك بأمره وعلى هذا إذا دفع السباحة إلى رجل بالعقل يكون البيض بينهما
فالله في جواز هذه المسئلة أن يقرض له نصف البئر أو يسع منه نصفه فمن معلوم وكذا
يسع نصف البقرة ونصف السباحة حتى تصير هذه الأشياء مشتركة بينهما فيكون الحادث
على ملكهما

(نوع في الشركة في الاعيان والاملاك ما ضمن أحدهما وما لا ضمن) (ن) بعيرين
شركيين حمل عليه أحدهما لخن الأخر فسقط ولا ترجى حياته فصره لا ضمن لأن حفظ نصيب
شريكه في هذه المسئلة بالضرر فكان انزاله به وإن كان ترجى حياته ضمن فان تحرق أحدهما بغيره
وكان ترجى حياته أو لا ترجى ذكر في كتاب القسب بما قال بعضهم أنه لا ضمان على أحد إذا كان
بحال لا يعيش إلى أن يأتي صاحبه وقال صاحب جامع الفتاوى ههنا لا ضمن قال المصدر الشهيد
حسام الدين هو المختار لأنه غير مأذون في الأمر والأذن بالضرر لا تعد أم بديل على الأذن به وهو
الأمر بالحفظ في حقه بخلاف نفسه قال وعلى هذا إذا ذبح شاة إنسان ضمن وإن كان لا يرجى
حاشاها المختار والراجح والقرار لا ضمن إن دلالة ههنا وانعدام مسئلة . في
الفتاوى طعاماً ودرهمين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر فأخذ منه نصفه قال
محمد أرجوان لا بأس به وقال الفقيه أبو الليث به تأخذ . سكة غير نافذة بين عشر لثقل منهم
فيهاد أو غير أن لأحدهم دلا في سكة أخرى لا طريق لها إلى ههنا السكة ليس أن يفتح بابا إلى
هذه السكة أفتى أبو القاسم والفقيه أبو جعفر وأبو الليث وهو الصعيح (م) لو تصرف أحد
الورثة في التركة المشتركة وبيع فارح لم يتصرف وحده . لو قال أحد الشريكين لا آخر
نفسى وما في ذلك يمكن هذا القول شأ . إذا اشتراك بالعرض أو المكيل أو الموزون فاشترى بها
قليل واحد منهما فما اشتري من الملك قدر قيمة متاعه يوم الشراء حتى لو كانت قيمة متاعه على
السواء كان المشتري بينهما نصفين وإن كانت مختلفة فصب ذلك فان باع المشتري قسما
التين بينهما على اعتبار ملكهما والمشتري في ذلك بقدر قيمة ما لم يبايع يوم الشراء فيما إذا وقعت
الشركة بما لا مثل كالعرض أو بما له مثل كالكيل والموزون والعديد المتفاوت هو الصعيح
والأخوينة . ولشربل العنان والمنسبض والمضروب أن يسافر للمال هو الصعيح من قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

(كتاب الصيد والذبايح والغنما)

وهو ينقسم إلى فصول وأقسام

(الفصل الأول) في الصيد وفيما يحل أكله وما لا يحل صيده كان أو غيره في الفتاوى
كراهة قتل الفرس كراهة تحريم هو الصعيح (ط) الحمار الوحشي حلال الاتفاق (ن) من له
دجاجة علفها نخاسة أو شاة أو بابل كذلك فلا يجازع تحريم ثلاثة أيام واثثة أربعة ولا إلى البقر
عشره وهو المختار لأن الظاهر أن طهارتها تحصل بهذه المدة (ن) الجد إذا كان ير جديلا أن
أوتغز يران علفاً أو ما فلا بأس بأكله لأنه بمنزلة الحلاله والحكم فيها هذا

كقتل بنفس شخص شخص إلى مدته معلومة
هل يصح ويطلب به قبل مقتضى المدة
أو بعدها (أجاب) نعم يصح
الكفالة ويطلب به بعد مقتضى
المدة (سئل) عن رجل له على
آخر دين وله كفيل فمات رب الدين
أحال على المدين رجلا رضاء هل
يبرأ الكفيل من الكفالة بذلك أم لا
يبرأ ويطلب به المختار بالكفالة
(أجاب) نعم يبرأ من الكفالة
بالحوالة المذكورة (سئل) عن
له على آخر حق فطالب به فقال له
شخص إن غاب عن البلد فعلى
الحق الذي عليه فطالب به الشخص
يصير كفلا بذلك ويلزمه الحق الذي
عليه (أجاب) نعم يصير كفلا
بذلك ويلزمه الحق الثابت عليه
(سئل) عن ضمن آخر في غيبته
ضمان ذمة فطالبه المضمون
بالقدر المضمون فيه فأنكر الدين ولم
يثبت عليه فهل يلزم الضامن
ما ضمن فيه أم لا (أجاب) لا يلزمه
لعدم ثبوت الدين على المضمون
(سئل) عن العبد إذا زمه مال
بسبب الكفالة أو غيرها هل يطلب
به في حال رقه ويدفعه عنه السيد
أم بعد اعتق ولا حتى السيد
يسبه (أجاب) يطلب به بعد
العتق ولا حتى على السيد بسبه
(سئل) عن له دين على آخر فقال

(نوع منه) روى جرادة وسكة فأصاب جديداً فمن أبي يوسف والاختلاف أنه يؤكل
وان أرسل إلى ما ينظن أنه شعرة أو انسان فإذا هو صيد فأصلبه يؤكل هو المختار لأنه تبين أنه أرسل إلى
الصيد . وان أرسل على ظن أنه صيد فإذا هو ليس بصيد فعرض له صدقته لا يؤكل هذا في
المجرد الكلب المرسل إذا جرح الصيد بقي فيه من الحياة ما بقي في المنزوح من الاضطراب
ونحوه فموصول إليه المرسل ولم يذ كمثل وان كان أكثر من ذلك ولكن لا يتأق فيه الذئب لضعف
الوقت فقد اختلفت أقاويل المشايخ والروايات فيه والمختار أنه يحل وبه أخذ الصدر الشهيد
حسام الدين رحمه الله تعالى واتفقوا أنه ان كان لا يتمكن من الذبح لفقدان الآلة لا يصح
الوقت لا يحل . اذا رمى صيده ثم أخذه المالك ولم يكن من الوقت مقدراً ما يقدر المالك على
ذبحه يؤكل وهو استحسن . وبه قال الحسن بن زياد وهو المختار لأنه اذا لم يكن من الوقت ما يقدر
على ذبحه صار كأنه لم يقدر على الذكاة أصلاً لم يبق فيه من الحياة الا المقدار ما بقي في المنزوح
وفي قول علمائنا الثلاثة لا يؤكل والاول هو المأخوذ

(نوع فيما يدخل فيه الشك) اذا وقع المرمى على شيء ومات نظران كان ذلك الشيء مما
لا يقتل كالارض بان وقع على سطح أو أجزء من أرض يؤكل وان كان مشتملاً على العرج والقصبة
المقصوبة المحدثين وحده لا يؤكل قالوا وهذا اذا كانت الجراحة التي أصابت بحيث تجوز
السلامة منها بان أصابت يده أو وجهه فان كانت بحيث لا يسلم منها لكن بقي فيه من الحياة كما
في المنزوح يؤكل ولا يحرم بالاجماع . ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاد في شرحه
أنه اذا رمى طيراً ما مات أو وقع فيه والجراحة فوق الماهل كاله بكل حال وان كانت تحته أو يكون
الصيد ريو الجراحة فوق الماء ونحوه يحل أن يكون موته بسبب الماء فينظر في حصة الجراحة
ان كانت بحال لا يسلم منها بان بقي فيه من الحياة كافي المنزوح لا يحرم بالاجماع وان كان أكثر من
ذلك فهو على ما هو للاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

(نوع فيما يصير به الاهل متوخساً) بعيراً أو ثوراً أو شاة في مصر في البعير والثور ان علم
أنه لا يقدر على أخذه الاجماعة فله أن يرميه لأنه قد لا يقدر على الذكاة الاختيار فيه ما ينفعه
لصالح البعير ونظم الثور وفي الشاة ليس له أن يرميه لأنه لا يقدر عليها طاهر او حاد التدود أن لا يقدر
عليها الاجماعة قالوا والمعتبر في هذا ما يقع في نفس صاحبه

(نوع منه) اذا ضرب البازي بمطاره أو محمله الصيد حتى أخذه أو جرحه الكلب فيجاء صاحبه
وعلم من أخذه ولم يأخذ حتى شربه البازي أو الكلب مرة أخرى فلت فتندع عنه مثل ما
لا يحل أكله (ن) يكره الطافي لأنه رام لم يكونه متغيراً الا طبيب ويغفره الطبع ولعل
هذا قولهم جميعاً قال أو خيفت جرحه الله تعالى السمكة اذا قتلها خر الماء ورده لا يؤكل وهو
كالساق وقال محمد بن زكريا وعليه الفتوى . في الفتاوى ولو أرسله من له حمة وزجر من لامة
له فانه زجر بجره واصطاد بنو كل ولو كان على العكس لا يؤكل اعتباراً للارسل واسقاطاً
لاعتبار الزجر لكن في الوجه الاول انما يؤكل اذا زجر من لامة وهو على ذهابه بعد فان
كان واقفان عن السير فانه زجر لا يؤكل أيضاً كذا ذكره شمس الاغة السرخسي وهو المأخوذ
به . اذا وارى الكلب والصيد عنه بعد الارسل ثم وجد الصيد بعد وقت مقبول وليس به أثر
غيره والكلب عنده يؤكل استصفاً قال مشايخنا كون الكلب عند شرط لازم للعل حتى لو لم
يكن عنده لا يؤكل قياساً واستصفاً . لو اشتغل المرسل عنه بهل أخرجه اذا كان قد ربح من

له شخص الدين الذي على فلان
أنا أدفعه لك فهل يكون كفيلاً
بذلك أم لا (أجاب) لا يكون كفيلاً
بذلك (سئل) عن رجلين لهما
على آخرين ذمن أحد عمل آخر
حصته في الدين هل الضمان صحيح
أم لا اذا كان غير صحيح وأدى إلى
صاحبه يحكم الضمان هل
الرجوع بما أدام أم لا (أجاب)
الضمان المذكور غير صحيح وله
الرجوع عليه بما أدامه يحكم
الضمان (سئل) هل تصح الكفالة
بالجهول (أجاب) نعم تصح (سئل)
عن ادعى عبد أبيه آخره ما كنه
ولم يصدقه واضع السدعي دعواه
وخرج له بضرينة وكفل شخص
بنفس العديفات قبل التينة هل
يبرأ الكفيل أم لا (أجاب) لا يبرأ
ويضمن فتمت لمستحقه (سئل)
عن رجل قال لا تخرمها بصمت من
فلان فالتن على هل تكون هذه
كفالة صحيحة أم لا (أجاب)
تكون الكفالة صحيحة (سئل)
عن الكفيل بالنفس اذا طول
باحضار الضرير فادعى أنه غائب
عن البلد ومقر سلة أخرى هل
يقبل قوله في ذلك بغيره ويمنع
الطلب عنه مادام غائباً في ذلك أم
لابأس بشت عند الحاك كذا
ليس (أجاب) لابأس بشت ذلك

الليل طلبه فوجد ميتا والكلب عنده مبهجاً وحاً ولا يدري أمة من الكلب أو غيره قال في
الاصل كرمأ كله واختلفوا في أمتهم أو تنزيه والصحيح أنه محريم وهو المأخوذ به
لوا كل الكلب بعد الحكم بتعليمه يخرج من كونه معلماً والتلافق فيما مضى من الصيد
معروف فإن بعضهم اختلفوا فيما يقرب عنهم صيوده فأما ما مضى عليه شهر ونحوه من
صيودهم فقد نذره صاحبه لم يجرم بلا خلاف وقال شمس الأئمة السرخسي أظهر أن الخلاف
فيما سواه واختلفوا أن مال يجرزه المالك من صيوده بعد بيعهم عندهم جميعاً والحاصل
أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما كله يحكم كونه جاهلاً مستنداً وعندهما مقصوراً عليه
الكلب المعلوم ونحوه إذا قتل الصيد من غير شيء خفاً ونحوه اختلفت الروايات وال عبارات فيه
وال مختار ما ذكر في الزايات أنه إذا قتلته من غير جرح لا يحل . في كل موضع وجد القطع
والبضع هل يشترط الأدماع ذلك اختلفوا فيه فاشترط بعضهم ذلك في الجراحة الصغيرة
والكبيرة لا . ذكر الشيخ الامام المستغني أن في التذكية الاضطرابية إذا وجد الجرح ولم
يسل الدم قال بعضهم لا يؤكل كل كافي الاختيارية إذا ذبحت ولم يسل فاهم الاثوكل وقال بعضهم
تؤكل كل كافي الاختيارية أنها تؤكل وإن لم يخرج الدم لكن بشرط أن تكون الجراحة كجراحة
الوداج فأناله في العادة قال صاحب جامع الفتاوى أنه يحل إذا وجد الجرح الصالح كذا كرنا
وهو المختار . الاولى أن لا يؤخذ الطير بالليل ذكر في الاصل أن من أخذ صيداً أو فرائضه
من دار انسان أو أرضه فهو لا حد إلا أن يحضر صاحبها أخذه ويصره بحب يقدر على
أخذه من غير صيد أي من غير معالجة كثيرة كالشبكة والري ونحوه هذا هو الصحيح قال
مشايخنا إذا اتخذ داراً أو قصر وتفرخ الصيد فيها فخرجه
(القسم الثاني من كتاب النباغ) وإن قطع الحلقوم والريء والا كثر من أحد الودجين يحل
والا فلا وهو الصحيح من الروايات والمختار وكذلك لو قطع أحد الودجين معهما (ن) شاء مرضت
وبقي من الحياة ما بقي في الذبوح بعد الذبح فعندها لا تقبل الذكائخ لو ذكها لا تحل
واختلفوا على قول أبي حنيفة ونص الحواشي بأنها تقبل وتحل إذا ذكها ولو ذك الفص في
مختلف الرواية هكذا وعليه الفتوى . لو شق الذئب بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما ذك كرنا
فهو على هذا الاختلاف والمختار أنها تقبل الذكاة . ذبح الشاة وقطع الحلقوم والوداج
الا أن الحياة فيها قد قطع انسان بضعة منها تحل لانها ليست مباحة من الحي
(نوع في النسبة) (ب) المسحب أن يقول باسم الله أو الله أكبر وذكر شمس الأئمة الحلواني
في شرحه المسحب أن يقولها بغير واو . إذا قال باسم الله وباسم فلان لا يحل هو المختار
(القسم الثالث في الأضحية) تحب التضحية بالنذر ولا تحب بغير الله أسلاً وبالنسبة
بنية التضحية من التقى باتفاق الروايات وأما التفرقة فقد اختلفت الروايات في بعضها والمختار
أنه لو اشتراها بنية التضحية في أيام العترة نصير التضحية واجبة في حقه وإن لم يقل بلسله شيئاً في
جواب ظاهر الرواية هكذا اختاره الصدر الشهيد صاحب الدين في شرح أفاضل العصفري
وعليه الفتوى فإن لم تكن النسبة مقاربة بشرائه لا تحب بالاجماع وإن صرح بلسانه وقت
الشراء أنه يشتريها لنفسه هي نصير واجبة بلا خلاف (ج) مصري وكل وكبلاً بأن يذبح شاة
له ويخرج إلى السوادق يخرج الوكيل الأضحية إلى موضع لا يعمن المصرون بها هناك فهذا
على وجهين إما أن كل المولك في السوادق وأعاد إلى مصر في الوجه الاول جازت أضحيته عنه

عندنا كما لا ينبغي ويكون في علم
الحاكم فإن أثبتة يؤجل منه الذهاب
والا لا يجوز يؤجل منه بكفيل بالنفس
فإن أحضره والاحبس (سئل) عن
أدى على آخره لا يطرق الكفالة
عن فلان فأنكره فأقام عليه ينتبه
ثم أقر المدعي أنه لاحق له قبل
الاصل هل يبرأ الاصل والكفيل
بنك أم لا (أجاب) نعم يبرأ
الاصل بذلك وكذا الكفيل لأن
برائة الاصل فوجب برائة الكفيل
(سئل) عن رجله على آخريه
شرى به كفيل فهل له المطالبة بالدين
على الاصل والكفيل وحبهما
عليه أم لا (أجاب) نعم ذلك
(سئل) عن المديون إذا أحوال رب
الدين يدينه على مديونه برضاه
وضمنه في ذلك هل يصح الضمان
ويطلب أيهما شاء (أجاب)
نعم الضمان صحيح وله أن يأخذ
المال من أيهما شاء (سئل) عن
رجل ضمن آخري دين له عليه عمن
ميسع أو أجرة لازمة عليه ثم إن
رب الدين أحله على الكفيل إلى
مستعمله هل يصير مؤجلاً
عليه وحده وعلى الاصل حالاً أم
مؤجلاً عليهما (أجاب) يصير
مؤجلاً عليهما كما صرح به
المقنسي في الحواشي (سئل)
عن كفل آخري فباعه برب الدين

وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان كان الوكيل يعلم بقدم الموكل او لا يعلم ففي القسم الاول لم يتجز الاخصية عن الموصكل بلا خلاف . وفي القسم الثاني اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في المختار قول أبي يوسف انه يجوز (ب) ذبح عن ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح امرء أو بغرا امرء . ففي الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاخصية تنفع الميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار ايضا لان الذبح يحصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح اخصية واجبة تسقط عنه . في الحايي صاحب العقارات والمستغلات الكبيرة يعتبر في الفضل عن حاجته زل الشفعة والمستغل هو المختار حتى لو كان يفضل من زل منبذعته واستغله عن حاجته سنة ما يبلغ مائتي درهم قطعه الاخصية والا فلا . هكذا ذكر استاذنا الشيخ الامام ظاهر الدين المرتضى قال وهذا اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر باعتبار قيمة الضاع والمستغل على ما عرف . المراد تصير موصرة بالظهر المجمل وهو (دست بيان) اذا كان زوجها مائسا عنده ما خلا فلا يبيح خنفة ولا تصير موصرة بالمؤجل منه بالاجتماع . في الفتاوى وجواب على الاب الموصر عن الولد المعسر خلاف وكلام كثير وجواب ظاهر الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها لا تجب بخلاف صدقة الفطر فانها تجب عليه وعن والفرق ما عرف . وفي الجملع الصغير ان الفتى يرضى عنه والمختار ما مر جواب ظاهر الرواية فلو رضى عنه من مال نفسه وان لم تكن واجبة عليه يفعل بها ما يشاء وعن القافى أبي جعفر الاسترشي يفعل بها ما يفعل بقران نفسه وهو العقيم وأما الصبي الموصر هل تجب في ماله على الاب أو الوصي اختلفت الروايات والافاويل في ذلك قال بعضهم تجب عندهما وقال محمد وزفر لا تجب في ماله في ظاهر الرواية في قولهم جميعا فروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى انها لا تجب في ماله على الاب والوصي وكذا اختاره القافى أبو جعفر فان تجب الاخصية في ماله ويقوم بها الاب أو وصيه أو الجذ ولا يعم منها احدا بل يطعم الصبي وخدمته والاوان يا كلال منه استصانا ويجوز ان يشترى منك اللحم الصغير مطعوما ولا يشترى به شيئا آخر ولا ضمان على الاب فيما فعل على كل حال . وأما الوصي فقد اختلفوا فيه فبعضهم فرقوا بينه وبين الاب وقالوا يضمن الوصي مالا يأكل الصبي ائدهم النعم للصبي ظاهرا . وكان أبو يعقوب الاسترشي يقول بان الاخصية بحال الصغير لا ماله والحقق عليه لا تقتصد بها اذا تصدق الوصي بلمهاضته وقال بعضهم لا ضمان على الوصي ايضا على كل حال والاب وهو المختار وعليه الفتوى

(وع في وقتها لم آت بموافقه) ولذاع المصري بعد تنهيد الامام قبل سلامه اختلفوا فيه وذكر في اخاوي روايته . وقال صاحبه والاصح انه يجوز ثمن غير اسافة . وكذا قال استاذنا الشيخ الامام الاجل طهر الدين رحمه الله انه الاصح وهو المختار لان الصلاة قد تمت ولهذا فصح لا تقتضى سلامته . وروى القفدي الامام في هذه الحالة وذهب حاز وثور إلى أهل مصر صلاة العتق سنة أو خمس الوقت . لعدم الاميرة المسئلة مذ كور في كثير من المواضع مع الاختلاف في الجواب . واختار أن لا تجوز التخصية في اليوم الاول قبل الزوال وتجوز بعده وفي يوم ثاني وثالث . وعلى الاصح هم بعد وجهاً أخر أنه كان على غير طهارته وتفرق الناس ولم يفرقوا فهي جائزة مطلقا ولو لم يعلموا هذا التفرق أو قبله . وقدرى عن جبر . ففهم ان عليا قبل أن يتفرقوا اعدا الاخصية والاوه هو المختار والمأخوذة لان التخصية

فأقر عمال عليه رب الدين هل يكون خذ ثلثك بعتقك اقراره أم لا بد من ثبوته (أجاب) نعم يكون ضامنا لما أقره (سئل) عن ضمن احضار آخر لشخص فقبل أن يحضره قال لاحق لي قبل المضمون هل يبرأ من حضاره أم لا يبرأ (أجاب) لا يبرأ وعليه تسليبه (سئل) عن المريض اذا ضمن آخرى ما لم يعوم ومات هل ضلته صحيح ويؤخذ المثل من تركه أم لا (أجاب) نعم ضلته صحيح ويؤخذ من ثلث ماله

(كتب الحوالة)

(سئل) عن رجل أحاد رجله عليه على أن يحمي بنخار هل تجوز الحوالة أم لا (أجاب) نعم تجوز (سئل) اذا شرط لقتال في الحوالة أنه متى شاع جمع على لحيهل هل نصح الحوالة وتشرط (أجاب) نعم تصح الحوالة وتشرط ولها ثلث بنخار يرجع على أبيه ماشاء (سئل) عن اختال على آخر عمل حوالة شرعية بشرط تخار على أنه متى شاع جمع على لحيهل هل تشرط جازية معونه . في تخار في مصيبة الخيس والحمال عليه أم لا

(أجاب) نعم الشرط جائز وله التحليل
في مطالعة أهم ما شاء (سئل) عن
بائع شاة وأخذ رهنا من المشتري على
التي ثم أحال غريمه على المشتري
بالتن ورصدا بالمحالة هل للمشتري
أخذ الرهن من البائع أم للبائع
حبسه حتى يوفي المشتري الثمن
للعتل (أجاب) للبائع حتى
حبس الرهن وليس للمشتري أخذه
منه (سئل) إذا أحال المشتري
البائع على غريمه بالتين هل له
أخذ الرهن أم للبائع حبسه حتى
يستوفي حقه (أجاب) للبائع
حبس الرهن حتى يستوفي حقه
(سئل) عن شخص باع من آخر
شاة وأحال بثمنه شخصا آخر حوالة
شرعية ثم تقابل البيع هل تبطل
الحوالة أم لا (أجاب) لا تبطل
الحوالة بالاقالة ويلزم المحل عليه
دفع المبلغ للمحل ويرجع المحل
عليه بتظهير (سئل) عن شخص
أحال دين على آخر رضاه فطالبه
به فادى الفقير وأثبت بطريقه
أنشري له الرجوع على المحل
بدينه أم لا (أجاب) نصبه
الرجوع على المحل بدينه (سئل)
عن رجل اشترى من آخر شاة بثمن
معلوم وتسلم تسع وطالبه البائع
بشئ فادى به حابه على فلان
بثوابه بدينه هل تسع
(أ) فتوى جب نعم لشرط جائز
هذا جواب برزلة كما بينت قبلها
معنى وإن كان في بعضها زيادة
ونقص في التقدون كن كذا وقع
في التسع فليقل له اه معجبه

وحدث بعد صلاتها في الجملة أما بالإجماع إن لم يكن الإمام عدلا وعلى قول الشافعي إن كان
عدلا لما عرف من مذهبه فلا يكون هذا النسخة قبل الصلاة قطعا بل كان بعد صلاتها معتبرة في
الجملة وهل تعاد الصلاة إن لم يتفرقوا ولم تزل الشمس والختار أنها تعاد إن كان الإمام عدلا
والأقلا . إذا مضت أيامها لم يضر وهو غنى روى الحسن أنه لا شيء عليه لانه قد مضت مؤنة
فصارت كصلاة الصلوات فصيح أنه لا يلزمه التصديق فيها وقتها
(فوع فيما يجزئ من الاضحية وما لا يجزئ) إن خلفت بلاذنين ففيه رويان والفتوى أنها
لا تجزئ . المختار أن الفاتئ إذا كان أكثر من الثلث لا تجزئ وفاتئ الثلث وأقل يجزئ
في جميع هذه الاعضاء والاشياء عليه الفتوى غير أن في مقطوعة الاذن والطرف والغيب
ونحوها عيكن معرفة قدر الفاتئ حسانا فنظر في ذلك والشطو ولا تجزئ وهو من الشاة ما انقطع
اللين عن أحد ضربيها لأن لها ضريع فيكون الفاتئ أكثر من الثلث ومن الأبل والبقر ما
انقطع عن ضريعها إلا لكل واحد منهما أربعة أضرع . إن تعبت شئ من الصوب
المائة حاليها لئلا يذبح ذكر في (ع) أنه إن جعل على الفور أو زك ثم نجحها من
الغلبان في الوجين لانهما مستحقة لثلاث في جميع أجزائها فتدعيه باتلاف بعضها على البعض
لا يمنع وهو المختار وعليه الفتوى لأن أيام الاضحية كوقت واحد وهذه ما لو حدث من
ضرورات النسخة . ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في شرح الاضحية في التناوي
رجل ضي بشان تكلموا قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا واحدة والمختار أن تكون
الاضحية بهما والليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشان وضحي
عام الحديبية بمائة بدنة . فيما يضحي به إذا اختلفا في القيمة أو اللحم فالزبد قيمة وأجلا أفضل
وإذا استويا قيمة وأجلا طيبهما أجلا أفضل وإذا استويا في هذا كله قال الاستاذ ظهر الدين
المرغشاني بان المتفق على وقوعه أضحية أولى والبقرة أولى وأفضل من الشاة إذا استويا في الثمن
لكونها أعظم وأكثر أجلا والشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم لأن لحم
الشاة أغلب فإن كان سبع البقرة أكثر أجلا فهو أفضل والذي كرم من الصان والائتي إذا استويا
قيمة وأجلا فذكر أفضل لأنه أطيب لها والائتي من البقر والأبل أفضل إذا استويا لانهما أطيب
وكان الاستاذ يقول إن الشاة السمينة العظيمة التي تساوى بقرة قيمة وأجلا أفضل من البقرة
لأن جميع الشاة تقع فرضا بل اختلاف واختلاف في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا
والباقى تطوعا ولا اختلاف في جزئها وأولى عما فيه خلاف
(فوع في الانتفاع بالاضحية ما يجوز أو كله وما لا يؤكل من الاضحية وما يستحب له من ذلك)
فيقطع منها الغنى والفقر ويحب منها ما شافئى وفقره وليس له وذى وإن كل الكلى أرطعم
كل كان حار أو اسعا والصدقة أفضل الأذن تكون معبلا فالأفضل أن يدعه لعبا . ووسع
عليهم وعدم الجملة في الاضحية . الزعفراني في حلها وجزءه "الموسر والمسراني شرة
لاضحية سواء هو نصيح لوباع جلدها بشئ لا ينفع به لأنه يستهلكه كالزبائعه . سراسم أو
بالحم لا يجوز هو المختار ويضمن قيمته ويتصدق بها ولو أديع ختم الاضحية . ضيق جرب
في الإحسان أنه لا يجوز بيعه أملا أو سواها بما يتفق بعد أو ينفع لا بأس به في خلاف
الجلد والمختار ما ذكره الشيخ الإمام المعروف بخوهر راد أن الجواب فيه في الجلد

(فصل في التخصية عن الغير وبشارة الغير)

لوزم أحسية غيره عن المال بغير أمره صريحاً عن المال ولا ضمان على الذابح استحساناً أطلق هنا ولم يقصد بما إذا أخصها المال لتخصيه وقبده في الأجناس والمختار هو الأول . غصب أخية الغير وذبحها عن نفسه متعمداً فإذا أجاز المال وأخذها مذبوحة جاز عن المال فيما اختاره محمد بن مقاتل والقاصب كالمعزى بضمي عن نفسه مرة أخرى إن كانت عليه وإن ضمنه المال تقع عنه وتصور الشاة ملكه من وقت القصب هو المختار قال مشايخنا إن ذبح شاة الوديع لا يلحق عن مقدمات أخذها بنية الذبح وأخراجه له وشدقوا عنها بها بصريحاً صريحاً فيصحب منه إذا ضمنه المال كافي المصنوعة وهذا كما قالوا في المودع إذا ذبح الوديع فضمنه المالك فله ينقذ بيعه على ما هو المختار ولو كان مكان المصنوب استحقاق بأن ذبح الشاة فاستحقها رجل بصدقة فإن ضمنه فتهلك كرفي الأجناس أم يحجزه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى وهو الصحيح والمختار ما مر

(وع في الشركة في الضحايا) لا تجوز شر أكثر من السبعة لانه لا ترفيه والقياس بضمه (ن) الجاهل من يجزى عن سبعة هو المختار . في الفتاوى (١) ابل بين اثنين ضحية فإن كان لاحدهما مبيع أو سبعان أو نحو ذلك والباقي لا تشرى يجوز بل لا خلاف فإن كان بينهما نصفين على السواء اختلفوا فيه والمختار أنه يجوز جعلان نصف السبع تبعاً لثلاثة أسباع (وع في المتفرقات) إذا اشترى شاة وهو فقيروم التصر لتخصيه وضحي بها ثم أبصر في هذه الأيام فله أن يبعد كذا ذكره الشيخ الإمام محمد الحزملي وقوم من المتأخرين قالوا لا يبعد وهو المختار ولما أخرونه

(كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب وفصول)

(أبواب الأول بحافيه) يجب أن يعلم أن ذكر الصدقة وحدها لا يكفي ولا ينقذه الوقف وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يشبه الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد والخلفاء وهلال وعامة المشايخ لا يجزئه ولا يكون وقفاً قالوا وإن ذكر الحبس مع ذلك بأن قال موقوفة بحسبة أو حبس وكان مشايخ بل أقوالهم على أبي يوسف قال الصدر الشهيد حسان الدين ونحن نقف بقوة أيضاً المكان العرف . في الفتاوى لو قال موقوفة بحسبة حبس أو موقوفة بحسب محرمه لا تنفع ولا تورث ولا تهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار فيما ذكرنا من قول أبي يوسف . إذا ذكر الصدقة وجاء بكلام يكون حبساً للمال ذكرنا . الأبل يس بشرط عند عائلتهم وهو شرط عند الخلفاء وجماعة والمختار قول العامة لا تنفعهم على أنه لو ذكر الفسراء والمساكين كان ذلك كذا كر التأييد وكذا إذا لم يذكرهم لأن ذكر الصدقة والوقف ذكرهم دلالة للماعرف (ع) لو قال أرضي موقوفة على فلان وأعلى ولدي أو على قرابتي وهم محضون ولم يذكر آخرهم كفقراء ولا وجه من البر لم يجز عندهم والمصرق لا يوقف يوسف بين هذا وبينها إذا قال موقوفة على بني أحمد . أنه إذا لم يكن يمكن أن يجعل وقفاً على فقراء فيعمل كذلك باعتبار المظهر فأما إذا عين لا يمكن ذلك . لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله أبداً ولم يذكر على هذا فإن غلبت الجارية على المساكين بلا خلاف

البنية بالحالة في غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال وإذا حضر وأذكر قبول الحوالة لا يلتفت إلى انكراه ولا يحتاج إلى إعادة البينة (أجاب) نعم تسمع البينة بالحالة في غيبة المحال عليه ويقضى بلزوم المال عليه ولا عبرة باتساره إذا حضر ولا يحتاج إلى إعادة البينة عليه (سئل) عن مدبرين أحال رب الدين على آخر يدينه ورضي المحال عليه بالحالة ومات فقبر أهل المال الرجوع على المكيل بدينه أم لا (أجاب) نعمه الرجوع عليه إن مات فقبروا

(كتاب الوكالة)

(سئل) عن شخص وكله آخر في قبض حق على آخر قبضه ودفعه فأنكر هل يكلف بینه أم يصدق (أجاب) يصدق بینه في الدفع إلى الموكل ولا بینه عليه (سئل) عن شخص وكله آخر في قبض مبلغ من آخر فأتى الموكل فطالب الأثرة أو كبل بما قبضه لمؤثرهم فادعى دفعه في حال حياته فهل يصدق في الدفع له بینه أم بینه (أجاب) لا يصدق

(١) قوله ابل بين اثنين الخ لو قال بغير أو بنة كما قال غيرهم لأن الأبل اسم جمع لا مفرد كما لا يخفى كسبه

(فوع في الصفة والشروع) التسليم الى المتولى شرط عند محمد رحمه الله تعالى ولا يصح بدونه

ويورث عنه بعد الموت فيجوز بيعه وعند أبي يوسف ليس بشرط ويكتفي بالاشهاد ولا يجوز بيعه ولا يورث عنه ومشايع يلج أفتوا يقول أبي يوسف ومشايع يخاري أفتوا يقول محمد رحمه الله تعالى قال الله صدق الشاهد حسام الدين وبه يقضى . اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره لغيرهم لم يكن وقفا وعند أبي يوسف قد اختلفت الروايات فيه والاشهر أن التسليم شرط عند الأصم والأظهر من مذهبه أنه لا بد أن يأتي بما يدل عليه بأن يجعل آخره للساكنين ويجوز ذلك هو المختار وأجوعا على أن الوقف على الولد بدون التسليم باطل أصلا . وقضية على أن بيعها وبصرف عنها الى حاجته فالوقف والشرط باطل هو المختار لأنه يتعدى التابيد . جامع الفتاوى أجوعا أن الشروع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع حصته أما فيما يحتملها فقد محمد رحمه الله تعالى يمنع وبه أخذ مشايخنا وعلى قول أبي يوسف لا يمنع وبه أخذ مشايخ يلج . أجوعا أن ضيقة لو كانت موقوفة على الأرباب بان وقف رجل على الأرباب أو بان وقف رجل على نبيه فأرادوا القسمة أو أحدهم ليدفع نصيبه من أراضه لا يجوز وليس للأرباب أن يعقدوا على الوقف عقد من أراضه وانما ذلك للقبول لأن الولاية له وصحة العقد تقتصر الى الولاية . وقف أرضه أو داره ثم استحق نصفها أو نحو ذلك شاعا بطل الوقف فيما بقي عند محمد وهو المختار (١) وفي الأصل اذا كانت الأرض لرجلين فتصدقها بمسدة موقوفة على الفقراء ودفعها الى الوال يقوم بها كل وان تصدق كل واحدهما بنصيبه مساعا على حدة صدقة موقوفة وسلم الى الوال يقوم على ذلك لا يجوز . وان تصدق كل واحد بنصفها على حدة وجعل الوالى والقيم رجلا واحدا وسلم اليه جميعها جاز

(فصل في الموقوف ما يجوز به الوقف من المنقول وغيره وما لا يجوز) ان وقف الكتب تكلموا فيه المختار لا يجوز لكان التلف . ولو قال هذه الشجرة للسجد لتصرفه حتى يسلها الى قيم المسجد لا يمنع من اشتراط التسليم على ما هو المختار . ذكرنا لضاف أن التبر لا يدخل في وقف الاشجار بدون الذكر عليه أكثر المشايخ وهو الصحيح اذا جعل ظهر دابته أو غلته عبده في المساكن لا يصح في قول علماءنا جميعا . وفي وقف هلال وقف البناء بدون الأصل لا يجوز هو المختار . البقعة الموقوفة على جهة اذا بقي رجل فيها بناء ووقفه على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعا لها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والأصح أنه لا يجوز . في الوقف على أقرباء الرسول عليه الصلاة والسلام اختلاف والحاصل أن في جواز الوقف عليهم وفي صدقة التطوع وابتان والمختار أنه يجوز الوقف عليهم وكذا صدقة التطوع . اذا وقف على أمهات أو لأمهات يجوز ولا يشك أن الوقف عليهم كالوقف على نفسه والحوال المختار في المسئلة قول أبي يوسف وبه أخذ مشايخ يلج قال الصدرا الشهد حسام الدين ونحن نقض أيضا بقوله رغبنا لتاس في الوقف . ولو قال أرضي موقوفة على فلان ومن بعده على أوقال على وعلى فلان أو على عبيدي وعلى فلان فهو على هذا الاختلاف والمختار أنه يصح

(فصل في الوقف على أولاده وأولاد أولاده الى ما والوالد وتناسلا) ولذا الأولاد بقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث لأنه أوجبهم على السوية وأولاد البنات يدخلون فيه فدرواة لضاف . ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعده على الساكنين صح وبطل فيه الولد الموجود يوم حدوث الغلة وهذا قول هلال وبه أخذ مشايخ يلج وهو المختار عنه لان

في ذلك بينه ولا يمن بينه شرعية تسهله بالرفع (سئل) عن وكل آخره صدقة دورية بان قال له وكلت في الشيء الغلابي وكلما عزلتك عنه فأنت وكيل فأراد عزله هل يمكنه أم لا (أجاب) نعم بلك عزله بصفة قوله عزلتك عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة (سئل) عن الوكيل اذا عزل نفسه بغية المولى هل ينزل ونصرفه جميع حتى يعلم المولى بعزله (أجاب) لا ينزل بمجرد عزل نفسه ونصرفه جميع فيما لو كان يعلم المولى بعزله (سئل) عن الوكيل يقض الدين أو العين اذا ادعى دفع ذلك لموكله هل يصدق بيمينه أولا بمن بينه مع انكار المولى (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن الوكيل اذا وكل في بيع أو طلاق أو غيره مما واستع من فعله هل يجبر عليه أم لا (أجاب) لا يجبر عليه وهو مختار في فعله (سئل) عن ادعى على آخر يدين لموكله فاعترف به وادعى دفعه لموكله وبينه غيبة ثم يصدقه أو يكيل هل يعمل الى أن يتحضر

(١) قوله وفي الأصل اذا كانت الأرض لرجلين اختلفا في هذه المسئلة وتي بعد هذا كوفي الثانية فراجع اه معصمه

الوقف المحبب عند حدوث الفلأه لأن الموقوف عليه لا على الرقبة وانما على الفلأه والفلأه قبل حدوثها معدومة وتلك المعدوم لا يصح فلا يكون الوقف المحبب لأهل البيت هو المحبب وقت حدوثه (فوع) ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السبل الكبر إذا ذكر أهل البيت في الوقف والوصية يرجع إلى مرادهم أن أراد بيت السكن فأهل بيته ممن يعوله وينفق عليه في بيته وإن كان بيتهم اقربا وإن أراد بيت النسب فأهل بيته جميعاً ولا يابنه المعروف به ذكر القاضي الامام على السخدي أن الواقف إن كان بيت نسب مشتمل بيوت العرب فأهل بيته جميع أولاد ابنه وإن لم يكونوا في عياله وإن لم يكن في بيت نسب فأهل بيته ممن يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وإن كان بينهم اقربا والمختار هذا والا ك أهل البيت فاعرفه لو وقف على أهله لا يدخل فيه إلا امرأته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص هلال على قوله في وقفه في الاستحسان بدخل فيه كل من هو في عياله ونفقته وضمه إليه وهو المختار . ولو وقف على جيرانه فعلى واقفه ونجنيته وأهله والمراد من يعوله وضمه إليه وهو المختار . ولو وقف على جيرانه فعلى قوله سماجاره كل من معهم مسجد المحلة وهو المختار وذكر في الزادات أن الشرط هو السكن بملك أو بغيره عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو المختار . وقف واقف على الفقراء وأقربائه قال نصير الوقف بين الفقراء والقرابات نصان قال داود ذهب بعض المتأخرين إلى أن هذا يصح إذا كان الأقرباء لا يحصون فإن كانوا يحصون فلكل واحد منهم سهم والفقراء معهم والصواب ما قال نصير لأنه مراد الواقف به بغيري . قال في الصحة أرفى صدقة على الفقراء بصدى وهي تخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف إليها وهذا التفصيل مذكور عن أبي القاسم قال الصدقات الخمس لمسلم الدين وبه بغيري وذكر فيه بعد هذا أنه لو وقف على الفقراء في الصحة فاحتاج بعض ورثته يعطى وهو أولى من سائر الفقراء لكن انما يجوز بأحد الشرطين إما أن يصرف البعض إليه والبعض إلى الأحياء أو الكل إليه لكن في بعض الاوقات لأنه لا تصرف الكل إليهم دائماً ربما يقع عند الناس أنها وقف عليهم وبطول العهد ربما يتخذونه ملكاً . عن هلال رحمه الله تعالى لو وقف على الفقراء مطلقاً جاز صرفه إلى ولدهما احتاج وهذا بخلاف الزكاة لأن الوقف يسلك به مسالك الصدقة النافلة وفي هذه المسئلة للشيخ أقاويل والمختار ما قاله هلال لكن يعطى أقل من مائتي درهم وإن أعطى مائتي درهم جاز وبكره كما في الزكاة والله تعالى أعلم

(الباب الثاني في الولاية في الوقف وتصرفات المتولي والقيم)

(ن) وقف ولم بشرط الولاية فيه نفسه ولا غيره فالوقف جائز والولاية له وهكذا ذكر هلال والنساق لأنه أقرب الناس إليه فكان أحق قال الصدر الشهيد هذا انما يأتي على قول أبي يوسف لأن السلب إلى المتولي ليس بشرط وعندنا لا يأتي على قول محمد وبه بغيري . لو أوصى إليه في الوقف نامة فهو وصي في الاشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وهو الصحيح

(فصل في التصرفات في الوقف من المتولي والقيم)

في الفتاوى ولو أجداراً وقف أكثر من سنة فإن شرط الواقف أن لا يواجر أكثر منها بالبحر إلا إذا

أبينة أو يؤمر بالبيع إلى الوكيل (أجاب) يؤمر بالبيع إلى الوكيل وإن مضرت بيته أأفها على الوكيل قبل الدفع أو على الموكل والأفضل الوكيل (سئل) عن الأمين في المال كالوكيل والوديع والشريك إذا ادعى أيضاً محضرة شهود في مرض موته أو تنفسه ومات بعد ذلك هل تبرا الورثة إذا أقاموا البينة (أجاب) إذا طوبى الورثة بذلك فادعوا أن موته بعد ذلك إلى مستحقه قبل موته وأقاموا بيته على إقراره بذلك أو على إقراره بالتلف تقبل ويبرؤون من ذلك (سئل) عن شخص وكل آخر في قضيتين على مدون فتبين حتى تصب المدينون من البلدهم يلزم الوكيل شيء بيبه أم لا (أجاب) لا يلزم شيء بسبب ذلك (سئل) من رجل وكل رجلاً في مطالبات آخر في المدين فحصل له المطالبة في تركته بتلك أو كلة أم يحتاج إلى وكيل آخر (أجاب) نعمه المطالبة على الورثة ليوفونهم تركتهم عنهم ولا يحتاج في ذلك إلى وكيل آخر (سئل) عن دفع لئال شالبيعه فطالبه بدفعه أو يرد عليه هل يصدق بيمينه أم بيمينه (أجاب) يصدق بيمينه (سئل) عن دلال دفع لا خرصة

وأما المصلحة في ذلك ورأى القمي ذلك جاز وإن لم يشترط شيئاً تكلموا فيه أجاز الشيخ الإمام أبو
حفص الكسبي في الصياغ ثلاث سنين وفي غيرهما يجوز أكثر من سنة قال الصدر الشهيد
حسام الدين المختار أن يفتى بالجواز وفي غيره بعدم الجواز في ما زاد على سنة إلا إذا كانت المصلحة
في الجواز وكان القاضي الإمام أو على التسقي يفتى بأن المتولى لا يفتى به أن يذراً أكثر من
ثلاث سنين ولو أجازت الأمانة وهذا قريب مما هو المختار لأن فعله يدل على رؤيته المصلحة
ذكر هلال وغيره إذا أجاز القمي دار الوقف بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتفان الناس فيه لم تجز
الأمانة فإن سلكوا المستاجر فعله أجر المثل فالقما بلغ كذا اختاره المتأخرون من مشايخنا (ص)
المتولى إذا هرب من الوقف بدين لا يصح لمناصف من تعطيل منافعه وكذا أهل الجماعة إذا ذبحوا
وقف المسجد أو أحدهم فلو سكت المستاجر فعله أجر المثل فالقما بلغ معدة كانت للاستغلال
أول تمكن قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى وكذا لو باع متولى وقف المسجد
فربح إلى القاضي وأبطل البيع فعلى المشتري أجر متماكن قال السيد الإمام الشهيد في المقتط
الايح عذبها عذاباً أن لا يحب الأجر على الساكن في المستثنى وإن كانت معدة لغيره
لو أجاز القمي دار الوقف بغير حاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ إنما
يجوز في الوقف ما عارفه الناس أجز من العروض في الأجازات مثل المنطة والشعر فأما
التياب والعبد ونحوهما فلا يجوز بالإجماع قالوا أما الأب أو القاضي إذا أجاز دار التيم
بغير يجوز ذلك خلاف لأنها يمكن شراء العرض ففأما القم لا يجوز شراء العرض
على الوقف فاقترافاً (ي) إذا أجز من فقيرتين من وقف الفقراء ورزق ما وجب عليهم من الأجر
بحسابه جاز لأن الرواية المحفوظة عند علمائنا أن من له حق في بيت المال يترك عليه خراج
أرضه لمكان حقه

(نوع في تصرف القم) اختلف المشايخ في المشتري للسيد عماله هل يلحق بالوقف المختار
أما هل يلحق ويجوز بيعه (ن) انطاب من القم الخراج والحيات ولا تفي في بدم من مال الوقف
فإن كان أمره الواقف بالاستدانة فله ذلك وإن لم يكن أمره بالمختار ما قاله الفقيه أبو القاسم
الله تعالى أن لم يكن من الاستدانة بذرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بهما من وجع في الفة لأن
القاضي هذه الولاية قالوا وليس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف كالوصى في الاستدانة على
مال التيم ولو استدان على الوقف ليجعل ذلك في عين البديل بأمر القاضي يجوز بالإجماع وإن
فعل لأمره ففقيه روايتان (قال الصد) وفي هذا نظر تأمل عند الفتوى لظهور تعدى قضاء
هذه البلاد وتظلم (ن) ما ترحل ورزق ابنين وفي بدأ حدهما بعد ووزعها به وقف عليه
خاصة من أمه والآن الآخر يقول هو وقف علينا كان القول قول هذا وهو وقف عليها هو
اختار لأنها متصادقة أنه كان في بدأ بينهما ولا ينفرد أحدهما بالاستحقاق لا يبيح في الفتاوى
إذا جعل أرضه صدقة موقوف لله تعالى على الفقراء أو على قوم باعياهم ومن بعدهم على
الفقراء وسلكوا إلى المتولى ثم أجمعهم من يده ووزعها سيدهم فخرجت زرعاً كثيراً فقال زرعها
تتقى وقال أهل الوقف زرعها للوقف فالقول قوله والزرع له لأن البذرة ولا يمتنع عليه
اللا بشرط وهو متكرر ولا يخرجها القاضي من يده وإن سأل أهل الوقف ذلك وقالوا لزرعها
نفسهم يكن له ذلك بل بقوله أزرعها للوقف لا للفرد فإن فعل المتولى ذلك يخرجهم من
يدويه من مقتضى الأرض قال الصدر الشهيد حسام الدين لكن هذه الفرق عسى يتأني

يريد أن يشترها فما أخذها وهرب
هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها
مع الإذن من المالك بالدفع إلى
من يريد الشراء (سئل) عن
الوكيل إذا أجاز المشتري عن التيم
هل يصح إقراره أم لا (أجاب) نعم
يصح إقراره ويضمن التيم للوكيل
(سئل) عن شخص أجاز أن
يدفع عنه فلان قدر ما معلوماً نظير
دينه الذي عليه يرجع بذلك عليه
فادعى الأمور بالدفع وصدقه الآخر
لجانب الدين وطالبه بدينه وأنكر
قبضه من الأمور فقضى له القاضي
بدفع الدين فدفعه فله الرجوع
على الأمور بما دفعه أم يمنع من
ذلك بتصديقه على دفع المال لرب
الدين (أجاب) نعم له الرجوع
على الأمور ولا يكون تصديقه
مانعاً له من الرجوع عليه بالمال
(سئل) عن شخص عليه دين لا نحو
فأذن له رب الدين أن يدفعه إلى زيد
فادعى دفعه إليه وهو ينكره فهل
يصدق بيئته في الدفع أم لا بد من بيئته
شرعية فتشبه بالدفع (أجاب)
لا صدق في ذلك بل لا بد من بيئته
عامة لأنه يريد الخروج عما زعمته
من الدين والله أعلم (سئل) عن
اسم على آخر طريق الكوفة عن
غائب وأنه يعلم بركته فأنكر هل
يحف على عدم علمه بالوكالة أم لا

على قول من لا يشترط التسليم أما على قول من يشترطه وهو المختار للفتوى على ما مر لا يأتي هذا ويخرجهما من يد الواقف أضاف دعوى الوقف وأقامة البيعة والاستحلاف . من باع أرضاً وقال كتب وقفها أو قال هي وقف على أن لم يقم بينه على ذلك وأراد تخليف المدعى عليه لاسيما ذلك لانفس الدعوى العيصية شرط التخليف وقد انعدم لمكان التناقض منه . وأن أقال البيعة فالمختار أنها تسمع لان الدعوى وإن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كافي عتق الأمة . وقف مشهور بالمختار أنه يجوز الشهادة عليه بالشهرة لأنه لو لم يجر أدنى إلى استهلاك الأوقاف القديمة . الفتوى في الدور والأراضي المقصوبة بالضمان نظراً للوقف كأن الفتوى في غصب متاع الوقف بالضمان نظراً له . مسجد اتخذ لصلاة الحنازة أو العيصية كالبحب المسجد كذا ذكر مطلقاً قالوا إن هذا فيما يتخذ لصلاة الحنازة أما ما يتخذ لصلاة العيصية فالمختار أنه مسجد حتى جواز الاقتداء وإن لم تتصل الصفوف فأما فيما رواه ذلك فلا فرقاً بالناس كذا ذكره الصدر الشهيد حسام الدين . في قول الشيخ الدين التتسي أهل مسجد اشترى واعتزلوا المسجد للصعد ثم باعوه لعمارة اختلف المشايخ في جواز بيعه والصحيح أنه يجوز (١) لان في ضرورة المشترى وقفاً يحقق الشروط التي يصر الوقف بها لانه بحيث لا يجوز فضحه وإبطاله كلام كثير ولو جردها . عن الخصاص عن محمد جرحه الله تعالى إذا قل قد يبدل أو بسط حصيراً وقد خرب المسجد واستغنى عن ذلك عادت الاشياء كله إلى ملك صاحبها والصحيح من قول أبي يوسف أنها لا تعود إلى الملك بل تتحول إلى مسجد آخر . تباع ويصرف فيها إلى مصلحة مسجد آخر وهو المختار (د) حبش المسجد إن كان له قب لا يجوز أن يطرأ والاصل أن يبيعوه في مصلحه كذا ذكره في كراهته (س) قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أن يرفعوا الأمر إلى الحاكم ويبيعهوا بأمره لان البيع يعتمد الولاء ولا ولاية لهم بدون أمره . في الوقف على المسجد (ن) وقف أرضاً على مسجد ولم يجعل آخرها كين تكلموا فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعاً (ن) لو وقف ضعة على مسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتبت القلة والمسجد غير محتاج للعمارة المال قال الفقهاء عندي أنه لو اجتمع من القلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضعة إلى العمارة يمكن عمارته من ذلك وتبقى زيادة تصرف إلى الفقراء العمال ليكون جهاً بشرط الأوقاف وصيانة الوقف قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى . تكلموا في نصب المؤذن والامام (٢) والمختار أن البني أو الأذاد القومين هو الأصل في اختياره لحديثهم ولأن مرجع النفع وانظر رأيهم . أمر القاضي تكلموا فيه كثيراً قال الصدر الشهيد حسام الدين الأصح أنه لا يصح توليته منهم بناء على المسئلة التقدمية عن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مشايخنا يبيعون أنفسهم إذا نصبوا متولياً جاز أن أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ طهريين أن الأفضل أن ينصبوا متولياً ولا يعطوا القاضي به لما عرف من المصالح في الأوقاف (قال تبع) هذا في زمانهم فكيف في زماننا وقد تحقق وقوع ما كان يحتمل انفسه فوجب الأخذ بفتوى المتأخرين وقول الاستاذ (س) مسجد به شجرة التفاح أباح للمؤمنين بقضروا عليه قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه لا بأس لأنه صار للمسجد فلا يصرف إلا إلى مصالح المسجد . أراد أن يحصل داره وقضاهي الفقراء وأبيعهوا وينصفوا بينهم أو يشترى بينهم عباداً ويعتقه أي ذلك أفضل ذكره هذا المسئلة مرتين والمختار أنه لو

(أجاب) نعم يحلف بطلب الوكيل إذا ثبت (سئل) عن ادعى على آخر لوكاله بدعي شرعي فاعترف به وادعى دفعه للوكال ولم يصدقه الوكيل فطلب عنه على العلم هل يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف الوكيل على العلم ويؤمر بدفع الدين اليه ويتبع الموكل (سئل) عن الوكيل إذا كان لوكاله تحت يده مال وعليه دين مطلوبه فامتنع عن أدائه فهل يجبس عليه أم لا (أجاب) إن أمره الموكل بالدفع لستمحقة ومنتع أو كان كضلاله فله يجبس وإن لم يكن فلا يجبس (سئل) إذا صدر الاتهام على جماعة في عادية وكتب الموقوف وكوافي بسبوه وطلب الحكم به كل مسلم فحضر اليهودي الحاكم ونصبوا رجلاً وقيل أو كالة وفعل ما وكل به هل يجوز تركه والى المذكور أم لا (أجاب) لا يجوز

(١) قوله لان في ضرورة إلى قوله ولم يوجبدها كذا بالاصل ولا يتحقق ما فيه وعبارة قضائيات لان المشترى يدين كرش من شرط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة أوقاف المسجد له مصححه (٢) قوله والمختار أن البني أو الأذاد فيما لو تنازع أهل السنة في نصب الامام والمؤذن والقبلى أو بني بنيهم إذا أرادوا كافي فاضحيان

جعل للدارين باطا وجعل لعمارتهم وقفا فهو أفضل لأن منفعتهم أعم وأدوم فإن لم يجعل له وقفا فلا

(كتاب الهبة وفيه فصول)

الفصل الأول في شرط الهبة الفصل الثاني في هبة الدين الفصل الثالث في الهبة الفاسدة
ومسائل الشروع الفصل الرابع في الصدقة والهبة

(الفصل الأول بابواعه) (ن) أو الأصغر غرس شجرة أو كرما ثم قال جعلته لاتبني فهو هبة لأن الجعل أثبت فيكون عليكا ووقال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا . عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لابس أن يأكل منها الغني والفقير وهذا هو المختار . قال لا خير أدخل كرمي وخفمن الضبول يريعي هذا المختار أن يأخذ منه شعبه . في الفتاوى وقال بالفارسية (ابن غلام ترا) يكون هبة حتى لا يتم إلا قبض لانه حل في المستقبل هذا هو المفهوم من هذا اللفظ وعام الهبة بالتحمله ولو قال (ابن غلام تراست) فهو اقرار لانه أخبر بكونه له وقت التكلم هذا هو المفهوم ولن يكون له إلا إذا كان اقرارا

(فصل في شرط الهبة) (ن) امرأة وهبت لزوجها على شرط أن يحكم معها وسلبت إليه اختلافه والمصدر الشهيد حاكم الدين مال إلى قول ابن مقاتل ونصير وقال إن المختار أنه لا يكون هبة . المختار في هبة المرأة زوج مهرها بشرط أن لا يظلمها وأعلى أن كل امرأة يتزوجها يجعل أمرها بيد هبها فقبل ثم خالف ابن المير يعقود

(نوع في الهبة في المرض) . فبين وهب جاريته في مرضه فوطئته الموهوبة ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق لانه أتت الهبة وجب على الموهوبة العقر باوطئ . هو المختار كذا ذكره المصدر الشهيد . رجل وهب عبدا غيره بغير أمر لرجل ثم ادعى مولاه أنه عبده . وإنكر الواهب ذلك فأقام المولى المستحق للينة ثم أجاز الهبة قال هذا لا يجوز جازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحال إلى انصاف . وهذا الجواب من انصاف بناء على أن البيع على المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق وكذا الهبة . وعلى ظاهر الرواية لا يفسخ البيع والهبة بنفسهما . وعام هذا من كونه في الزادات وإذا كان كذلك تصح الأجازة من المولى والفتوى على هذا . والهبة الفاسدة مقبوضة بالقبض . نص في المضاربة أنه إذا كان دفعه إلى آخر انقضاء وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة . فهلك الألف في يده ضمن المضارب حصه الهبة والمختار أنه لا يثبت الملك للموهوب بالقبض

(فصل في هبة الدين) ذكر شمس الألفة السرخسي هبة الدين ممن عليه الدين تصح ولكن لا تتم من غير قبول والأراهم من غير قبول ذكره المشايخ في شروحهم من هبة الدين ممن عليه كالأراهم أنها تتم من غير قبول وتيزيد . والأظهر هنا اعتبار المعنى لللفظ وهو مضار . وهو وهب . فترجم الدين من أنوزت صح . الإخلاف . ويجوز أن يرتد . ذكر في المذون الكبير في هبة العبد التاجر من يهدى على عبده جعل فوهه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو وليكن . وهل يرتد الموقف من يهدى به لاجماعا هو المختار (ن) قال في كتابه رهبته إلى علي بن قضاة كتب إلى قيس بن عتيق ولما عهده . وهبتني على من

ذلك لانه توكل مجهول (سئل) عن شخص له على آخر دين فقال له من جاهد بالعلامة القاتلة فادفع إليه مائة مائة فباعه شخص وذكره العلامة قد دفعه هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ مع عدم التصديق بوصول الدين من اللقوع إليه (سئل) عن شخص طالب آخر مبلغ معلوم فقال له انظر صريفا ينفق هل يكون ذلك اقرارا منه أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقرارا منه (سئل) عن رجل وكلته امرأة في التزويج فزوجها منه نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن وكل آخر في الدعوى على فلان بدين فادعى عليه وأثبت الحق عليه هل يملك قبض الدين منه بحكم التوكيل المذكور أم لا (أجاب) لا يملك عند زفر وعليه الفتوى (سئل) عن رجل دفع إلى آخر مالا ليدفعه إلى آخر فادعى دفعه إليه ولم يصدقه الآخر ولا المأمور بالدفع إليه هل القول للتوكيل أم لهما (أجاب) القول للتوكيل بينه في دفع في حق برهنة (سئل) عن توكيل إذا ادعى دين على آخر لم يملكه فادعى أن الموكل برهنته ولم يصدقه توكيل . وطلب عينه على أنه ما يملك

أن اختار قول عامة المشايخ في هبة الدين وإبرائه أنها بصلان من غير قبول ويرد أن بالرد
فلا يظهر انتقاض الهبة وأردادها بالرد في حق انتقاض العتق

(فصل في الهبة الفاسدة ومنها مسائل الشيوخ)

هبة المشايخ فيما يحتل القسمة صحيحة عندنا فاستندت في حنيفة رحمه الله تعالى غير باطلة
حتى تقيد المالك عند القبض والاختار ذكره الصدر الشهيد . إذا وهب من رجلين ما يحتل
القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبض ثابت المالك له ما لم يكافأه . قال وبه يبقى .
الشيوخ من الطرفين مانع حصة الهبة وتعامها بالاجماع كالوهاب نصف الدار من رجلين وأما
من طرف الموهوبة فعلى الاختلاف المعروف (ن) لو وهبت المرأة مهرها الذي لها على الزوج
لابنتها الصغرى من هذا الزوج فقبل الأب لا يصح . وهو اختار لانتهاها بغير مقبوضة الأب إذا وهب
دار من ابنته الصغرى وفيما شاع أوجب فله يجوز وهو المأخوذة وعليه الفتوى . صغيرة عند
الزوج لا يجامع منها إلا على الزوج قبض الهبة تقضي جواب الكتاب والصحيح أنه على إذا كان
يعولها ولكن لا يجب عليه أن يعولها إذا كانت لا تجامع فان عاها مع ذلك حاز قبضه عليها
(في تناول الأب مال ولده الصغرى) أهدى للصغرى كولا نص محمد رحمه الله تعالى أنه يباح
والديه وشبهه بدعوة العبد للأذن وأ كثر ما يخرج بخارى على أنه لا يباح إلا كل ليس من
ضرورة التجارة فالأحوط أن لا . كله (س) إذا أهدى الفتوا إلى الصغرى محل لهما
أ كلاً لأن الأهداء لهما وذكرنا صغرى لاستصغار الهدية
(في الرجوع) (ن) لو علم الموهوب الهبة الحارة القرآن أو الكتابة أو المشط فلا رجوع
خصولاً لأنه يادوهذا عند علم في ظاهر الجواب . وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع وأشار
إلى أن ما يحصل ليس بزيادة حتى لا يجعل على رأس المال في بيع المراجعة ولأن أخذ بهذا
والأول هو اختار

(فصل في الصدقة والهبة)

الصدقة على الغنى هبة وإن ذكرت لفظة الصدقة والهبة من الفقير صدقة وإن ذكرت لفظة
الهبة أو أحداً فغني جارئ يذكر ورأيه لا تسر لكون كل واحد منهما متبرعاً ثم هن ثلاثة
أحكام حكم الشيوخ وحكم شرائط أحضر وحكم الرجوع أم حكم الشيوخ فالصدقة على
غني كالهبة في جوازهم الشيوخ عدت في حنيفة فيما يحتل القسمة والهبة من فقيرين
جارئة لا وقعت لله تعالى والفقير ثبت عنه في القبض للماعرف فكان الهبة وقعت لواحد
وفي قبضها وسبيلان بخلاف الغني لأن الموهوب له ثمة متعدد هذا هو الصحيح وأما شرائط
القبض في تمامه تصرف فهو ثبت بالاجماع نص عليه في الأصل
(في منقولات) سترى . رافوه قبل القبض جاز بالاجماع بخلاف ما إذا بعها قبل
قبضه . لا يجوز عند محمد لأن هبة لا تتم إلا بالقبض وأنه سبحانه أعلم

(سبب الشيوخ بقصوه وأنواعه)

لباب لأول فيما يعقده البيع أجعوا أنه لا يتعدى الابلغ الماضي عربة أو فارسية

بالإبراء هل يختلف أم لا (أجاب)
لا يختلف ويؤمر بالدفع إلى الثاني
يشته بطريق شرعي (سئل) عن
رجل دفع لآخر مبلغاً لوصفه إلى
فلان باصل الفلاني ثم أن المأمور
دفع المبلغ إلى آخر أمره بالدفع إلى
فلان المذكور ومناع المبلغ منه بلا
تقريب هل يضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن (سئل) عن رجل وكل
آخر إطلاق امرأته فامتنع الزكيل
عن التعلق هل يجبر أم لا (أجاب)
لا يجبر (سئل) عن قال لا تسر
وكتلت في جميع أمواله هل أن
يطلق زوجته أو يبيع عقاره
(أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن
صبي وكله رجل في طلاق امرأته
وظلقها الصبي من موكله هل يقع
عليه غلاق أم لا (أجاب) نعم
تطلق امرأته أم وكل (سئل) عن
قال لا تسر إذا جفت وكبلى
في كذا هل يكون وكبلى في الغد أم لا
(أجاب) نعم يكون وكبلى عنه فيما
سماه (سئل) عن وكل آخر
في بيع سبعة فباعها زكراً من
آخره على مؤكل دين مثل آخر هن
يصير الثمن قصاص وهل يشترط في
ذلك شرط الموكل أم لا (أجاب) نعم
يصير الثمن قصاصاً دون مؤكل
(سئل) عن وسيل . شره
أهـ البائع بون عدم المؤكل هل

أو نحوهما أجمعوا على أن المتعاقدين كلاهما في مجلس البيع شرط (س) لو قال لا آخر
اشترت عبداً هذا بائع فقال البائع قبلت أو نعم أو قال هل أنت مع البيع لأن هذا جواب
فقروا بينهما فصار بيعاً عنهم قولان وقال بعض المتأخرين الصريح أنه يتعقد وذكر المسئلة
في الحاوي . لو قال جعلت لك عبداً هذا بائع وقال الخاطب قبلت تكلموا في انعقاد
البيع ذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه يتعقد فإنه قال فيمن مات ولم يترك إلا عبداً قيمته ألف
وعليه ألف دين وقال القاضي لفرع هذا العبد جعلته لك ليدنك كان بيعاً قال شمس الأئمة
السرخسي هذا هو الصريح وكذا لو قال هذا العبد بيع لك يدينك فقبل الآخر يتعقد البيع
بينهما . في الفتاوى البيع يتعقد بدون لفظ الإيجاب والقبول في التعاطي عندنا باتفاق
الروايات وذكر الكرخي أنه يتعقد في الأشياء المنسوبة لنفسه وسأل الكتب مندل على
هذا هو الصريح (الثم) رجل قال لا آخر نعتي عبداً هذا فقال بعت بكذا وقال المشتري
اشترت ولم يسمع البائع قول المشتري البائع أن يتعقد هذا البيع وهذا بناء على أن جماع
كل واحد من المتعاقدين كلام الآخر شرط صحة البيع بالإجماع وفي النكاح المختار أنه شرط
أيضاً وفي الخلع كذلك (د) لو باع كراً باسمه يتعقد بغيره بالاتفاق . عن شمس الأئمة
الحساوي أنه أفتى أن التعاطي باحد الجانبين لا يكون بيعاً

(فصل في الثمن) لو اشترى بدينه درهم فلوس ذكر في مختلف الرواية على قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يجوز له كونه معلوماً كذا في فلوس وذلك ما نرى عندنا وعند محمد لا يجوز إذا لم يوافق فيه
بخلافه في فلوس قال الصدر الشهيد القنوي على قول محمد في درهم فلوس أعدم التعارف
ولفته فيؤخذ بالقبض فيه بخلافه في فلوس . من اشترى بالفلوس شيئاً من كسب قبل
القبض بطل الشراء ولو خص لا ولم يذكر في كتاب الصرف خلافاً وذكر القنوي أن هذا
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد لا يقيد وكذا أشرفي (م) فإنه قال إذا كسبت
الفلوس فعلى المشتري قيمتها في قول أبي يوسف وإلى أنه لم يحدد أيضاً كتاب الرهن فإنه قال
لو رهن فلوساً مائة عشرة فكسبت فهي رهن على حاملها حتى لو هلك صد هلك المائة ولو
كان الكساد هلاكاً سقط الدين بمجرد الكساد كماله كحققة والمتأخرون من المشايخ
اختلفوا فيه صحح الشيخ شمس الأئمة السرخسي رواية كتاب الصرف واعتبر الكساد هلاكاً
وقال بفساد العقد والشيخ الامام المعروف بخواجه زاد به رواية كتاب الرهن ولم يعتبره
غلا كما

(وعن قبض المبيع) في الفتاوى المتصلة بين المبيع والمشتري تسليمه وقبضه إذا كانت على
وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حامل وكذا التحلية في جانب الثمن خلافاً لما في رجل
باع خدلاً في دن وخلى بينه وبين المشتري فدفعه وختمه بمشتري على الدين وتركه في الدار على
حاله ثم هلك الخدل هل هذا على المشتري هو المختار لأن المشتري يحمي ثمنه وتركه في داره رقباً
إذا اشترى خنفة بعينها فعلى بائعها أن يحميها حتى يبيعها ولو اشترى في بيت بائع لا يصره فيه في بيت
أبي يوسف فحتى لو هلك هلك على البائع وعلى قول محمد يصرفه بعد التحلية في بيت
بائع ليست بحجة عند أبي يوسف خلافاً ل محمد والمشتري على قول محمد وفي بيع له صد
صير لمشتري قوماً بالخذاء كما يصير البائع في بيع صحيح (س) رعد بن مسعدة
أخرى ولم يسم اسمه لا بدقون رعداً فاشترى من مسعدة من بيع رعد بن مسعدة

تصح أقالته أم لا (أجاب) لا تصح
أقالته (سئل) عن أمر آخر أن
يشترى له فاشترى له سوماً اشترى
وأعطاه للموكل ليظهره فليس موافق
غرضه فرد على الوكيل فهل
عند قبض أن يرد على صاحبه هل
يكون من ضمان الوكيل أو الموكل
(أجاب) يكون من ضمان الوكيل
بالبقية ولا يرجع به على الموكل إلا
أن يأمر به إلا أخذته على السوم
فيرجع عليه والله أعلم (سئل)
عن رجل آخر بشرأشني فاشترى
وله إليه أن الموكل رأى به عيباً
هل له الرد على الوكيل أو على
البائع (أجاب) له الرد على
الوكيل والوكيل يرد على البائع
(سئل) عن وكل آخر في جميع
أموره فاشترى عبداً ووقفه داره
هل يصح ذلك من الوكيل (أجاب)
لا يصح ذلك من الوكيل (سئل)
عن الوكيل والموكل إذا اختلفا
فقبض الموكل وكلت في بيعه ما يقدّر
انقلاباً وادعى الوكيل أنه وكله في
بيعه باطل منه فالقبول لمن منهما
(أجاب) أقول للموكل (سئل)
عن شخص دفع لآخر لعة لبيعها
بالسنة نسلياً وبأجله بائع
فباعها وأخضرتا ثم دفعه له
فما يصح من وطالبه ورث الثمن
فادعى دفعه له مرة هل يقبل قوله

في الدفعه بيمينه أولا بيمين شويه
(أجاب) لا يقبل قوله في الدفعه
حال حماه ولا ينس الثبوت (مثل)
عن الوكيل اذا عرّاه المالك في
غيبته ولم يعلم بالعرل وتصرف فيما
وكل فيه هل يصح عرّاه ويطل
نصفه أم لا (أجاب) لا يصح
عرّاه وتصرفه صحيح فان شئى يعلم
والله اعلم

(کتاب انقضاء)

(سئل) عن امرأتها دعت على زوجها بخل صدقها ونفقتها المقررة عن مائة مائة ذهاب بالاعتراف وبأنه معسر عن ذلك فهل يصدق بينه أم لا بد من يئنه تشبهه بالأعسر عن ذلك (أجاب) القول بأنه يئنه في الأعسر عن ذلك ولا يئنه عليه ما لم يثبت غناه (سئل) عن قاض ولي القضاء بشاعة شخص عالم وأمره هل تنفذ أقضيته أم لا (أجاب) لا تنفذ (سئل) عن شخص ادعى على آخر بحق عندهما كسهم شرعي وأقامه شاهدا واحدا ولم يكن عنده آخر فاختار أن يرفع العطب وينهب إلى قاض آخرى تشبهوا بينهما فهل يثبت أم لا (أجاب) لا يثبت ما لم يثبت الحاكم الحكم (سئل) عن اثبوت الجرد عن الحكم هل يكون حكما أم لا (أجاب) يكون حكما

(۱۱) قوله في عمدة: زويت على
المشركي، مضاف اليه: كذا أصل
ولا يخفى ان هذا مقتضى إدارة
فهرست من أصل محمد ۱۴ صححه

بخيار الراي به ذلك لان تسليم الثمن عليه انما يجب اذا كان البائع قادرا على تسليم المبيع وهو غير قادر عليه في الحال لكون البيع تبعا منها فمؤمر يلزم بيع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكلامه ليسلم المادرو قبض الثمن ههنا . دلته هذه المسئلة على أن بائنه لا يقع القبض واشارات الخصم في الجدل يدل على أن بائنه يقع القبض وان كان العقود عليه تبعا منها . قال شمس الأئمة الحوافي في كافي التواردان من باع بضعة وخلي بينهما وبين المشتري ان كانا يقرب منهما يصير المشتري قابضا وان كانا بعيدا . قال رحمه الله تعالى والناس فيها غافلون لانهم يبيعون الضيعه في السواد ويقرون بالبائع والتسليم في المصروحي تبعا منها ولا يثبت القبض بهذا الا في رواية شاذة عندنا يوسف رحمه الله تعالى غير ما أخذها . اشترى قرا وسوا البائع متسليم بصفاته فضاء مناع على المشتري لانه صرح التسليم لان تسليم الفرس يكون كذلك وما سأل البائع بصفاته فضاء العبرة بوجود الامر منه بالاخذ . لو باع بقرق الرمي فقال للمشتري اذهب واقتضها فان كانت البقرة نفرت من المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضها لو اراد فهو قاض هو الصحيح . في شرح المأذون الكبير للشيخ الامام العرفي بخواضر اذ مرجه الله تعالى اشترى دهنه فباعها فدفعت الوعاء والاهر ، بأن وزن قسه فوزن البائع بحضرة المشتري صار قابضا وان كان ذلك هو كان البائع اؤيته لان الامر قد صرح وانتقل وزن البائع الى المشتري وان كان المشتري غائبا اختلوا فيه والصحيح أنه يصير قابضا ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا ولا يشتريه او وزن غيبته او بحضرة لان الشراء الاول لم يصح ولو قبض بعد ذلك حقيقة فالآن يصير مشترقا قابضا حتى لو هلك هلك عليه بالاتفاق وهل محل للمشتري التصرف فيه كالبيع اختلف المشايخ فيه واختار الفتوى أنه لا يحل له ذلك كذا ذكره الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى . لو اشترى حنطة واشترى من ابناءهم الحوالت وأمره ببيعها فيه اختلاف أأمال دفع المشتري اليه وعاد نفسه واستعار وطعه وقبضه ثم دفعه اليه فكأن قبضه بأمره يصير قابضا بلا خلاف . اذا اشترى بارية فوطئها المشتري قبل القبض فباعها البائع منه ذلك فان هلك عندك تنقض البيع ولا يجب على المشتري بغير الاتفاق لانه لو طئ ملك نفسه . في الفتاوى فان ما يكون على البائع وما لا يطلق العقد يقتضي وجوب التسليم حيث يكون العقود عليه وقت انعقد لاحت وجود العقد وهذا جواب ظاهر الرواية حتى لو اشترى في المصرح حنطة في السواد يجب تسليمها في السواد قبل حيث يوجد العقد والصحيح ظاهر الرواية (١) وفي عامة الروايات على المشتري معلقا عليه القترى

(فوعث) (5) اشترى بيتان منزل محدود وحقه والبائع عنعه عن الدخول في المنزل
ويعمره حتى ياتي السكوت ولذا كان بينه البائع وبينه الباعه له منه وان لم يكن
المتبع من قوله منه لان قوله بحقوقه ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكوت حتى لا يمنع عن
المروء في السكوت ومنه من قال ليس له منه وهو المختار لالاب الاعظم يدخل بذكر
حقه - كراعيه - ثم يتردد في شرطه اذا ذكر في بيع الضيعه واخيل بكل
قيل كثير غريب ومنه من ذكر حقوقه وقرافه يدخل الخمر والزرع على الواهب كلها وان لم
يذكر فيه الجمل لذكر حقوقه والمراق لا غير فمختلف والمختار ما ذكر في (د)
اذ بيع رضايحي هو لا يدخل فيه لزوع والترانم ما من حقوقها (ن) اشترى أرضا
استورته منه بعد الدخول في اسمع وولنت ثم نصرة قبة لا يدخل فيه أيضا قال الصدر

الشهيد حسام الدين الصوابية يدخل نص عليه القدوري كذا في شرح الاستيعاب . القطن لا يدخل فيه من غير ذكر لانه كالتمر وأما أصله فالصحيح أنه لا يدخل فيه أيضاً لأن يكون في بلاد يتأخر تركه (م) قال بطلان هذا الكرم أو هذه القطن وفيه غيب وغير ينظر إلى التبن فان كان غنما الغنم والتراعى يصلح لهما لا غير فهو على الغنم والتراعى (و) وان كان غنما القطن والكرم هو الصحيح . في بيع النخرو التمر (ح) باع أوراق النخوة وقد ظهرت عليها بطن معلوم وسله ولم يأخذ المشتري الورق حتى ذهب وقته فأراد الرجوع بالتبن ان اشتراها ما أغصنتها وموضع القطع معلوم فليس له أن يرجعه لانه قادر على قبض المبيع بالقطع إلا أن يكون في القطع فساد النخوة فيمنع بحجبه المانع من أن يرضى بالقطع أو ينقض البيع هو المختار (ن) باع نخوة بشرط القلع اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز وليس للمشتري أن يحضر إلى ما ينتهي إليه العروق بل ما عليه العرف والعادة . اذا قطعها أو قلعها فبنت من أصلها أو من عروقها نخوة فالتاب لمن يكون ذكر في (ط) أمان كان بشرط القلع فهو للبائع وان كان بشرط القطع من وجه الأرض فهو للمشتري فان لم يشترط شيئاً يقطع من الأصل لان النخوة اسم لجميعها والمختار أنه لا يدخل ما تحتها من الأرض وهو قول محمد بن حنبل في الأصل خلافاً لابي يوسف مذ كورق الطحوى وفي القسم والاقرار يدخل ما تحتها بالاتفاق وأجروا أن ما تحت النخوة من الأرض يدخل تحت القسم (ب) باع نخوة وعليه ثمر أدرك أو لم يدرك جاز على التبايع قطع النخوة من ساعتها تفر بقالك المشتري وكذا الواو صي بقل رجل على ما يسر تحير الورثة بقطع اليسر هو المختار

(بيع الزرع وأزال الكرم ما يصح وما لا يصح) (د) اشترى زرعاً وهو بقدر على أن يقطعه فأرسل دابته فيه لئلا كل حلوبه تأخذ . ان اشترى على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز لانه شرط لا يقضيه العقد بخلاف الاول وكذا اذا اشترى رطله فارتبها بسبب زرع فهو على هذا به أخذ الفقيه وهو المختار . بيع النخوة بعد الظهور يجوز وان لم يصرف متفعلاً هو الصحيح مذ كور في الجامع في باب الاحارة والمراد من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث حتى يبدو حتى يظهر ومن قوله صلاحها صلاحية الانتفاع . لو اشترى حاراً أو موكفاً يدخل الأكف وان برزعة فيه فان كان غير موكف فكذلك هو المختار كذا ذكره الصدوق في شرحه حسام الدين (ز) وان نزعته ولي كاف متفاح البائع دفع ولا تكون حصته من التبن . وقال بعض المشايخ اذا باعه عراباً لا يدخل شيء من ذلك في البيع بخلاف الغلام والجارية اذا بيعا بل لا يلبس ثياب المثل في العقد وان لم تكن عليه . واذا باع فرساً عليه سرج فلا رونه له في شيء من الكتب قالوا وينبغي أن لا يدخل السرج بالاتصيص عليه أو يكون اثنين كثيراً لا يشترى ذلك الفرس عارياً بمثل ذلك التبن . في الحماوى اذا باع كذا لا يدخل الجش وكذا الفحول في بيع البقر الا بالذكر وكان أبو سهل رحمه الله تعالى يقول ان انجوى تسخل بغير ذكر والجش لا اعتبار بالعرف واوله هو المختار

(نوع في بيع القوس ونحوها)

بيع فلس بغير عينه بقلبين بغير شيء مما لا يجوز . لاتفاق وبيع فلس بعينه بقلبين بعينهما مختلف فيه . وحكم الدرهم والعدلى في زماننا كمنه لكونهم قالوا حتى لو بيع واحد منهما

(١) قوله وان كان غنما كذا بالاصل وليس فيه جواب انشرو فصره كتب معصمه

(٢) قوله وان نزعته الى قوله من اثنين كذا بالاصل وهو سقيم بقره من أصل صحيح كنه معصمه

بأنين يجوز بعد أن يكون يدأيد هذا المختار لقوى . المتصارفان إذا تقاضا بديل الصرف
 بدين وجب قبل الصرف جزاً استسمانا (١) وأما إذا تقاضا بدين وجب بعد الصرف (م)
 وصورة أن يشتري دراهم بذناب وبقدره ولم يقبضها حتى اشتريه يشتري الدراهم من بائعها أو
 بدراهم فقال بائع الدراهم لشرتها جعل الدراهم التي على الدراهم التي وجبت على
 بعد الصرف وراضا عليه يجوز في رواية أبي سليمان . وقد روى أي حفص لا يجوز وهو
 الأصح والمسئلة مذكورة بالحج في الجامع في أول السور . إذا اشتري دراهم أكثرها
 غش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس وأحدها منسوبة لا يجوز أن كانت رائحة لأن الفضة
 وإن قلت فهي معتبرة وكذلك إذا اختلفت لجنس لا يجوز إذا كان أحدها منسوبة وكذلك
 إذا كان المنقود رائحا أو منسوبة كالسنة مردودة فيها وهي معتبرة (ع) اشتري شيئاً من إلى
 سنة فبذعه البائع حتى مضت السنة فالأجل السنة المسئلة عند خلافها بخلاف ما إذا اشتري
 الدرهم فبذعه حتى دخل رمضان كان المال حلالاً بالإجماع

(التحرر عن الشبهة) لمن لا بد له من شراء من ثمن الأشياء ولا يستقر قلبه أن يشتريه بعد
 السؤال والتصرف بحافة الشبهة فإن كان في بلد غلب في سوقهم الحلال لا يسأل إلا بالظاهر
 حتى يوجد المعارض وإن كان في بلد غلب في سوقهم الحرام أو كان في وقت غلب في أسواقه
 الحرام وكان البائع مختلط الحال يكتب من حلال وحرام لأبأس بالسؤال وهو حسن .
 اكتسب دراهم من حرام ثم اشتري شيئاً أن دفع تلك الدراهم أولاً إلى البائع ثم اشتري منه بها
 شيئاً فله لا يطيبه ويتصدق به وإن اشتري به قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها واشتري
 بدراهم مطلقاً ودفع تلك الدراهم واشتري بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم اختلفوا في هذه
 الوجوه الأربعة قال أبو نصر فضيلة ولا يجب عليه التصديق وهو قول الكرخي وبه أخذ الفقيه
 وأبو الليث فالجواب أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوجب ولا يجب التصديق إلا في الوجه الأول
 قال لصدر الشهيد المختار اليوم ما قاله أبو نصر ويقتضيه بقوله دفعها للرجل عن الناس لكتبة الحرام
 دفع المال مضاربة إلى جاهل فباع واشتري ورجم محل لدفع أخذ نصيبه من الرجم ما لم يعلم أنه
 اكتسب من الحرام غشاً بالظاهر والله سبحانه أعلم

(الفصل في بيع المرهون والمستاجر والمفصوب)

اختلفت عبارات الكتب في بيع المرهون والعصم أنه موقوف حتى لو قضي الرهن الدين أو
 أبرأه المرهون من الدين ورد الرهن عليه أو أجاز ورؤيته بتم البيع ولا يحتاج إلى تجديد العقد
 وبيع المستاجر عند موتهم كذلك والعقد ليس بفاسد بل هو موقوف هو الصحيح قال الصدر
 أنهم يحسم الدين ببيع المرهون يفتي فيه أنه يصح ولا ينفذ وهذا المستاجر (ق) اشتري
 أرضاً مستأجرة فموت يعليه وقت شرائه قبله التلخيص إذا علم أن شأره في أن شأره في القاضي
 فصبب بسلامة فذاً بغير يقين فمضى بينهما وإن علم بذلك فكذلك الجواب في ظاهر الرواية
 وعليه فتنقح لأنه إنما شترى مع علمه بقاءه من المستاجر فبقدر البائع على السلام فإذا تم
 يمكن كذا فيفسخ وذلك شراً في الإمام الأسدي أن المشتري إذا كان عالماً بكونه مرهوناً
 أو مستأجراً وقت شرائه فلا خيار له في ظاهر الرواية قال الصدر الشهيد الصحيح أن جواب ظاهر

وهو المراد بقول من روى عنه أنه
 لا يقبل مطلقاً ثم صرح رجوعه إلى
 قولهما في العصر الراقي ثم قال
 وأما إذا أخبره القاضي بقراره من
 شيء يصح رجوعه عنه كالسليم
 يقبل قوله بالإجماع وإن أخبره
 بثبوت الحق بالينة فقال قامت
 بذلك بينة وعذلاً وقبلت شهادتهم
 على ذلك يتقبل في الوجهين جميعاً
 انتهى كلامه (سئل) عن
 القاضي إذا كان به صمم هل يجوز
 قضاؤه ولا يمتعه من ذلك الصمم أم
 يكون صممه ما تضمن القضاء (أجاب)
 نعم يصح قضاؤه ولا يمتعه من ذلك
 الصمم (قال) مولانا وأستاذنا
 المرتب له ذه افتتار هذا هو
 الصحيح من الروايتين (قال) في
 الاختيار وكل من كان من أهل
 الشهادة كان من أهل القضاء ولا فلا
 وقال لا يجوز ولاية أعمى والمجهون
 والعبد لأنهم لا ولاية لهم ولا لأعمى
 لأنه ليس من أهل الشهادة وجود
 الالتبس عليه في الصوت وغيره
 والاطمروش يجوز لأنه يفرق بين
 المدي والمدي عليه ويعيزين
 المضمون وقيل لا يجوز لأنه لا يصح
 (١) قوله وأما إذا تقاضا بخ جواب
 أما بخلاف تقديره فقه خلاف
 وعله حذف لأنه لم يرد من التصور بعد
 كتبه صحيحه

الرواية ما ذكرناه وله اختيار وان كان عالماً بهذا كالمحكم المشتري فأما المستاجر فليس له حق فسخ هذا البيع واختصار في الزمن قال بعضهم ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح (نوع المصنوب) اذا باع المصنوب من غير الغائب فهو موقوف هو الصحيح فان أقر الغائب تم البيع وإلزم وان جحد للمصنوب منه ينفذ فكذلك وان لم تكن له ينفذ ولم يسله حتى هلك في يد الغائب تكلموا فيه وفي نوادر بشر عن محمد بن بشير عن المصنوب من المصنوب منه وهو في يد الغائب وأنه جاحد يجوز وبقوم المشتري في دعواه مقام المالك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نوادر ابن سماعه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقال أبو يوسف قلت أنا البيع جائز وانفقت الروايات منهم على أن يبيع المصنوب من غير الغائب وهو مقرر أو جاحد وللمالك ينفذ يجوز (س) دخل الأثر في دار رجل وذهبوا بنوب منها وبغير المالك عن استرداده فاستأنف بنى حرمته ليسترده فقال ذلك المحرم بمعنى وأنا استرده منهم فباعه بغير معلوم من فطلبه المحرم منهم وقال أنه وثقه كذبوه وحلفوه بالطلاق خلف أنه ثوبه لا بحث لان شراء المصنوب اذا كان الغائب مقرر أو جاحد والمالك ينفذ جميع مفيد لذلك كذا ذكره الكرخي وهو مذكور في شرح الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في المأذون الكبير (نوع الثاني) باع أبا نضلة عن الابن فسله الى المشتري روى عن محمد أنه يجوز وبه أخذ الكرخي وجاعة وذكر القاضي الامام الاسيحي في شرحه أنه يجوز وأبى ما منع ما البائع عن التسليم أو المشتري عن القبض بحجر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا كان عوده بعد فسخ القاضي العقد بطلب المشتري التسليم وبغير البائع عنه وروى عن محمد رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ولا بد من بيع جديد وبه أفتى جماعة من مشايخ القنات القدرة على التسليم وقت البيع فهذا كالأواع أخر افاضت خلاف المجلس وسله أو طرأ في "هو أو مسك في الماء أو وحشاق الفضاة ثم أخذ منه وسله فكذلكها قالوا واختار هذا وتأويل الرواية الاولى أنها ما يترامسان عند عود العبد فيعقد بينهما بالاعطى بيع جديد . بيع فرس عائد لا يؤخذ الاجبة لا يجوز

(الفصل الثالث في بيع الوفاء)

بيع العمالة وبيع الوفاء واحداً وله فاسد بقيد المالك عند القبض كإثر لبايعات الفاسدة في قولنا نعيم الدين التذيي عن الشيخ الامام أبي الحسن الرستغني أن البيع الذي تعارفه أهل زماننا وهو بيع الوفاء احتيالا لا يبرهن في الحقيقة والمشتري مرتهن لا يملك ولا يملكه الانتفاع به الا بذن ماله وهو ضمان لما كل من غرم واستهلك من عينه والمدن سقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه والمبايع استرداده اذا قضى دينه متى شاء لانهم يريونه اثر عن بقوله انما يبيع رهنه والمشتري رهنه والناس يسمونه الرهن والعبرة بقاصده لا بلفظه كالكهنة بشرط برائة الاصل حوله واخوانه بشرط أن لا يسرقه وهبة المرأة نفسها محضرة شهومع نسمة المهرنكاح فقي القاضي الامام السعدي بهذه افقرح أو بجاع لوافقه فواء هذا تلخيص ما أورده الشيخ الامام نجم الدين النسفي في فوائده هذا كله لتعظيمهم أمر رباني تسمية وشه حرمته قد بعض من يخرج مرقده اذا كان الوفاء غير مشروط في البيع يجعل هذا يبيع محجفي حق المشتري

حتى يجعله الانتفاع بالمشتري كالجعل بآثر أملا له ولا ضمان عليه ويجعل رهنا في حق البائع حتى لا يتمكن المشتري من بيعه ولا يورث عنه . وإذا جاء البائع بالمال يوم المشتري بالختم يومه ورد المبيع عليه فيجوز أن يكون للعقد الواحد مكان وهو كبر النظم والفقوى في زماننا على جواز من الوجه الذي ذكرنا . عن الشيخ الإمام أبي الحسن الرستقي لو حال المبيع بيع الوفاء سقط الدين لأنه رهن ملك فيده . استحق المتأخرون من مشايخ سمرقند عن باع كرمه وفاء فلما إذا أدرك الغلات أراد أن يفتح البيع ويدفع مال المشتري هل يجبر القاضي المشتري على أخذه فأجاب بعضهم بلامطلق وبعضهم بنعم مطلقا وكتب بعضهم بنعم بشرط أن يعطيه حصص ما مضى من المستحق منه وهو المأخوذه فإن كان البيع على هذا الوجه في الحار والمستقل فللبائع ذلك في أي وقت شاء ويجبر المشتري على الأخذ . لو استهلك المشتري بكتنه ضمن قيمته ما استهلك وقال بعضهم لا ضمن . والاول هو المأخوذه . المشتري شراء جازا إذا باع ما اشتريه بائنا أو وفاء أو رهنه لا يجوز . وكذا أفق المتأخرون من غير خلاف . المشتري شراء جازا إذا مات لا ينسخ البيع بموته ولا يصير المبيع ميراثا لورثته وبقي في يدهم كما كان في يد المورث . وفي فوائدهم الدين السقي عن شيعة باع دارهم آخر بين معلوم بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها البائع من المشتري بشرائط الاجارة وقبضها ومضت المدة لا يلزمه الاجارة لأنه رهن عنده . الراهن إذا استأجر الرهن من المرتهن ليبيع عليه الاجر كذا هذا وعلى ما ذكرناه أنه اعتبر بيعا في زماننا الفتوى بجواز الاستخار ونجس الاجرة . اذا اختلف المتعاقدان قاضي المشتري بيعا ما اتوا به البائع جازا في القول قول البائع لأن المشتري يدي زوال ملكه عنه وباتبع ينكر وكذا أفق بان القول قول مدعي البات قال صاحب المنطق كان الاول قبلا وهذا استحسان

(نوع في الكره) اذا اختلفا في الطوع والكره قال الصدر الشهيد حسام الدين حكمان قول القول قول من يدي الكره لانه منكر والا قول القول قول من يدي الصحة والجواز ووجوده الطوع وكذا في فتاوى الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى قال وبه يفتى فان أقاما البيئة كتنا قول البيئة يمينه من يدي الطوع استدلالا بمسئلة الجامع الصغير وهكذا أفق بعض مشايخنا قال والان نقول بان بيته الاكرام أولى وبه يفتى

(فصل الرابع في بيع الحيوان وغيره)

بيع ائجل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى (ح) بيع الفيل يجوز وهو قول محمد لا يحتاج إلى نس وهو المختار . ولو استأجر من يرسل الفيل عليه جاز بلا خلاف لأن العقد بردي العمل . بيع دود ائجل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى ان لم يظهر التفريق لمكان العادة والحاجة وعليه الفتوى . وبيع بئد يجوز عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله والفتوى على قولهما المكان الحاجة والعادة . ويجوز السلم فيه ولا ضمن بالهلاك لا بخلاف عند أبي حنيفة خلافا لهما . والفتوى على قولهما . بيع كلب غير معلم قد شمس الاثمة السرخسي الصحيح أنه يجوز لانه يقبل التطهير فيكون حاله منتقلا . ولا انتفاع بشعر الخنزير يجوز لكن لا بالبيع عن أبي يوسف كرمه من زينة أيضا . وعن بعضهم أنه كان لا يلبس مكعبا ولا خفا داخر به والفتوى على الجواز

له أن يعززه على ذلك (سئل) عن المدعي عليه اذا ذكر وزنه اليمن وطلب خصمه عنه الطلاق أو العتاق هل يجبره إلما كم على الحلف به أم لا (أجاب) لا يجبره على ذلك وإن امتنع عن الحلف لا يقضي عليه بالتكول (سئل) عن القاضي إذا حكم في حادثة في لولايته ثم أتمد على حكمه في غير لولايته فهل يصح الاستناد حتى ان الشهود أن شهدوا عليه بالحكم في غير لولايته عند ما حكم آخر لنفسه حكمه أم لا (أجاب) لا يصح الاستناد عليه بالحكم في غير لولايته (سئل) عن شخص عليه دين لا تحرور الدين غائب في بلدة أخرى فغضر الدينون إلى القاضي وأخبره أن رب الدين استوفاه منه وأبرأه ويريد أن يتوجه إلى تلك البلدة التي بهارب الدين ويخاف أن يطالبه رب الدين وينكر الاستغاه والبراء ولاينة هذا . وطلب من القاضي أن يقره

عنده بيته بذلك ويكتب به كتابا لقاضي تلك البلدة هل يجيبه القاضي إلى ذلك (أجاب) نعم يجيبه القاضي إلى ذلك (سئل) عن شرائع تقضاهما على (أجاب) شرائع قضاء تعقل والبروغ

والاسلام والحرية والنظر والحق والسلامة من حدائق

(كتب الشهادت)

(سئل) عن النصراني اذا شهد على اليهودي او عكسه هل تقبل (اجاب) نعم تقبل (سئل) اذا كان بين المسلم واليمني عداوة مانعة لقبول الشهادة هل تقبل شهادته عليه ام لا (اجاب) لا تقبل شهادته عليه (سئل) عن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا بائنا وشهد له وهو في العدة هل تقبل شهادته (سئل) لا تقبل (اجاب) لا تقبل (سئل) اذا ادعى

(١٤٥)

الشهود عليه الا كرامه على الا شاهد عليه وادعى صاحب الحق انه اشهد عليه طاهرا واثام كل منهما البينة على ما ادعاهن تقبل بينهما (اجاب) تقبل بينه صاحب الحق (قال) مولانا العلامة الربط لهذه الفتاوى تبع الشيخ في ذلك صاحب الفتنة (قال) شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية

وبشأن كره وطوع أقمنا

فتقدّم ذات الكره وهم الأكثر

وفي بعض الفتاوى وعليه

الفتوى (سئل) عن شخص

ادعى على آخر بحق عند حاكم

فأبته عليه وجبه ثم استوفاه

منه أو أطلقه بلا استيفاء فهل

يكون ذلك مانعا من قبول شهادة

المدعى عليه على المدعى أو

عكسه (اجاب) لا يكون ذلك

مانعا من قبول الشهادة بينهما

(سئل) عن زكاة الوالد لولده أو

عكسه هل تقبل أم لا (اجاب)

نعم تقبل (سئل) عن الشاهد

اذا شهد عند الحاكم في حادثة

وزكي ثم شهد عند في حادثة

أخرى هل للقاضي أن يكتفي بذلك

الزكاة أم لا لمن زكاة أخرى

(اجاب) كان تعهدا بيا يكتفي

بذلك الزكاة والا فلا (سئل)

(الفصل الخامس في بيع المجددة والماء)

باع بمجددة أي المجددة في يدون الرقبة المختصا به يجوز سوا مسلم أو لا يباع أو يبيع في يومين وان سلم بعد ما مضى اليوم الثالث بطل لان نقصان السير لا حظ له من التين فلا يعتبر والقاحش معتبر ان يقابل والمدة الفاصل بينهما ثلاثة ايام فما يحصل بثلاثة ايام فهو قاحش وما يحصل عادونه بغير هذا هو المختار وعليه أكثر ما يجزى بلع وما وراء التير . في شرح شيخ الاسلام خواهر زاده ان الحوض اذا كان مجصفا وكان من نحاس أو صفر جاز بشرط أن ينقطع الجري حتى لا يختلط الميع بغير الميع لان صاحب الحوض يحجز للاعتل هذا الحوض فيجوز بيعه وان لم يكن الحوض بهذه الصفة فقد اختلفوا فيه والمختار انه ان سلم أو لا على سواه البيع بباعه بعينه جاز وان باع أو لا ثم سلم لا يجوز

(الباب الثاني في البيع الفاسد وفيه فصول (١))

(افصل الاول) كل شرط لا يقضه العقد لا يجب من غير شرط ولا يلازم أي لا يؤثر في وجبه ولم يرد الشرع بجواز ولا يكون متعارفا ولا لأحد العاقدين فيه منفعة أو للفقود عليه فيه منفعة وهو من أهل أن يستحق حق العاقد الغير فهو شرط فاسد يقصد العقد وما يقضيه العقد أو يلائمه أو يورده الشرع أو هو متعارف ولا منفعة فيه لأحد العاقدين أو للفقود عليه بالصفة التي قلنا لا يقصد العقد . اذا شرط تسليم الميع على البائع أو التين على المشتري جاز لانه شرط يقضيه العقد اذ هو واجب بدون الشرط . لو باع بشرط أن يعطى المشتري كفتلا بالتين والكفتل معلوم بالإشارة أو التسمية حضري في مجلس العقد قبل أو غاب فله قبل أن يتفرقا قبل جاز استحسانا لانه شرط أو كل تسليم التين مكان العقد فيصور كالو باع بشرط أن يعطيه بالتين رهنا واذا لم يكن الكفتل مسمى ولا مشارا اليه فالعقد فاسد وان كان حاضرا وأبى أن يقبل أو لم يأب ولكن لم يقبل حتى افترقا واختلف المجلس فالبيع فاسد استحسانا قبل بعد ذلك أو يقبل . في نوادر ان جماعة باع عبد الله بن لشرى على فلان وهو ألف وروضيه بفلان فهو جائز والمال البائع على الذي عليه الدين للشرى (ب) لو باع عبد الله بن لشرى ما لا على أن يؤديه في بلد آخر فهو فاسد لانه شرط أجل مجهول لان ذكر البلد لا يجيل هناك فان كان التين مؤجلا الى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل فيصحب أن يؤديه اليه بحث طالعه لانه لشرط أجل مجهول لان ذكر بلد آخر هنالك يتأجيل وانما ذكر البلد لاشتراط مكان لا يغيث له كنه غير مفيد في الامور فله فلو حتى لو كان التين شاة مؤية يعتبر وبيع . اشترى حطة على أنها كرم فوجدها تنقص فقيرا فبطل العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو

(١٩ - الفتاوى العامة) عن اندعى عليه اذا أنكر الحق المدعى عليه وأقام المدعى بينة وأقام المدعى عليه بينة على انفراد المدعى أن شهودا فسخة هل تقبل بينة بطل وتبطل الشهادة عليه أم لا (اجاب) تقبل بينة بطل وتبطل الشهادة عليه (سئل) عن رب الدين اذا شهد بدينه بينه على آخر بعينه هل تقبل شهادته أم لا (اجاب) لا تقبل (سئل) عن اشهاد اشد عندما كمل على

(١) قوة وفيه فصول لم يترجم فصل الا فصول الاول كتبه محمده

خصمه بشئ وثقه الحاكِم فبات بعد الادا قبل الحكم هل الحاكم يحكم على الخصم بشهادته أم لا (أجاب) نعم لهما حكم الحاكم على الخصم بشهادته حيث ثبتت المحكوم به عند الحاكم على الخصم ولا يمنع من ذلك دعوى الشاهد قبل الحكم (سئل) عن الشاهد إذا رجاها عن الشهادة عند القاضي بعد ثبوت الحكم هل يبطل القضاء بذلك أم لا وهل علمها ضمان المال التي شهدها (أجاب) لا يبطل القضاء وعليها ضمان المال الذي شهدها سواء قبضه (١٤٦) المقتضى له أو لم يقبضه صريحه في الخلاصة (سئل) إذا ادعى المشهود عليه

الصحیح ذكره خمس الأثمة الحلول في لاه فسد العقد في البعض لاه الفوات ففسد في الكل لوجود القصد حازر للعقد وهذا أصل مطرد في جنس هذه المسائل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (د) لو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع كل ذراع يدرهم فوجده تسعة ونصفاً أخذه تسعة دراهم شاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المختار لأن الذرع وصف وأعمالاً أصلاً بالشرط وما زاد على التسعة لم وجده الشرط وهو مقابلة الدرهم بل لعدم لاه مقابل بالذراع وليس كذلك . لو اشترى ثوباً وقبضه على أن حشوها فظن فأخذ حشوها وصف جاز البيع هو المختار لأن الحشو تبعية فتغيره لا يبطل البيع ورجوع بالتقصان تعذر الرد . اشترى ثوباً على أن فيه عشرين ثوباً فأذا هو أحد وعشرون ثوباً بوعاها بالبيع عزل المشتري ثوباً من ذلك واستعمل البقية لاه ملكها وهذا استحسان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظراً له

(وعنه) باع جارية فطرقا على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن القبيصة أبي جعفر أنه جاز لأن هذه بمنزلة الصناعة يقال بالقارسية (من دأبى را) فصار كالأشترى عبداً على أنه كاتب أو خيـاز و غة يجوز كذاهما وهو الصحيح وعليه الفتوى (ح) لو اشترى ثوباً أو شاة على أنها حلوب أو لبون يعني (شترناك وبساربر) ذكر الحسن رحمه الله تعالى في المجرى أنه يجوز وكذا في (ط) وبه أخذ القبيصة أبو الليث والشيخ الإمام السرخسي بخلاف ما لو قال أنها تحلب كذا وذكر الكرخي أن البيع فاسد به كان يقبض الشيخ الإمام الاستاذ تظهير الدين المرغيناني لانه لا يفسد كفته (ع) اشترى جارية على أنها مغيبة فالبيع جاز ولا رد لها سواء كانت مغيبة أو لم تكن لان هذا عيب يرأ منه البائع (د) اشترى جارية على أنها تقف كذا كذا صواباً فاذها لا تقف جاز ولا خياره قالوا وهذا اذا كان كرهه الصفة على وجه التبرع عن العيب وفي الفتاوى أن البيع بهذا الشرط فاسد في قول أبي حنيفة واحسبى الراويين عن محمد رحمه الله تعالى والمأخوذة هو الاول قالوا وعلى هذا بيع الكلب النطاح والذئب المقاتل اذا كان شرط ذلك على وجه التبرع عنه يجوز أيضاً (س) باع كرماً ومعه مسجد قديم وقد أطلق البيع فان كان عامداً فسد البيع فباعه اده لان المسجد ليس بمحل البيع جماعاً فان كان عساقداً فربعدى الى ما عداه ثم عندنا المختار من قول أبي حنيفة في مسئلة الاغنام انه لو علم عدد الاغنام في المجلس أو بعده كان كلوا كان معلوماً عند العقد وقال خمس الاثمة السرخسي الاصح عنه انه على قوله لو علم عدد الاغنام ونحوها في المجلس أو بعده لا ينسب العقد جاز (ث) رجل اشترى العقب كل وقر بكذا والورق عندهم معروف ان كان عندهم من جنس واحد يجب أن يجوز في وفرو واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي بيع الصبرة كل قبض يدرهم وان كان العنب أجناساً مختلفة لا يجوز البيع أصلاً عند أبي حنيفة

ورجوع الشاهد من بعد الحكم عليه بالقبض بشهادتها أو أنكر الرجوع أو أراد أن يقيم عليها بينة بذلك أو يحلفه ما عليه هل تقبل بينته وعلمها العين (أجاب) لا تقبل بينته عليها الرجوع ولا عين عليها ان طلب بينهما (سئل) عن الشاهد اذا رجع عن الشهادة في غير مجلس انقضى هل يصح رجوعه أم لا (أجاب) لا يصح رجوعه (سئل) عن رجل دفع لاشترى لاه أن لا يشهد عليه هل له أن يرجع عليه بعد دفعه وهل للشاهد أن يشهد عليه في تلك الحادثة وغيرها (أجاب) نعم أن يرجع عليه بعد دفعه على الوجه المذكور ولا تقبل شهادة الشاهد عليه في تلك الحادثة ولا غيرها ولا على غيره لتوبة (سئل) عن الرجل اذا أطلق زوجته ما ثأنا فشهد بها بحق هل تقبل شهادتها لها أم لا (أجاب) نعم تقبل (قال) شيخنا المرتب لهذه الفتوى المصريح في القبيصة عدم قبول شهادتها ما لم يلعنته ولو لم يلعن وعرض عيـزته بعد ان علم بعلامة الشيخ شهد بئنت امرأته ولطفته تقبل منه وهذا بعد نقضه العدة ثم علم بعلامة الشيخ فلهما فلا ناو في العدة لا تجوز شهادتها لها ولا شهادتها له تنهى

فصل في أقربه شيخاً على ما اذا قبضت عندهما ويل عليه ما تنقذ من افتائه بعدم القبول لعندته من بائن (سئل) رحمه عن شاهدين شهد بحق عبد وقضى ثم رجع عن شهادتهما هل يضمنان قيمته (أجاب) يضمنان قيمته (سئل) عن الشاهدين اذا شهدا بدين أو عين واختلف في زمان هل تقبل شهادتهما (أجاب) تقبل شهادتهما (سئل) عن الأمير اذا جعل الشاهدين جماعة هل يجوز الشهادة على شهادتهما كافي بدين من يحكم بها (أجاب) يجوز الشهادة على شهادتهما اذا كان في البطلين يحكم بموجبها

(سئل) عن الشهادة على الشهادة ما ضفتها وهل تكفي شهادة واحد على شهادة واحد أم لا (أجاب) صفة الشهادة على الشهادة أن يقول شاهد الفرع أشهد على شهادة فلان أنه شهد على فلان بن فلان بكذا أو على إقراره وقال في شهادتي هذا فلا يكون يكتفي بشهادة واحد على شهادة واحد ولا بد من شهادة اثنين على واحد واثنين على اثنين (سئل) عن شهود التركة إذا رجعوا عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أم لا (أجاب) نعم يضمنون (سئل) عن شاهدين (١٤٧) شهدا بقى عبد وحكم القاضي بعقته

بوجوب شهادتهما ثم رجع أحدهما هل عليه ضمان في ذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن نصف قيمة العبد (سئل) عن تفسير العدل مأهو (أجاب) هو من قلب حسنة على سبأه ولا يكون صاحب كرامة ولا يصح على صغيرة (سئل) عن ادى على آخر دين وأثبت عليه يمينه فأقام المدعى عليه يمينه بأن الشهود قالوا ليس لنا علم بشهادته هل تقبل ويتمتع على المدعى عليه الدفع بموجب ذلك أم لا (أجاب) لا تقبل وإنزاع المدعى عليه بدفع ما ثبت عليه لدى (سئل) عن شهد عند الحاكم بثبوت الحكم ففرض الشهود أمر كرض أو غيره يمنعهم الحضور إلى الحاكم انتهى يريد صاحب الاستدعاء وصله به هل يجوز الشهادة على شهادتهم ويقبلها الحاكم ومضى حكم الأول أو لا (أجاب) نعم يجوز الشهادة على شهادة من شهد

رحم الله تعالى وعندهما يجوز إذا كان جنسا واحدا في كل الغنبي كل ورق مما قال وكذا إذا كان الجنس مختلفا هكذا أورد المصدر الشهيد والعقبه أو اللبس جعل الجواب فيما إذا كان الغنبي من جنس متقاربان كان من أحسن مختلفات مختلفا وأخذ الفقيه بقوله التيسير الأمر على المسلمين وعليه الفتوى (ج) رجل اشترى بارية على أنها ذات لبن اختلف الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمهما الله تعالى قال الشيخ الشراء فاسد ذكره في فتاويه وقال الشيخ الفقيه الشراء بائرا لأن هذا بمنزلة الصناعة . في الفتاوى إذا باع نصيبه من هذه الدار ولبيته اختلفت الروايات فيمجدد والمختلوما ذكره محمد في آخر شفعة الأصل على أن قوله يجوز إذا كان الساع والمشتري يعلنان نصب البايع كم هو وإن كان لا يعلنان لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وإن كان لا يعلنان نصب البايع كذا ذكره الشيخ الإمام أحمد الطواويس في شرحه وكذا قال يفت كل حق هو في هذه الدار ولم يعرف كم هو فالجواب المختار فيه أيضا ما ذكره في يوسف رحمه الله تعالى . ولو قال بعتك عبدان وله عبد واحد فإن قال في مكان كذا جازوا لم يقبل اختلف المشايخ فيه شمس الأئمة الخوافي وعامة منهم على أنه لا يجوز وهو الصحيح (في رؤية البعض كروية الكل) رؤية الحاضر والناسفة والغيب لا تكتفي هو الصحيح . العدييات المتقاربة كالجزو والبض والمكيل والموزون إذا كان الكل في وعاء واحد يكتفي رؤية البعض وإن كان في وعاءين فرأى ما في أحدهما ورضي به ثم رأى الآخر وهو مثله أو فوقيه فلا خيار له وقد زعم الصنفان كان دونه فهو على خياره هو الصحيح (في الاختلاف في الرؤية) الرسول في القبض رؤيته ليست كروية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق والوكيل بالشراء رؤيته كروية الموكل بالاتفاق بخلاف الرسول بالشراء فإن رؤيته لا تكون كروية المرسل ولا يبطل خياره بالاتفاق

(في بيان حكم خيار الشرط وسقطه)

على الحاكم ويقبلها الحاكم الآخر ومضى حكم الحاكم الأول (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة قبل احكامهما هل يصح رجوعه وهل عليه تعزير أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه وإنزاعه تعزير (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة قبل احكامهما هل يصح رجوعه وهل عليه تعزير أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه وإنزاعه تعزير (سئل) عن الشاهد إذا رجع عن الشهادة قبل احكامهما هل يصح رجوعه وهل عليه تعزير أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه وإنزاعه تعزير

إذا كان الخيار البايع يسقط بآبانه صريحا وإن لم يكن المشتري حاضرا ولو أطلق فيه فهو على خياره هو الصحيح نص عليه في المأذون وإن سكر من الخمر أو البسج في اللذة الصحيح أنه على خياره ولو هو ولم يسل لا يكون فصحا وإذا أجر ولم يسل ذكره في بعض الروايات أنه يكون فصحا وهو اختيار أكثر المشايخ . قص حوافر التباية وجرعه نفس رضى بلا خلاف . اشترى رضى ما فضمن به العرف مقدار طعمها لا يبطل خياره . ونذر على يوم ويلا تسعة خبره وهو المختار . اشترى كتابا بالخيار ثم انشغف نفسه وغيره لا يبطل خياره . قد نحب وقس يبطل بالاتساع دون الدراسة فله وجه قالوا به تأخذ . ونفسر في التفسير بثبوت كس

تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته ما ذهب وتظهر رؤيته (سئل) إذا شهد شاهدان ففهر أنهما كذا زورا فبطل على من زكاهما ضمان أم تعزير (أجاب) لا ضمان ولا تعزير على من زكاه (سئل) عن تبيين شهادتي ذي أنه أسلم وهو يتكفل قبل شهادتهما عليه شئ ويحكم به إسلامه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهما عليه شئ ولا يحكم بإسلامه بشهادتهما (سئل) عن الشاهد إذا قال لا تشهدني على فلان وإن شهدت عليه تكن باطلا لشهادته عليه بعد ذلك هل

تقبل شهادته (أجاب) نعم تقبل شهادته عليه إذا كان عدلاً (سئل) عن شاهد من شهد على رجل وقضى شرعي وثبت عند الحاكم
وسكبه ثم رجعا عن الشهادة هل يضمنان قيمة الموقوف للشهود عليه ويطلق الوفاء أم لا (أجاب) نعم يضمنان قيمة الموقوف يوم حكمه
ولا يطلق الوفاء ويحرم عليه من عينه النظارة (سئل) عن الشهود إذا شهدوا بيسار المدين هل يشترط تعيين المال أم لا (أجاب)
لا يشترط تعيين المال ويكتفى ذكرهم (١٤٨) بأه غنى قادر على وفاء الدين

(كتاب الدعوى)

(سئل) عن شخص ادعى على
آخر دين فأنكره فأقام عليه
بينة وثبت عند الحاكم فادعى
الرفع له وأقام بينة بذلك فهل
تسمع بینه بعد أنكاره وسيبرأ
أم لا (أجاب) نعم تسمع بينه
بالرفع وإذا ثبت برباً (سئل)
عن شخص ادعى على آخر حصة
عندما حكم شرعي وأقام شاهداً
واحداً ولم يكن عنده أحواف اختار
أن يدفع الطلب وينهب إلى
قاض آخر يرى الشاهد والبين
هل له ذلك أم لا (أجاب) له ذلك
ما لم يسأل الحاكم الحكم (سئل)
عن رجل له على امرأة حق طلب
من زوجها أن يحضرها عند
الحاكم لمدى عليها فامتنع من
ذلك فهل يلزمه إحضارها أم لا
(أجاب) لا يلزمه إحضارها ما
يكن لها ضمانا (سئل) عن رجل
ادعى على آخر حصة شرعية فأنكره
فوجب عليه البين هل له أن يحلفه
بعد ذلك أم لا (أجاب) نعم له
ذلك لأن البين لا تسقط بالتأخير
(سئل) عن رجل ادعى على آخر
دين فأنكره فقال للمدعي القاضى
حلفه وإن تكررت عليه بينة أقبحها
بعد البين حلفه في بيعة تشهد
عليه فهل القاضى أن يقضيها

بشهوة ونظرها إلى فرج المشتري بشهوة وسهاو يتقبلها إياه بشهوة وقد علم المشتري به
ويمكنه أن يفعل ففعلت فهو مسقط بالإجماع . والمعتبر في ذلك إقرار المشتري بأنما فعلت بشهوة
والله سبحانه أعلم

(الباب الثالث في العيوب والخصومات)

من الفتاوى لو اشترى مارية فوجدها قد ولت عند البائع أو عند بائع البائع ولم يكن يجب
الولاية نقصان ظاهر تدعى رواية المضاربة لأن الولادة عيب لا لحالة حصول التكسر ونقص ذلك
بها والفتوى على هذه الرواية . وجد بالطعام المشتري عيباً فعرض نصفه على البيع يلزمه
التصفية لو أن رد الباقي عند محمد كالأوباع التصفيع اعتباراً لغيره بصفحة البيع والفتوى على
قوله . لو اشترى عبدان أو ثوبين فقبضهما ثم باع أحدهما ثم وجد بهما عيباً وباتى عيباً رد ما بقي
ولا يرجع بنقصان ما باع بالأجماع (د) لو اشترى دقيقاً فقبضه ثم عثر أن الدقيق مرزوق
ما بقي بحصته من الثمن ف يرجع بنقصان العيب بحصته ما استهلك وهو المختار للفتوى . اشترى
سناناً ثياباً كلفه ثم أقر البائع وقوع القمار فيه يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كافي
الطعام إذا علم العيب بعدما كلفه فله يرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى . لو لبس الحبة
المشتراة حتى نقضها ثم وجد فيها قرينة يرجع بنقصان العيب لتعذر الرد عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب في هذه الوجوه والفتوى على قولهما . لو لبس ثياباً كل
أوباع فهو رضا ونع الرد لان البين جزمها واستيفاء جزئها دليل الرضا بالعيب ولو لبس ولم
ياكل ولم يبع الصحيح أنه رضا (س) اشترى ردونا وخصاه بعد القبض وذلك لا ينقصه ثم وجد
به عيباً ربه لأنه لم يبعه وكان أستاذاً الشيخ الامام طهري الدين المرتضى فيبقى بخلافه (ي)
اشترى غلاماً وكان ركبته يوم فقال البائع أنه حديث أصابه ضرر فتورم وليس يقدم أو زاد وقال
أن كان قديماً فعلى ذلك فاشترى على ذلك ثم ظهر أنه قديم فلا رد له لأنه رأى العيب ورضيه وكل
عيب قد مر حديث في أوله غايه ما في الباب أن البائع غرر لكان لا يعتبه بصلو راضياً وهذا المسألة
بما تضمنها البلوى قس على هذا فتدقق في هذا بخارى . باع فريساً أحدى رجله فرحمته هي
شبهة اختتام فقال البائع هي غير الختم واشترى المشتري على ذلك ثم ظهر أنه كان ختاماً فافتى
أستاذنا الشيخ الامام طهري الدين المرتضى أنه لا رد للمشتري وقاسه على مسئلة الورم اشترى
من ثلثه أفعدهما وأخلع على عيب به ثم رده الأرض البائع أفتى بذلك قاضى القضاة محمود الأوزجندى
رحمه الله تعالى . لو اشترى عشرين جزوات فوجد فيها خمسة حاوية قال بعضهم يجوز العقد
في الخمسة ذات العيب بنصف الثمن بالأجماع وقال بعضهم يفسد في الكل بالأجماع وقال بعضهم

بعد الجين ويحكم عليه بالحق أم لا (أجاب) نعم فإذى أن يقبل البينة بعد البين ويحكم على التريم فاسد
بدفع اخذاً ثبت عليه (سئل) عن شخص ادعى على آخر عاوج حد القذف فأنكره هل يحلف له لعدم البينة أم لا (أجاب)
لا يحلف (سئل) عن رجل له دين على ميت فأنهى على بعض الورثة وأثبتته وحلف هل يسأكم أن يحكم به وينفذ حكمه على
جميع الورثة (أجاب) نعم بنقد (سئل) عن رجل ادعى على آخر حصة فأنكره فوجب له حصة شهود وتعد حضورهم فهل يحلف أن هذا

السطور ما كتب عليه أم يحلف أنه ما يستحق عليه ما ادعى به (أجاب) يحلف على عدم استحقاق ما ادعى به عليه (سئل) عن ذي ادعى على آخر بين خبر معلوم بينهما وثبت عليه بينة أو يتصدق به على الحكم عليه لما كذبته وان امتنع بحسبه عليه أم لا (أجاب) نعم يحكم بما كذب عليه يدفعه وان امتنع من دفعه بحسبه عليه (سئل) عن رجل ادعى على رجل بحق وقال ان حلفت أنه لست على دفعته إلّا حلف فدفعت له هل أن يرجع عليه بما دفعه يقتضي حظه (١٤٩)

فأسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح في الحسنة ذات الب نصف الثمن وهو الأصح

(في الاختلاف بين البائع والمشتري) إذا ادعى المشتري عيبا ليرده لا تسمع دعواه وخصومته ما لم يثبت قيام العيب لئلا ثم ما يدعيه من العيب إما أن يكون ظاهرا قديما كالاصبع الزائفة ونحوها وقد نظر القاضي اليوم وأما أن كان حادثا لا يجتلب الحدوث من وقت البيع إلى هذه المدة عادة كآثر الجسدي ونحوه في الوجه من سمع الدعوى والخصومة والمشتري أن يرده إلا أن يدعي البائع سقوط حقه في الرد أو لا يراعى التصرف فيه بعد الطرح والقول قول المشتري أنكر ذلك عنه فحلف أو اطلب البائع منه باتفاق الروايات فإن نكل ثبت ما ادعاه البائع من رضاه أو رآه ونحو ذلك فلا يحلف بدون طلب في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلف وإن لم يطلب البائع والفتوى على ظاهر الرواية ثم كيف يحلف روى عن أبي يوسف أنه يحلف بالله ما علم العيب حين اشتراه ولا رضى به منذ علمه ولا عرضته على البيع والصحيح أنه يحلف ما سقط حقه في الرد في الوجه الذي يدعيه لانه لا دلالة وفي كيفية تحليف البائع أقوال بل والصحيح أنه يحلف بالله ما علمه قبل حقه الرديس بدعيه المشتري وعليه الفتوى . اشترى جارية قد ارتفع حوضها للأسبب الأمان كم ينتظر لو طمها قال الصدر الشهيد حسام الدين المختار أنه مقدرة شهرين وخمسة أيام . وكان الاستاذ يظهره الدين المرفعي أن يقول إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد كان له أن يأخذ بأحد ما رواه أصحابنا ويقضي بها وإن لم يكن يأخذ بأحد ما رواه هو وقول زرقة رحمه الله تعالى (س) باع عقارا وابنه حاضرا وامرأته أو بعض أخا به حاضرا مع العربة وتقاضا وتصرف المشتري فيه زمانا ثم إن ذلك الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند أنه لا تصح هذه الدعوى فيصير سكنه عند البيع كالافصاح بالاقراء يكون البيع ملكا للبائع قطعا لا طماع الفاسدة وسد الباب للتليس وأفتى مشايخ بخارى أنه تصح الدعوى ولم يجعل السكوت كالافصاح بكونه ملكا للبائع لكونه محتملا قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى ان كان المقتضى ينظر في المدي ويقضي مما هو الاحوط كان الاحسن وان لم يكن كذلك يبقى بقول مشايخنا . في الواقعات الصغيرة استأجر دابة إلى حمزة قد فاسد حقه عليه رجل ولم يصدق أنه استأجرها لذي أجره أنه أن يرجع على بائعه . ولو استحق المبيع من المشتري فأراد أن يرجع على بائعه فأنكر بائعه يعصمته فأقام المشتري إثباته بائعه وقضى القاضي للمشتري بالرجوع كان للبائع أن يرجع على بائعه وان أنكره هو البيع ولم يكن للمشتري بينة وحلف القاضي البائع فنكل وقضى عليه بشكوله ورد المبيع عليه فليس له أن يخصم بائعه المقتضى عليه بالنكول هكذا حكى الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى فتوى بعض مشايخنا

عابا أخذته من اخفق والمراة ولا يمنع من ذلك التصديق المد كور حيث ثبت أنها برأت الزوج المذكور من حقوق قبل موته (سئل) عن شخص ادعى على آخر بين فاعترف به وادعى دفعه فم تصدقه على ذلك فكر أنه بينة ثم قيل يجهل في حضوره أو يحضر بما بعد ذلك أم لا (أجاب) لا يجهل ويؤمر بدفعه لمن إلى سمعته وإذا ثبت المدف بعد ذلك رجوعه . دفعه (سئل) عن ادعى على آخر بأنه تسلم منه كذا كذا دينار من غير سبب التسليم فأنكر المدي عليه ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة أم لا وهل يجبر المدي

على بيان سبب التسليم ويزن الشهود ذلك (أجاب) نعم الدعوى محصنة ولا يجوز المدعى على بيان السبب وكذا الأسماء الشهود ذكره في شهادتهم ويقضى للمدعى بما ادعاه إذا ثبت (سئل) عن العبد إذا أقر بربقه قبل الإقرار هل تسمع دعواه أو تقبل بيته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بيته بذلك (سئل) عن رجل ادعى على آخر بأنه فذ فأنكره فالتبس عليه فاستعجل بوزنه الحد أم لا (أجاب) (١٥٠) لا يلزمه الحد بخصفى الشكول ولكن إن ثبت عليه القذف بطريقة الشرعي

وزنه الحد أو لا يلزمه ولا يحلف (سئل) عن الوارث إذا أقر أنه قبض من الوصي ما كان تحت يده من تركه مورثه ولم يبق له قبله حق من تركه مورثه ولا دعوى ولا طلب ولا قسطل ولا كسبر ثم وجد في يد الوصي شيئاً فادعى أنه من تركه مورثه وأقام بيته فهل تسمع دعواه وتقبل بيته وإذا ثبت قضى له به أم غنم من ذلك الإقرار المذكور (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بيته وإذا ثبت قضى له به (سئل) من ادعى على آخر حق فلم يجب به جواب كلف أو اقتصر على السكوت هل الحاكم أن يجبره على رد الجسواب ولو لم يجسب أم لا (أجاب) نعم يجبره بالجسب ليجيب عما ادعى عليه به (سئل) عن شخصين صدر بينهما إرغام مطلق من سائر الحقوق ثم ادعى أحدهما على الآخر بحق له عليه صدر بعد الإرغام أنكره وقال كان قبل الإرغام وقد سقط به فهل يقبل منه ذلك أم يقبل قول المدعى (أجاب) القول قول المنكر مع يمنة حيث لا يثبت تشهد للمدعى بالحق بعد الإبراء (سئل) عن المدعى إذا قال للمدعى عليه بعد ما أنكر دعواه أحلف وأنت بريء

(الباب الرابع في السلم فصوله وأنواعه)

لا يجوز السلم إلا موزجلاً والجل أنه ثلاثة أيام وقيل زيادة على مجلس العقد ولو ساعة وعند محمد أن تأشهر وعليه الفتوى . في الفتاوى السلم في لحم الحيوان وزناً إذا نذر بشرائطه يجوز وهو المختار لحاجة الناس إليه وقول من قال به لا يوقف على حد الوصف وطوله وعرضه غير مأخوذ به لكن يحتاج عند القبض ليقبض من الجنس الذي هي تحرز عن الاستبدال بالسلم فيه . أسلم فلوس في صفر أو سفيافى حديث لا يجوز لأنه وجد أحد وصني على الرافى النقد وهو الجائنة وإذا أسلم الدراهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في التمنين بخلاف ما إذا أسلم الدراهم في الزعفران فإنه يجوز لأنه وجد الوزن في ثمن وثمن لا في ثمنين وثمنين . ادعى رب السلم الأجل وأسكر السلم إليه فالقول قول رب السلم بالاتفاق . لو أسلم في ثمن ليس له ثمنه كمن من الزعفران ونحوه صم من غير بيان مكان التسليم وتعين مكان العقد . باع داراً وعبد ابكر حنطة ديناً لابن من مكان التسليم عنده وعندهما لا يشترط وقال بعضهم لا يشترط التسليم هنا بل لا جاع لأن التسليم واجب في الحال فتعين مكان العقد مكان وجوب التسليم . لا يشترط في الكرياس ذكر الوزن لأنه لا يختلف بالوزن وفي الحرير يختلف المشايخ . والصحيح أنه يشترط ذكره شمس الأئمة السرخسي واختاره الصدوق الشهيد حسان الدين لأنه يختلف بالوزن (د) أسلم في كدم سكو وقال تبك أو قال سره يجوز وهذا هو الصحيح والمأخوذة لأنه يراد به هذه

من ذلك خلف ثم أتى بيته هل تقبل ويقضى عليه بالحق أم يبرأ منه (أجاب) نعم تقبل البيته بعد الاتفاق وإذا ثبت يقضى عليه بالحق (سئل) عن المرأة أخذت من مالي (أجاب) هي التي لم يكن لها عاقبة بالشرع إلى السوق ولم يتقدم لها بمخاصمة بيني وبينها كـ (سئل) عن المدعى عليه إذا أقام بيته على إقرار من شهد عليه أنه لم يحضر المجلس الذي كان فيه إقرار المدعى عليه بطبق المدعى بما أوجب المجلس الذي شهد فيه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن المرأة إذا كان لها عاقبة بالشرع إلى حاجتها

الانفاذ

نعم تقبل البيته بعد

الحلف وإذا ثبت يقضى عليه بالحق (سئل) عن المرأة أخذت من مالي (أجاب) هي التي لم يكن لها عاقبة بالشرع إلى السوق ولم يتقدم لها بمخاصمة بيني وبينها كـ (سئل) عن المدعى عليه إذا أقام بيته على إقرار من شهد عليه أنه لم يحضر المجلس الذي كان فيه إقرار المدعى عليه بطبق المدعى بما أوجب المجلس الذي شهد فيه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن المرأة إذا كان لها عاقبة بالشرع إلى حاجتها

في الليل أوفى التهازل تكون مخنّدة أم لا (أجاب) لا تكون مخنّدة (سئل) عن أنبي على آخر حتى وثبت عليه وسجن فأطلقه الصانع بلا أمر الحاكم برب الدين هل لرب الدين أن يطلبه بأحضاره أم لا (أجاب) نعم لرب الدين أن يطلب الصانع بأحضاره (سئل) عن منعه على أخذ من قضاة المديون وتزله على آخر أو أدب الدين أن يطلب مديون مدونه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن فقراءه على غنى ما ثم عندما كم حتى وجوب الزكاة في ماله (١٥١) وطلب منه الزكاة هل تسع دعواه بذلك

والحكم الحاكم بدفع الزكاة أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواه عليه ذلك
ولا تحكم الحاكم عليه بالدفع الذي
المذكور (سئل) عن رجل في
يعدار ادعاها آخر فأنكر الذي
عليه ثم اطماع على أن يسكنها
الذي عليه مندوب بعضها بعد ذلك
لذي هل يجوز ذلك أم لا (أجاب)
نعم يجوز (سئل) عن
أدى عبد الله بد آخرته ملكه ولم
يصدقه المدي هل يقيم المدي
شاهدين شهده أحدهما أم ملكه
وشهد الآخر أنه كان ملكه هل
تقبل هذه الشهادة أم لا (أجاب)
نعم تقبل (سئل) عن رجل أدى
أرضاً لها وقف عليه هل تسمع دعواه
بنك أم لا (أجاب) لا تسمع
الدعوى إلا من التسوية على الوقف
(سئل) عن عليه دين لا حرفاً أدى
عليه عند الحاكم أنه أوفاه وطلب
الأرض من هذا التبر والله سبحانه أعلم

(الباب الخامس في الاستبراء واليوع المكروهة)

من الفتاوى قالوا من لا يرى الاستبراء فهو عاص وكذا الذي يرى ولم يعمل به . ارفع حجبها
لا يابس بل لعله فكم يستبرأ منه أو يأكل بل مختلفة عن أصحابنا عرفت قالوا واختار أنه يتركها
حتى يمتين أو ما غير حامل وهو قول أبي حنيفة وفسر هالو يوسف ثلاثة أشهر وهو تفسير
ما قال أبو حنيفة فهذا هو ما هو المختار . اشتراه وهي ذات زوج ولا يسلطهم فطلقه الزوج
قبل قبض المشتري ذكر في كتاب الحبل أنه لا استبراء عليه اعتباراً بوقت الشراء وهي مشغولة
بمخاضه وهو الزوج ثلاثاً أخلة فلا يمكن التمكن من الوطئ إلا بالتشريع في هذه الحالة وقروا .

الوجه الموجب للرجم والافلا (سئل) عن رجل ادعى ديناً على ميت ويخاف شياً وأدى به على وارثه لاجل الجانبة هل ينقل دعوته ويسته (أجاب) نعم تقبل دعواه ويسته (سئل) عن رجل له على آخر دين لمدة معلومة فقال لرب الدين تركت للاحل هل يصير المال للاحل بذن أم لا (أجاب) نعم يصير للاحل بذن (سئل) عن مان وخلف تركه عليه دين مستغفره الميركة فقسم بين الورثة فصار الدين ينظر دينه فوجدوا احداهن الورثة هل له الطلب على كمال دينه أم على اخذ من اتركه

(أجاب) أنه إن باعته جميع ما أخذ من التركة (سئل) عن الوارث إذا ادعى ديناً على مورثه بعد قبض التركة هل تسمع دعواه وتقبل بيته أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بيته وإذا ثبت نفقته (سئل) عن الوارث إذا أقر أنه قبض جميع ما على الناس من ديون والده ثم ادعى على رجل ديناً هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه عليه ولا يمنع الإقرار بالذات كور (سئل) عن قال لديون من تقاتت (١٥٢) يرى من حق الذي على غلات هل يبرأ (أجاب) نعم يبرأ

(سئل) عن يده دابة ادعى آخر عليه بها أن يملكه وتحت عنده وأثبت ذلك عند الحاكم وقضى له بها ثم إن المدعي عليه أقام بيته أنها ملكه وتحت عنده هل تسمع بيته وقضى له بها ويطل القضاء الأول (أجاب) نعم تسمع بيته ويقضى له بها ويطل القضاء الأول (سئل) عن ادعى على آخر دين فآقره وادعى أنه مؤجل عليه ولم يصدقه المدعي هل يقبل قوته في الأجل أم القبول قول المدعي في علمه (أجاب) القول قول المدعي بينه في علمه لا يثبت (سئل) عن مات وله دين على أقوام وليس له وارث معلوم فأخذ المتكلم على بيت المال الديون من الأقوام ثم ظهر له وارث يستحق ذلك هل له الطلب على انصرام أم على القاض السد كور (أجاب) له الطلب على الغرام لدفوعهم بغير حق (سئل) عن يده أرض بها أشجار فأدعى خارج أن الأرض له وأنه غرس ما هو من الأشجار أو أم على صاحب البديته ذلك هل يقضى بذلك لقارح أم لصاحب البدي (أجاب) يقضى بذلك لقارح (سئل) عن شخصين كان بينهما معاملة وانفصلتا وصدر بينهما إبراء مطلق بعدم الاستحقاق

ثم بعد مصادي أحدهما على الآخر بغير ذكر شيء إلا إبراء بمقتضى أنه كان ناسياً ولم يترك ذكر حالة الإبراء خلاف هل تسمع دعواه بذلك بعد الإبراء المطلق ويخلف على التمسك بالاستحقة أم لا أو نعم من ذلك الإبراء المذكور (أجاب) لا تسمع دعواه لأن الإبراء المذكور مانع لطلب فيما تقدم (سئل) عن رجل على آخر دين مكتوب بحكمة وأشهد بدين على مدونه شهود للحكمة أنه لا يدفع له دينه لا بحكمة أو غيرهما من أهل كبر الشهادة شهوداً ومضى ادعى دفع ذلك أو شيء منه في غير الحكمة وأقام

الاصل يجب اعتباراً لوقت القبض وهو الصحيح المختار فإن طلقها الزوج بعد قبض المشتري ولم يكن دخل بها فلا استبراء على المشتري . لو أراد أن يبيع أمة وكان يطؤها بسحب أن يستبرئها ثم يبعها وكذا إن أراد أن يزوجهما قالوا والصحيح أنه هنا يجب وإليه مال شخص الأئمة السرخسي والفرق أن تعجب على المشتري الاستبراء فحصل المقصود وهو التعرف أما في النكاح لا يجب فست الحيلة أن يجابه على البائع . لو باعها وخياره ثم نفق البيع فلا استبراء عليه بالإجماع وإن كان المشتري فرد بها بعد القبض فكذلك أعنده خلافاً لهما . لو اشترى أحد الشرركين نصيباً من الأمة المشتركة فطه الاستبراء (نوع إسقاطه) (د) لو اشترى أمة فاحتال لإسقاط الاستبراء فإن كان البائع وطئها ثم باعها قبل أن تحيض للمشتري أن يحتال لقوته عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأ أو واحدة طهر واحد وإن حاضت عندهم وطهرت ولم يفر بها في ذلك الطهر حل للمشتري ذلك لتعادهم فقلنا ثم الحيلة أن يزوجها قبل التراد أن لم يكن تحت حرة ثم يشتريها فيطل النكاح وحل له وطؤها وإن كانت تحت حرة فزوجها غيره ثم يشتريها أو يقبضها ثم يطلقها الزوج . يشتريها أولاً ثم تزوجه من رجل قبل القبض ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج

(في السبع المكرهه) فالواضع المكعب المفضض الرجال بكرة . من يبيع ويشترى على الطريق ولم يضر فعوده الناس لسعة الطريق لا بأس به وإن أضر بهم فالتخاتر له لا يشترى منه لأنه إذا لم يجد مشترياً لا يقعد فكان الشراء مناعة على المعصية . لو بين عيب سلعته وباعها قال بعضهم بصر فاسقام بدود الشهادة ولا تأخذه

(في الاحتكار) إذا اشترى في بلد مو احتكر فيه ونفق يضر بأهل المصروف ومكره وداخل تحت الحديث وإذا اشترى من مكان قريب من المصروف لطلعه إلى المصروف وحبه ونفق يضر بأهله فهو مكره أيضاً لأنه إذا كان قريباً من المصروف فكفائته وقد تعلق بمحق أهله وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى في غير المصروف وجه إليه فلا بأس به وإن كان المكان قريباً والمختار قول محمد رحمه الله تعالى

(الباب السادس في الاستقراض)

الخلاف في استقراض الخبز معروف عن الحسن وعن أبي يوسف يجوز وزنا تعامل الناس فيه قال هو المعروف من قوله وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز زعدياً لأن العادة حوت به عداً قال محمد الوزني في قرنه دافعوا العدد أحب إلى قالوا وماله في القليل لأنه سلف في بلا

ثم بعد مصادي أحدهما على الآخر بغير ذكر شيء إلا إبراء بمقتضى أنه كان ناسياً ولم يترك ذكر حالة الإبراء خلاف هل تسمع دعواه بذلك بعد الإبراء المطلق ويخلف على التمسك بالاستحقة أم لا أو نعم من ذلك الإبراء المذكور (أجاب) لا تسمع دعواه لأن الإبراء المذكور مانع لطلب فيما تقدم (سئل) عن شخصين كان بينهما معاملة وانفصلتا وصدر بينهما إبراء مطلق بعدم الاستحقاق

شهودا من غير شهودها يكون لا يملكه بما يشهدون به من الدفع هل اذا ادعى دفع شيء من الدين أو كله وأقام بيته بذلك من غير شهود
 المحكمة تقبل شهادتهم أم لا تقبل ويمنع من ذلك الأشهاد المذكور (أجاب) نعم تقبل اذا كانوا عدولا ولا تمنع من ذلك الأشهاد
 المذكور (سئل) عن باع شيئا بمحضرة آخر فعدله ادخل نفسه هل تسمع دعواه وتقبل بيته (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بيته
 العدول (سئل) عن رجل فقهه عبد فوجده عند آخر فادعى عليه وأقام (١٥٣) يتنبحر بيه في ملكه موز كبت البيعة وأدعى

المدعى عليه أنه اشتراه من شخص
 بمحضرة المدعى وأعدله فيه بعدم
 الدافع والمطعن فصدقه على ملكه
 وأحضر بيته بذلك وشهدوا على
 المدعى بذلك في تاريخ معين فذكر
 المدعى أنه لم يكن حاضرا بالبلد في
 التاريخ المذكور وإنما كان ببلاد

السودان وله بيته بذلك فهل تقدم
 بيته أو بيته الأعدار عليه كذا ذكر
 (أجاب) نعم تقدم بيته الأعدار
 المذكور لا يثبت لبيته بيته في

وبيته الأعدار بيته اثبات فتقدم
 بيته الأثبت على بيته التي (سئل)
 عن ادعى على آخر متاعا أنه ملكه

منسوبة وأنه واضع يده عليه بغير
 حق فأجاب المدعى عليه أنه ملكه
 وله فيه شتان وأقام كل منهما

البيعة فأى البيعتين تقدم (أجاب)
 تقدم بيته واضع اليد (سئل) عن
 اشترى أسيرا مسلما من انكفار

بدار الحرب بغير أمره وطأه بما
 دفعه من الثمن غنمه كما كسر شرا
 هو يلزمه أن يبعه ذلك (أجاب)

لا يلزمه أن يبعه ذلك لأنه متطوع
 (سئل) عن رجل ادعى على آخر
 عندهما كهم خفي أنه اشترى منه هو

ورجل آخر عاب عبد الله وشي
 وطأه بمحضرة من الثمن فأنكر
 اشتراقه فأدعى عليه وعلى الغائب

خلاف والفتوى على قول محمد هذا لا على قوله الآخر أم يجوز وزاوعدا لكن في القليل
 وفي الكثير الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وزاوعدا ذكر في الأصل
 اذا استقرض المدين وزا لا رد موزا ولكن يصطلمان على القيمة كالأستقرض الحنطة وزا
 عن أبي يوسف في رواية يجوز استقرض موزا استصفا اذا أعاروا الناس ذلك وعليه الفتوى
 في التهذيب الاعتبار في الكيل والوزن في المنصوصات النص وان ترك الناس المعاملة حتى
 لو باع مائة من حنطة بمائة من قيسل لا يجوز له بحجارة وقيل يجوز وعليه الفتوى لصحوم
 الولوى

(فوع فيما يكره ويحرم) باع من رجل متاعا يساوى عشرين باربعين ثم عرض مائة حتى
 صار له عليه مائة وحصل الاستقرض عما يؤخذ كراخصا أنه يجوز وبه قال محمد بن سلمة
 الجني وكان يفعل ذلك ببلده وكثير من الشايخ كرهوا ذلك لأنه قرض جر منفعة ومنهم من
 قال لا كان في مجلس واحد يكره لان اتحاد المجلس كالشرط في انعقد وان كان في مجلسين
 لا يكره وكان شمس الأئمة الحلواني يسقط بقوله ان تصلى فيما فعله محمد بن سلمة وكان يقول
 ليس هذا قرضا جر منفعة بل هو بيع جر منفعة . عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر عرض
 المتاع على أن أعير له أرضا زرعها مادامت الدراهم عندي ففعل القرض بكره ولا يلزمه أن
 يتصدق بشيء منه

(فوع في استقراض الفلوس) من استقرض فلوسا فسدت فصار له أن يتفق أو غلث ورخصت
 وان رخصت فعليه مثل ما قبض ولا ينظر الى الفلاء والرخص كن استقرض الحنطة فارتفع
 سعرها وغلا ورخص واقضه فان كسبت بحيث لا تتفق فعند أبي حنيفة رد عنها ان كانت فاقعة
 لانها أعدل من قيمتها ومثلها بغير حرجة ان كانت هالكة وأما على قوله لها اختلفت الروايات
 والمذكور من قولهما في كذا الروايات وهو الصحيح أن عليه قيمته لا بغير سواء كانت فاقعة وهالكة
 لانها أعدل لكن على قول أبي يوسف فتهبها يوم الاستقراض وعلى قول محمد ومحمد كسبت آخر
 ذلك ولو بساعة وفي الفلوس المنصوبة أن كانت فاقعة رد عليه بلا خلاف وان اصطلم على شيء
 بدا بفسادها وانحدر والجواب في هذه العديديت في الفلوس بلا تفاوت أكثر مما نحن هنا
 يقول بمحموده أتقى الصذر الشهيد حسام الدين والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف وقالوا هذا في
 زماننا أو قري وأقرب الى الصواب لكل في الفتاوى

(فصل في المنقرضات)

لو دفع أرضه معاملة بالنصف على أن (١) القرض العامل فيها فخرس ثم باع صاحب الأرض أرضه

(٣٠ - اختاوى الغيابة) بيته الشراهم هل يقضى عليه وعلى الغائب بأشراءه حتى لو حضر لا يكلف له إقامة نيابة ثابتة أم لا
 يقضى الا على حاضر بمحضرة من الثمن وإذا حضر الغائب تعاد البيعة بمحضرة ويقضى عليه بمحضرة من الثمن أولا (أ -) يدفع
 على حاضر بمحضرة من الثمن وإذا حضر الغائب يقضى عليه بما عليه (سئل) عن ادعى عليه بحق فأنكره فثبت عليه بيته ثم ادعى

(١) قوله على أن القرض العامل فيها الخ كذا في الأصل وتقرر وجوبه معصية

الاراء فهل تقبل بينته ولو بعد الاستكثار أم لا (أجاب) نعم تقبل (سئل) عن شخص له دين على آخر فأتى قبل وفائه وخلف تركه وأولاداً فأصرز له وصى فأدى على الوصي بالدين وأنتهله يلزمه أن يقرب بينته تشهد به باقى ذنبه الى حين وفائه أم لا (أجاب) حسب أنت ذنبه على الميت لا يلزم مع التوثيق الا ان على عدم الاستغناء وعدم المسقط للدين عن ذمة الميت (سئل) عن شخص علق حصته فى فريز وهو واضح بدينه على فادى (١٥٤) آخر أن الفريز ملكه وأثبتها بالطريق الشرعى وحكم على واضع اليد

بتسليمه له هل يكون حكمه على واضع اليد حكماً على باقى الشركاء أو لا يكون الا قاصراً عليه ولا يسرى على الغائبين (أجاب) لا يسرى الحكم على الغائبين فى حصته ولو كان الحكم قاصراً على المحكوم عليه (سئل) عن رجل ادعى على آخر حتى فأنكره فأنتمس المدي عليه فقال له احلف أنت وأنا أدفع لك فهل اذا حلف المدي اسحق ما ادعى به أم لا (أجاب) لا يستحق ذلك بينته ولو رضى المدي عليه (سئل) عن ادعى على آخر دين فأنه ما به لا يستحق قبله سقايل هذا الجواب كاف فيه أم لا (أجاب) نعم هذا الجواب كاف (سئل) عن رجل ادعى على آخر حتى فأنكره فأقام عليه البينة فقيل أن بعضى القاضى عليه فوجه من المجلس واحتج أوسافر فهل للقاضى أن يحكم عليه فى غيبته عاينته عليه بالبينة أم لا (أجاب) ليس للقاضى أن يحكم عليه فى غيبته (سئل) عن عليه ديون لا تحرمها ما هو كفيل ومنها ما هو برهن فأدى أنه دفع من ذلك قدر الرب الدين وعنه من الدين الذى بالكفيل أو بالبرهن وقال رب الدين لأحسه الامن غير فهل يقبل

ونصيه من الأعراس بعلمضى المذموم ولو باع هذا المشتري من آخر فسد هذا البيع لانه باع ما اشتراه قبل القبض لانها مشغولة بتسليم العامل ويجب أن يكون هذا الجواب قول محمد رحمه الله تعالى كما عرف أمانى قولهما يصح وعليه الفتوى . أخذ الدال الدلالة ثم اسحق المبيع أو رد الباع بقضاء أو بغير قضاء لاستدراكه الدلالة وقال الصدر الشهيد حكام الدين به ألقى والذى ولو باع نصيبه بقيته أو باكثر ما يتفان الناس فيه أو بما لا يتفان لاجل زجراً دائماً ونقصان فى القيمة وذلك العاقد سراً قائل بالترشيد عنان من أعيان ماله مشاء المبيع بوجه بالاتفاق اذا كان طاعراً غافاً بوجه غير مكره بقيد أو حبس أو خوف ولو باع كرسالاً منسج بعلم بجزء بالاتفاق (١) ولو كان قال فى البيع فى باب الصبرة اشتريت منك هذه الصبرة عاتقك درهم كل فقيز منها بدرهم جزا بالاتفاق . بيع الخنزير باطل كبيع الخمر هكذا ألقى القاضى أبو على النسب . بيع السن الذى ماتت فيه الفأر وهو جامد فله يقور وتلقى الفأر ويجوز بيعه أو كله بالاتفاق . اذا اشترى بقر أو ابناً أو عدل فطن أو جراب هرورى كل اثنين منها بكذا فالبيع فاسد بالاتفاق من المختن جمعاً . اشترى شاة وقضه فلم ينفذ الثمن حتى باعه من باعه باقى مما اشترى لم يجر عندنا ولو باعه بدرهم أو دينار ثم اشتراه بثوب بقيته أقل من ثمنه يجوز بالاتفاق . ولو اشتراه بعد المأذون أو مكاتبه أو هو بنفسه فولده الصغير لم يجر بالاتفاق . ولو كان المبيع عند المشتري ثم اشترى باقى مما باع بعد نقد الثمن جاز بالاتفاق . ولو اشترى بالف نسيئة الي اثنين لم يجر بالاتفاق وان كان لغيره باع ولا يلزمه المشتري ولا يحب الشفعة بالاتفاق (ن) وصى الاب اذا باع مال الصغير من أحببى بعش بقيته أو باكثر أو باقى ما يتفان الناس فيه يجوز بالاتفاق . ولو باع باقى من قيمته ما لا يتفان فيه لم يجر بالاتفاق . ولو باع مال النديم الذى تحت يده من عبد نفسه المأذون عليه دين أو لادى عليه أو من مكاتب نفسه أو أم ولد أو من ابنه الصغير لم يجر بالاتفاق . ولو باع من نفسه باقى من قيمته ما يتفان فيه أو بما لا يتفان لم يجر بالاتفاق

(كتاب الشفعة)

(ن) الشفع اذا علم على المشتري لا تبطل شفعته هو المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم السلام قبل الكلام . وقال عليه الصلاة والسلام من كلم قبل أن يسلم فلا تحميوه (ي) الشفع اذا علم البيع وهو فى الطوع ففعله أو راعا أو ساذ كر عن محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعته واختار أنها تبطل لانه غير معذور بخلاف ما اذا كان فى الاربع قبل الظهور فأنه راعا لبعاله ما هى المستونة . دل على الفرق لانه لو طلب موائبة وترك طلب الاشهاد وافتتح الطوع تبطل شفعته . ووافتح الركتين بعد الظهور أو الاربع بعد الجملة لا تبطل . لو اشترى داراً فقال له الشفع قد سلمت شفعته فإذا هو قد اشتراها غيره فهو على شفعته لانه رضى به لانك (٢) ان طلب تسليم

قوله فى ذلك أم لا (أجاب) يقبل قول المدون فى التصيين اذا كان موافقاً لذلك المدين (سئل) عن رجل ادعى النصف

(١) قوله ولو كان قال الخ تد فى الأصل وقيل على الكلام محرم بغيره (٢) قوله لان طلب تسليم النصف الخ كذا فى الأصل وهى على لشيء سقط من قلم النسخ ويؤخذ من فتاوى قاضيان وغيره وذكرا ناطقى رحمه الله رجل اشترى داراً فى جنب الشفع فباع الشفع وقال سلمى نصفها بالشفعة فابى المشتري لا تبطل شفعته وهو الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقي اه كنيه معهما

على آخره حتى فالحب بعدم الاستحقاق وحلف بالتمس الذي وتوجه الى الحاكم ثم أقام عليه بيعة الحق فصدق عليه وادعى أنه قاصمه
به من دينه عليه فهل يلزمه تعزير على الحلف أم لا (أجاب) لا يلزمه تعزير على ذلك (سئل) عن المدين اذا وجب عليه المجلس
في الحقوق الشرعية هل يجنب منه مقدره (أجاب) التقدير موقوف على الرأي الامام لا اختلاف اُصول الناس فان حبسه مدة يراها سوال
عن حاله ان ظهر له فقرا أطلقه الى حال سبيله وان ظهر له غنا أيد (١٥٥) حبسه حتى يوفى ما عليه (سئل) عن شخص

أدعى على آخره حتى فأنكره فالتبس
عينه فقال للمدعي الحلف وأدفع
لأنما ادعت به تخلف هل يلزمه
أن يدفع له ذلك أم لا (أجاب)
لا يلزمه أن يدفع له ذلك بمجرد عينه
ولكنه أن يقضى عليه بالتكول
والانصاف على عدم الاستحقاق

حيث لا يثبت (سئل) عن ذي
هاتك وله امرأة ألت قبل موته
وادعت الاسلام بعده فالتكول لها
وتسحق الميراث أو لا وتكول
تسحق (أجاب) القول للورثة
ولا تسحق الميراث (سئل) عن
الوصي اذا ادعى ديناً لليت على
مدينه فادعى المدينون ان الميت
استوفاه منه في حال حياته ولم
يصدقه الوصي على ذلك فطلب من
القاضي عينه على نفي عنه هل
يحلف أم لا (أجاب) لا يحلف
على ذلك (سئل) عن المدعي
عليه. اوجب عليه اليمين للمدعي
فقال أسقطت حتى في اليمين هل
أن يحلفه بعد ذلك (أجاب) نعم
أن يحلفه ولا يسقط عنه بالاسقاط
المذكور (سئل) عن أقام بيعة
على آخره أقره بدين في الوقت
انقلاب داخل فغلاقي وأقام الآخر
بيته أم في الوقت المذكور كان مقبلاً
فهل أحرفه قبل قبض بيته أم بيته
المدعي ياتخ (أجاب) قبل

النصف لا يكون تسليم الباقي (ن) طلب الشفعة فقال المشتري مات الغراهم وخذ شفعك فان
أمكنه احضارها ولم يحضرها ثلاثة أيام روى عن محمد رحمه الله أنها تبطل وكذا عن أبي القاسم
وبه أخذ الفقيه أبو الثالث قال الصدوق الشفعة حسام الدين رحمه الله تعالى المختار أنها لا تبطل
لان الشفعة متى ثبتت لا تبطل ما لم يسلم له قال صاحب جامع الفتاوى ان الفتوى اليوم على
قولهما وأنه اذا ترك الشاهد شهرين يثبت أن لا تبطل شفعته واذا ترك الاداء شهرين اختلفت
الروايات عن أبي يوسف ومحمد والفتوى على أنه مقدر بشهر

(فصل في دعوى الشفعة)

واذا قال المشتري لا أعرف للمدعي الشفعة دارا يستحق بها القول قوله فان أراد الشفع أن
يحلفه حلفه على البتة عند محمد وعلى العلم عند أبي يوسف وعليه الفتوى لان هذا تحليف على
ملك دار ليست في يده فكان التحليف على فعل الغير

(في جعل ابطلها) (ن) الحيلة في ابطلها بعد ثبوتها تكبره بالاتفاق لانها ابطل الحق واجب
أما الحيلة قبل ثبوتها لا بأس بها لاختلافها ليس باطل وكذا الحيلة في منع وجوب الزكاة
وكذا الحيلة في دفع الزكاة بأرباب ما عدا ما عداهم وقيل ما عدا ما عداهم وما اسطوا عليه من
الاحرار والاستعارة في بيع الوفاء الذي يسمونه ببيعاً ثانياً في زمان ثامن هذا القليل لا يعرفه (ن)
استأجر من آخره بالبس بوما الى الليل يجر من مائة جزء ويخوذ ثلث دار بعينها ثم باع المستأجر
بقية الدار منه ما يفي عن كان فلا شفعة للشفيع أصلاً أما في الجزء الاول فلا بأس ببيع بل هو
أجارة وأما في الباقي فلا بأس بخلطها ومنه حيلة ما فيه ثبوت حق الشفعة . دار بنا أوهاياوي
خمسائة وساحتها أيضاً خمسائة فاشترى رجل بناءها عاينة ليقطعه وبنه ثم اشترى ساحتها
بثمانمائة جزا السبعين ولا شفعة في الفتاوى وكذا الواشترى الساحة أولاً ثم البناء وهذه أيضاً
حيلة تدفع الشفعة

(رفع) الوكيل طلب الشفعة اذا سلمها للمشتري حاز عند مخالفا لمحمد وهو تقدر
الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغر والفتوى على قولهما في الفتاوى أرض بين قوم
اقسموها بينهم فرفعوا طرقات بينهم وجعلوها فافقه ثم شوا در راعته وسرو وجعلوا اواب الدور
شارعة الى السكة فباع بعضهم داراً منها قال الشفعة بينهم سواء لان ما فعلوا من الطريق وان كان
نافذا فكذلك غير نافذ لانهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار فان قالوا جعلنا الطريقاً
للسلج فكذلك الجواب لانهم أن يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار . دور كة هل يصح بيعها
تصحب الشفعة فمن أن يحفره رحمه الله تعالى في روايات ذكر في الجامع صغيراً لا يجوز بيع
أرضها وانما يقع البيع على البناء ولا شفعة فيها وروى الحسن عنه أنه يجوز وتضع شفعة

بيته المدعي بالحق المثبتة لا اقرار ولا عزيمة اذ ان حاشية باني واثمته تعالى أعلم

(سئل) عن شخص ادعى عليه آخرين وذكره فاحضره شخصاً شهد عليه فقال تشهد على الشخص المذكور بشي فمحقق تشهد
عليه ذلك الشخص بالدين المذكور بل لا أثر معه فكذلك فهل يلزمه الحق بشهادته ويكون ماؤه تصديقاً أم لا يلزمه (أجاب) لا يلزمه
الحق بشهادته وحده ولا بمن آخر معه بشرط التعدا ولا يكون القول تصديقاً عنه على الحق (سئل) عن الوارث اذا أقر بين بعض

(كتاب الاقرار)

(أجاب) نعم يصح رجوعه عن
 الاقرار المذكور وقبل انكره
 (سئل) عن المريض اذا أقر لورثته
 بدن فصدقه باقي الورثة ثم مات
 المريض هل يكفي بالتصديق
 الذي كان في حياة المورث أو يحتاج
 الى تصديق آخر بعد موته
 (أجاب) لا يحتاج الى تصديق
 آخر بعد موت المورث (سئل) عن
 صبي أقر عند حاكم شرعي أنه بالغ
 وأنه عليه في حادثة ثم قال بعد
 ذلك لم أكن بالغاً فهل اقراره صحيح
 موهوبه ولا اعتبار بانكره أم يقبل
 قوله في عدم البلوغ (أجاب)
 ان كان حال الاقرار مرافقاً لصح
 اقراره وعمل عوجبه ولا اعتبار
 بانكره السالوغ بعد ذلك وان لم
 يكن مرافقاً لا يصح اقراره
 اذا كان دون اثني عشرة سنة
 (سئل) عن امرأته اهل زوجها
 صداق أقرت أنه ملك لفلان ولا
 حق لها فيه وأنه يتهمه دونها
 وصدقه على ذلك ثم سأل زوجها
 أن يطلقها عليه وأجابها وأبرأته
 منه هل يسقط بالطلاق والأبراء
 المذكورين أم لا يبطل لتعلق حق
 القوله به وبسوغ المطالبة
 (أجاب) نعم يسقط بالطلاق وبإبراء
 بالأبراء ولا عبرة باقرارها المذكور

ورثته هل يصح اقراره وبأخذ من تركه أم لا (أجاب) لا يصح الاقرار الا بالآن بحذو باقي الورثة فان لم يحذو أو آتته بغيره شرعي أخذ
 من تركه والأفلا (سئل) عن أقرعنا اجمع ما في بطن قليل وكثير فلان هل يصح الاقرار اذا اختلف المقر مع المقره في شيء
 من المقر به انه كان في بد المقرقت الاقرار فالتوليد لمن منهما (أجاب) نعم يصح الاقرار المذكور والقول للقر (سئل) عن شخص
 أقر في مرض موته باخ صدقه على ذلك ثم (١٥٦) رجع عن اقراره وانكر الاخوة فهل يصح رجوعه وقبل منه انكره أم لا
 وهو قولهما وعليه الفتوى (ع) اشترى ارباباً لم يكن وآهاتهم بعثت بعينها أخرى فأخذها بالشفعة
 لم يبطل خياره هو المختار من الروايات بخلاف خيار الشرط والقرن ان هذا دليل الرضا ولو قال
 رضى لا يبطل خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط

(كتاب القسمة)

العقار الموروث اذا كان كله في أيديهم يقسم بينهم باقرارهم من غيرينة اجماعه لانه لا منازع
 لهم ولو كان بعض العقار في يد الغائب أو مودعاً والصغير لا يقسم باقرار البالغين الحاضرين
 اجماعاً لانه لا يصح اقرارهم في ذلك القدر ولا يتصور خصامهم . لو أراد أن يقسم بالاداري في
 موضع ليس له حق المورثه قال الشيخ الامام خواهر زاده ذلك وقال شمس الأئمة السرخسي
 ليس بذلك وظاهر ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل على هذا قال الصدر الشهيد
 حسان الدين وبه يفتي اقتسموا وقع البناء لاحدهما والساحة بحسبه لابناءه الآخر وأراد صاحب
 الساحة أن يبنى فيها بناءه بسببه الشمس والريح على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس
 إلا حرمه قال الصدر الشهيد حسان الدين الفتوى على ظاهر الرواية حتى عن بعض
 مشايخنا أنه لو بنى تنورا للقبائل أو موطأ للقطيع أو موطأ للقمار لم يحز وان أخذ تنورا صغيرا
 جاروا ليعن وكان أو بعد الله الضمري نازع يفتي بأنه لو بنى في ملكه في وسط البرازين تنورا لله ذلك
 وتارة يفتي بأنه ليس كذلك والقياس في جنس هذه المسئلة ما هو جواب ظاهر الرواية لانه تصرف
 في ملكه فلا يمنع عنه وان تعدى ضرره وقبل بالتمتع مطلقاً وبه أخذ كثير من مشايخنا قال
 المتأخرين وعليه الفتوى (س) مات عن امرأته وأربع بنات وأربع بنات وأربع بنات وأربع بنات
 القسمة عن علم وان بعدت لا تحز زعن تأخير حقوق أربابها وبوقف ميراث ابن واحد يقول أبي
 يوسف وعليه الفتوى وعلى هذا خرج صريح (الح) في مسئلة أليارث على أربع بنات سهاين ابن
 وبنت وامرأته محلي للجبلى خمسة أسهم والباقي بينهم لذكر مثل هذا الاثنين في الخبر والمساخي
 والسراخي (ن) باع شيا فضمن غير البالغ بالذكر ثم مات الضامن قسم ماله لعدم المانع فلو قسم
 فباع كل وارث نصيبه بعد القسمة ثم أدرك المستدرك رجع الى الورثة ونقص ببعضهم لان هذا
 غرضه مقارن الموت في رواية وهو المختار . بيت بين اثنين لاحدهما منه كثير ولا خر قليل لا ينتفع
 بنصيبه بعد القسمة كتنفاع البيت ان طلب صاحب الكثير من القاضي القسمة وأي صاحب
 القليل يقسم كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وان طلب صاحب القليل القسمة ذكر
 انكره في محضه وأنه لا يقسم وبه أخذ الفقه أبو البت والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي
 والقاضي الامام لأجل الاستيعاب وجههم الله تعالى وذكرنا كيف الكافي أنه يقسم واليه
 ذهب الشيخ الامام أبو بكر خواهر زاده قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى لان

(سئل) عن رجل أقر وزين من ورثته سن أو بعين ومات بعد مدة فاختلف المقر مع باقي الورثة في
 الاقرار فاقول المقره ألباني الورثة (أجاب) انقول لمورثه حيث لا ينه للمقره (سئل) عن أقر أنه ليس له مع فلان شيء وله عليه ديون
 هل يرأى منها بذات أم لا (أجاب) لا يرأى من الديون وبرأ من الامانات (سئل) عن قال لا تحز عليك القدر الفلاني فقال له ولي عليك
 مثله هل يكون ذلك اقراراً منه أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقراراً في ظاهر الرواية (سئل) عن امرأة قالت لزوجه في مرض موته
 (١) قوله وعلى هذا خرج صريحنا في الاصل ولا يخالو الكلام من تحريف شرطه بمصحه

الطالب

انتم من مرض هذه الفتنة في حل من حتى القتل عليه ثلثات هل يبرأ من حقوقها أم لا يبرأ وطالب به في تركه (أجاب) لا يبرأ
 ولها المطالبة بذلك في التركة (سئل) عن رجل له عبد صغير وعليه دين أقر في مرض موته أنه أنه ثم مات هل يؤخذ باقراره ويصر
 ابنه ورثه أم لا (أجاب) نعم يؤخذ باقراره ويصر ابنه ورثه نعم ثبت لم يكن له نسب معروف (سئل) عن امرأ أقرت زوجها في مرض الموت
 من صداقها عليه ومن دين آخر هل يصح البراءة أم لا (أجاب) لا يصح البراءة (١٥٧) بدون اجازة في الوثقة (سئل) عن شخص

له على آخر دين فأقر أنه ليس معه شيء
 هل يبرأ من الدين بذلك أولا
 (أجاب) لا يبرأ من الدين بذلك
 (سئل) إذا أقر المريض ووارثه بدين
 ثم رخص مرضه هل يصح اقراره
 أم بطل (أجاب) لا يبطل اقراره
 (سئل) عن السكران إذا أقر بدين
 لا تحرام سكره وصدقة المقر هل
 يؤخذ باقراره أم لا (أجاب) يؤخذ
 باقراره

(كتاب الصلح)

(سئل) عن شخص ادعى على آخر
 ديناً فأتاه بقرعة وحلف ثم صالحه على
 قدر معلوم ثم بعد ذلك ادعى أنه وفاه
 دينه قبل الصلح وأقام بينة بذلك
 فهل تسمع دعواه أو تقبل بينته أم
 (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل
 بينته (سئل) ممن ادعى على آخر
 بحق فأتاه بقرعة ثم صالحه بقدر موعود
 دفعه له ثم بعد ذلك أقر بما كان
 ادعى عليه هل ينقض الصلح ويرد
 له القدر المذكور ويرجع عليه بما
 أقر به (أجاب) لا ينقض الصلح بهذا
 الاقرار المذكور ولا يرجع عليه
 بما كان ادعى به عليه لان الصلح
 إسقاط لحقه (سئل) من ادعى
 على آخر ديناً واعترف به وادعى أنه
 وفاه ثم صدر بينهما صلح على قدر
 معلوم دفعه له فبعد سنة وجد بينة

الطالب برضى عياله ولم يصر على الآتي في هذه افوات منفعلة كانت من نصيبه قبل القسمة
 لان القسمة انما ينتفع بها صاحب الكثير بالمأيا ما نصيبه فلم تكن القسمة في حقه انلافا
 وتقويتا شي كان له بل كانت قسمة والطالب وهو صاحب القليل راض بما يبرأ من نصيبه القسمة
 يطلب الطالب والا صمدا كذا لصاحب وهو أن خسر القسمة لو دخل على أحد هيمان لا يبي
 نصيبه متفعلا بعد التسليم لقلته ويقتفع الآخر بكثرة نصيبه بالقسمة فالقاضي يقسم بطلب
 صاحب الكثير إذا أتى صاحبه ولا يقسم بطلب صاحب القليل إذا أتى صاحبه لان صاحب القليل
 متعطل لا يستلزم فلا يبيح القاضي اذا قسم غير ذوات الامثال كالحيوانات والنباتات من نوع
 واحد رضاه لا يضاؤه ولم ير أحد هما قسمه الذي وقع له فله يقضي اذا رآه من الرد والاضاء وسواء
 كان المقسوم بالبراءة أو بالشراف رواية أبي سليمان وهو الصحيح لان هما سادة وما يعتقده
 والحكم في المادة هذه القسمة ان كانت في غير ذوات الامثال كالنباتات من نوع واحد والحيوانات
 فيثبت خيار العيب وكذا اخبار الرواية والشرط على رواية أبي سليمان قال المصدر الشهيد وعليه
 الفتوى

(فصل في الاختلاف والاعاوى والمصومات)

ان كانت القسمة بقضاء صحت دعوى التلظ أي تسمع الدعوى وان كانت برضا فلا ذكر في
 الاصل وقال الفقيه أبو جعفر ان قيل لا تسمع فله وجه وان قيل تسمع فله وجه (١) بخلاف
 الفرس في البيع وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنها تسمع كالأصل كانت قضاء وقال
 المصدر الشهيد صاحب الدين لا تسمع وهو الصحيح وعليه الفتوى . في الاصل ان كل قسمة في جنس
 واحد يبرأ الذي عليها لا يثبت فيها حكم الفرور وكل قسمة لا يبرأ الذي عليها يثبت فيها حكم الفرور
 والدار الواحدة كذلك الاجماع ويجري فيها الجبر بخلاف الدارين عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى فله لا يبرأ الذي عليها ولا يقسمان قسمة واحدة بان يجمع نصيب أحدهما في أحداهما جبرا
 الا ان يتراضا بينهما وكانت سادة مطلقا كالبيع وقال القاضي ذلك في الدارين أيضا قال
 مشايخنا رحمهم الله تعالى يجوز ان يكون المذكور في الكتاب قول النكل لان عند هما لا يقسم
 القاضي الدارين حتما بل ان رأى الصلاح في ذلك يفعل والا فلا . اذا استأجر وارثا لثمن حائطا
 مشتركا بينهما أو بطين سطاحترا أو لاصلاح فتنابهما ولا جبر عليهما على قدر الانصاف بالاجماع
 واذا استأجر وارثا لثمن طعام مشترك أو لثمن ثياب مشترك كان الاستصوار قسمة فهو
 على الخلاف وان كان على نفس النكل والذرع لكون النكل معلوم القدر فالاجر على قدر الانصاف
 بالاجماع . أكرر حنطة بين قوم على التفتوت فكيف وحوسب لهم في جبر عمل النكل على الانصاف
 بلا خلاف والله سبحانه أعلم

تشهد بالايفاء هل تقبل بينته بعد ذلك بالايفاء أو يبرأ منه مدفعه أولا (أجاب) نعم تقبل بينته بالايفاء ويبرأ منه مدفعه
 (كتاب المضاربة)
 (سئل) عن شخص دفع لآخر مالاً بالتجربة ومما حصل من الربح يكون بينهما
 حصل خسران فهو على المضارب هل شرط اشتران على المضارب صحيح لأم لم يطل (أجاب) اشترط نذ كور باطل (سئل)

(١) قوله بخلاف الفرس المخ كذا في الاصل وسره كنهه

إذا اختلف المضارب مع رب المال فقال المضارب أقرضني المال والرجع لي وقال رب المال دفعته للمضاربة قال يقول لمن منهما وان كان
ثم يئنه لهما ما قاما بهما تقدم بينته (أجاب) القول لرب المال وتقدم بينته المضارب (سئل) إذا كان لرجل دين وقال لديني المحر فمال عليك
من الدين والرجع يئنه نصفين هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك وما اشتراكم الأمور الذي هو المدين يقع لنفسه ولا يبرأ من الدين
(سئل) عن رجل دفع لأخرا لا يتصرف به (١٥٨) والرجع ينهما فادعى العامل رد المال إلى صاحبه فأكرهه هل يصدق
العامل في رد إليه بينه أم بينة

(كتاب الجارات)

ذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والاطهر انها تعتقد
بلفظ البيع اذا وجد التوفيق لان الاجارة نوع بيع كما عرف . أجودا را كل شهر بدرهم فدخل
الشهر الثاني فزمت الاجارة وفيه القس في اليوم الاول واليه الاول من الشهر الثاني قال صاحب
التمتص وهو المختار (ن) خان زل فصر رجل فزوه باجر ولا يصدق أنه سكن فعبر أجره لكونه انما
معذ الا كراهه فمكنه يكون مضيا بالجره قال ذكر المشايخ عليه الفتوى في الجامع الاصغر
اذما تم مؤاجرا لدار وسكنها المستاجر فعليه الاجر لان هذا مضى على تلك الاجارة قال تفسيره
خاص في الشهر الاول بعد موته لانه لم يوجد عقدا لاجارة لا تصال ولا دالة وانما وجد الدالة اذا
طوب بالاجر في الشهر الثاني فسكنها وفتوى على القول الاول وكذا في موت المستاجر
(فما يجوز من الاجارة وما لا يجوز) في الفتاوى أجربها بخراج أو بكذا على أن يكون
الخروج على المستاجر فهو فاسد لان الخراج مجعول لانه تضم اليه فواجبه وعوارضه فمبصر باعتباره
مجهولا وقال بعضهم اذا كان الخراج خراج ونظفه مجعولا بخلاف خراج القمامة والمختار انه
لا يجوز مطلقا لما ذكرنا من انضمام المؤن الموثوق له الجاهلة . استاجر جار العمل عليه الحنطة
ولم يمين مقداره او لا أشار اليها قال الشيخ أبو بكر المعروف بخوارزمي فسدت وذكر شمس
الأئمة الحلواني أن المجعول فيصرف إلى المعتد وهذا اطهر وأشبهه عليه الفتوى . استأجر دابة من
سمرقند إلى بخارى اختلف مشايخ بخارى فيه قال شمس الأئمة السرخسي الاطهر انه لا يجوز
لان من كرمينة إلى بخارى يسمى بخارى قال الصدر الشهيد حسم الدين لكن في عرفنا يجوز
وبه يفتي . ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح الشروط في الأصل لو تكارى دابة إلى فارس فهو
فاسد . واعلم أن فارس وخراسان وشام وفرغانة وسفاسم الولاية بالاجاع (١) وفي التصريح نصير
أن الاستقصار على تعليم القرآن والفرائض وحساب الوصايا جائز وانما يكره على تعليم القرآن
على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقوله جلته قال الفقه أو المشو به تأخذ قال
في الروضة كان شيخنا أبو عبد الله الخزاز يفتي في زمانه لا يجوز للأمام والمؤن والعلم أخذ
الاجرة وقد اختلفوا جبروا له الصبي على المبرة والمرسومة كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل يقول بجبر المستاجر على دفع الاجرة ويحبس لها قال به يفتي وكذا يجوز الاستقصار على
تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء . استاجر الذي مسلما يصنع له مينة
أو دما يجوز عندهم جعله لانه لا يبقاء استاجر كل صلبه أو ياز ما يجوز . وبه تأخذ (ع) دفع
قوله اليه وقال به بغيره فجاز دفعه ويثبت . قال أبو يوسف ان باعه بغيره ولم يبعه فلا أجر

(أجاب) يصدق بينه (سئل) عن
المضارب اذا باع مال المضاربة ثم
اقر فاقبل فضه هل يجبر المضارب
على اقتضائه أم لا (أجاب) ان كان
المال ربح أجبر ولا يجبر ووكيل
رب المال في فضه (سئل) عن
رب المال اذا ادعى على المضارب
انتهائهم هل يخلف (أجاب) اذا
ادعى عليه خيانة في مقدار معلوم
وأكرهه يخلف فاذا خلف برئ وان
نكل يفتي عليه بذلك (سئل) عن
المضارب ورب الدين اذا اختلفا في
المال فقال المضارب دفعته إلى
مضاربة وقال رب المال رضاء فقول
لن منهما (أجاب) القول لرب المال

(كتاب الهبة)

(سئل) عن وهب أختين
وأسقط حقهن من الرجوع في
الهبة فهل يمتنع عليه الرجوع
بالاسقاط المذكور أم لا (أجاب)
انه الرجوع في الهبة حيث كان
الموهوب باقيا ولا يمنع من ذلك
اسقاط حقهن من الرجوع في الهبة
(سئل) عن الواهب اذا اسقط حقه
من الرجوع فيما يبيع به الرجوع
فيه فهل يبطل حقه بذلك أم لا
(أجاب) لا يبطل حقه من الرجوع

بذلك (سئل) عن رجل له على أخوين وهبه منهل فقس الهبة له الرجوع أم لا (أجاب) نعم تصح الهبة
ويكون في معنى الأبرار ولا رجوع فيه (سئل) عن وهب أخرا فزاد الواهب الرجوع في الهبة فادى للموهوبه هلاله للموهوب هل
عليه البيان ثم يصدق بينه (أجاب) يصدق في قوة من يعين (سئل) عن وهب زوجته شيئا وطلقها وهو قائم في يدها فزاد
الرجوع فيه هل له ذلك (أجاب) ليس له الرجوع (سئل) عن امرأته على زوجها فقوهبت من أبيها هل تصح الهبة (أجاب)

(١) قوة وفي التصريح نصير هكذا في الأصل وحواشم الكتاب كتبه معجمه

فم تصعق أن أمرته بالتقصير (سئل) عن أمر أوارث من دينه عليه في حال مرضه هل يصح إرثه أو لا (أجاب) لا يصح الإرث (سئل) عن رجل يملك داره ويهيئها من إضرته وقبيلته الميثاقية معونة عند الحاجة إلى الدار هل يحتاج إلى تسليم أو يكفي مجرد القول (أجاب) إن كانت حاضرة بخضرة نهالة الهمية صح ولا يحتاج إلى التسليم (سئل) عن رجل في بدوشى طلبه منه أجرة على وجه المزارع فقال له وبهنا فقال قبلت وطله السهل يكون حصة أم لا (أجاب) نعم تكون خلفه حصة (سئل) عن (١٥٩) وبه لا تدرأه حاملها فوافقت عند الموهوب

فأراد الواهب الرجوع في الأصل
والتابع هل ذلك أم لا (أجاب)
في الرجوع في الأصل (مثل) عن
وهب زوجته شيئا وتسلمته بعد
ذلك والنسب في بهاء هل الرجوع
فيه أم لا (أجاب) لا يرجع فيه
(مثل) عن وهب شخصا آخر شيئا
إن الواهب به باع العبة من آخره
اشترى أهله هل الواهب يرجع في
الموهوب بعد ذلك أم لا (أجاب)
لا يرجع فيه (مثل) عن رجل وهب
زوجته شيئا وأراد الرجوع فيه
هل الرجوع فيه أم لا (أجاب)
لا يرجع فيه (مثل) عن شخص
اعتق حاربه وملكها ثم علمه
وتسلمته ثم أراد الرجوع في التملك
هل ذلك أم لا (أجاب) نعم

حالا فهل هذا الاشهاد صحيح ويعمل
على حكم الخلول ثم انظر به للمدعى لورثته
بجانبه فقال المديون ابرأني مما قال علي
(مثل) عن الفقير المديون اذا مات هل

(في الأجير الخاص والمستتر) الأجير الخاص ما هلك في يمينه غير صنع منه لا يصير به متعديا ويستهلك فلا ضمان عليه إجماعا والأجير المستتر ما هلك في يمينه غير صنع له ضمان عليه عنده وما هلك بصدقه كماله التوب ببق القصار والخرق أو بالقاء الخشب في النور عتق أو غرق السفينة عند الملاح أو بصنوع الجمل فهو ضمان عند الثلاثة . في القتاوى الصغرى رجل استأجر دار السكنى كل شهر بكذا دار وزمنه في الشهر الفى يلبه ولا يلزمه في سائر الشهور بالإجاء (الخا) رجل أحمدا يمين رجل وسلمها له ثم بعد ذلك أجرهما من آخر لا يجوز ولو انقضت الأولى لا يلزمه أن يسلم إلى الثاني بخلاف عمالو باع المستأجر فلهما انقضت الأجرة ينقذ البيع هو المختار وإن كان أجير مستتر كراعى الأغنام فمات متناعدا لم يصادق على ذلك لا ضمن بالإجاء أما لو استعمل عليها في السوق فعتق وانكسر تربطها ضمن عندنا خلافا لغيره رحمه الله تعالى . إذا شرط على الراعى ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يقسده العقد لأنه شرط يقتضيه العقد وإن شرط ذلك بعد لم يصح الشرط ولا يقسده العقد هو الصحيح والمختار . في اختاوى أهل قرية برعون وإبهم بالنوبة فذهبت بقرة في نوبة أحدهم وضاعت قال إبراهيم بن يوسف هو ضمان في قول من يضمن الأجير المستتر قال الفقير رحمه الله تعالى أنه لا يضمن في قولهم جعله

يطلب يوم القيامة أم لا (أجاب) أن كان من قصد الأداء لا يؤاخذ به يوم القيامة (سئل) عن عليه دين مؤجل ومات هل يحل بموته أم لا (أجاب) نعم يحل بموته (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل وأراد أن يسافر هل رُب الدين أن يتعمن السفر حتى يصطبه كفضلاً ورهناً أو ليس ذلك (أجاب) ليس رُب الدين أن يتعمن السفر ولا يطلبه بكفيل ولا رهن مادام الأجل باقي (سئل) عن عليه دين حال سوى القرض وبه كفيل فأجله صاحب الدين أجلاً (١٦٠) معلوماً هل يصح ذلك أو لا هل يتأجل على الكفيل أولاً (أجاب) نعم يصح التأجيل على الكفيل (سئل)

عن أقرض من آخره بمبلغ معلوم من ذهب أو فضة وأجله عليه مدة معلومة فهل التأجيل لازم ولا يطلب إلا بعد مضي الأجل المذكور أم ليس يلزم (أجاب) التأجيل ليس يلزم ويطلب بالمبلغ حالا (سئل) عن له على آخره قنطرة بمال المدينون هل أن يأخذ من دينه (أجاب) نعم أنه يأخذ من دينه إذا لم يكن مؤجلاً وأن لا يكون من خلاف جسده (سئل) عن رجل أقرض صغيراً ما لا يقتصر فيه له المطالبة على ولده وأجله بعد البلوغ (أجاب) لا مطالبة له على وليه حال صغره ولا على الصغير بعد كبره (سئل) عنه على آخره دين مؤجل فموت في قنطرة شيئاً وقبضه منه ثم وجبه عيا شريعاً فردد عليه حكم القاضي هل يعود الأجل إلى حاله أم يبطل (أجاب) نعم يعود الأجل إلى حاله (سئل) عن له على آخره دين من الذنائب وأفضة ودفعه وشرط أن يخرج منها ولا يرد ما فخرج منها البعض وبقي البعض هل يرد (أجاب) نعم يرد والله أعلم

كل واحد على الرعي في وقت متبرع لاه واجهه أن يحمل هذا على المبادلة وعليه الفتوى . استأجر راعياً ولم يبين مكان الرعي فإن كان مشتركة فاعراضها في موضع فهلكت واحده منها بقرق وأفتقر أسبوع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا القول قول صاحبها بالاجماع لا منكر شرط هذا الموضع والينة بينة الراعي وإن كان أجبر وحدوا اختلقا كما قلنا القول قول صاحبها وإن أقام الراعي البينة فلا ضمان عليه بالاجماع . دفع إلى المكاري جلاً وشرط عليه أن لا يسير ليل فصار ليل فاضاعت الغلبة مع الجمل فإن كان المكاري ضيع بترك الحفظ ضمن بالاختلاف قال مشايخنا ونبي أن لا يضمن إذا كان رُب المتاع يسير معه بالاختلاف . استأجر رجلاً للعمل حصته إلى مكان معلوم وانتهت الحقة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمل كالأول قطع حمله . وقال الفقيه أبو الميثاق في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن الجمل وبه يفتي بخلاف انقطاع الجمل لأن التفرط ضمن قبل الجمل أمهاتهم من قبل المالك . الفتوى في مسئلة الثياب على قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا بما ضمن المودع . في الجامع الاصر قال العماد ابن أضع ثيابي فأشتر إلى موضع فموت فيه ودخل ثم خرج رجل وأخذ الثياب فلم ينع الجاهي ظنانه أنه صاحب الثياب قال أبو نصر البوسري يضمن الجاهي وهو قول محمد بن سلمة . لو زرع الثياب بين يدي الجاهي ولم يقل بلسانه شأركم كعاشده ودخل ثم خرج فلم يجدها فإن لم يكن للجاهي ثيابي ضمن الجاهي ما ضمن المودع لأن الموضع بين يديه احتفاظ . وكذا قال محمد بن سلمة قال الشيخ الإمام خوارزمي وبه يفتي ذكر الصدر الشهيد لو دفع الثياب إلى الجاهي واستأجره لعقد واشترط عليه الضمان إن ضاعت فاضاعت كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الجاهي إجماعاً وكان يقول الأجير المشرك إنما لا يضمن عندما لم يشترط عليه الضمان أما إذا اشترط يضمن

(فروع في التساج) قال الفقيه أبو الميثاق التسبب الثالث والرابع لا يجوز عند علمائنا رجوعهم الله تعالى لكن مشايخنا يلج استحسنوا وأجازوا لتعامل الناس قال به ناخذ قال السيد الامام الشهيد لا نأخذ باستحسن مشايخنا وإنما نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلدة لا يدل على الجواز وإنما يدل على الجواز ما يكون على الاستمرار من الصدر الاول لكون ذلك دليلاً على تقرير الرعي عليه الصلوة والسلام ما بهم على ذلك فيكون شرعاً منه فالإمكان كذلك لا يكون قطعهم حجة إلا إذا كان ذلك من الناس كافة في البلدان كما هي فكر إجماعاً والاجماع حجة إلا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الجرار وعلى الرابا فيقول بالحل فكذلك هذا لو دفع إلى تساج غزلاً لينسجه فدفع إلى غيره فسرقة من الآخر إن كان الآخر أجيراً الاول فلا ضمان على واحد منهما وإن لم يكن أجيراً له ضمن الاول إجماعاً

(كتاب الاجارة)

(سئل) عن رجل استأجر من آخر المدة وغلب فاستحق الاجرة فطالب المؤجر الاجر (فوع) المستأجر الثاني بالاجرة التي على المستأجر منه هل ذلك أم لا (أجاب) ليس للمؤجر الاول أن يطلب المستأجر الثاني بماله على المستأجر منه الاجرة (سئل) عن اجارة المساعف والمثاق والوقف من غير الشريك هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح سواء احتل القسمة أولاً (سئل) عن رجل استأجر عقاراً وأجر من آخر موات في أثناء المدة هل تنفس الاجارة أم لا (أجاب) تنفس الاجارة الاولى والثانية (سئل) عن

جماعة بينهم دار ملك فمكن واحدا منهم في كامل الدار ومنه فطالب باقي الشركاء بجزء حصصهم أو عنه في مقابلة ما سكن هل يلزمه ذلك
 أولا (أجاب) لا يلزمه ذلك (سئل) عن استئجار الأرض للزراعة بقدره ولم يمن الفلح له يجوز أولا (أجاب) نعم يجوز إذا لم يمن
 من الخارج من الأرض المؤجرة (سئل) عن رجل سكن مع زوجته في دار لها مئتمن غير أن نصر له بالباحة فطالته بالاجرة هل يلزمه
 أولا (أجاب) لا يلزمه الاجر تملكه السكن رضاه (سئل) عن استأجار دار بالسكنها (١٠١) مئة مائة وأخذ منها حيا ومضت المدة هل

(نوع في القصار) لو دفع في القصار ثوبا يقصره ولم يسمه اجرا قال أبو حنيفة لا اجرة مطلقا
 وهو متبرع وقال محمد بن أحمد كانوا انصبوا على القصار وتلقوا قولهم من الناس بالاجرة ذلك
 هو المعتاد فحب الاجرة والقوى على قول محمد كره الشيخ الامام خواهر زاده (انما) أحد
 العاقدن اذا قال لا آخر فامتنع هذه الاجرة رأس الشهر صرح بالاجاع
 (في فسخ الاجارة) في أيام الفسخ لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه في شروط الحاكم الشرقي
 قيل هذا قول أبي يوسف وهو المختار والقاضي الامام الاجل يرضى أنه بشرط علم صاحبه كالمهر
 قوله ما قبل في هذه المسئلة المقتضى بالخيار ان شاء اقبى بقوله ما وان شاء أخذ بقول أبي يوسف (ن)
 المستأجر اذا أجر للمستأجر من الاجر يجوز وبطلت الاجارة الاولى قال شمس الاعنة عند عامة المشايخ
 لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى وهو الاصح وتاويل ما ذكر في التوازل أن الاجر قبض المستأجر
 من المستأجر ولو قبضه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى ولو أجره المستأجر من
 آخر ثم ان المستأجر الثاني أجر من الاجر الاول المصح أنه لا يجوز وهو المروى عن محمد رحمه الله
 تعالى وعليه الفتوى . المستأجر اذا أجر للمستأجر من آخر ثم انفسخ لا أولى يجب أن تنفسخ
 الاجارة الثانية لتحدث المدة واختلفت هو الحج

(كتاب اتفاه)

في الكبرى الفتوى على أن من تقلد القضاء بشروط لا ينفذها أو أصلا لا سام - اقلد شروط
 ارتشاهوا وقومه وهو العاقد لم يضع تقليده كفتاه فتوى فيما ارتضى فيه في الفتوى تصفري
 تعليق التكميم بالخبر ومضافا الى وقت المستقبل قال محمد بن يعقوب قال أبو يوسف لا يصح
 وعليه الفتوى (انما) لأخذ القضاء بشروط لا يصح فانيا ووقتي لا ينفذ . السلطان ذاق
 قضاء بلده رجلا ولم يعزل الاول ونقل عن القاضي صدر الاسلام - لا يعزل في شرح الخصاوي
 قال المقتضى بالخيار ان شاء أخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء أخذ بقوله وفي
 الاقضية عن عبد الله بن المبارك ينبغي أن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان اثنين
 فهم أبو حنيفة يأخذ بقوله ما ولا شكل . القاضي هل يفتي فيه، فأقول في لاقضية الصريح أنه
 لا بأس به في مجلس القضاء وغيره من المعاملات ولو لم يفت . يجب الدعوة اذا كانت عامة
 الاصح ان صاحب الدعوة ولو كان بحال يمتنع ناعدا أن القاضي لا يحضر في خاصة واقرب
 ولا حتى سواء . لو قال له قد توارى عني في منزله وطلب بهجوم بيعت القاضي أميتن معيه
 أعوان القاضي ونداء فقوم أعوان القاضي حوز بيت من جنب بيته ونسج و سخل ثوبه
 ثم الاعوان وعلى هذا قال من شاخصا اذا سمع صوت القاضي في بيت ان لا يسب بهجوم عليه
 أو عامة أم يجب يجوز ونال الهجوم . في أدب القاضي يفتي في قضية خاصة متى رغب القاضي

(٣١ - الفتاوى الغريبة) بدت وقد تميزت في أدب فقهه في فسخ اجارة من سفر (أجاب) نعم يفتي (سئل)
 عن استأجر ثوب ففسد منه شيء من اجرة (سئل) عن رجل أجره ففسد منه شيء من اجرة (سئل) عن رجل أجره ففسد منه شيء من اجرة
 حتى مضت المدة هل يلزمه الاجرة (أجاب) نعم يلزمه الاجرة (سئل) عن رجل أجره ففسد منه شيء من اجرة (سئل) عن رجل أجره ففسد منه شيء من اجرة
 أن يتبرأ من الزرع، ففسخ الاجرة بأم لا (أجاب) نعم يفسخ (سئل) عن تعلق على دار انسان وسكنها مدة هل يلزمه

أجرتها أم لا (أجاب) ان كانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً أو لبيع فلززمه أجره المثل (سئل) عن رجل له دار مشغولة بامتعة المؤجر أو الساكن هل تصح اجارتها أم لا (أجاب) نعم تصح الاجارة والمستأجر مطالبة صاحب الامتعة برفعها (سئل) عن المسلم هل يجوز له أن يخدم الكافر بأجرة أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن استأجر عكا ما أو ملاحا في بلد معلوم فحصل الاختلاف في استيفاء العمل فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير (١٦٣) الوفاء فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمستأجر بيمينه وعلى الاجير اليمين

لا يتخلون عن ثلاثة أوجه إيمان تكون جواراً تختلف الكتب أو السنة أو أجماع العلماء وتكون في محل الاجتهاد واجتهاد في العلم والعقائد ويقول مهجور ففي الوجه الاول القاضي الذي رجع اليه القضية ينقضها ولا ينفذها حتى لو نفذها ثم رجع الى قاض ثالث فالثالث ينقضها لانه متى خالف الكتب أو السنة أو الاجماع كان باطلاً وضلالاً والباطل لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثاني أن ينقضها وفي الوجه الثاني اذا قضى بقول البعض وسكمه بذلك ثم رفع الى قاض آخر يري خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويحسمها حتى لو قضى بابطالها ينقضها ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان القاضي الثالث ينفذ قضائه الاول ويبطل قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في المجتهدين نافذ بالاجماع فكان الثاني بقضائه يبطلان الاول بخالفه للاجماع وخالفه الاجماع ضلالاً وباطل وفي الوجه الثالث ينقضها ولا ينفذها لان القول المهجور ساقط الاعتبار في مقابلة الجمهور فمن قضى بقوله كان القضاء حاصل في موضع الخلاف والقضاء في موضع الخلاف باطل . قضاء الفاسق اذا رفع الى قاض آخر ينقض وهو اخبار الطحاوي وأما عندنا متابعنا الفاسق يصلح قاضياً ولا ينزل بالفسق لكن يسحق العزل والمحدود في القضاة اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاؤه لانه لا ينفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضياً بالاجماع فكان القضاء من الثاني بخالف الاجماع فكان باطلاً . ولو أن رجلاً وطئ أمراً أو ابنتها فخاصمته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى بالمرأة تزوجها ثم رفعت الى قاض آخر يري أن ذلك محرّمها على زوجها فانس الثاني أن يبطل قضاء الاول بل ينفذ لان هذا اختلف فيه العصابة والعلماء اذا قضى بغير قضاؤه بالاجماع فلا يكون لاجله خلاف بعد هذا . فاذ قضى الثاني بخلاف ذلك كان هذا القضاء مخالفاً للاجماع فكان باطلاً . في السرا الكبير اذا طلقها باللفظة الكتابية فرفع الى قاض (١) يري أن تلك الكتابية زواجه فقصي له بالرجعة حل له أن راجعها وان كان زواجه خلاف ذلك فعلم أن هذا الاختلاف في غير رواية الاصول وفي الاصول وفي ظاهر الرواية ينفذ من غير خلاف محمد رحمه الله تعالى يقول أجمعنا لو كان جاهلاً ينفذ فكذلك اذا كان عالماً لان القضاء يلزم في حق كافة الناس بخلاف الفتوى لانها ليست بعلمة فبإقرار يرق الحال بينهما وأبو يوسف يقول بان هذا التضاد والقاضي يحل في هذا القضاء في رعيه فلا يفسد عليه كالتشهاد شاهدان على رجل له مثل ولي هذا اعمد او قضى له القاضي عليه بالقدوم الى يعرف أن الشهود هم ذوو لايحل له أن يقبله وكذلك في الضلاق المضاف قال ان تزوجت فلا تدينه قطي طلاق ثلاثاً ثم تزوجها فخاصمته امرأته الى قاض لا يري ذلك يقول بعمل شأنا فأجاز النكاح وابطل الطلاق ثم خاصمته الى قاض يري الطلاق فخاصمته التعلق فان الثاني ينبغي له أن ينفذ قضاء القاضي وعنده لان المسئلة مختلفة بين العلماء وكان القضاء في محل الاجتهاد فكان نافذاً بالاجماع فالقاضي الثاني بالري يكون

(سئل) عن اجارة الوقف سنة طويلة لمارته هل تصح أم لا (أجاب) نعم تصح باذن الحاكم (سئل) عن المستأجر اذا خرج من الدار المؤجرة ووضف تراب أو غيره هل عليه اخراجه من ماله واذا قال المستأجر استأجرت الدار وهو فيها ولم يصدقه المؤجر هل قبل قول المستأجر والمؤجر (أجاب) نعم على المستأجر اخراجه والقول قوله أنه استأجر الدار والتراب فيها (سئل) اذا نقض حائز محل في السوق وسرقه من نفسه وقاش ولسوق غفراه يحرسونه باجره هل ضمنون ما سرقه أم لا (أجاب) لا يضمنون ذلك (سئل) عن رب السفينة اذا وضع فيها أمتعة فانس وصافر بها فقوى عليها الرجوع مع الموج الشدي فقل له مالك الامتعة اربط السفينة في البر حتى يذهب الرب والموج فامتنع واستمر سائر ايام حتى غرق هل يضمن الامتعة لاربها أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عن استأجر داراً لمدة فحقت المدة فطالبه مالكها بالخروج منها فاني فاشهد المؤجر على المستأجر أنه اذا أقام بها شهراً أو أكثر فعليه اجرتها في كل شهر كثر أم نه أقام شهراً شهراً أو أكثر فهل تلزمه أجره المثل

أو ما سجد عند الشهاد (أجاب) يلزم ما سجد عند الشهاد (سئل) عن الكمال اذا صب الدواة في عين مخالفاً رجل فذهب ضوءها هل يضمن دية العين أم لا (أجاب) لا يضمن (سئل) اذا استأجر شيخ السوق رجلاً ليعرس الحواشي في السوق

(١) قوله يري أن تلك الكتابية زواجه ولعل في هذا العبارة تحريفاً لرجوع الى الاصول السليمة فان النسخة التي بيدنا تقيمه كسب صحيح

ويطلق أبوابه بأجرة معلومة هل تكون الاجرة على أصحاب الجوانب تسوا عرضوا بذلك أو لم يرضوا أم على المستاجر (أجاب) الاجرة عليهم ان يرضوا أو كرهوا (سئل) عن رجل دخل الحمام فوضع له الحارس فوطه لئلا يضيع ثيابه عليها فترغ ثيابه ووضعها على القنطرة ودخل وانغسل وخرج فوجد عمامته ولا جوارحه هل يضمنها الحارس أم لا (أجاب) نعم يضمنها لأنه استحققه وقد قصر في الحفظ (سئل) عن رجل معه دابة أدخلها حماما وأعطاهما الثاني ليربطها له فربطها وذهب صاحبها (٦٣) فالحاجة وعاد الى الثاني يطلب دابته فلم يجدها هل يضمنها الثاني أم لا (أجاب)

نعم يضمنها حيث قصرت حتى ضاعت (سئل) عن رجل استأجر أرضا وقام الناطر لمعونة هل له أن يفسر فيها الاشجار بغير إذن الناطر أم لا بمن اذنه (أجاب) نعم لأنه أن يفسر بغير إذن الناطر إذا لم يضر القراس بالأرض (سئل) عن إجارة الموهون هل تصح أولا (أجاب) نعم تصح وتتوقف على إجارة المرتين أو الوفاة (سئل) عن رجل عدا أرضا أجراها من آخر وبها أشجار ساقط عليها ثم سقطت الإجارة بطريق شرعي هل ينسخ عقد المساقاة تبعاً أم لا (أجاب) لا ينسخ تبعاً (سئل) عن الحمام المشترك إذا انتهت بعضه واحتج إلى عمارته وبقي بعض اشركاه المان وهو غني هل يجبر عليها ولا (أجاب) نعم يجبر (سئل) عن الضمان إذا تركه الخطئة التي يضمنها الناس في الظاحون وذهب إلى حاجته ولم يلق الناب وسرقت هل يضمنه أولا (أجاب) نعم يضمنها (سئل) إذا حصل بئذار لستارة عيب بغير بسكي هل

مخالف للاجماع والزواج كان جاهلا بسعة المقام معهما من غير شبهة وإن كان عالما فاعلى الاختلاف الذي حرر وعلى هذا القضاء بجواز السلق في الحيوان وطلاق الكره والقضاء بقول القافة والقضاء بالعق بالقرعة في اعتاق المريض عبدان بعينه ومنها القضاء بالتمسك بالحبس فالتقضاء في هذه المواضع يتفقد ما يقتضي بالجواز أو يلزم دلالة بغيره فإن رفع إلى آخره فإنه يتفقد قضاء الأول وبعضه ولو قضى بشاهدتين أو يقتل بفسامة أو يبيع أو لم يرفع إلى آخره فإن هذا مما لا ينبغي له أن يتفقد أما الأول فلا نه مخالف للكتاب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكن ثلثا رجلين فرجل وامرأتان والقضاء بشاهدتين مخالف للكتاب ولم يقض به الأمر وإن ابن الحكم وقوله مما لا يؤخذ به واتصل بفسامة يوجب أن القتل إذا جليق بحلة وبينه وبين أهل الحلة عداوة ظاهرة والهدم غريب من حين الدخول في الحلة إلى أن وجد اختلافون ولي القتل وجعل في الحلة أنهم اقتلوا وحلف على ذلك عند ما لجرحه الله تعالى وهو قول الشافعي في القديم يقضى القاضي له بالقول ودعنا لا فادعنى ثم رفع إلى آخره ينقضه لأن هذا القضاء مخالف للاجماع لأن ما لم يكن في زمن العيلة يرضى الله تعالى عنهم فلا يكون قبه معتبرا لأن أول من قضى بالهدم بالفسامة معاين يرضى الله عنه ولم يكن بمختلفين أصحابه فكان القضاء مخالفا للاجماع (١) والثالث قول محمد وأما على قوله ما لا ينقض لأن العيلة تختلف في جواز بيعها من أجمع المتأخرين على أنه لا يجوز ولو قضى بمال بفسامة الثاني أن يطله ولا يتفقد لأنه مخالف للاجماع فكذلك التمسك في النكاح إلى أجل (٢) رفع إلى آخره بطل لأنه مخالف للاجماع هذه اللفظ المتعة فقال زوجتك الشهر عندنا بطل النكاح وعندنا يرضع ويطل الوقت فكان هذا موضع الاجتهاد ولثاني أن يضمنه ولو قضى ببيع نصف العتق المشترك والمعتق مدم ثم رفع إلى قاض لا يرى ذلك فإنه يطل البيع والقضاء لأنه مخالف للاجماع العيلة يرضون الله تعالى عليهم أجمعين . قضى رد عبد على البائع بغير إقرار ولا يئنه ثم رفع إلى آخره بطله لأن بعض العلماء وإن قال بان المشتري إذا جن في يد المشتري حقه الرد لان الجنون انما يكون لقصدان يمكن في أصل الخلقة فإذا جليق في المشتري يستدله على أنه كان ذلك التقصير في البائع لكن هذا قول مذهبنا والقضاء بمخالف للاجماع فلا تخران يطله وكذلك إذا طلق امرأته فلا تلوها هي حبلى أو ما ضرب أو قيل أن يسجل بها ففرضي بأبطل ذلك وإبطال بعضه والثاني لا يرى ذلك يطله وينفذ على الزوج ما وقع على قول أهل الرعي لا يقع أسلاف في هذه الأحوال وعلى قول الحسن المصري وكلاهما لا يطل إلا بمخالف للكتاب قوله ته في فلا تجل في ته ولو قضى في اثنين أن لا يؤجر لحوالا فأن يطله . إذ تخاضر رجلان فقال أحدهما أنا ملست بزان فعند عمر محمد وعدي لا لكن قول عمره منه يجوز ولا يحدف ذلك قوله تعالى ولين يرمون المحصنات والرمي هو جسد أو شئ من الأعضاء وعلت شدة . رقيت

(١) قوله وشأنه من محمد بن الحنفية في إحصاء وفي إحصاء خل واضع ووردنا بث مسئلة يبيع أم يلد وهل وجه الكلام وإن كانت ينقض قول محمد بن الحنفية (٢) قوله رفع إلى آخره كذا في الأصل وفي العبارة نقص ونحوه بغيره فاضنات ولو أن فانساض في متعة المستبطل ثم رفع إلى قاض آخر يرد فالبطل قضاء لأول لان متعة النساء منسوخة هذا إذا كان ذلك بلفظ المتعة فإن قال منع بلد في شهر ما ذات زوج إلى شهر لا يحدف النكاح وقال يرضع النكاح ويطل التوقيت فإن قضى القاضي بجواز هذا النكاح فنقضناه اه كتب معجبه

للتأجير لفسخ بمضرة المؤجر أم بغيره (أجاب) ليس له الفسخ بغيره (سئل) عن استأجر داراً ثم باعها المؤجر وسلمها للثمنى وغلبه
 للتأجير أن يدعى الاجارة على المشتري ويقيم البيعة بها في غيبة المؤجر (أجاب) نعم للتأجير الدعوى على المشتري بالاجارة وإذا أقام بينه
 قبلت ولو في غيبة المؤجر (سئل) عن الدلال إذا أخذ أجراً منه في البيع ثم رد المبيع على البائع بسبب شرى هل يرجع عليه ما قبضه من
 الاجرة أم لا (أجاب) لا يرجع عليه بذلك لأنها (١٦٤) عوض في مقابلة العمل (سئل) عن رجل استأجر رجلاً لينقله حائطاً فملكه

البيعة على انكاره ثم غلب المدعى عليه أو مات في الزيادة أو لا يرضى عليه حال غيبته وعن أبو
 يوسف أنه يقضى وأجوراً له أو أقر المدعى ثم غلبه يقضى له حال غيبته وهذا إذا أقر عند القاضي
 (١) في الرحم التي أحوط . وأجوراً أن العدة والحرية شرط . وأجوراً أن اسلام المزمع
 شرط إذا كان المشهود عليه مسلماً . وأجوراً أن التلفظ بلفظ الشهادة ليس شرط . في الأفضة
 لو أقام المدعى عليه البيعة على اقرار المدعى أن الشهود شهدوا بالزور أو على أن المدعى أقر أنه
 أ. تأجر الشهود على الشهادة أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا والمجلس الذي كان فيه هذا الأمر تقبل
 وهذا كله قول علمائنا (انها) في الأمر قضاء الدين إذا قال ادفع الى فلان ألف درهم قضاء
 ولم يقل غنى أو قال افض فلاناً ألف درهم ولم يقل غنى أو قال على أني ضامن لم يقدغ للمأمور أن
 كان المأمور شرى ذلك الأمر أو خليفته وتفسيره (٢) أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاه
 ومواضعة على أنه متى جاعه سواه ووكله يسع أو يفرض منه فإنه يرجع على الأمر بالاجاع
 وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الأمر وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة
 لا يرجع عليه وعند أبي يوسف يرجع (انها) لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب المدعى عليه
 (ابن محمد وديود) لا يكون هذا حكماً وسئل القاضي الامام الاجل عن هذا وفي الفتوى أن
 القاضي إذا أمر وجعل عليه المولى حتى يعطى المال هل يكون حكماً قال نعم . وفي فوائد
 شمس الاسلام جعل فيه حكمتين بشهادة عدلين ولم يذكر اسم العدلين لا يصح الجعل .
 السلطان إذا قضى بين اثنين لا ينفذ . وفي أدب القاضي النصف أنه ينفذ وهو الاصح وعليه
 الفتوى (انها) أجوراً له لا يعمل بما يحسد في دوان قاض قبله وإن كان محتوماً (ط)
 القاضي إذا كان ظالماً بالحادثة ينظر أن كان بعد القضاء رأى ذلك في مصره الذي هو قاض
 عليه أن يقضى عليه من غير بدنة بالاجاع . في أدب القاضي النصف أجوراً أن القاضي
 لا يقضى بشئ مما كان في دولته من القضاء لاسن على انسان أو اقرار من انسان لاسن بحق
 إذا لم يذكره . ولو فوض القاضي الى غيره لم يقضى على وفق مذهبه نفذ بالاجاع . وفي
 الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء إذا قضى القاضي في محفل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى
 خلافه خشيته ينفذ عند أي حجة يقره الله تعالى وعليه الفتوى وانما ينفذ القضاء في المحلل
 ادعاء القاضي أنه مجتهد فيه . أما إذا لم يعلم أنه مجتهد فيه لا ينفذ . وفي الزيادة بادعاء القضاء
 بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة . ولو قال كل امرأة أو زوجة فهي طالق فتزوج امرأة
 وفقد البين ثم تزوج امرأة أخرى هل يحتاج الى الفسخ في كل امرأة . في الفتاوى الصغرى أن
 عند أبي يوسف يحتاج . وعليه فتوى الشيخ الامام الاجل الاستاذ . وعند محمد رحمه الله تعالى
 يحتاج وعليه فتوى الصدا سعيد وفي (م) قول أبي حنيفة مثل قول محمد قال صاحب
 الخلاصة قد سئل لماذا أوجب حتى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة بالاجاع أن هذا

فعل ثم سقط الحائط هل عليه
 اصلاحه فانياً أم لا يلزمه ويستحق
 الاجرة (أجاب) لا يلزمه اصلاحه
 فانياً ويستحق الاجرة (سئل) عن
 استأجر داراً أو أرضاً لم معلومة ثم
 أجبر بعد ذلك من آخر قبل التسليم
 وافته أن يتسلم هل تصح الاجارة أم لا
 (أجاب) لا تصح الاجارة (سئل)
 عن رجل سكن دار آخر برضاه
 وأذنه أن يصرف في عمارة مرمتها
 من الاجرة ليصاحبه بنيت ففصل
 وسدقه رب الدار على التناول
 يصدقه على مقدار ما صرفه هل
 القول لرب الدار أم للسكن (أجاب)
 القول لرب الدار وعلى الساكن
 البيعة (سئل) عن استأجر عدا
 من سيدته لم معلومة باجرة
 معلومة فبذله أن يسافر هل له أن
 يسافر بأهله بدون رضاه (أجاب)
 ليس له ذلك (سئل) عن رجل
 استأجر داراً ليسكن بها مدققة
 فزاد أن يتنقل من البلدة الى غيرها
 هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب)
 نعم له الفسخ لأن الانتقال منه
 كالفسخ (سئل) عن امرأة
 متزوجة آتت نفسها من آخر
 لترضع وتسميته معلومة دون إذن
 الزوج ورضاه هل له فسخ الاجارة
 أم لا (أجاب) له فسخ الاجارة

(سئل) عن رجل استأجر أرضاً راعته سمعه وسبقه لم يباع على حكم ربه ثم دفع فروع بعضها والبعض
 لم يبعه الماقدور لم يستجوع فباعه هل عليه اجرة بحسبه أم عليه كالاجرة (أجاب)
 نعم فسخ الاجارة ثم هو نزرع كان عليه من الاجرة بحسبه ما روى منها (سئل) عن أجر عقاله من آخر لم معلومة باجرة معلومة
 (١) قوله في الرحم التي ذنابي الاصل وانظر سور الكلام (٢) قوله أن يكون المأمور الخ لعل الصواب أن يكون الأمر والمأمور الخ ٨٤

في منزلها مائة وطلقة فاطمة أمها بالاجرة في مدسكنه بانتهاء عندها في المنزل يلزمه لها اجرة أم لا (أجاب) لا يلزمه (سئل) عن
 أجر ولده القاصر من خياطته معلومة بآجر معلومة فبلغ الولد في المدسكنه من أجره عليه أوه القسح (أجاب) له القسح (سئل) عن
 تحضره عند مسلم آجر من ذى لخدمته مدته معلومة هل تصح الاجارة ولا (أجاب) نعم تصح (سئل) عن الواقف اذا آجر الوقف ومات
 في أثناء المدته هل تنسخ الاجارة أم لا (أجاب) (١٦٦) لا تنسخ على الصحيح وإن كان مستحقا لربعه (سئل) عن العين المؤجرة اذا

غصب من المستأجر ولم يتمكن من
 الانتفاع بها هل يلزمه الاجارة أم لا (أجاب) لا (أجاب) لا تلزمه الاجارة
 لم يتمكن من الانتفاع في طول المدته
 (سئل) عن اجارة الارض
 المستأجرة المشغولة بزراعة القير
 هل تجوز أم لا (أجاب) ان كان
 الزرع زرع بطريق شرعي لا يجوز
 قبل ان يستحصل ما تكن الاجارة
 مضافة الى المستقبل وان كان يغير
 طريق شرعي تجوز الاجارة ويجوز
 الزرع على القطع وتسليمها للمستأجر
 بعد ذلك (سئل) عن آجر ملكه
 مدته معلومة من آخر فاجر المستأجر
 ما استأجره من آخر فاجر المؤجر
 الاول والثاني المستأجر من هه
 تنسخ الاجارة أم لا (أجاب)
 تنسخ الاولى والثانية (سئل) عن
 الشريك اذا سكن في الدار المشتركة
 بينه وبين يقيم مدة فهل يلزمه له
 آجر من حصته (أجاب) نعم
 يلزمه (سئل) عن الاجارة اذا
 ادعى ابقاء المشرط عليه وانكره
 المستأجر فالقول بينهما (أجاب)
 القول للمستأجر مع عينه وان ينفع على
 الاجير (سئل) عن رجل استأجر
 أرضا موقوفة اودا ثلاث سنين
 من المتوفى بآجر لمن ثم بيعه مضمي
 سنة زاد آخر في الاجرة فهل تقبل

(فصل في البين)

اغتمب أرضا فادعى عليه المصوب بسنة دعوى صحيحة فقال المدعى عليه انها وقف من جهة فخير
 المدعى عن إقامة البينة له ان يستحلفه عند محمد لان التحلف بقصد عنه لان غلب الدار والقرار
 ضامن عنده وعندهما الاستحلف لا لعدم الفائدة لكن انما يستحلف عند محمد أيضا اذا أراد
 أخذ القيمة على تقدير التكرول أما اذا أراد أخذ العين لا يستحلف عنه أيضا لانه حينئذ لا يقيد
 التحلف لأن الارض صارت وقفا فعلى تقدير التكرول لا يقضي بالارض للمدعى قال القاضي
 رحمه الله تعالى يجب ان يفتى بقول محمد حتى يقضى عليه بالقيمة فلا يحتمل محتمل هذه الحلية
 دفع البين عن نفسه (الخا) ادعى على عبد محجور دين لا يأخذ الا بعد العتق كدين الكفالة أو
 الشكاح بغير إذن المولى يستحلف ان حلف برئ وان اقر أو نكل ثبت وصبر حتى يعق واختلف
 بيننا في حلف الدين المؤجل الاصره لا يستحلف وفي الاصل البائع اذا أقر قبض الثمن ثم قال لم
 أقبض وأراد استحلاف المشتري يستحلف عند أبي يوسف استحساا وعندهما لا يستحلف قاسا
 وفيه وهن خمس مسائل أحدها هذه والثانية أقر رجل ببيع داره ثم قال أقرت بالبيع لكن
 لم أبيع الثالثة اذا أقر المشتري قبض المبيع ثم قال لم أقبض الرابعة اذا أقر بدين ثم قال لم
 أقبض الخامسة اذا أنكر الوهاب الهبة والقبض بعدما أقر وأراد استحلاف الموهوب له ذكر
 بعض المشايخ أن محمدا لما قلدهم انهم يرجع الى قول أبي يوسف ووجه الله تعالى قال الامام
 سرخسي في كتابه نقرر الاحتياط الاخذ بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقوله وأجروا
 ان البائع اذا أقام البينة أنه لم يقبض الثمن لا يقبل رجل غصب جارية وأعتقها فأقام

المصوب

(أجاب) ان كانت الزيادة معتمدة على الناس وثبت ذلك

عند الحاكم بقرينة ارباب لطيفة تقبل الزيادة ويسخ ان بعد بحضرة المستأجر ولا يسخ بمجرد اذنه من جهة في الاجرة (سئل) عن
 شخص شاع له شيء فقال من جانيه أنه اقتدر ان يخل في ثم انساها وجدوا حضره وطلب منه القدر المذكور هل يلزمه ذلك أم لا

(أجاب) لا يلزم ذلك وانما يلزمه أجره المثل في ذلك والله أعلم (سئل) عن دفع ثوب الصالح لصنعه بأجره فلو علمته ثم جاء إليه بطلبه منه فأنكره الصالح ثم جاءه بعد ذلك بمصوغا هل يسحق عليه الاجرة ولا (أجاب) ان كان صنعه قبل انكاره فله الاجرة والا فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبيغ فيه وان شاء ترك الثوب وأخذ منه قيمته أبيض (سئل) عن استأجر دسما كبيرا للطبخ فيه واجرة العرس فسرق من بيته من غير نظر هل يضمنه أم لا (أجاب) لا يضمنه (١٦٧) (سئل) عن دفع ثوب الى قصار ليقصره بشرطه أجره

معاودة دفعها له فبعد ذلك حضر
البلط عليه منه فادى له ردمه هل
يقبل قوله في ذلك أم قول صاحب
الثوب (أجاب) نعم يقبل قول
القصاري بيته في ذلك

(كتاب الامانات من الوديعة
والعارية)

(سئل) عن شخص أودع وديعة
ومات فغاب ورثتها فادى
دفعها لورثتها في حال حياته فهل
يصدق بيته أم لا (أجاب) يصدق
بيته (سئل) عن رجل استأجر من
آخر ثوبا ليسه فذله صاحبه
فادى ردمه هل يصدق بيته
أم لا يضمن بيته (أجاب) نعم يصدق
بيته ولا يضمنه (سئل) عن
رجل استأجر من آخر ثوبا ليؤججه
بها الى العمل الفلاني فحاجته فتؤججه
السوق فحاجته في محل لا تفيها
فضاعت من غير نظر هل يضمنها
أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل) عن
استأجر من آخر ثوبا ليؤججه
بها فادى ردمه هل يصدق بيته
غير مصوغ منه وهل يضمنها
أم لا (أجاب) لا يضمنها (سئل)
عن عبدا أودع عند رجل ثوبا وغاب
عبده فطلب منه ثوبا آخر فادى ردمه
من المردع في غيبته هل يضمنها
أم لا (أجاب) ليس له ان يضمنها

المقصود منه اليه أنه قد غصب جازيته فله بحبس حتى يجي بها ويردها على صاحبها قال
أبو بكر الأعمش تأويل المسئلة انما شهد على اقرار الغاصب بملكه أما المالك على فعل الغاصب
لا يقبل قال والأصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة (١) بضرورته معتمداً من احتضار
المقصود (٢) في أدب القاضي للخصاف في دعوى التكاثر الكلام في أصل الاستحلاف عند
أي حينة لا يستحلف وعندهما يستحلف وأخذ الفقيه أو الباقين قوله بالعموم بالوحي
واذا ادعت الصدق يحلف الزوج على دعوى الصدق بالإجماع وفيه لو أن رجلا ادعى على
رجل أنه زوجته ابنته فلا تراه وهي صغيرة فقدمه الى القاضي فأنكر الاب أن يكون زوجها باها فادى
استحلاف الاب على ذلك فان كانت صغيرة لا يستحلف عند أي حينة لو جهن أحدهما علم
جر بان الاستحلاف عند في النكاح والثاني التكرار لصيرمقرا ولو أقر على ابنته الصغيرة بالنكاح
لا يصح وعندهما يستحلف ولو كانت كبيرة لا يستحلف بالإجماع لانه لا توجه المحسوبة بعد
البلوغ على الاب لانه بمنزلة الوكيل . ادعى رجلا على رجل أن العبد الذي في يده يملك غنصته
منى فانه يحلفه لكل واحد منهما بان هذا العبد فلان هذا ولا يحلف بالله ما غنصته فان
أقر لاحدهما أو نكل عن البيه أن يستحلفه الآخر وهذا هو الوجه فيهما وكذلك ان ادعى كل
واحد منهما البيع فقال أحدهما بيته هذا العبد بأجره وهو قال لا نكل في بيعه وتدينار
فاحلفه لكل واحد فان أقر أو نكل يستحلفه الآخر فان نكل لزمه دعواه وهو قوله لهما جميعا
(الخ) ادعى على الوارث ديناً كان على المورث وقال الوارث لم يصل الى شيء من التركة ان
صدقه ومع هذا أراد استحلافه ذلك يعني يستحلفه ليس على أصل كذا ان أقر أو نكل ثبت
الدين وان كذبه يستحلف على كل واحد منهما بما على حذوقه أخذ عامة مثبنا

(في الوصي) انما تصح دعوى اليمين اذا كان المدعي لهذه الوصاية من أهلها أما اذا لم يكن
فلا بان كان عبداً أو ميبأ ولا تفتقر فاتها هو الأصح . اذا كبرائتم واختلف مع الوصي قال
الان مات أي منذ عشر سنين وقال الوصي منذ عشر سنين فان اتفق قول الابن والابن كرائته لا خلاف
وقيل هذا قول محمد وعند أبي يوسف القول قول الوصي . هنا أربع مسائل أحدها هل
والثانية اذا ترك الميراث فقامت نفق عليهم ولو كانوا موزعين القول قول الوصي بالإجماع وان لم
يكونوا فاعلى هذا الخلاف الثالثة لو قال استأجر رجلا حتى يراد الغلام يصدق الرابعة اذا قال
أدبت خراج الارض عشر سنين وقال الابن خمس سنين على هذا الخلاف

(نوع في الحبس) في واقعات التام في زمر من في الحبس وأشد من يجب من خمسة
يخرج من الحبس هكذا روى عن محمد قال وهذا اذا كان الغيب هو جلاله وعليه فتقوى
عن أي حينة رجحه الله تعالى أنه يتبع عن الإجماع وهل يتبع عن الكسب اختص الشيخ
فيهما الأصح أنه يتبع . فأظهر الدين البيه على ان يسار بعد ما أقام البيه بدون على الأعسر

عن رجل من أشرف الناس جبراً انما جبراً انما جبراً انما جبراً انما جبراً انما جبراً انما جبراً انما جبراً
سبل العارية لتجمل به في بيتها وادى الزوج العسل كنهان فليس يقبل قول الأب وهو زوج حبس
(١) قوله بضرورة الخ كذا في الأصل وفي جبر تحريف بالضرورة (٢) حرق في حبس قدوى حرق في حبس قدوى حرق في حبس قدوى
يحتاج الى تحريف مركبه محببه

مثل الاب عاك مثل هذا الجواز لانتهاه من شأن الاشراف تسمع أنفسهم بذلك (قال مولانا المرتب لهذه الفتاوى) وفي شرح الوهبانية لمولانا شيخ الاسلام عبد الروم المختار الفتوى انه اذا كان العرف مسترخا ان الاب يدفع مثل هذا الجواز لمكلا اعادة كافي ديارنا فكذلك الجواب وان كان العرف مسترخا كالفقهاء قول الاب ومنه في الفصول العبادية (سئل) عن المودع اذا سافر بمال الوديعة فانخله منه قطاع الطريق هل يضمنه أولا (اجاب) (١٦٨) لا يضمنه (سئل) عن مودعة لا تحرف دفعها الى خادم صاحبها يدفعها

له فصاعنت منه قبل الدفع هل على المودع ضمان أم لا (اجاب) لا ضمان عليه (سئل) عن اودع عند آخر وديعة فأرسل له رسولا يطلبها منه فقال له لا دفعها الا لقي بيلعها الى ولم يسفعها حتى سرفت هل يضمنها أم لا (اجاب) لا يضمنها (سئل) عن وضع ثيابه بخارج رجل وهو ساكت وذهب الى حاجته ثم ذهب الرجل الآخر وترك الثوب في موضعه فحضر صاحبه فلم يجد هل يضمنه أم لا (اجاب) نعم يضمنه لان سكوته قبول الحفظ وقد قصر فيه (سئل) عن المودع اذا شرط الاجرة للودع على حفظ الوديعة هل يصح ذلك أم لا (اجاب) نعم يصح (سئل) عن المودع اذا اودع الوديعة عند آخر بلا عذر شرعي وضاعت عند الثاني هل لصاحب المظالبة على الثاني أم على الاول أم عليهما (اجاب) له المظالبة على الاول دون الثاني (سئل) عن استأجر من آخر شاة فطباها فادعى رد عمله هل يصح بيمينه أم باليعة (اجاب) يصح في الرديمين (سئل) عن اودع وديعة عند عبد الغير بدون علم سيده فقصر فيها العبد هل يضمنها أولا واذا كان يضمنها هل يكون في الحال أم بعد العتق (اجاب) يضمنها

(كتاب الشهادات)

اذا شهد الرجل على نسب لم يدركه فالشهادة جائزة قال أصحابنا خمس مسائل في أربع يصح تحمل الشهادة فيها بالتسامع بالاجماع احداها التلب الثابتة الموث التامة النكاح الاربعة القضاء الخمسة اختلقتوا وهو الولادة (ذ) اذا أخبر عدلان أنهم افلانة فذلك يكفي عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الا ترى أنهم لو شهدا عند القاضي كان للقاضي أن يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فلأن يجوز الشهادة باخبارهما اولى وعلى قول أبي حنيفة جرحه الله تعالى لا تحل الشهادة على الاسم ما لم يسمع من جماعة لا يتصورون اوطؤهم على الكذب والقبض أو بكر الاسكاف يفتي بقولهما وهو اختيارنا نعم الدين النسفي وعليه الفتوى ذكر شمس الأختة السرخسي في أدب القاضي أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالاجماع . اذا شهدا على موت أحد ولم يقصر اثنيا أو فسر أو قال لم نعان موته فكل وجهي فحين امانا يكون موت ذلك مشهورا أو لم يكن ففي الوجه الاول تقبل الشهادة في القسمين جميعا وفي الوجه الثاني في القسم الاول قال الحافظ بأنها تقبل وقال بعض المشايخ لا تقبل وهو الصحيح وفي القسم الثاني لا تقبل بالاجماع لان الشهادة على الموت وغير ذلك بالتسامع كالشهادة على الملك باليد ثم اذا اطلق الشهادة ما زواذين السب لم تحضر

(في الشهادة ما قبل منها وما لا قبل) (انما) لوقال أشهد مثل شهادة صاحب لا تقبل ما لم يقصر وقال شمس الاسلام الا اؤجندى تقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه وبه يفتي . في الفتاوى الصغرى لو شهدوا أنه ملكه ولو شهدوا أنه في يده بغير حق لا تقبل بالاتفاق قال الصدر ان شهدا ما ألقا أنه يقبل هو المختار وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل الاستاذ (انما) شهادة رجل واحد على الولاة فهو نحوها الاصح أنها تقبل . لو شهد أحدهما على المائة والاخر على المائة إن كان المدعي يسعى الاقل لا تقبل بالاتفاق ولو شهد أحدهما على الفسرين والاخر على خمسة وعشرين تقبل بالاجماع . أجمعوا أنه لو شهدوا أحدا في موطن وشهدا آخر في موطن آخر فالل واحد (ن) لوقال كل ينة أتيها فهي باطلة فان يئته لا تسمع في قولهم جميعا قال

بعد العتق اذا كان عادلا بالغ (سئل) عن استعير من آخر شاة فضع من عنده بلاتقريطا هل عليه ضمان أولا (الحوالي (اجاب) لا ضمان عليه (سئل) عن أعار آخر شاة لتضع بها فأراد الرجوع هل له ذلك أم لا (اجاب) له الرجوع في العارية متى شاء (سئل) عن امرأة استأجرت من امرأة أخرى ثوبا لحلب فحلبت بها وتوجهت الى عرس وحلبت الحبل الذي كان به العرس فقلعت الثياب وأخلى ووضعتهما بغيرها فسرقا من غير تقرير منها هل عليها ضمان في ذلك أم لا (اجاب) لا ضمان عليها في ذلك (سئل) عن شخص

تعدى على دابة انسان وركبهم غير انهم علموا وجهها الى امر وعادها ويطهافى مكانها لمصاحب الركبة فاحسدها هل تازمه
 أملا (أجاب) نعم تازمه (سئل) عن رجل دفع لآخر ودية ليدفعها اليه فماتت يه سوطا ب. بنة المودع بالدية فادعى دفعها
 لورثهم ولم يصدقه على ذلك هل يقبل قوله يمينه في دفعها لورثهم أم لا يقبل الا بينة شرعية تشهد بدفع ذلك لورثهم (أجاب)
 القول قول المأذون به في أنه يدفع الذي يبيع منه وان كان زيدا نكر القبض فاقول قوله مع عنه ايضا في أصل الجواب أن المأذون به
 يقبل قوله اذا بينة تقدم (كتاب الخمر والمأذون والاكره) (سئل) عن دفع لعدما لا يقر فمأذونه في التجار فباع واشترى
 ثم مات البعدو عليه دين وفي يده مال هل هو لسيده أم لا رب الدين (١٦٩) (أجاب) ان لم يثبت لسيده والافهو

لهم وان ثبت أنه أخذه دونهم
 (سئل) عن طلق مكره هل يقع
 طلاقه أملا (أجاب) لا يقع
 طلاقه (سئل) عن من حبه
 القاضي على حق ثبت عليه وهو
 متردد على الاعطاء والبيع هل
 الحاكم أن يبيع عليه وفي
 الدين الثابتة عليه من الثمن أم لا
 (أجاب) نعم نعم كما أن يبيع
 عليه بقدر الدين وبوفه عنه (سئل)
 عن المدين إذا خوف رب الدين بأن
 قاله انتم تترشوا والواقعة على
 الحاكم الغلظة وخبرته عنك
 بانني اغفلت فأرأى مغشوقا على
 نفسه وماله هل يبرأ أملا (أجاب)
 لا يبرأ (سئل) عن المحصور عليه
 إذا در عبه هل يصير مدبرا أم لا
 (أجاب) نعم يصير مدبرا
 ويضمنه فذلك السيدون
 وحدهم شديس العهد في قيمته
 مدبرا (سئل) عن شخص له
 عبد أطلبه بكتاب تعرفه له
 فمعه العبد دون تحيط برقبته
 فيأخذ له هل يتصدق به دون
 رض الرب بين ثم يبيع بعتا

الحلواني اختفت الروايات عن أبي حنيفة في هذا وأشهر قوليه مثل قول الحسن وكان القاضي
 الامام أبو علي النسفي يقول فضايل اليوم على ما قال محمد أنه لا يقبل وقال القاضي الامام فخر الدين
 الفتوى على أنه يقبل . في واردان سماعه أن المدعي اذا قال بعدما أصاب المرحح أآني بن
 بعدلهم والقاضي لا يقبل ذلك منه قال القاضي الامام فخر الدين وبه يقبل لان في التخصص عن ذلك
 اشاعة الفلحسة وتوهيج الفتنة والعداوة . في الفتاوى الكبرى روى عن أبي يوسف من كان
 عدلا عند الناس فشهد برؤيته لا تقبل شهادته أبدالان هذا لا تعرفه توبة وروى عن القاضي
 أبي جعفر أنه تقبل شهادته والقاضي على هذا قال أبو حنيفة ان العدلة في المسلمين أصل
 والفتوى اليوم على قولهما . ذكر الصداق الشهادتان شهادة الاجير لا تاذل لا تقبل سواء كان
 في تجارته أو في شيء آخر ويستوي فيه أن يكون أجيرا مائة أو مشاهرة أو مسانحة هو الصحيح . في
 الكافي وشهادة الاجير المسترارة مقبولة في الروايات كلها قال قاضيان التسوي على ما ذكر في
 الكافي . أجمعوا أن الرجل اذا كان مشهورا كشهرة أبي حنيفة وان أبي علي استغنى عن ذكر
 الاسم والنسب . اذا اختلفا في كونه المروق وأوثقه لا تقبل اجماعا . ولا يجوز الشهادة
 على الشهادة الا اذا كان الاصل مرضيا أو غائبا عن سفر في ظاهرائه رواية وعن محمد تقبل من
 غير غيبة الاصل ومن غير عنده والاشهاد على الشهادة صحيح وان كان الاصل في العسر بالخلاف
 حتى اذا غاب الاصل بعد ذلك أو مات فالقصر شهد على شهادته وتقبل شهادته لان الغيبة بحالة
 الاداء ولان الحكم يقطع بحالة الاداء في اثباته على العقر . شهدوا أن اعقر المدعي
 في يد المدعي عليه فالقاضي يسأل الشهود عن سماع شهورن أنه في يده رغن معاينة كذا حكى
 عن القاضي الحلبي ان أجده هو الصحيح لانه موضع الاشتباه فيه يشبه على كثير من الفقهاء
 اشتراط الشهادة على البديق العدة اثباتا ليدفع هذا أوجب السؤال (د) شهد شهود على
 رجل محذور وبنيوا المحذورون كروها وقاوا ما تعرفوا على الحقيقة والشهود في بعض اقربى
 والتس المدعي عليه من القاضي أن بأمر الشهود بالخروج الى تلك القرية حتى يصيروا المحذور
 ويصيروا المحذور الى القاضي لا يبرم الشهود وذلك هو الصحيح . في حيل لاصل شهادة اوصى
 لان الميت يدين على الميت هل تقبل ان كان الابن صغيرا لا تقبل ولا تناق وان كان كبيرا كذبت
 الجواب عند أبي حنيفة وعندهما تقبل وهذا اذا كان الابن كبير فقبل ليرضى وصية

(٢٢ - الفتاوى اقبائية) يسع سواء كانت الديونة أمزجة (أجاب) نعم بخلاف سبع سوكت ديون حارة
 أو مؤجلة (سئل) عن العبد المأذون به في التجارة قال لا تسب دين في غيبة سيدهم بضم قراره يؤخذ منه في الحال أم بعد
 الحق (أجاب) نعم يصح اقراره يؤخذ منه في الحال (سئل) عن حاضر عهدين لا خروجه ردناه به شك في فقره ومنع
 عن بيع دار فقبل له أن يطلبه عدا كمي ثم يبيع داره وداره يبيع الح كمي عهده (أجاب) نعم . يبيعه في
 الحال كمي ثم يبيع داره وداره يبيع الح كمي ثم يبيع داره وداره يبيع الح كمي ثم يبيع داره وداره يبيع الح كمي
 الحاكم عليه ونقض دينه من الدين (سئل) عن سهم سرت وجده . ثم ينفق عهده على من يبيع داره وداره يبيع الح كمي ثم يبيع داره وداره يبيع الح كمي

مضيا طوبى بالمال فادى أنه ما صالح الا خوف على نفسه هل يقبل قوله في ذلك أم لا (أجاب) ان حبه الوالى ومن عنه يقبل قوله وان حبه القاضي لا يقبل (سئل) عن أكره على ابراء غيري ممن دين له عليه فهل يكون مكرها أوعلى أن يبرئه من الكفالة ففعل هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ولا يبرأ بذلك (سئل) عن شخص شكى آخر الى حاكم شرعى على حق فأكرهه فأكرهه الحاكم على أن يثبت عليه ما لا فاجر بذلك وأخذ من المقره فهل له الرجوع عليه بذلك واذا غلب غيبة منقطع هل الرجوع على المكره أم لا (أجاب) له الرجوع على المكره وكذا ان مات فقيرا (سئل) اذا ادعى المشهود عليه الا كراه على الاشهاد عليه وادعى صاحب الحق أنه شهد عليه طاعة وأقام كل منهما البينة على ما ادعاه من تقدم بيته منهما (أجاب) تقدم

(١٧٠)

بينة صاحب الحق (سئل) عن البائع اذا ادعى البيع مكرها وادعى المشتري البيع طوعا فالقول لمن واذا أقام بيته فهل تقدم بيته الطوع أم بيته الكره (أجاب) القول للمشتري وتقدم بيته الكره (سئل) عن رجل له بنت صغيرة أكرهه لما كره على تزويجها من غير كفوه ففعل هل يصح التزويج أم لا (أجاب) لا يصح التزويج المذكور (سئل) عن أكره على إسقاط الشفعة فأقطعها مكرها هل يبطل حق في الشفعة أم لا (أجاب) لا يبطل حقه (سئل) عن أكره على أن يقر بطلاق امرأته في الماضي فأقر مكرها هل يقع عليه طلاق بذلك أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق بذلك (سئل) عن رجل أذن لعبده في التجارة فأقر نفسه من آخر بدين علم سيده هل تنفذ الاجارة بدون رضائيه أم لا (أجاب) لا تنفذ الاجارة بدون رضائيه

(كتاب الدعوى)

(الحنا) لو أقام رجل البينة أنه كان لايه على هذا الرجل ألف درهم وأنه مات وترك ابنا آخر ثانيا وأقام البينة بطلب نصيبه بقضى له نصيبه وهل يقضى بنصيب الابن الغائب ذكر في الاقضية يقضى ولا يكلف الابن الغائب اعادة البينة اذا حضر بالاجاع . رجل ادعى على آخر أنه أقر بهذا الشيء أو لايه أو لجسده لا وارثه سواء ولم يقل أنه ملكه اختلف المشايخ فيه من أصحابنا من قال بان القاضي يقضى كالوقالت الشهود أنه أو أكثرهم على أنه لا يصح ما لم يقبل ورثته وهو ملكي وثا الاقضية اعتمد على هذا أنه لا سمع هذه الدعوى . أجمعوا أن الشاهدين لو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت في المدعى بأمره القاضي باردا ليه (م) رجل ادعى على آخر أنه أمره فلا نأخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فهو جائز وان كان غير سلطان لم يكن على الأمرئى . ادعى دارا في عبد رجل بمجه المرات ان شهدوا أنها كانت لايه ولم يزدوا على هذا من جهة المرات لا تنقل وقال أبو يوسف آخراتنقل وهذا ربع مسائل احداها ما ذكرنا الثانية اذا شهدوا أنها كانت لايه وفي رواية يسمون تركه ليهما والله الثالثة أنها كانت

(كتاب الشفعة)

(سئل) عن دار بيعت ولها شفعيه يهودى فبلغه البيع في يوم السبت فلم يطلب فيه وطلب في لايه يوم الاحد هل يبطل شفعته بالتأخير أو لا تبطل ويكون ذلك عن رافى حقه (أجاب) نعم تبطل ولا يكون ذلك عن رافى حقه (سئل) عن دار من دور مكة الشرفه ولها شفعيه هل يجب الشفع فيها الشفعة أم لا (أجاب) نعم يجب فيها الشفعة على القول المقتضى (سئل) عن اشترى دارا ووقعها وانضم ففعل له الاخذ بالشفعة أم لا (أجاب) لا اعنه الا بقاؤه الاخذ بالشفعة (سئل) عن جماعة شركاء في عقار رتبة ضل فباع واحد منهم حصته من أجنبي فطلب باقي لشركاء الاخذ بالشفعة فهل يأخذون ويقسم بينهم بعد انسابهم أو يقسم على عدد رؤسهم (أجاب) نعم يقسم بينهم على عدد رؤسهم (سئل) عن الشفع اذا قضى بالشفعة واختلف مع المشتري

في الثمن فهل يؤخذ بقول البائع أم بقول المشتري (أجاب) ان كان الثمن مقبوضا أخذ بقول المشتري وان لم يكن مقبوضا أخذ بقول
 البائع ان ادعى ثمنًا أقل مما ادعاه المشتري (سئل) اذا باع أحد الشركاء في الدار حصته من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة فهل الجار
 ملها (أجاب) نعم الجار يطلب الشفعة مع عدم طلب الشركاء (سئل) عن اشترى حصة في دار بين معلوم ثم اشترى الباقي هل ثبتت
 للشفيع الشفعة في الاول أو في الكل (أجاب) يثبت له الشفعة في الاول لا غير (سئل) عن الشفعين اناسم شفعة من ابن بربر الشراء قبل
 عقد البيع هل يصح تسليحه أم لا يصح وهو على شفيعته (أجاب) لا يصح تسليحه قبل عقد البيع وهو على شفيعته بعد العقد (سئل)
 عن اشترى دار بين معلوم وباعها من آخر بين أكثر منهن ولهنا شفيع (١٧١) نائب فمضرو وطلب الشفعة وقضى بها

على المشتري يكون الدار في يده هل
 الشفعين أن يأخذوا الثمن الاول أو
 الثاني (أجاب) له الخياران مثله
 أخذها بالثمن الاول والثمن الاول
 وان شاء أخذها بالعقد الثاني
 بالثمن الثاني (سئل) عن له
 الشفعة اذا مات قبل الحكم بها
 هل ينتقل الحق لورثته أم لا (أجاب)
 لا ينتقل الحق لورثته في ذلك الا
 بعد حكم الحاكم به بما قبل
 موته (سئل) عن جاعة لهم
 حق في الشفعة جعل أحدهم
 حقه فيها آخر منهم هل له ذلك
 ويستحق الآخر بذلك أم لا (أجاب)
 ليس له ذلك وسقط حقه بذلك
 ويقسم على من سقى من الشركاء
 (سئل) عن اشترى أرضا بين فيها
 مسجدا وقفوها شفع هل له
 الاخذ بالشفعة ويهدم المسجد أم لا
 (أجاب) نعم له الاخذ بالشفعة
 ويؤمر الباني بهدم المسجد
 (سئل) عن أرض نصفها وقف
 ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها
 بطلب المتولى للملك (أجاب)
 نعم يجوز ويفرز الوقف من الملك

لايه أو في بدايه يومها الرابعة أنها لايه تقبل في الثاني والثالث ولو شهدوا أنها لايه ولم
 يقولوا مات نور كهلموا قاله وهي المسئلة الرابعة اختلف المشايخ فيمنهم من قال لا تقبل هنا
 بالاجماع وهو اختيار الفضلي وهو الصحيح . رجل باع عبدا من رجل فلما طلب الثمن قال المشتري
 انك بعت الحرة لان اعتقته السنة أو قال انك خلعت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر وأقام
 البيعة تقبل . ولودع الثمن يسترد . وكذا لو لم يقم المشتري البيعة لكن أقام البائع البيعة أنه اعتقه
 قبل الشراء تقبل في الزادات من غير خلاف . في العين تتازع فيها اثنتان ان أتم ملك
 المورثين بقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع . وان كانت في بدايه أحدهما ففي الخارج اذا كان
 تاريخ صاحب اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى . وان أرخ
 أحدهما ولم يورخ الآخر ففي الخارج بالاجماع . ولو ادعى الشراء الدار في ذلك وأرخا
 ونارخ أحدهما أسبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع . وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر
 يقضى لصاحب التاريخ بخلاف ما اذا ادعى تعلق الملك من رجلين ولو ادعى أحدهما الشراء
 والآخر الهبة أو الصدقة أو الرهن وكل ذلك من رجل واحد فالشراء أولى بالاتفاق وفي الاقضية
 هذا اذا جهل التاريخ فان علم أحدهما أول فهو أولى ولو كان كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما
 هبة والاخر صدقة فالهبة مكر الشهود القبض لايصح . وان ذكروا القبض ولم يورخوا أو
 أرخوا تاريخا واحدا ان كان لا يحتمل القسمة كالصدع ويحوي يقضى بينهما نصين . وان
 كان يحتمل كالدار ويحوي لا يقضى لهما بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان في يد
 أحدهما يقضى له بالاجماع . في الاقضية دار في يد رجل أقام رجل البيعة أسما كانت لايه
 مات نور كهلموا قاله وأقام ذواليد البيعة كذلك قضى بالدار الخارج عند الثلاثة بخلاف
 التنازع وانما ترجح بيعة ذى اليد على التنازع اذا لم يدع الخارج فعلا من ذى اليد أما اذا
 ادعى فينته أولى ولو اختلفا في ملك الام وأقام ذواليد البيعة أنها له نجحت في ملكه وأقام
 الاجنبى البيعة أن الدابة له قضى بها للخارج والوليه أيضا باعلاام (ن) دعوى انقفت الاثعة
 على فسادها (١) مع هذا انى المدي عليه بالدفع على وجه لوحت الدعوى كان الدفع صحيحا
 من المشايخ من قال لا يصح قبل وهذا يصح الدفع ودفع الدفع الى العشرة أو أكثر هو المختار
 (١) قوله دعوى انقفت الاثعة الى قوله هو المختار كذا بالاصل وصح على أصل صحيح كنهه صحيحه

حيث كان ذلك أنفع الوقف (سئل) هل يجوز قسمة الوقف من وقف آخر اذا كان فيه مصلحة (أجاب) اذا كان لكل وقف منفرد
 يجوز له القسمة وان كانا تحت نظر واحد دفع الامر الى الحاكم لتقسيمهما فقامهما (سئل) عن حائز بين رجلين لم يكن قسمتهما فقتل
 أحدهما لا كثرى ولا يسع وأراد الاخر أن يتفقد هل يجوز ان على الهبة (أجاب) نعم يجوز ان على الهبة (سئل) عن جماعة شركاء
 في أرض قسموها بينهم وأخذ كل واحد حصته ووقع يد عليها مدة ثم تراشوا على أن تكون الارض مشتركة بينهم كما كانت هل لهم
 ذلك وتعود الشركة على حالها (أجاب) نعم لهم ذلك وتعود الشركة كما كانت (سئل) عن رجلين بينهما دار واسعة كيرة قسمها
 وصارت الساحة لاحدهما والدار للآخر فلما دنا صاحب الساحة أن يبنى بيتا بها ورسد ذلك الرخ والشمس على صاحب الدار هل له

البناء أم لأصحاب الدار منه (أجاب) نعمه البناء في ملكه وليس لأصحاب الدار منه (سئل) عن اشتري نصف دار مشاعاً ثم فاسم
 البائع فبها الدار فبيع وطلب الشفعة وقضى به جهله أن يبطل القسمة أم لا (أجاب) ليس له أن يبطل القسمة ويقضى به بصيب
 المشتري مقسوماً (سئل) عن شريكين في حانوت فأراد أحدهما أن يكتنه أو يزوج وأبى الآخر هل يجوز بيعه على المأبأة (أجاب) نعم
 يجوز (سئل) عن جماعة بينهم جزع مشترك في أرض بابارة أرادوا قسمته هل يجوز قسمته أم لا (أجاب) لا يجوز قسمته إن كان
 مدركاً ولو بالرضا وإن كان غير مدرك يجوز بالرضا (سئل) عن دار بين اثنين مشتركة لأحدهما لا تترك طلب صاحب الآخر القسمة
 ومنتجع الآخر هل يجب إلى القسمة (١٧٣) أم لا (أجاب) نعم يجب (سئل) عن رجلين بينهما جاعوس

أو بقرتها على أن تكون عند كل واحد سنة يأكل ليهما هل يجوز
 المأبأة أم لا (أجاب) لا يجوز
 (سئل) عن رجل هدم بيت نفسه فأنه سدم حائط جاره هل
 يضمن ويؤمر بتعميره أم لا (أجاب)
 لا يضمن ولا يلزم بذلك (سئل)
 عن رجل أمر عبد غيره بالآلاف
 فأبى العبد هل يضمنه صغيراً كان
 أو كبيراً أم لا (أجاب) نعم يضمنه
 سواء كان صغيراً أو كبيراً (سئل)
 عن شخص ذهب إلى آخر وهره
 أن يخاصه به جهة ففصاهما فرفقه
 كما تقدم مع غيره فماتت البهمة
 هل يضمن فتيهما أم لا (أجاب)
 لا يضمن (سئل) عن شخص
 تسب في غرامة شخص عندما كان
 شرطاً هل يلزمه ما غرمه أم لا (أجاب)
 يلزمه نظير ما غرمه لهما (سئل)
 عن دعي على آخر بيمين وثبت
 عليه موخر في التوسيم عليه مع
 قاصد لهما كم فهرب منه فهل
 يلزم القاصد ما ثبت عليه من الحق
 أم لا يلزمه ويقبل قوله في هروبه
 (أجاب) لا يلزمه ذلك ويقبل

قال شهدوا الأبداع لا تعرف من أودع لا تدفع المحسومة بالإجماع . ادعى على آخر أنه ضرب
 أمته حتى ماتت فأقام المدعي عليه الية أنهم أصحبت بعد الضرب بصم الدفع وتقبل الية ولو
 أقام الية فتيته الصحة أولى

(كتاب الأقرار)

(الح) قال لا تخبر فلاناً بغير إقراره على ألف درهم ولا تعطله يكون إقراره من أصحابه من قال
 هو الصحيح وفي الاحتساق أنه ليس بأقرار . في مجموع النوازل وقال لا تخبر عليك ألف
 درهم فقال الآخر وعليت مثلها أو قال لا أخربك فقلت أمراً أنك أو عتقت عتدك وقال
 الآخر وأنت طقت أو أعنت عن ابن سماع عن حمديكون إقراراً ونقل عن الشيخ الإمام
 الأجل الاستدانة هكذا أفتى (ق) لو قال فلان على عشرة دراهم جاداً لا تسوقه فطيه
 عشرة دراهم الأقيمة تسوقه بالاتفاق . في نوادر أبي يوسف إذا قال فلان على ألف
 وبسدر فالألف يفسر بمائة ولو قال ألف وشاة أو قال ألف وبسدر ألف وبسدر فهي ثياب
 وأغنام وأبصرة ولا يشبهني آدم وفي إقرار الأصل هو خلق في ألف يفسر بمائة وعشرة
 الفتوى ق في شاهدين شهدا بألف درهم رجل وشهدا أن ذلك قضاء منها خصمائه وقال
 المدعي ما قضاني شيئاً أو قال صدقاني في ألف وأهراق في الجملة لا تقبل شهادتهما بالاتفاق

(كتاب الوكالة)

في الصغير إذا وكل وكالة معلقة بالشرط غمزه قبل وجود الشرط عند أبي يوسف لا يصح
 وعند محمد يصح وعليه الفتوى . في الفتاوى لو قال لا أخربك عنك فأنثى وكلني ثم قال كلنا
 عدت وكلني فقدرتلك احتلف المشايخ فيه والخيار أنه ملك أخرجه بعض من الوكيل ما خلا
 الصلح والعتاق وما خلا وكه بسؤال الخصم واختيار الشيخ الإمام الاستاذ أنه يقول عزلتك
 عن الوكالات المطلقة وجعت عن الوكالات المعلقة قبل هو اختيار . التوكيل إلى عشرة أيام
 فيه روايتان في رواية ينتهي بمضي العشرة وفي رواية لا ينتهي وهو الأصح . المدعي عليه
 إذا وكل بضم المذنب لا يملك عزله لما ذكرنا وكذا إذا عزله بغيره انصم أماناً كان محضرته
 صح . لو كبل من غير رضائهم والموكل صحيح مقبل لا يجوز عندهما يصح قال شمس

قوة في هروبه لا تفر بصدقه وانه اعاد (سئل) عن غصب دراهم وتزوج بها امرأة هل يحل له أن يبطأها أم لا (أجاب) لا
 نعم يحل له وطؤها (سئل) عن زوج امرأته داروهي . كسبه فافسحل عليها ما واسترسا كنامها بالدار المذكورة مدة فطالته
 باجرتها من المدخل الخلاق أو بعده فبذل ثلثه في الإجرة أم لا (أجاب) لا يلزمه منها الإجرة ما سكن (سئل) عن رجل غصب مبيداً وهرب
 من عنده فطالته وبه هذ كرتة هرب من عنده فمذاذ يرميه بسبه (أجاب) يحبس لهما كم حتى يحضره أو يثبت موته (سئل) عن
 له حق على آخر فشكك عليه عنده كم شرط مع وجوده قد فني بالند فغرم مبلغاً كما وأعوانه هل يرجع به على الشاك (أجاب)
 نعم له الرجوع به على الشاك (سئل) عن أخبر المكاس لشيء يأخذ المكوس من التجار وغيرهم بان شخصاً اشترى الشيء الفلاني وأخفى

الثق القلاق يفسر اليه وأخضعه المكس هل يضمن الخبز ما أخذه المكس أم لا (أجاب) نعم يضمن نظير ما أخذه من حيث كان باخياره (سئل) عن رجل مر بالطريق فوجد جلا سكران وهو قائم معه دراهم في حبه فأخذها خفية فلما أخاف أن يعلم من الضياغ فضاقت منه هل يضمنها (أجاب) نعم يضمنها (سئل) عن وجد له في نزعها فأخرجها منه وضاعت هل يضمن المالكها أم لا (أجاب) ان أخرجها وساقها يضمنها والا فلا (سئل) عن رجل أخبز ظملا أن لفنان حنطة وأتبعها بالحل الغفلاق فأخذها التفال هل لصاحبها الرجوع على الخبز عما أخذه التفال أم لا (أجاب) نعمه الرجوع عليه بناءً على ما أخذه باخياره (سئل) عن الاعوان الذين يتبرون المكس بأموال الناس من مبيعاتهم وغيرها اذا أخذوا المكوس باخيارهم هل يضمنون أم لا أخذوا (١٧٣)

منہ (أجاب) نعم یغفرنا ۛ

وأودع فيها كذا المودع على

على المودع (أجاب) له الخياران

المودع واذا منه رجع المودع على

رجله ارض زرعها بيد ربه يا احر

یادر صاحب ایستاد و وفایت
الذین انقذوا من النار

التمسای (اجاب) یلوان مای
وعلا والا یهتقن (س ۱۱)

الحاکم وادعوا لا کفرنا

الحاكم ثم يرقى عليه بالمداد

حق تعالیٰ کہ وہ کون نافذ عنہ

(مسئل) عن سنة مروطة

دُعَايَاتُ السَّادَةِ مَرْوُضَةٌ

وہم لا تفسد فی زمین و ما بینہ

۱۔ اجوبہ سیکریٹری خدیوہ علی مرزا

فقال رجل ادعى على آخر بسرقته

بالإيمان والحق في هذه المسئلة إن شاء الله تعالى. يقول أبي حنيفة وإن شاء بقولهما والقبض
أو أوال قبض بقولهما في الشريف . في الأصل التوكيل بالقبض أو كبل بالقبض عند
أصحابنا الثلاثة . وقال زفر لا أتقي بعض الشايخ بقوله زفر قال القبيص في التنازل اختيار
المتأخرين أنه لا يملك القبض وبه نأخذ . وكذا أو كبل القاضى أو كبل قبض العين ليس له أن
يخصم بالإجماع . لو قال مانع من شئ فهو جائز على الحولاة بالإجماع . ولو لم يعه إلى
أهل قناعه بالنقد قال الإمام السرخسى أنه لا يجوز بالإجماع . الوكيل بالبيع يملك أن يبيع
بالنسبة في المتقى قال أبو يوسف هذا إذا كان للتجارة فإن كان الحاجة لا يجوز والغنى
على جواب أبي يوسف وهذا إذا باع عايب الناس أما إذا طول المستلج يجوز . أن يذوقه
أن يشتريه بدين بأحد درهم قيمته أو فاشترى أحداه بخصمته أو بأقل بزيادة المولى
بالإجماع (إنها) الوكيل يبيع لذاتيه بالدرهم إذا باع على إغنان الناس في مثله لا يجوز
بالإجماع . وكل رجلان يبيع عبده بألف وقيمة ألفه فغنى العر وصارت قيمته ألفين ليس
لأو كبل أن يبيعه بألف ولو زادت في مدة الخار فصار ثمانى ألفين أنه أن غنى البيع
عنده وعندهما الأولو كان البائى وماليس له أن غنى في قولهم جمعا

(كتاب الكفالة)

في الأصل إذا كثر رجلا والمكفولة غائب بالكفالة بالطفة قال أبو يوسف وأخوه جابر وأجوه أمه لو قال بطريق الأخبار وقال الكفيل أنشأت قال قول قول الطلب وهذا إذا لم يقبل عن الغائب في المجلس أحد . لو قال أن غصب فلان مائة أو واحد من هؤلاء أقوم قال ضامن صحيح ولو عزم فقال أن غصبنا إنسان لأصعب . في مجموع التنازل جماعة طمع أو إلى أن يأخذ منهم شيئا غير حق فاشق بعضهم فظفر أو إلى بعضهم فقال المحضون لذن وجدهم أو إلى لا تطلعوهم علينا وما أصابكم فهو علينا بالخصص فلا أخذوا إلى أنهم شيئا فلهم الرجوع . فشرط الدفع في مجلس القاضي فدفع في السوق يبرأ قال الإمام السرخسي والمتأخرون من مشايخنا قالوا هذه أتعلى عاداتهم في ذلك الوقت أما في زماننا لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك المرضع وإن شرط أن تسله في مصر فسلم في موضع ليس غنة قاض لا يبرأ في قولهم . أجمعوا في ذن

الایہ صمان ام لا (اجاب) نعم علیہ صمانا ہیمہ (س) از ہادی مختصر علی بن

(اجاب) وبيك علي الحجج (سئل) عن هذا ثم سئل على ما استأجر جردوا به

وقدمه إلى السلطان وطلب منه أن يعذبه حتى يقر فضمه به مراً ومرة، فوجده فخرناي أحمد بن

فسقط من السلخ ومات وقد كان لحقه غرامة في هذه الحادثة وتظهرت السرقة على يد غيره وكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية موتهم وبالقرعة التي أداها إلى السلطان انتهى (قال) في القصة واقابلهم الأئمة البخاري قال في رجل شكك أترعند الأولي بغير حق فأتى القائد فبأسبب المشكوك فسكره أوبده ضمن الشاكى أرض صكره بالمال وقيل أن من حبس بسعاية فقتل جدار السجن بربد الهروب فأصاب داهية فقلت ضمن الساعي فكيف هنا فقبل بقي الضمان في مسألة الهرب قال لا ولومات المشكوك بصوت القائد لا يضمن الشاكى لأن الموت فيه نادى فدفعه عليه لا تنقض اليه غالباً والله أعلم وهذا ما اعتدله شخصاً في فتاويه بعدم وجوب الدية على من شكوا موامعا (١٧٤) هي على الحاکم وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن

المؤجل اذا اقرب حلول الأجل وأراد المديون السفر لا يجبر على إعطاء الكفيل وفي (م) رب الدين وقال القاضي أن مدوني فلان يريد أن يبيع فانه يطلب بالكفيل أن كان الدين مؤجلاً قال كلفت نفس فلان أن لم أوافك غداً فأتنا كفيل بنفس فلان وهو غير مهله آخر فالكفلة الأولى جائزة بالاجماع

(كتاب الصلح)

في الأصل الصلح أنواع ثلاثة صلح بعد الاقرار و صلح مع الانكار و صلح مع السكوت وكله جازع عندنا واجمعوا أن صلح الفضولي جازع فان قال أجنبي الذي ان المدي عليه أقرمى سرا وأنت حق في دعواك فصلحى على كذا وضمن له ذلك فصلحه صم (انما) للودع مع المودع أربعة أوجه الأول اذا ادعى صاحب المال الادباع وبعده المودع وقال ما أودعتني شيئاً فصلحه منه على مال معلوم جازع بالاجماع والثاني اذا ادعى صاحب المال الادباع والاستهلاك والمودع أقر بالوديعة الآله لم يدع الرد ولا الهلاك ثم فصلحه صاحب المال على مال معلوم جازع بالاجماع والثالث اذا ادعى صاحب المال الادباع والاستهلاك وادعى المودع الرد والهلاك فهذا الصلح باطل عند أبي حنيفة وهرقول أبي يوسف الأول وجازع عند محمد وهرقول أبي يوسف الآخر (١) واجمعوا أن المودع لو حلف على مال ادعاه ثم فصلحه أنه لا يصح هذا اذا قال المودع أو لا ضاعت أو رددت أما اذا قال المالك أو لا استهلكه فقال المودع ضاعت أو رددت يجوز بالاجماع . اذا سلم دراهم معدودة في كرت حنطة الى أجل ثم اصطلمها بعد زمان على أن يريده المسلم اليه نصف كرت حنطة الى ذلك الأجل لم يجوز بالاجماع . لو قال أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطيني الباقي اليوم خمسمائة بري بالاجماع . ولو قال لم تعطني اليوم فالألف عليك فلم يبطه اليوم فالألف عليه بالاجماع

(١) لم يذكر الوجه الرابع ولعله سقط من النسخ وهو كافي الخاتمة اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكتب به بل يكسب كذا كذا الكرتى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف اه كسبه صحيحه

السعاية في الاموال خلاف أصول أصحابنا فلا يعلم ذلك قال في الفصول العمانية وأما اداسي انسان إلى سلطان في حق آخر حتى غرمه السلطان ما لا يرى عن بعض علمائنا أنهم كانوا يقولون أن الساعي يضمن وبعضهم يفرق بين سلطان و سلطان فقالوا ان كان السلطان معروفاً بالدعوى ويضمن من سعى اليه يضمن وان لم يكن معروفاً بذلك لا يضمن قال ونحن لا نقضيه به فان هذا خلاف أصول أصحابنا فان الساعي سبب محض لاهلاك المال فان السلطان يضمنه اختصاراً لا طبعاً ولكن لو رأى القاضي تضمين الساعي له ذلك لان الموضع موضع الاجتهاد ونحن نكحل الامر الى القاضي انتهى

(كتاب المبدوء بالتأجيل والاضحية)

(سئل) عن رجل امر غيرة أن يزوج أخته وهي صاحبها ولم يسم الذام هل يكتب في نسمة صاحبها وتحلل أم لا (أجاب) لا لتحلل ولا بمن النسمة من الذام (سئل) عن

ذبيحة اليهودي والنصراني هل يحل تأجيلها أم لا (أجاب) نعم بحلة ان سعى عليها (سئل) عن ذبيحة شاة أو بقرة كسب لتقديم شخص من الاكاره هل يحل أم لا (أجاب) لا يحل أكلها وان ذكرا سم الله عليها لأنه ذبح لتعظيم غيره بخلاف ما اذا كان ضعيفاً (سئل) عن أكل الهدى هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن اصطاد طيوراً بالنقذ الرصاص والطين هل يحل أكلها أم لا (أجاب) لا يحل أكلها (سئل) عن بيع جلد الاضحية هل لصاحب الاضحية أن يبيعها ويتنفع بثمنه وذا عبده أو من في خدمته أم لا (أجاب) ليس له ذلك وإنما يصدق به أو بثمنه أو يتنفع به في المنزل (سئل) عن ذبح أضحية ولم يتصدق منها بشئ هل يجوز أم لا بمن التصدق منها بشئ (أجاب) يجوز ولو لم يتصدق منها بشئ

(كتاب الرهن) (سئل) عن الراهن اذ ائتمن وعلمه دون هل يباع الرهن وبقي بئنه دونه أم للرهن أحق به (أجاب)

الرهن أحق به وفي دينه بئنه وما قبل فلا يباع الدين (سئل) عن رهن عند آخري على دينه وقال للرهن إن لم أعطك دينك إلى مدة كذا فهو يسع لك دينك الذي على غيري ثم ذكرك عليه بعد مضي المدة أم لا (أجاب) لا يجوز ثم ذكرك وهو رهن على حاله (سئل) عن رجل عليه دين آخر وعنده عديد رهنه على الدين هل يصح رهنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المذنب (سئل) عن العبد الموهون اذا أعتقه الراهن هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ التقوى وطلبه للرهن بالدين إن كان حالا وإن كان إلى أجل فيطلبه بقية العبد وتكون رهنه عنده مكان العبد حتى يستوفى (١٧٥)

العبد في قفته يدفعها إلى الرهن فان كان أقل من الدين يرجع

على سيده (سئل) عن الرهن اذا ادعى رهنه الموهون إلى الراهن هل يصدق بلايين (أجاب)

يصدق بلايين (سئل) عن استدان من آخري دينار ورهن

عنده رهنه عليه ووكله في بيعه والاستفاه من ثمنه فهل له عزله من

الوكالة المذكورة أم لا (أجاب) ليس له عزله من الوكالة المذكورة

(سئل) عن الراهن اذا أئتمن الرهن دينه على آخري فبطل

الحالة ثم هلك الرهن قبل القبض هل تبطل الحوالة ويهلك الدين

أم لا (أجاب) نعم تبطل الحوالة ويهلك الدين إن كانت قبضته

مساوية للدين أو أكثر (سئل)

عن رهن حصته في عقار عند آخري على دينه عليه واعترف الرهن

بالتسليم فهل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع

(سئل) عن رجل عليه دين آخر إلى أجل معلوم ورهنه رهنه

عند شخص بشارب الدين وأمره ببيعه اذا أجل الاجل ثم ان الرهن

(كتاب الرهن)

حكم نقصان الرهن إن كان النقصان من حيث العين وجب سقوط الدين بقدره بخلاف وإن كان النقصان من حيث السعر لا وجب سقوط شيء من الدين عند الثلاثة في شرح الصلوات العدل الذي يوضع الرهن تحت يده إذا كان صغيرا أو كبيرا لا يفسد لم يكن رهنه بالاجاع . عبد رهنه بالثمن وقبضه ألفان فقتل رجلا خطأ فإن شاء الراهن والرهن دفعوا ولا ينفذ أحدهما لأنه مملوك لأحدهما ومشغول بحق الآخر فإن فداه فالفداء اعطيهما نصفين والدين على حاله ففداء أحدهما فإن كان الراهن هو الذي قد رجع على الرهن بنصفه فاضرا كان الرهن أو غائبا وإن قدى الرهن والرهن حاضر لم يرجع عليه بالاجاع . عاصم من دخل المدينة فقتل ثانيا فقال صاحب الخيلان لا أدخل منزلي ما لم تعطني شيئا فندفع إليه ثيابه فهلكت عنده ابنه من قبل أجرة البيت فالرهن عافيه وإن أخذ منه لأنه ظن أنه سارق وخشي عليه بعض قال العقبه وعندي لا يضمن لأغيره مكره على الدفع إليه وعليه الفتوى (د) لو أراد الراهن عزل العدل من غير رضا الرهن إن كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا على ذلك بالاتفاق وإن لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ قال شيخ الاسلام وهو الصحيح (د) العدل إذا كان اثنين والرهن يحتمل القسمة فدفع أحدهما حصته قبل القسمة أو بعد القسمة إلى صاحبه فالقبض لا يضمن بالاتفاق والدفع يضمن عنده وعند هالا . ولو أمره أن يقتسم في النصر فهلك في حال القسمة يهلك بالدين لأنه لا يكون عارية لأن هذا أمر بالخلف لا بالاستعمال هو الصحيح ولو أمره أن يقتسم في النصر ويجعل الفحص من جانب الكف فهذا كالمأمور به أن يجعل الفحص من جانب الكف سواء هو الصحيح . لا يجوز الرهن المأمور به فقد أشار إلى أن القبض شرط جواز الرهن قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي زاده قبل القبض جائز لأنه لا غير لازم والاول أصح وهذا القبض يقع بالتخليع والتسليم الطائي يبطل الرهن هكذا ذكر في الزادات به أخذ شمس الأئمة السرخسي وهو الصحيح وهو أن رهن جميع العين ثم يتفاحق النصف وإن لم يكن البيع مشروطا في الرهن فالثمن يكون رهنه عند محمد رحمه الله تعالى وفي شرح الطحاوي أن الثمن رهن من غير ذكره خلاف هو الصحيح . الصحيح أن البيعة تقبل على الرهن من الرهن لدفع خصومة مدعى رهنه حائرية الراهن

غاب وحل الاجل فطلب ب الدين يسع الرهن وامتنع المأمور رهنه هل يجوز على بيعه أم لا (أجاب) نعم يجوز على بيعه (سئل) عن رجل له على آخري دين عليه فوجد معه ثوبا أخذ منه وقال لا أعطيه حتى تعطيني حتى وذهب فجاءه الدين بئنه هل يملكه بئنه ويطلب ثوبه منه فادى حاله هل يكون حكمه حكم الرهن ويكون مضنونا بئنه أم لا (أجاب) نعم ضمن تكون خلاصة الرهن مضنونا عليه (سئل) عن رهن عند آخري رهنه على دين ثم أجروه بائنه للرهن ونقص المدة قبل وفاة الدين هل يعود رهنه إلى الراهن حتى يستوفى دينه أم يبطل الرهن ولا يعود إليه (أجاب) لا يعود رهنه إلا بدفعه من جديد (سئل) عن شخص رهنه عند آخري رهنه على دين ثم باع من الرهن ثم تقابلا البيع هل يعود البيع رهنه على حاله كما كان أم لا (أجاب) لا يعود رهنه

بعت جديد (سئل) عن بيع المهرن هل هو صحيح أم غير صحيح (أجاب) البيع موقوف على إجازة المهرن أو قضاء الدين أو الإبراء والله أعلم (سئل) عن شخص مات وعليه دين لم يدين له داراً على كل منهما المهرن عنده على دينه وسلمها وأقام بينة بذلك ولا تاريخ لهما هل يقبل الشئان أم أحدهما أم لا يقبلان (أجاب) نعم يقبل بينهما بذلك وتكون رهنًا بينهما (سئل) عن رجل عليه دين لا خير فله عنده رهن عليه ثم اختلفا فقال الرهن رهنه نصف الدين وقال المهرن بكل الدين ولا يستلوا واحد منهما فالقول لمن منهما (أجاب) القول للرهن لأنه أكثر زيادة تعلق الدين بالرهن (سئل) عن رجل رهن عبد الله بن محمد رهنه بصلح التديبر أم لا وإذا صلح هل يستمر عند المهرن على الدين (سئل) إلى الوفاء أم لا (أجاب) نعم صلح التديبر يطل الرهن فيه (سئل)

(١٧٦)

عن مسلم استدان من نصراني ديناً ورهن عنده على ذلك جارية مسلمة وسلمها له هل يصح الرهن المذكور أم لا (أجاب) نعم يصح الرهن المذكور (سئل) عن عليه دين لا خير ورهن عنده عبداً فادعى العبد أنه مدمر من قبل مضي المدة وأثبت لتديبره هل يطل الرهن ويأخذ السيد أم لا (أجاب) يطل الرهن ولا يسجد أخذه (سئل) عن استعار من آخر شيئاً رهنه على قدر معلوم لئلا يقرضه هل لصاحبه المطالبة بالرهن قبل مضي المدة وإذا مضت المدة هل يحسبه الحامى على خلاصه من المهرن ويدفعه لصاحبه أم لا (أجاب) نسيه لمطالبة بالرهن قبل مضي المدة وإذا مضت ومنع من خلاصه يحسبه على ذلك (سئل) عن دفع لأخراً لا يعرفه وأرهنه رهنه عنده رهنه على أن يسله هل يصح الرهن أم لا (أجاب) لا يصح الرهن لأن ضمانه على المهرن إذا ضاع عنده (سئل)

(كتاب المضاربة)

(ق) إذا دفع المضارب مال المضاربة الحرب والمال وأمره بأن يشتري أو يدفع إليه شيئاً لبيعه حاز في قوتهما جميعاً . إذا اشترى شيئاً أو لبسها كان له ذلك وهذا قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف رحمهم الله تعالى فيه تأخذ (ن) لو قال للمضارب أمرتني بشئ خاص وقد اشتريت خلاف ما أمرتني فصرت مخالفًا وألزم كل واحد من المضاربين أن لا يدفع البك ولم أسأل شيئاً فالقول قول رب المال بالاتفاق وفي (ن) لا يشتري من مال ولده الصغير ولا يبيع له بالاتفاق ولا يبيع ولا يشتري من عبده المأذون في اختياره عليه دين أو لادنه عليه . وقد قيل من مكاتبه أيضاً بالاتفاق ولو شرط في عقد المضاربة أن لا يأسر به ويعمل في الكوفة خاصة فليس له أن يسافر ولا أن يعمل في غيرها ولو فعل كان متأسراً وبهجه بالاتفاق في شرح العلاقات الأجنبية إذا اشترى على المضاربة لا يصح . ومن شرط جواز المضاربة أن يكون رأس المال دراهم أو دينار عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأولوا راجعة عند محمد رحمهم الله تعالى حتى انتهت بسوى هذه الأشياء لا يجوز أجماعاً لا يكون المال مضموناً على المضارب وإن مسدت المضاربة عندهم جميعاً وهو الظاهر فإنه لم يخل فيه خلافاً . المضارب لا يملك تزويج العبيد من المضاربة بلا خلاف ولو باع المضارب عبداً فطعن المشتري فيه بعيب بعدما قضه والعيب يحدث مثله فالقول بقول المضارب بذلك ثم صلح المشتري من العيب على شئ فإن كان قيمة الصالح عليه مثله تعتبر حصه العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتفانى الناس فيه يجوز أن كان بحيث لا يتفانى الناس في مثله لا يجوز ذكر في الكتاب من غير ذلك خلاف قيل هذا الجواب على قولهما ما على قوله يجوز وقيل لا يجوز بلا خلاف

(كتاب المزاوعة)

عن أبي نعيم رحمه الله تعالى فيمن باع أرضاً وقد بذرها لم يثبت وقد عطف في الأرض فهو للمشتري

إذا اختلف الراهن مع المهرن في الرهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنه عنده وقال المهرن هو فالقول لمن منهما (أجاب) اتقوا المهرن (سئل) عن رجل عليه دين لا خير وبالدین رهن وأحال رهنه رجل على المديون بالدين وقيل الحوالة هل يطل حقه في رهن ولا (أجاب) نعم يطل حقه من الرهن ويأخذ الراهن (سئل) عن شخص استعار من آخر شيئاً ورهنه عنده رهنه على أنه لا يجوز لأخراً هل الرهن أخذ من المهرن قبل الوفاء (أجاب) لا يجوز زال رهنه والراهن أخذ من المهرن قبل الوفاء (سئل) عن رجل الدين إذا كان عنده رهن بذنه وطلب منه الراهن الرهن لبيعه ويقبضه دينه من غنمه هل عليه أن يمنعه منه أم لا (أجاب) لا يسقطه من البيع لأنه رهنه ولكن إذا قبضه منه لم يطل

(كتاب القسط والقسطه والمقنن واللاق) (سئل) عن شخص أجاز أرضاً ما ببطريقه الشرعي هل يملكها ويجوز له بيعها وقسطها أم لا (أجاب) نعم يملكها ويجوز له بيعها ووقفها (سئل) عن جده عبداً أبقاها حراً إلى مولاه فوجده قديماً هل يجعل أم لا (أجاب) نعمه الجعل في تركته (سئل) عمر وجد لقطة وباعها بلذ الحيا كم فيها صاحبها بعد ذلك ومنه ما من المنطق هل له أن يضمنه بإيها وبطل البيع أم لا (أجاب) ليس له ذلك ولا الثمن الذي بيعته (سئل) عن وجد لقطة فغزتها فباعها شخص آخر فباعي أمهاله وأعطى علامته هل يجوز للمنتقط على دفعها أم لا (أجاب) لا يجوز على دفعها إلا أن يشتها بالبينه الشرعية فإن لم يشتها أن شاء صدقه ودفعها وإن شاع امتنع حتى ثبت (سئل) عن وجد لقطة

(١٧٧)

أو عبداً أبقاها زهالي من يدى ملكها هل له أن يأخذ منه كفيلاً لا يحتمل مدع آخر (أجاب) أن دفعها بأمر الحاكم بعد الثبوت ليس له ذلك وإن دفعها بالعلامة في القطة وتصدق العبد أم سيده أخذ الكفيل

(كتاب الجحطان)

(سئل) عن الحائض المشترك ١.١ انه يهدم ومروء أحد الشركاء في غيبة الآخر من ماله يرجع عبداً (أجاب) إن عسره وذن الحاكم يرجع عما أتفق وبلاذنه يرجع بقية البناء (سئل) عن رجل أراد أن يعمر طاحونين حيران وهم يتضررون من ذلك ويخشي على بونهم فهل لهم بمنع ذلك أم لا (أجاب) إذا ثبت عند الحاكم بأخبار أهل الخبرة أن اتخذوا طاحونين وهن يتأهمن بمنع من ذلك (سئل) عن رجل يريد أن يعمر طاحوناً به وبضر ذلك بجاره ضرراً يئذ وكذا بيناه هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم يمنع من ذلك (سئل) عن رجل

وإن كان البذر لم ينعف فهو للبايع فإن سقاه المشتري حتى ثبت فهو للبايع على حاله والمشتري متطوع فيما فعل وهكذا أمقر أبو بكر الاسكاف وقال أبو القاسم هوبك نفع في الأحوال كلها وبه تأخذ . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال إذا شرط على المزارع أن يخدمه ويحميه فهو جائز وقال محمد بن سبويه نصير المزارع مع شرط المصلحةارة ولا أعرف أحداً في زماننا خالفهما وهما تأخذون ما يجزى بغير حق يجوز المزارع مع هذا الشرط (د) رجل دفع أرضه مزارعة ستة أشهر للمزارع يذره وآلته فلما زرعها وباعها والمستطوط يذات وجود من في آخرها أن أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالحصم أه ليس له ذلك وفيها إذا بقست الأرض بزراعة الغائب ثم زال الغائب بفعل رب الأرض لا يبرأ أصلاً وإن زال بدون فعله اختلف المشايخ فيه . من قال إن زال قبل الرد على رب الأرض يبرأ وإن زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جعاهم يعني كالبيع إذا زال عنه العيب (ذ) الوكيل يدفع الأرض مزارعة ١.١ ادفع بالثلث أو الربع أو النصف أو يقلل أو يكثر بحيث يتفق الناس في مثله كأن جازوا عندهم جعاً (د) المزارع من الغائب إذا عصى زراعته الأرض يضمن لرب الأرض في قولهم جميعاً . سئل شيخ الاسلام نجم الدين التتسي عن أ ك طلب من الدفغان أن يعطيه الأرض مزارعة بالبيع فقال له هذان ان زرعتا على أن الثلث في فاقسل والأفلا فلما زرع وحصد قال الكل لا أعطيت ما حالهما فقال الثلث للدفغان لا بشرط عليه ذئ وزراعته بناء على ذلك قال ويكتفي بهذا القدر في المزارعة فقالوا والمشايخ استحسنوا جوازها بدون هذا (ذ) لو شرط رب الأرض مع المزارع أن يزرعها بغير كراب فله الربع وإن زرعها بغير كراب فله الثلث فالمرارعة جائزة لأن المزارعة تعقد بأجرة ابتداء من تركته انتهت والأجزة المحضة إذا عقدت على عينين مختلفتين ببدلين معلومين ولم يجعل أحده شرط في الآخر خير العامل في ذلك كان جائزاً (ذ) وإن شرطوا الحفاظ على المزارع بعد الإدراك أو شرطوا مؤتمه الماله عليه لا تفسد المزارعة لأنه متعامل كماذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار أكثر المشايخ (ذ) القصب الذي يخدمه العرش على صاحب الكرم والهمل ليصير عراً على العامل على هذا جرت العادة في ديالنا وعليه الفتوى (ذ) استأجر أرضاً بزمانها وتأخيرها بغير خيار بدار دهمين زمين راجحكم مزارعة صاحب زمين كنتم كارد

(٣٣ - الفتاوى القضاية) دار في درب غير نافذ أو أراد أن يفتحها بالآخر أسفل من باب الأول أو على متعل به ذلك بغير رضا الجيران أم لا (أجاب) نعمه ذلك (سئل) عن حائط مشترك بين اثنين يخاف سقوطه أراد أحدهما وقفه وأبى الآخر هل يجوز أن يهدمها وأراد أحدهما أن يبنى واستمع الآخر هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز في صورتين حيث لم يكن له أن يبنى نه حائطاً في نصيبه بعد القسمة مع غرض الأبي وحقيقة الجيران لم يوافقوا الممتنع على العمارة فهو ينفق ويرجع عليه نصف ما أتفق (سئل) عن رجل هدم بيته وتضرر الجيران بذلك هل يجوز على البناء أم لا (أجاب) لا يجوز على البناء (سئل) عن حائط تحت حائطاً في سوق القبار وحصل من ذلك ضرراً على يمنع من ذلك أم لا (أجاب) نعم يمنع من ذلك والله أعلم

(كتاب المزارعة والمساقاة) (سئل) عن رجل عاقداً آخر على زراعة أرض من مملوكة عليه على أن يزرعها فيها أو غيرها من الأرض من أحدهما والبذر والبقرة على الآخر وثلاث خنازير على الأرض والثلاث للعامل هل يصح أم لا (أجاب) نعم، يصح (سئل) عن ساقى آخر على أشجار من مملوكة عليه ولم يسق العامل شيئاً في المدة ولا عمل شيئاً يحصل منه الثمرة هل يستحق شيئاً من الثمرة المشروطة (أجاب) لا يستحق شيئاً من الثمرة المشروطة (سئل) عن رجلين بينهما أرض فزرعها أحدهما ونبت الزرع وراضيا على أن يعطيه الآخر من نصف البذر ويكون الزرع بينهما هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز (سئل) عن شخص أخذ من أرضه لزرع أرضه لنفسه ثم أدارب الأرض أن يخرج قبل أن يستحصل الزرع (أجاب) ليس له ذلك (سئل) عن المساقاة هل

(١٧٨)

قبل تصدق قيل لا تفسد وهو الصحيح لأن وقت العقد ينحلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت واحد

(كتاب الشرب)

في الفتاوى الصغرى رجل ألتف شرب إنسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البزوي ضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى وتفسيره ان الشرب أن يتنظر بكم يشرب لو كان معه ماء (ذ) نهر بين قوم لهم أرضون ولا يعرف كيف أصله بينهم فاختصوا في الشرب تقسم بينهم على قدر أراضهم لأن سبب استحقاق الشرب مساحة الأرض إلى الشرب ومساحة الكثرة الكثير وهذا قول علماء ثنائهم الله تعالى ومن الناس من قال يقسم على قدر الخراج والصحيح قول علمائنا في كرى الأنهار من التفرقة إذا جاوز وفوهة نهر رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالصحيح أنها لا ترفع ما لم يجاوزوا أرضه وعلى هذا الاختلاف إذا احتاجوا إلى إصلاح حاقق التهر وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة أذاعت الحاجة إلى إصلاح من أوله إلى آخره فإصلاح أوله عليهم بالإجماع فإذا بطو وأدار رجل منهم هل ترفع عنه مؤنة الإصلاح لا رواه لهذه المسئلة قال شيخ الإسلام في شرحه ما كنعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى في كتب بعض المشايخ أنها ترفع عنه بالاتفاق إذا كان رجل شرب يوم فجاء رجل وسقى بهذا الشرب أرض نفسه قال فضر الإسلام على البزوي أنه يضمن وقد كرسخ الإسلام أنه لا يضمن لوجهين أحدهما أن عاك استهلا كبحمة السقي ومن استهلا شيئاً بحمة إذا استهلك بحمة أخرى لا يضمن كذا داخل دار الحرب إذا استهلك العلف لا يضمن لأنه عاك استهلا كعبان يعلف به دابته فلا يضمن أورد هذا اعلم على نحو ما ذكر شيخ الإسلام وعليه الفتوى

(كتاب الاشربة)

(الحا) المطبوخ أدنى طبخة أو طبخ مادن التلث إذا اشتد غلي وقذف بالزبد لا يحل شربه بالإجماع قال الفقيه أبو البت الاشربة على خمسة أوجه محالاً جامعاً وهو كل شراب لم يحض عليه

أن يساقى بغير إذن (أجاب) ليس له ذلك إلاذن (سئل) عن دفع لآخر أشجار أو ساقاة عليها مع استنفاذ شروط المساقاة ثم بدا للعامل أن يترك العمل ويطلب المساقاة هل له ذلك وإن أراد صاحب الأشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للعامل أن يترك العمل ولا لصاحب الأشجار أن يعمل بنفسه ويخرج العامل في حدة المساقاة إلا من عذر شرعي يقضيه كسنة أو أكمله من على صاحب الأشجار (سئل) أن شرط على المزارع المصادق والدراس والتزوية هل يجوز المزارعة (أجاب) نعم يجوز المزارعة (سئل) عن الأوجه الصحية في المزارعة ما هي (أجاب) أن كانت الأرض والبذر من واحد والبقر والعمل من آخر أو كانت الأرض لواحد والبقر والبذر لواحد والعمل من آخر فهذه الأوجه الصحية وما عداها لا يصح (سئل) عن شخص ساقاه آخر

على أشجار مملوكة مساقاة شرعية فظهر خيانة العامل فهل للمالك فسخ المساقاة وإخراجها (أجاب) نعمه الفسخ وإخراجها ثلاثة (كتاب الحظرو والأباحة) (سئل) عن عتق الطيور هل فيمنوب (أجاب) لا تأبى فيه (سئل) عن قتل الكلاب هل يجوز (أجاب) يجوز قتل ما يؤذى منها (سئل) عن رجل ساكن بين قوم صالحين وهو متكئ على ممرعها هل للغير أن يصابها (أجاب) ليس لهم أن يخرجوها بسبب ذلك ولكن لهم أن يأمروا بالعرف (سئل) عن المسلم إذا نبي بالاجرة في الكنيسة هل يحرم عليه ذلك أم لا وأنا أخذ أجراً في قنطرة ذلك هل يحل أم لا (أجاب) لا يحرم عليه أن يني في الكنيسة بأجر ولا يحل له أخذ الاجرة في قنطرة ذلك (سئل) عن قتل الهر إذا كانت مؤذية هل يحل أم لا (أجاب) نعم يحل

فيها بسكين حادة (سئل) عن رجل اشترى بقرتين فأهلهن هب على يمينه هل يحرم عليه قبولهما أم لا (أجاب) لا يحرم عليه قبولهما ويجعل له الانتفاع بها (سئل) عن رجل اشترى بقرتين من امرأة ومن خصي هله وطؤها بالاستبراء هل يحرم عليه الانتفاع بها (أجاب) لا يحرم عليه أن يستبرئ بحيضة (سئل) عن التوفيق الشحنة الحرة والناموسية الحرة هل يحرم عليها (أجاب) لا يحرم (سئل) عن الدجاج إذا أتى في الماء حال الطين لينغدر يشقبل شق بطنه هل يحبس أولا (أجاب) نعم يحبس ولكن يشبل بالماء ثلاث مرات فقطهر (سئل) هل يجوز الكفر دخول مكة ويقربها أم لا (أجاب) نعم يجوزه النحول إلا لأقله بها (سئل) عن رفع الصوت في المسجد بآلة كرهل هو حرام (أجاب) نعم هو (١٧٩) حرام (سئل) عن الحيلة في إسقاط الاستبراء هل يجوز وما صورتهما (أجاب) نعم يجوز وما صورتهما أن يتزوج الحليلة التي يريد سرها من البائع قبل الشراء إن لم يكن مترجما بمسرة ثم يشترىها فإن كان مترجما بمسرة تزوجها البائع بمن يتقنه ثم يشترىها المرء بشرائها ويشخصها ثم يطلقها الزوج قبل النحول (سئل) عن رجل له جارية يباعها من ابنه فيعدها لبيع آخره هل كان وطؤها هل يصدق ويحرم على الابن وطؤها (أجاب) نعم يصدق ويحرم على الابن وطؤها (سئل) عن الضيف إذا قدمه صاحبها مائة هل يجوز له أن يعطى السائل من الخبز أو الطعام بدون رضا صاحب المنزل (أجاب) لا يجوز له ذلك بدون رضا صاحب المنزل (سئل) عن متولي الحسبة إذا سر الضائع القيمة وتعلم بعض السوقه بلعها كثر من القيمة هل له أن يعز على ذلك أم لا (أجاب) إن نعى سوقه وابعأه ستر من القيمة يعز على ذلك (سئل) عن

ثلاثة أيام وهو حلال يسكر وحرام ما هو والجر وكذا السكر من كل شراب وحرام عندنا خلاف البعض وهو المصنف المستمن ماء العنب وحرام عند البعض خلافنا وهو البصر الذي طين حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه وشراب فيه خلاف بين أصحابنا وهو نبيذ الزبيب ونبيذ التمر إذا طين أو في طبخة ثم اشتم (١) حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف لاستبراء الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى هذا وكل ما سكر كثيره فقله حرام به تأخذ قال أبو الحسن الكرشي ما كان أصحابنا رجسهم الله تعالى لا لجله لأنسان أن ينظر إلى الخمر على وجه التلوي ولا أن يدل الطين بها ولا يسبقها الحيوان . المكره على السكر قال قاضيان الأصم أنه لا تنفذ تصرفاته فلا يجب الحسد بل أولى ولغة الجامع الصغير ما سوى ذلك من الأشرية لا بأس به فهذا اللفظة توجب الحجة ما سوى الخمر من المثلث والباقي والمصنف ثم هذا كله إذا لم يسكر من هذه الأشرية أما السكر من حرام بالاجماع والسكر من النجس والربا حرام . ذكر محمد في الكتاب كل ما هو حرام شره إذا أصاب الثوب أكره من قدر الدرهم منع جواز الصلاة والباقي لا هل شره على قول أبي حنيفة رحمه الله . يجب أن تكون نجاسة خفيفة والفتوى على أنها غلظة (س) فطر من الخمر وقعت في جر ماء من صب المالح لخل قال القوسى يفسد لأن الماء ينحس بالخمر والماء لا يخلل فيفسدائل وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى لأن الماء ليس بنجس العين (د) ظرف الخمر إذا غسل ثلاث مرات كان غسقا بطهر وإن كان غسقا قال محمد لا يطهر أبدا وقال أبو يوسف يشل ثلاثا ويحذف كل مرة فقطهر وبه بقي . في جواز بيع الباقى الفتوى على قوله . في الضمان أن كان المتلف قصد الحسبة وذلك يعرف بالفراق فالفتوى على قولهما وإن لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله (د) قالوا فيمن أراد تخليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر إلى الخمر أو أن يخلل الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في الوجهين جميعا لأن جمل الخمر إنما يكره إذا كان لأجل الشرب أما إذا لم يكن لأبأس به الأثرية إذا شغلها بالنقل من الشمس إلى الظل ومن الظل إلى الشمس لا يكره وقيل حصل حل الخمر والصحيح هو الأول لأنه ترك الاختيار للمؤمنين غير ضرورة

(١) قوله حلال عند أبي حنيفة الخمر إذا دون السكر حلال عندها لاستبراء اصعام والتدوير والفتوى على طاعة الله تعالى لا تقتضى كذا في الهندية ٨٥ معصية

بحرفي أيام ألفا كمة بالباين فيجد ألفا كمة ساقطة تحت الانبهار هل يجوز له أن يتناول منها شيئا بل إن صاحبها (أجاب) نعم يجوز له ما لم يميزه الهوى من صاحبها مريحا وكناية (سئل) عن نظرك إلى وجه لاجنية هل حرام لم يقب القاضي ومن هو في حكمه (أجاب) لا يحرم إلا عند شهوة وانه أعلم (كتاب الجباب) (سئل) عن رجل جامع امرأة صغيرة ففاته من ذلك هل عليه الهبة أم لا (أجاب) تحب الديمة على عاقلة وعليه المهر (سئل) عن رجل أغرى كلب على ثوبان حتى عطبه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن (سئل) عن جامع امرأته ففضلها حتى صارت لا تستسك البول هل يلزمه شيء بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء بسببه (سئل) عن رجل روى رجلا في الماء فغرقه فلا يلزمه (أجاب) إن كان الماء عذبا لا يكفيه التحصيل منه ولا يعرف

العوم تازمه الدية (سئل) عن رجل له حائط ساقط فقلوب ينقصه فلم ينقصه حتى سقط على انسان فأتى هل ينضمه أم لا (أجاب) حيث لم ينقصه في مدة الامكان ينضمه بالدية وتكون عليه وعلى عاقلة (سئل) عن رجل أتى في الارض فشقو البطيخ فزلق بهادامة عليها وزيت فتلحق هل ينضمه أم لا (أجاب) نعم ينضمه (سئل) عن رجل قتل رجلا مداداً وثبت عليه القتل ثم أتى المقتول قتله قبل أن ينقص عليه بالقتل هل عليه ضمان بسبب ذلك أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك لانه استوفى حقه (سئل) عن رجل دفع لآخر شياً فآذره وهو لا يعلم فأتى هل يرثه اذا كان كاذباً وهل عليه شيء بسبب ذلك (أجاب) نعم يرثه ولا شيء عليه بسبب ذلك (سئل) عن حائط (١٨٠) مشترك بين جماعة مال الى جانب الجار ومطالب أحد الشركاء ينقصه فامتنع حتى سقط وأتلف انسانا وما لاهل يكون الضمان على

(كتاب الاكراه)

المطالب أم لا في جميع الشركاء (أجاب) يكون الضمان عليه لا على جميع الشركاء (سئل) عن قتل وجد في بلدة ولم يعلم قاتله فادعى عليه على جماعة من غل أهل البلدة فشهد شاهدان على المدعى عليهم من أهل البلدة هل تقبل شهادتهم عليهم أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم على المدعى عليهم (سئل) عن ضرب بطن امرأة ذمية وهي حامل فالقت جنينا ميتا فاذا يلزمه (أجاب) تجب فيه غشيرة نخسون ديناراً على عاقلة الضارب (سئل) عن رجل قاتل رجلاً فزاعه أبطل منفعته هل عليه ضمان به أم لا (أجاب) نعم عليه ضمان (سئل) عن قاتل عبدى فقتله هل يضمن قيمته أم يقتله (أجاب) لا يضمن قيمته ولا يقتله (سئل) عن رجل يخن ويقتل انسانا في حلة الأفاقة هل يقتله أم لا (أجاب) ان قتله عبدى يقتله

(كتاب الحجر)

(د) من شرط صحة الحجر على المديون القضاء بالافلاس أولاً ثم الحجر بناء عليه حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى عليه بالافلاس لا يصح حجره بخلاف لا يجوز بيع مال المديون عند أبي حنيفة الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بخلاف بين الشايخ وفي المديون الغائب اختلافاً في المشايخ على قولهما بعضهم قالوا يجوز بيع العاضى عليه ومن جهة ذلك اذا غلب الزوج وملت المرأة من القاضي أن يدفع في نفقتها لا يبيع عنده وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مالاً غائباً شئاً يخاف عليه الضاديباع بالاجماع وكذلك اذا كان لغائب عبد وخاف القاضي أن تستغرق قيمته فنفته فالفاضي يبيعه بالاجماع

(كتاب المأذون)

لوعا عبد من رجل ثم حط من غنمه ان حط فيه رعب أو أرا لا يجوز بالاجماع وأما له أن يزوجه عبد الاتفاق المولى اذا عتق عبد عبد المأذون ان لم يكن الدين مستقراً لرقبه وكسبه نفذ بالاجماع الدين القليل لا ينع عتق المولى بالاجماع في اذات الشهود

(سئل) عن جرح آخر بكن عمداً فلم يزل منقطعاً في فراشه الى أن مات هل عليه القصاص أم لدية (أجاب) عليه القصاص على (سئل) عن ضرب آخر بصاعلى فزاعه فأبطل عامته منفعته فادعى عليه بلمع شرعا (أجاب) يلزمه نصف الدية الشرعية (سئل) عن شخص دابة وعديا ركب فيها أمر فرفست الناحس برجلها فقتله هل على الراكب ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك ودومه هدر (سئل) عن شخص به وحم في ضربه فأتى الى المزب ليقلعه رهو من أرباب اشرية فقلعه بانه ومكتمه بعد ذلك ومات هل على المزب ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان عليه بسبب ذلك (سئل) ادعى عبد على آخر قطع عينه خطأ هل يتعلق الجناية برقبته أم على سبب (أجاب) يتعلق الجناية برقبته ببيع فيها مالاً يضمه مولا (سئل) ادعى عبد المقتول في أرض بالدم لم يعلم قاتله فدعى عليه على بعض أهل البلد أنهم قتله

وأنكر وأهل يسوغ له بعد ذلك الدعوى على الباقي وتزنيهم القسامة والدية أم نعم من ذلك الدعوى على بعضهم (أجاب) الورثة على باقي أهل البلد المطالبة ولا يمنع من ذلك الدعوى وتزنيهم القسامة والدية بطريقها الشرعي (سئل) عن قتل وجدين غريبين ثلاث ولم يعلم القاتل هل تكون القسامة والدية على أهلها أم لا (أجاب) تكون على أقربهم من مكان وجديهما (سئل) عن رجل أمر بعبادة أو أجير أن يرش الماء تحاميل داره فطبت دابة هل الضمان على الأمرام على المأمور (أجاب) الضمان على الأمر (سئل) عن قتل خطأ وأخذت ديتته وزل زوجه وأورين ولدا ذكر اهل توفى حقوق الزوجية من ذلك والباقي يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم توفى حقوق الزوجية من ذلك وما بقي يقسم بين الورثة (١٨١)

والباقي أولاد المذكور (سئل) عن حاكم شرعي حلق لحية رجل تعدا حاداً يلزمه (أجاب) يؤجل سنة فلن مضت ولم تنبت تالزمه الدية وإن نبتت لاشي عليه سوى التعزير (سئل) عن صفر ضرب رجلاً فحجراً فلع منه ماذا يلزمه (أجاب) ينظر إلى باوغ الصغير إن بلغ ولم تنبت يجب على عاقبه خمسة مائة درهم وإن نبتت لاشي فيه (سئل) عن امرئ عباد القيان يربو بغير ليلع له دلو قتل وحصل له غم وأطلع واستر ثلاثة أيام ومات بسببه هل ضمن قيمته (أجاب) نعم

ضمن قيمته ليعتد به استعمل في ذلك بدون إذن سيده (سئل) إذا وجد قاتل في قرية ولم يعلم قاتله فأدى وليه على واحد من أهلها فأنكر نقض فقهه عليه جماعة من أهل القرية هل تقبل عليه شهادتهم (أجاب) لا تقبل عليه شهادتهم (سئل) عن رجل دخر على آخر في منزله فماتته وأخذته فقتله دفع عن نفسه ودمه هل عليه فيه شيء أو يدر منه (أجاب) حشتم يمكن دفعه عن نفسه وسأله لا ينبت

على العبد المأذون بقتل عبداً أو وقف امرأة أو شرب خمر والعبد ينكر فإن كان للمولى حاضر قضى بذلك على العبد بخلاف وإن كان الشهود شهدوا على إقرار العبد بالحدود والخالصة لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالإجماع وإن شهدوا على عبيد مأذون بسرعة عشر دراهم أو أكثر وهو يجحد فإن كان مولا محاضراً قطع عندهم جميعاً وهل ضمن للسرقة إن كان استهلكها لا ضمن وإن كانت فاتمة ردها والله سبحانه أعلم

(كتاب الخنثى)

(س) رجل له وخنثى مشكل زوجته من خنثى مشكل رضا المولى فكبر فإذا الزوج امرأة والمرأة زوج قال أبو بكر رحمه الله تعالى عندي أن النكاح جائز لأن رجلاً لو قال لامرأة تزوجت وقالت المرأة تزوجت فذلك كيد يتوهم في جواز النكاح قال النقيب أبو الشرحه الله تعالى عندي لو ظهر أن الزوج غلام والزوجة جارية جاز أما لو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز والفتوى على قول أبي بكر لأنهم لا يقصدان الفساد إنما قصدان إثبات الزوجية بينهما وقد أمكن عندهما

(كتاب الوصايا)

(ط) الفصل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشيء إذا كانت الورثة . قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل أترك لكل واحد من الورثة بعد الوصية عشرة آلاف والوصية أفضل . قيل لمريض أو مريض بشيء فقال ثلث ما في يدي بذكر على أن رسول الله يخرج نصفه إلى الفقراء وقال محمد بن سبعة يوصف إلى الفقراء من غير هذا التفصيل قيل وهذا أصح (الخ) لو أوصى بالطعام على فوات حلاله لكل صلاة نصف صاع من الخنط وهو الأصح . أو وصى بأن تصدق ثلث ما له على فقراء بلغ الأصل أن تصرف لهم وإن أعطى غيرهم جاز وبه نقى هذا قول أبي يوسف ولو أوصى بشيء من الدراهم والدينار المرسل قال الامام الشافعي الأصح أنه لا يصح كالوصية العين خاصة في فتاوى الفضل لو أوصى الرجل بأن يجعل داره مائة نزل فيه الناس لا يصح وعلة الاعتقاد . امرأة أوصت زوجها بأن يقسم مهرها ثلثيها لغيره فأنزلها مائة وكفها في بيت المال كذا (أجاب) أبو بكر الأسكف وروى عن أبي يوسف يجب على الزوج

سمعه (سئل) من تزوج حبيزة وزفيا فموتت فماتت أمها هل يلزمه شيء من الدية لا (سئل) لا يلزمه شيء من الدية لغيره (سئل) عن شخص تعدى على أخو زوجته مهر من صاحب فراش حتى مات وقد كثر بر من حره قبل موته فقبل ورثة المطالبة عليه بما يلزم في ذلك شرعاً (أجاب) ليس الورثة له الدية (سئل) عن رجل له عبيد من أمة لا حره من بيت مولوي اقتصر من أن شاء فقتله وإن شاء عاصمه (أجاب) نعم يشترط في حصص من أمة لا ورثة عاصمه (سئل) عن شخص دعى عبداً بقتل إنسان عداً فأنكره وشهد عليه أربع نسوة ورجلان من بيت يقتل عليه (أجاب) لا يثبت عليه قتل وماتت زوجة أبيه لا غير (سئل) عن الوصي إذا اتفق على التضييق من مال الموصي من المال كره له ذلك أم لا (كتاب الوصايا)

بينه املا (أجاب) نعم ذلك ويصلى بينه فيما يصدق الظاهر (سئل) عن الوصي اذا ابرأ من مال اليتيم هل يصح ابرأؤاملا (أجاب) ابراء الوصي عن الدين الواجب للدين كان بمقتضى وصوه كان وجوب بغير عقد لا يصح (سئل) عن الوصي اذا بلغ غير رشيد وسلم اليه الوصي ماله مع علمه بعدم رشده وانفقه ماله هل يبرأ الوصي بالدفع أم يضمن (أجاب) لا يبرأ بالدفع على الوجه المذكور ويضمن نظيره ادفعه (سئل) عن رجل هل على وارثه من واربأ من ماله مرض موته هل يصح ابرأؤاملا (أجاب) لا يصح ابراء الاراء الارضيا في الورثة (سئل) عن مريض أقر في مرض موته لواو وصقه على ذلك ثم رجع عن اقراره هل يصح رجوعه وي بطل الاقرار أم لا (أجاب) نعم يصح رجوعه (١٨٣) وي بطل الاقرار الا في الاصل والفرع (سئل) عن أوصى بثلث ماله للكعبة

هل تصح الوصية أم لا (أجاب) نعم تصح الوصية وي بطل ذلك فلما كان بها (سئل) عن رجل أوصى بثلث ماله لولده فمات له هل الرجوع عن الوصية أم لا (أجاب) لا الرجوع (سئل) عن الوارث اذا اشترى الكفن من ماله هل الرجوع بالثمن في الشركة أم يكون مشترطا (أجاب) نعم له الرجوع بثمنه في الشركة ولا يكون مشترطا (سئل) عن أوصى بوصية لبعض الورثة وأجاز ذلك باقي الورثة قبل موت الوصي هل تعتبر الاجازة أم لا تعتبر الا بعد موته ولهم الرجوع (أجاب) لا تعتبر الاجازة قبل موت الوصي واعتبار يعتبر بعلومه ولهم الرجوع قبل الاجازة بعد الموت (سئل) عن صلح الوصي عن حق لثب هل يجوز أم لا (أجاب) ان كان المسددون مقرره وله يئنه يجوز والا فلا يجوز (سئل) عن الوصي اذا اشترى شيئا من مال الصغير لنفسه هل يجوز أم لا (أجاب) يجوز اذا كان فيه نفع

وبقول أبي يوسف نأخذ . رجل قال لا أخركا جرما تدرهم على أن تكون وصي الشرط مائل والماتة وصية وهو وصي قال وبه نأخذ . الوصي اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج له القاضي من الوصاية ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج له قال الفقيه المختار في الدين أيضاً ان يقول له القاضي لما أن تقيم الدين على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك من الوصاية فان ابرأؤاملا أخرجه وجعل مكاله آخر . أجمعوا أن الوصي لو اراد أن يوفي دينه من مال الصغير ليس له ذلك . الوصي اذا أنفذ الوصية من مال نفسه رجوع في مال الميت هو المختار قال الفقيه رحمه الله تعالى ان قال في مرضه لفلان على حق فصدق به صدق في الثلث عند أصحابنا وبه نأخذ (ن) قوم وقعت عليهم مصادرة فأمر وارثا بجلابان يستقرض لهم مالا وينفق في هذه الموات ففعل فالقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الاحرار ان شرط الرجوع يرجع ويدون الشرط اختلف المشايخ والمختار انه يرجع . وصي يرعى مال اليتيم على جائز وهو يخاف ان لم يرع ما ينزع من يده فبرم من مال اليتيم لا ضمان عليه وذلك المضارب قال أبو بكر رحمه الله تعالى هذا ليس قول علمائنا وهذا قول محمد بن سلة وبه نأخذ . في آخر الدرر الثالث من التامري الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهد ثم مات لا يجب على الناس العمل به قال الفقيه وغيره يجوز أن وصي في غيره وبه نأخذ كالقروض أو يكر الى عمر رضي الله تعالى عنها الآ ترى الوصي أن وصي الى غيره بعد موته ولو اراد أن وصي الى غيره في حياته لا يجوز (س) اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الامر يرفع الى القاضي حتى ينصب وصا فانه يأخذ المال ويصدقه أقر أو نصر الدوسي بان تصرفه جائز لضرورة قال قاضيان هذا الصحاح وبه بقي قال العبد شوي أبي نصر الدوسي موافقة لهذا الزمان فاتهم بأخذون مجتاهن من هذه الحداثات ويؤدون الى من الخلق عليهم السبرات واحتمال الفساد تحقق بالواقع في هذه البلاد . مات وعليه دين يأتي على جمع التركة قبل لا يكون الواوون خصما اذا اطلب القرماء له لم يرت شيئا وقبل يكون خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وهو اختيار الفقيه أبي الليث وبقي الوصي اذا انتهت القاضي قال أبو حنيفة رحمه الله يجعل القاضي معه غيره وقال أبو يوسف يخرجوه وهو القياس الظاهر لان الابلو كان حيا وخيف منه على مال الصبي يخرج من يده فالوصي أولى وبه بقي . وصي أخذه

اليتيم بان يشترى ما يساوي عشرة نخسة عشر (سئل) عن بيع الوصي عقار اليتيم هل يجوز أم لا (أجاب) سلطان نعم يجوز باحدى الشرائع الثلاث اما أن يرغبه بضعف القيمة أو لثب حاجة أو على الميت من الاوقاف الالهذا (سئل) عن أوصى في مرض موته بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة في حياة الوصي الزائد على الثلث هل تعتبر اجازتهم وتنفذ أم لا تعتبر الا بعد موته ولهم الرجوع (أجاب) لا تعتبر اجازتهم في حياته ولهم الرجوع (سئل) عن الوصي اذا كان تحت بيع مال اليتيم هل له أن يقرضه (أجاب) ليس له ذلك ولا الثاني ولكن ان فعلا ذلك وضاع علمه مضاه وان لم يضع لا يكون ذلك خيالا في حقهما فلا يستحقان العزل بسببه (سئل) اذا ١٠٤ اذا كان تحت بيع مال المتبر على يده رزله أن يدفعه لا تخومضاره أو شركة فليقيم (أجاب) نعم يجوز (سئل) عن الوصي

اذ حصل له الاعمال بمرجه لما كمن ذلك من الوصية أم لا (أجاب) لا يخرجها لما كمن الوصية بالمتقضى المذكور وان دأب المصلحة في آخره أظلم غيره (سئل) عن الوصي اذا علم دينا على الميت ودفع من تركه تمل بضعته أم لا (أجاب) اذا دفع بغير قضاء بضعته (سئل) عن الميت اذا كانت تركته في بلد وعليه دين وله ورثة عاقبون غيبة متقطعة وأراد ان ياب الدين ان ثبت دينهم هل القاضي أن ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين بحضرة ويحرم بدفعها لولا يهل من التركة أم لا (أجاب) نعم لما كمن ذلك لكن اذا ثبتت الدين لا يأمر بالبيع الا بعد اجتماعهم على الاستحقاق وعدم السقط (سئل) عن الوصي اذا أجرة التبر بامر قائل من مملوكة فبلغ التبر في أثناء المدفلة في فتح الاحراق في باقي المدفلة الاجارة ماضية الى مدتها (أجاب) ليس له فتح الاحراق في باقي المدفلة الاجارة ماضية الى مدتها (سئل) عن وصي الوارث اذا كفى الميت من ماله وقضى دينه هل الرجوع في مال الميت (أجاب) نعم الرجوع في مال الميت (سئل) عن وصي يدرهم لسجدته أو غيرها هل يجوز الوصية أم لا (أجاب) نعم يجوز الوصية ويصرف الوصي في مصلحة المجدد ومروته (سئل) عن الوارث اذا قضى دين مورثه من ماله هل الرجوع في التركة بغيره أم لا (أجاب) نعم الرجوع بتبره في تركته (سئل) عن قبض المال لاولاده الصغار من قبل أمهم وادعى اتفاقه عليهم في حال صغرهم فكذلك بعد البلوغ فهل يصدق في ذلك أم لا (أجاب) نعم يصدق بيمينه فيما يليق صرفه عليهم (سئل) عن مريض أو وصي مريض أو وصي مريض عن مريضه وعاش مدة ثم مات هل تبطل وصيته أم لا (أجاب) لا تبطل (١٨٣) ووصيا بغيره مال يصد منه رجوع (سئل)

عن الوصي اذا باع عقارا بالتسليم وليس له ما صرفه لحاجة سواء لم يتأنن لها كفي ذلك هل يصح بيعه أم لا (أجاب) ان باعه بئن المثل أو بأكثر فهو صحيح ولو بلا إذن الحاكم

(مسائل شتى)

(سئل) عن ابن الشريفة هل يكون شريفا كله (أجاب) ان لم يكن أبو شريفا لا يكون شريفا لأمه (سئل) عن سيدنا جبريل كم زل على النبي صلى الله عليه وسلم (أجاب) زل عليه أربع وعشرين

سلطان غالب أو سئل على كور فساءه بعض مال التسليم وهدده فدفعه اليه قال الفقيه أبو الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل أو اتلاف عضوين أو أعضائه أو أخذ كل مال الصبي فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الجبس أو القيود عمل أنه يأخذ مال الصبي ويسقي له ماله لا يسهه أن يدفع مال التسليم وان دفع ضمن وهذا كله اذا كان الوصي هو الذي دفع الصبي فلوان السلطان هو الذي يسقط بدو أخذ لضمان على الوصي والقضوي على ما اختاره الفقيه أو والي رجه الله . عن محمد بن مقاتل رجل أوصى بثلاث ماله فقتره فأعطى الوصي الغنيمة وهو لا يعلم قال محمد بن مقاتل لا يخرج له الوصي ضمان الفقراء في قولهم جميعا . روى عن محمد بن سلمة قال الوصية لقربة جارة أو مسجون أو لا يصحون قال أبو القاسم وبه أفتى غياثي أحب أن يعرض الوصي الاحوج منهم ويزق عليهم في الاستحسان وفي الجواز يفرق على القتي والفقيه (ع) أوصى لذي قرابة وله ولد وأجدلا يرثون منه يدخلون في الوصية في رواية الزيات وبه يفتي وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وجهاه الله أنهم لا يدخلون لانهم أقرب من أن ينسبوا اليه ما قرأه وأنا نقول يخلل بين الجد والخالة واسطة ففتح الملاق اسم القريب عليه بخلاف الولد والوالدة من المسائل الأربع التي الأب فيها كلب في ظاهر الرواية . أوصى لرجل بقلعة داره فنفق اليه

أفهمه على المشهور (سئل) عن آدم عليه السلام هل خلق من القرب (أجاب) لانه لم يكن قبل آدم شيء سوى القرب فخلق منه (سئل) ما الحكمة في أن قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص (أجاب) الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له في السجود الا في الليلة الرابعة عشر من الشهر فذا هل الهلال يربق كل ليلة فرحالي أن يؤذن له في السجود في تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص وسقط غمالي آخر الشهر (سئل) عن الشمس اذا غربت أين تذهب (أجاب) تطلع على قوم وتذهب عن آخرين (كتاب الفرائض) (سئل) عن عتيق وفي وخلف بنتا ومعتقة فذا ينقص البنت والبعتي (أجاب) للبنت النصف والباقي للعتق (سئل) عن شخص خلق زوجة وأبا وأما فذا ينقص كلا منهم (أجاب) للزوجة الربع ولأب النصف واللام الربع (سئل) عن مات عن أمه وأخيه وأخته الشقيين وأخيه لا يمه ما ينقص كلا منهم (أجاب) للام لئلا يس والاشقيق ثلثا الباقي ولاخت الشقيقة ثلثه ولاشي لأخ لأب (سئل) عن رجل مات عن زوجة وابن وبنت فذا ينقص كلا منهم (أجاب) للزوجة النصف والباقي لابن وبنت (سئل) عن شخص مات عن ثلاث بنات وأخ شقيق هل يرث هذا الاخ مع البنات وماذا ينقصه (أجاب) يرث معهن الباقي بعد فرضهن الثلاث لمن والثلثة (سئل) عن مات عن زوج وبنتين وأخت لاب وبنتين وأخ شقيق فذا ينقص كلا (أجاب) للزوجة الربع وللبنتين الثلثان وللبنتي لأخت ولاشي لابن لهم (سئل) عن مات عن بنت وزوجة وأخ شقيق فذا ينقص كلا

(يقول طه بن محمود قطريه رئيس التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله سبحانه
 اللهم لانخصي ثناء عليك فالفضل كله منك واليك سبقت نعمتك وبلغت محبتك ووسعت
 كل شيء رحمتك ومن بديع حكمك ويزيد كرمك أن جعلت العقل أعظم دليل عليك
 والرسول أقوم سبيل اليك أجزلت به العطاء وأزلت به الخفاء وأوضحت به الحق لئلا
 يكون للناس على الله حجة والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكرم من سئل فأجاب وأفصح
 من نطق بالصواب وأوقى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله آل القرآن وأصحابه أصحاب
 الاحسان (أما بعد) فان من فضل الله علينا ويزيد احسانه الينا أن سهل السبيل الى
 طبع هذا المطبوع الجليل الذي اشتمل على كتابين لا بد منهما ولا غنى عنهما لطالب صحيح
 الفتاوى والراغب في اصابة السداد والاستقامة في أحكام الدين والدنيا وهما « الفتاوى
 القياية وفتاوى زين الدين بن نجيم » على مذهب الامام الاعظم أي حنيفة رحمه الله ورحم
 مؤلفهما وجزاهم جميعا خير الجزاء لقد جعلتا ليفهما مثل الاصابة وأودعنا مع الإيجاز لطف
 السؤال وحسن الاجابة وأتباعا تقربه العيون وتطمئن به القلوب وتزول الشجون ولما
 كانا جديرين بالاقبال عليهما والرجوع في صحيح الفتاوى اليهما وكان في حسن طبعهما
 عموم نفعهما نهض بطبعهما على نفقته حضرة الامجد المحترم الشيخ فرج الله زكي الكردى
 وكيل الشركة الخيرية لنشر الكتب العالية الاسلامية وصاحب المكتبة الملوكية بشارع
 السكة الجديدة بمصر المحمية فقتنا في تصحيحهما والله الحمد المقام المحمود وبذلنا في تحرير
 التراكيب وتنقيح الاساليب أقصى الجهدود على أن الفتاوى القياية لم يتيسر لنا منها
 الانسخة واحدة غير مرضية لما بها من التصريف والسقم وأصابها من آفة السخ وطغيان
 القلم فطلما طال في وهننا عاؤنا وعظم في بلج تحريرها بلاؤنا لولا أن الله سهل صاحبها
 وفرج بفضل كرمها بما يسره لنا من كتب الفتاوى الحسان كالفتاوى الهندية وفتاوى
 قاضخان

• وكان طبع هذا المطبوع بالمطبعة الكبرى الاميرية في عهد الدولة العثمانية الخديوية
 العباسية أمداً ظلالها وألهم العدل والاصلاح رجالها وتم طبعه في أوائل أول
 الربيعين سنة ١٣٢٢ من هجرة سيد الكونين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
 ماصلى وصل وسلم



مصيصة	مصيصة
٢٧ فصل فيما يبيع الزوج أن يفعل أولا	٢٨ فصل في الصلوات على الدابة
يفعل وكذا الزوجة	٢٨ باب الجمعة وشراؤها
باب التفقات	٤٠ باب صلاة الصدين
٢٨ فصل في الكسوة وفرسها	٢١ باب التكبير في أيام التشريق
ومقدارها	٤٢ باب أحكام الاموات
في المفقود	٤٢ فصل في الغسل
٢٩ فصل في نفقة ذي الرحم المحرم	٤٣ فصل في التكفير
٧٠ فصل في حضنة الولد الخ	٤٤ فصل في الرقن
٧٠ فصل في العنين	٤٥ كتاب الزكاة
٧١ كتاب الطلاق وفيه فصول وأنواع	٤٨ فصل في زكاة الرؤس
٧١ فصل في الايقاع	٤٨ باب احياء الاموات
٧١ فصل في اختلاف الاسم والنسبة	٤٩ كتاب الصوم
والنسبة	٥٠ باب ما يفقد الصوم وما لا يفدسه
٧١ فصل فيما يكون بالعارية صريحا	٥٣ فصل في النية
وما لا يكون	٥٣ باب الاعذار
٧٢ فصل الكتيبات والاضمار	٥٤ باب التنبه بالصوم
٧٢ فصل في تحريم حلال الله ونحوه الخ	٥٦ باب الاعتكاف
٧٤ فصل في وقوع الطلاق بالكتابة	٥٦ باب صدقة الفطر
والرسالة	٥٧ كتاب الحج
٧٤ فصل في طلاق السكران نصيرا أو	٥٧ في الجنائز
تعليقا	٥٨ كتاب النكاح
٧٥ فصل في الايقاع	٦٠ فصل في حرمة الرضاخ
٧٥ فصل في اثبات بقرات بحروف الشرط	٦١ نوع في تزيج الاب وجد
الخ	٦٢ نوع في تزيج غير الاب والجد
٧٦ نوع في الحرام	٦٣ نوع في النكاح بغيره
٧٦ نوع في تعليق طلاقها بافعال منها	٦٣ نوع في الفسوق
كالدخل والخروج الخ	٦٤ فصل في تزيج الفسوق
٧٧ نوع في اليمين على انشاء الخ	٦٤ فصل
٧٧ نوع في الدين	٦٥ فصل في هبة المهر وبراءته
٧٧ نوع ما يكون سرقة وما لا يكون	٦٦ فصل في الاختلاف بين الزوجين
٧٨ نوع من التامع في الالامة الخ	في نكاح النكاح
٧٨ نوع في اليمين على امس سرها	٦٦ فصل في نكاح الارملة

صفحة	صفحة
٨٩ في الاستثناء	٧٨ نوع في التعليق
٨٩ نوع في معرفة الاوقات	٧٩ نوع في الاستثناء
٩٠ ثمانية مسائل لم يقطع فيها أبو حنيفة	٧٩ نوع فيما يكون فاصلا وما لا يكون
بجوابها	٨٠ باب الامر باليد والتوكيل وانبئت
٩٠ فصل في البيع والشراء	الخيار والمشقة
٩٠ فصل في الهين بالعبادات الخ	٨٠ فصل في الخلع بالبيع والشراء
٩١ فصل في الأكل	٨٠ فصل في نوع من الخلع
٩٢ فصل في اللبس	٨٢ باب طلاق المريض من يكون ظاهرا
٩٢ فصل في سكنى الدار وما يتعلق بها	ومن لا يكون
٩٣ فصل في الدخول والخروج الخ	٨٣ فصل في الأيلاء
٩٣ نوع في الركوب نوع في الخروج	٨٣ فصل في الظهار
٩٤ مسائل السكنى	٨٣ فصل في الكفارة
٩٤ نوع في عدم الفعل	٨٣ فصل في اللعان
٩٥ فصل في الكلام والشم	٨٤ فصل في الردة والفرقة تقع بها أولا
٩٥ نوع في الكذب والشم والكنية	تقع
٩٦ نوع في لضرب والتعذيب	٨٤ فصل في الفرقة
٩٦ فصل في الجماع الخ	٨٤ باب العدة والرجعة
٩٧ فصل في قضاء الدين	٨٤ فصل في الرجعة
٩٧ فصل في الكفارة	٨٥ فصل في فسخ الهين وحكم انقاضي
٩٧ كتاب الحدود	الشافعي الخ
٩٨ في الاقرار بالزنا	٨٥ كتاب العتاق وفيه أبواب
٩٨ في الشرب والسكر	٨٦ فصل في الكتنيات
٩٩ في القنف	٨٦ فصل في التديرو الوصية
٩٩ في التعزير	٨٧ فصل في العتق المبهم وما يتصل
٩٩ فصل في استيفاء المذسوقه	بذلك الخ
٩٩ فصل في الساحر والساحرة	٨٧ فصل في النذر بالعتق الخ
١٠٠ كتاب السرقة	٨٧ كتاب الايمان وهو مستقل على
١٠٠ فصل في المروق ونصابه	فصول
١٠٠ فصل في اخز	٨٨ نوع في التبري
١٠١ كتاب السير وفيه اثنا عشر	٨٨ فصل في التبريم والا محلال
١٠٢ فيما يذكر لم يذكره المذاهب أو يجوز	٨٨ فصل فيما يكون يمين أو يمينا واحدا
١٠٢ في بيع الربوي	٨٩ نوع منه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٠٣	نوع ثبت به الكفر والردة	١١٦	الفصل الثالث في الائتلاف ثسييا
١٠٦	كتاب الاستحسان والكراهية	الح	
	ويسمى كتاب الخطر والاباحة	١١٦	نوع في السعي الى السلطان
	والآداب الخ	١١٦	نوع في الامر بالائتلاف
١٠٦	فصل في التسليم الخ	١١٧	نوع في اختلاط ملك الانان
١٠٦	نوع في العناء	١١٧	نوع فيما يقمن المثل الخ
١٠٦	نوع فيما هو من عمل القلب	١١٨	نوع يقع به الردأ ولا يقع
١٠٦	الفصل الثاني في العلوم الاسلامية	١١٨	نوع منه
	وغيرها	١١٨	الباب الرابع في الزرع في أرض
١٠٧	الفصل الثالث في السلام وجوابه	الغير الخ	
١٠٧	نوع في ملاقة الملوله	١١٨	الفصل الخامس في حقوق العامة
١٠٨	الفصل الرابع في أكل مال الغير الخ	والجيران الخ	
١٠٨	نوع في أكل المضطرو وغيره	١١٩	الفصل السادس فيما يصير غاصبا
١٠٨	نوع في أكل طعام الملوله وقبول	به الخ	
	الهدايا الخ	١١٩	نوع في أحكام الآخرة
١٠٨	فصل في الضيافات والولائم	١٢٠	الفصل السابع في الارام والتحليل الخ
١٠٩	نوع في التتم والتزين	١٢٠	الفصل الثامن في المتفرقات
١٠٩	فصل في جراحات الآدمي والحيوان	١٢١	نوع آخر في السعي الى السلطان
	وقتلها	١٢١	كتاب الوديعة وهو مشتمل على فصول
١١٠	فصل في الغيبة والامر بالمعروف	١٢١	الفصل الاول في حفظ الوديعة
١١٠	نوع في المتفرقات	١٢٢	في الحريق الغالب
١١١	كتاب القطة	١٢٢	الفصل الثاني في مجرود الوديعة
١١١	الفصل الاول	وتجهيلها	
١١٢	الفصل الثاني في التعريف	١٢٣	الفصل الثالث في المسافرة بالوديعة
١١٢	الفصل الثالث في الاتفاق وفي	١٢٣	الفصل الرابع في طلب الوديعة
	المتفرقات	وتأخيرها	
١١٣	كتاب اللقط	١٢٣	مسئلة ابداع الثلاثة الخ
١١٣	كتاب المغفود	١٢٣	الفصل الخامس في الاختلاف بين
١١٣	كتاب الآتي	المودع والمودع الخ	
١١٤	كتاب الغصب والضمان	١٢٤	كتاب العارية
١١٤	الفصل الاول فيما يصير به غاصبا أولا	١٢٥	نوع في رد العارية
١١٥	الفصل الثاني في تغير المنصوب	١٢٥	كتاب الشركة

صفحة	صفحة
١٣٧ كتاب الهبة وفيه فصول	١٣٦ أنواع الشركات
١٣٧ الفصل الأول بأنواعه	١٣٦ في العنان
١٣٧ فصل في شرط الهبة	١٣٦ نوع في الشركة على تقبل الاعمال
١٣٨ نوع في الهبة في المرض	١٣٧ نوع في الشركة في الاعيان والاملاك
١٣٧ فصل في هبة الدين	الخ
١٣٨ فصل في الهبة الفاسدة الخ	١٣٧ كتاب الصيد والذبايح والغنما الخ
١٣٨ فصل في الصدقة والهبة	١٣٧ الفصل الأول في الصيد وما يحل أكله
١٣٨ في المتفرقات	الخ
١٣٨ كتاب البيوع	١٣٨ نوع منه
١٣٨ الباب الأول فيما يعقده البيع	١٣٨ فيما يدخل فيه الثلث
١٣٩ فصل في الثمن	١٣٨ نوع فيما يصير به الاهل متوحشا
١٣٩ نوع في قبض المبيع	١٣٨ نوع منه
١٤١ بيع الزرع وأثر الكرم الخ	١٣٩ القسم الثاني من كتاب الذبايح
١٤١ نوع في بيع الفلوس ونحوها	١٣٩ نوع في السمية
١٤٢ التحريم في الشبهة	١٣٩ القسم الثالث في الاصلية
١٤٢ الفصل الثاني في بيع المرهون الخ	١٣٠ نوع في وقتها الخ
١٤٣ نوع في المقصوب	١٣١ نوع فيما يجزئ من الاصلية وما لا
١٤٣ نوع في الآتي	يجزئ
١٤٣ الفصل الثالث في بيع الوفاء	١٣١ نوع في الانتفاع بالاصحية الخ
١٤٤ نوع في المكره	١٣٢ فصل في التخصية عن الغير الخ
١٤٤ الفصل الرابع في بيع الحيوان وغيره	١٣٢ نوع في الشركة في الضحايا
١٤٥ الفصل الخامس في بيع المجمدة	١٣٢ نوع في المتفرقات
والماء	١٣٢ كتاب الوقف وهو مشتمل على أبواب
١٤٥ الباب الثاني في البيوع العائدة وفيه	وفصول
فصول الفصل الأول	١٣٢ انبأ الأول بما فيه
١٤٦ في بيان حكم خيار شرط وسقطه	١٣٣ نوع في الصحة واسيرع
١٤٨ الباب الثالث في العيوب والخصومات	١٣٣ فصل في الموقوف الخ
١٤٩ في الاختلاف بين البائع والمشتري	١٣٣ فصل في الوقف على اولاده الخ
١٥٠ انبأ الرابع في تسليم مقصوده	١٣٤ الباب الثاني في اولاده في الوقف الخ
وأأنواعه	١٣٤ فصل في التصرفات في الوقف من
١٥١ الباب الخامس في الاسير والبيوع	التولي والقبض
المكروهة	١٣٥ نوع في تصرف التميم

صفحة	صفحة
١٥٩ في الاحكام الخاص والشرع	١٥٢ نوع في اسقاطه
١٦٠ نوع في الساج ١٦١ نوع في القصار	١٥٢ في البيوع المكروهة
١٦١ في فسخ الاجارة ١٦١ كتاب القضاء	١٥٢ في الاحتكار
١٦٥ في كتاب لقاضي	١٥٢ الباب الثالث في الاستقراض
١٦٦ فصل في الدين ١٦٧ في الوصي	١٥٢ نوع فيما يكره ويحرم
١٦٧ نوع في الحبس ١٦٨ كتاب الشهادات	١٥٢ نوع في استقراض الفلوس
١٦٨ في الشهادة ما قبل منها وما لا قبل	١٥٢ فصل في المنفقات
١٧٠ كتاب الدعوى ١٧٢ كتاب الاقرار	١٥٤ كتاب الشفعة
١٧٢ كتاب الوكالة ١٧٢ كتاب الكفالة	١٥٥ فصل في دعوى الشفعة وفي حيل
١٧٤ كتاب الصلح ١٧٥ كتاب الرهن	١٥٦ ابطالها ١٥٦ كتاب القسمة
١٧٦ كتاب المضاربة ١٧٦ كتاب المزارعة	١٥٧ فصل في الاختلاف والدعوى
١٧٨ كتاب الشرب ١٧٨ كتاب الاشربة	١٥٨ وخصومات ١٥٨ كتاب الاجارات
١٨٠ كتاب الاكره ١٨٠ كتاب الحجر	١٥٨ فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز
١٨٠ كتاب المأذون ١٨١ كتاب الخشي	١٥٩ نوع في الشيوع
١٨١ كتاب الوصايا ١٨٤ كتاب الجبايات	

(فهرست فتاوى العلامة ابن نجيم الحنفى الموضوعية بالهامش)

صفحة	صفحة
١٦٧ كتاب الامانات من الوديعة والمعاوية	٣ كتاب الطهارة ٨ كتاب الصلاة
١٦٩ كتاب الحجر والمأذون ولا تكره	١٢ كتاب الزكاة ١٦ كتاب الصوم
١٧٠ كتاب الشفعة	١٩ كتاب الحج ٢٠ كتاب النكاح
١٧٤ كتاب الصيد والذبائح ولا تمنع	٢٧ كتاب الطلاق ٢٦ كتاب الاعتاق
١٧٥ كتاب الرهن	٦٩ كتاب الايمان ٧٦ كتاب الحدود
١٧٧ كتاب لئقة وانقطة ولمنفود	٨٢ كتاب البر ٨٢ كتاب الشركة
ولا يبق والموات	٨٦ كتاب الزحف ١٠١ كتاب بيع
١٧٧ كتاب الحيطان	١٢٥ كتاب الكفالة ١٣٠ كتاب الحوالة
١٧٨ كتاب المزارعة والساقاة	١٣٢ كتاب الوكالة ١٠٠ كتاب القضاء
١٧٨ كتاب الخنزير والباحة	١٤٥ كتاب لئ هاديات ١٤٨ كتاب المعادى
١٧٩ كتاب اخنايات ١٨١ كتاب الرضا	١٥٥ كتاب الاقرار ١٥٧ كتاب الصلح
١٨٢ كتاب اغراض	١٥٧ كتاب المضاربة ١٥٨ كتاب الهبة
	١٦٠ كتاب الاجارة

(نعت)

٧
(بيان السب التي طبعت بعرفتنا)
بالطبعة الاميرية بولاق
شفاء السقام في زيارته بالام
مجلد (١)
شرح تقرير الاصول مع شرح
منهاج الضاوى
مجلد (٢)
كشف الامراض نور الانوار
وقر الاقار في الاصول
مجلد (٣)
شرح تهذيب الكلام مع حاشية
الحاشيات
مجلد (٤)

شرح التلخيص يعنى ايضاح
وعروس الافراح ومواهب الفتح
وحاشية السوق في مجموعة واحدة
مجلد (٥)

(نعت الطبع)
شرح منظومة الكواكب في
الاصول وشرح منظومته في
الفروع وشرح منظومته في
الفرائض
مجلد (٦)

شرح مسلم الثبوت في الاصول
لغير العلوم وغيره
مجلد (٧)
فراجة الفقه الكردى بالسكة
الحمد لله

